الحجة للقراء السبعة

أئمة الأمصار بالحجاز والعراق والشام
الذين ذكرهم أبو بكر بن مجاهد

تصنيف

أبي علي الحسن بن عبد الغفار الفارسي

(٢٨٨ - ٣٧٧ هـ)

الجزء الخامس

حققه

بدر الدين قهوجي　　بشير جويجاتي

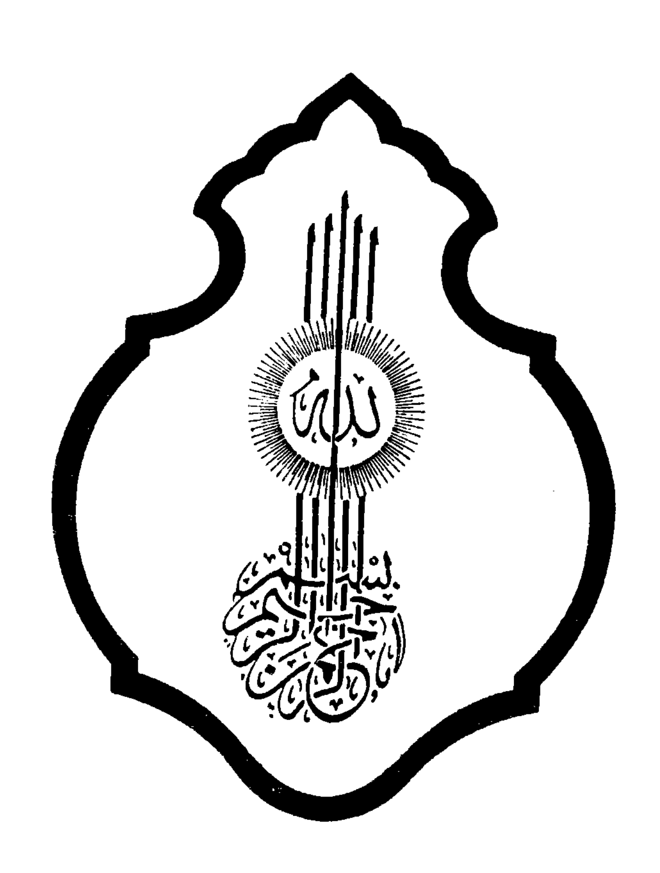
راجعه ودققه

عبد العزيز رباح

دار المأمون للتراث

دمشق - ص.ب : ٤٩٧١

بيروت - ص.ب: ١١٣/٦٤٣٣


الله
بسم الله الرحمن الرحيم


الحجة للقراء السبعة

الطبعة الأولى
١٤١٣هـ - ١٩٩٢م



تطلب منشوراتنا من

دار المأمون للتراث

دمشق - ص.ب ٤٩٧١ - هاتف ٢٢٩٨٢٠
بيروت - ص.ب ١١٣/٦٤٣٣ - هاتف ٨١٠٥٧١

سورة الرعد

اختلفوا في تخفيف الشين وتشديدها من قوله عَزّ وَجَلّ: (يُغْشِي اللَّيل النَّهَارْ) [٣].

فقرأ ابنُ كثيرٍ ونافعٌ وأبو عمروٍ وابنُ عامرٍ وعاصمٌ في رواية حفصٍ (يُغْشِي) خفيفةً.

وقرأ عاصم، في رواية أبي بكرٍ، وحمزةُ والكسائيُّ: (يُغَشِّي) بفتح الغين وتشديد الشين(١).

وجه من قرأ: (يُغْشِي) قوله: (فأَغْشَينَاهُمْ) [يّس / ٩].

ووجه من قرأ: (يُغَشِّي) قوله: (فَغَشَّاْهَاْ ما غَشَّىٰ) [النجم / ٥٤]، وكلا الأمرين قد جاء به التنزيل.

اختلفوا في الخفض والرّفْع من قوله: (وَزَرْعٍ وَنَخِيلٍ صِنْوانٍ وَغَيْر صِنْوان) [٤].

فقرأ ابنُ كثيرٍ وأبو عمروٍ وعاصمٌ في رواية حفص: (وزرعٌ ونخيلٌ صِنْوانٌ وَغَيْرُ صنْوانٍ) رفعاً.

---

(١) السبعة ص ٣٥٦.

وقرأ نافعُ وابنُ عامر وعاصمُ، في رواية أبي بكرٍ، وحمزةُ والكسائيُّ: (وَزَرْعٍ وَنَخِيْلٍ صِنْوانٍ وغيْرِ صِنْوانٍ) خفضاً.

وكلُّهم كسرَ الصّاد من: (صِنْوانٍ) إلاّ أنّ الحسن حدّثني عن أحمدَ بن يزيدَ الحُلْوانيّ، عن القَوّاس عن حفص عن عاصمٍ: (صُنْوانٌ) بضمّ الصاد والتنوين، ولم يقلْهُ غيره عن حفص[١].

من رفع (زَرْعاً) من قوله: (وجناتٌ من أعْنَابٍ وزَرْعٌ) جعله محمولاً على قوله: (وفي الأرضِ) تقديره: وفي الأرض قطعٌ متجاورات، وجنات من أعنابٍ، وفي الأرض زَرْعٌ ونخيلٌ صِنْوانٌ، فجعله محمولاً على قوله: (وفي الأرْضِ) ولم يجعلْه محمولاً على ما الجَنّاتُ منه من الأعناب.

والجنّة على هذا يقع على الأرض التي فيها الأعناب دون غيرها، كما تقع على الأرض التي فيها النخيل دون غيرها ويقوّي ذلك قول زهير[٢]:

كأنَّ عَيْنَيَّ في غَرْبَيْ مُقَتَّلَةٍ
من النَّواضِحِ تَسْقي جَنَّةً سُحُقا

(١) السبعة ص ٣٥٦.

(٢) قال شارح ديوانه ص ٣٨: الغَرْبان: الدلوان الضخمان، والمقتّلة: المذللة يعني: الناقة.

يقول: كأن عيني من كثرة دموعهما في غربي ناقة ينضح عليها، قد قُتّلت بالعمل حتى ذَلّت، والنواضح: جمع ناضح: كل بعير يستقى عليه.

والمعنى: تسقي نخيلَ جنّةٍ، يدلُّك على ذلك أنّ السُّحُق لا يخلو من أن يكون صفةً للنّخِيل المرادة، أو للجنّة. فلا يجوز أن تكون من صفة الجنّة، لأنّ السّحُق جمع سَحوق، وإنّما يوصف بها النخيلُ إذا بسقتْ، فكأنه سمّى الأرضَ ذات النخيل جنّة، ولم يذكر أنّ فيها غيرها، فكما أنّ الجنّة تكون من النخيل من غير أن يكون فيها شيءٌ آخرُ غيرُها، كذلك تكون الكروم وإن لم يكن فيها غيرُها، فهذا وجهُ قولِ من قطعَ قولَه: (وزَرْعٌ) من إعراب ما قبله.

فأمّا من قرأ: (وَجَنَّاتٌ مِنْ أَعْنابٍ وزرْعٍ ونَخِيلٍ صِنوانٍ) فإنه حمل الزرع والنخيل على الأعناب، كأنه: جناتٌ من أعنابٍ، ومن زرعٍ ومن نخيل. والدّليل على أَنَّ الأَرْضَ إذا كان فيها النخل والكرم والزرع، سُمّيت جنّةً، قوله: (جَعَلْنَا لِأحَدِهِما جنَّتينِ مِنْ أَعْنَابٍ، وحَفَفْنَاهُما بنخْل وجعَلْنَا بينهما زَرْعاً) [الكهف / ٣٢]، فكما سميت الأرض ذات العنب والنخل والزرع جنَّة، كذلك يكون في قول من قرأ: (وَجَنَّاتٌ مِنْ أَعْنابٍ وزَرْعٍ ونخِيلٍ) أن يكون الزرع والنخيل محمولين على الأعناب، فتكون الجنّة من هذه الأشياء، كما كانت منها في الآية الأخرى، ويُقوّي ذلك أيضاً قوله[1]:

أَقْبَلَ سَيْلٌ جاء مِنْ أَمْرِ الله
يَحْرِدُ حَرْدَ الجَنَّةِ المُغِلَّهْ

(١) أمالي ابن الشجري ٢/ ١٦ معاني القرآن للفراء ٣/ ١٧٦، الخزانة ٤/ ٣٤١ واللسان (حرد ـ أله). وقوله: يحرد: يقصد.

فقوله: المُغِلة في وصف الجنّة يدلّ على أن الجنة يكون فيها الزرع، لأن الغلَّة إنّما هي ممّا يُكال بالقفيز في أكثر الأمر، وممّا يقوّي ذلك قولُ زهير[1]:

فَتُغْلِلْ لكم ما لا تُغِلُّ لأهْلها
قُرىً بالعِراقِ من قَفيزٍ ودِرْهَم

فبين الغلة بالقفيز والدرهم، ومن ذهب من الفقهاء إذا قال: أوصيتُ له بغلّةِ هذه القرية، أنّه يكون على ما فيه في الحال، والثاني، والثمرةُ على ما كان وقتَ الكلام للوصيّة دون ما يحدث من بعدُ يشهد له بيت زهير.

فإذا اجتمع النخل والكرم في أرضٍ سُمِّيَتْ جنّة بدلالة قوله: (وجَعَلْنَا فيهَا جَنَّاتٍ مِنْ نَخِيلٍ وَأَعْنَابٍ) [يس / ٣٤] وقوله: (أو تَكُونَ لَكَ جَنَّةٌ من نَخيلٍ وعِنَبٍ) [الإسراء / ٩١]، وهذا يقوّي قولَ من جرّ النخيل في قوله: (وجَنّاتٌ مِنْ أعْنَابٍ وَزَرْعٍ وَنَخِيلٍ)، لأنّه قد ثبت أنّ الجنّة تكونُ من الكَرْم والنخيلِ في الآيتين اللتين تلَوناهما. والصِّنوان فيما يذهب إليه أبو عبيدة، صفة للنخيل قال: والمعنى أن يكون الأصل واحداً، ثم يتشعب من الرؤوس فيصير نخلاً ويحملن. قال: وقال: (تُسْقى بِمَاءٍ واحدٍ)، إنما تشرب من أصلٍ واحدٍ، (ونُفَضِّلُ بَعْضَها على بَعْضٍ في الأكلِ) وهو الثمر[2].

---

(١) شرح ديوان زهير ص ٢١. قال في معناه: إن هذه الحرب تغل لكم من هذه الدماء ما لا تغل قرىً بالعراق: وهي تغل القفيز والدرهم ـ وهذا تهكم منه واستهزاء.

(٢) انظر مجاز القرآن ١ / ٣٢٢.

وأجاز غيرُه أن يكون الصنّوان من صفةِ الجنّات، قال أبو علي: فكأنّه يكونُ يرادُ به في المعنى ما في الجنات، وإن جرى على لفظ الجنّات، وعلى هذا يجوز أن يُرفع، وإن جُرَّت النخلُ، لأنّ الجنات مرفوعةٌ، وهذا لم يحكه في قراءة السبعة.

وأما الكسرة التي في «صِنوانٍ» فليست التي كانت في صِنْوٍ، كما أن الكسرة التي في «قِنْوٍ» ليست التي كانت في (قِنْوانٍ) لأنّ تلك قد حُذِفتْ في التكسير، وعاقَبَتْها الكسرة التي يجلبها التكسير، وكذلك الكسرة التي في هجانٍ، وأنت تريد الجمع، ليست الكسرة التي كانت في الواحد، ولكنّه مثل الكسرة في ظرافٍ إذا جَمعْتَ عليه ظريفاً، وكذلك الضمّة التي في الفُلْك، إذا أردت التكسير، لا تكون الضمّة التي كانت في الواحد، ولكن على حدّ أَسَدٍ، وأُسْدٍ، وَوَثنٍ وَوُثْنٍ، وكذلك الضمّة التي في آخر منصور على قول من قال: يا جارُ، ليست التي كانت في قول من قال: يا جارِ.

وأمّا من ضمّ الصاد من صُنْوان، فإنه جعله مثل: ذئبٍ وذُؤبانٍ، وربما تعاقب فِعلان وفُعْلان، على البناء الواحد نحو حَشٍّ[1] وحُشّان وحِشّان، فكذلك: صِنْوان، وأظنّ سيبويه قد حكى الضم فيه[2]. والكسر فيه أكثر في الاستعمال.

اختلفوا في التاء والياء من قوله عزّ وجلّ: (تُسقَىٰ بِمَاءٍ

(١) الحش: جماعة النخل. والبستان (اللسان).

(٢) الكتاب ٢ / ١٨٠ وفيه: قالوا: صِنْو وصِنْوانٌ، وقِنْوٌ وقِنْوان، وقال بعضهم: صُنْوان وقُنْوان، كقوله: ذُؤبان.

وَاْحِدٍ) [٤] وفي الياء والنّون من قوله: (ونُفَضِّلُ بَعْضَهَاْ على بَعْضٍ)[الرعد / ٤].

فقرأ ابن كثير ونافع وأبو عمروٍ: (تُسْقَىٰ) بالتاء و(نُفَضِّلُ) بالنون.

وحمزة والكسائي (تُسْقَى) أيضاً، مُمالةَ القاف، وقرأ (ويُفضِّل) بالياء مكسورة الضاد.

وقرأ عاصم وابن عامر: (يُسقى) بالياء (ونُفَضِّلُ) بالنون[١].

من قال: (تُسْقَىٰ بماءٍ واحِدٍ) أراد: تُسْقىٰ هذه الأشياء بماءٍ واحد، ولا يكون التذكيرُ لأنّك إن حملْتَهُ على الزرع وحدَه، تركتَ غيره، وإنْ حملتَهُ على الجنّات مع حمله على الزرع فقد ذكّر المؤنّث.

ويقوّي التأنيث قوله: (ونُفَضِّلُ بَعْضَهَا على بَعْض)، فكما حُمِل هذا على التأنيث كذلك يُحْمَل (تُسْقَى).

ومن قال: (يُسْقَىٰ) كان التقدير: يُسْقى ما قصصناه وما ذكرناه.

اختلفوا في الاستفهام وتركه من قوله: (أَئِذَاْ كُنَّاْ تُرَاباً أَئِنَّا لَفِي خَلْقٍ جَديدٍ) [الرعد / ٥].

فقرأ ابنُ كثير وأبو عمرو: (أَيذَا كنا تُراباً أَيِنّا لَفِي خَلْقٍ جَدِيدٍ) جميعاً بالاستفهام، غير أنّ أبا عمروٍ يَمُدُّ الهمزة، ثم

(١) السبعة ص ٣٥٦ ـ ٣٥٧.

يأتي بالياء ساكنةً، وابن كثير يأتي بياء ساكنةٍ بعد الهمزة من غير مَدٍّ.

وقرأ نافع: (أَيذا كُنَّا) مثل أبي عمرو، واختُلِفَ عنه في المدّ، وقرأ: (إِنَّا لَفِي خَلْقٍ جَدِيدٍ) مكسورةً على الخبر ووافقه الكسائيّ في اكتفائهِ بالاستفهام الأول من الثاني، غير أنّه كان يهمز همزتين.

وقرأ عاصمٌ وحمزةُ: (أَإِذَاْ كُنَّا. . أَئِنَّا) بهمزتين فيهما.

وقرأ ابن عامرٍ: (إِذَا كُنّا) مكسورة الألف من غير استفهام (آئِنّا) يهمز ثم يمدُّ، ثم يهمز في وزن: عاعِّنا، هكذا قال لي أحمدُ بن محمد بن بكرٍ عن هشام بن عمّار بإسنادِه عن ابن عامر، يُدْخِل بينهما ألفاً، فذكر بعض من روىٰ عن ابن ذكوان عن يحيى بن الحارث (أإذا) بهمزتين لا ألف بينهما، مثل قراءة حمزة، والمعروف عن ابن عامر (أإذا)[1] بهمـزتين من غير ألف[2].

من قرأ: (أإذا[1] كنّا تراباً، أئنّا) جميعاً بالاستفهام فموضع (أإذا) نصب بفعل مضمر يدلّ عليه قوله: (أإنّا لَفِي خَلْقٍ جديد) لأن هذا الكلام يدلّ على: نُبْعَث ونُحْشَرُ، فكأنّه قال: أنبعث إذا كنّا تراباً؟ ومن لم يُدخِل الاستفهام في الجملة الثانية كان موضع (إذا) أيضاً نصباً بما دلّ عليه قولُه: (إنّا لَفي خَلْقٍ جديد) كأنه قال: أنبعثُ إذا كنا تـرابـاً؟

---

(١) في الأصل (ط) : «أإ» بإسقاط (ذا).

(٢) السبعة ص ٣٥٧ ـ ٣٥٨.

وما بعد إنّ، في أنّه لا يجوز أن يعمل فيما قبله، بمنزلة الاستفهام، فكما قَدَّرْتَ هذا الناصب لإذا مع الاستفهام، لأنّ الاستفهام لا يعمل ما بعده فيما قبله؛ كذلك تقدّره في إنّ لأنّ ما بعدها أيضاً لا يعمل فيما قبلها.

وقول ابن عامرٍ: (إذا كُنَّا تُرابَاً) من غير استفهام، (أئِـنّا) ينبغي أن يكون على مُضْمرٍ، كما حُمِل ما تقدّم على ذلك، لأنّ ما بعد الاستفهام مُنقطِع ممّا قبله.

فأمّا قولُ أحمد: إنّ أبا عمروٍ يَمُدُّ الهمزة، ثمّ يأتي بالياء ساكنةً؛ فعِبارةٌ فيها تَجوُّزٌ، وحقيقتُها: إن أبا عمروٍ يأتي بهمزة الاستفهام. ويُدْخل بينها وبين همزة (إذا) مَدّةً، كما يَفعل ذلك بقوله: (أَأَنْذَرْتَهُمْ) [البقرة / ٦] ونحوِ ذلك مما يُفصَل فيه بالألف بين الهمزتين، كما يُفصل بها بين النـونات في: اخْشَيْنـانِّ، ويأتي بالهمزة بعد الألف بين بين، كما يأتي به بعد الألف في (أئِذا)، إنّما هي همزة بين بين، بين الكسرة والياء، وليست ياءً محضة، كما أنّ الهمزة في «المسائِل» ليست ياء محضة إنّما هي همزة بين بين، فهذا تحقيق ما يريد، إن شاء الله.

وقول أحمد بن موسى: وابنُ كثير يأتي بياء ساكنةٍ بعد الهمزة من غير مدٍّ، فهذا ليس على التخفيف القياسي، ولو كان عليه، لوجب أن تكون الهمزةُ بينَ بينَ، بين الياء وبين الهمزة، كما أنّ قولَهم: سَئِمَ في المتصل، و(إذْ قالَ إبراهيم)[1] في المنفصل

(١) من الآية ١٢٦، ٢٦٠ من البقرة، و٧٤ من الأنعام، و٣٥ من إبراهيم، و٢٦ من الزخرف.

كذلك، ولكنّه يُبْدِل الياءَ من الهمزة إبدالاً مَحْضاً، وهذا كما حكاه سيبويه من أنه سمع بعض العرب يقول: بَيْسَ[١]، وقد جاء في الشعر في يومَئِذٍ، يومَيْذٍ، والأوّل[٢] يدلّان على قول ابن كثير.

قال أحمد: **قرأ ابن كثير (الكبير المتعالي. سَواءٌ مِنْكُم) [الرعد/ ٩، ١٠]، بياء في الوصل والوقف، وكذلك قال الحلواني عن أبي معمر[٣] عن عبد الوارث عن أبي عمرو، وكذلك أخبرني أبو حاتم الرازي في كتابه إلي عن أبي زيد عن أبي عمروٍ. الباقون لا يثبتون الياء في وصلٍ ولا وقفٍ[٤].**

أما إثبات ابن كثير وأبي عمروٍ الياء في: (الكَبِيرِ المُتَعَالي) فهو في القياس، وليس ما فيه الألف واللام من هذا، كما لا ألف ولام فيه من هذا النحو، نحو: قاضٍ وغازٍ.

قال سيبويه: إذا لم يكن في موضع تنوين ـ يعني اسم الفاعل ـ فإنّ البيان أجودُ في الوقف، وذلك قولك: هذا القاضي، وهذا العَمِي، لأنّها ثابتةٌ في الوصل[٥] يريد أن الياء مع الألف واللام تثبتُ ولا تُحذف، كما تحذف من اسم الفاعل إذا لم يكن فيه الألف واللام، نحو هذا قاضٍ؛ فاعلم.

---

(١) ٢/ ٢٥٥ وقد ضبط بيس عنده بكسر الباء وتسكين الياء، ضبط قلم.
(٢) كذا الأصل (٣) زاد في السبعة: المنقري.
(٤) السبعة ص ٣٥٨.
(٥) الكتاب ٢ / ٢٨٨ باب ما يحذف من أواخر الأسماء في الوقف، وهي الياءات.

فالياءُ مع غير الألف واللام تُحذف في الوصل، فإذا حُذفت في الوصل كان القياسُ أن تُحذفَ في الوقف، وهي اللغة التي هي أشْيَعُ وأفشى، فإذا دخلت الألف واللام فلا تُحذف اللام[١] في اللغة التي هي أكثر عند سيبويه.

وأمّا قولُ من حذف في الوصل والوقف في (الْمُتَعَالْ ِ) فإنّ الحجّة في حذفها في الوقف أن سيبويه زعم: «أن من العرب من يحذف هذا في الوقف، شبّهوه بما ليس فيه ألفٌ ولامٌ، إذ كانت تذهب الياء في الوصل في التنوين لو لم تكن ألف ولام»[٢].

وأمّا حذفُهم لها في الوصل، فلم يكن القياسَ، لأنّه لم يَضْطّر إلى حذفه شيءٌ، كما اضطَرّ إلى حذفِ ما لاَ ألف ولامَ فيه التقاءُ الساكنَين، وكُره التحريكُ فيه لتحرُّك الياء بالكسر وهي لا تُحرَّك بضمّة ولا كسرة، ولكنِ حَذَفَ ذلك من حَذَفَ لأنّها في الفواصل، وما أشبه الفواصلَ من الكلام التامّ، تحذَف تشبيهاً بالقوافي، والقوافي قد كثُر حذف ذلك منها. والفواصلُ وما أشبهها في حكمها فحذفت منها كما حذفت في القوافي.

قال أحمد: وروى عباس عن خارجة إمالة الواو من أول (والٍ) [١١]، قال: وكلُّهم يفتحها[٣].

---

(١) كذا الأصل، والظاهر أن تكون الياء بدل اللام، إلا أن يقصد بها لام الكلمة.

(٢) الكتاب الباب السابق ٢ / ٢٨٨.

(٣) لم ترد في مكانها في السبعة.

الإمالة في (والٍ) حسنة في قياس العربية، كما أنّها في عامرٍ وواقدٍ حسنةٌ، لا مانع يمنع منها، ووالٍ: فاعلٌ، من وَلِيَ يلي. ووالٍ ووليٌّ، كعالمٍ وعليم، وقادرٍ وقديرٍ، وراحمٍ ورحيمٍ، والوالي والوليّ: من يلي أمرك خلاف العدو، والله وَلِيُّ المؤمنين.

اختلفوا في الياء والتاء من قوله عزّ وجلّ: (أَمْ هَلْ تَسْتَوِي الظُّلُماتُ والنُّور) [١٦].

فقرأ ابنُ كثير ونافعٌ وأبو عمرو وابن عامرٍ: (تَسْتَوِي) بالتاء.

وقرأ عاصمٌ في رواية أبي بكر وحمزةُ والكسائي بالياء.

حفص عن عاصمٍ بالتاء[١].

التأنيث حَسَنٌ، لأنّه فعل مؤنّث لم يفصل بينه وبين فاعله شيءٌ، وعلى هذا جاء: (قَالَت ٱلأعْرابُ) [الحجرات / ١٤]، (وقَالتِ اليهود) [البقرة / ١١٣] (وقَالَتِ النَّصارى) [التوبة / ٣٠]، (وَإِذْ قَالَتْ أُمَّةٌ منْهُمْ) [الأعراف / ١٦٤]، وقد جاء: (وقال نِسوةٌ في المدينة) [يوسف / ٣٠] وقد جاء التأنيث في هذا النحو: (وإذ قالت أمة منهم) وهو اسم جماعة مؤنّثة، كما أنّ نسوة كذلك.

والتذكير سائغ، لأنّه تأنيثُ غيرُ حقيقيّ، والفعل مقدّم.

---

(١) السبعة ص ٣٥٨.

اختلفوا في الياء والتاء من قوله عزّ وجلّ: (وَمِمّا تُوقِدون عَلَيْهِ في النّارِ) [١٧].

فقرأ ابنُ كثيرٍ ونافعٌ وأبو عمروٍ وابنُ عامرٍ وعاصمٌ في رواية أبي بكر: (تُوقِدونَ) بالتاء.

وقرأ حمزةُ والكسائيّ وحفصٌ عن عاصمٍ بالياء.

علي بن نصر عن أبي عمروٍ (تـوقِدُونَ) ويَقـرأ أيضاً: (يُوقِدُون) والغالب عليه (توقِدونَ) بالتاء[١].

من قرأ بالتاء فلما قبله من الخطاب، وهو قوله: (قُلْ أَفَاتَّخَذْتُم) [١٦]، ويجوز أن يكون خطاباً عامّاً، يراد به الكافّة. كأنّ المعنى: ممّا تُوقدون عليه أيّها المُوقدون زَبدٌ مثلُ زَبَدِ الماء الذي يحملُهُ السيل، فأمّا الزَّبَدُ فيذهبُ جُفاءً لا يُنْتَفَعُ به كما لا ينتفع الكافر بما يتخذه من الآلهة، مثل الزبد الذي لا ينتفع به كما ينتفع بما يخلصُ منه الزبَدُ من المـاء والذهب والصُّفْـر والفضّـة.

ومن قرأ بالياء، فلأنّ ذكر الغيبة قد تقدّم في قوله: (أَمْ جَعَلُـوا للهَ شُرَكَاءَ) [١٦]، ويجوز أن يُراد به جميع الناس، ويقوّي ذلك قوله: (وأَمَّا مَا يَنْفَعُ النَّاسَ) [١٧]، فكما أن الناس يعُمُّ المُؤمن والكافر، كذلك الضمير في (يُوقِدون) وقال: (ومِمّا يُوقِدونَ عَلَيْهِ في النَّارِ)، فجعل الظرف متعلّقاً بيوقدون، لأنّه قد يوقد على ما ليس في النارْ كقوله: (فَأَوْقِدْ لي يا هَامَانُ عَلَى

(١) السبعة ص ٣٥٨، ٣٥٩.

الطِّينِ) [القصص٣٨] فهذا إيقادٌ على ما ليس في النار، وإن كان يلحقُهُ وهْجُها ولَهَبُها.

وأمَّا قوله: (بُورِكَ مَنْ في النَّار ومَنْ) [النمل/ ٨]، فالمعنى: من في قرب النار، وليس يراد به مُتوغّلها، ومن حولها ممّن لم يَقرُب منها قربَ الآخرين، ألا ترى أنّ قوله: (ومِمَّنْ حَوْلَكُم مِنَ الأَعْرابِ منافِقُونَ) [التوبة / ٩٩]، لم يقرب المنافقون الذين حولهم فيه قُرْبَ المخالطين لهم، حيث يحضرونه ويشهدونه في مشاهِدِهم.

حدّثنا أحمد بن محمد البصري قال: حدّثنا المؤمَّلُ قال: حدّثنا إسماعيل بن عُليّة عن أبي رجاء قال: سمعت الحسن يقول: اللهُ (أَنْزَلَ مِنَ السَّماءِ مَاءً فَسَالت أودية بقَدَرِهَا) إلى قوله: (ابْتَغَاْء حِلْيةٍ): الذهب والفضة، والمتاع: الصفر والحديد، كذلك يضرب اللهُ الحَقّ والبَاطِل، كما أوقد على الذهب والفضة والصفر والحديد، فخلص خالصه (كذلك يضربُ الله الحق والباطل فأمَّا الزَّبَدُ فَيَذْهَبُ جُفَاءً، وأمَّا ما يَنْفَعُ الناسَ فَيَمْكُثُ في الأَرْضِ)، قال: وكذلك الحقّ بقي لأهله فانتفعوا به[1].

اختلفوا في[2]: فتح الصاد وضمّها من قوله جَلَّ وعزّ: (وَصَدُّوا عَنِ السَّبيل) [٣٣].

فقرأ ابنُ كثير ونافعٌ وأبو عمروٍ وابنُ عامرٍ: (وَصَدُّوا) بفتح الصاد، وفي حمّ المؤمن [٣٧] مثله.

(١) انظر الطبري في تفسيره ١٣ / ١٣٥.

(٢) جاء في (ط): اختلفوا في قوله... والوجه ما في السبعة.

وقرأ عاصمٌ وحمزة والكسائيّ: (وَصُدُّوا عن السَّبيل) بالضمِّ فيهما[١].

وقال أبو عُمَر عن أبي الحسن: صَدَّ وصددتُهُ مثل: رجَع ورجعتُهُ، ومن ذلك قول الشاعر[٢]:

صَدَّت كما صَدَّعما لا يحِلُّ لَهُ
ساقي نَصارى قُبَيْلَ الفِصْح صُوّامِ

فهذا صدّت في نفسها. وقال آخر:

صَدَدْتِ الكأسَ عَنّا أُمَّ عَمْرٍو[٣]

فأما قولُه: (إنَّ الّذين كَفَرُوْا وَيَصُدُّون عَنْ سَبِيلِ اللهَ) [الحج / ٢٥]، فالمعنى: يصدّون المسلمين عن المسجد الحرام، فكأنّ المفعول محذوف، وقوله: (رأيتَ المُنَافِقِيْنَ يَصُدُّونَ عَنْكَ صُدُوداً) [النساء / ٦١]، يكون على: يَصُدّونَ عنك، أي: لا يبايعونَكَ كما يُبَايِعُكَ المسلمونَ، ويجوز أن يكونوا يصدّون غيرهم عن الإيمان، كما صدّوا هم، ويثبِّطُونهم عنه.

---

(١) السبعة ص ٣٥٩.

(٢) للنّمر بن تولب، وهو من شواهد سيبويه ٢/ ٢٩ قال الأعلم: وصف ناقة عرض عليها الماء فعافته فصدّت عنه كما صد ساقي النصارى عما لا يحل له من الطعام والشراب في مدة صيامهم، وقبل يوم فصحهم.

(٣) هو عمرو بن كلثوم، وعجزه:

وكان الكأس مجراها اليمينا

وهو من معلقته، انظر شرحها للتبريزي ص ٣٢٣

وحجّة من قال: (وصَدُّوْا عَنِ السَّبيلِ) فأسند الفعل إلى الفاعل: قوله: (الَّذينَ كَفَرُواَ وَصَدُّوا عَنْ سَبِيلِ اللهِ) [محمد / ١] وقوله: (إن الذين كفروا ويصدون عن سبيل الله)، وقال: (هُمُ الَّذِينَ كَفَرُوا وصَدُّوكُم عَنِ المَسْجِدِ الْحَرَامِ) [الفتح / ٢٥]. فكما أسند الفعل إلى الفاعل في جميع هذه الآي، كذلك يكون مسنداً إليهم في قوله: (وَصَدُّوْا عَنِ السَّبيل). وقد زعموا أن قوله: (وَصَدّوا عَنِ السبيل) نزلت في قومٍ جلسوا على الطريق، فَصَدُّوا الناسَ عَن النبيِّ ﷺ.

ومن بنى الفعل للمفعول به فقال: (وَصُدُّوا عن السَّبيل)، فإنّ فاعل الصدّ غُواتُهم والعُتاة منهم في كفرهم. وقد يكون صُدّ على نحو ما يقولون: حُدَّ فلانٌ عن الخير، وصُدّ عنه، يريد أنه لم يفعَلْ خيراً، ولا يريد أن مانعاً منَعَه منه.

فأمّا قوله: (وَكَذٰلِكَ زُيِّنَ لِفِرْعَوْنَ سَوْءُ عَمَلِهِ وَصَدَّ عَنِ السّبيل) [غافر / ٣٧] فالفتح الوجهُ، لأنّه لم يَصُدَّهُ عن الإيمان أحدٌ، ولم يمنعه منه.

والذي زيّن له ذلك الشيطانُ، كما جاء في الأخرى: (وإِذْ زَيَّنَ لَهُمُ الشَّيْطَانُ أَعْمالَهُمْ) [الأنفال/ ٤٨]، (وَزَيَّنَ لَهُمُ الشَّيْطانُ أَعْمَاْلَهُمْ فَصَدَّهُمْ عَنِ السبيل) [النمل/ ٢٤].

اختلفوا في تشديد الباء وتخفيفها من قوله جلّ وعزّ: (ويُثْبِتُ) [٣٩].

فقرأ ابنُ كثير وأبو عمروٍ وعاصم: (وَيُثْبِتُ) ساكنة الثاء. خفيفة الباء.

وقرأ ابنُ عامر ونافعٌ وحمزةُ والكسائيّ: (ويُثبِّتُ) مشدّدة الباء مفتوحة الثاء[١].

المعنى: يمحو الله ما يشاء ويُثْبِته، فاستغني بتعْدِية الأوّل من الفعلين عن تعدية الثاني، والمعنى يُثبتُه، ومثل ذلك قوله: (والحافِظِينَ فرُوْجَهُمْ والحافِظَاتِ، والذَّاكِرينَ اللهَ كثيراً والذاكراتِ) [الأحزاب/ ٣٥].

وزعم سيبويه أن من العرب من يُعملُ الأوّل من الفعلين، ولا يُعملُ الثاني في شيءٍ كقولهم: متى رأيتَ، أو قلتَ: زيداً منطلقاً[٢]. وقال الشاعر[٣]:

بأيّ كتابٍ أَمْ بأيَّةِ سُنَّةٍ
تَرَى حُبَّهُمْ عاراً عَلَيَّ وتَحسِبُ

ولم يُعمِل الثاني.

---

(١) السبعة ص ٣٥٩.

(٢) أورد سيبويه في «باب الفاعلَين والمفعولَيْن اللذين كلٌّ منهما يفعل بفاعله مثل الذي يفعل به وما كان نحوه» الآية التي في الأحزاب / ٣٥ السابقة مستدلاً بها على استغناء الفعل الثاني عن عمله بعمل الأول؟ ثم قال: ومثل ذلك: «ونخلع ونترك من يفجرك». وهذا شاهد على استغناء عمل الأول بعمل الثاني وهو عكس ما سبق. ثم قال بعد صفحات في آخر الباب: «وقد يجوز ضربت وضربني زيداً. لأن بعضهم قد يقول: متى رأيتَ أو قلتَ زيداً منطلقاً؟ والوجه: متى رأيت أو قلت زيدٌ منطلقٌ». انظر الكتاب ١ / ٣٧ و٤١.

(٣) وهو الكميت يمدح آل البيت. المحتسب ١ / ١٨٣ ـ الخزانة ٤ / ٥ العيني ٢ / ٤١٣ الهمع ١ / ١٥٢ الدرر ١ / ١٣٤.

وهذا والله أعلم فيما يحتمل النَّسخَ والتبديل من الشرائع الموقوفة على المصالح على حسب الأوقات. فأمّا ما كان من غير ذلك فلا يُمْحى ولا يُبَدَّل، وأمّ الكتاب: هو الذكر المذكور في قوله: (ولَقَدْ كَتَبْنَا في الزَّبُورِ مِنْ بَعْدِ الذكْرِ) [الأنبياء / ١٠٥][(١)].

وحجة من قال: (يثبِّتُ) قوله: (وأشدَّ تثبيتاً) [النساء/ ٦٦] وقوله: (فَتَبَيَّنُوا) [النساء/ ٩٤] لأن تَثَبَّتَ مطاوع ثَبَّت.

وحجّة من قال (يُثْبِتُ) ما روي عن عائشة: «كان إذا صلّى صلاة أثْبَتَها»[(٢)] وقولهم: ثابت، من قوله: (بالْقولِ الثّابِتِ) [إبراهيم / ٢٧] لأنّ ثَبَتَ مطاوع أَثْبَتَ، كما أن تثبَّت مطاوع ثَبَّتَ.

اختلفوا في الجمع والتوحيد من قوله تعالى: (وسَيَعْلَمُ الْكَافِرُ) [٤٢].

فقرأ ابن كثير ونافع وأبو عمروٍ: (وسَيَعْلَمُ الكافرُ) واحداً.

وقرأ عاصمُ وابنُ عامرٍ وحمزة والكسائيُّ: (الْكُفَّار) على الجمع[(٣)].

العلم في قوله: (سَيَعْلَمُ الكافرُ) هو المتعدّي إلى

(١) وانظر تفسير الطبري ١٣ / ١٦٩ - ١٧١.

(٢) قطعة من حديث رواه مسلم في كتاب صلاة المسافرين وقصرها رقم ٢٩٨ والنسائي في المواقيت ص ٢٨١ وأحمد ٦ / ٤٠، ٦١، ٢٤١.

(٣) السبعة ٣٥٩.

مفعولين، بدَلالة تعليقه ووقوع الاستفهام بعده، تقول: علمتُ لمن الغلامُ، فتُعَلِّقُه مع الجار كما تُعَلِّقه مع غير الجار في نحو: (فَسَوْفَ تَعْلمُون مَنْ تكونُ لَهُ عاقِبَةُ الدّارِ) [الأنعام / ١٣٥] وموضع الجار مع المجرور نصبٌ من حيث سدَّ الكلام الذي هو فيه مَسَدَّ المفعولين، لا من حيث حكمتَ في نحو: مررتُ بزيدٍ بأنّ موضعه نصبٌ، ولكنّ اللام الجارة كانت متعلقة في الأصل بفعل فصار مثلَ: علمتُ بمن تمرُّ، في أنّ الجار يتعلّق بالمرور، والجملة التي هي منها في موضع نصب، وقد عُلِّقَ الفعل عنها.

فأما من قرأ: (الكافر) فإنّه جعل الكافر اسماً شائعاً كالإنسان في قوله: (إنَّ ٱلإنْسَانَ لَفي خُسْرٍ) [العصر / ٢] وزعموا أنه لا ألف فيه، وهذا الحذف إنّما يقع في فاعل نحو: خالدٍ وصالحٍ، ولا يكاد يُحذَفُ في فُعّالٍ[١]؛ فذا حجّةٌ لمن قال: الكافرُ.

وزعموا أن في بعض الحروف[٢]: (وسَيَعْلَمُ الّذِينَ كَفَرُوا) فهو يقوّي الجمع.

وقد جاء فاعلٌ يراد به اسم الجنس، أنشد أبو زيد[٣]:

إنْ تَبْخَلي يا جُمْلُ أو تعتلّي
أَوْ تصْبحي في الظّاعِنِ المُولّي

---

(١) قال مكي في الكشف ٢ / ٢٤: لئلا يتغير بناء الجمع، ويشبه صورة المصدر.

(٢) ذكر مكي في الكشف ٢ / ٢٣ أنها في حرف أبي.

(٣) سبق في ١/ ١٥١ و٢/ ١٣٣ و٤/٣٥٧.

فهذا إنّما يكون على الكثرة، وليس المعنى على كافرٍ واحد؛ والجمع الذي هو الكفار، المراد في الآية لا إشكالَ فيه.

قال: ابنُ كثير وحده: يقف على (هادِي) [٧، ٣٣] و(واقي) [٣٤، ٣٧]، وكذلك من (والي) [١١] بالياء[١].

حجّة قول من لم يقف بالياء، وهو الوجه، أنك تقول في الوصل: هذا قاضٍ وهادٍ وواقٍ، فتحذفُ الياء لسكونها والتقائها مع التنوين، فإذا وَقَفْتَ فالتنوين يحذف في الوقف في الجر والرفع، لا يُبدل منه شيء، والياء قد كانت انحذفت في الوصل، فيصادف الوقف الحركة التي هي كسرة في عين فاعلٍ، فتحذفُها كما تحذف حركة سائر المتحرّكات التي نقف عليها، فإذا حذفتها سكن الحرف في الوقف، كما تسكنُ سائرُ الحروف المتحركاتِ فيه، فيصير (داعْ) و(واقْ) و(هادْ)، هذا الكثير في الاستعمال، الشائع فيه.

ووجه قول ابن كثير أن سيبويه قال: حدثنا أبو الخطاب ويونس: أن بعض من يُوثق به من العرب يقول: هذا داعيْ وعمي، فيقفون بالياء[٢] ووجه ذلك أنّهم قد كانوا حذفوا الياء في الوصل لالتقائها مع التنوين ساكنة، وقد أمن في الوقف أن يلحق التنوين، فإذا أُمِنَ التنوين الذي كانت الياء حُذفت في الوصل من أجل التقائها معها في الوصل، رُدَّت الياء فصارَ:

---

(١) السبعة ٣٦٠ وفيه: وقرأ الباقون بغير ياء.
(٢) الكتاب ٢ / ٢٨٨.

هذا قاضِي وهادي والأول أكثر في استعمالهم، ومن ثم قال الخليل في نداء قاضٍ ونحوه: يا قاضي، بإثبات الياء، لأنّ النداء موضع لا يلحق فيه التنوين وإذا لم يلحقْ لم يلتق ساكن مع التنوين، فيلزم حذفها، فثبتت الياء في النداء لَمّا أُمِنَ لحاق التنوين، كما ثبتت مع الألف واللام لما أُمِنَ التنوين معهما في نحو: (المتعالي) [الرعد/ ٩]، و(دعوة الداعي) [البقرة/ ١٨٦]. كذلك تثبت في النداء لذلك.

* * *

اختلافهم في سورة إبراهيم

فقرأ ابنُ كثيرٍ وأبو عمروٍ، وعاصمٌ، وحمزة، والكسائي: (الحَمِيْدِ * اللهِ) [١، ٢] على البدل.

وقرأ نافعٌ وابن عامر: (الْحَمِيدِ * اللهُ) رفعاً.

حدثني عبيدُ الله بنُ عليّ قال: حدّثنا نصرُ بن علي عن الأصمعيّ عن نافع: (اللهِ).

حفصٌ مثل أبي عمروٍ، ولم يرو عن نافع ذلك غيره[1].

قال أبو علي: من جرَّ جعله بدلاً من الحميدِ[2]، ولم يكن صفةً، لأنّ الاسم، وإنْ كان في الأصل مصدراً، صفةٌ، والمصادر يوصف بها كما يوصف بأسماء الفاعلين وكذلك كان هذا الاسم في الأصل (الإله) ومعناه: ذو العبادة، أي: العبادة تجب له. قال أبو زيد: تألَّه الرجل: إذا نسك، وأنشد لرؤبة[3]:

(١) السبعة ص ٣٦٢.

(٢) وجعله مكي بدلاً من العزيز، الذي قبله في الآية. الكشف ٢ / ٢٥.

(٣) قبله: «لله دَرُّ الغانياتِ المُدَّهِ» والمدّه: من مدهه يمدهه مدهاً مثل مدحه. ديوانه: ١٦٥، والمحتسب ١/ ٢٥٦، والمخصص ١٣/ ١٧،٩٧/ ١٣٦ ابن الشجري ٢/١٥ المفصل ١/ ٣ اللسان (أله) و(مده).

سبحَّنَ واسترجَعْنَ من تألُّهي

فهذا في أنه في الأصل مصدر قد وُصف به مثل السلام والعدل، إلّا أنّ هذا الاسم غلب حتّى صار في الغلبَة لكثرة استعمال هذا الاسم كالعلم.

وقد يغلِب ما أصله الصفة، فيصير بمنزلة العَلَمِ، قال[1]:

ونابغةُ الجعديّ بالرّمْلِ بيتُهُ
عليْهِ صَفِيحٌ...

والأصل: النابغة، فلمّا غلب نُزِع منه الألف واللام، كما نُزع من الأعلام نحو: زيدٍ وجعفرٍ، وربما استعمل في هذا النحو الوجهان، قال[2]:

تقعَّدَهُم أعْراق حَذْلَمَ بعدَما
رَجا الهُتْمُ إدراكَ العُلى والمكارِمِ

وقال[3]:

وَجَلَّتْ عن وُجوهِ الأهاتِمِ

وأما قوله[4]:

---

(١) وهو لمسكين الدارمي وقد سبق في ٣/ ٣٤٣ وانظر المقتضب ٣/ ٣٧٣ ٤/ ٣٧٥.

(٢) للفرزدق وليس في ديوانه، وهو أشبه بقصيدته التي يهجو فيها بني الأهتم في ٢/ ٧٨٥. وقد سبق انظر ٣/ ٣٣٩.

(٣) للفرزدق أيضاً سبق انظر ٣/ ٣٣٩.

(٤) لجرير سبق انظر ٣/ ٣٤١.

والتَّيْمُ أَلأَمُ مَنْ يمشِي وأَلأَمُهُم
ذُهْلُ بنُ تَيْمٍ بَنُو السُّوءِ المَدانيسُ

فيجوز أن يكون جعل التيم، لمّا كان في الأصل مصدراً بمنزلة الصفة، ويجوز أن يكون جعل التَيْمَ جمع تيمي، كيهودي ويهودَ، وعلى هذا ما في التنزيل من قوله: (وَقَالَتِ اليهودُ) [البقرة / ١١٣ المائدة / ١٨، ٦٤ التوبة / ٣٠]، ألا ترى أن يهودَ قد جرى في كلامهم اسماً للقبيلة، كما أن مجوسَ كذلك فلولا أن المراد بها الجمع، لم يدخلهما الألف واللام، كما لا تدخل المعارفَ نحو: زيدٍ وجعفرٍ، إلاّ أنه جمع، فحذف الياءين اللتين للنسب، كما جُمِع: شعيرة وشعيرٌ فحذف الهاء، ومثل ذلك: روميّ ورومٌ، وزَنْجِيٌّ وزَنْجٌ.

ومن رفع قطع من الأول، وجعل (الذي) الخبرَ، أو جعله صفة، وأضمَر خبراً، ومثل ذلك في القطع قوله: (قُلْ بَلَى وَرَبي لَتَأْتِيَنَّكُمْ عالِمُ الْغَيْبِ) [سبأ / ٣] فمن قطع ورفع جعل قوله: (لَا يَعْزُبُ عَنْهُ) [سبأ / ٣] خبراً لقوله: (عالمُ الغيب)، ومن جرّ أجرى (عالمُ الغيب) صفةً على الأول، وعلى هذا يجوز: (مَنْ بَعَثَنَا مِن مَرْقَدِنَا هَذا مَا وَعَدَ الرَّحْمَنُ) [يس / ٥٢] إن شئت جعلت (هذا) صفة لقوله: (من مَرْقدنا) وأضمرت خبراً لقوله: (ما وَعَدَ الرحمن) وإن شئت جعلت قوله: (هذا) ابتداءً، وجعلت قوله: (ما وعَدَ الرحمن) خبراً، وكذلك: (عَطَاْءً حِساباً * رَبِّ السَّموَاتِ والأرْضِ وما بَينَهُما الرَّحمٰن) [النبأ / ٣٦ - ٣٧]، إن شئت جعلته صفة، وإن شئت جعلته ابتداءً و(لَا يَمْلِكُونَ) خبره، ومثل ذلك: (إِنَّ اللهَ اشْتَرَى مِنَ

الْمُؤْمِنِينَ أَنْفُسَهُمْ) [التوبة / ١١١]، ثم انقطع قوله: (التائبون) [التوبة / ١١٢] عنهم، واستؤنف بـه، وزعموا أن في بعض الحروف: (التائبين) على إتباع المؤمنين، فكذلـك قراءة من قرأ: (اللهُ) فقطعه مما قبله، واستأنف به.

اختلفوا في قوله جل وعز: (أَلَمْ تَرَ أَنَّ اللهَ خَلَقَ السَّمٰوات والأرضَ بالحقِّ) [١٩].

فقرأ ابن كثيرٍ ونافعٌ وأبو عمروٍ وابنُ عامرٍ وعـاصمٌ: (خَلَقَ) على فَعَلَ.

وقرأ حمزة والكسائي: (خالقُ) على فاعل(١).

وجهُ قول من قرأ: (خَلَقَ) أن ذلك أمر ماضٍ فأخبروا عنه بلفظ المضـيّ على فَعَل.

ووجه من قال: (خالِقُ) أنّه جعله مثل: (فاطِرِ السَّموات والأرْضِ) [إبراهيم / ١٠ يوسف/ ١٠١ فاطر/ ١] أَلا ترى أَنَّ فَاطراً بمعنى خالق، وكذلك قوله: (فَالِقُ الإِصْباحِ وَجَاعِـلُ اللَّيْلِ سَكَناً) [الأنعام / ٩٦] هو على فاعل دون فعل، وهما مما قد فُعل فيما مضى.

اختلفوا في قوله عَزّ وَجَلّ: (ومَا أَنْتُم بِمُصْرِخِيّ * إِنِّي) [٢٢]، فَحرَّك حمزةُ ياءَها الثانية، إلى الكسر، وحرّكها الباقون إلى الفتح. وروى إسحٰق الأزرق عن حمزةَ (بمصرخِيَّ) بفتح الياء الثانية(٢)

---

(١) السبعة ص ٣٦٢ وزاد: وكذلك في النور.

(٢) السبعة ص ٣٦٢.

قال أبو علي: قال الفرّاء في كتابه في التصريف: هو قراءة الأعمش، ويحيى بن وَثَّاب قال: وزعم القاسم بن معن أنّه صواب، قال: وكان ثقةً بصيراً، وزعم قُطْرب أنّه لغة في بني يربوع، يزيدون على ياء الإضافة ياء، وأنشد[1]:

ماضٍ إذا ما هَمَّ بالمُضِيِّ

قَالَ لها هَلْ لَكِ يا تافِيِّ

وقد أنشد الفراء ذلك أيضاً[2].

ووجه ذلك من القياس: أن الياء ليست تخلو من أن تكون في موضع نصب، أو جر، فالياء في النصب والجر كالهاء فيهما، وكالكاف في: في أكبرَ منك، وهذا لك، فكما أن الهاء قد لحقتها الزيادة في: هذا لَهُو، وضَرَبَهو. ولحق الكاف أيضاً الزيادة في قول من قال: أعْطَيْتُكاهُ وأعطيْتُكِيه، فيما حكاه سيبويه[3]، وهما أختا الياء كذلك ألحقوا الياء الزيادة من المدّ، فقالوا: فِيِّي ثم حُذفت الياء الزائدة على الياء، كما حُذفت الزيادة من الهاء في قول من قال[4]:

لَهْ أرِقان

وزعم أبو الحسن أنها لغة، وكما حُذِفَتِ الزيادة من الكاف، فقالوا: أعطيتكه وأَعطيتُكِهِ، كذلك حُذفت الياءُ اللاحقة

(١) للأغلب العجلي سبق انظر الجزء ٤/ ٤١٥. وبعده:

قالت له ما أنت بالمرضيّ

(٢) انظر معاني القرآن ٢/ ٧٦.

(٣) الكتاب ٢/ ٢٩٦. ومثّل للزيادة بقوله: أعطيكيها وأعطيكيه للمؤنث، وأعطيكاه وأعطيكاها للتذكير.

(٤) سبق في ١/ ٢٠٣، ٢٠٥.

للياء كما حُذِف من أختيها، وأُقِرَّت الكسرة التي كانت تلي الياءَ المحذوفة، فبقيت الياء على ما كانت عليه من الكسرة، وكما لحقت الكافَ والتاءَ والهاءَ الزيادةُ، كذلك لحقت الياءَ الزيادةُ، فَلَحاق التاء الزيادةُ نحو ما أنشدَ من قول الشاعر[١]:

رَمَيْتِيهِ فَأَصْمَيْتِ فما أَخْطأتِ الرَّمْيَهْ

فإذا كانت هذه الكسرة في الياء على هذه اللغة، وإن كان غيرها أفشى منها، وعضده من القياس ما ذكرنا؛ لم يجز لقائل أن يقول: إن القراءة بذلك لحنٌ لاستفاضة ذلك في السماع والقياس، وما كان كذلك لا يكون لحناً.

قال: روى عبّاسٌ عن أبي عمروٍ: (إِنَّمَا نُؤَخِّرُهُمْ لِيَوْمٍ) [إبراهيم / ٤٢] بالنون ولم يروها غيره.

وقرأ الباقون بالياء[٢]. اليزيديُّ وغيره عن أبي عمروٍ (يُؤَخِّرُهم) على ياء.

وجه الياء أنّ لفظ الغيبة المفرد قد تقدّم، فيكون بالياء: (ولا تحسبنّ الله غافلاً عمّا يعمل الظالمون[٣] إنّما يُؤَخِّرُهُمْ) [٤٢].

---

(١) سبق انظر ١/ ٧٣ في الحاشية و٤/٤١٦ .

(٢) السبعة ص ٣٦٣ ولم يرد ما رواه اليزيدي بعد فيه.

(٣) في الأصل: «فلا تحسبن الله مخلف وعده» وهي الآية ٤٧ من سورة إبراهيم وليس فيها موطن الاستشهاد، وقد جعلنا مكانها ما أثبتناه مما يتفق ومقتضى الكلام.

ووجـه النون أنّه قرأ في المعنى. مثل الياء، وقد تقدّم مثلهُ.

اختلفوا في كسر اللام الأولى وفتح الثانية من قـوله: (لِتَزولَ مِنْهُ الجبالُ) [٤٦].

فقرأ الكسائي وحده: (لَتَزُولُ منهُ الجبالُ) بفتـح اللام الأولى من (تزول) وضمّ الثانية.

وقـرأ البـاقـون: (لِتـزولَ) بكسـر الـلام الأولى وفتـح الثانية[1].

من قرأ: (وَإِنْ كَانَ مَكْرُهُم لِتزولَ مِنْهُ) فإنَّ (إنْ) على قوله: بمعنى «ما» التقدير: ما كان مكرُهُم لِتَزُول، وإنْ مثل التي في قوله: (إنِ الكافرون إلاّ في غُرُورٍ) [الملك / ٢٠] وهذا مثل قوله: (ما كانَ اللهُ لِيَـذرَ المؤمنينَ... وما كانَ اللهُ لِيُطلِعَكُمْ على الغيب) [آل عمران/ ١٧٩]. والمعنى: وقد مكروا مكرهم وعند الله مكرهم أي: جزاء مكرهم، فحذفَ المضافَ كمـا حَذف من قوله: (تَرَىْ الظّالِمِيْنَ مُشْفِقِينَ مِمّا كَسَبُوا وَهو واقِعٌ بِهِمْ) [الشورى/ ٢٢]، أي: جزاؤه، أي: قد عَرف الله مَكْرَهُمْ فهو يجازيهم عليه، وما كان مَكْرُهُمْ لِتَزُوْلَ مِنْهُ الْجِبَال، والجبال كأنّه أمر النبيّ، وأعلامُه ودَلالتُه، أي: ما كان مكرهم لتزول منه ما هو مثل الجبال في امتناعه ممّن أراد إزالته.

ومَن قـرأ: (وَإِنْ كَاْنَ مَكْـرُهُم لَتَزُوْلُ منـه) كانت (إنْ)

---

(١) السبعة ص ٣٦٣.

المخفّفة من الثقيلة على تعظيم أمر مكرهم، على خلاف القراءة الأخرى، وهو في تعظيم مكرهم، كقوله: (وَمَكَرُوْا مَكْرَاً كُبّاراً) [نوح/ ٢٢] أي: قد كان مكرهم من كِبَرِهِ وعِظَمِهِ يكاد يزيل ما هو مثل الجبال في الامتناع على من أراد إزالته وثباتها، ومثل هذا في تعظيم الأمر قول الشاعر[1]:

ألم تَرَ صَدْعَاً في السماء مُبيِّناً
على ابن لُبَيْنَى الحارث بن هشامِ

وقال[2]:

بكَى حارثُ الجَوْلانِ من مَوْتِ رَبِّه
وحورانُ منه خاشعٌ متضائِلُ

وقال أوس[3]:

أَلَمْ تَكسِفِ الشمسُ شَمسُ النّهارِ
مع النَّجم والقمَرِ الواجبِ

---

(١) البحر المحيط ٦ / ٢١٨ ولم ينسبه لقائل.

(٢) البيت للذبياني من قصيدة يرثي فيها النعمان ورواية الديوان:

بكى حارث الجولان من فقدِ رَبِّه
وحوران منه موحشٌ متضائل

وحارث الجولان: جبل في الشام. انظر ديوانه / ١٢١.

(٣) رواية الديوان لهذا البيت:

ألم تكسف الشمس والبدرُ والـ
كواكبُ للجبلِ الواجبِ

والواجب: الساقط الذاهب. ديوانه / ١٠.

فهذا كلّه على تعظيم الأمر وتفخيمه. ويدلّ على أن الجبال يعني به أمر النبي، ﷺ، قوله بعدُ: ﴿فَلَا تَحْسَبَنَّ اللهَ مخلِفَ وَعْدِهِ رُسُلَه﴾ [إبراهيم / ٤٧] أي: فقد وعدك الظهور عليهم والغلبة لهم في قوله: ﴿لِيُظْهِرَهُ على الدين كُلِّهِ﴾ [التوبة / ٣٣ الفتح / ٢٨ الصف / ٩]، وقوله: ﴿قُلْ لِلّذِينَ كفَرُوا سَتُغْلَبُونَ﴾ [آل عمران / ١٢]، وقد استعمل لفظ الجبال في غير هذا في تعظيم الشيء وتفخيمه، قال ابن مقبل(١):

إذا مُتُّ عنْ ذكرِ القوافي فَلَنْ تَرَىٰ
لَهَا شَاعِراً مثلي أَطَبَّ وَأَشْعَرَا
وأكثَرَ بيتاً شاعراً ضُرِبت به
بُطونُ جِبالِ الشعرِ حتىَ تيسَّرا

اختلفوا في قوله: ﴿وَتَقَبَّلْ دُعَائِي رَبَّنا﴾ [٤٠] في إثبات الياء في الوصل والوقف.

فقرأ ابن كثير وأبو عمرو وحمزة وهبيرة عن حفص عن عاصم: ﴿وتقبّل دعائي ربنا﴾ بياء في الوصل وقال البزي عن ابن كثير: يصل ويقف بياءٍ، وقال قنبل عن ابن كثير: يُشمّ الياء في الوصل ولا يُثبتُها، ويقف عليها بالألف.

والباقون: ﴿دُعاءِ﴾ بغير ياء.

---

(١) ديوانه ١٣٦ ورواية البيت الأول «.. لها تالياً مثلي...». والثاني: «... شاعراً ضربت له.. حزون جبال الشعر..».

أمالي ابن الشجري ١/٧٢ وفيه: «حبال» بالحاء المهملة وفسرها بالأسباب. وعليها فلا شاهد فيه. الشعراء/ ٤٢٧ دلائل الإعجاز/ ٣٩١ ـ ٣٩٢.

وروى نصرُ بن علي عن الأصمعي قال: سمعت نافعاً يقرأ: (وتقبّل دُعَاْئي ربّنا) بياءِ في الوصل وروىٰ غيرُ هذين عن نافع: بغير ياء في وصل ولا وقف.

وروى أبو عمارة عن أبي حفصٍ عن أبي عمر عن عاصمٍ: بغير ياء في وصل ولا وقف.

الكسائيّ وابن عامر: بغير ياء في وصل ولا وقف[1].

أما وقف ابن كثير ووصله بياء فهو القياس، وأما وصل عاصمٍ: (وَتَقَبَّلْ دُعائي) بياء فقياس. وأما ما رواه قنبل عن ابن كثير أنه يُشمُّ الياء في الوصل ولا يثبتها، فالقياس كما قدمنا، وهذا الوجه أيضاً جائز لدلالة الكسرة على الياء، ولأنّ الفواصل وما أشبه الفواصل من الكلام التام يَحْسنُ الحذف فيه، كما يحسن في القوافي، وذلك كثير قال الأعشى[2]:

فـهـل يـمـنَـعَـنّـي ارْتـيـادي الـبـلا
دَ مـن حَـذَرِ الـمـوتِ أَنْ يـأتِـيَـنْ
ومِـنْ شَانىءٍ كـاسِـفٍ وَجْـهُـهُ
إذا مـا انـتَـسـبْـتُ لـه أَنـكَـرَنْ

وحذفها في الوقف أحسن من حذفها في الوصلِ، لأن الوقف موضع تغيير، يُغيّر فيه الحرف الموقوف عليه كثيراً.

(١) لم ترد في السبعة بهذا التفصيل انظر ص ٣٦٣.
(٢) سبق انظر ٤ /١١٥ .

ذكر اختلافهم في سورة الحجر

اختلفوا في تشديد الباء وتخفيفها من قوله: (رُبَمَا) [٢].

فقرأ ابن كثير وأبو عمروٍ وابنُ عامرٍ وحمزة والكسائي: (رُبَّمَاْ) مشدّدة. عليّ بن نصر قال: سمعت أبا عمروٍ يقرؤها على الوجهين جميعاً، خفيفاً وثقيلاً.

وقرأ نافع وعاصم: (رُبَمَا) خفيفة[١].

قال أبو علي: أنشد أبو زيد[٢]:

مـاويَّ بـلْ رُبَّـتَـمـا غـارةٍ
شَـعْـواء كـالّـلذعَـةِ بـالـمِيْـسَـم

---

(١) السبعة ٣٦٦.

(٢) أنشده في نوادره ص٢٥٣ (ط. الفاتح) مع ثلاثة أبيات بعده نسبها لضمرة، وهو ضمرة بن ضمرة النهشلي؛ شاعر جاهلي. قال ابن قتيبة في المعاني الكبير ٢/ ١٠٠٥ بعد إيراده البيت: يريد: كأنها في سرعتها لذعة بميسم في وبر.

والبيت في ابن الشجري ٢ / ١٥٣ وابن يعيش ٨ / ٣١ والخزانة ٤ / ١٠٤ عن النوادر، واللسان (ربب).

وأنشد أيضاً[١]:

يـا صـاحـبـا رُبَّتَ إنسـان حَسَنْ
يسـألُ عنـكَ اليـوم أو يَسـألُ عَنْ

وقال السكري: رُبّما، ورُبَّتَمَاْ، ورُبَمـا، ورُبَتَمَا، ورُبَّ: حرف جر عند سيبويه، وتلحقها (ما) على وجهين: أحدهما أن تكون نكرة بمعنى شيء وذلك كقوله[٢]:

رُبَّـمَـا تَـكْـرَهُ الـنـفـوسُ مـنَ الأمْـ
ـرِ لَـهُ فُـرجَـةٌ كحَـلِّ العُقَـالِ

فـ«ما» في هذا البيت اسم لما يُقَدّرُ من عَوْدِ الذكر إليه من الصفة، والمعنى: ربَّ شيءٍ تكرهُه النُّفوس، وإذا عاد إليه الهاءُ كان اسماً، ولم يجز أن يكون حرفاً، كما أنّ قـوله: (أيحسِبُونَ أنّما نُمِدُّهُمْ بِهِ مِنْ مالٍ وبَنِيـن) [المؤمنون / ٥٥]، لمّا عاد الذكرُ إليه علمتَ بذلك أنّه اسم.

فأمّا قوله: «لهُ فرْجةٌ كحلّ العقال»، فإنّ فـرجة يـرتفع

(١) البيت من رجز في النوادر ص٣٤٣ ونقله عنه في الخزانة ٣ / ٣٢٣ و٤ / ١٠٥ وفي ابن يعيش ٨ / ٣٢.

(٢) لأمية بن أبي الصلت في ديوانه ٤٤٤ وهو من شواهد سيبويه ١ / ٢٧٠ ـ ٣٦٢ والمقتضب ١ / ٤٢ وابن الشجري ٢ / ٢٣٨ والمفصل ٤/ ٢ و٨/ ٣٠ والخزانة ٢/ ٥٤١ و٤/ ١٩٤ـ وشرح أبيات المغني ٥/ ٢١٢ والدرر ١/ ٤ والهمع ١/ ٨ ـ ٩٢ وفي اللسان مادة /فرج/.

وفي نسبة هذا البيت نزاع ذكره البغدادي في الخزانة فهو ينسب لأبي قيس اليهودي ولابن صرمة الأنصاري ولحنيف بن عمير ولنهار ابن أخت مسيلمة الكذاب، غير أن المشهور أنه لأمية (انظر الخزانة ٢/ ٥٤٢ ـ ٥٤٣).

بالظرف في قول الناس جميعاً، ولا يرتفع بالابتداء. وأما قوله: «كحلِّ العقال» فإن موضع الكاف يحتمل وجهين: أحدهما: أن يكون في موضع نصب على الحال مِن له، والآخر: أن يكون في موضع رفع على أنه صفة لفرجةٍ.

ويدلّك على أنّ ما تكون اسماً إذا وقعت بعد ربّ، وقوع مَنْ بعدها في نحو قوله(١):

ألَا رُبَّ مَنْ يَهْوىٰ وَفَاتي ولو دَنَتْ
وفاتي لذلَّتْ للعدوِّ مراتِبُهْ

وقال:

يا ربَّ من يُبغضُ أذوادنا
رُحْن على بَغضائه واغْتَدين(٢)

وقال(٣):

ألا رُبَّ من تَغْتَشُّهُ لك ناصحُ
ومُؤْتَمَنٍ بالغيبِ غيرِ أمينِ

(١) البيت لذي الرمة، ديوانه ٢ / ٨٥٨.

(٢) البيت من شواهد سيبويه ١ / ٢٧٠ ونسبه لعمرو بن قميئة وتابعه ابن الشجري في أماليه ٢ / ٣١١، ونسبه في الوحشيات إلى عمرو بن لأي التيمي ـ شاعر جاهلي ـ وصوب هذه النسبة الأستاذ شاكر. وهو كذلك في معجم الشعراء للمرزباني ص ٢٤. وانظر الحيوان ٣ / ٣٠٦ والمقتضب ١ / ٤١ وابن يعيش ٤ / ١١. قال الأعلم في طرة سيبويه ١ / ٢٧٠: يقول: نحن محسّدون لشرفنا وكثرة مالنا، والحاسد لا ينال منا أكثر من إظهار البغضاء لنا لعزّنا وامتناعنا.

(٣) سيبويه ١/ ٢٧١ ولم ينسبه، الهمع ١/٩٢، ٢/٢٨، ٣٩، الدرر ١/ ٦٩، ٢/٢١، ٤٣ اللسان (غشش ـ نصح).

فكما دخلت على مَنْ، وكانت نكرة، كذلك تدخل على ما على الحدّ الذي دَخَل في مَنْ، فهذا ضربٌ.

والضربُ الآخر: أن تدخل كافّة نحو الآية، ونحو قول الشاعر(١):

رُبَّما أَوْفَيْتُ في عَلَمٍ
تَرْفَعَنْ ثَوْبي شَمالاتُ

والنحويّون يسمّون ما هذه الكافّة، يريدون أنّها بدخولها كَفَّتْ الحرفَ عن العمل الذي كان له، وهيّأته لدخوله على ما لم يكنْ يدخُلُ عليه. ألا ترى أنّ رب إنما تدخل على الاسم المفرد، ربَّ رجلٍ يقول ذاكَ، ورُبَّهُ رجلاً يقول ذاك، ولا تدخل على الفعل، فلمّا دخلت ما عليها هيّأتها للدّخول على الفعل، فمن ذلك قوله: (رُبَّما يَوَدُّ الّذيْن كَفَرُوا) [الحجر / ٢]، فوقع الفعل بعدها في الآية، وهو على لفظ المضارع، ووقع في قوله:

رُبَّما أَوْفَيْتُ في عَلَمٍ

على لفظ المضيّ، وهكذا ينبغي في القياس، لأنّها تدلّ

---

(١) البيت لجذيمة الأبرش في سيبويه ١ / ١٥٤ النوادر / ٥٣٦ (ط. الفاتح) والمقتضب ٣ / ١٥ وابن الشجري ٢ / ٢٤٣ والمفصل ٩ / ٤٠ والهمع ٢ / ٣٨ والدرر ٢ / ٤١ ـ ٩٩ والعيني ٣ / ٣٤٤. والخزانة ٤ / ٥٦٧ ـ ٥٦٨. وشرح أبيات المغني ٣ / ١٦٣ و٥ / ٢٥٧.

وأوفيت على الشيء: أشرفت عليه، والعلم: الجبل، والشمال: الريح التي تهب من ناحية القطب.

على ما قد مضى وإنّما وقع في الآية على لفظ المضارع لأنّه حكايةٌ لحالٍ آتية، كما أن قولـه: (وَإِنَّ رَبَّكَ لَيَحْكُم بينهم) [النحل / ١٢٤] حكاية لحالٍ آتية أيضاً.

ومن حكاية الحال قول القائل[(١)]:

جــاريــة فـي رمـضـانَ الـمـاضـي
تُـقَـطِّع الـحـديـثَ بـالإيـمـاضِ

ومن زعم أن الآية على إضمارِ كان، وتقدير: رُبَّمَا كان يودُّ الذين كفروا؛ فقد خرج بذلك عن قول سيبويه، ألا ترى أنّ كان لا تضمَرُ عنده، ولم يَجُزْ: عبدَ اللهِ المقتُولَ، وأنت تريد: كنْ عبد الله المقتولَ.

فأمّا إضمارُها بعد إنْ في قوله: إنْ خيراً فخيرٌ[(٢)]، فإنّما جاز ذلك لاقتضاء الحرف له، فصار اقتضاءُ الحرف له كذِكره. فأمّا ما أنشده ابن حبيب لنَبْهانَ بن مشرِّقٍ:

لقــد رُزِئت كـعبُ بـنُ عــوفٍ ورُبَّمــا
فتىً لم يكن يَــرْضى بشيءٍ يَـضِيْـمُهــا

فإن قوله: فتــىً ، في «رُبَّما فتى» يحتمل ضروباً، أحدها: أن يكون لمّا جَرى ذكر رزئت، استغنى بجَرْي ذكره عن أن يعيده،

(١) من رجز منسوب لرؤبة وهو في ملحقات ديوانه /١٧٦ وانظر الخزانة ٤٨٢/٣ وشرح أبيات المغني للبغدادي ٩٤/٨ وقوله: من حكاية الحال، يريد بها الحال الماضية كما هو ظاهر. واستشهاد النحاة بهذا البيت هو من أجل قوله: رمضان، حيث جاء بدون شهر، وإن كان إثباته أفصح كما نطق به القرآن.

(٢) انظر سيبويه ١ / ١٣٠.

فكأنّه قال: رُبَّما رُزِئت فتىً، فيكون انتصابِ فتىً برزِئتْ هذه المضمرة، كقولـه: (آلآنَ وَقَدْ عَصَيْتَ قَبْـل) [يونس / ٩١]، فاستغنى بذكر (آمَنْتُ) المتقدّم عن إظهاره بعدُ، ويجـوز أن ينتصب فتىً بُرزِئَتْ هذه المذكورة، كأنّه قال: لقد رُزِئَتْ كعبُ ابن عوف فتىً، وربّما لم يكن يرضى، أي: رزئت فتىً لم يكن يضامُ، ويكون هذا الفصل في أنه أجنبيّ بمنزلة قوله[١]:

أبُو أمِّهِ حيٌّ أبوهُ يُقَاربُهْ

ويجوز أن يكون مرتفعاً بفعل مضمرٍ، كأنّه قال: ربّما لم يرض فتىً، وكقوله[٢]:

.... وقَـلّما
وصـالٌ عـلى طُـول الصُّـدودِ يـدوم

(١) عجز بيت للفرزدق وصدره:

وما مثلُه في النّاسِ إلا مُمَلَّكاً

وهو من شواهد سيبويه ١ / ١٤ (في الحاشية، وهو من إنشاد الأخفش عند الشنتمري). ولم يرد في أصول الديوان ومعناه: وما مثل إبراهيم في الناس من يشبهه في الفضل إلا هشاماً الذي أبو أمه أبو إبراهيم. وقد كان خال هشام وإبراهيم هو: إبراهيم بن هشام بن إسماعيل المخزومي خال هشام بن عبد الملك. انظر ديوانه ١ / ١٠٨.

(٢) عجـز بيت للمرار الفقعسي، وتمام صدره: «صددتِ فأطْوَلْت الصدود وقلما» وقد نسبه بعضهم إلى عمر بن أبي ربيعة.

انظر سيبويه ١ / ١٢ - ٤٥٩ - المنصف ١ / ١٩١ - ٢ / ٦٩ والمحتسب ١ / ٩٦ أمالي ابن الشجري ٢ / ١٣٩ - ١٤٤ - وابن يعيش ٤ / ٤٣ و٧ / ١١٦ و٨ / ١٣٢ و١٠ / ٧٦ وشرح أبيات المغني ٥ / ٢٤٧ و٧ / ٢٢٢، ٢٤١.

ويجوز أن تكون «ما» نكرة بمنزلة شيء، ويكون فتىً وصفاً لها، لأنّها لما كانت كالأسماء المُبهمة في إبهامها، وُصفَت بأسماء الأجناس، كأنّه: رُبَّ شيءٍ فَتىً لم يكن، فكان كذا وكذا، هذه الأوجه فيها ممكنة.

ويجوز في الآية أن تكون ما بمنزلة شيء، و(يَوَدُّ) صفة له وذلك أن ما لعمومها تقع على كلّ شيء، فيجوز أن يعنى بها الودّ، كأنه قال: رُبَّ ودٍّ يودُّه الذين كفروا، ويكون يودّ في هذا الوجه أيضاً حكاية حال، ألا ترى أنه لم يكن بَعْدُ، وهذه الآية في المعنى كقوله: (فَارجِعْنَا نَعْمَلْ صالحاً) [السجدة / ١٢]، وكقوله: (حَتَّى إِذَا جَاءَ أَحَدَهُمُ الْمَوتُ قالَ رَبِّ ارجِعُونِ) [المؤمنون / ٩٩] وكتمنّيهم الردّ في قوله: (يَالَيْتَنَا نُرَدُّ وَلَا نُكَذِّبَ بِآيَاتِ رَبِّنَا) [الأنعام / ٢٧].

وأمّا قول من قال: (رُبَمَا) بالتخفيف؛ فلأنه حرفٌ مضاعَفٌ، والحروف المضاعفة قد تحذف وإن لم يحذف غير المضاعف.

فمن المضاعف الذي حذف قولهم: إنّ، وأَنَّ، ولكنَّ، قد حُذف كلُّ واحدٍ من هذه الحروف، وليس كلّ المضاعف يُحذفُ، لم أعلم الحذف في ثُمّ.

وأمّا دخول التاء في «رُبّتما» فإنّ من الحروف ما يدخل عليه حرف التأنيث نحو: ثمَّ وثَمَّتَ، ولا وَلات، قال[1]:

---

(١) البيت للأعشى ورواية الديوان ص ١١٧: هنالك لا تجزونني.. ولا شاهد فيها. وهو من شواهد سيبويه ١/ ٤٢٣.

ثـمَّـتَ لا تـجـزونَـنِـي عـنـدَ ذاكُـمُ
ولكن سـيَجْـزيـني الإلــه فـيُعْـقِـبـا

فكذلك ألحقت التاء في رُبَّ في قوله: ربّتَما.

اختلفوا في قوله عزّ وجلّ: (ما تَنَزَّلُ الملائكةُ إلّا بِالْحَقِّ) [٨].

فقرأ ابنُ كثيرٍ ونافعٌ وأبو عمروٍ وابنُ عامر: (مَا تَنَزَّلُ الملائكة إلّا بالحقِّ) مفتوحة التاء والنون، والزاي مشدّدة، (الملائكةُ) رفع، فاعله.

وقرأ عاصمٌ في رواية أبي بكر: (ما تُنَزَّل الملائكة) مضمومة [التاء] مفتوحة النون، (الملائكة) رفع لم يُسَمَّ فاعله.

وقرأ حمزةُ والكسائيّ وحفص عن عاصمٍ: (ما نُنَزِّلُ الملائكة) بالنون مشدّدة الزاي، (الملائكة) نصباً، مفعول به، والأولى لم يَخْتَلِفوا فيها.(١)

حجّة من قرأ: (مـا تَنزّلُ) قـوله: (تَنـزَّلُ الملائكـةُ والرُّوحُ فيها) [القدر / ٤]،

وحجة من قال: (ما تَنَزَّلُ الملائكةُ) قـوله: (ونُـزِّلَ الملائكةُ تنزيلا) [الفرقان / ٢٥].

وحجة من قال: (نُنَزِّل) قوله: (ولو أنّنا نَزَّلْنَا إليهِمُ الْمَلاَئِكَةَ وكَلَّمَهُمُ المَوْتَىٰ) [الأنعام / ١١١].

---

(١) السبعة ص ٣٦٦. وما بين معقوفين زيادة منه.

اختلفوا في تشديد الكاف وتخفيفها من قوله عزّ وجلّ: (سُكِّرَتْ) [١٥].

فقرأ ابن كثير: (سُكِرتْ) خفيفةً.

وقرأ الباقون: (سُكِّرَتْ) مشدّدة[١].

أبو عبيدة: (سُكِرتْ): غُشِّيت[٢]، وكأن معنى (سُكِّرتْ): لا ينفذ نورها، ولا تُدرِك الأشياءَ على حقيقتها، وكأنّ معنى الكلمة انقطاع الشيء عن سببه الجاري، فمن ذلك: سكر الماء، هو ردُّهُ عن سيبه في الجِرْيَةِ، وقالوا: التسكيرُ في الرأي قبل أن يَعزِم على شيء، فإذا عزم على أمرٍ ذهب التسكير، ومنه السكر في الشراب، إنّما هو أن ينقطع عن ما هو عليه من المضاء في حال الصحو، فلا ينفذ رأيه ونظرُه على حدّ نفاذه في صحوه، وقالوا: سكران لا يبُتُّ، فعبروا عن هذا المعنى فيه.

ووجه التثقيل أنّ الفعل مسند إلى جماعةٍ فهو مثل: (مفتَّحةً لهُمُ الأبواب) [ص/ ٥٠] ووجه التخفيف أنّ هذا النحو من الفعل المسند إلى الجماعة قد يُخَفّف. قال[٣]:

ما زِلتُ أغلِق أبواباً وأفتحُها

وإنّما حملت التثقيل في (سُكِّرَتْ) على التكثير، على تنزيل أن (سُكِرَت) بالتخفيف قد ثبتَ تعدِّيه في قراءة ابن كثير،

---

(١) السبعة ٣٦٦.

(٢) انظر مجاز القرآن ١ / ٣٤٧.

(٣) صدر بيت للراعي سبق ذكره في ٣/٤٤١.

والـذي عليه الـظاهر في سُكِـرَ أنه يتعـدى، وإذا بني الفعلُ للمفعول فلا بدّ من تنزيله معدّى، فيكون تعدّيه على قول ابن كثيرمثل: شَتِرتْ عينُهُ، وشَتَرْتُها، وعارت وعُرْتُها.

ويجوز أن يكون أراد التثقيل، فحذفه لما كان زائداً، وهو يريده، كما جاز ذلك في المصادر وأسماء الفاعلين نحو قولهم: عَمْرَكَ الله، وقِعْدَكَ الله(١)، و:

دَلوُ الدالي(٢)

و(الرياحَ لواقح)(٣) [الحجر / ٢٢]، ويجوز أن يكون فعلاً قد سمع معدّىً في البصر. والتثقيل الذي هو قول الأكثر أعجبُ إلينا، ويكون التضعيف للتعدية.

---

(١) قال سيبويه ١ / ١٦٢ في «باب من المصادر ينتصب بإضمار الفعل المتروك إظهاره»: كأنه حيث قال: عَمرك اللهَ وقِعْدك اللهَ. قال: عَمَّرتُك اللهَ، بمنزلة: نَشَدتُك اللهَ؛ فصارت: عَمرك اللهَ، منصوبة بعمرتك الله، كأنّك قلت: عمّرتك عمراً، ونشدتك نشداً، ولكنّهم خزلوا الفعل لأنهم جعلوه بدلاً من اللفظ به... فقعدك الله يجري هذا المجرى وإن لم يكن له فعل. ا. هـ. وقوله عمرتك الله: أي سألت تعميرك وطول بقائك. وقيل: معناه ذكّرتك به.

(٢) قطعة من بيت من الرجز تمامه:

يكشفُ عن جَمّاته دلْو الدال

وهو للعجاج، وقد سبق في ٢ / ٢٥٤ وهو في المقتضب ٤ / ١٧٩ والمخصص ٩ / ١٦٧ وايضاح الشعر للمؤلف ٥٨٠، ٥٩٠.

(٣) قال المبرد المقتضب ٤ / ١٧٩ بعد ذكره للآية: ولو كان على لفظه لكان ملاقح، لأنه يقال: أَلْقَحتْ فهي مُلْقِحة، ولكنه على حذف الزوائد. وقد أشار الفارسي إلى ذلك في ٢ / ٢٥٣ عند استشهاده بالآية والرجز.

اختلفوا في فتح النون وكسرها من قوله جلَّ وعزَّ: (فَبِمَ تُبَشِّرُونِ) [٥٤].

فقرأ ابن كثير ونافع، كسراً، غير أنَّ ابنَ كثير شدّد النّون، وخفّفَها نافع.

وقرأ أبو عمروٍ وعاصمٌ، وابنُ عامرٍ وحمزةُ والكسائِيُّ: (فَبِمَ تُبَشِّرونَ) بفتح النون[1].

تشديد ابن كثير النونَ أنّه أدغم النون الأولى التي لعلامة الرفع في الثانية المتّصلة بالياء التي هي المضمر المنصوب المتكلّم.

وفتحها[2] لأنّه لم يُعَدِّ الفعلَ إلى المفعول به، كما عَدَّاه غيره، وحذف المفعول كثيرٌ.

ولو لم يُدْغِمْ وبيّنَ لكان حسناً في القياس، مثل: اقتتلوا، في جواز البيان فيه والإدغام.

وأمّا قراءة نافع (فَبِمَ تُبَشِّرونِ) فإنّه أراد: «تبشرونَني» وتعدِيةَ الفعل إلى المضمر المنصوب، لأنّ المعنى عليه، فأثبت ما أخذ به غيره من الكسرة التي تدلّ على الياء المفعولة، وحذَفَ النونَ الثانيةَ، لأنّ التكرير بها وقع، ولم يحذِف الأولى

---

(١) السبعة ص ٣٦٧.

(٢) كذا الأصل وقد انتقل إلى توجيه قراءة من فتح النون، والتي سيذكرها في آخر كلامه على الحرف أيضاً.

التي هي علامةُ الرفع، وقد حذفوا هذه النونَ في كلامهم لأنّها زائدة، ولأنّ علامةَ الضمير الياءُ دونَها، ونظيرُ حَذْفهم لها من المنصوب حذفهم لها من المجرور في قولهم: قدني، وقدي، قال[١]:

قَدْنِيَ مِنْ نَصْرِ الخُبَيْبَيـن قدِي

فحذف وأثبت في بيت. وقال الأعشى في حذف هذه النون اللاحقة مع الياء[٢]:

فـهـل يَـمْـنَـعـنّـي ارتـيـاد الـبـلا
دِ مـن حـذَرِ الـمـوتِ أَنْ يـأتـيـنْ

وإنّما هو: يمنعَنّني. وقال آخر[٣]:

أبـا لـمـوتِ الـذي لا بُـدَّ أنّـي
مُـلاقٍ لاَ أبـاكِ تُـخـوِّفـيـنـي

فهذا مثل الآية. وقال[٤]:

تـراهُ كـالـثَّـغـام يُـعَـلُّ مِـسْـكـاً
يَـسُـوءُ الـفـالـيـاتِ إذا فَـلَيْـنـي

فحذف الثانية، فكذلك قراءة نافع.

---

(١) لحميد الأرقط، وقد سبق ٣/ ٣٣٤.

(٢) البيت للأعشى وقد سبق ٤ /١١٥ وص٣٤ من هذا الجزء.

(٣) سبق في ٣/ ٣٣٤.

(٤) سبق ٣/ ٣٣٤، ٤/ ٣٤٦.

ومن قرأ: (تُبَشِّرون) ففتح النون، فالنون علامة الرفع، ولم يُعَدِّ الفعل فتجتمع نونان.

اختلفوا في فتح النون وكسرها من قوله: عزّ وجّل: (وَمَن يَقْنُطُ) [٥٦].

فقرأ ابن كثير ونافعٌ وعاصمٌ وابن عامرٍ وحمزةُ: (من يَقْنَطُ) بفَتْحِ النون في كلِّ القرآن.

وقرأ أبو عمرو والكسائيّ: (وَمَنْ يَقْنِطُ) بكسر النون.

وكلُّهم قرأ: (مِنْ بَعْدِ ما قَنَطُوا) بفتح النون[1].

قَنَطَ يَقْنِطُ، وقَنِطَ يَقْنَطُ، لغتان، ومثله: نَقِمَ يَنْقَمُ، ونَقَم يَنْقِمُ: لغتان، وكأنّ يقنَطُ[2] أعلى، ويدلّ على ذلك اجتماعُهم في قوله: (مِنْ بَعْدِ ما قَنطُوا).

وحُكي أنّ يَقْنُطُ لغة، فهذا يدلّ على أنّ يقنِطُ أكثر، لأن مضارع فَعَل يجيء على يفعِل ويفعُل، مثل: يَفْسِقُ، ويفسُقُ، ولا يجيء مضارع فَعِل على: يَفْعُلُ[3].

اختلفوا في تخفيف الجيم وتشديدها من قوله عزّ وجلّ: (إنّـا لَمُنجُّوهُمْ) [٥٩].

فقرأ ابنُ كثير ونافع وعـاصم وأبو عمـروٍ وابنُ عامـرٍ (لَمُنَجُّوهُمْ) مشدّدة الجيم.

---

(١) السبعة ٣٦٧.

(٢) ضبطت في الأصل بكسر النون وهو خلاف المراد.

(٣) إنما يأتي على: يفعَل. ويفعِل.

وقرأ حمزة والكسائي: (لَمُنْجوُهُمْ) خفيفاً[١].

حجّةُ التثقيل قولُه: (ونَجَّيْنَا الَّذِينَ آمَنُوا) [فصلت / ١٨].
وحجّةُ التخفيف: (فأنجاهُ اللهُ مِنَ النارِ) [العنكبوت/ ٢٤].

قال: وكلُّهم قرأ: (إلّا امْرَأَتَهُ قَدَّرْنَا) [٦٠] مشدّدة الدال، و(قَدَّرْنَاهْا) مثلهُ في سورة النمل [الآية / ٥٧] مشدّداً في كلِّ القرآن إلّا عاصماً، فإنّه خفّفها، في رواية أبي بكر، في كلِّ القرآن، وشدَّدها في رواية حفص في كلِّ القرآن.

وقرأ ابن كثير وحدَه: (نَحْنُ قدَرْنَا بينَكُمُ الموتَ) [الواقعة / ٦٠] خفيفاً والباقون يشدِّدُون.

وقرأ نافع والكسائيُّ (فَقَدَّرنا فَنِعْمَ القادرونَ) [المرسلات / ٢٣] مشدّدة، وقرأ الباقون: (فَقَدَرْنَا) مخففةً.

وقرأ الكسائيّ وحده: (قَدَرَ فَهَدَىٰ) [الأعلى / ٣]، خفيفاً، وقرأ الباقون: (قدَّر) مشدّدة[٢].

قال أبو علي: يقال: قَدَرْتَ الشيء في معنى: قَدَّرْتُهُ، يدلُّك على ذلك قولُ الهذليّ[٣]:

---

(١) السبعة ٣٦٧.

(٢) السبعة ص ٣٦٧، ٣٦٨.

(٣) هو أبو ذؤيب الهذلي، وفي ديوانه ١ / ٩٣ بشرح السكري: «لرجلِها» بدل «لساقها». والمفرهة: الناقة التي تجيء بأولادٍ فَوَاره، والعنس: الصلبة الشديدة ـ قدرتُ: هيأت، القفل: ما جف من ورق الشجر. والبيت في المنصف ٣ / ٧٠.

ومُفْـرِهَةٍ عَنْسٍ قَـدَرْتُ لساقِهـا
فَخَرَّتْ كما تَتَّابَعُ الريحُ بالقَفْلِ

المعنى: قَدَّرْتُ ضربتي لساقها فضربتها، فحذف ضربْتُها لدلالة الكلام عليه، كقوله: (فَمَنْ كَانَ مِنْكُمْ مَرِيْضاً فَفِدْيـة) [البقرة/ ١٩٦] أي: فحَلَقَ. وهذا في المعنى كقول الآخر[١]:

وإن تَعْتَـذِرْ بالمَحْـل من ذِي ضُـروعِهـا
على الضيف يَجْرَحْ[٢] في عَراقِيبهـا نَصْلِي

وقال أيضاً: يقْدِرُ في معنى يُقَدِّرُ، قال الراجز[٣]:

يـا رَبِّ قـد أُوْلِـعَ بي وقَـدْ عَـبِثْ
فـاقْـدِرْ لـه أُصَيْـلَةً مثـل الـحَـفِثْ

المعنى: قَدّر له ووفّقه، ويقال: قدَر الشيء يَقْدُره: إذا ضيّقـه، قال: (ومن قُـدِرَ عليه رزقُـهُ، فَلْيُنْفِقْ ممّا آتـاهُ اللهُ) [الطلاق / ٧]، وقال: (اللهُ يَبْسُطُ الرِّزْق لِمَنْ يَشَاء مِنْ عِبَادِهِ ويَقْدِرُ لَهُ) [العنكبـوت / ٦٢]، فقولـه: (يقدِرُ) مقـابلٌ لقـوله: (يبسُطُ)، فقوله: (يقْدِرُ) خلاف: (يَبْسُط)، وكذلك قوله: (فظَنَّ

---

(١) البيت لذي الرمة في ديوانه ١ / ١٥٦. قوله: «من ذي ضروعها»: يريد: اللبن، والعراقيب: ج عرقوب، وعرقوب الدابة في رجلها بمنزلة الركبة في يدها. والمعنى: إن اعتذرت بقلة اللبن بسبب القحط إلى الضيف أعقرها لتكـون هي عـوض اللبن. والبيت في المفصـل ٢ / ٣٩ ـ والخـزانـة ١ / ٢٨٤ و٤ / ٢٩٠، شرح أبيات المغني ٦/ ١٣٢.

(٢) في الأصل: يخرج.

(٣) الحفثُ: حية عظيمة كالحـراب، والأصيلة: تصغير أصلة، وهي حيـة ضخمة عظيمة قصيرة الجسم. والأصَلَة: للأفعى. وقائل الرجز مجهول.

أنْ لَنْ نَقْدِرَ عَلَيْهِ) [الأنبياء / ٨٧] أي: ظنَّ أن لن نُضيِّق عليه، وكونه: في بَطْنِ الحُوتِ تَضْييقٌ عليه، وخلاف الاتساع.

وقراءة ابن كثير: (قَدَرْنَا بَيْنكُم الموتَ) مخفَّفاً في معنى (قَدَّرْنا).

وقراءة نافعٍ والكسائي: (فقدَّرْنَا فِنعْمَ القادرونَ) بمعنى: (قَدَرْنَا) الخفيفة، وعليه جاء: (القادرون) ومن قرأ: (قدَرْنـا) مخفَّفاً، كان في معنى التشديد.

وقوله: (القادرون) بعد (قدَّرْنا) يحتمل وجهين: أحدهما: أن يكون (قَدَّرْنا) في معنى (قَدَرْنَا). فجاء (القـادرون) على اللغة الخفيفة، كأنّهما جمعَا بين اللغتين.

ويجـوز أن يكون: فَنِعْمَ المُقَـدِّرون. فحـذف تضعيف العين، كما حذفت الهمزة[١] من نحوِ:

دَلو الدّالي[٢]

و:

يخرُجْنَ من أجواز ليلٍ غاض[٣]

ونحو ذلك، وكذلك قراءة الكسائيّ: (قدَرَ) فهذا خفيفاً، ومعنـاه: قـدَّر، وكـأنّ المشـدّدة في هــذا المعنى أكثـر في الاستعمال، وفي التنزيل، كقوله: (قَدَّرَ فِيهاْ أَقْواتَها) [فصلت/

(١) كذا الأصل، والظاهر أن تكون «الزيادة» بدل «الهمزة» وانظر ما سبق عند إيراد الشاهدين. ٤/٣٨٠.

(٢) أي: المدلي، وقد سبق قريباً / ٤٤.

(٣) أي: مغضي، وسبق في٤/ ٣٨٠. وانظر مجاز القرآن ١ / ٣٤٩.

١٠]، (وَخَلَقَ كُلَّ شَيْءٍ فقدَّرَهُ تَقْدِيْرَاً) [الفرقان/ ٢].

(أصحابُ الأيْكةِ) [الحجر / ٧٨]: لم يختلفوا في هذه السورة، ولا في سورة قاف[1] [١٤].

واختلفوا في سورة الشعراء، وفي سورة ص [١٣]، فقرأ ابن كثير ونافع وابن عامرٍ في سورة الشعراء: (أصحابُ لَيْكَةَ)[2] [١٧٦] غير أن وَرْشاً روى عن نافع (الأَيْكة) متروكةَ الهمزة[3]، مفتوحة اللام بحركة الهمزة، والهمزةُ ساقطة.

لأنه ألقى عليها[4] حركة الهمزة في الحجر، وفي قاف.

وقرأ أبو عمروٍ وعاصمٌ وحمزة والكسائي (الأَيْكةِ) في كلِّ القرآن[5].

قال أبو علي: تقول: هي أيكةٌ، فإذا أُلْحقت لامَ المعرفةِ كانت الأيكةُ، قال الهذلي[6]:

---

(١) يريد أنهم أجمعوا على الخفض، وإدخال الألف واللام.

(٢) بلام مفتوحة وبالنصب، على وزن فَعْلَة.

(٣) أي: مسهلة.

(٤) أي على اللام.

(٥) السبعة ٣٦٨.

(٦) أبو ذؤيب من قصيدة يرثي بها نشيبة بن مُحرِّث في شرح أشعار الهذليين ١ / ٧٧. الطرتان: طريقتان في جنبيها، وهو حيث ينقطع اختلاف لون الظهر من لون البطن - والجنى: الثمر - يضفو: يكثر ويسبغ عليها أي: يطول عليها قصارها، فقال: إذا سبغ عليها القصار من أغصان الشجرة، فالطوال أحرى أن تكون أسبغ.

مُـوَشَّـحَـةٌ بـالـطُّرَّتـيـن دَنَـا لَـهـا
جَنَى أَيْكَـةٍ يَضْفُـو عَلَيْهـا قِصَـارُهَـا

وأنشد الأصمعي(١):

ومَـا خَلِيـجٌ من المَـرُّوتِ ذُو حَـدَبٍ
يَـرْمي الضـريـرَ بخُشب الأيْـكِ والضَّـالِ

فأَيْكٌ وأيكـةٌ، مثل: تمـرٍ وتمرةٍ، فقـد ثبت أن الأيك تعريف أيك، فإذا خَفَّفْتَ الهمزة في أيْكة، وقد ألْحقْتَها الألف واللام، حذفتها، وألقيت حركتها على اللام التي هي فاء من أيكة، فيجوز فيها إذا استأنفت لغتان: من قال: اَلَاَحْمر(٢)، قال: «ألَيْكة» ومن قال: لَحْمَرُ، قال: «لَيْكة»، وإذا كان كذلك فقول من قال: ليكَةَ، ففتح التاء، مشكلٌ(٣)، لأنّه فتح مع لَحاق اللام الكلمةَ، وهذا في الامتناع كقول من قال: بلَحْمَرَ، فيفتَحُ الآخرَ مع لَحاق لام المعرفة؛ وإنّما يخرج قول من قال: (أصْحابُ ليكَةَ) على أن هذا المعنى قد يُسمى بكلمة تكون اللام فيها فـاءً، ويكون مقلوب: كيـل، فإن لم يثبت هـذا مشكلاً(٤)، ولم أسمع بها.

ويبعد أن يفتح نافع ذلك مع ما قال ورش عنه.

(١) البيت لأوس وقد سبق في ٤ /١٣٦.

(٢) ولفظها: (اَلَحْمَر)، كما سبق أن رسمها في غير هذا الموضع.

(٣) نشأ الإشكال من توجيهه -الذي وجه به الكلمة، أما إذا نظر إليها على أنها على وزن: فَعْلة؛ اسم للقرية التي كانوا فيها، كما حكاه أبو عبيد، فلا إشكال. انظر الكشف عن وجوه القراءات ٢ / ٣٢.

(٤) كذا الأصل، وفي العبارة اضطراب.

ذكر اختلافهم في سورة النحل

اختلفوا في قوله تعالى: (يُنَزِّلُ الملائِكَةَ) [٢] في التخفيف، والتشديد، والتاء، والياء.

فقرأ ابن كثير ونافعٌ وعاصم وابن عامرٍ وأبو عمروٍ وحمزة والكسائي: (يُنَزِّلُ الملاَئِكة) بالياء، غير أنّ ابن كثير وأبا عمروٍ أسْكَنا النون، وخفّفا الزاي وشدَّدَها الباقون.

وروى الكسائيّ عن أبي بكر عن عاصم: (تُنَزَّلُ المَلائِكَةُ) بالتاء مضمومة، وفتح الزاي. (الملائكةُ) رفع(١).

فاعل (يُنَزِّل) الضمير العائد إلى اسم الله تعالى، في (أتَىٰ أَمْرُ اللهِ) [١].

فأمّا إسكان النون في (يُنْزِلُ) وتخفيفها وتشديدها، فكل واحدٍ من القراءتين سائغ؛ قال: (إنَّا نَحْنُ نَزَّلْنَا الذِّكْرَ) [الحجر / ٩] وقال: (وأَنْزَلْنَا إلَيْكَ الذِّكْرَ) [النحل / ٤٤].

فأما ما روي عن عاصمٍ من قوله: (تُنَزَّلُ الملائِكَةُ) فإنّه

---

(١) السبعة ص ٢٧٠ مع اختلاف يسير، وبإسقاط الكسائي من قراءة: (يُنَزِّل) بالياء.

أنّث الفعل لإسناده إلى الملائكة، كما قال: (إِذْ قَالَتِ المَلَائِكَةُ) [آل عمران / ٤٥]، وبنى الفعل للمفعول، وأسْنَد إليهم، والأوّل أبين.

قال: كلُّهم قرأ: (يُنْبِتُ) [١١] بالياء إلا عاصماً، في رواية أبي بكر، فإنّه قرأ: (نُنْبِتُ) بالنون، وروى حفصٌ عنه بالياء[١].

(يُنْبِتُ) بالياء، لتقدم قوله: (هُوَ الَّذِي أَنْزَلَ مِنَ السَّمَاءِ مَاْءً) [١٠]، يُنْبِتُ ويَنْبُتُ، أشكل لما تقدّم من الإفراد، والنون لا تمتنع أيضاً[٢]، ويقال: نَبَتَ البَقْلُ، وأنبتهُ اللهُ وقد روي: أنبت البَقْلُ، والأصمعي: يأبى إلا نَبَتَ، ويزعم أن قصيدة زهير التي فيها:

... حتى إذا أنبت البَقْلُ[٣]

متّهمة. فأما قوله: (تُنبِتُ بالدُّهْنِ) [المؤمنون / ٢٠] فيجوز أن

---

(١) السبعة ص ٣٧٠.

(٢) قال مكي في الحجة لهذه القراءة: إنه أجراه على الإخبار من الله جل ذكره عن نفسه، لتقدم لفظ الإخبار قبله في قوله: (لا إله إلا أنا) [٢]. الكشف ٢ / ٣٤.

(٣) جزء من بين لزهير من قصيدته اللامية التي يمدح فيها هرم بن سنان والحارث بن عوف، وتمام البيت:

رأيت ذوي الحاجات حولَ بيوتهم
قَطِيناً لهُم حتى إذا أنْبَتَ البقل

انظر ديوانه / ١١١ واللسان (نبت).

يكون الباء زائدة كقوله: (وَلَا تُلْقُوا بِأَيْدِيكُمْ إلى التهلُكَةِ) [البقرة / ١٩٥]، و(أَلْقَى في الْأَرْضِ رَوَاسِيَ أَنْ تَمِيدَ بِكُمْ) [النحل / ١٥]، فَعَدّى (أَلْقَى) مرّة بالياء، ومرّة بغيرِها.

وإذا ثَبَتَ: أَنْبَتَ، في معنى: نَبتَ، جاز أن تكون الباء للتعدي، كما أنّها لو كانت مع نبت كان كذلك، ويجوز أن تكون الهمزة في أنبت، للتعدي، والمفعول محذوف، والباء للحال كأنه تُنبِتُ ثمرة الدُّهْنِ، فحذف المفعول، وبالدهن في موضع حال كأنه: تُنْبِتُ بالدهن، أي: تنبتُ الثمر، وفيه دهن، ويجوز في تُنْبِتُ بالدهن، أي: بذي الدُّهنِ، أي تنبت ما فيه دهن.

قال: وقرأ ابنُ عامر: (وَالشَّمْسُ والقَمَرُ والنُّجُومُ مُسَخَّراتٌ) [٥٤] رفعَ كُلُّهُ، وقرأ الباقون: بنصب ذلك كلّه، وأبو بكرٍ عن عاصم.

وروى حفصٌ عن عاصمٍ مثلَ قراءة ابن عامرٍ في (مُسَخَّراتٌ)[١] وحدها، ونصب الباقي[٢].

النصب في قولِهِ: (والشَّمْسَ والقمرَ) أحسنُ، ليكون معطوفاً على ما قبله وداخلاً في إعرابه، لاستقامته في المعنى، ألا ترى أن ما في التنزيل من نحو قوله: (وَكُلًّا ضَرَبْنَا لَهُ الأَمْثَالَ) [الفرقان / ٣٩]، وقوله: (والظَّالِمِيْنَ أَعَدَّ لَهُمْ عَذَاْباً أليماً) [الإنسان / ٣١] يُختارُ فيه النصب، ليكون مثلَ ما يُعطف عليه،

(١) ضبطها في الأصل بالكسر حسب سياقها الإعرابي، وآثرنا ما في السبعة.
(٢) السبعة ص ٣٧٠.

ومُشاكلاً له، فكذلك إذا حُمِلَ ذلك على التسخير، كان أشبَهَ، فإن قلت: فكيف جاء (مُسَخَّراتٌ) بعد هذه الأشياء المنصوبة المحمولة على (سَخَّر)؟ فإن ذلك لا يمتنع، لأنّ الحال تكون مؤكّدة ومجيء الحال مؤكّدة في التنزيل وفي غيره كثير، كقوله: (وَهُوَ الْحَقُّ مُصَدِّقاً) [البقرة / ٩١]، و:

أنَــا ابنُ دارَة معــروفــاً[1]

و:

كفىٰ بالنأي مِنْ أسماء كافيْ[2]

---

(١) جزء من بيت لسالم بن دارة وتمامه:

أنــا ابـنُ دارةَ معــروفــاً بـهــا نَسَـبي
وهــل بــدارةَ يَــا لـلنَّــاس مــن عــارِ

وقد جاء قوله: «معروفاً» حالاً مؤكدة لمضمون الجملة قبلها «أنـا ابن دارة»

وهــو مــن شــواهــد سـيـبـويـه ١ / ٢٥٧ والـخـصـائص ٢ / ٢٦٨ ـ ٣١٧ ـ ٣٤٠، و٣ / ٦٠ ابن الشجـري ٢ / ٢٨٥ الخزانـة ١ / ٥٥٣.

(٢) صدر بيت لبشر بن أبي خازم الأسدي وهو مطلع قصيدة في ديوانه ص ١٤٢ يمدح بها أوس بن حارثة لما خُلي سبيله من الأسر والقتل ـ وعجز البيت برواية الديوان:

وليس لحبها إذ طال شافي

وفي البيت شاهدان: الأول على تسكين المنقوص في حالة النصب على أنه لغة، أو للضرورة، والأصل: كافياً. والثاني وهو الذي أراده المصنف، وهو مجيء «كاف» هذه حالاً مؤكدة عنده.

انظر الكامل ٢ / ٧٢٩ والمقتضب ٤ / ٢٢، والخصائص ٢ / ٢٦٨ =

ويقوّي النصب قوله: (وَسَخّر لَكُمُ الشَّمسَ والقَمَرَ دائِبَيْنِ) [إبراهيم / ٣٣]، فكما حُملا هنا على التسخير كذلك في الأخرى، وكذلك النجوم قد حُمِلَت[1] على التسخير في قوله: (وَهُوَ الَّذِي جعَلَ[2] لَكُمُ النُّجُومَ لِتَهْتَدُوا بِها في ظُلُماتِ البَرِّ والْبَحْرِ) [الأنعام / ٩٧].

وكأنّ ابنَ عامرٍ قطعه عن سخّر، لئلّا يجعلَ الحال مؤكّدةً، فابتدأ الشمسَ والقمر والنجومَ، وجعل مُسَخَّراتٍ خَبَراً عنها. ويدلُّ على جواز ذلك أنه إذا جاء: (سَخَّرَ لَكُمُ الشَّمسَ والْقَمَرَ) عُلِمَ من هذا أنهما مسخرانِ، فجاز الإخبار بالتسخير عنها لذلك.

ووجه ما رُوي عن عاصمٍ من الرفع في مسخّراتٍ وحدَها، أنّه لم يجعلها حالاً مؤكّدة، وجعلها خبر ابتداءٍ محذوف، كأنّه لما قال: (وَسَخَّرَ لَكُمُ اللَّيْلَ والنَّهارَ والشَّمسَ والقمرَ والنجومَ) [النحل/ ١٢] قال بعدُ: هي مسخرات، فحذف المبتدأ، وأضمره لدلالة الخبر عليه، وهو إذا جعله خبر ابتداء محذوف فقد علم ذلك بما تقدّم، كما أنّه إذا جعل مسخراتٍ حالاً مؤكدةً فقد عُلِمَ ذلك بما تقدم، وهذا المعنى

= المنصف ٢ / ١١٥ ابن الشجري ١ / ١٨٣ - ٢٨٣ - ٢٩٦ - ٢٩٨. وابن يعيش ٦ / ٥١ و١٠ / ١٠٣ والخزانة ٢ / ٢٦١ وشرح الحماسة للمرزوقي ص ٢٩٤، ٧٩٠، ١٠٣٢.

(١) في الأصل (ط): «قد حملت قد على التسخير» بإقحام قد الثانية.

(٢) في الأصل: «سخر» بدل «جعل» وليس في القرآن آية أو قراءة بهذا اللفظ، وعليه فلا حجة فيها نصاً.

في الحال أسوغُ منه في الخبر، لأنّ الخبر ينبغي أن يكون مفيداً، لم يجىء إلّا كذلك، ألا ترى أنّه حمل قوله على الحال، ولم يحملْهُ على الخبر، والحال قد جاءت مؤكّدة.

اختلفوا في قوله عزّ وجلّ: (واللهُ يعلمُ ما تسرُّون وما تُعْلنُون[١] والَّذِينَ تدْعُونَ مِنْ دُوْنِ اللهِ لا يَخلقُونَ شَيْئاً) [النحل / ٢٠ - ٢١].

فقرأ ابنُ كثير وأبو عمروٍ ونافعٌ وابنُ عامرٍ وحمزةُ والكسائيّ: (واللهُ يعْلَمُ ما تُسِرُّونَ وما تُعْلِنُونَ والَّذِينَ تَدْعونَ) كلّهن بالتاء.

وقرأ عاصم: (واللهُ يَعْلَمُ ما تُسِرُّونَ وما تُعلِنون) بالتاء، (والذين يَدْعُونَ) بالياء.

أخبرنا الخزاز عن هُبيرة، عن حفص عن عاصم: أنّه قرأهن ثلاثتهن بالياء. وقال ابنْ اليتيم عن أبي حفص عمرو بن الصباح عن حفصٍ عن عاصم مثل أبي بكر عن عاصم.

وروى الكسائيّ عن أبي بكر عن عاصمٍ: ذلك كلّه بالياء[٢] في الثلاثة[٣].

هذا يكون كلُّه على الخطاب، لأنّ ما بعده خطابٌ كقوله بعد: (أفلا تَذَكَّرون). وقوله: (وَأَلْقىٰ فِي ٱلْأَرْضِ رَوَاسِيَ أَنْ

---

(١) لم ترد هذه الآية في الأصل.
(٢) في السبعة: «بالتاء» بدل «بالياء».
(٣) السبعة ٣٧١.

تَميْدَ بكُمْ) [النحل / ١٥] (وإلٰهُكُمْ إلهٌ واحدٌ) [النحل / ٢٢]، فكلٌّ هذا خطابٌ، فإن قلت: إنّ فيه (والّذينَ تَدْعُونَ مِنْ دُونِ اللهِ) وهذا لا يكون خطاباً للنبي ﷺ، ولا للمسلمين، فإنّه يكون على إرادة: قلْ، كأنّه: قُلْ لُهُمْ: (والّذين تَدْعُونَ مِنْ دونِ الله) فلا يمتنع الخطاب إذا كان على هذا الوجه، ولهذا قرأ عاصم: والّـذِينَ يَدْعُـونَ) بالياء، لما كان ذلك عنده إخباراً عن المشركين، ولم يجز أن يكون في الظاهر خطاباً للمسلمين. فأما ما روي عن عاصم من أنه قرأ كلّه بالياء، فهذا على توجيه الخطاب إلى النبي ﷺ، كأنه: قل لهم: والله يعلم ما يُسرّون وما يعلنون، والذين يدعون.

اختلفوا في فتح النون وكسرها من قوله عزّ وجلّ: (تُشَاقُّونَ فيهم) [٢٧].

فقرأ نافع وحدَه: (تُشَاقُّونِ فيهم) بكسر النون وتخفيفها.
وقرأ الباقون: (تشاقّونَ فيهم) بفتح النون[١].

قد ذكرنا وجه قول نافع فيما تقدم[٢]، ومعنى (تشاقّونِ): تكونون في جانب والمسلمون في جانب، ولا تكونون معهم يداً واحدةً. ومن هذا قيل لمن خرج عن طاعة الإمام وعن جملة جماعة المسلمين: شقّ العصا، أي: صار في جانب عنهم، فلم يكن ملائماً لهم، ولا مجتمعاً معهم في كلمتهم[٣].

---

(١) السبعة ص ٣٧٣.
(٢) يريد في قوله عز وجل: (فبم تبشّرونِ) الحجر / ٥٤. انظر ص ٤٥.
(٣) على هامش النسخة كلمة «بلغت».

اختلفوا في الهمز من قوله عزّ وجلّ: (أَيْنَ شُرَكائِيَ الّذِينَ) [٢٧]، فقرأ نافع وأبو عمروٍ وعاصم وابن عامر ـ إنْ شاء الله ـ وحمزة والكسائي: (أينَ شُركائيَ الّذين) بهمزة وفتح الياء.

وقال البزّي عن ابن كثير: (شُرَكايَ الذين) بغير همز وفتح الياء، مثل: (هُدَايَ) [البقرة / ٣٨].

وروى القوّاس عن ابن كثير: (شركائيَ الذينَ) مهموزة[١].

الوجه فيه الهمز: لأن شريكاً وشركاءَ كخليطٍ وخلطاءَ، وفي التنزيل: (وَإِنَّ كثِيراً من الخُلَطَاْءِ) [ص / ٢٤]، ولا نعلم أحداً جمعه على غير فعلاءَ.

ووجه القصر: أن هذا الضرب من الممدود قد قُصِرَ في الآحاد مرّة، ومُدَّ أخرى، قال[٢]:

وأربَدُ فارسُ الهَيْجا إذا ما
تَقعَّرَتِ المشاجِرُ بالفئامِ

(١) السبعة ٣٧١.

(٢) البيت للبيد يرثي أخاه، ديوانه ص ٢٠٠ وفيه وفي مختار الشعر الجاهلي ٢ / ٤٧١: «بالخيامِ» بدل: «بالفئام» وتقعّرت: تقوّضت ـ والمشاجر: مراكب للنساء أكبر من الهوادج.

وفي اللسان مادة (شجر) وفيه: «وأرثد» و«بالقيام» وفي مادة «فأم» كما هي عندنا. والفئام: عكم كالجوالق صغير الفم يغطى به مركب المرأة، يجعل واحد من هذا الجانب وآخر من هذا الجانب (اللسان).

وقال آخر[١]:

إذا كـانت الهيجاءُ وانْشَقَّت العَصـا
فحسبُك والضَّحَّاكَ سَيْفٌ مُهنَّدُ

فكذلك الجموع، وقد حذفت الهمزة إذا كانت لاماً، قالوا في: سَوَائيةٍ: سَوَاية[٢]، وإنّما السوائِية مثل الكراهية.

وذهب أبو الحسن في قولهم: أشياءُ، إلى أنه أفعلاء: أشيئاءُ، فحُذِفت والوجه المدُّ في (شركاي).

وأمّا قوله: (أَيْنَ شركائي) فإنّ القدِيم سبحانه لم يُثبت بهذا الكلام له شريكاً، وإنما أضيف على حسب ما كانوا يقولونه وينسبونه، وكما أضيفت هذه الإضافة، فكذلك أضيف إليهم، فقال: (أَيْنَ شُرَكَاؤُكُمُ الَّذِينَ كُنْتم تَزعُمُون) [الأنعام / ٢٢]، وفي أخرى: (وَقَالَ شركاؤُهُمْ ما كُنْتُمْ إيَّانا تَعبُدونَ) [يونس / ٢٨]، فإنّما أضيفوا هذه الإضافة على حسب ما كانوا يسمّونهم ويعتقدونَهُ فيهم، ومثل ذلك قوله: (ذُقْ إنَّكَ أَنْتَ العَزِيْزُ الكَريم) [الدخان / ٤٩]، ومثله: (يَأَيُّها السَّاحِرُ ادْعُ لَنا رَبَّكَ) [الزخرف / ٤٩]، فهذا على حسب ما كانوا يقولون فيه، ويسمّونه به، وقد تقع الإضافة لبعض الملابسة دون التحقيق، كقول الشاعر[٣]:

---

(١) لم يُعرف قائلُه وهو في شرح أبيات المغني ٧/ ١٩١. وانشقت العصا: تفرقت الجماعة.

(٢) عند سيبويه ٢ / ٣٧٨: سؤته سوائية: هي: فعالية، بمنزلة علانية، والذين قالوا: سَوَاية، حذفوا الهمزة، كما حذفوا همزة هارٍ ولاثٍ.

(٣) وهو حُريث بن عناب ـ سبق انظر ٢ / ٥٠.

إذا قُلْتُ قَـدْني قَـالَ بـالله حَلْفَـةً
لِتُغْنيَ عنـي ذا إنـائِـكَ أجْـمَعـا

فأضاف الإناء إليه لشربه منه، والإناء في الحقيقة لمن يَسقي به، دون من يشربُ منـه، ومثلُ ذلـك قولُ الهُـذَلِيّ، أنشدناه علي بن سليمان:

وَكُنْتُ كَعَـظْم العـاجِمـاتِ اكْتَنَفنَـهُ
بـأطْـرافِهـا حتى استَـدقَّ نُحـولُها[1]

فهذا كما تقول لمن يحمل خشبةً ونحوها: خذ طَرَفَكَ، وآخُذُ طَرَفي، فتنسُبُ إليه الطرف الذي يليه، كما تنسُبُ إلى نفسك الطرف الذي يليك، فعلى هذا تجري الإضافة في قوله: (أينْ شُرَكَائي).

اختلفـوا في اليـاء والتـاء من قولـه تعـالى: (تَتَـوَفَّـاْهُمُ الملائكةُ) [٢٨ ـ ٣٢].

فقـرأ حمزة وحـدَه: (يَتوفّـاهُمُ الْمَلائِكَـةُ) باليـاء والتاء وبالإمالة.

وقرأ الباقون بتاءين في الموضعين.

أبو عُمارة عن حفصٍ عن عاصمٍ مثل حمزة، وروى

(١) لأبي ذؤيب، وعظم العاجمات: الإبل التي تمضغ العظم. والنحول: رِمُّ العظم، والواحد: نَحْلٌ، واستـدقّ نحولهـا: دقت دِقّتها ـ يـريد: كنت للمصيبة كالعظم ترتمه الإبل. شرح أشعار الهذليين ١ / ١٧٥.

هبيرة عن حفصٍ عن عاصمٍ، وابن اليتيم عن ابن عمر عن عاصم[١] مثل أبي بكر[٢].

قول حمزة: (يَتَوَفَّاهُمْ) بالياء، لأنّ الفعل متقدّم، والإمالة حسنة في هذا النحو من الفعل، وعلى هذا قرأ الأخرى بالياء أيضاً.

وأما (تَتَوَفَّاهُمْ) فلأنّ الفعل مسند إلى جماعة، والجماعة مؤنث، كما جاء: (وَإِذْ قَالَتِ المَلاَئِكَةُ) [آل عمران / ٤٢، ٤٥] في غير موضع في التنزيل، وقرأ كثير من القراء: (كَالَّذِي استَهْوَتْهُ الشياطينُ) [الأنعام / ٧١] ولو كان استهواه كان حسناً أيضاً.

اختلفوا في الياء والتاء من قوله: (إلاّ أَنْ تأتِيَهُمُ الملائِكَةُ) [٣٣].

فقرأ حمزة والكسائي: (إلاّ أَنْ يَأْتِيَهُمُ الْمَلاَئِكَةُ) بالياء.

وقرأ ابنُ كثير وعاصم ونافع وأبو عمروٍ وابن عامرٍ: (تأتِيَهُمْ) بالتاء[٣].

قد تقدم القول في هذا ونحوه.

اختلفوا في فتح الياء وضمّها من قوله: (فإنَّ الله لا يَهْدَي مَنْ يُضِلُّ) [٣٧].

---

(١) في السبعة: وابن اليتيم عن عمرو بن الصباح عن حفص عن عاصم: بالتاء.

(٢) السبعة ص ٣٧٢.

(٣) السبعة ص ٣٧٢.

فقرأ ابن كثير وأبو عمرو ونافع وابن عامرٍ: (لا يُهْدَى) برفع الياء وفتح الدال.

وقرأ عاصم وحمزة والكسائي: (يَهْدِي) بفتح الياء وكسر الدال.

ولم يَخْتَلفوا في (يُضِل) أنها مضمومة الياء مكسورة الضاد[1].

الراجع إلى اسم (إنّ) هو الذّكر الذي في قوله: (يُضِلُّ) في قراءة من قرأ: (يُهدَىٰ)،

ومن قرأ: (يَهْدِي): فمن جعل (يَهدِي) من: هديتُهُ: جاز أن يعودَ الذكر الفاعل الذي فيه إلى اسم إنّ، ومن جعل (يَهدي) في معنى: يهتدي، وجعل: (من يُضِلّ) مرتفعاً به؛ فالراجع إلى اسم إنّ الذكر الذي في (يُضِلّ) كما كان كذلك في قول من قال: (يُهدَى) فالراجع إلى الموصول الذي هو (مَنْ) الهاء المحذوفة من الصّلة تقديره: «يضلُّه» والمعنى: إن من حكَم بإضلاله له وتكذيبه، فلا يُهدَى. ومثل هذا في المعنى قوله: (فمن يهديه من بعد الله)، [الجاثية/ ٢٣]، تقديره: من بعدِ إضلال الله إيّاه والمفعول محذوف، أي: بعد حكمه بإضلاله.

وقراءة عاصم وحمزة والكسائي: (لا يَهدِي مَنْ يُضِل) في المعنى كقوله: (مَنْ يُضْلِلِ اللهُ فَلَا هَادِيَ لَهُ) [الأعراف / ١٨٦]، وهذا كقوله: واللهُ لا يَهْدِي الْقَوْمَ الظالمينَ) [البقرة / ٢٥٨]، وقوله: (وما يُضِلُّ به إلّا الفاسِقينَ) [البقرة / ٢٦] فموضع (من) نصبٌ بـ(يهدي) وقد قيل: إن

---

(١) السبعة ٣٧٢.

(يهدي) في معنى يهتدي، بدلالة قوله: (لا يَهِدِّي إلا أن يُهدَى) [يونس / ٣٥] فموضع (مَن) على هذا رفع، كما أنه لو قال: يهتدي كان كذلك.

قال: ولم يَختَلِفوا في (يُضِلّ) أنّه مضموم الياء، فهذا من قولك: ضَلَّ الرجُلَ، وأضلّه اللهُ. أي: حَكَمَ بإضلالِهِ، كقولك: كفر زيدٌ وأكفَرَهُ الناس، أي: نسبوه إلى الكفر، وقالوا: إنه كافر، كما أن أسقيتُه قلتُ له: سقاك الله. قال(١):

وأسقِيه حتىَ كادَ ممّا أَبُثُّهُ
تُكَلِّمُنِي أحْجارُهُ وملاعِبُهُ

اختلفوا في فتح النون وضمّها من قوله تعالى: (كُنْ فيكُونَ) [٤٠].

فقرأ ابن كثير ونافعٌ وعاصمٌ وأبو عمروٍ وحمزةُ: (كُنْ فَيَكُونُ) رفعاً، وكذلك في كل القرآن.

وقرأ ابنُ عامرٍ والكسائي: (فيكون) نصباً، وفي سورة يَس [٨٢] مثله فتحٌ(٢).

أمّا نصب الكسائي؛ (فيكونَ) ههنا، وفي سورة يس فإنّه يحمِلهُ على أنْ، كأنّه: أن يقولَ.. فيكونَ، قال: وسمعت ذلك بالنصبِ مراراً ذكرها.

فأمّا ابن عامر فإنه قد نصب (فيكونَ) وإن لم يكن قبله

(١) لذي الرمة سبق ذكره في الجزء ٣/٣٠٢ من كتابنا.
(٢) السبعة: ٣٧٣.

أن نحو: ﴿إِذَا قَضَىٰ أَمْراً فَإِنَّما يَقُولُ لَهُ كُنْ فَيَكُونَ﴾ [البقرة / ٦١٧ آل عمران / ٤٧] فإنْ نَصَبَ هنا على هذا الحدّ؛ فقد مضى القول عليه قبلُ[١]، وإنْ نَصَبه من حيث نصبه الكسائي؛ فمستقيم.

اختلفوا في التاء والياء من قوله عَزّ وجَلّ: ﴿أَوَلَمْ يَرَوْا إلى ما خَلَقَ اللهُ مِنْ شَيْءٍ﴾ [النحل / ٤٨].

فقرأ ابن كثير ونافع وأبو عمرٍو وابن عامر: ﴿أو لَم يَرَوْا إلى ما خَلَق اللهُ من شيء﴾ [وكذلك] ﴿أو لَمْ يَرَوا كيف يُبْدِىءُ اللهُ الخلق ثم يُعيدُهُ﴾، في العنكبوت [١٩]، بالياء جميعاً.

واختلف عن عاصمٍ، فروى يحيى بن آدم عن أبي بكر، وابن المنذر عن عاصم أيضاً عن أبي بكر وابن أبي أمية عن أبي بكر عن عاصمٍ في العنكبوت بالتاء. وروى حسين الجعفيّ والكسائيّ والأعشى وعبد الجبار بن محمد، عن أبي بكر عن عاصم، وحفصٌ عن عاصم في العنكبوت بالياء، ولم يُختلف عن عاصم في النحل أنّها بالياء.

وقرأ حمزة والكسائي: ﴿أَوَلَمْ تَرَوْا إلى ما خَلَقَ اللهُ مِنْ شَيْءٍ﴾ بالتاء، أَوَ لَمْ تَرَوْا كَيْفَ يُبْدِىءُ اللهُ﴾ بالتاء جميعاً.

وكلّهم قرأ: ﴿يَتفَيَّأُ ظِلالُهُ﴾ [٤٨] بالياء، غير أبي عمرٍو، فإنه قرأ: ﴿تَتفَيَّأُ﴾ بالتاء[٢].

---

(١) انظر كلامه عن سورة البقرة / ١١٧ في ١ / ٢٠٣.

(٢) السبعة ٣٧٤ ولم يرد ما بعد فيه.

وقرأ حمزة وابن عامر: (أَلَمْ تَرَوْا إِلَى الطَّيْرِ) [٧٩] بالتاء، وقرأ الباقون: بالياء.

قوله: (أَوَلَمْ يَرَوْا).

حجة الياء: أن ما قبله غيبة، وهو قوله: (أن يَخْسِفَ الله بهم أو يأتيَهُمُ العذاب... أَوْ يأْخُذَهمُ) [٤٥، ٤٦] (أَوَلَمْ يَرَوْا) [٤٨]، وكان النبي ﷺ، وأصحابه قد رأوا ذلك وتيقّنوه.

ومن قرأ بالتاء: أراد جميع الناس، فوقع التّنبيه على الجمع بقوله: (أَوَلَمْ تروْا).

قال: كلّهم قرأ: (يتفيَّأُ) بالياء، غير أبي عمروٍ، فإنّه قرأ بالتاء: التذكير والتأنيث ـ في فعل هذا الضرب من الجميع، إذا تقدّم ـ جميعاً حسنانِ، وقد تقدّم في غير موضع.

فأمّا يتفيّأ، فيتفعَّلُ من الفيءِ، يقال: فاء الظلُّ يفيء فيئاً؛ إذا رجع وعاد بعدما كان ضياء الشمس نَسَخَه، ومنه فيءُ المسلمين: لما يعود عليهم وقتاً بعد وقت من خراج الأَرَضين المفتتحة والغنائم، فإذا عُدِّيَ قولُهم: فاء، عدّي بزيادة الهمزة، أو تضعيف العين، فمّما عُدِّيَ بنقل الهمزة: (ما أَفَاءَ اللهُ علىَ رسُولِهِ) [الحشر/ ٧] وبالتضعيف: فاءَ الظلُّ وفَيّأه الله، فتفيّأ: مطاوع فَيَّأَهُ، فالفيء: ما نسخه ضوء الشمس، والظلّ: ما كان قائماً لم تنسخه الشمس، مما يدل على ذلك قوله: (أَلَمْ تَرَ إِلَى رَبِّكَ كَيْفَ مَدَّ الظِلَّ وَلَوْ شَاْءَ لَجَعَلَهُ سَاْكِناً) [الفرقان / ٤٥]، فالشمس ينسخُ ضياؤها هذا الظل، فإذا زال ضياء الشمس الناسخ للظلّ، فاء الظلُّ، أي: رجع كما كان أوّلاً، قال أبو زيد: ظهّر تظهيراً، وذلك قبل

نصف النهار إلى أن تزيغ الشمسُ وزيغُها: إذا فاء الفيء، انتهى كلام أبي زيد.

قال أبو علي: والضمير في قوله: (ثُمَّ قَبَضْنَاْهُ إِلَيْنَا قَبْضَاً يسِيْراً) [الفرقان / ٤٦]. يجوز أن يكون للظلّ، ويجوز أن يكون لضياء الشمس، لأنّ كلّ واحدٍ منهما يقبضُ قبضاً يسيراً على التدريج.

وقال: (أُكُلُهَا دائِمٌ وَظِلُّهَا) [الرعد / ٣٥]، وقال: (وظِلٍّ مَمْدُودٍ) [الواقعة / ٣٠]، هما في الجنّة، فيكون ظلًّا، ولا يكون فيئاً، لأنّ ضياء الشمس لا ينسخه، على أن أبا زيد أنشد للنابغة الجعدي[1]:

فسلامُ الإلـهِ يَغْدو عليهمْ
وفُيوءُ الفِرْدَوْس ذات الظِّلالِ

وهذا الشعر قد أوقع فيه الفيء على ما لم تنسخه الشمس، وجمعه على فيوءٍ، مثل بيتٍ وبُيوت، ويدلّ على أن الظل ما لم تنسخه الشمس قول النابغة: ذاتُ الظلال، فسمَّى ما في الجنة ظلًّا، ويدل عليه قول الآخر[2]:

فَلا الظلَّ من بَرْد الضُّحى تستطيعُهُ
ولا الفيءَ من بردِ العشيِّ تَذُوق

فجعلَ الظلَّ وقت الضحى، لأنّ الشمس لم تنسخْه في

---

(١) شعره ص ٢٣١. والنوادر: ٢٢٠ (ط: الفاتح) واللسان (ظلل).

(٢) لحميد بن ثور ورواية الديوان ص ٤٠: «منها بالضحى» وفي الأصل: «من بعد برد الضحى» بإقحام كلمة «بعد» وينكسر البيت بها. وانظر اللسان (فيأ).

ذلك الوقت، بدلالة ما تقدم حكايته عن أبي زيد، وقال أبو عُمَرَ: أكثر ما تقول العَرَبُ: أفياء، وأنشد لعلقمة[١]:

تَتَبَّعُ أفياءَ الظِّلالِ عَشِيَّةً
على طُرُقٍ كأنَّهنَّ سُبوبُ

قال أبو علي: فقول علقمة: أفياء الظلال، يجوز أن يكون جَمع فيئاً على أفياء، وأضافه إلى الظلال، على معنى أن الفيء يعود به الظل الذي كان نسخه ضوءُ الشمس، وأضافها إلى الظلِّ كما يضاف المصدر إلى الفاعل، وأفياءٌ يكون للعدد القليل مثل: أبْيَاتٍ وأعيانٍ، وفيوءٌ للكثير، كالبُيُوت والعُيُون، وقال:

أرى المالَ أفياءَ الظِّلالِ فَتارَةً
يؤوب وأخرى يَخْبِلُ المالَ خابِله[٢]

ومن هذا الباب قوله (حَتّى تفيءَ إلى أَمْرِ اللهِ) [الحجرات / ٩] أي: ترجع عن بغيها إلى جملة أهل العدل، والفْيءُ في الإيلاء مثل الرجعة في الطلاق، وهذه الآية في المعنى مثْل قوله: (ولله يَسْجُدُ مَنْ في السَّمواتِ والْأَرْضِ طَوْعاً

(١) علقمة الفحل ـ والسُّبوب شقاق الكتان ـ الواحد (سِبّ).
يقول: إنها تسير في الهاجرة حتى تعيا، فإذا رأت فيئاً مالت في سيرها إليه، تبتغيه لتستريح بذلك. ديوانه / ٤٠.

(٢) الخَبْل: القرض والاستعارة، والإخبال: أن يُعطى الرجلُ البعيرَ أو الناقة ليركبها ويجتزّ وبرها، وينتفع بها ثم يردها. والمال: الإبل. (اللسان) ولم نقف للبيت على قائل.

وَكَرْهاً وَظِلالُهُمْ بِالغُدُوِّ والآصالِ) [الرعد / ١٥]، وزعموا أنّ الحسن كان يقول: يابن آدم أمّا ظلك فيسجدُ لله، وأما أنت فتكفر بالله.

وقال: (ظلالُه) فأضافَ الظلال إلى مفردٍ، ومعناه الإضافة إلى ذوي الظلال، لأن الذي يعود إليه الضمير واحدٌ، يدلّ على الكثرة، وهو قوله: (ما خَلَقَ اللهُ) [البقرة / ٢٢٨] وهذا مثل قوله: (لِتَسْتَوُواْ على ظُهُوْرِهِ) [الزخرف / ١٣]، فأضاف الظهور وهو جمع إلى ضمير مفرد، لأنه يعود إلى واحدٍ يُراد به الكثرة، وهو قوله: (مَاْ تَرْكَبُونَ) [الزخرف / ١٢]، ومثل ذلك إضافة بين إلى ضمير المفرد في قوله: (يُزْجِي سَحَاباً ثُمَّ يُؤلِّفُ بينَهُ ثُمَّ يجعلُهُ رُكَاْمَاً) [النور / ٤٣]، ولو أنَّثَ لجاز من وجهين: أحدهما: على قياس (نَخْلٍ خَاوِيةٍ) [الحاقة / ٧] على قوله: (ويُنشِيءُ السَّحَابَ الثِّقَالَ) [الرعد / ١٢].

وممّا ينسب إلى ثعلب أنه قال: أخبرت عن أبي عبيدة أن رؤبة قال: كُلُّ ما كانت عليه الشمسُ فزالت عنه فهو فيء وظلٌّ، وما لم تكن عليه الشمس فهو ظلٌّ. وقال بعض أهل التأويل: الظلّ هو الشخص نفسه، ويدلّ عندي على ما قال: قول علقمة[1]:

---

(١) هذا البيت ليس في ديوان علقمة، وإنما ينسب لعبدة بن الطبيب وهو من قصيدة له في المفضليات. وقد أنشده ابن عبد ربه في العقد الفريد ١ / ١٩٢ - والأخبية ج: خباء، والمراجيل: ج: مرجل - وهو القدر الذي يطبخ فيها الطعام - يقول: إنهم حين حطوا رحالهم أسرعوا فنحروا الذبائح وأوقدوا عليها ففارت قدورهم باللحم. =

إذا نَـزَلْنَـا نصبنـا ظِـلَّ أَخْـبـيـةٍ
وفـارَ للقـومِ بـاللحمِ المَـرَاجيـلُ

ألا تـرى أنّهم ينصبون الـظلّ الذي هـو فيء، وإنّمـا ينصبون الأخبية فيصير لها فيءٌ ويمكن أيضاً أن يستدلّ بقوله:

. . . أفياءَ الظلال عشيّة

أي: أفياء الشخوص، فيحمل على هذا دون ما تأوَّلناه، وقـال: ظلَّ أخبيـةٍ، ولم يقُل: ظـلال أخبية، كمـا تقـول: شخوص أخبية، ولكنّه أفرد كما قال[1]:

جلد الجواميس

يريد: جلودَها، فوضع الواحد موضـعِ الجميع، ولا يكون ذلك على حذف المضاف، كأنه: ذا ظلِّ أخبية، لأنّك حينئـذ تضيف الشيء إلى نفسه، ألا تـرى أن ذا ظلٍ في قولك: ذا ظِلٍ، هو الظل، ويقوّي ذلك قول عُمَارة[2]:

= انظر شرح المفضليات: ١ / ٢٨٤ ـ والإنصاف ١ / ٢٩. وجاء في المفضليات برواية:

لـمـا وردنـا رفـعـنـا ظـل أرديـةٍ
وفـار بـاللحم لـلقـوم المـراجـيـل

(١) يشير في ذلك إلى قول جرير:

تَـدْعـوكَ تيمٌ وتَيْمٌ في قـرى سَبَـأ
قـد عضَّ أعنـاقَهـم جِلدُ الجـواميسِ

وقد سبق انظر ٤ / ٨١.

(٢) الرجز في نوادر أبي زيد: ص ١٩٧ (ط: الفاتح) وهـو في وصف =

كـأنَّـهُـنَّ الـفـتَـيـاتُ الـلُّعْسُ
كَـأَنَّ فـي أَظْـلالِـهِـنَّ الـشَّـمسُ

أي: في أشخاصهن، لأنّ شبه الشمس إنّما هو في أشخاصها، دون ما يفيء من أفيائها، ويزعم هذا المتأوّل أن المعنى: أوَلَم يروا إلى ما خلَق الله من شيءٍ له ظلٌّ من جبل وشجر وبناءٍ يَتَفَيَّأ ظلالُهُ، أي: يكون للأشخاص فـيءٌ عن اليمين والشمائل، إذا كانت الشمس عن يمين الشخص، كان الفيء عن شماله، وإذا كانت على شماله، كان الفيء عن يمينه! وقيل: أول النهار عن يمين القبلة، وآخره عن شمال القبلة. وقول الشاعر:

أفيـاءَ الـظلالِ عشِيَّـةً

وقولهـم: أَظَلَّ القومُ عليهم؛ فيهما دلالة أيضاً على أن الظلّ نفس الشخص.

وكلُّهم قرأ: (إلّا رجَالاً يُوْحَىٰ إليهمْ) [٤٣] بالياء، إلا عاصماً في رواية حفص؛ فإنه قرأ: (نُوْحِيْ إِلَيْهِمْ) بالنون، وكسر الحاء[1].

وجه الفعل المبني للمفعول قوله: (وَأُوْحِيَ إِلَىٰ نُوحٍ) [هود / ٣٦]، و(وما أرسَلْنَا مِنْ قَبْلِكَ مِنْ رَسُولٍ إلّا يُوحىٰ إِلَيْهِ) [الأنبياء / ٢٥].

= النخل، واللعس: اللواتي في شفاههن سواد وهن بيضاوات واسم كأن ضمير الشأن المحذوف.

(١) السبعة ٣٧٣.

ووجه قراءة عاصم: ﴿إِنَّا أَوْحَيْنَا إِلَيْكَ كَمَا أَوْحَيْنَا إِلَىٰ نُوحٍ وَالنَّبِيِّينَ مِنْ بَعْدِهِ﴾ [النساء / ١٦٣]. ﴿وَأَوْحَيْنَا إِلَىٰ أُمِّ مُوسَىٰ﴾ [يونس / ٨٧].

قال: قرأ نافعٌ وحده: ﴿وَأَنَّهُمْ مُفْرِطُونَ﴾ [٦٢] بكسر الراء خفيفة من أَفْرَطْتَ.

وقرأ الباقون: ﴿مُفْرَطونَ﴾ بفتح الراء، من أُفْرِطُوا فهم مُفْرِطُونَ[1].

أبو عبيدة: مُفْرَطون: مُعجلون، قال: وقالوا: متروكون مَنْسِيُّون[2]، وقال أبو زيد: فَرَطَ الرجُلُ أصحابَه، يفرطُهُم أحسن الفراطةِ، وهو رجل فارط. قال: والفارط: الذي يتقدم الواردة، فيصلح الدِّلاء والأرسان، وقوله: مُفرطُونَ، يمكن أن يكون من هذا كأنه فَرطَ هو، وأفرطه القوم، فكذلك: (مفرطون)، كأنهم أعجلوا إلى النار فهم فيها فَرَطٌ للذي يدخلون بعدهم، ومن هذا قولهم في الدعاء للطفل، ومن جرى مجراه: «اجعله لنا فَرَطاً»[3] ومنه ما في الحديث من قوله: «أنا فَرَطُكُم على الحوض»[4].

---

(١) السبعة ٣٧٣.

(٢) انظر مجاز القرآن ١ / ٣٦١.

(٣) رواه البخاري في الجنائز رقم ١٣٣٥.

(٤) رواه البخاري في الرقاق باب في الحوض رقم ٦٥٧٥، ٦٥٧٦، ٧٠٤٩. ومسلم في الطهارة رقم (٢٤٩) وابن ماجه في الفتن رقم ٣٩٤٤ وأحمد ١ / ٢٥٧ و٢ / ٤٠٨ و٣ / ١٨.

فأما قول نافع فكأنه: من أَفْرَطَ أي: صار ذا فرط: فهو مفرطٌ مثل: أقطف وأَجْربَ أي: هو ذو فرطٍ إلى النار، وَسَبْقٍ إليها، فالقراءتان على هذا متقاربتا المعنى.

قال أبو الحسن: قال أهل المدينة: مفرِطون، أي أَفْرَطُوا في أعمالِهم.

اختلفوا في فتح النون وضَمِّها من قوله تعالى: (لَعِبْرَةً نُسْقِيكُمْ)[٦٦] فقرأ ابن كثير وأبو عمروٍ وحمزة والكسائي (نُسْقِيكُمْ) بضم النون، وفي المؤمنين [٢١] مثله.

وقرأ ابن عامرٍ ونافعٌ وعاصمٌ في رواية أبي بكر: (نَسْقِيكُمْ) بفتح النون فيهما. حفصٌ عنْ عاصِم (نُسقيكُمْ) بضم النون، وفي المؤمنين مثلها[١].

قال أبو علي: تقول: سَقيتُهُ حتى رَوِي، أسقيه، وعلى هذا قوله (وسقاهُم رَبُّهُمْ شَرَاْبَاً طَهُورَاً) [الإنسان / ٢١]، وقال: (والَّذِي هو يُطْعِمُنِي ويسقينيْ) [الشعراء / ٧٩] وقال: (وَسُقُوا ماءً حَمِيمَاً فَقَطَّعَ أمْعَاءَهُمْ) [محمد / ١٥]، وقال: (لَشَارِبُونَ شُرْبَ الْهِيْمِ) [الواقعة / ٥٥] وقال[٢]:

أَنَخْنَا فسُمْنَاها النِّطافَ فشاربٌ
قليلاً وآبٍ صَدَّ عَنْ كُلِّ مَشْرَبِ

---

(١) السبعة ٣٧٤.

(٢) البيت للطفيل الغنوي - وأنخنا: حططنا - سمناها: عرضناها على الماء. النطاف: الماء، والواحدة: نطفة. ديوانه / ٢٨.

وقوله: ﴿وَيُسقَى من ماءٍ صَدِيدٍ﴾ [إبراهيم / ١٦] مثل يُضْرِبُ، وليس مثل يُكْرَمُ، يدل على ذلك قوله: ﴿وسُقْوا ماءً حميماً﴾، وتقدير ﴿مِنْ مَاءٍ صَدِيدٍ﴾ من ماءٍ ذي صديد فهذا خلاف قوله: ﴿وَسَقَاهُمْ رَبُّهُمْ شَرَاباً طَهُوْرَاً﴾ [الإنسان / ٢١].

فأما قوله: ﴿وأَسْقَيْنَاكُمْ مَاءً فُراتَاً﴾ [المرسلات / ٢٧]، وقوله: ﴿فأسقيناكُمُوهُ﴾ [الحجر / ٢٢] فمعنى ذلك جعلناه سُقيالكم، كما تقول: أسقيته نَهَراً، أي جعلتُهُ شِرباً له، وقالوا: سقيته في معنى: أسقيته يدل على ذلك قوله[1]:

سَقَى قَومي بني مَجْدٍ وَأَسْقَى
نُمَيْراً والقَبائلَ من هِلال

فسقى قومي: ليس يريد به ما يُروي عطاشهم، ولكن يريد: رزقهم سقياً لبلادهم، يُخصِبُونَ منها ـ وبعيدٌ أن يسأَلَ لقومه ما يُروي العطاش، ولغيرهم ما يخصبون منه، ويبيّن ذلك قول الشاعر[2]:

أخْطَأ الربيعُ بلادَهم فَسُقُوا
ومِنَ آجْلِهِمْ أحْبَبْت كُلَّ يَمَانِ

فقوله: سُقُوا، دعا لهم بالسُّقيا التي أخْطَأَتْ بلادهم. وهذا ـ وإن كان الأكثر فيما يرفع العطش ـ سقى، وفي السقيا:

---

(١) البيت للبيد من قصيدة له يعاتب فيها قومه ـ ومجد: ابنة تيم بن غالب ـ ديوانه / ١١٠ والنوادر / ٢١٣.

(٢) لم نعثر عل قائله.

أسقى، فإن من قرأ: (نُسْقِيكُمْ) يريد: إنّا جعلناه في كثرته، وإدامته كالسقيا، فهو كقولك: أسقيتُهُ نَهَراً. وأما من فتح النون، فإنه لما كان للشفةِ فتح النون، فجعله بمنزلة قوله: (وَسَقَاْهُمْ رَبُّهُمْ شراباً طهوراً) والذين ضمّوا النون جعلوا ذلك لدوامه[1] عليهم كالسقيا لهم.

قال: كلهم قرأ: (أَفَبِنِعْمَةَ اللهِ يَجْحَدُونَ) [٧١] بالياء، غير عاصمٍ فإنه قرأ في رواية أبي بكرٍ: (تَجْحَدُونَ) بالتاء. وروى حفص عن عاصم بالياء[2].

ومن قال: (يَجْحَدُونَ) بالياء، فلأنه يُرادُ به غير المسلمين والمسلمون لا يخاطبون بجحدهم نعمة الله.

ووجه التاء: قل لهم: أفبِنِعْمةِ الله بهذه الأشياء التي تقدم اقتصاصها تَجْحَدون، ويقوّي الياء قوله: (وبِنِعْمَةِ اللهِ هُمْ يَكْفُرون) [النحل / ٧٢].

قال: قرأ عاصم في رواية أبي بكر وابن عامر (يَعْرُشونَ) [٦٨] بضم الراء.

وقرأ الباقون بكسر الراء، وروى حفصٌ عن عاصمٍ: (يعْرِشُونَ) بكسر الراء[3].

هما لغتان: (يعرِشُ ويعرُش) ومثله: يَحْشِرُ ويَحْشُرُ، ويعكِف

---

(١) في الأصل: لداومه.

(٢) السبعة ٣٧٤.

(٣) السبعة ٣٧٤.

ويعكُفُ، ويفسِقُ ويفسُقُ، قال أبو عبيدة[١]: كلّ شيءٍ مما عُرِشَ فهو عريشٌ، وحكى الضم والكسر في يعرِشُ.

اختلفوا في فتح العَيْنَ وإسكانها من قوله عز وجلّ: (يَوْمَ ظَعْنِكُمْ) [٨٠]. فقرأ ابن كثير ونافع وأبو عمروٍ (ظَعَنِكُمْ) بفتح العين.

وقرأ عاصمٌ وابن عامر وحمـزة والكسائي: (ظَعْنِكُم)، ساكنة العين[٢].

هما لغتان. ومثل ذلك: الشَّمْع والشَّمَعُ، والنَّهْر والنَّهَر، قال الأعشَى:

فـقـد أشْـرَبُ الـراحَ قَـدْ تَـعْلَمِيـ
ـنَ يـومَ المُقَـامِ وَيَـوْمَ الـظَّعَنْ[٣]

ولا يجوز أن يكون الظَّعْنُ مخففاً عن الظَّعَنِ، كما أن عَضْدَاً وكَتْفَاً ونحو ذلك، مخفّف عن الكسر والضم، ألا ترى أن من قال: في عَضُدٍ، وعَضْد لم يخفّف نحو: جَمَلٍ وَرَسَنٍ كما أن الذي يقول: (والليلِ إذا يَسْرِ) [الفجر/ ٤] و(ذَلكَ ما كُنَّا نَبْغِ) [الكهف/ ٦٤] لا يقـول إلا: (والليلِ إذا يغشَى والنهارِ إذا تَجلَّى) [الليل/ ١، ٢] وحَرْفُ الحلق وغيره في ذلك سواء.

اختلفوا في قوله تعالى: (وَلَيَجْزِيَنَّ الذينَ صَبَرُوا) [٩٦] في الياء والنون.

---

(١) انظر مجاز القرآن ١ / ٣٦٤.
(٢) السبعة ٣٧٥.
(٣) انظر ديوانه / ١٧.

فقرأ ابن كثير وعاصمٌ: (وَلَنَجْزِينّ الذين صَبَرُوا) بالنون. وقرأ نافع، وأبو عمروٍ وابن عامرٍ وحمزة والكسائي: (وَلَيَجْزِينّ) بالياء.

عليُّ بن نصرٍ عن أبي عمروٍ (ولَنَجْزِين) بالنون مثل عاصم ولم يختلفوا في قوله: (وَلَنَجْزِيَنَّهُمْ أَجْرَهُمْ) [النحل / ٩٧] أنها بالنون(١).

حجّة الياء: (وما عِنْدَ اللهِ باقٍ) [النحل/ ٩٦] والنون في المعنى مثل الياء.

اختلفوا في فتح الياء والحاء وضمها من قوله: (يُلْحِدُونَ) [١٠٣] فقرأ ابن كثير ونافع وأبو عمرو وعاصمٌ وابن عامرٍ: (يُلْحِدون) بضم الياء وكسر الحاءِ وقرأ حمزة والكسائي (يَلْحَدون) بفتح الياء والحاء(١).

حجة (يُلحِدون) بالضم قوله: (وَمَنْ يُرِدْ فيه بإلحاد) [الحج / ٢٥] ويَلْحَدون لغةٌ. وينبغي أن يكون الضم أرجح من حيث كانَ لغة التنزيل.

قال: قرأ ابن كثير: (رُوحُ القُدْسِ) [١٠٢] خفيفة ساكنة الدال.

الباقون (القُدُسِ) متحركةَ الدال(٢).

(١) السبعة ٣٧٥.

(٢) السبعة ٣٧٥.

قال: التحريك أكثر. والإِسكان تخفيفٌ من التحريك، وقد تقدم ذكر هذا الحرف.

اختلفوا في فتح الفاء وضمها من قوله جل وعز: (فُتِنُوا) [١١٠] فقرأ ابن عامر وحده: (فَتَنُوا) بفتح الفاء والتاء. وقرأ الباقون: فُتِنُوا بضم الفاء وكسر التاء.

حجة من قال: (فُتِنوا): أن الآية في المستضعفين المقيمين كانوا بمكة، وهم: صهيبٌ وعمّارٌ وبلالٌ. فتنوا وحملوا على الارتداد عن دينهم فمنهم من أعطَى للتقيّة. وروي أن عمّاراً كان ممّن أظهر ذلك ثم هاجروا إلى المدينة، فالآية فيهم، والمعنى على فُتِنوا.

فأمّا قول ابن عامر: (فَتَنُوا): فيكون على أنه: فتن نفسه وكأنَّ المعنى: من بعدما فتن بعضهم نفسه بإظهار ما أظهر للتقية، وكأنه يحكي الحال التي كانوا عليها من إظهار ما أخذوا به من التقية، لأن الرحمة فيه لم تكن نزلت بعدُ، وهي قولُه: (إن الذينَ تَوَفَّاهُمُ الملائكةُ ظالمي أنْفُسِهِمْ) إلى قولِه: (إلا المستضعفينَ) [النساء / ٩٧، ٩٨] وقولُه: (مَنْ كَفَرَ بالله مِنْ بَعْدِ إيمانِهِ إلاَّ مَنْ أُكْرِهَ وَقَلْبُهُ مُطْمَئِنٌ بالإِيمان) [١٠٦].

اختلفوا في فتح الضاد وكسرها من قوله عز وجل: (في ضَيْقٍ) [١٢٧].

فقرأ ابن كثير: (في ضِيقٍ) كسراً، وكذلك روى أبو عبيد عن إسماعيل بن جعفر عن نافع، وخلفُ عن المسيبي عن نافع وهو غلطٌ في روايتهما جميعاً.

وقرأ الباقون: (في ضَيْقٍ) وكذلك في النمل [٧٠] مَنْ كسر هذه كسر تلك، ومن فتح هذه فتح تلك(١).

وقال أبو عبيدة: (في ضَيْقٍ): تخفيف ضَيِّقٌ، يقال: أمرٌ ضَيِّقٌ وَضَيْقٌ(٢).

قال أبو الحسن: الضَّيْقُ والضَّيِّقُ: لغتان في المصدر، وأما المثقّلة فيكون فيها التخفيف، فيكون ضيْقٌ مثل مَيْتٍ، وينبغي أن يحملَ على أن ضَيْقاً مصدرٌ، لأنك إن حملته على أنه مخفّف من ضَيّقٍ، فقد أقمت الصفة مقام الموصوف من غير ضرورة، والمعنى: لا تك في ضَيْق. أي: لا يضق صدرُكَ من مكرهم، كما قال: (وَضَائِقٌ بِهِ صَدْرُكَ) [هود / ١٢] وليس المراد: لا تكن في أمر ضيّق، فمن فتح ضَيقاً، كان في معنى من كسر، وهما لغتان كما قال أبو الحسن.

وكلّهم قرأ: (لِبَاسَ الجُوعِ والخَوْفِ) [١١٢] بخفضهما إلا ما روى علي بن نصر وعباسُ بن الفضل وداود الأزديُّ وعبيد بن عقيل عن أبي عمروٍ: (لباسَ الجوعِ والخوفَ) بفتح الفاء. وروى اليزيدي وغيره عن أبي عمروٍ (لباسَ الجوعِ والخوفِ) بكسر الفاء(١).

قوله: (فأذَاقَهَا اللهُ لِبَاسَ الجوعِ والخَوْفِ) المعنى فيه: مقاربة الجوع لهم ومَسُّه إياهم، كمخالَطة الذائق ما يذوقه، أو اللابس لما يَلْبَسُه، واتصاله به فأوقع عليه الذوق كما قال:

---

(١) السبعة ٣٧٦.

(٢) مجاز القرآن ١ / ٣٦٩.

دونك ما جنيتَهُ فاحْسُ وَذُقْ(١)

وكذلك لباسَ الجوع هو مسُّه لهم كمسّ الثوب للابسه قال الشاعر(٢):

وقد لَبِسَتْ بعد الزبير مُجاشعٌ
ثيابَ التي حَاضت ولم تغسل الدما

يريد أن العار والسُّبَّة لحقهم، واتصل بهم لغدرهم، فجعل ذلك لباساً لهم، وقال أوس بن حَجَرْ:

وإن هزَّ أقوامٌ إلي وحدّدوا
كسوتُهم من بَرْدِ بُرْدٍ مُتَحَّم(٣)

وقال آخر:

إذا ما الضجيعُ ثَنَى عِطْفَها
تَثَنَّتْ فَصارت عليه لباسا(٤)

فإنّما المعنى أن اتصالها به ومسها له، كمسّ الملبوس للابسه، ومن ثمّ جاء في التنزيل: (هُنَّ لِبَاسٌ لَكُمْ وأنتم لِبَاسٌ

---

(١) هذا شطر بيت. في البحر المحيط ٥ / ٥٤٣ ولم ينسبه لقائل.

(٢) هذا البيت لجرير، وقد سبق في ٢ / ٣٢٧.

(٣) متحم: من البز الأتحمي وهوضرب من برود اليمن، يقول: أكسوهم من أحسن ذلك البَزِّ، وإنما هذا مثل: أي أهجوهم هجاءً يرى عليهم ويشتهرون به كما يشتهر به صاحب هذا اللباس.

انظر ديوان أوس / ١٢٣ وفيه: «خبر بزٍ» بدلَ «برد برد».

(٤) البيت للنابغة الجعدي وهو في شعره ص ٨١ من قصيدة. والبحر المحيط ٥ / ٥٤٣ ونسبه للأعشى وانظر مجاز القرآن ١ / ٦٧.

لَهُنَّ) [البقرة / ١٨٧] ولذلك سمى المرأة إزاراً في قوله:

ألا أبلغ أبا حفصٍ رسولاً
فدىً لَكَ من أخي ثقةٍ إزاري[1]

فسمّى المرأة إزاراً، كما جاء (هُنَّ لِبَاسٌ لكم وأنتم لِبَاسٌ لَهُنَّ) فالجر على لباسِ الجوع ولباس الخوفِ، جُعِلَ مسُّ كلِّ واحد منهما لأصحابهما كمس الآخر لهم، وجعل للجوع لباساً كما جعله للخوف. ويقوّي الجر في الخوف أنَّ في حرفِ أبيٍّ (لباسَ الخوف والجوعِ) فقد جعل للخوف لباساً، كما جعله للجوع.

وأما ما روي من نصب الخوفِ عن أبي عمروٍ فإنه حمله على الإذاقة، والخوفُ لا يذاقُ في الحقيقة، فإذا لم يُذَق على الحقيقة كان حمله على اللباسِ أولى، لأن اللباس أقرب إليه من الإذاقة، فحملُه على الأقرب أولى، وليكونا محمولين على عامل واحد، كما كان في قوله: (ولَنَبْلُوَنَّكُمْ بشيءٍ من الخوفِ والجوعِ) [البقرة / ١٥٥] الحمل على عامل واحد.

---

(١) البيت لجعدة بن عبد الله السلمي من قصيدة أرسلها إلى عمر بن الخطاب رضي الله عنه يشير فيها إلى حال والٍ كان على مدينتهم. فدىً لك: أي أهلي ونفسي انظر اللسان (أزر).

ذكر اختلافهم في
بني إسرائيل

اختلفوا في الياء والتاء من قوله عز وجل: (ألَّا تَتَّخِذُوا من دُوني وكيلاً).

فقرأ أبو عمرٍو وحده: (ألَّا يتَّخذُوا) بالياء.

وقرأ الباقون: (ألَّا تَتَّخِذُوا) بالتاء[1].

قال أبو علي: وجه قول من قرأ بالياء، أن المتقدم ذكرهم على لغة الغيبة فالمعنى: هديناهم أن لا يتخذوا من دوني وكيلاً.

ومن قرأ بالتاء فهو على الانصراف إلى الخطاب بعد الغيبة مثل قوله: (الحمد لله) ثم قال: (إياكَ نعبدُ) [الفاتحة/ ٥]، والضمير في (تتَّخذوا) وإن كان على لغة الخطاب فإنّما يعني به الغيب في المعنى، ومن زعم أنَّ (أنْ لا يتّخِذوا من دوني) على إضمار القول، كأنّه يراد به: قال: أن لا تتخذوا، لم يكن قوله هذا متّجهاً، وذلك أن القول لا يخلو من أن يقع بعد جملة تحكى، أو معنى جملةٍ يعمل في لفظه القولُ، فالأول كقوله: قال زيدٌ: عمروٌ منطلقٌ، فموضع الجملة نصب

(١) السبعة ٣٧٨.

بالقول، والآخر: يجوز أن يقول القائل: لا إله إلا الله، فتقول: قلت حقّاً، أو يقول: الثلج حارٌ، فتقول: قلتَ باطلاً، فهذا معنى ما قاله، وليس نفسُ المقول، وقوله: (أن لا تتخذوا) خارجٌ من هذين الوجهين، ألا ترى أنَّ (ألّا تتخذوا) ليس هو بمعنى القول، كما أن قولك حقّاً، إذا سمعت كلمة الإخلاص: معنى القول، وليس قوله: (أن لا تتّخذوا) بجملة، فيكون كقولك: قال زيدٌ: عمروٌ منطلق.

ويجوز أن تكون (أن) بمعنى: أي التي بمعنى التفسير، وانصرف الكلام من الغيبة إلى الخطاب كما انصرف منها إلى الخطاب في قوله: (وانْطَلَق الملأُ منهم أنِ امْشُوا) [ص/٦] والأمرِ، وكذلك انصرف من الغيبة إلى النهي في قوله: (أن لا تتّخذوا)، وكذلك قوله: (أن اعبُدوا اللّهَ رَبِّي) [المائدة/١١٧] في وقوع الأمر بعد الخطاب، ويجوز أن يُضْمر القولَ ويحمل (تتخذوا) على القول المضمر إذا جعلتَ (أنْ) زائدةً، فيكونُ التقدير: وجعلناه هدىً لبني إسرائيل، فقلنا: لا تتخذوا من دوني وكيلاً.

فيجوز إذن في قوله: (أن لا تتخذوا) ثلاثة أوجهٍ:

أحدها: أن تكون أنْ الناصبة للفعل، فيكون المعنى: وجعلناه هدىً كراهة أن تتخذوا من دوني وكيلاً، أو لأن لا يتخذوا من دوني وكيلاً.

والآخر: أن تكون بمعنى (أي)، لأنه بعد كلام ناهٍ، فيكون التقدير: أي لا تتخذوا.

والثالث: أن تكون (أن) زائدةً وتُضمرُ القول.

فأمّا قولُه: (ذُرّية مَنْ حَمَلْنَا)، [الإسراء/٣] فيجوز أن يكون

مفعولَ الاتخاذِ، لأنه فعلٌ يتعدى إلى مفعولين، كقوله: (واتَّخَذَ اللَّهُ إبراهيمَ خليلاً) [النساء/ ١٢٥]. وقولُه: (اتَّخَذُوا أَيْمَانهم جُنَّةً) [المجادلة/١٦] فأفرد الوكيلَ وهو في معنى الجمع، لأن فعيلاً يكون مفرد اللفظ والمعنى على الجمع، نحو قوله: (وحسن أولئك رفيقاً) [النساء/٦٩]. فإذا حمل على هذا كان مفعولاً ثانياً في قولِ من قرأ بالتاء، والياء.

ويجوز أن يكون نداءً وذلك على قول من قرأ بالتاء: ألا تتخذوا ياذرية، ولا يسهل أن يكون نداءً على قول من قرأ بالياء، لأن الياء للغيبة والنداء للخطاب، ولو رفع الذرية على البدل من الضمير في قوله: (أن لا تتخذوا) كان جائزاً، وقد ذكر أنها قراءة. ولو رَفَع على البدل من الضمير المرفوع كان جائزاً، ويكون التقدير: أن لا تَتَّخِذَ ذريةُ من حملنا مع نوحٍ من دوني وكيلاً، ولو جعله بدلاً من قوله (بني إسرائيل) جاز، وكان التقدير: وجعلناه هدىً لذرية من حملنا مع نوح.

اختلفوا في قوله: (لِيَسُوءُوا وُجُوهَكُمْ) [٧].

فقرأ ابن كثير ونافع وأبو عمروٍ، وحفص عن عاصم: (لِيَسُوءُوْا) بالياء جماعٌ، همزةً بين واوين.

وقرأ عاصم في رواية أبي بكر وابنِ عامر وحمزةُ: (لِيسُوءَ) على واحد بالياء.

وقرأ الكسائي: (لنسوءَ) بالنون[١].

قال أبو علي: قوله: (لَتُفْسِدُنَّ في الأرضِ مَرَّتَيْنِ) [الإسراء/٤] المعنى: فإذا جاء وعدُ الآخرة، أي: المرّة الآخرة من قوله: (لتفِسدُنّ

---

(١) السبعة ٣٧٨.

في الأرض مرّتين) بعثناهم ليسُوءُوا وجوهكم، فحذف بعثناهم، لأن ذكره قد تقدم، ولأنه جواب إذا وشرطها تقتضيه، فحذف للدَّلالةِ عليه.

فأما(ليسوءوا) فقال أبو زيد: سُؤْتُه مَساءَة، ومَسَائِيِة، وسَوايةً.

وقال: (وجوهَكُم) على أنَّ الوجوهَ مفعول به لسؤت، وعُدِّيَ إلى الوجوه لأن الوجوه قد يراد بها ذوو الوجوه، كقوله: (كلُّ شيء هالكٌ إلا وَجْهَهُ) [القصص/٨٨] وقال: (وجوهٌ يومئذ مسفرةٌ ضاحكةٌ مستبشرةٌ) [عبس/٣٨، ٣٩] وقال: (وجوهٌ يومئذٍ ناضرةٌ) [القيامة/٢٢] و (وجوهٌ يومئذٍ باسرةٌ) [القيامة/٢٤]. وقال النابغة:

أَقارِعُ عوفٍ لا أُحاوِلَ غَيْرَها
وُجُوهَ قُرودٍ تَبْتَغي مَنْ تُجَادِعُ(٢)

وكأنّ الوجوه إنما خصّت بذلك لأنها تدلّ على ما كان في ذوي الوجوه من الناس من حزنٍ، ومسرّةٍ، وبشارة، وكآبة.

فأما (ليسوءوا) فالحجة له أنه أشبه بما قبله وما بعده، ألا ترى أن الذي يرادُ قبله: بعثناهم، وبعده: ليدخلوا المسجدَ، وهو بيت المقدس، والمبعوثون في الحقيقة هم الذين يسوؤونهم بقتلهم إياهم وأسرهم لهم، فهو وفق المعنى.

فأما وجه قولِ من قرأ: (ليسوءَ وجوهكم): بالياء، ففاعل ليسوءَ يجوز أن يكون أحدَ شيئين:

أحدهما: أن يكون اسمَ الله عز وجل لأن الذي تقدّم: (بعثنا)، و (رددنا لكم) و (أمددناكم بأموالٍ).

(٢) انظر ديوانه ص ٥٠ والكتاب ١/٢٥٢ وابن الشجري ١/٣٤٤، والخزانة ١/٤٢٦.

والآخر: أن يكون البعث دل عليه: بعثنا المتقدمُ كقوله: (لا يَحْسِبَنَّ الذينَ يَبْخَلُونَ بما آتاهُمُ اللَّهُ مِنْ فَضْلِهِ هُوَ خَيْراً لهم) [آل عمران/ ١٨٠]، أي: البخل.

ومن قرأ (لِنَسوءَ) بالنون كان في المعنى كقول من قدر أن الفاعل ما تقدم من اسم الله، وجاز أن تُنْسَبَ المساءَة إلى الله سبحانه وتعالى، وإن كانت من الذين جاسوا خلال الديار في الحقيقة لأنهم فعلوا المساءة بقوة الله عز وجل وتمكينه لهم، فجاز أن ينسب إليه كما: (وما رَمَيْتَ إذْ رَمَيْتَ وَلَكِنَّ اللَّهَ رَمَىٰ) [الأنفال/١٧].

اختلفوا في قوله عز وجل: (كتاباً يَلْقَاهُ مَنْشُوراً) [١٣].

فقرأ ابن عامر وحده: (كتاباً يُلَقَّاهُ) بضم الياء وفتح اللام وتشديد القاف.

وقرأ الباقون: (يَلْقَاه) بفتح الياء وتسكين اللام وتخفيف القاف.

حمزة والكسائي: يميلان القاف[1].

من قرأ (يُخْرِجُ لهُ يومِ القيامة كتاباً يَلْقَاه منشوراً) فالمعنى: يخرجُ طائره له كتاباً يلقاه منشوراً، وهي قراءة الحسن ومجاهد فيما زعموا. فأما طائره فقيل فيه: حظُّهُ، وقيل: عملُه. وما قدّم من خير أو شرّ، فيكون المعنى على هذا، ويَخْرُجُ عملُه كتاباً أي ذا كتاب ومعنى ذا كتاب: أنه مُثْبَتٌ في الكتاب الذي قيل فيه (لا يُغَادِرُ صَغيرة ولا كَبيرةً إلا أحْصَاهَا) [الكهف/ ٤٩] وقولُه: (أحْصَاهُ اللَّهُ وَنَسُوه) [المجادلة/٦] وقال: (هُنَالِكَ تَبْلُو كُلُّ نَفْسٍ ما أَسْلَفَتْ) [يونس/ ٣٠] وقولُه: (هاؤُمُ اقْرَؤُوا كتابِيَهْ) [الحاقة/ ١٩].

---

(٢) السبعة ٣٧٨.

وإنما قيل لعمله طائرٌ، وطيرٌ في بعض القراءة على حسب تعارف العرب لذلك في نحو قولهم: جرى طائره بكذا. ومثل هذا في ياسين: (قَالُوا طَائِرُكُمْ مَعَكُمْ) [١٩] وفي الأعراف: (إنما طَائِرُهُمْ عندَ اللَّهِ) [١٣١]. وروينا عن أحمد بن يحيى عن أبي المنهال المهلّبي قال: حدثنا أبو زيد الأنصاري: أن ما مرَّ من طائر أو ظبيٍ أو غيرِه فكلّ ذلك عندهم طائرٌ، وأنشد أبو زيد لكُثَيِّرٍ في تصييرهم كلَّ ما زُجِرَ طائراً، وإن كان ظبياً أو غيره من البهائم. فقال:

فَلَسْتُ بناسِيْها ولَسْتُ بِتارِكٍ
إذا عَرضَ الأُدْمُ الجواري سُؤالَها

قال: ثم أخبر في البيت الثاني أن الذي زجره طائرٌ فقال:

أأُدرِكَ من أمّ الحَكَيِّم غبطةً
بها خَبّرتْني الطّيرُ أم قد أتى لها(١)

وأنشد لزهير في ذلك:

فلمّا أنْ تفرق آلُ ليلى
جَرَتْ بيني وبينهم ظِباءُ
جَرَتْ سنُحاً فقلتُ لها مَرُوْعَاً
نَوىً مشمولةٌ فَمَتى اللقاءُ(١)

قال أبو زيد: فقولهم: سألتُ الطيرَ، وقلت للطير: إنما هو:

---

(١) انظر ديوان زهير /٥٩. وفيه «تحمل أهل» بدل «تفرق آل» و«الظَباء» بدل «ظُباء» و«أجيزي» بدل «مروعاً».

زجرتُها، وقولهم: خبرتني الظباءُ والطير بكذا: إنما هو وقع زجري عليها على كذا وكذا من خير وشرٍّ، ويقوّى ما ذكره أبو زيد قول الكميت:

ولا أنـا ممّن يـزجـرُ الـطيـر هَمَّـهُ
أصـاحَ غـرابٌ أمْ تعـرّضَ ثعلبُ(١)

وأنشد لحسان بن ثابت:

ذَرِيْـني وعـلْمي بـالأمـور وسيـرتي
فمـا طائـري فيهـا عليـكِ بـأَخْيَـلا(٢)

أي: رأيي ليس بمشؤوم، وأنشد لكثير:

أقول إذا ما الـطيـرُ مَـرّتْ مُـخيـلةً
لعلَّك يـومـاً فـانتـظر أن تنـالهـا

مخيلةً: مكروهةً. وهو من الأَخْيَلْ.

فأمّا قوله (في عُنُقه) [الإسراء/١٣] فمعناه والله أعلم: لزوم ذلك له وتعلّقه به، وهذا مثل قولهم: طوقتك كذا، وقلّدتك كذا، أي صرفته نحوك، وألزمته إياك. ومنه: قلده السلطان كذا، أي: صارت الولاية في لزومها له في موضع القلادة، ومكان الطوق، قال الأعشى:

قَلَّدتُك الشِّعرَ يا سَلاَمـةُ ذا الـ
إفضـال والشِّعرُ حيثُ ما جُعِلَا(٣)

(١) البيت من قصيدة للكميت من هاشمياته.
انظر شرح أبيات المغني للبغدادي ١/٣٢، والخزانة ٢/٢٠٧.
(٢) انظر ديوانه ١/٤٤، وفيه: «وشيمتي» بدل «وسيرتي» واللسان (خيل).
(٣) ديوانه /٢٣٥ وفيه: «التفاضل» بدل «الإفضال» و«والشيءُ» بدل «والشعر».

وقال أوس بن حَجَر:

تجـولُ وفي الأعنـاقِ منهـا خـزَايـةٌ
أوَابِـدُهـا تَهْـوِي إلى كـلِّ مَـوْسِمِ[(١)]

وقال الهذليّ:

فليسَتْ كعَهْـدِ الـدارِ يـا أمَّ خـالـدٍ
ولكنْ أحـاطَتْ بالـرّقابِ السـلاسِلُ[(٢)]

وأنشد الأصمعيّ:

إنَّ لـي حـاجَـةً إليـكِ فـقـالَتْ
بيـن أُذنـي وعـاتـقـي مـا تـريـدُ

ومن قرأ: (ونُخْرِجُ له يومَ القيامةِ كِتاباً)، وهو قراءة الجمهور، فالكتابُ ينتصب بأنه مفعولٌ به كقوله: (هاؤمُ اقرؤوا كتابِيَهْ) [الحاقة/١٩] وقوله: (اقرأ كتابَكَ كَفَى بِنَفْسِكَ اليومَ عليكَ حَسِيباً) [الإسراء/١٤]، (هذا كتابُنَا يَنْطِقُ عليكم بالحقِّ إنَّا كنَّا نَسْتَنْسِخُ ما كنتم تَعْمَلُونَ) [الجاثية/٢٩].

فأما قوله: (يلقاه منشوراً) فيدلّ عليه قوله: (وإذا الصحفُ نُشِرَتْ) [التكوير/١٠]. فأما من قرأ: (يُلَقَّاهُ) فهو من قولك: لقيت الكتابَ، فإذا ضعَّفْتَ قلت: لقَّانيهِ زيدٌ، فيتعدى الفعل بتضعيف العين إلى مفعولين بعدما كان يتعدّى بغير التضعيف إلى مفعول واحد. فإذا

---

(١) ديوانه /١٢٣، وفيه: «يخيل في» بدل «تجول»، و«منا» بدل «منها».
ويقصد: القصائد السائرة التي تنشد في المواسم وتكون خزاية في أعناق المهجوين.
(٢) شرح أشعار الهذليين ١٢٢٣/٣ ورواية صدره: «فليس كعهد الدار يا أمّ مالك» وأراد: الإسلام أحاط برقابنا فلا نستطيع أن نعمل شيئاً.

بني الفعل للمفعول به نقص مفعول من المفعولين، لأن أحدهما يقوم مقام الفاعل في إسناده فيبقى متعدياً إلى مفعول واحد، وعلى هذا قوله: (ويُلَقَّوْنَ فيها تحيَّةً وسلاماً) [الفرقان/٧٥] وفي البناء للفاعل: (ولَقَّاهُم نَضْرةً وسروراً) [الإنسان/١١].

وإمالة حمزة والكسائي القاف حسنةٌ وتركها حسنٌ.

قال: ولم يختلفوا في قوله: (أَمَرْنَا مُتْرَفيها) [١٦] أنها خفيفة الميم، إلا ما روى خارجة عن نافع: (آمَرْنَا) ممدودةً مثل: (آمنَّا)، حدّثني موسى بن إسحاق القاضي قال: حدثنا هارون بن حاتم، قال: حدّثنا أبو العباس ختنُ ليث قال: سمعت أبا عمروٍ يقرأ: (أَمَّرْنَا مُتْرفيها)، مشدّدة الميم.

وروى نصرُ بن عليٍّ عن أبيه عن حماد بن سلمة، قال سمعتُ ابن كثير يقرأ: (آمَرْنا) ممدوداً[1].

قال أبو عبيدة: (أَمَّرْنا)[2] أي: أكثرنا، يقال: أَمِر بنو فلانٍ، إذا كثروا، وأنشد للبيد:

إن يُغْبَطُوا يُهبَطُوا وإنْ أَمِرُوا
يوماً يَصيرُوا لِلقُلِّ والنَّفَدِ[3]

قال: وقال بعضهم أمَرْنا [مثل أخذنا وهي] في معنى: أكثرنا،

---

(١) السبعة ٣٧٩.

(٢) في «مجاز القرآن»: (آمرنا) وهما سواء كما سيذكر المصنّف.

(٣) ديوانه ١٦٠ (ط الكويت) من قصيدة وفيه: «للهلك» بدل «للقل».
وهي كذلك في مجاز القرآن. و«النكد» بدل «النفد».
قال شارحه: إن غبطوا يوماً فإنهم يموتون، ويهبطوا ها هنا: يموتون.

قال: وزعم يونس أن أبا عمروٍ قال: لا يكون في هذا المعنى أمرنا، قال أبو عبيدة: وقد وجدنا تثبيتاً لهذه اللغة: «سكّةٌ مأبورةٌ، ومهرةٌ مأمورة»[١]. أي: كثيرة الولد. قال: وقال قومٌ: أمرنا: من الأمر والنهي[٢].

قال أبو علي: لا يخلو قوله: (أمَرْنا) فيمن خفّف العين، من أن يكون فعلنا من الأمر، أو من: أمِرَ القومُ، وأمَرْتهم، مثل شَتِرَتْ عينُه، وشَتَرْتُها، ورَجَعَ ورجَعْتُهَ، وسار وسِرْته. فمن لم ير أن يكون (أمَرْنا) من أمِرَ القومِ، إذا كثروا، كأبي عمروٍ، فإنّ يونس حكى ذلك عنه، فإنّه ينبغي أن يجعل أمرنا من الأمر الذي هو خلافُ النهي، ويكون المعنى أمرناهم بالطاعة فعَصَوا، وفسقُوا. ومن قال: (آمرنا مترفيها) فإنه يكون: أفعلنا، من أمِرَ القوم، إذا كثروا، وآمَرَهم اللَّهُ، أي: أكثرهم. وذلك إنْ ضاعف فقال: أمَّرْنا، ونظير ذلك قولهم: سارت الدابة وسَيَّرْتُها، وسِرْتُها، وفي التنزيل: (هُوَ الذي يُسْيِّرُكُمْ في البرِّ والبَحْرِ) [يونس/٢٢]. وقال لبيد:

لَسِيَّانَ حَربٌ أو تَبُوؤوا بِخِزيَةٍ
وقد يقبلُ الضَّيْمَ الذليلُ المَسَّيرُ[٣]

وكما عُدِّيَ بتضعيف العين، كذلك يُعدَّى بالنقل بالهمز، فيكون آمَرْنا. وزعم الجَرميَّ أن آمَرْنا أكثرُ في اللغة، ومثل أمِر وأَمَرْتُه، سَلَكَ وسَلكْتُهُ، وفي التنزيل: (كذلكَ سَلَكْنَاهُ في قُلُوبَ المجرمينَ)

---

(١) وهو من حديث سويد بن هبيرة عن النبي ﷺ رواه أحمد في مسنده ٤٦٨/٣.
(٢) مجاز القرآن ٣٧٣/١ وما بين معقوفين منه.
(٣) ديوانه ٢٢٦ (ط الكويت) وفيه: «لَشتَّانَ» بدل «لَسِيَّانِ».

[الحجر/١٢] و(ما سَلَكَكُمْ في سَقَرٍ) [المدثر/٤٢] وقال:

حتَّى إذا سَلَكُوهُمْ في قُتائِدَةٍ[١]...

ويقوّي حملَ (أمَرْنا) على النقل من أمِرَ، وأن لا يُجعل من الأمر الذي هو خلاف النهي، لأن الأمر بالطاعة على هذا يكون مقصوراً على المترفين، وقد أمر الله بطاعته جميع خلقه، من مترفٍ وغيره، ويحملُ أمَرْنا على أنه مثلَ: آمَرْنا. ونظير هذا كَثُر وأكثَرَه اللَّهُ وكثَّرَهُ، ولا يحمل أمَّرْنا على المعنى: جعلناهم أُمراءَ، لأنه لا يكاد يكون في قرية واحدة عدّة أُمراءَ، فإن قلت: يكون منهم الواحد بعد الواحد، فإنهم إذا كانوا كذلك لا يكثرون في حالٍ، وإنما يُهْلك اللَّهُ لكثرةِ المعاصي في الأرض، وعلى هذا جاءَ الأمرُ في التنزيل في قوله: (يا عبادِ الذين آمَنُوا إنَّ أرْضي واسِعَةٌ فإيَّايَ فاعْبُدُونِ) [العنكبوت/٥٦] فأمرهم بالهجرة من الأرض التي تكثر فيها المعاصي إلى ما كان بخلاف هذه الصفة.

ومما جاء فيه أمرَ بمعنى الكثرة قول زهير:

والإثمُ من شَرٍّ ما يُصالُ به ... والبِرُّ كالغيث نَبْتُهُ أمِرُ[٢]

فقوله: أمِرٌ: اسم الفاعل من أمِرَ يأمرُ، وزعموا أن في حرف أُبَيٍّ (بَعثنا فيها أكابِرَ مجرميها)[٣] فهذا يقوي معنى الكثرة.

---

(١) هذا صدر بيت لعبد مناف بن ربعٍ الهذلي عجزُهُ:
شلاًّ كما تَطْرُدُ الجمَّالة الشُّرُدَا
انظر شرح أشعار الهذليين ٢/٦٧٥ واللسان (قتد) و(سلك). وجاءت روايته فيها: «أسلكوهم» بدل «سلكوهم». وقتائدة: مكان. والشل: الطرد، والجمالة: أصحاب الجمال.

(٣) البيت في ديوان /٣١٥، ما يصال به: ما يفتخر به.

(٢) نص الآية في غير ما زعموه في الأنعام /١٢٣: (وكذلك جعلنا في كل قرية أكابر مجرميها).

اختلفوا في فتح الفاء وكسرها من قوله: (فلا تقل لهما أُفٍّ) والتنوين [٢٣].

فقرأ ابن كثير، وابنُ عامرٍ (أُفَّ ولا) بفتح الفاء.

وقرأ نافعٌ: (أُفٍّ ولا) بالتنوين، وكذلك في الأنبياء [٦٧] والأحقافِ [١٧]. حفصٌ عن عاصمٍ مثلُه.

وقرأ أبو عمروٍ وعاصمٌ في رواية أبي بكر وحمزة والكسائي (أُفِّ) خفضاً بغير تنوين[١].

قول ابن كثير: (أفَّ ولا) الفاء فيه مبني على الفتح، لأنه وإن كان في الأصل مصدراً في قولهم: أُفَّةَ وتُفَّة، يراد بها: نَتْناً وذَفْراً، قد سمّي الفعل به فبني، وهذا في البناء على الفتح كقولهم: «سَرْعانَ ذي إهالةً»[٢] كما صار اسماً لسَرُعَ، وكذلك أفَّ، لما كان اسماً لأتكره وأتفجّر ونحو ذلك، ومثل سُرْعَان قولهم: وَشْكَانَ ذلك، وأنشد أبو زيد:

لَـوَ شْكَـانَ لـو غَنَّيتُم وشَمِتُّمُ بِإخْوانِكُم والعِزُّ لم يَتَجَمَّعِ[٣]

ومثل ذلك قولهم: رُوَيْدَ، في أنه سمّي به الفعل فبني ولم يلحق

(١) السبعة ٣٧٩.

(٢) هذا مثل وأصله أن رجلاً كان يُحمَّق، اشترى شاة عجفاء يسيل رغامها هزالاً وسوء حال، فظن أنه وَدَك، فقال: سرعان ذا إهالة. انظر اللسان (سرع) والأمثال لابن سلام ٣٠٥.

(٣) هذا البيت للحِنَاكِ (أو الحبال) وهو أخو بني أبي بكر الكلابي جاهلي. كما في النوادر (ط. الفاتح) ص ٢٨٤ وفيه: «والغَرّ لم يتجمعوا». وهو عند الآمدي في المؤتلف والمختلف ١١٨، واللسان (وشك) مع اختلاف في الرواية. وفي النوادر عن أبي الحسن: الثبت عندي أن العرب تقول: لُوُشكان ولوَشكان بالضم والفتح...

التنوين، إلا أن هذا في الأمر والنهي، وأفٌ في الخبر. وقال:

رُوَيْدَ عَلِيًّاً جُدَّ ما ثَدْيُ أمِّهم إلينـا ولكنْ بُغْضُهم مُتَمَـايِنُ[1]

وقولُ نافعٍ: (أفٍّ ولا) فإنه في البناءِ على الكسر مع التنوين مثلُ (أفًّ) في البناء على الفتح، إلا أنه بدخول التنوين دل على التنكير مثل إيهٍ، وصهٍ، ومثله قولهم: فداءِ لك، فبنوه على الكسر وإن كان في الأصل مصدراً، كما كان أُفَّةٌ في الأصل كذلك، ومن قال: أُفَّ، ولم يُنَوِّنْ جعله معرفةً فلم ينوِّن، كما أن من قال: صهْ وغاق[2] فلم ينوّن أراد به المعرفة، فإن قلت: ما موضعُ أفَّ في هذه اللغاتِ بعد القول، هل يكون موضعه نصباً كما ينتصب المفرد بعده، أو كمـا تكون الجملُ؛ فالقول إن موضعه موضع الجمل، كما أنك لو قلت: رويدَ، لكان موضعُه موضع الجمل، وكذلك لو قلت: فداً.

قال أبو الحسن: وقول الذين قالوا: أفٍّ أكثر وأجود، ولو جاء أُفٌّ لك، وأُفّاً لك، لاحتمـل أمرين: أحدهما أن يكون الذي صار اسماً للفعل، لحقه التنوين لعلامة التنكير. والآخر: أن يكون نصباً معرباً، وكذلك الضم، فإن لم يكن معه (لك) كان ضعيفاً، ألا ترى أنك لا تقول: ويلٌ حتى توصل به: لك، فيكون في موضع الخبر.

---

(١) البيت للمعطل الهذلي انظر شرح أشعـار الهذليين ١/٤٤٧ والمقتضب ٣/٢٠٨، ٢٧٨ وفيه: ودّهم بدل بغضهم، وسيبويه ١/١٢٤ واللسان (جدد) (بين)والأشموني ٣/٢٠٢. والمين: الكذب. والمعنى: أمهلهم حتى يؤوبوا إلينا ويرجعوا عماهم عليه من قطيعتهم وبغضهم،فقطيعتهم لنا على غير أصل وبغضهم إيانا لا حقيقة له. انظر شرح الأعلم ١/١٢٤.

(٢) غاق: حكاية صوت الغراب فإن نكرته نونته، ثم سمي الغراب غاقاً، فيقال: سمعت صوت الغاق. انظر اللسان (غوق).

اختلفوا في التوحيد والتثنية من قوله عز وجل: (إِمَّا يَبْلُغَنَّ عِنْدَكَ) [الإسراء/٢٣].

فقرأ ابن كثير، ونافعٌ، وأبو عمرٍو، وعاصمٌ وابن عامر: (إِمَّا يَبْلُغَنَّ عندك) على واحدٍ. وقرأ حمزة والكسائي: (يَبْلُغَانِّ)[١].

قال أبو علي: (إما يَبْلُغَنّ عندكَ الكبرَ أحدُهما) مرتفع بالفعل وقوله: (أو كلاهما) معطوف عليه. والذكر الذي عاد من قوله (أحدُهما) يغني عن إثبات علامة الضمير في (يبلغانِّ) فلا وجه لمن قال: إن الوجه ثباتُ الألف لتقدّم ذكر الوالدين. ووجه ذلك أنه على الشيء الذي يذكر على وجه التوكيد، ولو لم يذكر لم يقع بترك ذكره إخلال نحوَ قوله: (أمواتٌ غيرُ أحياء) [النحل/٢١] وقوله: (غيرُ أحياءٍ) توكيد، لأن قوله (أمواتٌ) قد دلّ عليه.

اختلفوا في قوله جل وعز: (خِطْئاً كبيراً) [٣١].

فقرأ ابن كثير: (خِطَاءًا كبيراً)، مكسورة الخاء، ممدودةً مهموزةً وقرأ ابن عامرٍ: (خَطَأً) بنصب الخاء. والطاء وبالهمز من غير مدّ.

وقرأ نافع وأبو عمرٍو وعاصمٌ وحمزةُ والكسائي: (خِطْأً) مكسورة الخاء ساكنة الطاء مهموزٌ مقصور.

وروى عبيد عن شبل عن ابن كثير (خِطْأً) مثل أبي عمرٍو[٢].

قول ابن كثير: (خِطاءاً كبيراً)، يجوز أن يكون مصدرَ خاطأ،

---

(١) السبعة ٣٧٩.

(١) السبعة ٣٧٩، ٣٨٠.

وإن لم يُسمع خَاطَأ، ولكن قد جاء ما يدل عليه. وذلك أن أبا عبيدة أنشد:

تـخـاطـأتِ النَّبْـلُ أحـشـاءَه[١]

وأنشد محمد بن السَّري في وصف كمأةٍ:

وأَشْعَثَ قـد نـاولْتُـهُ أَحْـرَشَ القَـرى
أَرَبَّتْ عليـه المُـدْجِنَـاتُ الهَـوَاضِبُ[٢]

تَـخَـاطـأه القـعَّـاصُ حتى وَجَـدْتـهُ
وخـرطـومُهُ[٣] في منـقـع المـاء راسِـبُ

فتخاطأت يدلّ على خاطأ. لأن تفاعل مطاوعُ فاعل كما أنّ تَفَعَّلَ مطاوع فَعَّل.

وقول ابن عامر: (خَطَأً) فإن الخطأ ما لم يتعمّد، وما كان المأثم فيه موضوعاً عن فاعله، وقد قالوا: أخطأ في معنى خَطِيء، كما أن خَطِيءَ في معنى أخْطَأَ، وقال:

عبـادُك يَخْـطِئُـونَ وأنت ربٌّ كـريم لا تَليقُ بك الـذمـومُ[٣]

ففحوى الكلام أنهم خاطئون، وفي التنزيل: (لا تُؤَاخِذْنَا إنْ نَسيَنا أو أَخْطَأْنَا)[البقرة/٢٨٦] فالمؤاخذة عن المخطىء موضوع، فهذا

---

(١) سبق في ص ٣٠٠.
(٢) أحرش القرى: في ظهره أثر. والقعاص: من القعص وهو القتل المعجل. الهواضب: الممطرة.
(٣) في الأصل: خرطوموه.
(٤) ورد في التهذيب (خطىء) ٧/٤٩٨ واللسان(خطأ) بدون عزو. وفيهما «يَخْطَأون» بدل «يَخْطِئُون».

يدلّ على أن أخطأنا في معنى خَطِئْنَا، وكما جاء أخطأَ في معنى خَطِيءَ، كذلك جاء خَطِىءَ في معنى أخطأَ في قوله:

يــا لَهفَ نَفسي إذْ خَــطِئنَ كــاهِــلاً[1]

وفي قول الآخر:

والنــاسُ يَـلْحَـوْنَ الأمـيـرَ إذا هـمُ
خَـطِئُوا الصـوابَ ولا يُلامُ المـرشدُ[2]

أي: أخطؤوه. فكذلك قول ابن عامرٍ: خَطَأً في معنى خِطْئاً جاء الخطأُ في معنى الخِطْءِ، كما جاء خَطِىءَ في معنى الخَطَأ.

ووجه قول من قرأ: (خِطْأً) بَيِّنٌ، يقال: خِطِىء يَخْطَأُ خِطْئاً: إذا تعمد الشيء، حكاه الأصمعي، والفاعل منه خاطىءٌ، وقد جاء الوعيد فيه في قوله عز وجل: (لَا يَأْكُلُهُ إلا الخاطِئُونَ) [الحاقة/٣٧] ويجوز في قول ابن عامر أن يكون الخطأُ لغةً في الخِطْءِ. مِثْلُ: المَثَلِ والمِثْلِ، والشَّبَهِ والشِّبْهِ، والبَدَل والبِدْل. وقال أبو الحسن: هذا خَطَاء من رأيك. فيمكن أن يكون خطاءً لغةً فيه أيضاً.

اختلفوا في الياء والتاء من قولـه: (فلا تسـرف في القتل) [٣٣].

فقرأ ابن كثير ونافعٌ وأبو عمروٍ وعاصم: (فلا يُسرفْ) بالياء جزماً.

---

(١) سبق انظر ٢/١١٥.
(٢) سبق انظر ٢/١١٦ وانظر معاني القرآن للأخفش ٢/٣٨٩.

وقرأ حمزةُ وابنُ عامرٍ والكسائي بالتاء جزماً[١].

قوله: (فلا يُسْرِفْ في القتل): فاعل يسرف يجوز أن يكون أحد شيئين:

أحدهما: أن يكون القاتل الأول فيكون التقدير: فلا يسرف القاتل في القتل، وجاز أن يُضْمَرَ، وإن لم يجرِ له ذكرٌ، لأن الحال يدل عليه. فإن قلت: أمر بأن لا يسرف في القتل، والإسراف: مجاوزة الاقتصاد، بدلالة قوله: (والذينَ إذا أنْفَقُوا لم يُسْرِفُوا ولم يَقْتُروا وكان بَيْنَ ذَلكَ قَوَامَا) [الفرقان/٦٧] أي: كان قصداً بين السرف وأن يُقْتِرَ، ولا يكون في القتل قصد بين شيئين كما كان ذلك في الإنفاق، قيل: لا يمتنع أن يكون فيه الإسرافُ كما جاء في أموال اليتامى: (ولا تَأْكُلُوها إسْرَافَاً وَبِدَاراً أنْ يَكبَرُوا) [النساء/٦] ولم يجز أن يأكل منه على الاقتصاد ولا على غيره. لقوله (إنَّ الذينَ يأكُلُونَ أموالَ اليتامى ظُلْمَاً إنَّما يَأْكُلُونَ في بطونِهِمْ نَاراً) [النساء/١٠] وقال: (وَلَا تَقْرَبُوا مَالَ اليتيمِ إلا بالتي هي أحْسَنُ) [الإسراء/٣٤] فحظر كل مال اليتيم حظراً عاماً على جميع الوجوه، فكذلك لا يمتنع أن يقال للقاتل الأول: لا تُسْرف في القتل، لأنه يكون لقتله مسرفاً، ويدلّ على جواز وقوع الإسراف عليه قوله: (يا عبادي الذينَ أسْرَفُوا على أنْفُسِهِمْ) [الزمر/٥٣] والقاتل يدخل في هذا الخطاب مع سائر مرتكبي الكبائر، ويكون الضمير على هذا في قوله: (إنَّه كانَ مَنْصُوراً)، لقوله: (وَمَنْ قُتِلَ مَظْلوماً) تقديره: فلا يسرف القاتلُ المبتدىء في القتل، لأنَّ من قُتِلَ مظلوماً كان منصوراً كأنْ يقتصّ له وليُّهُ أو السلطان إن لم يكن له وليٌّ

(١) السبعة ٣٨٠.

غيره، ليكون هذا ردعاً للقاتل عن القتل. كما أن قوله: (ولَكُمْ في القِصَاصِ حَيَاةٌ) [البقرة/١٧٩] كذلك، فالوليُّ إذا اقتصّ فإنما يقتصّ للمقتول، ومنه انتقل إلى الوليّ بدلالة أن المقتول لو أنّه أبرأ من السبب المؤدّي إلى القتل لم يكن للولي أن يقتص، ولو صالحَ الوليُّ من العمد على مالٍ؛ كان للمقتول أن يؤدّي منه ديته[1]، ولا يمتنع أن يقال في المقتول: منصورٌ، لأنّه قد جاء: (ونَصَرْنَاهُ من القومِ الذينَ كَذَّبُوا بآياتِنَا) [الأنبياء/٧٧].

والآخر: أن يكون في (يسرف) ضميرُ الولي فلا يسرف الولي في القتل؛ وإسرافه فيه: أن يقتل غير من قتل، أو يقتل أكثر من قاتل وليّه، وكان مشركو العرب يفعلون ذلك، والتقدير: فلا يسرف الوليُّ في القتل، إن الوليّ كان منصوراً بقتلِ قاتل وليّه، والاقتصاص من القاتل.

ومن قرأ: (فلا تُسْرِفْ) بالتاء، احتمل أيضاً وجهين:

أَحَدُهُما: أن يكون المبتدىء القاتل ظلماً، فقيل له: لا تسرف أيها الإنسان فتقتل ظلماً من ليس لك قتلُه، إن من قُتل ظلماً كان منصوراً بأخذ القصاص له.

والآخر: أن يكون الخطاب للوليّ فيكون التقدير: لا تسرفْ في القتل أيها الوليّ، فتعدَّى قاتلَ وليّك إلى من لم يقتله، إن المقتول ظلماً كان منصوراً، وكلّ واحدٍ من المقتول ظلماً. ومنْ وَلِيِّ المقتول قد تقدّم ذكره في قوله: (وَمَنْ قُتِلَ مَظْلُوماً فَقَدْ جَعَلْنَا لِوَلِيِّهِ سُلْطَانَا) [الإسراء/٣٣].

---

(١) في الأصل: دَيْنه.

اختلفوا في ضم القاف وكسرها من قوله عز وجل: (بالقِسْطَاسِ) [الإسراء/٣٥].

فقرأ ابن كثير ونافع وأبو عمرٍو وابن عامر وعاصمٌ في رواية أبي بكر: (بالقُسطاس) بضم القاف. وفي الشعراء [١٨٢] مثلُه.

حفصٌ عن عاصمٍ (بالقِسْطاس) كسراً.

وقرأ حمزة والكسائي بكسر القاف فيهما جميعاً[١].

قال: القُسطاس والقِسطاس لغتان، ومثلُه القِرطاس والقُرطاس. قال أبو الحسن: الضمُّ في القُسطاس أكثر. وهذا كقوله: (وأقيموا الوزنَ بالقِسطِ ولا تُخْسِروا الميزانَ) [الرحمن/٩]، وكقوله: (الذينَ إذا اكتالُوا على الناسِ يَسْتَوْفُونَ. وإذا كالُوهُمْ أوْ وَزَنُوهُمْ يُخْسِرُونَ) [المطففين/٢، ٣] وكقوله: (ولا تَنْقُصُوا المكيالَ والميزانَ) [هود/٨٤] والوعيد في البخس في المكيال والميزان إنما يلحق من نقص أو بخس ما يتقارب بين الكيلين والوزنين، فأمّا ما لا يتقارب من الزيادة والنقصان بينهما فهو إن شاء الله موضوعٌ، لأن ذلك لا يخلو الناس منه، فليس عليهم إلا الاجتهاد في الإيفاء. وكذلك جاء في الأنعام لما ذكرهما (لا نُكَلِّفُ نَفْسَاً إلا وُسْعَها) [الأنعام/١٥٢] إنما عليه الاجتهاد في تحرِّيه الإيفاءَ وقصده له، وأما ما لا يضبط فموضوعٌ عنه، لأنه لم يكلَّف في ذلك إلا الوسعَ.

اختلفوا في الإضافة والتنوين من قوله: (كانَ سَيِّئُهُ عِنَدَ ربِّكَ) [الإسراء/٣٨].

---

(١) السبعة ٣٨٠.

فقرأ ابن كثير ونافعٌ وأبو عمروٍ: (سَيِّئَةً) غير مضاف مؤنثاً.

وقرأ عاصمٌ وابن عامر وحمزة والكسائي: (سَيِّئُهُ) مضافاً مذكّراً[١].

زعموا أن الحسن قرأ: (كلُّ ذلكَ كانَ سَيِّئُهُ عِنْدَ رَبِّكَ مَكْرُوهاً) [الإسراء/٣٨] وقال: قد ذكر أموراً قبلُ منها حسنٌ ومنها سَيِّىء، فقال: (كلّ ذلك كان سيّئه) لأن فيما ذُكر الحسنَ والسيِّىءَ من المذكور المكروه، ويقوّي ذلك قوله: (مكروهاً) التذكير فيه، ولو كان (سيّئةً) غير مضاف لزم أن يكون مكروهةً، فإن قيل: إن التأنيث غير حقيقي، ولا يمتنع أن يذكَّر؛ قيل: تذكير هذا لا يحسن، وإن لم يكن حقيقياً لأن المؤنث قد تقدّم ذكره، ألا ترى أن قوله:

ولا أرضَ أبْقَلَ إبْقَالَها[٢]

مستقيم عندهم ولو قال: أبقل أَرض، لم يُسْتَقْبَحْ، فليس ما تقدّم ذكره مما أريت بمنزلة ما لم يتقدّم ذكره، لأن المتقدّم الذكر ينبغي أن يكون الراجعُ وفقه، كما يكون وفقه في التثنية والجمع، فإذا لم يتقدّم له ذكر لم يلزم أن يراعى هذا الذي روعي في المتقدم ذكره.

وجه من قال: (كلُّ ذلك كان سَيِّئَةً) أنه يشبه أن يكون لما رأى الكلام انقطع عند قوله (ذلكَ خيرٌ وأحْسَنُ تأويلاً) [الإسراء/٣٥] وكان الذي بعدُ من قوله: (ولا تَقْفُ مَا لَيْسَ لَكَ بِهِ عِلْمٌ) [٣٦] أمراً حسناً فيه. كما كان بعد قوله: (وَقَضَى رَبُّكَ أَلَّا تَعْبُدوا إلا إيَّاهُ) [٢٣] إلى

---

(١) السبعة ٣٨٠.

(٢) سبق في ٤/٢٣٨. وانظر الأشموني ٢/٥٣.

قوله: (ولَنْ تَبْلُغَ الجبالَ طُولاً) [٣٧] منـه حسنٌ ومنه سَيِّءٌ؛ قال: (كلُّ ذلك كان سيئةً)، فأفرد ولم يُضِف.

فإن قلت: فكيف ذكر المؤنث في قوله: (مكروهاً) فإنه يجوز أن لا يجعله صفةً لسيئةً، فيلزم أن يكون له فيه ذكرٌ، ولكن يجعله بدلاً، ولا يلزم أن يكون في البدل ذكر المبدل منه كما وجب ذلك في الصفة ويجوز أن يكون قولُه: (مكروهاً) حالاً من الذكر الذي في قوله: (عند ربِّك) على أن يجعل (عند ربك مكروهاً) صفةً للنكرة سيئةً.

والسيئة والحسنة قد جاءتا في التنزيل على ضربين: أحدهما مأخوذ بها، وحسنة مُثَابٌ عليها، كقوله: (مَنْ جَاءَ بالحسنةِ فَلَهُ عَشْرُ أَمْثَالِهَا، وَمَنْ جَاءَ بالسِيئةِ فلا يُجْزَى إلا مِثْلَهَا) [الأنعام/ ١٦٠] وتكون الحسنة والسيئة لما يستثقل في الطباع أو يُسْتَخفُّ نحو قوله: (فإذا جَاءَتْهُمُ الحَسَنَةُ قالوا لنا هذهِ وإنْ تُصِبْهُمْ سَيِّئَةٌ يَطَّيَّروا بمُوسَىٰ ومَنْ مَعَه) [الأعراف/ ١٣١] وكقوله: (ثُمَّ بَدَّلْنَا مَكَان السيِّئةِ الحَسَنَةَ حتى عَفَوْا) [الأعراف/ ٩٥] فهذا على الخِصْبِ والجَدبِ، وكذلك الفسادُ قد يكون فساداً معاقباً عليه كقوله: (ولا تَبْغِ الفسادَ في الأرضِ إنَّ اللَّهَ لا يحبُّ المُفْسِدينَ) [القصص/ ٧٧] ويكون على ذلك: (ظَهَرَ الفَسَادُ في البَرِّ والبَحْرِ بِمَا كَسَبَتْ أيْدِي النَّاسِ) [الروم/ ٤١] فهذا على الجدب، والبحرُ: الريف[1] قال:

حسبتُ فيـه تـاجـراً بَصْـرِيّـا نَشَّـرَ من مُـلائِـهِ البَحْـرِيَّـا[2]

(١) انظر تفسير الطبري ٢١/ ٤٩ وتفصيل ذلك فيه.

(٢) رجز في إيضاح الشعر ٤٩٦ للمصنّف. وهو مما أنشده الأصمعي، قال فيه: أراد بالبحري: الريفيّ. وفي تهذيب اللغة (بحر) ٥/ ٤١: البيت الأول، برواية: «كأن» بدل «حسبت».

وكذلك السوء كقوله: (إنَّ الخِزْيَ اليومَ والسوءَ على الكافرينَ) [النحل/٢٧] وقوله: (تَخْرُجْ بَيْضَاءَ مِنْ غَيْرِ سُوءٍ) [طه/٢٢] ومن الجدب والخصب قولُه: (ما أصَابَكَ مِنْ حَسَنَةٍ فَمِنَ اللَّهِ وما أصَابَكَ مِنْ سَيِّئَةٍ فَمِنْ نَفْسِكَ) فقوله: (فمن نفسك) اي: عقوبةً معجلةً، كما أنّ قوله: (بما كسبَتْ أيدي الناس) كذلك.

اختلفوا في تشديد الذال وتخفيفها من قوله جل وعز: (ليذَّكَّروا) [الإسراء/٤١].

فقرأ ابن كثير ونافع وأبو عمروٍ وعاصم وابن عامرٍ (ليذَّكَّروا) مُشَدَّداً، وكذلك في الفرقان [٥٠].

وقرأ حمزةُ والكسائي (لِيَذْكُرُوا) وكذلك في الفرقان بالتخفيف[١].

(ولقد صَرَّفْنَا في هذا القرآنِ لِيَذَّكَّرُوا) أي: صرّفنا القول فيه كما قال: (وَلَقَدْ وَصَّلْنَا لهم القَوْلَ لَعَلَّهُمْ يَتَذَكَّرُونَ) [القصص/٥١] فهذا حجة من قال: (لِيَذَّكَّرُوا)، فالتّذكر هنا أشبهُ من الذكر، لأنه كأنه يراد به التدبُّر، وليس التذكّر الذي بعد نسيان، ولكن كما قال: (كتابٌ أَنْزَلْنَاهُ إليكَ مُبَارَكٌ لِيَدَّبَّرُوا آياتِه وَلِيَتَذَكَّرَ أوُلُو الألباب) [ص/٢٩]، فإنّما المعنى: ليتدبروه بعقولهم، وليس المراد ليتذكروه بعد نسيانهم.

ووجه التخفيف أن التخفيف قد جاء في هذا المعنى، قال: (خُذُوا ما آتَيْنَاكم بِقُوَّةٍ واذْكُرُوا ما فيه) [البقرة/٦٣] فهذا ليس على: لا تنسوا، ولكن تدبروه يقوّي ذلك: (خُذُوا ما آتَيْنَاكم بِقُوَّة) [البقرة/٩٣]

---

(١) السبعة ٣٨٠.

ففي هذا بعثٌ على البصر فيه والتَّدَبُّر له، والأوّل لهذا المعنى ألزم به وأخصّ.

فأمّا قوله: (واذْكُرُوهُ كما هَدَاكُمْ) [البقرة/١٩٨] فيراد به الذكر باللسان، لأن ضروب الذكر من التلبية وغيرها مندوب إليها، وكذلك قوله: (فاذكُرُوا الله كِذكْرِكُمْ آباءَكُمْ أو أشَدَّ ذِكْـرَاً) [البقرة/٢٠٠] وكذلك ما في القرآن من قـوله: (وَلَقَـدْ صَرَّفْنَـاهُ بَيْنَهُمْ لِيَذَّكَّـرُوا) [الفرقان/٥٠] أي: ليدَّبَّروا نعمةَ الله عليهم في سقياهم ويشكروه عليها، (فأبى أكثر الناس إلا كفورا) [الفرقان/٥٠]. فقوله: (فأبى أكثر النـاس إلا كفوراً) قـريب من قـولـه: (ومـا يَـزيـدُهُمْ إلا نُفُـوراً) [الإسراء/٤١] أي: ما يزيدهم تصريفنا الآيات لهم وتكريرها إلا نفوراً منهم عنها. فهذا على أنهم ازدادوا كفوراً عند تفصيل الآي لهم، لا لأن تصريف الآي نَفّرهم، ومثل هذا قوله: (وأما الذينَ في قُلوبِهِمْ مَرَضٌ فَزَادتْهُمْ رِجْسَاً إلى رِجْسِهِم) [التوبة/١٢٥] وكقوله في الأصنام: (ربِّ إنَّهُنَّ أَضْلَلْنَ كَثيراً مِنَ النَّاسِ) [إبراهيم/٣٦] وإنما ضلّوا هم بعبادتها لا أنها هي فعلت بهم شيئاً من ذلك، ويدلّ على أنّ التذكر قد لا يكون عن النسيان قولُه:

تَـذَكَّـرَ مِـنْ أنَّـى ومِـنْ أيْـنَ شِـرْبُـهُ
يُـؤَامِـرُ نَفْسَيْـهِ كَـذِي الهَجْمَـةِ الأَبِـلْ[1]

اختلفوا في الياء والتاء من قوله: (آلِهةٌ كما يقولون... عمّا يقولونَ.. يُسَبح) [الإسراء/٤٢، ٤٣، ٤٤].

---

(١) سبق في ٣١٧/١.

فقرأ ابن كثير: (آلهةٌ كما يقولون) بالياء: (عمَّا يقولون) (يسبح له)، ثلاثتَهُنّ بالياء.

وقرأ نافعٌ وعاصم في رواية أبي بكر وابنُ عامرٍ: (كما تقولون) بالتاء هذه وحدها، (عمَّا يقولون)(يسبّح) بالياء في هذين الموضعين.

وقرأ أبو عمروٍ: (آلهةٌ كما تقولون) بالتاء (عمّا يقولون) بالياء، (تسبّح) بالتاء.

وروى حفصٌ عن عاصم (آلهةٌ كما يقولون) بالياء، (سبحانه وتعالى عمّا يقولون) كلاهما بالياء، (تسبح) بالتاء، وقرأ حمزة والكسائي: (آلهةٌ كما تقولون) (تسبِّح) كلّهن بالتاء(٤).

من قرأ بالياء (عما يقولون)فالمعنى: عما يقول المشركون من إثبات آلهةٍ من دونه فهو مثل قوله: (قُلْ للذينَ كَفَرُوا سَيُغْلَبُونَ) [آل عمران/١٢] لأنهم غَيَبٌ.

فأما من قرأ: (سبحانه وتعالى عمّا يقولون)، فإنه يحتمل وجهين: أحدهما: أن يعطف على (يقولون) كما عطف قوله: (يُحشرون إلى جهنّم) على (سيغلبون). والآخر: أن يكون نزّه نفسه سبحانه عن دعواهم، فقال: (سبحانه وتعالى عما يقولون) وقراءة نافع وعاصم وابنُ عامرٍ: (كما تقولون) على ما تقدم. وقوله: (عمّا يقولون) على أنه نزّه نفسه عن قولهم، ويجوز أن تحمله على القول، كأنه: قُلْ أنت: سبحانهُ وتعالى عما يقولون.

فأما قوله: (كما يقولون إذاً لابتغوا إلى ذي العرش سبيلاً) وذلك

---

(٢) السبعة ٣٨١.

أن المشركين كانوا يعبدون الملائكة، فقيل لهم: إن الذين عبدتموهم وجعلتموهم آلهةً معه يبتغون أن يتخذوا إلى ذي العرش سبيلاً بعبادتهم له وتقرّبهم إليه لها، ومثلُ ذلك قوله: (إنَّ هذهِ تذكرةٌ فمن شَاءَ اتَّخَذَ إلى ربِّهِ سبيلاً) [الدهر/٢٩] فهذا قول، وقال قومٌ من أهلِ التأويل: إنَّ قولَه: (إذاً لابْتَغَوْا إلى ذي العرشِ سبيلاً) اتخذت سبيلاً إلى مضادّته وممانعته، وزعموا أن ذلك بمنزلة قوله: (وما كان معه من إلٰهٍ إذاً لذهب كلّ إلٰهٍ بما خلق، ولعَلاَ بعضهم على بَعْضٍ سبحان الله) [المؤمنون/٩١] وتعالى عما يقولون مما يدَّعونه ويفترونه من اتخاذ الولد، ومن أن يكون معه آلهةٌ.

فأما قوله: (تسبحّ له السمٰوات السبعُ) [الإسراء/٤٤] فكل واحد من الياء والتاء حسنٌ وقد تقدم ذكر ذلك في مواضع، وزعموا أن في حرف عبد الله: (سَبَّحَت له السمواتُ) فهذا يقوِّي التأنيث هنا.

اختلفوا في قوله عز وجل: (أإذا كُنَّا عِظَاماً ورُفَاتاً أإنا لَمَبْعُوثُونَ) [الإسراء/٤٩].

فقرأ ابن كثير (أَيْذا) يهمز، ثم يأتي بياء ساكنة من غير مدٍّ: أيْذا، (أيِنّا) مثلُه، وكذلك في كلّ القرآن. وكذلك روى أحمد بن صالح عن ورش وقالون عن نافع، غير أن نافعاً كان لا يستفهم في (أئنا)، كان يجعل الثاني خبَراً في كلّ القرآن.

وكذلك مذهبُ الكسائي غير أنه يهمز الأولى همزتين، وقد بيّنت قراءتهما، وما كانا يقولان في سورة النمل [٦٧] والعنكبوت [٢٨] في قوله: (أئِنا لمخرَجون). وفي قوله: (أئنّكم لتأتونَ الفاحِشَةَ)، وشرحتُه في سورة الرَّعد [٥].

وقرأ عاصمٌ وحمزةُ بهمزتين في الحرفين جميعاً.

وكان ابنُ عامرٍ يقرأ: (إذا كنّا) بغير استفهام بهمزة واحدة. (أئنّا) بهمزتين، كان يمد بين الهمزتين مدةً، أخبرني بذلك أحمد بن محمد بن بكر عن هشام بن عمار.

وقرأ أبو عمرو: (آإذا) (آإنا) ممدودتين مهموزتين[1].

قول ابن كثير (أيذا) هو في الأصل أإذا وخفف الهمزة الثانية، وقياسها إذا خُفِّفَتْ أن تُجْعَلَ بين بين، بين الياء والهمزة، فقلبها ياءً قلباً وأسكنها ولم يخفّفها تخفيفاً قياسياً، ولكن على ما حكاه سيبويه من أن بعضهم قال: بئس وبَيسَ، وشبه ابن كثير المنفصل بالمتصل، وعلى هذا ما جاء في الشعر في قولهم: يَوْمَئذ ويَوْمَيْذ[2] ومن ألحق همزة الاستفهام (إنا) ومن لم يُلحق، فموضع إذا عنده تصير بما دلّ عليه قوله: (إنا لمبعُوثون أو آباؤنا الأوّلون) [الواقعة/٤٧، ٤٨] لمبعوثون، لا يكون إلا كذلك، وقد تقدم تفسير هذا فيما تقدم.

قال: قرأ حمزة وحده: (داوُدَ زُبوراً) [الإسراء/٥٥] مضمومة الزاي.

وقرأ الباقون (زَبوراً) بفتح الزاي[3].

يحتمل ضم الزاي أمرين: إما أن يكون جَمْعَ الزبور، فحذف الزيادة ثم جمَع، ونظير ذلك قولهم في جمع ظريف ظروفٌ.

وإمّا أن يكون سمَّى ما أتى به داود، عليه السلام، زَبْرَاً كما

---

(١) السبعة ٣٨٢.

(٢) لم أقف بعد على شاهد لما ذكره.

(٣) السبعة: ٣٨٢.

سُمِّيَ القرآن كتاباً، فسُمّي الكِتابان باسم المصدر، لأن زبرت بمنزلة كتبت، ثم جُمع كأنه جعل أنحاءً، ثم جُعل كلُّ نحوٍ زَبْراً، ثم جمعه زُبُوراً كما جمع الكتاب على كتُبٍ حيث صارت التسميةُ مثلَ عمادٍ وعُمُدٍ.

قال: قرأ ابن كثير ونافع وأبو عمروٍ: (لَئِن أَخَّرْتَني لأَحْتَنِكَنَّ) [الإسراء/٦٢] بياء في الوصل، ابن كثير يقف بياء.

وقرأ ابن عامر وعاصم وحمزة والكسائي بغير ياء في وصل ولا وقف(١).

إثبات الياء حسن لأنه بفاصلة، فيحسن الحذفُ كما يحسنُ من القافِية، نحو قوله:

فَهَــلْ يَمْنَعَنِّي ارْتِيَـادِي البــلا دَ مِنْ حَذَرِ الموت أنْ يَأْتِيَنْ(٢)

وأما وقف ابن كثير بالياء فلأنه ليس بفاصلة، وأما من قرأ بغير ياءٍ في وصل ولا وقفٍ فلأنه أشبه ياءَ قاضٍ من حيث كانت ياءً قبلها كسرة، و(يوم يأت لا تَكَلَّم نفسٌ إلا بإذنه) [هود/١٠٥]، فحذفوها كما حذفت في هذا النحو من الأسماء والأفعال.

قال: قرأ عاصم في رواية حفص: (بخيْلِكَ ورَجِلِك) [٦٤] مكسورة الجيم.

أبـو بكر عن عـاصم ساكنـة الجيم، وكذلـك قرأ البـاقون (وَرَجْلِك) ساكنة الجيم(٣).

(١) السبعة ٣٨٢.
(٢) البيت للأعشى سبق انظر ٣/٢١٩ .
(٣) السبعة ٣٨٢.

قال أبو علي: من أسكن فقال: (ورَجْلِك) جعله جمع راجلٍ، وقالوا: راجل وَرَجْلٌ، كما قالوا: تاجرٌ وتَجْرٌ، وراكبٌ وركبٌ، وصاحبٌ وصحبٌ، وقالوا: راجل ورجال، كما قالوا: صاحب وصحابٌ، وراع ورِعاء، وفي التنزيل: (فرجالاً أو ركباناً) [البقرة/٢٣٩] وقال: (يأتوكَ رِجَالاً وعلى كلِّ ضَامِرٍ) [الحج/٢٧] وقالوا: رَجْلَى ورُجَّال.

فأما ما روي عن عاصم في قوله: (ورجِلِك)، فقال أبو زيد: يقالُ: رَجُلٌ رَجُلٌ للراجلِ، ويقال: جاءنا حافِياً رَجُلاً، وأنشد أبو زيد[1]:

أمَا أُقَاتِلُ عن دِيني على فَرسٍ
ولا كَذَا رَجُلاً إلَّا بأصحابِ

كأنه قال: أمَا أقاتل فارساً وراجلاً، ورجلٌ على ما حكاه أبو زيد صِفةٌ ومثله: نَدُسٌ[2]، وحَذُرٌ وَأَخُرٌ ونحوُها، قد قالوا فيها: فَعِلٌ وفَعُلٌ، وكذلك جاء رَجِلٌ كما جاء نَدِسٌ.

ويجوز أن يكون فيمن أسكن الجيم أن يكون قولُه: (ورجْلِكَ)، فَعْلٌ الذي هو مخفّفٌ من فَعُلٍ او فَعِلٍ، مثلَ عَضْدٍ وكَتْفٍ، ويكونَ المضافُ واحداً يعنى به الكثرة.

---

(١) في النوادر ص ١٤٨ (ط. الفاتح) والبيت نسبه لحبيّ بن وائل، وأدرك قطري بن الفجاءة أحد بني مازن. وأنشد معه بيتاً آخر. وعنده بأصحاب بفتح الهمزة: وفي شرح ديوان الحماسة للمرزوقي ١/٤٦٤: «بأصحابي».

(٢) النَّدُس: هو الذي يبحث عن الأخبار ويكون بصيراً بها.
انظر سيبويه ٣/٦٣٠ (ط. هارون) واللسان (ندس).

ومن أهل التأويل من يقول: إن قولَه: (بخَيْلِك وَرَجْلِك) يجوز أن يكون مَثَلاً، كما تقول للرجل المجدّ في الأمر: جئت بخَيْلك ورجْلك، وقد قيل: إن كل راكبٍ في معصية الله فهو من خيل إبليس، وكلّ راجلٍ في معصية الله فهو من رجَّالة إبليس، وفي التنزيل: (وجنودَ إبليس أجمعونَ) [الشعراء/ ٩٥] والجند يعم الفارسَ والراجلَ، فيجوز أن يكون الخيْل والرّجْلُ مثلَ مَن ذُكِرَ من جنوده.

اختلفوا في الياء والنون من قوله عز وجل: (أنْ نَخْسِفَ بكم، أو نُرْسل عليكم.. أن نُعيدَكم... فنرسل عليكم... فَنُغْرِقكم) [الإسراء/ ٦٨، ٦٩].

فقرأ ابن كثير وأبو عمروٍ بالنون ذلك كلّه.

وقرأ نافعٌ وعاصمٌ وابن عامرٍ وحمزةُ والكسائي ذلك كلّه بالياء[٢].

مَنْ قرأ بالياء: فلأنه قد تقدم: (ضَلَّ مَنْ تَدْعُونَ إلاَّ إيَّاهُ) (فَلَمَّا نَجَّاكُمْ) [٦٧] (أفَأَمِنْتُم أنْ يَخْسِفَ بكم).

وأما من قرأ بالنون، فلأن هذا النحو قد يقطع بعضه من بعض وهو سهل، لأن المعنى واحد، ألا ترى أنه قد جاء: (وجَعَلْنَاهُ هدىً لبني إسرائيل، ألاَّ تَتَّخِذُوا مِنْ دُوني وكيلاً) [الإسراء/ ٢، ٣] فكما انتقل من الجميع إلى الإفراد لا تفاق المعنى، كذلك يجوز أن ينتقل من الغيبة إلى الخطاب، والمعنى واحدٌ، وكلٌّ حَسَنٌ، والخسف بهم نحوَ الخسف بمن كان قبلهم من الكفار، نحوَ قومِ لوطٍ وقومِ فرعونَ.

---

(٢) السبعة ٣٨٣.

اختلفوا في فتح الميم وكسرها من قوله جل وعز: (أعمىٰ)، و (أَعْمِي) [الإسراء/٧٢].

فقرأ ابن كثير ونافع وابن عامر، (أعَمى فهو في الآخرة أعمَى) مفتوحتي الميم.

وقرأ عاصم في رواية أبي بكر وحمزةُ والكسائي: (أعمِي فهو في الآخرةِ أعمِى) بكسر الميم فيهما جميعاً.

حفصٌ عن عاصم: لا يكسرهما.

وقرأ أبو عمروٍ (في هذه أعمِى) بكسر الميم (فهو في الآخرة أعمَى) بفتحها. [1]

قال أبو علي: من قرأ (أعمَى) بالفتحة غير ممالةٍ كان قوله حسناً، لأن كثيراً من العرب لا يميلون هذه الفتحة.

ومن أمال الجميع فحسنٌ، لأنه ينحو بالألف نحو الياء ليُعلم أنها تنقلب إلى الياء، وإن كانت فاصلة أو مشبهة للفاصلة. والإمالة فيها حسنةٌ لأن الفاصلة موضعُ وقفٍ، والألفُ تخفى في الوقف، فإذا أمالها نحا بها نحوَ الياء ليكون أظهرَ لها وأبين. ومما يقوِّي ذلك أنّ من العرب من يقلب هذه الألفاتِ في الوقف ياءاتٍ ليكون أبينَ لها، فيقول: أفعَي، وحُبلَي، ومنهم من يقول: أفعوْ، وهم كأنّهم أحرص على البيان من الأولين من حيث كانت الواو أظهر من الياء، والياء أخفى منها من حيث كانت أقربَ إلى الألف من الواو إليها.

وأما قراءة أبي عمروٍ: (أعمِي فهو في الآخرة أعمى) فأمال الألف من الكلمة الأولى، ولم يملها في الثانية، فلأنه يجوز أن لا يجعل أعمى في الكلمة الثانية عبارة عن العوارف الجارحة، ولكن

(١) السبعة ٣٨٣.

جعله أفعلُ من كذا، مثلُ: أبلد من فلان، فجاز أن يقول فيه: أفعلُ من كذا وإن لم يجز أن يقال ذلك في المصاب ببصره، وإذا جعله كذلك لم تقع الألف في آخر الكلمة لأن آخرها إنما هو من كذا، وإنما تحسنُ الإمالةُ في الأواخر لما تقدم. وقد حذف من أفعلَ الذي هو للتفضيل الجارُّ والمجرور وهما مرادان في المعنى مع الحذف، وذلك نحو قوله: (فإنَّهُ يَعْلَمُ السِّرَ وأَخْفَى) [طه/٧] المعنى: أخفى من السر، وكذلك قولهم: عامَ أولُ، أي: أولُ من عامِكَ، وكذلك قولُه: (فهو في الآخرة أعمى) أي: أعمى منه في الدنيا، ومعنى العمى في الآخرة: أنه لا يهتدي إلى طرق الثواب ويؤكّد ذلك ظاهِرُ ما عُطِفَ عليه من قوله: (وأضلُّ سبيلاً)، وكما أن هذا لا يكون إلّا على أفعل، كذلك المعطوف عليه، ومعنى أضلُّ سبيلاً في الآخرة: أن ضلاله في الدنيا قد كان ممكناً من الخروج منه، وضلالُه في الآخرة لا سبيل له إلى الخروج منه، ويجوز أن يكون قولُه: أعمى، فيمن تأوله أفعل من كذا على هذا التأويل أيضاً.

اختلفوا في كسر الخاء وإثبات الألف في قوله عز وجل: (خلفك) [الإسراء/ ٧٦].

فقرأ ابن كثير ونافع وأبو عمروٍ وعاصمٌ في رواية أبي بكر: (لا يلبثون خَلْفَكَ).

حفصٌ عن عاصم: (خِلافَكَ).

وقرأ ابن عامرٍ وحمزةُ والكسائي (خِلَافَكَ)[1].

زعم أبو الحسن أنَّ خلافَكَ في معنى خَلْفَك، وأنَّ يونس روى

(١) السبعة ٣٨٣، ٣٨٤.

ذلك عن عيسى وأن معناه: بَعْدَكَ. فمن قرأ (خلفَكَ) و(خلافَكَ) فهو في تقدير القراءتين جميعاً على حذفِ المضافِ، كأنّه: لا يلبثون بعد خروجك. وكان حذف المضاف في الآية وفي قول ذي الرُّمةِ:

لــه واحِفٌ والصُّلْبُ حتى تَقَـطَّعَـتْ
خِـلافَ الثُّـرَيَّـا من أرِيـكٍ مـآرِبُـهُ[1]

المعنى: خلاف طلوع الثريا، وحَسُنَ حذفُ المضـاف لأنه إحدى الجهات التي تضاف إلى الأسماء التي هي أعيانٌ وليست أحداثاً. وقد أضافوا هذه الظروف كما يضاف إلى أسماء الأعيان، وكأنَّهم لم يستحبّوا إضافتها إلى خلاف ما جرى عليه كلامهم في إضافتها، كما أنّها لما جرت منصوبةً في كلامهم تركوها على نصبها إذا وقعت في غير موضع النصب كقوله: (وإنَّا مِنَّا الصَّالِحُونَ ومِنَّادُونَ ذلَك) [الجن/١١] وقوله: (يَوْمَ القيامَةِ يُفْصَلُ بَيْنَكُمْ) [الممتحنة/٣] فكما تركوها على النصب هنا، كذلك أضافوها إلى الأسماء الأعيان، وكان كذلك من جعل قوله: (خلافَ رسولِ الله) [التوبة/٨١] اسماً للجهة على حذف المضاف، كأنه: خلافَ خروج رسول الله، ومن جعله مصدراً جعله مضافاً إلى المفعول به، وعلى أيِّ الأمرين حُمِلَ في سورة التوبة كان قوله: (بمقْعَدِهم). المقعد فيه مصدر في معنى القعود، ولا يكون اسماً للمكان، لأن أسماء الأماكن لا يتعلّق بها شيءٌ.

ومعنى قوله: (وإنْ كادُوا لَيَسْتَفِزُّونَـكَ من الأرض) قال أبـو

---

(١) انظر ديوانه ٢/٨٤٢. واحف والصلب: موضعان: خلاف الثريا: يريد بعد طلوع الثريا، وأريك: اسم جبل بالبادية. يقول: تقطعت حوائج هذا الحمار من هذا الموضع لأنه يبس مرعاه فتحول عنه إلى غيره.

عبيدة: (ليخرجوك منها). [الإسراء/٧٦] فأمّا الأرض فهو بلده، وحيث يستوطنه، وكذلك قوله: (أو يُنْفَوْا مِنَ الأرضِ) [المائدة/٣٣]، إنما هو من حيث كانوا يتصرّفون فيه لمعاشهم ومصالحهم، ولا يجوز أن يعنى به جميع الأرض، لأنه لا سبيل إلى إخراجه من جميعها، وكذلك قوله: (فَلَنْ أبْرَحَ الأَرْضَ) [يوسف/٨٠] إنما يريد به الأرض التي كان قصدها للامتيار منها، فربّما أطلقت اللفظة، والمراد بها المكان المخصوص، وربما خصّص في اللفظ: (يريدُ أنْ يُخْرِجكم من أرضِكُم بسِحْرِهِ) [الشعراء/٣٥] إنما يعني به بلادهم ومواطنهم. ولو أخرجوك من أرضك، لم يلبثوا بعدك إلا قليلاً حتى يُستأصلوا، وهذه الآية كقوله: (وإذْ يَمْكُرُ بِكَ الذينَ كَفَرُوا لِيُثْبِتُوكَ، أو يَقْتُلُوكَ، أو يُخْرِجُوكَ) [الأنفال/٣٠] فلو أخرجوك لاستأصلناهم كَسُنَّتنا في إخراج الرسل قبلك إذا أخرجوا من ديارهم، ومن ظهرانيهم. وقد أخرج النبي ﷺ من مكة قال: (وكأيِّنْ مِنْ قَرْيَةٍ هي أشَدُّ قُوَّةً مِنْ قَرْيَتِكَ التي أخْرَجَتْكَ أهْلَكْنَاهُمْ) [محمد/١٣] فحكم فيهم بالقتل، ولم يؤخذوا بالاستئصال لما سَبَق من القول بأنه لا تهلك هذه الأمة بالاستئصال. وكذلك جاء (وَمَا مَنَعَنَا أنْ نُرْسِلَ بالآياتِ إلا أن كذَّبَ بها الأوّلونَ) [الإسراء/٥٩].

اختلفوا في قوله عز وجل (وَنَأى بجانِبِهِ) [الإسراء/٨٣].

فقرأ ابن كثير ونافع: (وَنَأَى بجانبه) في وزن نَعَى حيث وقع بفتح النون والهمزة.

وقرأ ابن عامرٍ وحده: (وَنَاءَ بجانبه) مثلُ باع[1]. وقرأ حمزة

(١) في الأصل (ط): ناءَء، وما أثبتناه من السبعة.

والكسائي: (وَنِإي) في رواية خلف عن سُلَيْم بإمالة النون وكسر[١] الهمزة، كذلك حدثني أبو الزعْراءِ[٢] عن أبي عمر عن سليم عن حمزة.

واختلف عن عاصمٍ فروى أبو بكر أنه كسر هذه التي في سورة بني إسرائيل[٣] وفتح الهمزة في السجدة[٤] [٥١]. وروى حفصٌ عن عاصم أنه فتحهما جميعاً.

وأما أبو عمرٍو فروى عنه اليزيدي: (ونَأَى) مفتوحة الهمزة ههنا وفي السجدة. وقال عبد الوارث مِثله ههنا. وقال في السجدة: بهمزة بعدها ياء، ونَأَى في وزن نَعَى[٥].

وقال عباس: ونِأي مكسورة مهموزة في وزن نعى: أعرض، أي: ولَّى عُرضه، أي: ناحيته، كأنه لم يُقبل على الدعاء والابتهال على حسب ما يقبل في حال البلوى والمحنة، ونأى بجانبه قال أبو عبيدة: تباعد[٦].

ابن كثير ونافع: (ونَأَى) لم يُميلا واحدةً من الفتحتين، وترك

(١) في الأصل (ط): وكسرها. وما أثبتناه من السبعة.
(٢) أبو الزعراء: عبد الرحمن بن عَبْدوس أبو الزعراء البغدادي ثقة ضابط محرر، أخذ القراءة عرضاً عن أبي عمر الدوري بعدة روايات وأكثر عنه، روى عنه القراءات عرضاً أبو بكر بن مجاهد وعليه اعتماده في العرض، قال ابن مجاهد: قرأت عليه لنافع نحواً من عشرين ختمة، وقرأت عليه للكسائي ولأبي عمرو وحمزة. مات سنة بضع وثمانين ومائتين. (انظر طبقات القراء ١/٣٧٤).
(٣) هي سورة الإسراء نفسها.
(٤) هي سورة فصلت السجدة، من الحواميم.
(٥) السبعة ٣٨٤.
(٦) مجاز القرآن ١/٣٨٩.

الإمالة كثير سائغ، وهو قول أهل الحجاز. ابن عامر: ناءَ مثل ناعَ، وهذا على القلب، وتقديرهُ فلعَ، ومثل هذا في القلب قولهم راءَ، ورأى قال:

وكــلُّ خليــلٍ راءني فـهــو قــائــلٌ
مِنَ آجلِكِ هذا هامَةُ اليومِ أو غَـدِ[1]

حمزة والكسائي: نِإِي بإمالة الفتحتين، ووجه ذلك أنه أمال فتحة الهمزة لأن الألف منقلبة من الياء التي في النأي، فأراد أن ينحو نحوها، وأمال فتحة النون لإمالة الفتحة فتحة الهمزة، وقد قالوا: رأيت عِماداً، فأمالوا الألف لإمالة الألف، وكذلك أمـالا الفتحة لإمـالة الفتحة، لأنهم قد يجرون الحركة مجرى الحرف في أشياءَ.

ووجه رواية خلّاد عن سليم (وَنَإِي) بفتح النون وكسر الهمزة أنه لم يمل الفتحة الأولى لإمالة الفتحة الثانية، كما لم يميلوا الألف لإمالة الألف في رأيت عماداً.

قال: واختلف عن عاصم، فروى أبو بكر أنه كسر هذه التي في بني إسرائيل، وفتح الهمزة في السجدة، إن كان يريد بهذه التي في بني إسرائيل كسر النون من غير أن يميل الفتحة التي في الهمزة فوجهها أن مضارع نأى ينأى على يفعَل، فإذا كان المضارع على يفعل أشبه الماضي ما كان على فَعِلَ والعينُ همزةٌ فكسرها كما كسر شِهِدَ، كما أن من قال: أبى يأبى كان على هذا، وهذا كقول من قال: (رِأى[2] القمر)

---

(١) البيت لكثير عزة، انظر الكتاب ٢/١٣٠، وابن الشجري ٢/١٩ واللسان (رأي).
(٢) رسمتا في الأصل (ط): (رِأ). بدون ألف. و(رِأى) بكسر الراء وفتح الهمزة هي قراءة عاصم، وقد سبقت في ٣/٣٢٩.

[الأنعام/٧٧] وإن كان يريد بقوله كسر هذه أنه أمال الفتحة، فهو مثلُ قول حمزة.

قال: وروى حفص عن عاصم أنه فتحهما جميعاً، فهذا مثل قول ابن كثير ونافع قال: وأما أبو عمروٍ فروى عنه اليزيدي (نَأَى) مفتوحة الهمزة هٰهنا وفي السجدة. قال: وقال عبد الوارث مثله ههنا. قال: وقال في السجدة بهمزة بعدها ياءٌ، (ونأى) في وزن نعا، وقال عباسٌ مثل ذلك.

قال أبو علي: قد مضى القول في ذلك كله.

اختلفوا في ضم التاء والتشديد وفتحها والتخفيف من قوله: (حتى تَفْجُرَ لَنَا) [الإسراء/٩٠].

فقرأ ابن كثير ونافع وأبو عمروٍ وابن عامرٍ (حتى تُفَجِّر لَنَا) بضم التاء وفتح الفاء وتشديد الجيم مع الكسرة.

وقرأ عاصم وحمزة والكسائي (حتى تَفْجُر) بفتح التاء وتسكين الفاء وضم الجيم مع التخفيف[1].

وجه قول من ثقل: أنهم أرادوا كثرة الانفجار من الينبوع، وهو وإن كان واحداً فلتكرر الانفجار فيه يحسن أن يثقل كما تقول: ضَرَّب زيدٌ إذا أكثر الضربَ، فيكثر الفعل، وإن كان فاعله واحداً.

ووجه قول الكوفيين: (تَفْجُرَ)، فلأن الينبوع واحدٌ فلا يكون كقوله: (فَتُفَجِّرَ الأنهارَ خِلاَلَها تَفْجيراً) [الإسراء/٩١] لأن فَجَّرْتُ الأنهارَ، مثل: غَلَّقْتُ الأبوابَ، فلذلك اتفق الجميع على التثقيل في (تُفَجِرّ). وتَفْجُرَ يصلُحُ للقليل والكثير، وتضعيف العين إنما يكون

(١) السبعة ٣٨٤، ٣٨٥.

للتكثير، وممّا يقوّي (تَفْجُر) قولُه: (فَانْفَجَرَتْ منه اثْنَتا عَشْرَةَ عَيْناً) [البقرة/٦٠] وانفجر مطاوعُ فَجَرْتهُ.

اختلفوا في فتح السين وإسكانها من قوله: (كِسَفا) [الإسراء/٩٢].

فقرأ ابن كثير وأبو عمروٍ وحمزة والكسائي: (كِسْفَاً) [ساكنةً] في كلّ القرآن إلا في الروم [٤٨] فإنهم قرؤوا(كِسَفَاً) متحركةً.

وقرأ نافع وعاصمٌ في رواية أبي بكر: (علينا كِسَفَاً) متحركةً ههنا وفي الروم (كِسَفاً) متحركة السين أيضاً وسائر القرآن (كسْفاً) في الشعراء [١٨٧] وفي سبأ [٩] والطور [٤٤].

وروى حفص عن عاصم أنه يقرأ (كِسَفاً) في كلّ القرآن إلاّ في والطور، فإنه قرأ (وإن يَرَوا كِسْفَاً). السين ساكنة هذه وحدها خفيفة.

وقرأ ابن عامر غير ذلك كلّه: قرأ في بني إسرائيل بفتح السين، وفي سائر القرآن (كِسْفاً) ساكنة السين[1].

قال أبو زيد: قالوا كسفت الثوب أكسِفُه كَسْفَاً إذا قطعته قطعاً، والكِسَفُ: القِطَعُ، الواحدة قطعةٌ، وكِسْفَةٌ، وقال أبو عبيدة: كِسْفاً: قِطْعاً. ومن جعله جمعَ كِسفةٍ قال: كِسَفاً، مثلُ قِطْعةٍ وقِطَعٍ[2].

قال أبو علي: إذا كان المصدرُ: الكسْفَ، فالكسفُ الشيء المقطوع، كالطَّحْن، والطِّحْن، والسَّقي والسِّقي ونحوِه. ويجوز أن يكون الكِسْفُ جمعَ كِسْفَةٍ، مثلُ سِدْرَةٍ وسِدْرٍ، فإذا كان كذلك جاز أن يكون قول ابن كثير ومن اتبعه: (أَوْ تُسْقِطَ السَّمَاءَ كَمَا زَعَمْتَ عَلَيْنَا

(١) السبعة ٣٨٥.

(٢) انظر مجاز القرآن وطرته ١/٣٩٠.

كِسْفَاً) أي: ذات قطعٍ، وذلك أنَّه أسقط فِعْلٌ لا يتعدى إلّا إلى مفعول واحد، فإذا كان كذلك وجب أن ينتصب كِسْفاً على الحال، والحال ذو الحال في المعنى، فإذا كان كذلك وجب أن يكون الكسف هو السماءَ، فيصير المعنى: أو تسقط السماءَ علينا مقطعة أو قطعاً، وإنما قرؤوا في الروم في قوله: (الذي يُرْسِلُ الرِّيَاحَ فَتُثِيرُ سَحَاباً فَيَبْسُطهُ في السماءِ كَيْفَ يَشَاءُ ويَجْعَلُهُ كِسَفَاً) متحركة السين، لأن السحاب يكون قطعاً، وإنّما يَتَضَامُّ عن تفرّقٍ، فأمّا قوله: (من خلاله) [النور/٤٣] فالذِّكْر يرجع إلى السحاب، وأما قراءة نافعٍ وعاصمٌ في رواية أبي بكر: (علينا كِسَفاً) ههنا، وفي الروم فقد مضى ما جاء من ذلك في الروم، وفي بني إسرائيل كذلك، لأن المعنى: تسقط السماءَ علينا كِسَفاً، أي: قطعاً، وكِسْفٌ في جمع كِسْفَةٍ مثل: سِدْرَةٍ وسِدْرٍ، وكِسَفٌ على هذا يجوز أن يكونَ مثلَ: سدْرةٍ وسِدَرٍ، ودِرَّةٍ ودِرَرٍ. وإذا لم يكن المعنى في بني إسرائيل: تسقط السماء علينا قطعة، وإنما المعنى تسقطها قِطَعاً؛ كان التقدير ذات كِسْفٍ.

فأما ما في الشعراء من قوله: (فأسْقِطْ عَلَيْنَا كِسَفاً) فتقديره: قطعاً، وهذا يقوي قراءة نافعٍ وعاصمٍ في إحدى الروايتين (كِسَفَاً) في بني إسرائيل. وفي الشعراء يتبين في اللفظ أيضاً على أنه يراد به القِطَعُ وهو قوله: (مِنَ السماءِ) فكأنه دلّ على بعض السماء، وعلى قطع منها. وأما ما في سبأ من قوله: (أفلم يَرَوْا إلى ما بَيْنَ أيديهِمْ وما خَلْفَهُمْ مِنَ السماءِ والأرضِ إنْ نَشَأْ نَخْسِفْ بِهِم الأرضَ أو نُسْقِطْ عليهم كِسَفاً من السماءِ) فكما أن المعنى في قوله: إن نشأ نخسف بهم الأرض التي يتقلبون فيها ويتصرّفون في بلادهم ومساكنهم، وكذلك نسقط عليهم من السماء ما أظلّهم منها دون سائر السماء فهو واحدٌ. وأمّا ما في

الطور من قوله: (وإنْ يَرَوْا كِسْفاً من السماءِ سَاقِطَاً) فقد أبان قولُه: (ساقطاً) والتذكير فيه أنه مفردٌ ليس بجمع، وإن كان جمعاً فهو على حَدِّ شعيرةٍ وشعيرٍ.

وما رواه حفص عن عاصم أنه قرأ (كِسَفاً) في كلّ القرآن إلا في الطور، فقد ذكرنا وجه الجميع فيه، فيما مَرَّ وخصَّ هذا الذي في الطور لوصفه بالواحد المذكر. وأما قراءة ابن عامر ما في بني إسرائيل (كِسَفاً) بفتح السين فإن المعنى: أو تسقط السماء قطعاً، وقرأ ما عدا التي في بني إسرائيل كِسْفاً، فوجه ذلك: أن الذي في الطور قد مضى وجهه، وفي الشعراء كأنه قال: أسقط علينا قطعة من السماء، فاقترحوا إسقاط قطعة منها، ولم يقترحوا إسقاط جميعها، وكذلك في سبأ: أو تسقط عليهم كِسْفَاً من السماءَ أي: قطعة منها مظلَّة لأرضهم دون سائرها، وأما قوله: (اللَّهُ الذي يُرْسِلُ الرِّيَاحَ فَتُثِيرُ سَحَابَاً) [الروم/٤٨] أي: يجعل ما يلتئم ويجتمع من السحاب قطعة قطعة، فتمطر، فكأنه اعتبر ما يؤول إليه حالُ السحاب من الالتئام والاجتماع، كما اعتبَر مَنْ قرأهُ (كِسَفَا) حالَه قبلُ، وكلتا القراءتين مذهبٌ.

اختلفوا في قوله جل وعز: (قُلْ سُبْحَانَ رَبِّي) [الإسراء/٩٣] في ضم القاف وإسقاط الألف.

فقرأ ابن كثير وابن عامر: (قَالَ سبحان ربي)، وكذلك هي في مصاحف أهل مكة والشام.

وقرأ نافع وعاصمٌ وأبو عمروٍ، وحمزة والكسائي: (قُلْ سبحان ربي) بغير ألف[١].

---

(١) السبعة: ٣٨٥.

وجه من قرأ: (قال سبحان ربي) أنَّ الرسول، عليه السلام، قال عند اقتراحهم هذه الأشياء التي ليس في طاقة البشر أن يفعله، ويأتي به (سُبْحَانَ رَبِّي هَلْ كُنْتُ إلا بَشَرَاً رَسُولاً)، كقوله: (إنَّما أنَا بَشَرٌ مِثْلُكُمْ) [الكهف/١١٠] وهذه الأشياء ليس في قوى البشر أن يأتوا بها، وإنما يظهرها الله، جلّ وعز، في أزمان الأنبياء عَلَماً لتصديقهم وليفصلهم بها من المتنبّئين. (وقل) على الأمر له بأن يقول ذلك. ويقوّي ذلك قوله: (قُلْ إنَّما أنَا بَشَرٌ مِثْلُكُمْ) ونحو ذلك مما يجيء على لفظ الأمر دون الخبر.

اختلفوا في ضم التاء وفتحها من قوله عز وجل: (لَقَدْ عَلِمْتُ ما).

فقرأ الكسائي وحده: (لقد علمتُ) بضم التاء. وقرأ الباقون: (لقد علمتَ)[1] [الإسراء/١٠٢].

حجة من فتح قال: (لقد علمتَ) أن فرعون ومن كان تبعه قد علموا صحة أمر موسى بدلالة قوله: (لئن كشفتَ عنا الرجز لَنُؤْمِنَنَّ لك) [الأعراف/١٣٤] وقوله: (فَلَمَّا جَاءَتْهُمْ آياتُنَا مُبْصِرَةً قالوا هذا سِحْرٌ مُبينٌ. وجَحَدُوا بها واسْتَيْقَنَتْهَا أنْفُسُهُمْ ظُلْمَاً وعُلُوّاً) [النمل/١٣، ١٤] وقوله: (وقالوا يا أيُّها السَّاحِرُ ادْعُ لنا رَبَّكَ بما عَهِدَ عِنْدَكَ إنّنا لمهتدونَ) [الزخرف/٤٩].

ومن قال: (لقد علمتُ) فضمَّ التاء...[1]؟ فإن قلت: كيف

---

(١) في الأصل هنا بياض، بمقدار ربع سطر وسياق الكلام يدل على سقط فيه ولعل تقديره: فالضمير يرجع إلى موسى.

(١) السبعة ٣٨٦.

يصح الاحتجاج عليه بعلمه، وعلمه لا يكون حجّةً على فرعون، إنّما يكون علم فرعون ما علمه من صحة أمر موسى حجةً عليه، فالقول أنه لما قيل له: (إنَّ رَسُولَكُمْ الذي أُرْسِلَ إليكم لَمَجْنُونٌ)، [الشعراء /٢٧]، كان ذلك قدحاً في علمه. لأن المجنون لا يعلم، فكأنه نفَى ذلك، فقال: لقد علمتُ صحّة ما أتيتُ به علماً صحيحاً كعلم العقلاء؛ فصار الحجّة عليه من هذا الوجه، وزعموا أنّ هذه القراءةَ رُويت عن عليّ بن أبي طالب، رضي الله عنه.

* * *

ذكر اختلافهم في
سورة الكهف

قرأ عاصم في رواية أبي بكر (من لَدُنْهِ) [الكهف/٢] بفتح اللام وإشمامِ الدّالِ الضّمّة[١]، وكسرِ النون والهاء، ولم يقرأ بذلك غيره، ووصل الهاء بياء في الوصل.

وقرأ الباقون (من لَدُنْهُ) بفتح اللام وضمّ الدال وتسكين النون وضمّ الهاء من غير بلوغ واوٍ، حفص عن عاصم مثلهم[٢].

في لَدُنْ ثلاث لغات[٣]: لَدُنْ مثلُ سَبُعٍ، وتُخَفَّفُ الدال، فإذا خفِّفت كان على ضربين: أحدهما أن تحذف الضمّة من الدال، وتنقل إلى اللام فيقال: لُدْن، مثل: عُضْدٍ، وفي كلا الوجهين يجتمع في الكلمة ساكنان: الدال المنقول عنها الحركةُ والمحذوفة منها.

---

(١) في الإتحاف ص ٢٨٨: إسكان الدال مع إشمامها الضم.

(٢) السبعة ٣٨٨.

(٣) نقل في اللسان (لدن) ابنُ برّي عن أبي علي في لدن أربع لغات: لَدُنْ، ولَدْن بإسكان الدال، حذف الضمة منها كحذفها في عَضُد، ولُدْن بإلقاء ضمّة الدال على اللام، ولَدَن بحذف الضمة من الدال، فلما التقى ساكنان فتحت الدال لالتقاء الساكنين... اللسان ١٣/ ٣٨٥.

ويلحق الكلمة حذفُ النون، فإن حذفت أمكن أن يقدّر حذفُ النون منها، وقد أسكنت، وأن يقدّر الحذف منها غير مسكّن الأوسط، فإذا قُدّر حذفُها وقد أسِكنت ورُدَّ فيها النون بعد الحذف، جاز أن تحرّك بالفتح فيقال: لَدَنْ. قال سيبويه: شبّهوه بالخفيفة مع الفعل ففتحوها كفتحهم لام الفعل مع الخَفِيفة. وقال أبو زيد[1]: جئت فلاناً لَـدَنْ غُـدوةً، ففتحوا الدال، ويجوز أن تُحَرَّكَ بالكسر في نحو (من لَدِنْك)، و (لَدِنْهُ) لأن من الساكنين ما إذا التقيا ما يُحَرَّك أحدهما بالكسر كما يُحَرَّكُ بالفتح، وربما تعاقب الأمران على الكلمة الواحدة، فأما حذفُ النون في قوله:

مِن لَدُشَوْلاً[2]....

فينبغي أن يكون أجري في الحذف، ولم يلتق مع ساكن آخر مجراه في حذفهم لها لالتقاء الساكنين، وذلك أنه في قولهم: من لدُ الصلاة، حُذفت لالتقاء الساكنين من حيثُ كثُر، كما حـذفت من الأسماء الأعلام نحوَ: زيدُ بن فلانٍ. واستجازوا حذفها كما استجازوه في نحو:

ولٰكِ اسقني[3]....

---

(١) النوادر ٤٧٢.

(٢) هذه قطعة من رجز، وهو من الشواهد الخمسين التي لم يعرف لها قائل وتمامة:
مِنْ لَدُشولاً فإلى أتلائها
انظر الكتاب ١/١٣٤، وابن الشجري ١/٢٢٢ وابن يعيش ٤/١٠١ و٨/٣٥، والعين ٢/٥١، والخزانة ٢/٨٤، وانظر شرح شواهد المغني للبغدادي ٦/٢٨٧ وتخريجه فيه. واللسان (لدن).

(٣) هذه قطعة من بيت للنجاشي الحارثي وتمامه:

وكما حذفوها من عمرو العلى ونحو ذلك، والدليل على أنه حُذف كما كان حذف لالتقاء الساكنين أنه لا يخلو من أن يكون الحذف على ما كان عليه لالتقاء الساكنين، أو على حدِّ الحذف في دَدٍ، وَدَدَنٍ، فلا يجوز أن يكون على حَدِّ دَدٍ، ودَدَنٍ لأنه لو كان كذلك لوجب أن يُسْكَن للبناء كما أنك لما حذفْتَ النون من المعرب الذي هو لامٌ في دَدَنٍ أجْرَيْتَ على العين ما كان يجري على اللام من الإعراب، وكذلك لدُ لو كان الحذف فيه على حدِّ الحذف في دَدَنٍ لوجب أن تَسْكُنَ الدَّالُ من لدُ بعد حذف النون، ألا ترى أنهم قالوا: لَهْيَ أبوك[1]، فبنوا الاسم لما تضمَّن معنى لام المعرفة، وحرك بالفتح لالتقاء الساكنين، ثم لمّا حذفوا الياء التي في موضع اللام قالوا: لَهْ أبوك، فبَنوه على السكون، فكذلك الحذف في (لَدنْ) لو كان على حدِّ الحذف في لهي، والنون في دَدَنٍ لوجب أن تسكن الدال في لَدُ ولا تحرك، فبقاؤها على الحركة دلالة على أن حذفها ليس على حدّ الحذف في دَدَنٍ، ولَهْيَ أبوكَ، ولكن حذفت كما كانت حذفت لالتقاء الساكنين لأن الحذف لالتقاء الساكنين كأنه في تقدير الثبات، كما أن

= فلستُ بـآتيـه ولا أستـطيعـه ولاكِ اسقني إنْ كانَ ماؤكَ ذا فضلِ

انظر الكتاب ١/٩، الخصائص ١/٣١٠، والمنصف ٢/٢٢٩ وابن الشجري ١/٣٨٥ والإنصاف ٢/٦٨٤، وابن يعيش ٩/١٤٢ والأشموني ١/٢٧١ والخزانة ٤/٣٦٧ وانظر شرح شواهد المغني للبغدادي ٥/١٩٤ وتخريجه فيه.

(١) أصلها: لله أبوك، ثم حذفوا منها اللامين فصارت لاه أبوك، قال سيبويه: وقال بعضهم: لَهْيَ أبوك، فقلب العين وجعل اللام ساكنة، إذ صارت مكان العين كما كانت العين ساكنة، وتركوا آخر الاسم مفتوحاً كما تركوا آخر أين مفتوحاً. وإنما فعلوا ذلك به حيث غيّروه لكثرته في كلامهم فغيرّوا إعرابه كما غيروه.

(انظر الكتاب ٢/١٤٤).

التحريك لهما في تقدير السكون، فالذي قال: «من لد شولاً . . .»[١] إنما استعمل المحذوف لالتقاء الساكنين بالدلالة التي ذكرنا، وأنشد أبو زيد:

لَـدُ غُـدْوَةً حتّى أغَـاثَ شَـرِيـدَهُـم
جَـوُّ الـعِشـارَةِ فـالـعيـونُ فَـزُنْـقُبُ[٢]

فالدّال متحرّكة بالضم فمن قال: لَدَنْ غدوةً، على ما حكاه أبو زيد وسيبويه شبّهها بالخفيفة مع الفعل كما شبّهها مع التنوين في قوله: لَدُنْ غُدْوةً ، وإنّما شبّهوه بالزيادة في الموضعين جميعاً أعني: لَدَنْ، لَـدُنْ، لأنه لم يكن حقّها أن تحذفَ النون منها لمشابهتها الحروف وهذا الحذف إنما يكون في الأسماء المتمكنة فلما أشبهت الحروف لم يلزم الحذفُ فيها فاستنكروه وجعلوا النون بمنزلة الزائد في لَدِنْ، وفي لَدُنْ غدوةً، وكذلك قد يستقيم أن تقولَ في الذي قال «لَدُ شولاً» أنه تركها على الضمة لأنه قدر أن تلك زائدة، وأنشد عن خالد[٣] بن كلثوم:

مِنْ عَنْ لَـدُن قُـرِّعَتْ نفس الصَّـلَاةِ إلى
أن ولّتِ الشمسُ في علّي وفي نـهـلِ

وقد أضيفت فيه إلى الفعل، ويمكن أن تكون إضافتها إلى الفعل

---

(١) سبق قريباً.

(٢) البيت لزيد الفوارس الضبيّ وهو من جملة أبيات ذكرت في النوادر لأبي زيد ٣٥٩/ والخزانة ٥١٦/١ وزُنقب: بضم أوله وسكون ثانيه وقاف وآخره باء موحدة: علم مرتجل لا أصل له في النكرات: وهو ماء لبني عبس (معجم البلدان ١٥٤/٣).

(٣) في الأصل خلد ولعل الصواب ما أثبت انظر شرح أبيات المغني ٤٠٧/٢

كإضافة حيث إليه لأنها في الإيهام مثلها في الإبهام، وكإضافة ذي إلى تسلم. وريثٍ إلى الفعل في مواضع، ويمكن أن يكون المعنى: لدن أن قرِّعت، فحذف أن، ويقوي ذلك ثباتها في قول الأعشى:

أراني لَدُنْ أنْ غابَ أهلي كأنما
يَرَاني فيكم طالبُ الضيمِ أرْنَبَا[1]

وقد جاءت أيضاً مضافة إلى الفعل في قول بعض عبد القيس:

وإنّ لُكَيْزاً لم تكن رَبَّ عُكَّةٍ
لدن صَرَّحَتْ حُجَّاجُهُمْ فَتَفَرَّقُوا[2]

وجاء مضافاً إلى الفعل في غير هذه المواضع.

فأما ما روي عن عاصم من قراءته: (من لَدْنِهِ) [الكهف/٢] فالكسرة ليست فيه بجرٍّ إنما هي كسرة لالتقاء الساكنين وذاك أن الدال أسكنت كما أسكنت في سَبُعٍ، والنون ساكنة، فلما التقيا كسرت الثاني منهما. فإن قلت: فكيف حرّكت الأول من الساكنين فيمن قال: لَدَنْ، وحرك في قراءة عاصم الثاني منهما، قيل: حرّك الأولان لَدَنْ لأنه نُزِّلَ أن النون ليست من نفس الكلمة، كما نُزِّل في لَدُنْ غُدْوَةً كذلك، وليس يُخرجُ الكلمةَ هذا التنزيلُ فيها من أن تكون النون من أصلها، بدلالة ردّها في المضمر نحو: من لدُنْكَ، ومن لدُنْه ومن لَدُنِّي، ولَدُني، حكاه أبو زيد، والساكنان، إذا التقيا في كلمة حُرِّكَ الثاني منهما، فكذلك حرك الثاني في لَدْنهُ، وليس يخرج ما عُرِّض من

---

(١) انظر ديوانه /١١٥ وروايته فيه:

أراني لدن أن غاب قومي كأنما يراني فيهم طالب الحقّ أرنبا

(٢) سبق انظر ٤/١٥٦ وقد ورد هناك علة بدل عكة.

شبه النُّون بالزِّيادةِ عن أن يكون من نفس الكلمة، وأن يراعي فيها الأصل، ألا ترى أن نحو الترامي والتعادي روعي فيه التفاعل فصرف كما صرف، ولم يجعل بمنزلة جواري وحضاجر[1]، وكذلك قولهم: المريضُ عدته، روعي فيه التعدي الذي في الفعل في الأصل، وكذلك هذه النون جعلت في التحريك لالتقاء الساكنين بمنزلة قوله: انْطَلْقَ، و:

لم يَلْدهُ[2] . . .

لمّا أُسكن اللامان من الكلمتين حُرِّك الآخر منهما لالتقاء الساكنين، فكذلك في قوله: مِنْ لَدْنِهِ، حرّك الثاني من الساكنين لما أسكن الحرفَ الذي قبل النون.

وأما إشمام الضم الدال في قراءة عاصم في قوله: (من لَدْنِهِ) فليعلم أن الأصل كان في الكلمة الضمّة، ومثلُ ذلك قولهم: أنت تغزُين، وقولهم: قُيل، أشمّت الكسرةُ فيها الضمّة، لتدلَّ أن الأصل فيها التحريك بالضم وإن كان إشمام عاصم ليس في حركةٍ خرجت إلى اللفظ، وإنما هو تهيئة العضو لإخراج الضمة، ولو كانت مثلَ الحركة في تغزُين لم يلتق ساكنان ولم تكسر النون لاجتماعهما، ولكن يجتمعان في أن أصل الحرف التحريك بالضم وإن اختلفا في أنَّ الحركة في تغزين قد خرجت إلى اللفظ، ولم تخرج في قوله: (من

---

(١) الحِضْجر: العظيم البطن الواسِعُهُ، وحضاجر اسم للذكر والأنثى من الضباع سميت بذلك لسعة بطنها وعظمه، انظر اللسان (حضجر).

(٢) يشير إلى بيت لرجل من أزد السراة وهو:

الا رُبّ مولود وليس له أب وذي ولد لم يَلْدَهُ أبوان

سبق انظر ١/٤٩.

لَدْنِهِ) وأمّا وصله الهاء بياء في الوصل فحسنٌ، ألا ترى أنك لو قلت: ببابه وبعبده، فلم توصل الهاء بياء لم يحسن، ولكان ذلك مما يجوز في الشعر كقوله:

لــه زجــلٌ كــأنّــهُ صــوتُ حــادٍ[١]

وأما قراءة الباقين (من لَدُنْهُ) فعلى أصل الكلمة، والنون في موضع جرٍّ وضم الهاء من غير بلوغ ياءٍ حَسَنٌ، لسكون ما قبل الهاء، فلو بلغوا به الياء لم يجز لأن هذا ليس من المواضع التي تلحق هاءَ الضمير فيه الياءُ لأنه لا ياءَ قبلها، ولا كسرة ولكن لو بلغوا بها الواو فقال: (من لدنهو)، لم يكن يحسنُ الضمُ بلا واوٍ، لأن الهاء خفية فإذا سكن ما قبلها وما بعدها أشبه التقاء الساكنين، ولو كان ما قبل الهاء حرف لين كان أقبح، وأما الجار في قوله: (من لَدُنْهُ) فيحتمل ضربين، أحدهما: أن يكون متعلقاً بشديد، والآخر: أن يكون صفة للنكرة وفيها ذكر الموصوف.

اختلفوا في [فتح الميم و] كسر الفاء وكسر الميم وفتح الفاء من قوله: (مَرْفِقَاً) [الكهف/١٦].

فقرأ ابن كثير وأبو عمروٍ وعاصم وحمزة والكسائي: (مِرْفَقَاً) بكسر الميم وفتح الفاء.

وقرأ نافع وابن عامرٍ: (مَرْفِقَاً) بفتح الميم وكسر الفاء.

الكسائي عن أبي بكر عن عاصم: (مَرْفِقاً) بفتح الميم [وكسر الفاء مثلهما][٢].

---

(١) سبق انظر ١/٢٠٥ وانظر الأعراف /١١١.

(٢) السبعة ٣٨٨ وما بين معقوفين منه.

أبو عبيدة: المِرْفَقُ: ما ارْتَفَقْتَ به، وبعضهم يقول: المَرْفِقُ. فأما في اليدين فهو مِرْفَقٌ[1]. وقال أبو زيد: رَفَق الله عليك أهونَ المَرْفِقِ والرِّفْقِ.

قال أبو علي: المَرْفِقُ فيما حكاه أبو زيد مصدرٌ، ألا ترى أنه جعله كالرفق، وكان القياسُ الفتحَ لأنه ليس من يَرْفُقُ، ولكنه كقوله: (إليَّ مَـرْجِعُكُمْ) [آل عمران/٥٥]. (وَيَسْـأَلُـونَـكَ عن المحيضِ) [البقرة/٢٢٢].

وقال أبو الحسن: مِرْفَقاً، أي: شيئاً يرتفقون به مثل المِقْطَعِ، ومَرْفِقاً: جعله اسماً مثل المسجد، أو تكون لغةً[2].

وقوله: جعله اسماً، أي: جعل المرفقَ اسماً، ولم يجعله اسم المكان ولا المصدر من رفَقَ يَرْفُقُ، كما أن المسجد ليس باسم الموضع من سَجَدَ يَسْجُدُ. وقوله: أو يكونُ لغةً، أي: لغةً في اسم المصدر، كما جاء المَطْلِعُ ونحوه، ولو كان على القياس لفتحت اللام.

قال أبو الحسن أيضاً: مَرْفِقاً ومِرْفَقاً: لغتان لا فرق بينهما أيضاً، هما اسمان مثل المسجد والمطبخ.

اختلفوا في قوله تعالى: (تَزَاوَرُ عن كَهْفِهِم) [الكهف/١٧].

فقرأ ابن كثير ونافعُ وأبو عمرو: (تَزّاوَرُ) بتشديد الزّاي.

وقرأ عاصمٌ وحمزةُ والكسائي: (تَزَاوَرْ) خفيفةً.

---

(١) مجاز القرآن ١/٣٩٥.

(٢) معاني القرآن ٢/٣٩٤.

وقرأ ابنُ عامرٍ: (تَزْوَرُّ) مثل تَحْمَرُّ[١].

قال أبو عبيدة[٢]: (تَزَّاوَرُ عن كهفهم) تميلُ عنه، وهو من الزَّوْرِ والأزور منه، وأنشد ابن مقبل:

فــينَــا كَــرَاكِــرُ أجْــوَازٍ مُــضَــبَّــرَةٍ
فيهــا دُروءٌ إذا شئنــا من الــزَّوَرِ[٣]

قال أبو علي: تزَاور، وتَزَّاور، من قال: تزاوَرُ حذفَ التاء الثانية، وخفف الكلمة بالحذفِ، كما تخفف بالإدغام، وقول ابن عامر: تَزْوَرُّ. قال أبو الحسن: لا يوضع في هذا المعنى إنما يقال: هو مُزْورٌّ عني، أي: منقبضٌ. قال أبو علي: ويدلّ على أن ازوارَّ في المعنى انقبض كما قاله أبو الحسن، قوله:

وازوَرَّ من وقــعِ القَنَــا بلَبَانِهِ[٤]

والذي حسَّن القراءة به قولُ جرير:

---

(١) السبعة ٣٨٨.
(٢) انظر نقله في مجاز القرآن ١/٣٩٥.
(٣) انظر ديوانه /٨٥ وفيه: «إذا خفنا» بدل «شئنا».
كراكر: يقال للقوم إذا كانوا كثيراً كركرة والجمع كراكر: الأجواز: ج جوز وهو وسط الشيء وأكرمه وأشرفه. ومضبرة: أي مجتمعة قوية شديدة. شبهها بالناقة المضبرة وهي المكتنزة الموثقة الخلق، والدروء: ج دَرء وهو الأنف البارز من الجبل. والزور: عَوَج في الزَّوْر، يريد به الاعتراض. يقول: إذا خفنا من أحد اعتراضاً فنحن نعترض كاعتراض أنوف الجبل.
(٤) هذا صدر بيت لعنترة عجزه:
وشكا إلي بعبرة وتحمحم
انظر ديوانه /٢١٧ وانظر تفسير القرطبي ١٠/٣٦٨.

عَسفْنَ على الأوَاعسِ من قَفِيل
وفي الأظْعَانِ عن طَلَحَ ازورارُ[(١)]

فظاهر استعمال هذا في الأظعان مثلُ استعماله في الشمس، فإن قلت: كيف جاز أن يقالَ: تزاورُ، ولا يكاد يستعمل هذا البناءُ في هذا النحو، فإن هذا حَسَنٌ لمّا كان معناه الميلَ عن الموضع، وقد استعملوا تمايل، فأجروا تزاورُ مجرى تمايَلُ، قال:

كَلَون الحِصان الأَنْبَطِ البَطْنِ قائماً
تمايَلَ عنه الجُلُّ واللونُ أشقرُ[(٢)]

وقال:

تجانَفُ عن خَلِّ اليمامةِ ناقتي
وما قَصَدَتْ من أهْلِها لِسَوائِكا[(٣)]

---

(١) انظر ديوانه ١/ ١٣٤ وفيه: «من حُبَيٍّ» بدل «من قفيل».
العسف: الأخذ على غير الطريق، والأواعس من الرمل: الموطوء اللّين. وحبيّ وطَلَح: موضعان، والأزورار: النكوب عن الشيء.

(٢) البيت لذي الرمة من قصيدة طويلة في الديوان ٢/ ٦٢٦ بلغت ٧٩ بيتاً يفتخر فيها وقبله:

وقد لاحَ للساري الذي كمّل السُّرى على أخريات الليل فَتْقٌ مُشَهَّرُ

والفتق: يعني به الصبح. وأنبط: إذا كان أبيض البطن والصدر. شبه بياض الصبح طالعاً في احمرار الأفق بفرس أشقر قد مال عنه جلّه فبان بياض إبطه [والأظهر: بطنه] (اللسان: نبط).

(٣) البيت للأعشى في ديوانه / ٨٩ وقد سبق ١/ ٢٥٠ وانظر الكتاب ١/ ١٣. وخل: رويت في الديوان جل، بالجيم، وجلّ الشيء: معظمه، وبلاد اليمامة: بين نجد واليمن، وهي تتصل بالبحرين شرقاً وبنجد غرباً. والخل بالخاء المعجمة: ماء ونخل لبني العنبر باليمامة، وموضع باليمن في وادي رمع (معجم البلدان ١/ ٣٨٥) والتجانف الانحراف، وصف أنه معوّل في قصده على هذا الممدوح دون خاصة أهله، وجعل الفعل للناقة مجازاً.

والزور في بيت ابن مقبلٍ هو الميلُ والعدول للكِبْر والصَّغَر، فمعنى العدول فيه حاصلٌ للكبر كان أو لغيره، وكما أنّ تقرضهم تجاوزهم وتتركهم عن شمالها، كذلك تزاورُ عنهم: تميل عنهم ذات اليمين، فإذا مالت عنهم إذا طلعت، وتجاوزتهم إذا غربت، وكانوا في فجوة من الكهف؛ دلَّ أن الشمس لا تصيبهم البتّة، أو في أكثر الأمر، فتكون صورهم محفوظةً.

اختلفوا في تشديد اللام وتخفيفها من قوله تعالى: (وَلَمُلِئْتَ) [الكهف/١٨].

فقرأ ابن كثير ونافع: (وَلَمُلِّئْتَ): مشدَّدةً مهموزة.

وقرأ ابن عامر وعاصمٌ وأبو عمروٍ وحمزةُ والكسائي: (ولملئتَ) خفيفةً مهموزة، وروى إسماعيل بن مسلم عن ابن كثير: (ولملئت) خفيفة[١].

قال أبو الحسن: الخفيفة أجودُ في كلامهم، تقول: ملأتني رعباً، ولا يكادون يعرفون: مَلَّأتني. قال أبو علي: مما يدلّ على ما قاله أبو الحسن من أن التخفيف أكثر في كلامهم قوله:

فيمـلأ بيتَنَـا أَقِـطاً وسَمْـنـا[٢]

وقول الأعشى:

وقـد مَلأت بكـرٌ ومن لفَّ لَفَّها[٣]

(١) السبعة ٣٨٩.

(٢) لم نعثر على قائله.

(٣) صدر بيت للأعشى وعجزه:

نباكاً فأحواض الرجا فالنواعصا

انظر ديوان /١٤٩.

وقول الآخر:

ومن مالىء عينيه من شيء غيره[١]

وقول الآخر:

لا تمــلإِ الـدّلــوَ وعَـرِّقْ فيهــا[٢]

وقولهم: امتلأت، يدلّ على مَلأً، لأنّ مطاوع فعلتُ افتعلتُ، قال:

امتلأ الحوضُ، وقال قَطْني[٣]

وقد جاء التثقيل أيضاً، أنشدوا للمَخَبَّل السعدي:

وإذْ فَتَــكَ النعمــانُ بــالنــاسِ مُحــرِمــاً
فَمُلِّىءَ من كعبِ بن عــوفٍ ســلاسِلُهْ[٤]

اختلفـوا في كسر الـراء، وإسكانهـا من قولـه عز وجـل: (بِوَرِقِكُمْ)[الكهف/١٩] .

فقرأ ابن كثير ونافع وابن عامر والكسائي وحفص عن عاصم (بِوَرِقِكُمْ) مكسورة الراء.

وقرأ أبو عمروٍ وحمزة وأبو بكر عن عاصم (بِوَرْقِكُمْ) ساكنة

(١) لم نعثر عليه.
(٢) هذا شطر بيت من الرجز وبعده:

ألا ترى حَبَارَ من يسقيها؟

حبار اسم ناقته، عرّق الدلو: جعل فيها ماءً قليلاً. اللسان (عرق) ولم ينسبه.
(٣) انظر ما سبق ٢/٢١٨ واللسان (قطط).
(٤) انظر اللسان (فتك) وتهذيب اللغة (١٠/١٤٩، وفيهما: عـوف بن كعب بدل كعب بن عوف وتفسير القرطبي ١٠/٣٧٤.

الراءِ خفيفةً. وروى روحٌ عن أحمدَ بن موسى عن أبي عمرٍو: (بِوَرْقِكُم) مُدغمةً، قال: وكان يشمّها شيئاً من التثقيل[١].

وَرِقٌ وَوَرْق: كنَبِدٍ ونَبْدٍ[٢] وكَتِفٍ وكَتْفٍ، والتخفيف في هذا النحو سائغٌ مطردٌ. وأما إدغام القاف في الكافِ فحسنٌ، وذلك نحو قولك: الحق كَلَدَهْ[٣]، فلمّا كان إدغام الكاف في القاف في قولك: انهك قَطَنَاً كذلك، ولإدغام القاف في الكاف من المزيّة في الحُسْن أن القاف أدخل في الحلق، وهي أول مخارج الفم، والكاف أخرج إلى الفم، والإدغام فيما كان أقرب إلى الفم أحسن، ألا ترى أن الإدغام إنّما هو في حروف الفم، وأن حروف الطرفين ليس بأصول في الإدغام.

اختلفوا في التنوين من قوله تعالى: (ثلاثَ مائةٍ سنين) [الكهف/٢٥].

فقرأ ابن كثير ونافعٌ وأبو عمروٍ وعاصمٌ (ثلاث مائةٍ سنينَ) منونٌ.

وقرأ حمزة والكسائي (ثلاثَ مائَةِ سنين) مضافٌ غيرُ منونٍ[٤].

قال أبو الحسن: تكون السنون لثلاث مائةٍ، قال: ولا يحسن إضافةُ المائة إلى السنين، لا تكاد العرب تقول: مائةُ سنين، وقال: هو جائز في هذا المعنى، وقد يقوله بعض العرب، قال: وقد قرأها الأعمش، وفي حرف عبد الله: (ثلاثمائة سنةٍ).

---

(١) السبعة ٣٨٩.
(٢) نبد: أي سكن وركد، انظر اللسان (نبد).
(٣) كَلَدَه: الأرض الصلبة، اللسان (كلدة). وانظر سيبويه ٤/٤٥٢ (ت. هارون) في باب الإدغام.
(٤) السبعة ٣٨٩.

قال أبو علي: ممّا يدلّ على صحة قول من قال: ثلاثمائةِ سنينَ أن هذا الضربَ من العدد الذي يضاف في اللغة المشهورة إلى الآحاد نحو: ثلاثمائة رجلٍ وأربعَ مائةِ ثوبٍ قد جاء مضافاً إلى الجميع في قول الشاعر:

مـا زَوَّدُوني غيـرَ سَحْقِ عِمَـامـةٍ
وخمسِ مِىءٍ فيها قَسِيٌّ وزائِفُ[1]

وذاك أن مِىءٍ[2] لا تخلو من أن تكون في الأصل مئْيٌ، كأنه فِعْلَةٌ، فجمع على فِعْلٍ، مثل: سِدْرة وسِدْرٍ، أو تكون: فَعْلَةٌ، جُمِعَ على فُعُول، مثل: بَدْرةٍ وبُدُورٍ، ومأنةٍ ومُؤونٍ، قال:

عـظيمـات الكـلاكِـلِ والمُؤونِ[3]

فإن قلت: ما ننكر أن يكون مِىءٍ أصله: مِئْيٌ، وإنّما حرَّكت العين كما حرّكت نحو: رَكَكٍ[4]، ومما أتبعت حركة عينه ما بعده. فالذي يضعّف ذلك أنك لا تجد فيما كان على حرفين نحو: شعيرةٍ وشعيرٍ،

---

(١) البيت لمزرِّد بن ضرار في تهذيب اللغة ٦١٨/١٥ وفيه: «وما» بغير خرم، و«منها» بدل «فيها». وانظر اللسان (قسا) و(مأي) وفيه عباءة بدل عمامة.

(٢) رسمت في الأصل: «ماءِي».

(٣) في التهذيب ٥١٠/١٥: المأنة ما بين السرّة والعانة، ويجمع مأنات ومؤون، وأنشد:

يُشَبّهن السفين وهُنّ بُخْتٌ عِـرَاضـات الأبـاهـر والمؤُون

(٤) كلمة من آخر بيت لزهير وتمامه:

ثم استمروا وقالوا إن موعدكم ماء بشرقي سلمى فَيْدُ أو رَكَكَ

انظر معجم البلدان (ركك) ٦٤/٣.

وسِدْرَةٍ وسِدْرٍ، فإذا لم تجد لذلك نظيراً عدلت عنه، وحملته على أنه فُعُولٌ وأنه خفف كما يخفف في القوافي كقوله:

كَنَهْـوَرٌ كان منَ أَعْقـابِ السُّمِيْ[1]

وإذا كان كذلك فقد جاء إضافةُ نحو: ثلاثمائة إلى الجمع، وكسرت الفاء من مـئي كـما كسرتْ من حِليٍّ ونحوه، فأما قوله:

فيها اثنتان وأربعون حلوبَةً سوداً[2] . . . .

فلا يدلّ على جواز ثلاث مئينَ، وإضافتها إلى الجمع، لأن أبا عمر الجرمي حكى عن أبي عبيدة أن الحلوبَ لا يكون إلا جمعاً، والحلوبة تكون واحداً وتكون جمعاً، فإذا كان كذلك أمكن أن يكون الشاعر جعل الحلوبة جمعاً وجعل السُودَ وصفاً لها، فإذا أمكن هذا لم تكن فيه دلالة على جواز إضافة ثلاث مائةٍ ونحوها إلى الجمع، فإن قلتَ يكون حلوبةً في البيت واحداً ولا يكون جمعاً، لأنه تفسير العددِ وهذا الضربُ من العدد يفسّر كالآحاد دون الجموع؛ قيل: هذا لا يمتنع إذا كان المرادُ به الجمعَ، أن يكون تفسيراً لهذا الضرب من العدد من حيث كان على لفظ الآحاد، فكذلك الحلوبة يراد به الجمعُ ولا يمتنع أن تكون تفسيراً، كما لا يمتنع عشرون نفراً، وثلاثون قتيلاً. ونحو ذلك من الأسماء التي يراد بها الجمعُ، وهي على لفظِ الآحاد. وممّا يدلّ على أنه فُعُولٌ قوله:

---

(١) سبق في ٢/٣٧٣.

(٢) البيت لعنترة وتتمتّه:

كخافية الغراب الأسحمِ

انظر ديوانه/١٩٣.

وحاتمُ الطائيُّ وَهَّابُ المِئِي(١)

فهذا يدلّ على التخفيف، وهو فُعُول في الأصل، وإنّما خفف للقافية، كما خفّف البيت الذي قبله وهو:

حَيْـدَةُ خـالي ولَقِيطٌ وعليْ

فحذف كما حذف نحو:

متى أنـامُ لا يؤرِّقْني الكَـرِي   ليلاً ولا أسمعُ أجراسَ المَطِي(٢)

فإن قيل: لم لا يكون المِئي فُعُلاً، ويكون جمعَ فَعَلَةٍ على فُعُلٍ، نحوَ: خَشَبَةٍ وخُشُبٍ، وبَدَنَةٍ وَبُدُنٍ؟ فإنّ ذلك لا يكونُ، ألا ترى أن فُعُلاً لا يكسر فاؤُها كما يكسر فاءُ فُعولٍ، ولأن فُعُلاً قد رفض في المعتلِّ فلم يستعمل إلا في هذه الكلمة التي هي ثـنٍ في جمع ثنيٍّ فقط، فلا يحمل عليها غيرها.

(١) البيت من مشطور الرجز قالته امرأة من بني عُقيل تفخر بأخوالها من اليمن، وبعده:
ولم يكن كخالك العبدِ الدَّعيْ
انظر النوادر ٣٢١ (ط. الفاتح) وابن الشجري ١/٣٨٣ والمصنف ٢/٦٨ والخزانة ٣/٣٠٤ وعنده جاء شاهداً على أن أصله عند الأخفش: المئين، فحذفت النون لضرورة الشعر. . . قال البغدادي: وقال أبو علي ـ فيما كتبه عليه (لعله على النوادر): خففت ياءات النسب كلها للقافية: فأما المئي والسني، فإنهما جمعا على فعول، ثم قلبت الواوات ياءات، فصار: مئيّ وسنيّ، ثم خفف بأن حذف إحدى الياءين، كما فعل في: علي والدعي، فبقي المِئيْ والسِنيْ.

(٢) البيت سبق في ١/١٨٨ وانظر إضافة لما سبق الخصائص ١/٧٣ والإنصاف ٢/١٩١.
يقول: متى أنام نوماً صحيحاً لا يؤرقني الكرى، لأنه جعل نومه مع تأريق الكرى له غير نوم. والأجراس جمع جَرْس، وهو الصوت، وهو كذلك جمع جَرَسٍ بالتحريك ـ وهو الجلجل الذي يعلق في عنق الدابة. (وانظر اللسان: مطا).

وأما قول من قال (ثلاثمائةٍ سنينَ) فإن (سنين) فيه بدلٌ من قوله: (ثلاثمائةٍ) وموضعه نصبٌ، كما أن موضع البدل منه كذلك، وقد قدمنا ذكر ذلك عن أبي الحسن.

قال: وقرأ ابن عامرٍ وحده: (بالغُدْوَة والعشي) [الكهف/٢٨].

وقرأ الباقون: (بالغَدَاة والعَشِيّ) بألفٍ[١].

أما غدوةٌ فهو اسمٌ موضوع للتعريف، وإذا كان كذلك فلا ينبغي أن يدخل عليه الألف واللام، كما لا تدخل على سائر الأعلام، وإن كانت قد كتبت في المصحف بالواو، ولم يدل على ذلك، ألا ترى أنهم قد كتبوا فيه الصلاة بالواو وهي ألفٌ، فكذلك الغداة إن كتبت في هذا بالواو، ولا دَلالة فيه على أنها واوٌ، كما لم يكن ذلك في الصلاة ونحوها مما كتبت بالواو وهو ألف. ووجه دخول لام المعرفة عليها أنه قد يجوز وإن كان معرفةً أن يتنكّر، كما حكاه أبو زيد من أنهم يقولون: لَقيته فَيْنَةً، والفينة بعد الفينة، ففَيْنة مثل الغُدوة في التعريف بدلالة امتناع الانصراف، وقد دخلت عليه لام التعريف، وذلك أنه يقدّر من أمَّةٍ كلها له مثل هذا الاسم فيدخل التنكيرُ لذلك، ويقوّي هذا تثنية الأعلام وجمعها، وقولهم:

لا هيثَمَ الليلةَ للمَطِيِّ[٢]

---

(١) السبعة ٣٩٠.

(٢) البيت في سيبويه ٣٥٤/١ والمقتضب ٣٦٢/٤ وابن الشجري ٢٣٩/١ وشرح المفصل ١٠٢/٢، ١٠٣ و١٢٣/٤ والخزانة ٥٧/٤ .والمسائل الحلبيات ٢٠٤، ٣١١.

قال الأعلم: الشاهد فيه نصب هيثم، وهو اسم علم معرفة بلا، وهي لا تعمل إلا في النكرة، وجاز ذلك، لأنه أراد: لا أمثال هيثم ممن يقوم مقامه في حداء المطي، =

وقولهم: أما البصرةُ فلا بصرة لك، فأجريَ هذا مجرى ما يكون شائعاً في الجنس، وكذلك الغُدْوةُ. وقول من قال: (بالغداةِ) أبينُ.

قال: وقرأ ابن كثير ونافعٌ وأبو عمروٍ (يَهْدِيَني رَبّي) [الكهف/٢٤] بياءٍ في الوصل.

وقرأ ابن عامرٍ وعاصم وحمزة والكسائي بغير ياءٍ[١].

إثبات الياء حسنٌ لأنها ليست بفواصل فتكون كالقوافي.

ومن حذف فلأن الحذف في هذا النحو وإن لم يكن قافيةً فقد جاء وكثُر.

قال: وكلهم قرأ: (ولا يُشْرِكُ في حُكْمِهِ أحَدَاً) [الكهف/٢٦] بالياء والرفع، غير ابن عامرٍ فإنه قرأ: (ولا تُشْرِكْ) جزماً بالتاء[٢].

(يُشرِكُ) بالياء لتقدّم أسماء الغيبة، وهو قوله: (ما لَهُمْ مِنْ دُونِهِ مِنْ وَلِيّ ولا يُشْرِكُ)، والهاء للغيبة، فكذلك قوله: (ولا يشركُ) أي: لا يشركُ الله في حكمه أحداً.

وقراءة ابن عامر: (ولا تشرك) أنت أيها الإنسان في حكمه على النهي عن الإشراك في حكمه، المعنى: أي لا تكن كمن قيل فيه: (أيُشْرِكُونَ مَالَا يَخْلُقُ شَيْئَاً وهم يُخَلَقُونَ) [الأعراف/١٩١]، وقوله:

= فصار هذا شائعاً... الخ. وهيثم: اسم رجل كان حسن الحداء للإبل، وقيل: المراد هيثم بن الأشتر.
وقال سيبويه: وأما قول الشاعر: لا هيثم... فإنه جعله نكرة كأنه قال: لا هيثم من الهَيْثَمِين ومثل ذلك: لا بصرةَ لكم... الخ.

(١) السبعة ٣٨٩.

(٢) السبعة ٣٩٠.

(وقال الذين أشْرَكُوا لَوْ شَاءَ اللَّهُ ما أشْرَكْنَا) [الأنعام/١٤٨]، والقراءة الأولى أشيع، والرجوع من الغيبة إلى الخطاب كقولك: (إياك نعبد) بعد (الحمد لله).

وقرأ أبو عمروٍ: (ثُمْرٌ) [الكهف/٣٤] و (بثُمْرِهِ) [٤٢] بضم الثاء وسكون الميم.

وقرأ ابن كثير ونافعٌ وابن عامر وحمـزة والكسائي: (ثُمُـرٌ) و (بثُمُرِهِ) مضمومة الثاء والميم.

علي بن نَصْر، وحسين الجعفي، عن أبي عمروٍ: (ثُمُرٌ) مثل نافع.

وقرأ عاصم: (ثَمَرٌ) و (بِثَمَرِه)، بفتح الثاء والميم فيهما[1].

الثمرة: ما يجتنى من ذي الثمرة، وجمعه: ثمراتٌ، ومثله: رَحَبةٌ، ورحباتٌ ورقَبَة ورَقَبَاتٌ، قال: (وَمِنْ ثَمَراتِ النخيلِ والأعنابِ تَتَّخِذُونَ مِنْهُ سَكَرَاً) [النحل/٦٧]. وقال: (كُلَّمَا رُزِقُوا مِنْهَا مِنْ ثَمَرةٍ رِزْقَاً) [البقرة/٢٥]. ويجوز في جمع ثمرة ضربان: أحدهما: أن يجمع على ثَمَرٍ، كبقرة وبقرٍ. والآخر: على التكسير: ثمارٌ، كرقبة ورقاب، وهذا على تشبيه المخلوقات بالمصنوعات، وقد يُشَبّه كل واحد منهما بالآخر. ويجوز في القياس أن يكَسّر ثمار، الذي هو جمع ثمرة، على ثُمُرٍ، فيكون ككتاب وكُتب، ويكون تكسيره على فُعُل، كتكسيره على فعائِل في نحو قوله:

---

(١) السبعة ٣٩٠. وقد سبق أن تكلم المصنف عن هذا الحرف في ٣٦٩/٣ وأردفه بنظيره من سورة الأنعام /٩٩ و١٤١.

وقرّبن بالزّرق الجمائـلَ بعدمـا تَقوَّبَ عن غِرْبان أوراكِها الخَطْر[1]

فقراءة ابن عامر: (وكان له ثُمْرٌ) إذا خفّف يجوز أن يكون جمع: ثمارٍ، ككتابٍ وكتب، ويُخَفّف كما يخَفَّف كُتْبٌ، ويجوز أن يكون ثُمْرٌ جمع ثَمَرَةٍ، كَبَدَنَةٍ وبُدْنٍ، وخَشَبَةٍ وخُشْبٍ، ويجوز أن يكون ثُمُرٌ واحداً كعُنُقٍ وطُنُبٍ، فعلى أيٍّ هذه الوجوه كان جاز إسكان العين منه وساغ، وكذلك قوله: (وأُحيطَ بِثُمُرِهِ) [الكهف/٤٢].

وقال بعض أهل اللغة: الثُّمُرُ: المال، والثَّمَرُ: المأكول. وجاء في التفسير قريب من هذا، قالوا: الثُمُرُ: النخلُ والشجرُ، ولم يُرِد به الثمرة. والثمُرُ على ما روي عن عدّة من السلف: الأصول التي تحمل الثمرة، لا نفس الثمر، بدلالة قوله: (فأصبحَ يقلّبُ كَفَّيهِ على ما أنفقَ فيها)، أي: في الجنة، والنفقة: إنما تكون على ذوات الثمر في أغلب العرف. وكأن الآفة التي أرسلت عليها، اصْطَلمت الأصول واجتاحتها، كما جاء في صفة الجنة الأخرى: (فأصْبَحَتْ كالصَّرِيمِ) [ن ـ ٢٠] أي: كالليل في سواده لاحتراقها، أو كالنهار في بياضها، وما بطل من خضرتها بالآفة النازلة بها.

وحكي عن أبي عمرو: (الثُمْر)، والثُّمْر: أنواع المال، وإذا أحيط بالثمر فاجتيح؛ دخلت فيه الثمرةُ ولا يكون أن يصاب الأصل ولا تصابُ الثمرة، وإذا كان كذلك؛ فمن قرأ: (بثُمُره) و(بثُمْره) كان قوله أبْيَنَ ممّن قرأ بالفتح. وقد تجوز القراءة بالفتح، فأخبر عن بعض ما أصيب، وأمسك عن بعض، وهو قراءة عاصم.

وفي الثمرة لغة أخرى ولم يحك عمن ذكر من القراء في هذا

(١) البيت لذي الرُّمة وقد سبق في ٢/٤٤٩ و٣/٣٦٨.

الكتاب، قال سيبويه[١]: تقول: ثَمُرَةٌ وثَمُرَاتٌ، وسَمُرةٍ وسَمُراتٍ، قال أبو علي: يجوز في جمع ثَمُرةٍ ثُمُرٌ كما جاز السُّمُر، وقالوا: ثَمَرَةٌ وثَمَـرٌ، وثِمَارٌ، فثمـارٌ جمع ثَمَـرةٍ كما أن إضـاءً جمعُ أضـاً[٢]، وكسَّروه على فِعَال كما كسَّروه على فُعُول في قولهم: صَفاً وصُفِيٍّ.

وقـرأ ابن كثير ونـافـعٌ وابن عـامـرٍ (خيـراً مِنْهُمـا منقلبـا) [الكهف/٣٦] بزيادة ميم بعد الهاء على التثنية، وكذلك هي في مصاحف أهل مكة والمدينة والشام.

وقرأ أبو عمروٍ وعاصمٌ وحمزة والكسائي: (خيراً منهـا مُنْقَلَبَاً) وكذلك هي في مصاحف أهل البصرة والكوفة[٣].

قال: الإفراد أولىٰ من حيث كان أقرب إلى الجنة المنفردة من قوله: (وَدخَلَ جَنَّتَهُ وهُوَ ظالمٌ لنَفْسِه) [الكهف/٣٥]. والتثنية لا تمتنع لتقدم ذكر الجنتين.

اختلفـوا في إسقاط الألف من قـوله: (لكنّـا هُـوَ الله ربّي) [الكهف/٣٨] وإثباتها.

فقرأ ابن كثير وأبو عمروٍ وعاصمٌ وحمزة والكسائي: (لكنَّ هو الله ربي) بإسقاط الألف في الوصل، وإثباتها في الوقف.

وقرأ نافع في رواية المسيّبي: (لَكِنّا هُوَ الله ربّي) يثبت الألف في

---

(١) في باب ما كان واحداً يقع للجميع ويكون واحده على بنائه من لفظه إلا أنه مؤنث تلحقه هاء التأنيث. ٢/١٨٣.

(٢) الأضاة: الغدير. انظر اللسان (أضا).

(٣) السبعة ٣٩٠.

الوصل والوقف، وقال ابن جَمَّاز وإسماعيل بن جعفر وورش عن قالون عن نافعٍ: بغيرِ ألفٍ في الوصل، ويقف بالألف.

وقرأ ابن عامرٍ: (لكنّا هو الله ربّي)، يثبت الألف في الوصل والوقف.

قال أبو بكر أحمدُ: **ولم يُخْتَلفُ في الوقف أنه بألفٍ، وإنما اختلف في الوصل**[1].

قال: القول فيمن قرأ: (لكنَّ هو الله ربّي) فلم يثبت الألف في الوصل أنه كان: لكن أنا، فخفّف الهمزة وألقى حركتها على النون، فصار لكنَنَا، فاجتمع مِثْلانِ، فأدغم المثل الأول في الثاني بعد أن أسكنها، فصار في الدَّرْج: (لكنَّ هو الله ربي)، فلم يثبت الألف في الوصل كما لم تثبت الهاء في الوصل في نحو: إرمه واُغزه، لأنها إنما تلحق في الوقف لتبين الحرف الموقوف عليه، فإذا وقف قال: (لكنَّا)، فأثبت الألف في الوقف كما كان يثبت الهاء فيه. ومثل ذلك في الإدغام ما حكاه أبو زيد من قول من سمعه يقرأ: (أَنْ تَقَعَ عَلَرْضِ) [الحج/٦٥] خفف الهمزة، وألقى حركتها على لام المعرفة فصار على الرض. وخفّفها على قول من قال: اَلحْمر، فأثبت همزة الوصل لأن اللام في تقدير السكون، فلمّا كان في تقدير السكون حذف الألف من على، كما يحذفها إذا كانت اللام ساكنة، فاجتمع لامان مثلان فأدغم الأولى في الثانية، ولو خفّفها على قول من قال: لَحْمَر، لم يجز الإدغام لأن الألف في على تثبت ولا تحذف كما حذفت في القول الأول، لما كانت اللام في تقدير سكونٍ، فلم يجز الإدغام لفصل

---

(١) السبعة ٣٩١.

الألف بين المثلين، فإذا وقف من أدغم (لكنَّا) أثبت الألف، وإذا لم يقف حذفها.

ومثل هذه الألف في أنها تَثْبتُ في الوقف وتسقط في الإدراج، الألف في حَيَّهَلا، تقول: حيَّ هَلَ بعمرَ، فتحذفها، فإن وقفت قلت: حيَّهلا، وقد تجيء هذه الألف مثبتةً في الشعر في الإدراج، كقول الأعشى:

فكيفَ أنا وانتحالي القوافي[1]

وقول الآخر:

أنـا شيخُ العشيـرةِ فـاعْـرِفـوني حُمَيْـدٌ قد تَـذَرَّيْتُ السَّنـامـا[2]

ولا يكون هذا مختاراً في القراءة، وقد جاء في غير هذا إجراء الوصل مجرى الوقف. نحو قوله:

ببـازِلٍ وجنـاءَ أو عَيْهَلِّي[3]

فأما من قرأ (لكنَّا هو الله ربِّي) في الوصل فإنه يحتمل أمرين: أحدهما: أن يجعل الضمير المتصل مثل المنفصل الذي هو: نحن، فيدغم النون من لكنْ لسكونها في النون من علامة الضمير، فيكون على هذا في الوصل والوقف، (لكنَّا) بإثبات الألف لا غير، ألا ترى أن أحداً لا يحذف الألف في نحو: فعلنا.

وقوله: (هو) من: (هو الله ربي) علامةُ الحديث والقصة، كما أنه من قوله: (فإذا هي شاخصةٌ أبْصارُ الذين كفروا) [الأنبياء/٩٧]

(١) صدر بيت للأعشى سبق في ٢/٣٦٥.

(٢) سبق في ٢/٣٦٥.

(٣) سبق في ١/١٥٢ (حاشية) و٢/٣٦٢.

وقوله: (قل هو الله أحدٌ) [الإخلاص/١] كذلك والتقدير: الأمر اللَّهُ أحدٌ، لأن هذا الضمير يدخل على المبتدأ والخبر، فيصير المبتدأ والخبر في موضع خبرٍ، كما أنّه في: إنَّ، وكأن، وظننت، وما يدخل على المبتدأ والخبر كذلك، وعاد الضمير على الضمير الذي دخلت عليه لكن على المعنى، ولو عاد على اللفظ لكان: لكنّا هو الله ربنا، ودخلت لكن على الضمير مخففةً كما دخلت في قوله: (إنّا معكم) [البقرة/١٤] وهذا وجهٌ.

ويجوز فيه وجه آخر: وهو أن سيبويه حكى أنه سمع من العرب من يقول: أعطني أبْيَضّه[١]، فشدّد وألحق الهاء. والتشديد للوقف، وإلحاقه إياها، كإلحاقه الألف في: سَبْسَبَّا[٢]. والياء في: عَيْهلّي[٣]. فأجرى الهاء مجراهما في الإطلاق كما كانت مثلهما في قوله:

صَفِيّةُ قُومي ولا تَجْزَعِي وبَكّي النساءَ على حَمْزَةِ[٤]

فهذا الذي حكاه سيبويه في الكلام، وليس في شعرٍ، وكذلك الآية تكونُ الألفُ فيها كالهاء، ولا تكون الهاء للوقف، ألا ترى أنَّ هاء الوقف لا يبين بها المعرب، ولا ما ضارع المعربَ، فعلى أحد هذين الوجهين يكون قول من أثبتَ الألف في الوصل أو عليهما جميعاً. ولو كانت فاصلةً لكان مثلَ (فأضَلُّونا السبيلا) [الأحزاب/٧٦].

---

(١) يريد: أبيضَ. الكتاب ٢/٢٨٣، باب: الوقف في أواخر الكلم المتحركة في الوصل.

(٢) يشير إلى بيت من الرجز لرؤبة وهو:

وهبت الريح بمور هبًّا تترك ما أبقى الدبا سبسبا

قد سبق انظر ١/٦٥، ٤١٠.

(٣) سبق قريباً.

(٤) لكعب بن مالك وقد سبق انظر ١/٧٣، ٢١٢.

وقرأ ابن كثير: (إنْ تَرَني أنَا) [الكهف/٣٩] و (يُؤْتِيَني خَيْراً) [٤٠] و (نبغي فارتدَّا) [٦٤]، و (إن تُعلِّمني مما) [٦٦] و (يهديني ربِّي) [٢٤] يثبت الياء في الوصل والوقف.

وقرأ نافع وأبو عمروٍ بياء في الوصل في هذه الحروف، وزاد (فهو المهتدي) [١٧] بياء في الوصل، ويحذفها في الوقف.

الكسائي يحذفها ويثبت الياء في (نبغي) وحدها في الوصل.

ابن عامر وعاصم وحمزة يحذفون الياء في الوصل والوقف في كلّ ذلك[١].

إثبات ابن كثير الياء فيما أثبت من هذه الحروف في الوصل والوقف هو الأصل والقياس، وإثبات نافع وأبي عمروٍ الياءَ في هذه الحروف التي حكيت عنهما في الوصل هو القياس والأصل، وحذفهما لها في الوقف أنه فواصل، أو قد أشبهت الفواصل، فحذفاها كما تحذف في القوافي لأنه موضع وقف، والوقف مما يعبّر فيه الكلم عن حالها في الوصل.

وأما حذف ابن عامر وعاصم وحمزة الياءَ في هذه الحروف في الوصل والوقف فإن حذفهم لها في الوقف كحذف من تقدم ذكره، لأنها كالفواصل، وأما حذفها في الواصل[٢]، فلأنهم قد يحذفون مما ليس بفاصلة في الوصل نحو: (يومَ يأتِ لا تَكَلَّمُ) [هود/١٠٥].

اختلفوا في الياء والتاء من قوله عز وجل: (وَلَمْ تَكُنْ له فِئَةٌ) [الكهف/٤٣].

(١) السبعة ٣٩١، ٣٩٢.

(٢) كذا الأصل ولعل الصواب «الوصل» بإسقاط الألف: أو: «الفواصل» بزيادة الفاء.

فقرأ ابنُ كثير ونافع وأبو عمروٍ وعاصمٌ وابنُ عامرٍ ـ فيما أرى ـ : (ولم تكن) بالتاء.

وقرأ حمزة والكسائي (ولم يكن) بالياء[١].

الياء والتاء كلاهما حسن وقد مضى ذلك في غير موضع.

اختلفوا في قوله عز وجل: (هُنَالِكَ الوَلَايَةُ لله الحقّ) [الكهف/٤٤].

فقرأ ابن كثير ونافع وابن عامر وعاصم في الروايتين[٢]: (الوَلَاية) بفتح الواو (للَّهِ الحقِّ) خفضاً.

وقرأ حمزة: (هنالك الوِلاية لله الحَقِّ) بكسر الواو والقاف.

وقرأ أبو عمروٍ: (هنالك الوَلايةُ لله الحقُّ) بفتح الواو وضم القاف.

وقرأ الكسائي: (هنالك الوِلاية) كسراً (لله الحقُّ) بضم القاف[٣].

قال أبو علي: قال أبو عبيدة: الوَلايةُ: أي التوالي، قال: وهو مصدرُ الوَلِيِّ[٤]، وحُكي عن أبي عمروٍ والأصمعي أنَّ الولاية هنا لحنٌ، والكسر يجيء في فِعَالة فيما كان صنعة ومعنىً، مُتَقَلَّداً كالكتابة والإمارة والخلافة وما أشبه ذلك، وليس هنا معنى تولّي أمرٍ إنّما هو الوَلايةُ من الدين وكذلك التي في الأنفال: (مَا لَكُمْ مِنْ وَلَايَتِهِمْ مِنْ

(١) السبعة ٣٩٢.
(٢) أي: رواية أبي بكر ورواية حفص.
(٣) السبعة ٣٩٢.
(٤) مجاز القرآن ١/٤٠٥ (الحاشية).

شَيْء) [٧٢]، وقد كسر قوم من القراء ذلك أيضاً، وحكى ابنُ سَلَّامٍ عن يونس في قوله: (هنالك الوِلايةُ لله الحق) قال يونس: ما كان لله عزّ وجل فهو وَلَايةٌ مفتوحٌ من الوَلاية في الدين، وما كان من وِلاية الأمور فبالكسر: وِلايةٌ. وقال بعض أهل اللغة: الوَلاية: النصر. يقال: هم أهل ولاية عليك، أي: متناصرون عليك، والولاية: ولاية السلطان، قال: وقد يجوز الفتح في هذه والكسر في تيكَ، كما قالوا: الوِكالةُ والوَكالة، والوِصايةُ والوَصاية بمعنى واحد، فعلى ما ذكر هذا الذاكر يجوز الكسر في الوِلاية في هذا الموضع.

وأما من قال: (هنالك الوَلاية لله الحقِّ) فكسر القاف فإنه جعله من وصف الله سبحانه، وَوَصَفَهُ بالحق وهو مصدرٌ كما وَصَفَهُ بالعدل وبالسلام، والمعنى: أنه ذو الحق وذو السلام، وكذلك الإله معناه: ذو العبادة، يدلّ على ذلك قوله: (ويعلَمون أنّ اللَّهَ هوَ الحقُّ المُبين) [النور/ ٢٥] وقوله: (ثم رُدُّوا إلى اللَّهِ مولاهُمُ الحقِّ) [الأنعام/٦٢].

ومن رفع (الحقّ) جعله صفةً للوَلاية، ومعنى وصف الولاية بالحق أنه لا يشوبها غيره، ولا يخاف فيها ما يخاف في سائر الوَلايات من غير الحق.

اختلفوا في التخفيف والتثقيل من قوله جل وعز: (عُقباً) [الكهف/ ٤٤].

فقرأ ابن كثير ونافع وأبو عمروٍ وابن عامرٍ والكسائي: (عُقُباً) مضمومة القافِ.

وقرأ عاصمُ وحمزةُ: (عُقْباً) ساكنة القاف[١].

(١) السبعة ٣٩٢.

أبو عبيدة: خيرٌ عقُباً، وعاقِبَةً، وعُقْبى، وعُقْبة، والمعنى واحدٌ وهي الآخرة[١]. قال أبو علي: ما كان على فُعُلٍ جاز تخفيفه نحو العُنُق، والطنُبُ وقد تقدم ذكر ذلك.

اختلفوا في قوله عز وجل: (ويوم نُسَيِّرُ الجبال)[الكهف/٤٧].

فقرأ ابن كثير وأبو عمروٍ: (ويومَ تُسَيَّرُ) بالتاء. (الجبالُ) رفعاً.

وقرأ نافع وحمزة والكسائي: (نُسيّر) بالنون (الجبالَ) نصباً[٢].

حجة من بنى الفعل للمفعول به فقال: (تُسَيَّرُ) قوله: (وسُيِّرَتْ الجبال)، وقوله: (وإذا الجبال سُيِّرَتْ) [التكوير/٣].

ومن قال: (نُسَيِّر) فلأنه أشبه بما بعده من قوله: (وَحَشَرْنَاهُمْ فَلَمْ نُغَادِرْ مِنْهُمْ أحَدَاً) [الكهف/٤٧] فإن قلت: وقد جاء (وتَسِيـرُ الجبالُ سَيْراً) [الطور/١٠] ولم يجب على هذا أن يقال: (تُسَيَّرُ الجبالُ)؛ قيل: إنما قرىء على: (تُسَيَّرُ الجبالُ) و(نُسَيِّرُ الجبالَ) ولم يقرأ على غير هذين الوجهين، فكما أسند الفعل إلى المفعول به في قوله: (وسُيِّرَتِ الجبالُ) كذلك أسندَ إليها في قوله: (تُسَيَّرُ الجبالُ).

اختلفوا في قوله تعالى: (ويومَ يَقُولُ نادُوا) [الكهف/٥٢] في النون والياء.

فقرأ حمزة وحده: (نقول) بالنون وقرأ الباقون بالياء[٣].

---

(١) مجاز القرآن ١/٤٠٥.

(٢) السبعة ٣٩٣.

(٣) السبعة ٣٩٣.

قال أبو علي: قول حمزة (نقول)إن قبلها: (وما كنت مُتَّخِذَ المضلّينَ عَضُدَا) [الكهف/٥١] (ويوم نقول): محمول على ما تقدم في المعنى، فكما أن (كنتُ) للمتكلم كذلك (نقول) والجمع والإفراد في ذلك بمعنى.

وحجة الياء أن الكلام الأول قد انقضىٰ. وهذا استئناف، فالمعنى: (ويوم يقول): أي يومَ يقول الله سبحانه: (أين شركائي الذين زعمتم) وهذا يقوّي القراءة بالياء دون النون، ولو كان بالنون لكان أشبه بما بعده أن يكون جمعاً مثله، فيقول: شركاءَنا، فأما قولُه: (الذين زعمتم)، فالراجع إلى الموصول محذوفٌ، وخبر الزعم محذوفٌ، والمعنى: الذين زعمتموهم إياهم، أي: زعمتموهم شركاءَ، فحذف الراجع من الصلة، ولا بد من تقديره، كقوله: (أهذا الذي بَعَثَ اللَّهُ رسولاً) [الفرقان/٤١] ومثل هذا في حذف المفعولَين جميعاً، قول الشاعر، وهو الكميت:

بـأيِّ كتابٍ أم بـأيّـةِ سُنَّـةٍ تَرَى حُبَّهُمْ عَارَاً عليَّ وتَحْسِبُ[1]

فالآية أقوى من هذا، لأن الراجع إلى الموصول مقتضى، وإذا ثبت الراجع ثبت حصول المفعول الثاني، لأن الاقتصار على الأول من المفعولين لا يجوز.

اختلفوا في قوله عز وجل: (العذابُ قِبَلًا) [الكهف/٥٥] في كسر القاف وفتح الباء، وضم القاف والباء.

فقرأ ابن كثير ونافع وأبو عمرو وابن عامر: (قِبَلًا) بكسر القاف.

---

(١) انظر المحتسب ١/١٨٣، الخزانة ٤/٥، والعيني ٢/٤١٣، الدرر ١/١٣٤.

وقرأ عاصم وحمزة والكسائي: (قُبُلًا) رفعاً[١].

أبو عبيدة: قِبَلًا مقابَلَةً[٢]، وقال أبو زيد: لقيت فلاناً قِبَلًا ومقابلة وقَبَلًا وقُبُلًا وقَبَلِيًّا وقبيلًا كلّه واحد [وهو المواجهة][٣].

قال أبو علي: فقوله: قِبَلًا، أي: مقابلةً. وقالوا إذا سقى إبله ولم يكن أعدّ لها الماء قبل ورودها: سقاها قَبَلًا، والقابل: الذي يسقيها وهي تقابل سقبه[٤]، قال الراجز:

لن يَغْلِبَ اليومَ جَباكُمْ قَبَلي[٥]

فهذا أيضاً من المقابلة فمعنى: (أو يأتيهم العِذابُ قُبَلًا) أي: مقابلةً من حيث يرونه وهذا كقوله: (فَلَمَّا رَأَوْهُ عَارِضاً مُسْتَقْبِلَ أَوْدِيَتِهِمْ) [الأحقاف/٢٤].

وأما قراءة عاصم وحمزة والكسائي (قُبُلًا) فيحتمل تأويلين: يـجوز أن يكون قُبُلًا بمعنى قِبَلًا، كما حكاه أبو زيد، فيكون معنى القراءتين على ما فسره واحداً اختلف اللفظ، واتفق المعنى، ويجوز أن يكون قُبُلًا جمع قبيل، كأنّه: يأتيهم العذابُ قبيلًا قبيلًا، أي: صنفاً صنفاً، فجمع قبيلًا الذي هو فعيلًا على فُعُلٍ، وصنوفُ العذابِ التي يقابلونها كما أخذ أصحاب فرعون، فيكون ضروباً مختلفة كلّ قبيل منه

(١) السبعة ٣٩٣.

(٢) مجاز القرآن ١/٤٠٧ (حاشية).

(٣) النوادر (ط. الفاتح) ص ٥٧٠ وما بين معقوفين منه.

(٤) السقب والصقب: عمود الخِباء، والسقب بالسين لا غير: ولد الناقة، وقيل: الذكر من ولد الناقة (اللسان).

(٥) الجبا: أن يتقدم الساقي للإبل قبل ورودها بيوم، فيجبي لها الماء في الحوض ثم يوردها من الغد.

غير صاحبه، ويكون ضرباً واحداً ويجيئُهم منه شيء بعد شيءٍ.

وقرأ الكسائي وحده: (وما أنسانيه) [الكهف/٦٣] بإمالة السين. وكلهم فتحها غيره(١).

قال أبو علي: الإمالة في السين من (أنسانيه) سائغةٌ، لأنك تقول: أُنْسِيُته، وسواءً كان من نسيتُ، الذي هو خلاف ذكرتُ، أو من نسيتُ الذي هو تركت، لأن كلّ واحد منهما يتعدّى إلى مفعول واحد، وإذا نقلته بالهمزة تعدّى إلى مفعولين، فالإمالة في السين شائعة من حيث قلتَ في كلّ واحد منهما أُنسيتُه، وفي التنزيل: (ولا تَكُونُوا كالذين نَسُوا اللَّهَ فَأَنْسَاهُمْ أَنْفُسَهُمْ) [الحشر/٥٩].

حفص عن عاصم (أنسانيهُ إلا) بضم الهاء، وفي الفتح: (بما عاهَدَ عليهُ الله) [الفتح/١٠] بضم الهاء. أبو بكر عن عاصم: (أنسانيه) بكسر الهاء و(بما عَاهَدَ عليهِ الله) بكسر الهاء.

الباقون بكسر الهاء من غير بلوغ ياءٍ، إلا ابن كثير فإنه يثبتُ الياء في الوصل بعد الهاء (أنسانيهي إلا)(١).

قال: وقد تقدم ذكر القول في وجوه ذلك كلها.

اختلفوا في قوله تعالى: (مِمَّا عُلِّمْتَ رُشْدًا) [الكهف/٦٦] في التثقيل والتخفيف.

فقرأ ابن كثير ونافعٌ وعاصمٌ وحمزة والكسائي: (مِمَّا عُلِّمْتَ رُشْدَاً) مضمومة الراء خفيفة الشين.

وقرأ ابن عامر: (مما علّمت رُشُدَا)، مضمومة الراء والشين،

---

(١) السبعة ٣٩٣.

هكذا في كتابي عن أحمد بن يوسف عن ابن ذكوان، ورأيت في كتاب موسى بن موسى عن ابن ذكوان: (رُشْداً): خفيفةً، وقال هشام بن عمار بإسناده عن ابن عامر (رُشْداً) خفيفةً.

وقرأ أبو عمروٍ (رَشَداً)، مفتوحة الراء والشين[1].

قال: رُشْدا ورُشُدا لغتان، وكلّ واحد منهما بمعنى الآخر، وقد أجرت العربُ كلّ واحد منهما مجرى الآخر، فقالوا: وَثَنٌ وَوُثْنٌ، وأَسَدٌ وأُسْدٌ وخَشَبةٌ وخُشْبٌ، وبَدنَةٌ وبُدْن، فجمعوا فَعَلاً على فُعْلٍ، ولما كان فُعْل يجري عندهم مجرى فَعَل جمعوا أيضاً فُعْلاً على فُعْلٍ، كما جمعوا فَعَلاً عليه. وذلك قوله: (والفُلْكِ التي تجري في البحر) [البقرة/١٦٤]، وفي أخرى: (في الفُلُكِ المشحونِ) [الشعراء/١١٩] [يس/٤١]، فهذا يدلّك على أنهما عندهم يجريان جميعاً مجرى واحداً، وعلى هذا أيضاً جمعوا فُعْلاً وفَعَلاً، على فِعْلانٍ، فقالوا: قَاعٌ وقِيعان. وتَاجٌ وتِيجان، وقالوا: حوتٌ وحِيتانٍ، ونُونٌ ونينان، وقد قيل: إن القراءة بـ(رشَدَا) أرجح، لأنّهم اتفقوا في قوله: (فأولئك تَحرَّوا رَشَدا) [الجن/١٤] على الفتح، والتي في الكهف رأسُ آية مثل ما وقع الاتفاق على فتحه، وتحريك عينه، فوجب أن يكون هذا أيضاً مثله، من حيث اجتمعا في أن كل واحد في رأس آية. فأما انتصابُ (رَشَدَا)، فيجوز أن ينتصب على أنه مفعول له، ويكون متعلقاً بأتَّبعُ، وكأنّه: هل أتّبعك للرشد، أو لطلب الرَّشَدِ على أن تعلّمني، فيكون على حالاً من قوله: أتّبعك، ويجوز أن يكون للرشد مفعولاً به تقديره: هل أتبعك على أن تعلّمني رشداً مما علمتَه، ويكون العلمُ

---

(١) السبعة ٣٩٤.

الذي يتعدّى إلى مفعول واحدٍ يتعدَّى بتضعيف العين إلى مفعولين، كقوله: (وَعَلَّمَ آدَمَ الأسماءَ كُلَّهَا) [البقرة/٣١] تقديره: هل أتّبعك على أن تعلّمني رشداً مما علمتَه. فحذفتَ الراجع من الصلة إلى الموصول، ويكون على هذا كلّ واحد من الفعلين قد استوفى مفعوليه اللذين يقتضيهما الفعلان، ومعنى: عَلِّمْني رشَداً: علِّمني أمراً ذا رشدٍ، أو علماً ذا رشد.

قال: قرأ عاصم وحده، في رواية أبي بكر: (لِمَهْلَكِهم) [الكهف/٥٩] بفتح الميم واللام الثانية. وفي النمل: (ما شهدنا مَهْلَكَ أهله) [٤٩] مثلها. وروى عنه حفص: (لِمَهْلِكِهِمْ) و (مَهْلِك أَهْلِهِ) بكسر اللام فيهما.

وقرأ الباقون: (لمُهْلَكِهم) و (مُهْلَك أهْلِهِ)، بضم الميم وفتح اللام[1].

قالوا: هَلَكَ زيدٌ وأهلكته، وفي التنزيل: (وَكَمْ أَهْلَكْنَا مِنْ قَرْيَةٍ بَطِرَتْ مَعيشَتَها) [القصص/٥٨] وفيه: (أَرَأَيْتُمْ إِنْ أَهْلَكَنِيَ اللَّهُ وَمَنْ مَعِيَ أو رَحِمَنَا) [الملك/٢٨] وحكوا أن تميماً تقول: هلكني زيدٌ، كأنهم جعلوه من باب رجعٍ، ورجعتُه، وغاض الماءُ وغضته، وعلى هذا حمل بعضهم:

ومَهْمَـهٍ هـالـكِ مَنْ تَعَـرَّجَـا[2]

فقالوا: هو بمنزلة: مُهْلِكِ من تعرَّجا. ومن لم يجعل هلكَ

(١) السبعة ٣٩٣.

(٢) شطر بيت من الرجز للعجاج في ديوانه ٢/٤٣. والمهمه: الأرض القفر المستوية وانظر ما سبق ٤/٣٧٩

متعدّياً ففي هالكٍ ضميرٌ عائدٌ إلى النكرة، واسم الفاعل مضافٌ إلى المفعول به، كما أنّه لو كان مكان الهالك المُهلك كان كذلك، ومن لم يجعل هالِك بمعنى مهلك كان تقديره: هالك من تَعَرّجَهُ، ومن تعرجه فاعلُ المهلكِ في المعنى وموضعه نصبٌ مثل: حسنٍ الوجه، فلمّا حذف التنوين أضافه إليه مثلَ حسنِ الوجهَ، فموضعُ «من تَعَرَّجَا»: جرٌّ على هذا الحدّ. فقول عاصم: (لَمَهْلَكِهم): مصدرٌ يكون على قول من عدَّى هلكتُ مضافاً إلى المفعول به، نحوَ (مِنْ دُعاءِ الخيرِ) [فصلت/٤٩] وفي قول من لم يُعَدِّ هلكتُ مضافاً إلى الفاعل، كقولك: وجعلنا لهلاكهم. والمصدر من فَعَل في الأمر الشائع يبنى على مَفْعَل.

ومن قال: (وجعلنا لِمُهْلَكِهم موعداً) كان المصدر مضافاً إلى المفعول بهم، كأنّه: لإهلاكهم موعداً. ورواية حفص عن عاصم: (لِمَهْلِكِهِمْ) و(مَهْلِكَ) الرواية الأولى، وفتح اللام التي هي عينٌ من مهلَك أقيس وأشيع، وقد جاء المصدر من باب فعَل يفعِل بكسر العين قال: (إليّ مَرْجِعُكم) [آل عمران/٥٥] وقال: (يَسْأَلُونَكَ عن المَحيضِ) [البقرة/٢٢٢] وقالوا: ما في بُرِّك مكيلٌ، يريدون: الكيل، والأولُ أكثرُ وأوسعُ.

اختلفوا في قوله: (فلا تَسْأَلَنّ عن شَيْءٍ) [الكهف/٧٠].

فقرأ ابن كثير وعاصم وأبو عمروٍ وحمزة والكسائي: (فلا تَسْأَلْني) ساكنة اللام.

وقرأ نافع: (تسأَلَنّي) مفتوحة اللام مشدّدة النون.

وقرأ ابن عامر: (فلا تسْأَلَنِّ عن شيء) اللام متحركة بغير ياء

مكسورة النون. وقال هشام عنه: (تَسْأَلَنِّي) بتاء مشدّدة النون[١].

قول ابن كثير ومن تبعه عدَّوا فيه السؤال إلى المفعول الذي هو المتكلم مثل: لا تَضْرِبَنّي، ولا تَظْلِمَنِّي، ونحو ذلك.

وقول نافع: (تَسْأَلَنِّي) مفتوحة اللام، ففتحةُ اللام لأنه لما ألحق الفعل الثقيلة بنى الفعل معها على الفتح. فإن أثبت الياء، كما أثبت من تقدّم ذكره، فقد عدّاه إلى المفعول به كما عدّاه من تقدّم. فإن فتح النون عَدًّى الفعل في المعنى، وليس في اللفظ بمتعدٍّ.

وقول ابن عامر: (فلا تَسْأَلَنِّ) ألحق الثقيلة، وعدّى الفعل إلى المفعول به في اللفظ، والكسرة في النون تدلّ على إرادة المفعول به، وحذف الياء من اللفظ.

ورواية هشام (تسألَنِّي) بياءٍ، مشدّدة النونِ، تعدّى الفعل فيه إلى المفعول به، وبيَّن إثباتَ علامته غير محذوفٍ منها الياء.

اختلفوا في الياء والتاء من قوله: (لِتُغْرِقَ أَهْلَهَا) [الكهف/٧١] ورفع الأهل ونصبهم.

فقرأ ابنُ كثير وأبو عمروٍ ونافع وابنُ عامر وعاصم: (لِتُغْرِق) بالتاء (أَهْلَها) نصباً.

وقرأ حمزة والكسائي: (ليَغرَقَ أهلُها) بفتح الياء والراء (أهلُها) رفعٌ[٢]. وكلهم يخفّف الراء.

قال أبو علي: (لِتُغْرِقَ) أولى ليكون الفعلُ مسنداً إلى المخاطبِ

(١) السبعة ٣٩٤.

(٢) السبعة ٣٩٥، وسقط قوله بعد: «وكلهم يخفف الراء» منه.

كما كان المعطوف عليه كذلك، ألا ترى أن المعطوف عليه: (أَخَرَقْتَها) وكذلك المعطوف، وهذا يجيء على معنى الياء، لأنه إذا أغرقهم غرقوا، وما بعده أيضاً كذلك وهو قوله: (لقد جئت) فهو أيضاً خطاب.

قال: وكلهم خفف الراء، يعني أنهم قرؤوا: (لِتُغْرِقَ)، ولم يقل أحد منهم لِتُغَرِّقَ، وذلك لقوله: (فَأَغْرَقْنَاهُمْ أَجْمَعِينَ) [الأنبياء/٧٧]، ولقوله: (وأَغْرَقْنَا آلَ فِرْعَوْنَ) [البقرة/٥٠]، وقد يدخل فَعَّلَ في هذا النحو نحو: غَرَّمْتُهُ وأَغْرَمْتُه، إلا أن الذي جاء به التنزيل أولى.

اختلفوا في التخفيف والتثقيل من قوله عز وجل: (نُكْراً) [الكهف/٧٤].

فقرأ ابن كثير وحمزة وأبو عمروٍ والكسائي: (نُكْرا) خفيفةً في كلّ القرآن إلا قوله: (إلى شيءٍ نُكُر) [القمر/٦]، وخفف ابن كثير أيضاً (إلى شيء نُكْرٍ).

وقرأ ابن عامر وعاصم في رواية أبي بكر في كلّ القرآن: (نُكُراً) و (نُكُرٍ) مثقّلُ. حفصٌ عن عاصم (نُكْراً) خفيفةً.

واختُلِفَ عن نافع فروى إسماعيل بن جعفر (نُكْراً) خفيفاً في كل القرآن، إلا قوله: (إلى شيءٍ نُكُرٍ) فإنه مثقّل. وروى ابن جَمَّاز وقالون والمسيِّبي وأبو بكر بن أبي أويس وورشٌ عن نافع (نُكُراً) مثقّل في كلّ القرآن، نصرٌ عن الأصمعي عن نافع (نُكُراً) مثقل[1].

قال أبو علي: نُكُرُ: فُعُل، وهو من أمثلة الصفات، قالوا: ناقةٌ

---

(١) السبعة ٣٩٥.

أُجُدٌ، ورجل شُلُلٌ، ومِشيةٌ سُجُحٌ وأنشد سيبويه:

وامشُوا مِشيةً سُجُحاً[١]

فمن خفّف ذلك، فكما يخفّف العُنُق والعُنْق، والطُنُب والطُنْب، والشُغُل والشُغْل، والتخفيف في ذلك مستمر، وإذا كان الأمر كذلك فمن أخذ بالتثقيل وبالتخفيف كان مصيباً، وكذلك إن أخذ آخِذٌ باللغتين وقرأ في موضع بالتخفيف وفي موضع بالتثقيل فجائز.

اختلفوا في قوله: (مِنْ لَدُنِّي) [الكهف/٧٦].

فقرأ ابن كثير وأبو عمروٍ وابن عامر وحمزة والكسائي: (مِنْ لَدُنِّي) مثقّل.

وقرأ نافع: (من لدُني) بضم الدال مع تخفيف النون.

وقرأ عاصم في رواية أبي بكر: (من لَدْني) يُشِمُّ الدال شيئاً من الضم في رواية خلف عن أبي بكر عن عاصم. وقال غيره عن يحيى عن أبي بكر عن عاصم (من لَدْني) يسكن الدال مع فتح اللام. وروى أبو عبيدة عن الكسائي عن أبي بكر عن عاصم: (من لُدْنِي) بضم اللام وتسكين الدال وهو غلط. وفي كتاب المعاني الذي عمله إلى طه عن الكسائي عن أبي بكر عن عاصم: (من لَدْني) مفتوحة اللام ساكنة الدال، وقال حفص عن عاصم: (لَدُنِّي) مثل أبي عمروٍ وحمزةُ[٢].

قال أبو علي: من قال: (من لَدُنِّي)، زاد النون التي تزاد مع

---

(١) هذه قطعة من بيت لحسان بن ثابت تمامه:

دعُوا التخاجُؤَ وامشوا مشية سُجُحًا إن الرجال ذوو عصب وتذكيرِ

انظر ديوانه ١/٢١٩ والكتاب ٢/٣١٥ واللسان (سجح).

(٢) السبعة ٣٩٦.

علامة المضمر المجرور والمنصوب في نحو: منِّي وعنِّي، وقَطْنِي، وضربني، فأدغم الأولى الساكنة في التي تزاد مع الضمير، فصار (لَدُنِّي)، وهذا هو القياس، والذي عليه الاستعمال.

وقرأ نافع (من لَدُنِي)، بضم الدال مع تخفيف النون. وجه ذلك: أنه على ما قُدّم ذكره إلا في حذفه النون التي تلحق علامة الضمير، وإنما حذفها كما حذفت من قَدْني وقَدِي، قال:

قدنيَ من نصرِ الخُبَيْبَيْنِ قدي(١)

ولا تكون النون المحذوفة الثالثة من لَدنْ لأنها تُردّ مع إضافتها إلى الضمير في نحو: (مِنْ لَدُنْهُ ويُبَشِّرُ) [الكهف/٢]، ومِنْ لَدُنَّا ولَدُنِّي، فكما لا تحذف من علامة الضمير، وإن حذفت من: «لدُ شولٍ»(٢) و«لدُ غُدْوَة»(٣) فإنها تُرَدُّ مع الضمير إلى الأصل، كما ردّوا:

فلا بِكَ ما أسَالَ ولا أغاما(٤)

ونحو ذلك. وقرأ عاصم في رواية أبي بكر: (مِنْ لَدْنِي) يشمُّ الدال شيئاً من الضم في رواية خلف، قال أبو علي: وجه ذلك أن لَدُنْ مثل سَبُع، وعَضُدٍ، فكما تحذف الضمة من نحو سبُع، كذلك حذفت من لَدُن، فصار لَدْن، فأما إشمامها الضم فلِيُعلم أن الدال كانت تتحرك بالضم، كما أن من قال: تَغْزِين، وقِيلَ، فأشَمَّ الحرفين الضمةَ، أراد أن يُعْلِمَ أنها في الأصل مضمومةٌ.

---

(١) سبق انظر ٣/٣٣٤.
(٢) سبق في ص ١٢٥.
(٣) سبق في ص ١٢٧.
(٤) سبق انظر ١/١٠٦.

قال أحمد: وقال غيره عن يحيى عن أبي بكر عن عاصم: يسكن الدال مع فتح اللام. قال أبو علي: هذا هو الوجه الذي تقدّم، إلا أنه لم يشمّ الدالَ الضمةَ، وإنما لم يشمَّها، كما أن كثيراً منهم لا يشمّون الضمة نحو: قيل.

قال: وروى أبو عبيدة عن الكسائي عن أبي بكر عن عاصم: (مِنْ لُدْني) بضم اللام، ويسكن الدال، قال أحمد: وهو غلط. قال أبو علي: يشبه أن يكون التغليط من أبي بكر أحمد في وجه الرواية، فأما من جهة اللغة ومقاييسها فهو صحيح، ألا ترى أنَّ مثل سَبُع وعَضُد إذا خُفّف فتخفيفه على ضربين، أحدهما: أن تُحذف الضمّة وتبقى فتحة الفاء على حالها، فيقال: عَضْدٌ. والآخر: أن تُلقَى الحركة التي هي الضمّة على الفاء، وتحذف الفتحة فيقال: عُضْدٌ، فكذلك لُدْن، ومثل ذلك: كَبِد وكَبْد وكِبْد، فهذه أوجه هذه الرواية في القياس. والنون التي تتبع علامة الضمير تحذف إذا سكنت الدال، لأن الدال قد سكنت بإلقاء الحركة منها، والنون من لَدُنْ ساكنة، فتحذف النون، لأن إدغام الأولى فيها لا يصلح لسكون ما قبلها من الدال فيصير لَـدْني أو لُدْني[١]، فيحذف لالتقاء الساكنين، أحدهما الدال المسكنة، والآخر نون لَدُن، فإن أدغمت ولم تحذف لزمك أن تحرّك الدال لئلا يلتقي ساكنان، فيصير في الامتناع للإدغام بمنزلة امتناعه في: قَرمِ مالك، في تحريك الساكن في المنفصل، وهذا ممتنع، فلما لم يسغ ذلك حذف لالتقاء الساكنين إذ قد حذفت لالتقائهما في نحو: لدُ الصلاة ولَدُ الحائط.

---

(١) كتب في الهامش (ط) من هنا إلى آخر الفصل سقط من كتاب الشيخ.

اختلفوا في قوله: (لَتخِذْتَ) [الكهف/٧٧].

فقرأ ابن كثير وأبو عمروٍ: (لَتَخِذْتَ) بكسر الخاء، وكان أبو عمروٍ يدغم الدال، وابن كثير يظهرها.

وقرأ نافع وعاصم وابن عامر وحمزة والكسائي: (لا تخَّذتَ). وكلّهم أدغم إلا ما روى حفص عن عاصم فإنه لم يدغم مثل ابن كثير[1].

قال أبو زيد: اتَّخَذْنا مالاً فنحن نَتَّخِذُهُ اتِّخَاذاً، وتَخِذْتُ أتْخَذُ تَخَذاً. وحكى سيبويه: اسْتَخَذَ فلان أرضاً[2]، يتأوّله على أمرين: أحدهما: أنه أرادَ اتَّخَذَ فأُبدل[3] السين من التاء الأولى، والآخر: أنه استفعل، فحذف التاء التي هي فاء، من تخذت.

قال أبو علي: قوله: (لتخِذت) بكسر الخاء: فَعِلْتَ، وأنشدوا:

وقد تَخِذَتْ رِجْلِي إلى جَنْبِ غَرْزِها
نَسِيفاً كأُفْحوصِ القطاةِ المُطَرَّقِ[4]

وقال: وكان أبو عمروٍ يدغم الدال، ووجه الإدغام أن هذه الحروف متقاربة، فيدغم بعضها في بعض كما يدغم سائر المتقاربة، والطاء والدال، والتاء والذال والثاء والظاء، أدغم بعضها في بعض للمقاربة، فأما الصاد والسين والزاي فتدغمُ بعضها في بعض، وتدغم فيها الحروف الستة ولا يدغمن في الستة لما يختل في إدغامها في

(١) السبعة ٣٩٦.
(٢) سيبويه ٢/٤٢٩.
(٣) في الأصل: فأن بدل.
(٤) سبق في ٢/٦٨.

مقاربها من الصّفير، فالذال أدغمها أبو عمروٍ في التاء، وإن كانت مجهورة والتاء مهموسةٌ لأن ما بينهما من الجهر والهمس لا يمنع من الإدغام لقلة ذلك.

فأما تبيين ابن كثير: (لَتَخِذْتَ) وتركه الإدغام، فلأن لكل حرف من الذال والتاء حيّزاً غير حيّز الآخر، فالذال من حيّز الظاء والثاءِ، فلم يدغم لاختلاف الحيّزين واختلاف الحرفين في الجهر والهمس. وحكى سيبويه أنهم قالوا: أخذْتُ، فبيّنوا.

اختلفوا في التخفيف والتشديد من قوله جل وعزّ: (أن يُبْدلهما) [الكهف/ ٨١].

فقرأ ابن كثير وعاصم في رواية أبي بكر: (أن يُبْدِلَهُمَا) [الكهف/ ٨١] (ولَيُبْدِلَنَّهم) [النور/ ٥٥] و (أن يُبْدِلَه أزْوَاجاً خَيْراً مِنْكُنَّ) [التحريم/ ٥] و(أن يُبْدِلَنَا خَيْراً منها) [ن/ ٣٢] خفافاً جُمع.

وقرأ نافع وأبو عمروٍ في الكهف والتحريم ونون والنور مشدّداً كلّه.

وقرأ ابن عامر وحمزة والكسائي في الكهف والتحريم ونون مخففاً، وفي النور: (ولَيُبَدِّلَنَّهُمْ) مشدّدة. وروى حفص عن عاصم أنّه خفف في الكهف والتحريم ونون، وشدّد في النور[1].

قال: بدَّل وأبدَل يتقاربان في المعنى، كما أن نـزَّل وأنزل كذلك، إلا أن بَدَّلَ ينبغي أن يكون أرجح لما جاء في التنزيل من قوله: (لا تَبْدِيلَ لِكَلِمَاتِ اللَّهِ) [يونس/ ٦٤] ولم يجيء منه الإبدال كما جاء

(١) السبعة ٣٩٧.

التبديل في مواضع من القرآن، وقد جاء: (وإنْ أَرَدْتُمْ اسْتِبْدَالَ زوجٍ مكانَ زوجٍ) [النساء/٢٠] فهذا يكون بمعنى الإبدال كما أن قوله:

فلم يَسْتَجِبْهُ عند ذاكَ مُجِيبُ[1]

بمعنى: فلم يجبه، فكما جاءت يستجبه بمنزلة يجبه، كذلك الاستبدال يمكن أن يكون بمعنى الإبدال، فأما من قال: إن بدَّل غير أبدل، لأن قولك: تبدل، هو أن تَذهب بالشيء وتجيء بغيره، كقوله:

عَزْلَ الأميرِ للأمير المُبْدَلِ[2]

وقد يقال: يُبَدِّلُ في الشيء، وقد يكون قائماً وغير قائم، كقوله: (وَلَيُبَدِّلَنَّهُمْ مِنْ بَعْدِ خَوْفِهِمْ أَمْنًا) [النور/٥٥] فالخوف ليس بقائم في حال الأمن، ومن قال: (وإذا بَدَّلْنا آيَةً مَكَانَ آيةٍ) [النحل/١٠١] فقد تكون الآيةُ المبدلة قائمة التلاوة كقوله: (والذينَ يَتَوَفَّوْنَ مِنْكُمْ وَيَذَرُون أَزْوَاجاً يَتَرَبَّصْنَ بأنْفُسِهِن أَرْبَعَةَ أَشْهُرٍ) [البقرة/٢٣٤] (والذينَ يَتَوَفَّوْنَ منهم وَيَذَرُونَ أَزْوَاجاً وَصِيَّةً لأَزْوَاجِهِمْ مَتَاعاً إلى الحولِ غيرَ إِخْراجٍ) [البقرة/٢٤٠]. وربما رفع المبدل من التلاوة. وقال: (وَبَدَّلْنَاهم بِجَنَّتَيْهم جَنَّتَيْنِ) [سبأ/١٦] فالجنتان قائمتان، وقال: (فَبَدَّلَ الذينَ ظَلَمُوا قولاً غَيْرَ الذي قيلَ لهم) [البقرة/٥٩] فالقولان جميعاً قائمان، فليس ينفصل بدَّل من أبدل في هذا النحو بشيء.

اختلفوا في التخفيف والتثقيل من قوله عز وجل: (رُحْماً) [٨١].

فقرأ ابن كثير ونافع وعاصم وحمزة والكسائي: (رُحْماً) ساكنة الحاء.

---

(١) هذا عجز بيت لكعب بن سعد الغنوي سبق في ١/٣٥٢.

(٢) هذا رجز لأبي النجم، انظر تهذيب اللغة ١٤/١٣٢، واللسان (بدل).

وقرأ ابن عامرٍ: (رُحُماً) مثقلة الحاء، وروي عن أبي عمروٍ: (رُحْمَا ورُحُمًا). عباس عن أبي عمروٍ أنه قال: أيتهما شئت فاقرأ. قال: وأنا أقرأ بالضم (رحُما). علي بن نصر، عن أبي عمروٍ: (وأقربَ رُحْما) و (رُحُماً) بتسكين الحاء وتحريكها[١].

أبو عبيدة[٢]: الرَّحْم والرُّحْم، وهو الرحمةُ، وأنشد العجاج:

ولم تعَوَّجْ رُحْم مَنْ تَعَوَّجَا[٣]

وأنشد غيره لرؤبة:

يَا مُنْزِلَ الرُّحْمِ على إدريسَ ومُنْزِل اللعنِ على إبليسَ[٤]

قال أبو عبيدة: (وأقربَ رُحْماً): عطفاً.

اختلفوا في تشديد التاء وتخفيفها من قوله: (فأتْبَعَ سَبَباً) [الكهف/٨٥] (ثم اتَّبَعَ سبَباً) [الكهف/٨٩، ٩٢].

فقرأ ابن كثير ونافع وأبو عمروٍ: (فاتَّبَع سبباً) (ثم اتَّبع سببَاً) (ثم اتّبع سبباً) مشددات التاء. وقرؤوا: (فَأَتْبَعُوهم مُشْرِقين) [الشعراء/٦٠] مهموزاً، وكذلك: (فَأَتْبَعَهُ الشيطانُ) [الأعراف/١٧٥] وكذلك: (فَأَتْبَعَهُ شِهابٌ ثاقبٌ) [الصافات/١٠] (فأتْبَعَهَ شهابٌ مبينٌ) [الحجْر/١٨]. وقرؤوا (واتَّبَعَ الذينَ ظَلَمُوا) [هود/١١٦] مشدّدة

---

(١) السبعة ٣٩٧.
(٢) مجاز القرآن ١/٤١٣.
(٣) ديوان العجاج ٢/٦٦، وفيه:
ولم تعرَّج رحم من تعرَّجا
(٤) ديوان رؤبة /١٧٥ وانظر اللسان (رحم).

التاء. وروى حسين عن أبي عمرو: (وأُتْبِعَ الذين ظلموا) رواه هارون عن حسين عنه.

وقرأ عاصم وابن عامر وحمزة والكسائي (فَأَتْبَع سَبباً) (ثم أَتْبَع سبباً) (ثم أَتْبَع سبباً) (فَأَتْبَعَهُ شهابٌ)، (فأَتبعوهم مشرقين)، (فأَتْبَعه الشيطان) مقطوع. (واتَّبَع الذين ظلَمُوا) موصولة[1].

أبو زيد: رأيت القوم فأَتْبَعْتُهُمْ إتباعاً: إذا سبقوا فأسرعتَ نحوهم، ومروا علي فاتَّبَعتهم إتِّباعاً: إذا ذهبتَ معهم ولم يستَتْبعوكَ وتَبِعْتُهُم أَتْبَعهم تَبَعاً مثل ذلك.

قال أبو علي: تبع فِعْلٌ يتعدى إلى مفعول واحد، فإذا نقلته بالهمزة تعدّى إلى مفعولين، يدلّ على ذلك قوله: (وأَتْبَعْنَاهم في هذهِ الدنيا لَعْنَةً) [القصص/٤٢] وفي أخرى: (وأُتْبِعُوا في هذهِ لَعْنَةً) [هود/٦٠] لمّا بني الفعل للمفعول قام أحدُ المفعولين مقام الفاعل. فأما اتَّبَعُوا فافتعلوا، فتعدى إلى مفعول واحد، كما تعدى فعلوا إليه، مثلَ: شويته واشتويته، وحفرته واحتفرته، وجرحته واجترحته، وفي التنزيل: (اجْتَرَحُوا السيئآتِ) [الجاثية/٢١] وفيه (ويَعْلَمُ ما جَرَحْتُم بالنهارِ) [الأنعام/٦٠] وكذلك: فديته وافتديته، وهذا كثير. وأما قوله: (فأَتْبَعُوهُمْ مُشْرِقين) [الشعراء/٦٠] فتقديره: فأتبعوهم جنودَهم، فحذف أحد المفعولين كما حذف في قوله: (لينذرَ بأساً شديداً مِنْ لَدُنْه) [الكهف/٢] ومن قوله: (لا يَكَادُونَ يَفْقَهُونَ قَوْلًا) [الكهف/٩٣] والمعنى: لا يُفْقِهون أحَداً قولاً، ولينذرَ الناس بأساً شديداً، (وأنذر به الذين يخافون أن يحشروا إلى ربّهم) [الأنعام/٥١] أي: عذابَه أو

(١) السبعة ٣٩٨.

حسابَه، وقال: (إنَّما ذلكم الشَّيْطَانُ يُخَوِّفُ أوْلِياءَهُ) [آل عمران/١٧٥] أي: يخوفهم بأوليائه، يدلّك على ذلك: (فلا تَخَافُوهُمْ وخَافُونِ) [آل عمران/١٧٥]. فقوله: (فأتبعَ سَبَبَاً) إنما هو افتعل الذي هو للمطاوعة، فتعدى إلى مفعول واحد، كقوله: (واتَّبَعُوا ما تَتْلُوا الشَّيَاطِينُ) [البقرة/١٠٢] (واتَّبَعَكَ الأرْذَلُونَ) [الشعراء/١١١].

فأمّا قراءتهم: (فأتْبَعُوهُم مُشْرقينَ) [الشعراء/٦٠] فالمعنى: أتبعوهم جنودهم مشرقين، وقوله: (فَأتْبَعَهُمْ فِرْعَونُ وَجُنُودُهُ بَغْياً وَعَدْوَاً) [يونس/٩٠] تقديره: أتبعهم فرعون طلبَه إيّاهم وتتبّعه لهم، وكذلك (فأتْبَعَهُ شِهَابٌ مبينٌ). المعنى: أتبعه شهابٌ مبينُ الإحراق، والمنعَ من استراق السمع. وقوله: (واتَّبَعَ الذينَ ظَلَمُوا) [هود/١١٦] فمطاوع تبع، تعدّى إلى مفعول واحد، ومثلُه: (واتَّبَعَكَ الأرْذَلُونَ) [الشعراء/١١١]. وأما ما رواه حسينٌ عن أبي عمروٍ: (وأُتْبِعَ الذينَ ظَلَمُوا ما أُترِفُوا فيه) فإن أتْبعَ يتعدى إلى مفعولين من حيث كان منقولاً من تبعه، فأقيم أحدهما مقامَ الفاعل، وانتصب الآخر كما انتصب الدرهم في: أُعْطِي زيدٌ درهماً، والمعنى: وأُتْبِعَ الذين ظلموا عقاب ما أترفوا فيه، وجزاء ما أترفوا فيه.

وقرأه عاصم وابن عامر وحمزة والكسائي: (فأتْبَع سبباً) تقديره: فأتبع سبباً سبباً، أو أتْبَع أمرَه سبباً، أو أتْبَعَ ما هو عليه سبباً، وقد فَسَّرْتُ الآي التي ذكرها بعد فيما تقدّم. وقال بعض المتأوّلين في قوله: (وآتَيْنَاهُ مِنْ كُلِّ شيءٍ سَبَبَاً) [الكهف/٨٤] المعنى: وآتيناه من كلّ شيء بالخلق إليه حاجةٌ سبباً، أي: علماً ومعونة له على ما مكّناه فيه، وأتبع سبباً، يراد به: اتجه في كلّ وجهٍ وجهناه له وأمرنا به للسبب الذي

ينال به صلاح ما مُكِّنَ منه. وقال أبو عبيدة: اتَّبَعَ سبباً: طريقاً وأثراً[١].

اختلفوا في قوله تعالى: (في عَيْنٍ حَمِئَةٍ) [الكهف/٨٦].

فقرأ ابن كثير ونافع وأبو عَمْرو: (حَمِئَةٍ) [الكهف/٨٦] وكذلك عاصم في رواية حفصٍ: (حَمِئَةٍ)[٢].

وقرأ عاصم في رواية أبي بكرٍ وابن عامرٍ وحمزة والكسائي (حاميَةٍ)[٣].

أبو عبيدة: في (عين حَمِئَةٍ): ذات حَمأةٍ[٤]. قال الحسن: رحمه الله من قرأ: (حَمِئَةٍ) فهي فَعِلَةٌ، ومن قرأ: (حاميةٍ) فهي فاعلةٌ من حمِيَت تحمى فهي حاميةٌ. حدّثنا الكندي قال: حدثنا المؤمَّلُ قال: حدثنا إسماعيل عن ابن أبي رجاء عن الحسن في قوله: (في عين حامية) قال: حارَّةٌ، ويجوز فيمن قرأ: (حامية) أن يكون فاعلةً من الحمأةِ، فخفّف الهمزة على قياس قول أبي الحسن، فقلبها ياءً مَحْضَة، وإن خفّف الهمزة من فاعل على قول الخليل كانت بين بين. قال سيبويه: وهو قول العرب والخليل. وروي عن ابن عباس قال: كنت عند معاوية فقرأ: (في عين حاميةٍ) فقلت: ما نقرؤها إلا (حمئةٍ) فقال: لعبد الله بن عمرو بن العاص كيف تقرؤها؟ قال: كما قرأتها يا أمير المؤمنين، قال ابن عباس: فقلت: في بيتي نزل القرآن، فأرسل معاوية إلى كعب: أين تجد الشمس تغرب في التوراة؟ فقال: أما

---

(١) مجاز القرآن ٤١٣/١.

(٢) زاد في السبعة موضحاً: «مهموزة بغير ألف».

(٣) السبعة ٣٩٨ وزاد: بألف غير مهموزة.

(٤) مجاز القرآن ٤١٣/١.

العربية، فأنتم أعلم بها، وأجد الشمس في التوراة تغرب في ماء وطين، وكان جمهور الناس على (حاميةٍ)[١].

اختلفوا في الإضافة والتنوين من قوله عز وجل: (جزاءً الحُسنى) [الكهف/٨٨].

فقرأ ابن كثير ونافع وعاصم في رواية أبي بكر وأبو عمرٍو وابن عامرٍ (جَزَاءُ الحسنى)[٢] رفعٌ مضافةٌ.

وقرأ حمزة والكسائي وحفصٌ عن عاصم: (جَزَاءً الحسنى) منون منصوبٌ[٣].

قال أبو علي: من قرأ: (جزاءُ الحسنى)، كان المعنى: له جزاءُ الخلالِ الحسنى، لأن الإيمان والعمل الصالح خلالٌ، فالتقدير: المؤمن له جزاء الخلال الحسنة التي أتاها وعملها.

ومن قال: (فله جزاءً الحسنى) فالمعنى: له الحسنى جزاءً، أي: له الخلال الحسنى جزاءً، فالجزاء مصدر واقع موقع الحال، المعنى: فله الحسنى مَجْزِيَّةً، قال أبو الحسن: وهذا لا تكاد العرب تكلم به مقدّماً إلا في الشعر.

اختلفوا في ضمّ السين وفتحها من قوله جل وعزّ: (بَيْنَ السُّدَّيْن) [الكهف /٩٣].

فقرأ ابن كثير: (بين السَّدَّيْن) بفتح السين، (وبَيْنَهُمْ[٤] سَدّاً)

---

(١) انظر تفسير البحر المحيط ٦/١٥٩ والقرطبي ١١/٤٩.
(٢) سقطت من الأصل.
(٣) السبعة ٣٩٨.
(٤) في الأصل (بينهما) وهو خطأ.

[الكهف/٩٤] بفتح السين أيضاً، وقرآ في يس: (سُدًّا) و (سُدًّا) [٩][1]، وأبو عمرو مثله. حفص عن عاصم بفتح ذلك كلّه.

وقرأ نافع وعاصم في رواية أبي بكر بضم السين في ذلك كلّه، وكذلك ابن عامر.

وقرأ حمزة والكسائي بضم (بين السُّدين) وحدَها، ويفتحان: (وبينهم سَدًّا) و (من بين أيديهم سَدًّا ومن خلفهم سَداً)[2].

أبو عبيدة: كلّ شيءٍ وجَدَتْهُ العربُ من فعل الله من الجبال والشعاب فهو سُدٌّ، وما بناه الآدميون فهو سَدٌّ[3]، وقال غيره: هما لغتان بمعنى واحد، كالضَّعف والضُّعف، والفَقر والفُقر.

قال أبو علي: ويجوز أن يكون السَّد المصدرُ من سددته سداً، والسُّد: المسدود في الأشياء التي يفصلُ فيها بين المصادر والأسماء نحو السِّقي والسُّقي، والطِّحن والطُّحْن والشِّرب والشُّرب والقبض والقبضِ، فإذا كان ذلك كذلك، فالأشبه (بين السُّدين) لأنه المسدود. ويجوز فيمن فتح السَّدين أن يجعله اسماً للمسدود، نحو: نسجُ اليمن، وضربُ الأميرِ تريد بهما: منسوجَهُ ومضروبَهُ، فأما ما في يس من قوله: (وجعلنا مِنْ بَيْنِ أَيْدِيهِم سُدًّا) [يس/٩]، فمن ضم كان المعنى جعلنا بينهم مثل السُّد والحاجز المانع من الرؤية، ومن فتح جعل السَّد المَسدود، قال أبو الحسن المفتوحة أكثر اللغتين.

---

(١) الآية بتمامها: (وجعلنا من بين أيديهم سدّاً ومن خلفهم سداً فأغشيناهم فهم لا يبصرون).

(٢) السبعة ٣٩٩. وزاد في الأصل: (وبينهم سدّاً) ولا ضرورة لإثباتها فقد سبق ذكرها.

(٣) مجاز القرآن ١/٤١٤.

اختلفوا في فتح الياء وضمها من قوله تعالى: (يَفْقَهُونَ قَوْلاً) [الكهف/٩٣].

فقرأ ابن كثير ونافع وأبو عمرٍو وعاصم وابن عامرٍ: (يَفْقَهون قولاً) بفتح الياء، وقرأ حمزة والكسائي: (يُفْقِهون قَوْلاً) بضم الياء، وكسر القاف[1].

(لا يكادون يفقهون قولاً) أي: يعلمونه ولا يستنبطون من فحواه شيئاً. ومن قال: (لا يكادون يُفقِهون) فإنَّ فَقِهْتُ فعل يتعدّى إلى مفعول واحد، تقول: فَقِهتُ السُّنَّة، فإذا نقلته بالهمزة تعدّى إلى مفعولين، فالمعنى فيمن ضم: لا يكادون يُفْقِهونَ أحداً قولاً، فحذف أحد المفعولين كما حذف من قوله: (لينذر بأسَاً شَديداً) [الكهف/٢] وكما حذف من قوله: (فَأَتْبَعُوهُمْ مُشْرِقين)[2] [الشعراء/٦٠]. وهذا النحو غير ضيّق.

اختلفوا في همز (يأجوج ومأجوج) [الكهف/٩٤].

فقرأ عاصم وحده: (يأجوجَ ومأجوجَ) مهموزٌ ههنا، وفي سورة الأنبياء[3] [٩٦] أيضاً. وقرأ الباقون بغير همزٍ[4].

اعلم أنك إن جعلتَ (يأجوج) عربيّاً فيمن همز فهو يفعولٌ مثل يربوعٍ، وهو من أجَّ من قولك: هَبَّ له بأجّةٍ[5]، وليس من يَأْجَجُ الذي

---

(١) السبعة ٣٩٩.
(٢) أي: فأتبعوهم جندهم مشرقين.
(٣) وهي قوله سبحانه: (حتى إذا فتحت يأجوج ومأجوج وهم من كل حدب ينسلون).
(٤) السبعة ٣٩٩.
(٥) وهي شدة الحر.

حكاه سيبويه[١]، لأن الياء في يأجج فاءٌ فالكلمة من ياء وهمزة وجيم وأظهر الجيم في يأجج لأنها للإلحاق كما أظهرت الدال في مَهْدَدٍ لذلك، ولو كان في العربية فعلولٌ لأمكن أن يكون يأجوج فيمن همز فَعْلُولٌ من يَأَجَجُ، ومن لم يهمز فقال: ياجُوجَ، أمكن أن يكون خفف الهمزة، فقلبها ألفاً مثل راسٍ، فهو على قوله أيضاً يفعول، فإن كانت الألف في يأْجوج فيمن لم يهمز ليس على التخفيف، فإنه فاعولٌ من ي ج ج، فإن جعلت الكلمة من هذا الأصل كانت الهمزة فيها كمن قال: سَأَقَ، ونحو ذلك مما جاء مهموزاً ولم ينبغ أن يهمز، ويكون الامتناع من صرفه على هذا للتأنيث والتعريف، كأنه اسم للقبيلة كمجوس.

وأما(مأجوج)فيمن همز فمفعول من أجَّ كما أن يأجوج يفعول منه، فالكلمتان على هذا من أصل واحد في الاشتقاق. ومن لم يهمز ماجوج كان ماجوجُ عنده فاعولٌ من مجَّ، كما كان ياجوج من يجَّ، فالكلمتان على هذا من أصلين وليسا من أصلٍ واحدٍ، كما كانتا كذلك فيمن همزهما، ويكون ترك الصرف فيه أيضاً للتأنيث والتعريف، وإن جعلتهما من العجمي فهذه التمثيلات لا تصح فيهما، وامتنعا من الصرف للعجمة والتعريف، وإنما تمثلُ هذه التمثيلات في العجمية ليعلم أنها لو كانت عربيّة لكانت على ما يذكرا.

اختلفوا في قوله جل وعز[٢]: (خَرْجَاً) [الكهف/٩٤] (فخراجُ ربِّكَ) [المؤمنون/٧٢].

---

(١) حكاه في باب علل ما تجعله زائداً من حروف الزوائد، وما تجعله عن نفس الحرف. انظر الكتاب ٢/٣٤٦.

(٢) جاء عن هامش الأصل: بلغ.

فقرأ ابن كثير ونافع وأبو عمرٍو وعـاصمٌ: (خَرْجَـاً)، وفي المؤمنين: (خرجاً) بغير ألف. (فخراج) الأخير بألفٍ.

وقرأ ابن عامر: (خَرْجَاً) بغير ألف، وفي المؤمنين (خَرْجَاً) بغير ألف، (فَخَرْجُ رَبِّكَ) بغير ألفٍ في الثلاثة.

وقرأ حمزة والكسائي ثلاثتهن بألفٍ[1].

قال أبو علي: هل نَجْعَلُ لكَ خَرْجَاً: أي: هل نجعل لك عطيّة نخرجها إليك من أموالنا، وكذلك قوله: أم تسألهم خرجاً، أي: مالاً يخرجونه إليك، فأما المضروب على الأرض فالخراج، وقد يجوز في غير ضرائب الأرض الخراج بدلالة قول العجاج:

يومُ خراجٍ يخرج الشمرَّجا[2]

فهذا ليس على الضرائب التي ألزمت الأرضين المُفْتَتَحة كأرض السواد، لأن ذلك لا يكاد يضاف إلى وقت من يوم وغيره، وإنما هو شيء مؤبّدٌ لا يتغير عما عليه من اللزوم للأرضين، ويدلّ على أن الخراج العطيّة منهم له، قوله في جوابه لهم: (ما مكنِّي فيه رَبِّي خَيْرٌ) [الكهف/٩٥] كأن المعنى: ما مكنني فيه من الاتساع في الدنيا خيرٌ من خَرْجِكُمْ الذي بذلتموه لي، فأعينوني بقوّة دون الخراج الذي بذلتموه.

قال: كلّهم قرأ: (رَدْماً. آتوني) [الكهف/٩٥، ٩٦] ممدوداً غير عاصم فيما حدّثني به إبراهيم بن أحمد بـن عمر الوكيعي عن أبيه عن

---

(١) السبعة ٤٠٠.

(٢) انظر ديوانه ٢/٢٥، وفيه السَّمَرَّجَا، وانظر اللسان (شمرج).

يحيى عن أبي بكر عن عاصم: (رَدْمَاً آئتوني) بكسر التنوين[١]. وحدّثني موسى بن إسحق عن أبي هشام عن أبي بكر عن يحيى عن أبي بكر عن عاصم (رَدْماً. آئتوني) بكسر التنوين على معنى جيئوني. وحدَّثني موسى بن إسحاق عن هرون عن حسين عن أبي بكر عن عاصم: (ردماً آئتوني) مثلُه، على جيئوني.

وروى حفص عن عاصم: (رَدْماً آتْوني) مثل أبي عمرو[٢].

حجة من قرأ (رَدْماً آئتوني) أن (ائتوني) أشبه بقوله: (فأعينوني بقوة) [الكهف/٩٥] لأنه كلّفهم المعونة على عمل السد، ولم يقبل الخراج الذي بَذلُوه. فقوله: (آئتوني) الذي معناه: جيئوني، إنما هو معونةٌ على ما كلّفهم من قوله: (فأعينوني بقوّة).

وأمّا (آتُوني) فمعناه: أعطوني، وأعطوني يجوز أن يكون على المشاركة، ويجوز أن يكون على الاتهاب.

أخبرنا أبو الحسن عبد الله بن الحسين، أن ابن سماعة روى عنه محمد في رجل كان عنده ثوبٌ لرجل، فقال له: أعطني هذا الثوب، فقال: قد أعطيتك، قال: هو صدقة، فإن لم يكن الثوب عنده ولكن عند ربِّ الثوب فقال له: أعطني هذا الثوب، فقال: قد أعطيتك قال: هو عارية.

وقولهم: (آتوني) مثل أعطوني في المعنى، وقد احتمل أعطوني الوجهين، وكذلك يحتملها آتوني. وائتوني لا يحتمل إلا جيئوني،

---

(١) زاد في السبعة: ووصل الألف.
(٢) السبعة ٤٠٠.

فأْتوني المقصورة ههنا أحسن لاختصاصه بالمعونة فقط دون أن يكون سؤالَ عينٍ، والعطيّة قد تكون هبةً، قال:

ومِنّا الذي أعطى الرسولُ عطيّةً أَسَارى تميمٍ والعُيونُ دوامعُ[١]

فالعطية تجري مجرى الهبة لهم والإنعام عليهم في فك الأسير، وقد يكون بمعنى المناولة.

ووجه قول من قرأ: (آتوني) أنه لم يُرد بآتوني: العطيّة والهبة، ولكن تكليف المناولة بالأنفس، كما كان قراءة من قرأ: (ائتوني) لا يُصرفُ إلى استدعاء تمليك عين بهبة ولا بغيرها، وأمّا انتصاب (زُبُرَ الحديد) فإنك تقول: أتيتك بدرهمٍ، وقال:

أتيتُ بعبد الله في القِد موثَقاً
فهلّا سَعيداً ذا الخيانةِ والغدرِ[٢]

فيصل الفعل إلى المفعول الثاني بحرف الجر، ثم يجوز أن يحذف الحرف اتساعاً، فيصل الفعل إلى المفعول الثاني على حدّ:

أمرتك الخير[٣]. ونحوه.

قال: قرأ ابن كثير وحده: (ما مكَّنني) [الكهف/٩٥] بنونين، وكذلك هي في مصاحف أهل مكّة.

---

(١) البيت للفرزدق من قصيدة هجا بها جريراً وهي من النقائض ص ٦٩٦.
انظر ديوانه ٢/٥١٦ وشرح أبيات مغني اللبيب ٣/١٢٢.

(٢) البيت لم يعرف قائله، انظر ابن الشجري ١/٣٥٣، والأشموني ٤/٥١ والعيني ٤/٤٧٥. والقِدّ: سير يقدّمن جلد غير مدبوغ.

(٣) يشير إلى بيت عمرو بن معد يكرب، وقد سبق انظر ٢/٣٣١.

وقرأ الباقون (ما مكنّي) مدغمٌ[١].

قال أبو زيد: رجلٌ مكين عند السلطان من قوم مُكَناء، وقد مَكُنَ مَكَانَةً. قال أبو علي: مَكُنَ فِعْلٌ غير متعدٍ كَشَرُف وعَظُمَ، فإذا ضعَّفت العين عدّيته بذلك كقولك: شرّفته وعظّمته، فقول ابن كثير: مكّنني يكون منقولاً من مكُنَ، وكذلك قول الباقين، فأما إظهار المثلين في مكّنني فلأن الثاني منهما غير لازم، لأنك قد تقول: مكّنك ومكّنه فلا تلزم النون، فلما لم تلزم لم يعتدّ بها، كما أن التاء في اقتتلوا كذلك، ومن أدغم لم ينزله منزلة ما لا يلزم، فأدغم، كما أن من قرأ: قتّلوا في: اقتتلوا كذلك.

اختلفوا في قوله: (بَيْنَ الصَّدَفَيْن) [الكهف/٩٦].

فقرأ ابن كثير وأبو عمروٍ وابن عامرٍ: (الصُدُفَيْن) بضم الصاد والدال.

وقرأ نافع وحمزة والكسائي: (الصَّدَفَين) بفتح الصاد والدال.

وقرأ عاصم في رواية أبي بكر (الصُدْفين) بضم الصاد وتسكين الدال. وروى حفص عن عاصم: (الصَّدَفين) بفتحتين[٢].

هذه لغاتٌ في الكلمة فاشيةٌ زعموا. وقال أبو عبيدة: الصدفان: جنبتا الجبل[٣].

اختلفوا في قوله تعالى: (آتوني أفْرِغْ عَلَيْهِ) [الكهف/٩٦] فقرأ

---

(١) السبعة ٤٠٠.

(٢) السبعة ٤٠١.

(٣) انظر مجاز القرآن ٤١٤/١.

ابن كثير ونافع وابن عامر والكسائي (قال آتوني أفرغ) ممدوداً، وقرأ عاصم في رواية أبي بكر وحمزة (قال آئتوني) قصراً.

وروى خلف عن يحيى عن أبي بكر عن عاصم أنه قال: (آتوني) ممدودةً. حفص عن عاصم قال: (آتوني) ممدودة[١].

قال أبو علي: أما قراءة من قرأ (ائتوني أفْرِغْ عليه قِطْرَا) فمعناه: جيئوني به، واللفظ على إيصال الفعل إلى المفعول الثاني بالحرف، كما كان قوله: (ائتوني زُبُرَ الحديد) كذلك، إلا أنه أعمل الفعل الثاني، ولو أعمل الأول لكان: (ائتوني أفرغه عليه قطراً، إلا أن تقدير الفعل أن يصل إلى المفعول الثاني، بلا حرف كما كان كذلك في قوله: (ائتوني زبر الحديد)، وجميع ما مرّ بنا في التنزيل من هذا النحو إنما هو على إعمال الثاني كما يختاره سيبويه، فمنه قوله: (يَسْتَفْتُونَكَ قُلِ اللَّهُ يُفْتيكُمْ في الكَلالَةِ) [النساء/١٧٦] ومنه قوله: (هَاؤُمُ اقْرَؤُوا كِتَابِيَهْ) [الحاقة/١٩].

ووجه من قال: (آتُوني أفرِغْ عليه قطْرَاً) أن المعنى: ناولوني قطراً أفرغه عليه، إلا أنه أعمل الثاني من الفعلين كما أعمل الثاني في قصر ائتوني.

قال: كلّهم قرأ (فما اسْطَاعُوا) [الكهف/٩٦] بتخفيف الطاء غير حمزة فإنه قرأ (فما اسْطَّاعُوا) يريد: فما اسْتَطَاعوا، ثم يُدغم التاء في الطاء، قال: وهذا غير جائز لأنه قد جمع بين السين وهي ساكنة والتاء المدغمة وهي ساكنة[٢].

---

(١) السبعة ٤٠١.

(٢) السبعة ٤٠١.

قالوا: طاع يطوع، فلم يتعدّ الفعل منه، فإذا أريد تعديته ألحقت الهمزة فقالوا: أطعت زيداً، قال: (وأَطِيعُوا اللَّهَ وَرَسُولَه) [الأنفال/١] وقالوا أيضاً: اسطاع يسطيع في معنى أطاع يطيع، وقولهم: أسطاع أفعَلَ، وإنما ألحقت السين البناء لنقل الحركة إلى الفاء وتهيئة الكلمة بنقل الحركة فيها للحذف، ألا ترى أنها هيأت الكلمة للحذف منها في نحو لم يَسْطِعْ،ومثل السين في ذلك الهاء في قول من قال: أهَرَاق يُهَريق. فالهاء في أنها عوضٌ مثل السين في اسْطَاع، وليس هذا العوض بلازم، ألا ترى أنَّ ما كان نحوه لم يلزم هذا العوض. وقالوا أيضاً: استطاع يستطيع، وفي التنزيل: (هل يَسْتَطِيعُ رَبُّكَ) [المائدة/١١٢] فهذا استفعل، وكأن استفعل في ذلك جاء في معنى أفعل، كما أنَّ استجاب في معنى أجاب في نحو:

فلم يستجبه عند ذاك مجيب(١)

وحذفوا من الكلمة التاء المزيدة مع السين فقالوا: اسطاع يسطيع، وفي التنزيل: (فما اسْطَاعُوا أنْ يَظْهَرُوهُ) وهو قراءة الجمهور، لما اجتمعتِ المتقاربة أحبُّوا التخفيف بالإدغام كما أحبّوا ذلك في الأمثال، فلمّا لم يَسُغ التخفيف بالإدغام لتحريك ما لم يتحرك في موضع عُدِل عنه إلى الحذف، كما أنه لما اجتمع المثلان في قولهم: عَلْماءِ بنو فلان، يريدون: على الماءِ، ولم يسغ إدغام الأولى في الثانية وإن كانت تتحرك بحركة الهمزة في نحو قولهم: ألَحْمَرُ، حذفوا الأول من المثلين لما كان الإدغام يؤدي إلى تحريك ما تكرهُ الحركة فيه فأما تحريكه بحركة الهمزة فهي في هذا التحريك في نية السكون

---

(١) هذا عجز بيت لكعب بن سعد الغنوي سبق في ٣٥٢/١.

يدلّك على ذلك تقدير همزة الوصل مع تحرّك اللام، فقالوا: علماءِ بنو فلان، فحذفوا الأول من المثلين حيث لم يتجِّه الإدغام، وهذا أولى من قولهم: اسْطَاع، لأن هذه السين لم تتحرك في موضع من الحركات كما تحركت اللام، فهذا استفعل بمنزلة أفعل وأجروا المتقاربين في هذا مجرى المثلين، فقالوا: بَلْعَنْبر، لمّا كانت النون مقاربة اللام، وكانت تدغم فيها في نحو: من لك، أريد إدغامها في هذا الموضع أيضاً، فلما لم يسغ ذلك عندهم خففوا بالحذف كما خففوا به في المثلين، ولغةٌ أخرى خامسة في الكلمة، وهي أن بعضهم قال في: يسطيع: يَسْتيع، فهذا يحتمل أمرين: أحدهما: أنه أبدل من الطاء التي هي فاءُ التاءَ ليقربها من الحرف الذي قبلها، فأبدل التاء لتوافق السين في الهمس، كما أبدل الدال من التاء في نحو: ازدان ليوافق ما قبله في الجهر، والآخر: أن يكون حذفَ الطاءَ لما لم يستقم إدغام ما قبلها في المتقارب منها، كما حذَف المثل والمتقارب من: عَلْمَاءِ بنو فلان، وبلْعَنْبر، ويكون هذا في أنه حذف من الكلمة الأصل للتخفيف، بمنزلة قولهم: تَقَيتُ، ألا ترى أنه في الأصل: اتَّقى، فحذف الفاء التي هي في الأصل واوٌ، فلما حذفها سقطت همزة الوصل المجتلبة لسكونِ الفاء فبقي تَقَيتُ على فعلت، فإن قلت: فلم لا يكون على أنه أبدل من الفاء التي هي واو التاءَ، كما أبدل من تَيْقُور وتَوْلَج[1] ونحو ذلك، ولا يكون على ما ذكرت من حذفه الفاءَ من افتعلت، فالدليل

---

(١) تيقور: من الوقار، وهو فيعول، أبدلت التاء من الواو، وأصله: وَيْقور، وتَوْلج: وهو الكناس الذي يستظل به الوحش في شدة الحر، ووزنه: فوعل على رأي الخليل أيضاً، فأبدلوا التاء مكان الواو وجعل فَوْعلاً أولى بهما من تفعل، لأنك لا تكاد تجد في الكلام تفعلاً اسماً، وفوعل كثير.
انظر الكتاب ٢/٣٥٦ والمنصف ٣/٣٨، ٣٩.

على أن الحذف من افتعلت وليس على حد ما ذكرت قولهم في المضارع: يَتَقِي ولو كان على الحد الآخر لسكن ما بعد حرف المضارعة وأنشدنا:

يَتَقِي بـه نَفَيـانَ كـلِّ عشيَّـةٍ[1]

ومثل تقديره الفاء التي هي طاء من يستيع، تقدير حذف التاء من قولهم: استخد فلانٌ مالاً، يجوز أن يكون: استتخد، فحذف الفاء لاجتماع حروف متماثلة، فحذفت التاء التي هي فاء، كما حذفت الفاء في يستيع، وإنما هو يستطيع، ويجوز أن يكون: استخذ اتخذ، فأبدل السين من التاء لاجتماعهما في الهمس ومقاربة المخرج، وأبدلت السين من التاء، كما أبدلت التاء من السين في قولهم: طَسْتٌ. قال العجاج:

أأَنْ رأيتِ هامَتي كالطَّسْتِ[2]

والأصل السين، يدل على ذلك أنَ أبا عثمان أنشد:

لـو عَـرَضـت لأَيْبُـلِيٍّ قَسٍّ

أشْعَثَ فـي هيـكَـلِهِ مُـنْـدَسِّ حَنَّ إليهـا كـحَنِين الـطسِّ[2]

فأمّا قول حمزة: (فما اسْطَاعُوا أنْ يَظْهَرُوهُ) فإنما هو على إدغام التاء في الطاء ولم يلق حركتها على السين فيحرك ما لا يتحرك، ولكن

---

(١) صدر بيت لساعدة وعجزه:

فالماء فوق متونه يتصبّبُ

انظر شرح ديوان الهذليين ٣/١١٠٠ واللسان (نفي) وفيه: يقرو، مكان يتقي.

(٢) سبق في ٣/١٢٠.

أدغم مع أنَّ الساكن الذي قبل المدغم ليس حرف مدّ، وقد قرأت القراء غير حرف من هذا النحو، وقد قدَّمنا ذكر وجه هذا النحو، ومما يؤكّد ذلك أن سيبويه أنشد:

كأنّه بَعْدَ كَلالِ الزاجرِ ومَسْحِي مَرُّ عُقَابٍ كَاسِرِ(١)

والحذف في: ما اسطاعوا، والإثبات في ما استطاعوا، كلّ واحدٍ منهما أحسنُ من الإدغام على هذا الوجه.

اختلفوا في قوله عز وجل: (دَكًّا) [الكهف/٩٨]. فقرأ ابن كثير ونافع وأبو عمروٍ وابن عامرٍ (دَكًّا) منونٌ غير مهموز ولا ممدود.

وقرأ حمزة والكسائي وعاصم: (دَكَّاءَ) ممدودٌ مهموزٌ بلا تنوين.

وهبيرةُ عن حفص (دَكًّا) منوّن غير ممدود، وقال غير هبيرة عن حفص عن عاصم: ممدود(٢).

قال أبو علي: من قال: (جعله دكًّا) احتمل أمرين: أحدهما: أنه لمّا قال: (جعله) وكان بمنزلة خَلَقَ وعَمِلَ، فكأنه قد قال: دكَّهُ دكًّا، فحمله على الفعل الذي دلّ عليه قوله: جَعَلَهُ، والوجه الآخر: أن يكون جعله ذا دكٍ، فحذف المضاف، ويمكن أن يكون حالاً في هذا الوجه.

ومن قال: (جعله دكَّاء) فعلى حذفِ المضاف، كأنه جعله مثلَ دَكّاء، قالوا: ناقةٌ دكّاءُ، أي: لا سنام لها، ولا بدّ من تقدير الحذف،

---

(١) سبق انظر ٢/٣٩٧، وانظر الكتاب ٢/٤١٣.

(٢) السبعة ٤٠٢.

لأن الجبل مذكّر فلا يوصف بدكاءَ، لأنه من المؤنث وجعل مثل خَلَقَ، ويمكن أن يكون حالاً.

اختلفوا في الياء والتاء من قوله تعالى: (أن تَنْفَدَ كلماتُ ربِّي) [الكهف/١٠٩].

فقرأ ابن كثير ونافع وأبو عمروٍ وعاصم[١]: (قبل أن تنفد كلماتُ) بالتاء. وقرأ ابن عامر وحمزة والكسائي: (يَنفد) بالياء[٢].

قال أبو علي: التأنيث أحسن، لأن المسند إليه الفعل مؤنثٌ، والتذكير حسن أيضاً لأن التأنيث ليس بحقيقي وقد تقدم ذكر ذلك في غير موضع.

---

(١) زاد في السبعة «ابن عامر» فيمن قرأ هذه القراءة، وأنقصه في قراءة الياء.
(٢) السبعة ٤٠٢.

ذكر اختلافهم في سورة مريم

اختلفوا في (كٓهيعٓص. ذِكْرُ) [١، ٢].

فقرأ ابن كثير (كٓهيعٓص) بفتح الهاء والياء، وتبيين الدال التي في هجاء صاد.

وقرأ أبو عمروٍ (كهِيَعص. ذكرُ) بكسر الهاء وفتح الياء ويدغم الدال في الذال. نافع يلفظ بالهاء والياء بين الكسر والفتح، ولا يدغم الدال التي في هجاء صاد في الذال من (ذكر) هذا قول محمد بن إسحاق عن أبيه. وقال ابن سعدان عن إسحاق المدني عن نافع بفتح الهاء والياء ويدغم، وقال إسماعيل بين الكسر والفتح. وقال أحمد بن صالح عن ورش، وقالون عن نافع: الهاء بين الكسر والفتح، ونون العين غير مبيّنةٍ، ودالُ صادْ[١] غير مبيّنةٍ وهو معها[٢] ذال. وقرأ عاصم في رواية أبي بكر والكسائي بكسر[٣] الهاء والياء والكسائي لايُبين الدال وعاصم يبيّنها.

---

(١) في الأصل: ودالُ وصاد، وفي السبعة: ودال الصاد.

(٢) في السبعة: «وموضعها» بدل: «وهو معها».

(٣) في السبعة: يكسران.

وقرأ حمزة وابن عامرٍ (كهَيعص.ذِكْرُ) بفتح الهاء وكسر الياء ويدغمان، وكلّهم يخفي نون (عين).

وروى ابن اليتيم عن أبي حفص عن عاصم أنه كان يبين الهاء ولا يرفعها ولا يكسر الياء. أبو عمارة عن حفص عن عاصم يفخّم[١].

القول في إمالة هذه الحروف أن إمالتها لا تمتنع، لأنها ليست بحروف معنى وإنما هي أسماءٌ لهذه الأصوات، قال سيبويه: قالوا: با، تا، لأنها أسماءُ ما يتهجّى به[٢]، فلما كانت أسماءً غير حروف جازت فيها الإمالة كما جازت في الأسماء. ويدلّك على أنها أسماءٌ أنها إذا أخبرت عنها أعربتها، وإن كنت لا تعربها قبل ذلك، كما أن أسماء العدد إذا أخبرت عنها أعربتها، فكما أن أسماء العدد قبل أن تُعربَها أسماءٌ، فكذلك هذه الحروف، وإذا كانت أسماءً ساغت الإمالة فيها، فأما من لم يمل فعلى قول أهل الحجاز.

قال: كلُّهم يُخفي نون عين. حفص عن عاصم يبيّن النون، قال أبو عثمان: بيان النون مع حروف الفم لحن، إلّا أن هذه الحروف تجري على الوقف عليها والقطع لها مما بعدها، فحكمها البيان وأن لا تُخفى، وقول عاصم هو القياس فيها وما لا مذهب عنه، وكذلك أسماءُ العدد حكمها على الوقف على أنها منفصلة مما بعدها. ومما يبّين أنها على الوقف أنهم قالوا: ثلاثَهْ اربَعَهْ، فألقوا حركة الهمزة على الهاء لسكونها ولم يقلبوها تاءً، وإن كانت موصولة لما كانت النية بها الوقف، فكذلك النون ينبغي أن تبيّن لأنها في نيّة الوقف والانفصال

---

(١) السبعة ٤٠٦، ٤٠٧.

(٢) الكتاب ٢/٢٦٧. وعنده: «لأنها أسماء ما يلفظ به» بدل: «يتهجّى به».

ممّا بعدها. ولمن لم يبيّن أن يستدلّ بتركهم قطع الهمزة من قوله: (الٓمٓ اللَّهُ) [آل عمران/١ ـ ٢] ألا ترى أن الهمزة لم تقطع، وإن كان ما هي منه في تقدير الانفصال ممّا قبله، فكما لم تقطع الهمزة في (الٓمٓ اللَّهُ) وفي قولهم: واحد اثنان، كذلك لم تبيّن النون لأنها جعلت في حكم الاتصال، كما كانت الهمزة فيما ذكرنا كذلك. قال أبو الحسن: التبيين: يعني تبيين النون، أجود في العربية لأن حروف الهجاء والعدد منفصل بعضها من بعض، قال: وعامة القراء على خلاف التبيين.

اختلفوا في قوله: (مِنْ وَرَائي) [مريم/٥].

فقرأ ابن كثير فيما قرأت على قنبل ـ (مِنْ وَرَائِيَ) مهموزةً ممدودةً مفتوحة الياء.

وحدثوني عن خلف عن عبيدٍ عن شبل عن ابن كثير: (مِنْ وَرَايَ) مثل: (عصايَ) [طه/١٨] و (هُدَاي) [طه/١٢٣] بغير همز ونصب الياء.

وكلّهم همز ومدّ وأسكن الياء، غير ابن كثير[١].

قال أبو عبيدة[٢] وغيره: (من ورائي): من قدامي، وكذلك قال: في قوله: (وكان وَرَاءَهُمْ ملك) [الكهف/٧٩] أي: بين أيديهم وأنشد لِسَوَّار بن المُضَرِّب:

أيرجُو بنو مروان سمعي وطاعتي وقومي تميمٌ والـفَلَاةُ ورائيـا[٣]

(١) السبعة ٤٠٧.

(٢) مجاز القرآن ٢/١.

(٣) البيت في الكامل ٢/٤٤٥. من قصيدة قالها لما هرب من الحجاج وانظر مجاز القرآن ١/٣٣٧ و٤١٢ و٢/١ والجمهرة ١/١٧٧ واللسان والتاج (ورى) والطبري ١٦/٢ والقرطبي ١١/٣٥.

أي: أمامي، وهكذا حكى عنه التوزي، قال: وقال: وراءُ الرجل: خَلْفُهُ ووراؤه: قُدَّامُهُ. قال: (وكان وراءَهم مَلِكٌ) أي: أمامهم. وكذلك قوله عز وجل: (ومن ورائِهِ عذابٌ غليظ) [ابراهيم/١٧]، أي: أمامه، قال التوزيُّ: وأنشدنا أبو عبيدة:

أتُوعِدُني وراءَ بني رياحٍ كذبْتَ لتقصُرَنَّ يداكَ دُوني[(١)]

وراء بني رياح، أي: قدام بني رياح. وأنشد:

ألَيس ورائي أن أدبَّ على العَصَا
فيأْمَنَ أعدائِي ويَسْأمَنِي أهْلِي[(٢)]

وقال غيره أيضاً: وراء: يكون بمعنى خلف، وبمعنى قدّام، قال: وفي القرآن في معنى خلف وبعد قولُه: (ومِنْ وَرَاءِ إسحاقَ يعقوبَ) [هود/٧١]. وروي عن ابن عباس: (وكانَ وَرَاءَهُمْ مَلِكٌ) أي: أمامهم[(٣)]، ونحو ذلك قال يعقوب مثل غيره.

وقد حكى متقدّمو أهل اللغة وقوع الاسم على الشيء وعلى ضدّه، وصنّفوا فيه الكتب كقطرب، والتوّزيّ ويعقوب وغيرهم، وربما أنكر ذلك منكرون بتعسف وتأويلات غير سهلة، وليس ينكر أحدٌ أن

---

(١) مجاز القرآن ٣٢٦/١، ٣٣٧ وانظر ما سبق ٥٨/٢.

(٢) البيت لعروة بن الورد، مطلع قصيدة في ديوانه بشرح ابن السكيت ١١٤ وفي الأغاني ٧٩/٣ (الثقافة) والأضداد للسجستاني ص٨٣ وفيها «فيشمت» بدل: «فيأمن». قال ابن السكيت: قوله: أليس ورائي... الخ أي: إن سلمتُ أن أهُونَ وأدِبَّ على العصا.

(٣) في الأضداد لأبي حاتم السجستاني فيما رواه عن أبي عامر العقدي عن سفيان بن عيينة عن عمرو بن دينار أن ابن عباس قرأ: (وكان أمامهم ملك يأخذ كل سفينة صالحة غصباً) (الأضداد /٨٣).

اللفظة الواحدة تقع على الشيء وعلى خلافه، وكذلك لا ينبغي أن يُنكر وقوعُه على الشيء وعلى ضدّه، لأن الضدّ ضربٌ من الخلاف، فإن زعموا أن ذلك يُلْبِس فهو في الخلاف أيضاً يُلْبِس.

والقصر الذي روي عن ابن كثير لم أعلم أحداً من أهل اللغة حكاه ولعلّه لغةٌ، وقد جاء في الشعر من قصر الممدود شيءٌ كثير وقياسه قياس ردّ الشيء إلى أصله، واللام من هذه الكلمة همزةٌ وليس من باب الوراء، ولا من قول الشاعر:

كَظَهْرِ اللأَى لو يَبْتَغِي رِيَّةً بها[1]

لأنهم قالوا في تحقيرها: وُرَيِّئَةٌ، مثل: وُدَيِّعَةٌ، حكى ذلك أبو عثمان وغيره، ولو كان من باب الوري والتواري لكان تحقيره وُرَيَّةً، ومن نادر ما جاء في هذه الكلمة دخول الهاء في تحقيرها مع أنها على أربعة أحرف، وكذلك دخلت في: قُدَيْديمة، تحقير قدّام، قال:

قُدَيْدِيمةُ التجريب والحِلْم إنّني أرى غَفَلات العيش قَبْلَ التجارب[2]

وقال:

يومٌ قُدَيْدِيمَةَ الجوزاءِ مَسْمُومُ[3]

(١) هذا صدر بيت للطرماح وعجُزه:

نهاراً لعيَّت في بُطون الشَّواجِن

اللأى: البقرة الوحشية، والريّة: ما يورى به النار، وأصله: وِرْية، مثل وعدة، ثم قدموا الراء على الواو فصار ريّة. الشواجن: جمع شاجنة: ضرب من الأودية ينبت نباتاً حسناً.

انظر اللسان (روي، شجن، لأي).

(٢) البيت من قصيدة للقطامي، انظر المقتضب ٢/٢٧٣. ٤/٤١ وابن الشجري ٢/١٥٥، واللسان (قدم) وشرح أبيات المغني ٣/٣٩٢.

(٣) هذا عجز بيت لعلقمة بن عبدة وصدره: =

والقول في ذلك أنّ ما كان على أربعة أحرف لا تدخله تاء التأنيث في التحقير كما يدخل عامة ما كان على ثلاثة أحرف، وكأنّ الحرف الأصل قام مقام الزائد، كما قام مقامه في قولهم لم يَغْزُ، ولم يخشَ ولم يرمِ، ألا ترى أن هذه اللامات حذفت كما تحذف الحركات للجزم، وأما دخولها على قديديمة، ووريّئةٍ، فمن الأشياء التي تشذّ فتردّ إلى الأصل المرفوض نحو: استحوذ والقصوى والقود ورجلٌ لدوِغ، وطعام قضَضٌ، حكاه أبو زيد.

فأما قوله: (وإنِّي خِفْتُ الموالي مِنْ وَرَائي) فإن الخوف لا يكون من الأعيان في الحقيقة، إنما يكون من معانٍ فيها، فإذا قال القائل: خفتُ الله، وخفت الوالي، وخفت الناس، فالمعنى: خفت عقاب الله ومؤاخذته، وخفت عقوبة الوالي وملامة الناس، وكذلك (وإني خفتُ المواليَ من وَرائي) أي: خفت تضييع بني عمي، فحذف المضاف، والمعنى على تضييعهم الدين ونبذهم إياه واطّراحهم له، فسأل ربّه وليّاً يرث نبوّته وعلمه لئلا يضيع الدين. ويقوّي ذلك ما روي عن الحسن أنه قال: (يرثني) [مريم/٦]: يرث نبوّتي، وهذا بيّنٌ لأنه لا يخلو من أن يكون أراد: يرث مالي أو علمي ونبوّتي. وفيما أثر عن رسول الله ﷺ من أنه قال: «نحن ـ معاشرَ الأنبياء ـ لا نورَث ما تركناه صدقة»[1]. دلالةٌ على أن الذي سأل أن يرثه وليّه ليس المال، فإذا بطل هذا ثبت الوجه الآخر.

= وقد عَلوتُ قُتود الرَّحْلِ يسفعني

انظر المقتضب ٢/٢٧٣، ٤/٤١، واللسان (سمم).

(١) أخرجه مسلم في كتاب الجهاد جـ٣/١٣٧٨، ١٣٧٩، ١٣٨٠، ١٣٨١، ١٣٨٣، وأحمد في مسنده ١/٤، ٦ وغيرها.

وقريب من هذا الوجه: (ربِّ لا تَذَرْني فَرْداً وأنت خَيْرُ الوارثين) [الأنبياء/ ٨٩] على أنه لا يجوز على نبيّ الله أن يقول: أخاف أن يرثني بنو عمي وعصبتي على ما فرضْتَه لهم، وكأن الذي حمله على مسألة ذلك رَبَّهُ ما شاهدهم عليه من تبديلهم الدين واطّراحهم له وتوثُّبِهِم على الأنبياء وقتلهم إيّاهم. وروي عن عثمان بن عفان، رضي الله عنه: (وإني خِفت المواليَ مِنْ وَرَائي) وكأن المعنى: أنهم قلّوا وقلّ من كان منهم يقوم بالدين، فسأل وليّاً يقوم به، وقد قال الشاعر:

إذا أنـا لـم أُومَـنْ عـليـكَ فـلم يَـكُـنْ
كـلامُـكَ إلّا مــن وراءُ وراءُ[1]

فيجوّزُ فيه أهل النظر في العربية غيرَ وجهٍ، منها: إلا من وراءُ وراءُ، بضمها كما ضممتَ قبلُ، وبعدُ، وتحتُ، ودونُ، وتجعل الثاني بدلاً من الأول، قال أبو الحسن: أنشدناه يونس وبيتاً آخر قبلَهُ، قال: وزعم أنه شعرٌ مرفوع: وإلا من وراءِ وراءِ، يريد به: ورائي، فحذف ياءَ الإضافة، وتدلّ الكسرة عليها. فيكون: مِنْ وراءِ وراءِ. وتكون الثانية بدلاً من الأولى، أو تكريراً، ويكون: من وراءَ وراءَ، على أن تجعل وراءَ معرفةً فلا تصرفها للتأنيث والتعريف، وتكـون الثانيـة تكريراً، وروى ابن حبيب عن أبي توبة: إلا من وراءِ وراءُ، أضاف وراءُ إلى وراءِ فجره للإضافة، وبنى وراءَ المضاف إليها على الضمّ مثل: تحتُ ودونُ، ويجوز: إلا من وراءِ وراءَ، تضيف وراءَ الأول إلى الثاني، وقد جعلته لا ينصرف للتأنيث والتعريف ووراءُ الأول التقدير فيه الإفراد كما يقدر في سائر ما يضاف ذلك.

(١) انظر ابن يعيش ٤/ ٨٧ وفيه: «لقاؤك» بدل «كلامك» والدرر ١/ ١٧٧، وانظر اللسان (وري) وأورد البيت في جملة أبيات نسبها لعتَيّ بن مالك العُقَيْلي.

اختلفوا في الرفع والجزم من قوله عز وجل: (يرثني ويرث) [مريم/٦].

فقرأ ابن كثير ونافع وعاصم وابن عامر وحمزةُ: (يرثُني ويرثُ) برَفْعِهما.

وقرأ أبو عمروٍ والكسائي: (يرثْني ويرثْ) بالجزم فيهما[1].

وجه الرفع: أنه سأل وليّاً وارثاً علمه ونبوّته، وليس المعنى على الجزاء. أي: إن وهبته ورثَ، وذلك أنه ليس كلّ ولي يرث، فإذا لم يكن كذلك لم يسهل الجزاء من حيث لم يصحّ أن تقول: إن وهبته ورث، لأنه قد يهب وليّاً لا يرث، وكون وليّاً فاصلةً لا يدلّ على أن يرثني ليس بصفةٍ، ألا ترى أن الفاصلة قد يكون ما بعدها متصلاً بها، فلا توجب الفاصلة قَطع ما بعدها عنها.

ووجه الـجزم: أنه أوقع الوليّ الذي هو اسمٌ عامّ موضع الخاصّ فأراد بالوليّ وليّاً وارثاً، كما وضع العام موضع الخاص في غير هذا كقوله: (الـذينَ قالَ لهم النـاسُ إنَّ الناسَ قـد جَمَعُوا لكم) [آل عمران/١٧٣] وإنما يرادُ بكلّ واحدٍ من قوله الناسَ رجلٌ مفردٌ، وقد يقول الرجل: جاءني أهلُ الدنيا، وإنما أتاه بعضهم إذا قصَد التكثير. وتقول: سِيْر عليه الدهَر والأبدَ، فوضَعَ العـامَّ في كلّ ذا مـوضعَ الخاصِّ، فكذلك قوله: (وَلِيًّا) لفظةٌ عامّةٌ تقع على الوارث وغير الوارث، فأوقعه على الوارث دون غيره، فعلى هذا يصـحُّ معنى الجزاء.

اختلفوا في قوله جل وعز: (عِتيًّا) [مريم/٨] و(جُثيًّا) [٦٨] و(بُكيّا) [٥٨] و(صُلِيّا) [٧٠] في كسر أوائلها وضمها.

---

(١) السبعة ٤٠٧.

فقرأ ابن كثير ونافعٌ وأبو عمرو وعاصمٌ في رواية أبي بكر، وابن عامر: بضم أوائل هذه الحروف.

وقرأ حمزة والكسائي بكسر أوائل هذه الحروف كلّها. حفص عن عاصم بكسر أوائل هذه الحروف كلّها إلا (بُكيّا) فإنه يضمّ أوّله[١].

أبو عبيدة: كلّ مبالغ في شرّ أو كفر فقد عتاعِتيّا[٢]، ومثلها عسىٰ.

اعلم أن ما كان على فُعُول كان على ضربين، أحدهما: أن يكون جمعاً، والآخر: أن يكون مصدراً، وقد جاءت أحرف في غير المصادر وهي قليلة.

فالجمع إذا كان على فُعُول من المعتل اللام جاء على ضربين، أحدهما: أن تكون اللام واواً، والآخر: أن تكون ياءً، فما كان اللام منه واواً من هذه الجموع قلب إلى الياء، وذلك نحو: حَقْو وحُقِيٍّ، ودَلْوٍ ودُلِيٍّ وعَصَاً وعُصِيّ وصَفَاً وَصُفِيٍّ، فاللام إذا كانت واواً لزمها القلب على الاطراد إلى الياء، ثم قلبت واو فُعول إلى الياء لإدغامها في الياء، وكسرت عين الفعل كما كسرت في مَرْمِيٍّ ونحوه، وقد جاءت حروف من ذلك قليلة على الأصل، فمن ذلك ما حكاه سيبويه من قولهم: إنكم لتنظرون في نُحُوٍّ كثيرةٍ[٣].

---

(١) السبعة ٤٠٧.

(٢) مجاز القرآن ٢/٢.

(٣) عجز بيت لعبد الله بن العجلان، كما في الشعر والشعراء ٧١٦ وصدره فيه:

ألا إن هنداً أصبحت منك محرماً

=

وحكى غيره في جمع نَحْوٍ الذي يعنى به السحابُ: نُحُوٌّ، وفي حَمَاً: حُمُوٌّ، وأنشد:

وأصْبَحْتَ من أدنى حُمُوَّتِها حَمَا[1]

فما كان كذلك فإنّ كسر الفاء فيه مطرّد، وذلك نحو دِليّ وحِقِيّ وعِصِيٍّ. وجاز ذلك فيها لأنها غُيِّرَت تغييرين، وهما: أن الواو التي هي لام قلبت، والواو التي كانت قبلها قلبت أيضاً، فلما غيّرت تغييرين قويا على هذا التغيير من كسر الفاء، كما أن بابِ: حنيفةَ، وجديلة، في الإضافة لما غير تغييرين قوي على حذف الياء في قولهم: جَدَلِيٌّ، وحَنَفِيٌّ، وفَرَضِيٌّ وقد تركوا أحرفاً من ذلك على الأصل فلم تغير فقالوا في السليقة، سَليقي، وفي عُميرة كلبٍ: عُمَيْـرِي. وفي الخُرَيْبَـةِ خُرَيْبِيٌّ، والمستمر هو الأول، فأما ما كان لامه ياءً من هذا النحو نحو ثُدِيٍّ وحُليٍّ ولُحِيٍّ فقد كسروا الفاء منه أيضاً فقالوا: ثِدِيّ وحِلِيّ وإن لم يغيروا التغييرين اللذين ذكرنا في باب حُقيٍّ وعُصِيٍّ وذلك لأنهم أجروا الياء ههنا مجرى الواو، كما أجروها مجراها في اتَّسَرَ واتَّبسَ، إذا أردت: افتعل من اليُسْرِ واليُبْسِ، فاستمر الكسر في فاء ما كان من الياء كما استمر في باب الواو الذي غير تغييرين لإجرائهم الياء مجرى الواو، لأنهم قد غيّروا أيضاً في باب النصب لتغيير واحد، فقالوا: قُرَشي وهُذَلي، فحذفوا الياء لمّا ألحقوا ياءي الإضافة.

وأما ما كان من ذلك مصدراً فما كان من الواو فالقياس فيه أن

= وجاء في التهذيب ٥/٢٧٢ واللسان (حمى) برواية:

لقد أصْبَحَتْ أَسْمَاءُ حِجْراً مُحَرَّماً

والمعنى: أصبحت أخا زوجها بعدما كنت زوجها.

(١) سيبويه ٢/٣٨١.

يصحح نحو: العُتو والقُلو، لأن واوه لم يلزمها الانقلاب كما لزمها الانقلاب في الجمع، ولكن لما كانوا قد قلبوا الواو من هذا النحو وإن كان مفرداً نحو: معديّ ومَرْميّ، وقُلِبَ ما كان قبل الآخر بحرفٍ كما قُلِبَ الآخر نحو صُيَّمٍ ، وما كان على وزنِهِ، وغُيِّر تغييرين كما غيروا في الجمع، قلبوا ذلك أيضاً في نحو عُتيٍّ، وزعموا أن في حرف عبد الله: (ظلماً وعُليّاً) [النمل/١٤] في عُلوٍّ ولم يكن شبهَ هذا الضرب للجمع حيث وافقه في البناء، وغير تغييرين بدون شبه أَحْمَدَ بِأَشْرَبُ، فأُجري المصدر مجرى الجمع في كسر الفاء منه.

فأما ما كان من هذه المصادر من الياء، فليس يستمر الكسر في فائه، كما استمر في الجمع، وفي المصادر التي من الواو، ألا ترى أن المضِيّ في نحو: (فما اسْتَطَاعُوا مُضيّاً) [يس/٦٧] ليس أحد يروي فيه الكسر فيما علمناه، وحكى أبو عمر عن أبي زيد: أوى إليه إوِياً، ومما يؤكّد الكسر في هذا النحو أنهم قالوا: قِسِيّ وألزموها كسر الفاء، ولم نعلم أحداً يُسْكَنُ إلى روايته حكى فيه غير الكسر، وذلك أنه قلبت الواو إلى موضع اللام، فلما وقعت موقعها قلبت كما تقلب الواو إذا كانت لاماً، وكسرت الفاء وألزمت الكسر فأن لم نسمع فيها غيره دلالة على تمكّن الكسر في هذا الباب.

قال أبو الحسن: أكثر القراء يضمون أوّل هذا، يعني: (عُتِيًّا). قال: وكذلك: الجُثِيِّ، والبُكيّ، والصُلِيّ، قال: وزعم يونس أنها لغة تميم، وغيرهم يكسر. قال أبو الحسن: وسمعناه من العرب مكسوراً سوى بني تميم في المصدر والجمع.

اختلفوا في قوله جل وعز: (خلقتُك) و(خلقناك) [مريم/٩].

فقرأ ابن كثير ونافع وأبو عمرو وعاصم وابن عامر: (خَلَقْتُكَ) بالتاء من غير ألف.

وقرأ حمزة والكسائي: (خَلَقْنَاكَ) بالنون والألف[١].

حجة من قال: (وَقَدْ خَلَقْتُكَ مِنْ قَبْلُ) أن قبله: (قَالَ رَبُّكَ هُوَ عَلَيَّ هَيِّنٌ وَقَدْ خَلَقْتُكَ). وحجة من قال: (وقد خلقناك) أنه قد جاء لفظ الجمع بعد لفظ الإفراد، قال: (سُبحَانَ الذي أَسْرَى بِعَبْدِهِ) [الإسراء/١] وجاء بعدُ: (وآتَيْنَا موسى الكِتَابَ) [الإسراء/٢] وقال: (وَلَقَدْ خَلَقْنَا الإنْسَانَ مِنْ صَلْصَالٍ مِنْ حَمَأٍ مَسْنونٍ) [الحجر/٢٦] (وَلَقَدْ خَلَقْنَا الإنْسَانَ وَنَعْلَمُ ما تُوَسْوِسُ بِهِ نَفْسُهُ) [ق/١٦] (وَلَقَدْ خَلَقْنَاكُمْ ثُمَّ صَوَّرْنَاكُمْ) [الأعراف/١١]، ونحو ذلك.

اختلفوا في قوله عز وجل: (لِيَهَبَ) [مريم/١٩].

فقرأ ابن كثير وعاصم وابن عامر وحمزة والكسائي: (لِأَهَبَ) بالهمز. وقرأ أبو عمروٍ ونافع في رواية ورش والحلواني عن قالون: (لِيَهَبَ لكِ) بغيرهمز. وفي رواية غير ورش عن نافع: (لِأَهَبَ لكِ) بالهمز[٢].

حجة من قال: (لأهَب لكِ)، فأسند الفعل إلى المتكلم، والهبة لله سبحانه، ومنه أن الرسول والوكيل قد يسندون هذا النحو إلى أنفسهم، فإن كان الفعل للموكل والمرسل للعلم بأنه في المعنى للمرسل، وأن الرسول والوكيل مترجم عنه، ومن قال: (ليهب لك) فهو على تصحيح اللغة على المعنى، ففي قوله: (ليهب لك) ضمير من

---

(١) السبعة ٤٠٨.

(٢) السبعة ٤٠٨.

قوله (ربّك)، وهو سبحانه الواهِب. وزعموا أن في حرف أبي وابن مسعود: (وليَهَبَ لك)، ولو خَفَّفْتَ الهمزة من (لأهب) لكان في قول أبي الحسن: (ليهبَ) فتقلبها ياءً محضة، وفي قول الخليل (لأهب) تجعلها بين الياء والهمزة.

اختلفوا في كسر النون وفتحها من قوله عز وجل: (نسياً منسياً) [مريم/٢٣] فقرأ ابن كثير وأبو عمرٍو ونافع وابن عامر والكسائي: (نِسْيَاً) بكسر النون.

وقرأ حمزة بفتح النون.

واختلف عن عاصم فروى أبو بكر عنه: (نِسْياً) كسراً، وروى حفص عن عاصم (نَسْياً) فتحاً مثل حمزة[١].

وقال أبو الحسن: النِسْيُ: هو الشيء الحقير ينسى نحو النعل والسوط، وقال غيره: النِّسْيُ ما أُغفل من شيء حقير، وقال بعضهم: ما إذا ذكر لم يطلب، وقالوا: الكسر أعلى اللغتين. وقال الشنفرى:

كـأنّ لهـا في الأرضِ نِـسْيـاً تَقُصُّـه
علـى أُمِّـهـا وإن تُـحَـدِّثْـكَ تَـبْـلَتِ[٢]

اختلفوا في فتح الميم والتاء وكسرها من قوله جل وعز: (من تحتها) [مريم/٢٤].

فقرأ ابن كثير وأبو عمرٍو وعاصمٌ في رواية أبي بكر وابن عامر: (مَنْ تَحْتَها) بفتح الميم والتاء.

---

(١) السبعة ٤٠٨.

(٢) سبق انظر ١/٣٦.

وقرأ نافع وحمزة والكسائي وحفص عن عاصم (مِنْ تَحْتِها) بكسر الميم والتاء[1].

قال أبو علي: (مِنْ تَحْتِها) لأنه إنما هو جبريل عليه السلام، أو عيسى، وقال بعض أهل التأويل: لا يكون إلا عيسى، ولا يكون جبريل لأنه لو كان جبريل لناداها من فوقها. وقد يجوز أن يكون جبريل، وليس قوله من تحتها يراد به الجهة المحاذية للتمكن من تحته، ولكن المعنى: فناداها من دونها، ويدلّ على ذلك قوله: (قَدْ جَعَلَ رَبُّكِ تَحْتَكِ سَرِيّاً) [مريم/٢٤] فلم يكن الجدول محاذياً لهذه الجهة، ولكن المعنى جعله دونك، وقد يقال: فلان تحتنا، أي: دوننا في الموضع، قال ذلك أبو الحسن، فمِنْ تَحْتِها، أبين لأن المنادي أحد هذين، وأن يكون المنادي عيسى أشبهَ وأشدَّ إزالة لما خامرها من الوحشة والاغتمام، لِما يوجد به طعنٌ عليها، لأن ذلك يثقل على طباع البشر، ألا ترى قوله للنبي ﷺ: (قَدْ نَعْلَمُ إنه لَيَحْزُنُكَ الذي يَقُولُونَ) [الأنعام/٣٣] وقوله: (وَلَقَدْ نَعْلَمُ أَنَّكَ يَضِيقُ صَدْرُكَ بَمَا يَقُولُونَ) [الحجر/٩٧] وإذا قال: مَنْ تحتها، كان عاماً، فلم يبلغ في إزالة وحشتها وهمّها ما يبلغه نداءُ عيسى عليه السلام.

ووجه من قرأ: (مَنْ تَحْتَها): أنه وضع اللفظة العامة موضع اللفظ الخاص، فقال: (مَنْ تحتها) وهو يريد عيسى صلى الله عليه كما تقول: رأيت مَنْ عندك، وأنت تعني واحداً بعينه.

اختلفوا في قوله تعالى: (تُسَاقِطْ عَلَيْكِ) [مريم/٢٥].

---

(١) السبعة ٤٠٨ ـ ٤٠٩.

فقرأ ابن كثير ونافع وأبو عمرو وابن عامر والكسائي: (تَسَّاقَطْ) بالتاء[١] مشددة السين.

وقرأ حمزة: (تَسَاقَطْ) بالتاء[١] مخففة السين.

واختلف عن عاصم فروى عنه أبو بكر: (تَسَّاقَطْ) مثل أبي عمرٍو وروى عنه حفص (تُسَاقِطْ) بضم التاء، وكسر القاف مخفّفة السين[٢].

قال أبو علي: هذه الوجوه كلّها متفقة في المعنى إلا ما رواه حفص عن عاصم، ألا ترى أن قول حمزة: (تَسَّاقط) إنما هو تَتَساقط، فحذف التاء التي أدغمها غيره، وكلّهم جعل فاعل الفعل الذي هو (تَسَّاقط) أو (تُسَاقِط) في رواية حفص: النخلة، ويجوز بأن يكون فاعل تَساقط أو تُساقط هو: جذع النخلة، إلا أنه لما حذف المضاف أسند الفعل إلى النخلة في اللفظ، ويجوز في قراءة عاصم: (تُساقِط) هَزُّهُ النخلة فيحذف، أو: تساقط النخلةُ، فأمّا تعديتهم تساقط وهو تفاعل، فإن يتفاعل مطاوع فاعل، كما أن تفعل مطاوع فَعَّل، فكما عدّى تفعل في نحو: تجرعته وتمليته، وتمزَّزْته، كذلك عدّي تفاعل، فمما جاء من ذلك في الشعر قول ذي الرمة:

وَمِنْ جُـوْدَةٍ غُفْـلٍ بَسَـاطٍ تَحَـاسَـنَتْ
بهـا الوشْيَ قَـرَّاتُ الـريـاحِ وَخُـورُهـا[٣]

ومن ذلك قول الآخر:

---

(١) في السبعة: بفتح التاء.
(٢) السبعة ٤٠٩.
(٣) سبق انظر ٤/٣٠٢.

تُطالِعنا خيالاتٌ لسلمى كما يَتَطالعُ الدينَ الغريمُ[١]

وأنشد أبو عبيدة لأوفى بن مطرٍ:

تخاطأت النبلُ أحشاءَه وأَخَّرَ يومي فلم يَعْجلِ[٢]

قال هو في موضع أخطأت، وأنشد للأعشى:

ربّي كريم لا يكدّر نعمةً وإذا تُنُوشِدَ بالمهارق أنشدا[٣]

قال: هو في موضع نُشِدَ، أي: يُسْألُ بالكتب، وهي المهارق، وأنشد لامرىء القيس:

ومثلِك بيضاءِ العوارِضِ طَفْلَةٍ لَعُوبٍ تناساني إذا قمتُ سربالي[٤]

قال: يريد تُنسيني. وقد قرأ غيرهم: (يَتَساقَطْ). فمن قرأ كذلك أمكن أن يكون فاعله الهزَّ، لأن قوله: (هزّي) قد دل على الهزّ، فإذا كان كذلك جاز أن يضمره كما أضمر الكذب في قوله: من كذب كان شراً لهُ، ويمكن أن يكون الجِذعَ، أي: يُساقط عليك الجذعُ، ويجوز في الفعل إذا أسند إلى الجذع وجهان: أحدهما أن الفعل أضيف إلى الجذع كما أضيف إلى النخلة برمتها، لأن الجذع معظمها. والآخر:

---

(١) البيت لسلمة بن الخرشب انظر المفضليات /٤٠ والمحتسب ٣٥٨/٢ ونصبه فيهما:

تأوبه خيال من سليمى كما يعتاد ذا الدين الغريم

(٢) سبق انظر ٣٠٢/٤.

(٣) انظر ديوانه /٢٢٩ وفيه: «يناشد» بدل: «تنوشد». واللسان (نشد) وفي البيت إشارة إلى أن الممدوح متدين بأحد الأديان السماوية.

المهارق: الصحف (أعجمية معربة).

(٤) انظر ديوانه: ٣٠ وفيه: «تُنَسِّيني» بدل «تناساني».

أن يكون الجذع منفرداً عن النخلة يسقط عليها، ويكون سقوط الرطب من الجذع آية لعيسى عليه السلام، ويصير سقوط الرطب من الجذع أسكن لنفسها وأشد إزالة لاهتمامها، وسقوط الرطب من الجذع منفرداً عن النخل مثلُ رزقها الذي كان يأتيها في المحراب في قوله: (كُلَّمَا دَخَلَ عليها زكرياءُ المحرابَ وَجَدَ عِنْدَهَا رِزْقَاً) [آل عمران/٣٧] إلى قوله: (قَالَتْ هُوَ مِنْ عِنْدِ الله) [آل عمران/٣٧].

وقوله: (رُطَبَاً) في هذه الوجوه منصوب على أنه مفعول به، ويجوز في قوله: (تَسَاقط عليك): أي تساقط عليك ثمرةُ النخلة رطباً، فحذف المضاف الذي هو الثمرة، ويكون انتصاب رطبٍ على الحال، وجاز أن تُضْمر الثمرةُ وإن لم يجر لها ذكر، لأن ذكر النخلة يدلّ عليها كما دلّ البرق على الرعد فيما ذكرناه فيما مر.

فأما الباء في قوله: (هزّي إليك بجذع النخلة)، فتحتمل أمرين: أحدهما: أن تكون زائدة، كقولك: ألقى بيده، أي: ألقى يده، وقولُه:

بوادٍ يمانٍ يَنْبُتُ الشَّثُّ حوله وأسفلُه بالمرخِ والشَّبَهان[1]

ونحو ذلك، ويجوز أن يكون المعنى: (وهزّي إليك بجذع النخلة) أي: بهز جذع النخلة رُطباً كما قال:

---

(١) البيت في مجاز القرآن ٢/٤٨ والاقتضاب ٤٥٧ والجمهرة ١/٤٥ والتهذيب ٦/٩٣ واللسان (شث، شبه). قال في (شبه): قال رجل من عبد القيس، قال ابن بري قال أبو عبيدة: للأحول اليشكري، واسمه يعلى. .
والشث: الكثير من كل شيء، والشث: ضرب من الشجر طيب الريح مر الطعم يدبغ به. والمرخ: من شجر النار معروف، شجر كثير الوري سريعه. والشبهان: ضرب من العضاه.

وَصَـوَّحَ البَقْلَ نـآّجٌ تجيءُ بِـهِ   هَيْفٌ يمانِيةٌ في مَـرِّها نَكَبُ[١]

أي: تجيء بمجيئه هيفٌ، أي: إذا جاء النَّآّج جاء الهيف، وكذلك إذا هززت الجذع هززت بهزّه رُطباً، أي: فإذا هززت الرطب سقط.

قال: قرأ الكسـائي وحده (وأَوْصَـاني) [مريم/٣١] مُمَـالة. (وآتاني) [مريم/٣٠] ممالة، الباقون لا يميلون[٢].

الإمالة في آتاني أحسن منها في أوصـاني لأَن في أوصاني مستعلياً، وهو مع ذلك يجوز كما جازت إمالة صاد، وطَغَا وصغا ونحو ذلك.

اختلفوا في قوله تعالى: (قَوْلَ الحقِّ) [مريم/٣٤].

فقرأ عاصم: (قولَ الحق) نصباً، وكذلك ابن عامر.

ابن كثير وأبو عمروٍ ونافع وحمزة والكسائي: (قولُ الحق) رفعاً[٣].

الرفع: على أن قوله: (ذلك عيسى ابنُ مريم): كلامٌ، فالمبتدأ المضمر ما دلّ عليه هذا الكلام، أي: هذا الكلامُ قولُ الحق، ويجوز

---

(١) البيت لذي الرمة في ديوانه ١/٥٤.

والمعنى: صوح البقل نآّج: أي شققه ويبسه، والنآّج: وقت تنأج فيه الريح، أي: تشتد وتسرع، المرّ والهيف: الريح الحارة، نكب: اعتراض وتحرّف. يقول هذه الريح تجيء بدفعة من ريح أخرى أشدّ منها، واليمانية: الجنوب.

وانظر اللسان (هيف).

(٢) السبعة ٤٠٩.

(٣) السبعة ٤٠٩.

أن تضمر هو وتجعله كنايةً عن عيسى، فيكون الرافعَ قولَ الحق، أي: هو قولُ الحق، لأنه قد قيل فيه: روحُ الله وكلمتُه، والكلمةُ قولٌ.

وأما النصب فعلى أن قوله: (ذلك عيسى ابن مريم) يدلّ على: أحُقُّ قولَ الحقّ. وتقول: هذا زيدُ الحقّ لا الباطلَ، لأن قولك هذا زيدٌ عندك، بمنزلة أَحُقُّ، فكأنك قلت: أَحُقُّ الحقَّ، وأَحُقُّ قولَ الحقِّ.

اختلفوا في كسر اللام وفتحها من قوله عز وجل: (كان مُخْلَصاً) [مريم/٥١].

فقرأ ابن كثير ونافع وأبو عمروٍ وابن عامر وعاصم في رواية الكسائي عن أبي بكر والمفضل عن عاصم: (مُخْلِصاً) بكسر اللام.

وقرأ عاصم في رواية يحيى عن أبي بكر وحفص عنه: (مُخْلَصاً) بفتح اللام.

وقرأ حمزة والكسائي بفتح اللام أيضاً[1].

مَنْ كسر اللام فحجّته قوله: (وأَخْلَصُوا دينَهُم للَّهِ) [النساء/١٤٦] ومن فتحها فحجته قولُه: (إنَّا أخلَصْنَاهُمْ بِخَالِصَةٍ ذِكْرَى الدَّارِ) [ص/٤٦].

اختلفوا في فتح الألف وكسرها من قوله: (وإنَّ اللَّهَ رَبِّي وَرَبُّكُمْ) [مريم/٣٦].

فقرأ ابن كثير ونافع وأبو عمروٍ: (وأنّ الله ربي) بنصب الألف.

وقرأ ابن عامر وعاصم وحمزة والكسائي: (وإنَّ الله) خفضاً[2].

(١) السبعة ٤١٠.

(٢) السبعة ٤١٠.

حجة من كسر: أَنَّهُ حمله على قوله: (إِنَّ اللَّهَ رَبِّي وَرَبُّكُمْ) فجعله مستأنفاً، كما أن المعطوف عليه مستأنفٌ.

وحجة من فتح أنه حمله على قوله: (وأوصاني بالصلاة والزكاة) وبأن الله ربي وربكم.

عليٌّ بن نصر عن أبي عمروٍ: (هَلْ تعلمُ له) [مريم/٦٥] يدغم اللام ويقول: إن شئت أدغمته، وما كان مثله، وإن شئت بَيَّنْتَه. وقال هارون عن أبي عمروٍ إنه كان يدغم (هل تعلم) ثم رجع إلى البيان[1].

قال أبو علي: يرى سيبويه: أن إدغام اللام في الطاء والدال والتاء والصاد والزاي والسين جائز، وجواز إدغامها فيهن على أن آخر مخرج اللام قريبٌ من مخارجهنّ، وهن حروفُ طرف اللسان، وليس إدغام اللام في الطاء والدال والتاء. في الـحسن كإدغامها في الحروف الستة، لأن هذه أخرج من الفم من تلك. وقد جاز إدغامها أيضاً في الطاء وأختها. قال: وقرأ أبو عمروٍ (هَلْ ثُوِّبَ الكفارُ) [المطففين/٣٦] فإذا أدغمها في التاء مع أنها أخرج من الفم، فإدغامها في التاء التي هي أدخلُ فيه أجدر. ومما أدغم فيه اللام في التاء: (بل تُؤْثِرُونَ[2] الحياةَ الدُّنْيَا) [الأعلى/١٦] وأنشد لمزاحم العقيلي:

فذر ذَا [3]ولكن هَتُّعينُ مُتَيَّماً على ضَوْءِ بَرْقٍ آخِرَ الليلِ ناصِبِ[4]

اختلفوا في قوله: (أولاَ يَذَّكَّرُ الإنسانُ) [مريم/٦٧].

---

(١) السبعة ٤١٠.
(٢) كتبت كلفظها مع الإدغام في الكتاب كذا: «بَتُّؤثرون».
(٣) انظر الكتاب لسيبويه ٤١٧/٢ وفيه فدع ذا، مكان: فَذَرْذَا.
(٤) جاء عن هامش الأصل: بلغت.

فقرأ عاصم ونافع وابن عامرٍ: (أولا يَذْكُرُ الإنْسَانُ) ساكنة الذال خفيفةً.

وقرأ ابن كثير وأبو عمروٍ وحمزة والكسائي بفتح الذال مشدَّدة الكاف (يَذَّكَّرُ)[1].

قال أبو علي: التذكّر يراد به التدبّر والتفكر، وليس تذكراً عن نسيان. والثقيلةُ كأنه في هذا المعنى أكثر، فمن ذلك قولُه: (أَوَلَمْ نُعَمِّرْكُمْ ما يَتَذَكَّر فيه مَنْ تَذَكَّرَ) [فاطر/٣٧] وقال: (إنَّما يَتَذَكَّرُ أولُو الألبابِ) [الرعد/١٩] [الزمر/٩] فإضافته إلى (أولي) يدلّ على أن المراد به النظر والتفكّر. والخفيفة في هذا المعنى دون ذلك في الكثرة، وقد قال: (إنَّ هذه تَذْكِرَة) [الإنسان/٢٩] (فمن شاء ذكره) [عبس/١١].

وزعموا أن في حرف أُبَي: (أَوَلَا يَتَذَكَّرُ الإنْسَانُ). فأما قوله: (وَلَمْ يَكُ شَيْئاً) [مريم/٦٧] فمعناه: لم يك شيئاً موجوداً، وليس يراد أنّه قبل الخلق لم يقع عليه اسم شيء، وهذا كما قال: (هَلْ أَتَى على الإنسانِ حينٌ مِنَ الدَّهْرِ لَمْ يَكُنْ شَيْئاً مَذْكُوراً) [الإنسان/١] وقد قال: (إنَّ زَلْزَلَةَ السَّاعَةِ شَيءٌ عَظِيمٌ [الحج/١] والمعنى: أولا يذكر الإنسان الجاحد للبعث أول خلقه، فيستدلّ بالابتداء على أن الإعادة مثل الابتداء؛ كما قال: (قُلْ يُحْيِيها الذي أَنْشَأَها أَوَّلَ مَرَّةٍ) [يس/٧٩] وقال: (وَهُوَ الذي يَبْدَأُ الخَلْقَ ثُمَّ يُعيدُهُ وَهُوَ أَهْوَنُ عَلَيْهِ) [الروم/٢٧] وقال: (وَضَرَبَ لَنَا مَثَلاً ونَسِيَ خَلْقَهُ) [يس/٧٨].

اختلفوا في قوله عز وجل: (خَيْرٌ مَقَاماً) [مريم/٧٣] في ضم الميم وفتحها في مريم والدخان والأحزاب.

---

(١) السبعة ٤١٠.

فقرأ ابن كثير: (خيرٌ مُقاماً) بضم الميم و (في مَقَامٍ أمينٍ) [الدخان/٥١] بفتح الميم، و (لَا مَقَامَ لكم) [الأحزاب/١٣] بفتح الميم أيضاً.

وقرأ نافع وابن عامر: (في مُقام أمينٍ) بضم الميم، و (خيرٌ مَّقاماً) بفتح الميم و (لا مقام لكم) بفتحٍ أيضاً.

وقرأ عاصم في رواية أبي بكر وحمزة والكسائي وأبو عمروٍ: (خيرٌ مَّقَاماً) بفتح الميم، و(في مقامٍ أمين) بالفتح، و(لا مَقَام لكم) بالفتح فيهن.

وروى حفص عن عاصم في الأحزاب: (لا مُقَامَ لكم) بالضم و (خيرٌ مَقاماً) و (في مَقام أمينٍ) بفتح الميم فيهما[1]. وروى غيره: (لا مَقَام لكم) بفتح الميم.

اعلم أنهم قد قالوا: قام يقوم، وأقام يقيم، والمصدر واسم الموضع جميعاً من فَعَلَ يَفْعُل على: مَفْعَلٍ، وذلك نحوَ: قَتَل يَقْتُل مَقْتَلاً، وهذا مَقْتَلُنا، وكذلك: المَقام، يستقيم أن يكون اسماً للمصدر ويستقيم أن يكون اسم الموضع. وأما أقام يقيم فالمصدر والموضع يجيئان منه على مُقام، وكذلك ما زاد من الأفعال على ثلاثة أحرفٍ بحرفٍ زائد أو حرفٍ أصلٍ، فالمُقام يصلح أن يكون الإقامة فتقول: أقمتُ إقامةً، ومكان الإقامة مُقامٌ أيضاً وعلى هذا قوله: (بسم الله مُجراها ومُرسَاهَا) [هود/٤١] تقديره: إجراؤها وإرساؤها، وقد يكون المُقام: المكان الذي تقيم فيه، فهذا هو الأصل المُقام والمَقام، وقال: (فيه آياتٌ بيِّنَاتٌ مَقَامُ إبراهيمَ) [آل عمران/٩٧] فهذا على موضع قيامه،

(١) السبعة ٤١١. وسقط ما بعده.

وليس المصدر. وزعم أبو الحسن أنهم يقولون للمَقْعد: المَقام، وللمشهدِ: المَقام. وتأوّل قولَه: (قَبْلَ أنْ تَقُومَ مِنْ مَقَامِكَ) [النمل/٣٩] أي: من مشهدك، وهذا مما لا يَسُوغ فيه أن يكون اسماً للموضع، ألا ترى أن المصدر لا يكون ههنا، وأمّا قولُه: (إنَّ المتّقين في مقامٍ أمينٍ) [الدخان/٥١] فالمعنى على الموضع، ألا ترى أن الموضعَ يوصف بالأمن، كما يوصف بخلافه الذي هو الخوف، كما قال:

يا رُبَّ ماءٍ صَرَىً وَرَدْتُهُ سبيلُه خائفٌ جديبُ[١]

فأمّا من قرأه: (في مُقَامٍ أمينٍ) [الدخان/٥١] فإن المُقام اسمٌ لما يقيم فيه، ويثوي. يُدلّك على ذلك ما قدّمناه من وصفه بالأمن، ويدلّ عليه أيضاً قول حسّان:

ما هاجَ حَسّان رُسُومُ المَقَامِ[٢]

فالرسمُ إنما يضاف إلى الأمكنة، ولا يضاف إلى الأحداثِ، وعلى هذا قال الشاعر:

رسمُ دارٍ وقفتُ في طَلِله[٣]

---

(١) الصَّرَى: الماء الذي طال مكثه وتغير، وقد صرِي الماء بالكسر (اللسان صري) ولم نقف على قائل البيت.

(٢) هذا صدر بيت لحسان عجزه:

ومظعنُ الحيِّ ومبنى الخيام

انظر ديوانه ١/١٠٦.

(٣) هذا صدر بيت لجميل عجزه:

كدتُ أقضي الغداة من جَلَلِه

انظر آمالي القالي ١/٢٤٦. والخصائص ١/٢٨٥ والخزانة ٤/١٩٩ وفيه: الحياة بدلاً من الغداة. العيني ٣/٣٣٩، والأشموني ٢/٢٣٣.

وأمّا قول الشاعر:

وفيهم مَقاماتٌ حِسَانٌ وجوهُها
وأنْدِيةٌ يَنْتَابها القولُ والفِعلُ(١)

فإنّما هذا على حذف المضاف، أي: أهل مقامات ومَشاهد. وروى السكري عن الأصمعي أنه قال: المجلسُ: القوم، وأنشد:

واستبَّ بعدك يا كُلَيبُ المجلسُ(٢)

قال أبو علي: والمجلس: موضع الجلوس، والمعنى: على أهل المجلس، كما أن المعنى على أهل المقامات. قال السكري: المقامةُ المجلسُ والمَقامُ: المنزل. فأما قوله: (الذي أَحَلَّنَا دَارَ المُقَامَةِ مِنْ فَضْلِهِ) [فاطر/٣٥] فهو من الإقامة. وسمِّي دار المقامة كما سمّي دار الخلدِ، وجنات عدنٍ، وكلّ ذلك من اللُّبْثِ والمُكْثِ، وأنشد أبو زيد:

إنّ التي وضَعَتْ داراً مُهاجِرَةً
بكوفَةِ الخُلْدِ قد غالَتْ بها غُولُ(٣)

قالوا: زعم الأصمعي أن هذا تصحيفٌ، وإنّما هو بكوفةِ الجندِ، قال الجَرْمي: ليس بتصحيف، وإنما هو بكوفةِ الخلد، وإنما المعنى

---

(١) البيت لزهير انظر ديوانه /١١٣. المقامات: المجالس، انظر اللسان (قوم).

(٢) هذا عجز بيت لمهلهل صدره:

نبِّئت أن النار بعدك أُوقدت

انظر النوادر /٢٠٤ (ط. الفاتح) وابن الشجري ١/٥٢، ١٨٤، ٣٢٤.

(٣) البيت لعَبَدَة بن الطبيب. انظر النوادر ص ١٥٦ (ط. الفاتح) وفيه: «بيتاً» مكان «داراً».

أن أهلها قاطنون فيها، لا ينتقلون للنجع، وطلب المراعي، وأما ما أنشده أبو زيد من قول الشاعر:

وذاكَ فـراق[1] لا فـراقُ ظعـائـن
لَهُنَّ بـذي القَـرْحَى مَقَـامٌ ومُحْتَمَـلْ[2]

فإن المقام مصدر كما أن خلافه الذي هو محتمل كذلك فأما قوله (لا مَقَام لكم فارجعوا) [الأحزاب/١٣] فالمعنى: لا مشهد لكم، لأن المقام قد أريد به المشهد، ومن قرأ لا مُقام: أراد الإقامة، وكلا الأمرين سائغ، وقد يكونُ المقام حيثُ يقوم الإنسانُ، مما يدلُّ على ذلك قول الراجز:

هـذا مَـقَـامُ قَـدَمَـيْ رَبَـاحِ للشمسِ حتى دَلَكَتْ بِرَاحِ[3]

المعنى: هذا موضعُ قيامه، وأما قوله: (أيُّ الفريقينِ خَيْرٌ مُقَاماً) [مريم/٧٣] فمن ضم الميم كان اسماً للمثوى ومن فتح، كان كذلك أيضاً، ألا ترى أن النديّ والنادي هما المجلسُ، من ذلك قوله: (وَتَأْتُونَ في نَادِيكُمْ المُنْكَر) [العنكبوت/٢٩] ومن ذلك قول كُثَيِّر:

أنـادِيـك مـا حَجَّتْ حَجِيجٌ وكبَّـرتْ
بـفَـيْـفَـا غـزالٍ رُفْـقَـةٌ وأهـلَّتِ[4]

(١) في هامش الأصل رواية أخرى: الفراق وهي التي في النوادر.
(٢) البيت للبعيث. النوادر ٢٠٤ (ط. الفاتح).
(٣) النوادر ٣١٥ (ط. الفاتح) وفيه «غدوة» بدل «للشمس».
اللسان (برح، دلك) وفيه: «ذَبَّبَ» بدل «للشمس». ومعنى البيت: أن الشمس قد غربت وزالت فهم يضعون راحاتهم على عيونهم ينظرون هل غربت أو زالت. وهذا على رواية «براح» بكسر الباء، على أنها حرف جر والراح راحة اليد، وهي رواية الفراء. أما على ما رواه أبو زيد في النوادر فالباء مفتوحة، ومعناها الشمس.
(٤) المنصف ٢/١٨٠. والفيفاء: الأرض القفر.

فأما المقام فيمن ضمّ، وفيمن فتح على اسم المكان، وليس اسمَ الحَدَث، ويدُلُّ على ذلك: (وَكَمْ أَهْلَكْنَا قَبْلَهُمْ مِنْ قَرْنٍ هُمْ أَحْسَنُ أَثَاثاً وَرِئْياً) [مريم/٧٤] فلا يراد بهذا الحدث، إنما يراد به حسن الشارة والمنظر، وهذا إنما يكون في الأماكن فعلى هذه المسالك تسلك وجوه هذه القراءات.

اختلفوا في همز (وَرِئْياً) وتركه (مريم/٧٤].

فقرأ ابن كثير وأبو عمروٍ وعاصم وحمزة والكسائي: (وَرِئْيَاً) مهموزةً بين الراء والياء في وزنِ رِعياً.

وقرأ ابن عامر ونافع: (وَرِيّاً) بغير همز، وروى ابن جمّاز وورش وأبو بكر بن أبي أويسٍ: (وَرِئْياً) بالهمز بين الراء والياء. أخبرني محمد بن عبد الله، قال: حدثنا يونس بن عبد الأعلى قال: سمعت أشهب[1] يقول: سمعتُ نافعاً يقرأ: (وَرِئْياً) مهموزاً. وروى إسماعيل بن جعفر وقالون والمسيّبي والأصمعي عن نافع: (وَرِيّاً) غيرُ مهموز. وأخبرنا محمد بن يحيى الكسائي عن أبي الحارث عن أبي عُمارة عن يوسف عن ابن جماز عن أهل المدينة: (ورِيّاً) غير مهموز[2].

وذكر غير أحمد بن موسى أن الأعشى روى عن أبي بكر عن عاصم: (وَرِيئاً)مثل: وريعاً. أبو عبيدة: رئياً ما ظهر مما رأيت[3]. قال

(١) هو مسكين بن عبد العزيز بن داود بن إبراهيم أبو عمرو المصري المعروف بأشهب صاحب الإمام مالك، روى القراءة سماعاً عن نافع بن أبي نعيم. طبقات القراء ٢/٢٩٦).

(٢) السبعة ٤١١. ٤١٢.

(٣) مجاز القرآن ٢/١٠.

أبو علي: رِئْيٌ فعلٌ من رَأَيْتُ، وكأنّه اسمٌ لما ظهر وليس المصدر، إنما المصدر الرأي والرؤية، يدلّك على ذلك قوله: (تَرَوْنَهُمْ مِثْلَيْهِم رأيَ العينِ) [آل عمران/١٣] والرَأي الفعل، والرِئي: المرئي، كالطَّحْنِ والطِّحْن والسَّقي والسِّقي، والرَّعي والرِّعي.

فأما ما روي عن عاصم من قوله: (وريئاً)، فإنه قلب الهمزة التي هي عينُ إلى موضع اللام فصار تقديره، فلِعَاً. فأما قولهم: له رُواء، فيمكن أن يكون فُعالاً من الرؤية، فإن كان كذلك جاز أن تحقق الهمزة، فيقال: رُآءٌ، فإن خففت الهمزة أبدلت منها الواو، كما أبدلتها من جُوَنٍ وتُوَدَةٍ، فقلتَ: رواءٌ، ويجوز في الرواء أن يكون فُعَالاً من الرِيِّ فلا يجوز همزُهُ، كما جاز في قول من أخذه من باب رأيتُ، فيكون في المعنى أنه له طراءَةً وعليه نضارةٌ، لأن الريّ يتبعه ذلك، كما أن العطش يتبعه ذلك الذبولُ والجهدُ.

ومن خفّف الهمزة من رئيا لزم أن يبدل منها الياء لانكسار ما قبلها كما تبدل من ذيب وبير، فإذا أبدلَ منها الياء وقعت ساكنة قبل حرفٍ مثله فلا بدّ من الإدغام، وليس يجوز الإظهار في هذا كما جاز الإظهار للواو في نحو رُوْيا وروية، ونُوي، إذا خففت الهمزةُ فيها، لأن الياء في رِيّاً قَبْلَ مِثْلٍ، ووقعت في رُوياً قَبْلَ ما يجري مجرى المقارب، فإن خفّفت الهمزة على ما روي عن عاصم من قوله: (ريئاً) حذفتها وألقيت حركتها على الياء التي قبلها فقلت: رِيًّا ومن قال: سُوءٌ وسِيٌّ قلب على قياس قوله: رِيّا.

اختلفوا في ضم الواو وفتحها من قوله عز وجل: (وَوَلَداً) [مريم/٧٧] في ستة مواضع في مريم أربعة مواضع [٧٧، ٨٨، ٩١، ٩٢]، وفي الزخرف [٨١] ونوح [٢١].

فقرأهنّ ابن كثير وأبو عمروٍ: (وَوَلَداً) بالفتح إلا في سورة نوح: (مَا لَهُ وَوُلْدُهُ) فإنهما قرآه بضم الواو في هذه وحدها.

وقرأهن نافع وعاصم وابن عامر بفتح الواو في كلّ القرآن.

وقرأهن حمزة والكسائي بضم الواو في كلّ القرآن[١].

قال أبو الحسن: الولد: الابن والابنة، قال: والوُلد: هم الأهل والوَلَد. وقال بعضهم: بطنه الذي هو منه. قال أبو علي: الولد: هو ما ذكر في التنزيل في غير موضع مع المال، قال: (المالُ والبنونَ زِينَةُ الحياةِ الدُّنيا) [الكهف/٤٦] وقال: (إنَّما أمْوالُكُمْ وأوْلَادُكُمْ فِتْنَـةٌ) [التغـابن/١٥] وقـال: (إنَّ مِنْ أزْوَاجِكُمْ وأوْلَادِكُمْ عَـدُوّاً لَكُمْ) [التغابن/١٤].

وروى محمد بن السَّريِّ، عن أحمد بن يحيى عن الفراء قال: من أمثال بني أسد: وُلْدُكِ مَنْ دَمَّى عَقِبَكِ[٢]. قال الفَّراء: وكان مُعاذ يعني: الهراء[٣] يقول: لا يكون الوُلْدُ إلا جماعاً، وهذا واحدٌ، يعني: الذي في المثل، أي: لا تقل لكل إنسان: ابني ابني وأنشد:

فليتَ فلاناً كـان في بطنِ أمّـه وليتَ فلاناً كـان وُلْدَ حمـارِ[٤]

---

(١) السبعة ٤١٢.

(٢) انظر الأمثال للسدوسي /٥١ وفيه عَقِبَيْكِ بدل عقبك. وانظر المستقصَى في أمثال العرب ١/٣٠ وفيه: ابنك بدل و لدك. وانظر الأمثال لابن سلام /١٤٧ والمعنى: ابنك الذي نَفُسْتِ به حتى أدمى النفاس عقبيك.

(٣) هو معاذ بن مسلم الهرَّاء أبو مسلم من قدماء النحويين. انظر بغية الوعاة ٢/٢٩٠.

(٤) انظر المحتسب ١/٣٦٥. وفيه: «زياداً» بدل «فلاناً» في الشطرين. وانظر اللسان (ولد).

قال أبو علي: الذي قال معاذ وجه، ويجوز أن يكون جمعاً كأَسَد وأُسْدٍ، ونَمِرٍ ونَمْر، وثَمَرٍ وثُمْرٍ، والفُلْك، ويجوز أن يكون واحداً، فيكون وَلَدٌ ووُلْدٌ، كبَخَلٍ وبُخْلٍ، وحَزَنٍ وحُزْنٍ، وعَرَب وعُرْبٍ، فيكون لفظ الواحد موافقاً للفظ الجمع، كما كان الفُلك كذلك، فلا يكون القول فيه كما قال معاذ، لأنه لا يكون إلا جمعاً، ولكن على ما ذكرناه. وأمّا قوله: (واتَّبَعُوا مَنْ لَمْ يَزِدْهُ مَالُهُ وَوَلَدُهُ) [نوح/٢١] فينبغي أن يكون جمعاً، وإنما أضيف إلى ضمير المفرد لأن الضمير يعود إلى (من) وهو كثرة في المعنى، وإن كان اللفظ مفرداً، وإنما المعنى: إنهم عصَوْني واتبعوا الكفّار الذين لم تزدهم أموالُهم وأولادهم إلا خساراً، فأضيف إلى لفظ المفرد وهو جمع، وقد حكى الكسائي أو غيره من البغداديين: ليتَ هذا الجرادَ قد ذهب فأراحنا من أنْفُسِهِ، فوُلْدٌ، في أنه جمع، مثلُ الأنفس. وما أنشده الفراء من قوله:

وليت فلاناً كان وُلْدَ حمار(١)

يدلّ على أنه واحد ليس بجمع، وأنه مثل ما ذكرناه من قولهم: الفُلْكُ، الذي يكون مرّة جمعاً ومرّة واحداً. ولهذا يشبه أن يكون ابن كثير وأبو عمروٍ قرآه بالضم. (مالُه وَوُلْدُه) وفتحا ما سوى ذلك.

وأما قراءة نافع وعاصم وابن عامر بفتح الواو في كلّ القرآن، فإن فتحهم الواو في قوله: مَالُه ووَلَدُهُ على أنه واحدٌ يراد به الجمعُ، ويجوز ذلك من وجهين: أحدهما: أنه إذا أضافه إلى اسم، هو جمعٌ في المعنى، عُلِمَ أن المفردَ في موضع جمعٍ، كقوله:

قد عَضَّ أعناقَهُم جلْدُ الجَوامِيسِ(٢)

(١) انظر الصفحة السابقة.

(٢) سبق انظر ٤/ ٨١ .

وكقوله:

كلُوا في بَعْض بَـطْنِكُمْ تَعِفُّـوا[1]

ويجوز أن يكون كقوله: (وإنْ تَعُدُّوا نِعْمَةَ اللَّهِ لا تُحْصُوها) [النحل/١٨].

وأما قراءة حمزة والكسائي: (وُلْداً) في جميع القرآن فإن ما كان منه مفرداً قصدا به المفرد، وما كان جمعاً قصدا به الجمع.

اختلفوا في قوله: (تَكَادُ السمواتُ يَتَفَطَّرْنَ مِنْهُ) [مريم/٩٠] في الياء والتاء، وفي (عَسَقَ) [الشورى/٥] مثلُه.

فقرأهنّ ابن كثير في السورتين: (تكادُ السَّموات) بالتاء (يَتَفَطَّرْن) بالياء والتاء مشدّدة الطاء[2]. وقرأ عاصم في رواية أبي بكر وأبو عمروٍ: (تكاد) بالتاء، (يَنْفَطِرْنَ) بالياء والنون في السورتين جميعاً.

ابن اليتيم عن أبي حفص عن عاصم: (تَكَادُ) بالتاء، (يتفطَّرْنَ) مشدّدة[3]. وفي (عسق) مثله.

---

(١) هذا صدر بيت عجزه:

فإنّ زمانكم زمن خميص

ولم يعرف قائله.

انظر الكتاب ١/١٠٨، المقتضب ٢/١٧٢ وفيه: «في نصف» بدلاً من: «في بعض»، وابن الشجري ١/٣١١. ٢/٢٥، ٣٨، ٣٤٣، والمحتسب ٢/٨٧، والخزانة ٣/٣٧٩، وابن يعيش ٥/٨، ٦/٢١، ٢٢، الدرر ١/٢٥ والمخصص ١/٣١، ٤/٤١. وقد سبق في ٤/٨١.

(٢) في السبعة: (تتفطرن) بالتاء مشدّدة الطاء. ولعلها تصحيف.

(٣) في السبعة: بالياء مشدّدة. وهو أبين.

هبيرة عن حفص مثلَ أبي بكر في السورتين جميعاً. أبو عُمارة عن حفص عن عاصم مثلُ ابن اليتيم.

وقرأ نافع والكسائي: (يَكاد) بالياء، (يتفطَّرْنَ) باليَاء والتاء، مشدّدة الطاء في الموضعين.

وقرأ حمزة وابن عامر في مريم مثل أبي عمروٍ، وفي عسق مثل ابن كثير[1].

أما اختلافهم في: (تكاد) و (يكاد) وإلحاق علامة التأنيث، وترك الإلحاق فكلاهما حسنٌ. وقد تقدّم ذلك، وإلحاق العلامة أحسن، لأن الجمع بالألف والتاء في الأصل للجمع القليل، والجمع القليل يشبه الآحاد، فكما أن الأحسن في الآحاد إلحاق العلامة في هذا النحو، فكذلك مع الألف والتاء. وروينا عن مجاهد في هذه السورة: الانفطار: الانشقاق، وقال أبو عبيدة: يتفطرن يتشققن[2]. وفي التنزيل: (بَلْ رَبُّكُمْ ربُّ السَّمواتِ والأرضِ الذي فَطَرَهُنَّ)[الأنبياء/٥٦] وفيه (فَاطِرِ السمواتِ والأرضِ) [فاطر/١] فمطاوع فطر: انفطر، كما أنَّ مطاوع فَطَّر: تفَطَّرَ وفطَّر للتكثير، فمطاوعه في الدلالة على الكثرة مثل ما هو مطاوع له، فكأنه أليق بهذا الموضع لما فيه من معنى المبالغة، وتكثير الفعل ولا يدلّ ما جاء في قوله: (إذا السماءُ انْفَطَرَتْ) [الانفطار/١] وقوله: (السماء مُنْفَطِرٌ بِهِ) [المزمل/١٨] على ترجيح قراءة من قرأ: (يَنفَطِرْن) وذاك أن قوله: (إذا السماءُ انْفَطَرتْ) كقوله: (إذا السماءُ انْشَقَّتْ) [الانشقاق/١] وذلك في القيامة لما يريد الله

(١) السبعة ٤١٢، ٤١٣.

(٢) مجاز القرآن ١٢/٢.

سبحانه من إبادتها وإفنائها وجاء ذلك على تفعَّل أيضاً في قوله: (ويومَ تَشَقَّقُ السماءُ بالغَمَامِ) [الفرقان/٢٥] وما في سورة مريم، إنما هو لعظم فِرْيتهم وعُتوّهم في كفرهم، فالمعنيان مختلفان. وذهب أبو الحسن في معنى قوله: (تكادُ السّمواتُ) إلى أنّ (تكاد) معناها: تريد، وكذلك قال: في قوله: (كَذٰلك كِدْنا ليوسُفَ) [يوسف/٧٦] أي: أردنا له، وأنشد:

كـادَتْ وكـدتُ، وتـلكَ خـيـرُ إرادةٍ
لـو عـادَ مِنْ لَهْـوِ الصّبابـة مـا مَضَى[1]

وكذلك قال في قوله: (أكادُ أخْفِيها) [طه/١٥] أي: أريد أخفيها، وعلى هذا فسّر غير أبي الحسن قول الأفوه:

بلغُوا الأمر الذي كادوا[2]

أي: أرادوا. قال أبو الحسن: المعنى: يدنون، لأنّهن لا يكون أن ينفطرن ولا يدنون من ذلك، ولكن هي هممن به إعظاماً لقول المشركين[3]. ولا يكون على من همَّ بالشيء أن يدنو منه، ألا ترى أن رجلاً لو أراد أن ينال السماء لم يدن من ذلك وقد كانت منه إرادة.

وقال بعض المتأوّلين في قوله: (تكاد السموات يَنْفَطِرْنَ مِنْه): هذا مَثَلٌ، كانت العرب إذا سمعت كذباً ومنكراً تعاظمته، عظَّمته

---

(١) البيت في اللسان (كيد) ولم ينسبه وفيه: (كان) مكن (عاد) وانظر المحتسب ٣١/٢.

(٢) هذه قطعة للأفوه الأودي، وتمامه:

فإن تَجمَّعَ أوتادٌ وأعمدةٌ وساكنٌ بلغوا...

انظر ديوانه في الطرائف الأدبية / ١٠، واللسان (كيد).

(٣) كذا الأصل وفي العبارة اضطراب.

بالمثل الذي كان عندها عظيماً، تقول: كادت الأرض تنشقّ، وأظلم ما بين السماء والأرض، فلمّا افتروا على الله الكذب ضَرب مثل كذبهم بأهول الأشياء وأعظمها، قال أبو علي: ومما يقرّب من هذا قول الشاعر:

ألم تَرَ صَدْعَا في السماءِ مُبَيَّنَاً
على ابنِ لُبَيْنَى الحارِثِ بنِ هشامِ[١]

وقريب من هذا قول الآخر:

وأصبح بطنُ مكةَ مُقْشَعِرّاً
كأنَّ الأرضَ ليسَ بها هشام[٢]

والآخر:

بكى حارثُ الجَوْلانِ من مَوْتِ ربِّهِ
وحَوْرانُ منه خاشِعٌ متضائل[٣]

وقال:

لما أتى خبرُ الزبير تواضعت
سُورُ المدينةِ والجبالُ الخشعُ[٤]

---

(١) سبق انظر ص ٣٢ .

(٢) البيت للحارث بن خالد بن العاص، انظر الاشتقاق /١٠١، والكامل ٢/٤٨٧، والدرر ١/١١١، والتصريح ١/٢١٢ واللسان (قثم).

(٣) البيت للنابغة الذبياني من قصيدة يرثي بها النعمان بن الحارث، انظر ديوانه ص ١٢٠ وفيه: «من هلك» مكان «من موت» واللسان (حرث) ومعنى: من موت ربه، يعني النعمان.

(٤) البيت لجرير، انظر ديوانه ٢/٩١٣، واللسان (حرث).

ذكر اختلافهم في
سورة طه

اختلفوا في كسر الطاء والهاء من (طـه) [طه/١] فقرأ ابن كثير وابن عامر (طَهَ) بفتح الطاء والهاء.

وقرأ نافع: (طَِهِ) بين الفتح والكسر، وهو إلى الفتح أقرب، كذلك قال خلف عن المسيبّي وقال ابن سعدان كان المسيبي إذا لفظ بـ (ها)، فكأنه يُشمّها الكسر، فقلت له: إنك قد كسرت، فيأبى إلا الفتح. وقال محمد بن إسحاق عن أبيه عن نافع: (طَهَ) بفتح الطاء والهاء، وكذلك قال القاضي عن قالون: مفتوحتان.

وقال أحمد بن صالح عن قالون: الطاء والهاء وسطٌ، وقال يعقوب بن جعفر عن نافع (طِهِ) بكسر الطاء والهاء. وقال الأصمعي: (طَهَ) كأنك تقطعها.

وقرأ عاصم في رواية أبي بكر وحمزة والكسائي: (طِهِ) بكسر الطاء والهاء.

وقرأ أبو عمروٍ في غير رواية عباس (طَهِ) بفتح الطاء وكسر الهاء. وروى عباس عن أبي عمروٍ: (طِهِ) بكسر الطاء والهاء مثل حمزة. وقرأ عاصمٌ في رواية حفص بالتفخيم[١].

(١) السبعة ٤١٦.

قال أبو علي: قد قلنا في الإمالة في نحو (طه)، والتفخيم فيما تقدم، والتفخيم لغة أهل الحجاز، ولغة النبي ﷺ.

اختلفوا في فتح الألف وكسرها من قوله عز وجل: (يا موسى إنّي أنا ربك) [طه/١١، ١٢].

فقرأ ابن كثير وأبو عمروٍ: (أَنِّيَ) بفتح الألف والياء.

وقرأ عاصم وابن عامرٍ وحمزة والكسائي: (إنّي) بكسر الألف، وفتح نافع الياءَ[١].

من كسر فلأن الكلام حكاية، كأنه نودي فقيل: يا موسى إنّي أنا ربك، والكسر أشبهُ بما بعدُ مما هو حكاية، وذلك قوله: (إني أنا اللَّهُ لا إلهَ إلا أنَا)، وقولُه: (وأنَا اخْتَرْتُكَ) [طه/١٣]، فهذه كلّها حكاية، فالأشبه أن يكون قولُه: (إنِّي أنا ربك) كذلك أيضاً.

ومن فتح كان المعنى: نودي بكذا، ونادى قد يوصل بحرف الجر، قال:

نـادَيْتُ باسمِ ربيعـةَ بن مُكدَّمٍ أنَّ المُنَـوَّهَ باسمِـهِ الموثـوقُ[٢]

وقال:

ونادى بها ماءٍ إذا ثار ثَوْرةً[٣]

المعنى: ونادى بندائها ماءٍ، فقوله: ماءٍ قد وقع النداء عليه، ومن الناس من يعمل هذه الأشياء التي هي في المعنى قولٌ، كما يعمل

(١) السبعة ٤١٧ وزاد بعدها من نسخة: وأسكنها الباقون.
(٢) البيت في الخزانة ٥٢١/٢ عرضاً ولم ينسبه وانظر البحر المحيط ٢٣٠/٦.
(٣) لم نعثر عليه.

القول ولا يضمر القول معها، وينبغي أن يكون في نودي ضمير يقوم مقام الفاعل، لأنه لا يجوز أن يقوم واحد من قولك: (يا موسى) ولا (إنّي أنا ربّك) مقام الفاعل لأنها جمل، والجمل لا تقوم مقام الفاعل، فإن جعلت الاسم الذي يقوم مقام الفاعل موسى، لأن ذكره قد جرى كان مستقيماً.

اختلفوا في إجراء (طُوى) [طه/١٢] وضمّ طائها.

فقرأ ابن كثير ونافع وأبو عمروٍ: (طُوى وأنا) غير مجراةٍ والطاء مضمومةٌ وفي النّازعات [١٦، ١٧] مثله . وروى أبو زيد عن أبي عمروٍ: (طُوَى) وقال: هي أَرْض.

وقرأ عاصم وابن عامرٍ وحمزة والكسائي: (طُوىً) مجراةً مضمومة الطاء[1].

حدّثنا الكندي، قال: حدثنا مؤمّل قال: حدّثنا إسماعيل عن ابن أبي نجيح قلت له: (فَاخْلَعْ نَعْلَيْكَ إنّكَ بالوادي المُقَدَّسِ)، قال: يقول: امْض بقدميك إلى بركة الوادي، أظنه - يعني مجاهداً - (طُوىً)؛ مصروفٌ وغير مصروف، فمن صرف فمن وجهين أحدهما: أن يجعله اسم الوادي فيصرف لأنه سمّى مذكراً بمذكر. والوجه الآخر: أن يجعله صفة، وذلك في قول من قال: إنه قُدِّسَ مرّتين، فيكون طِوىً كقولك: ثناً، ويكون صفة كقولهم: مكاناً سِوىً، وقومٌ عدِىً. وجاء في طُوىً الضم والكسر، كما جاء في قوله: (مكاناً سِوىً) [طه/٥٨] الكسر والضم، قال الشاعر:[2]

(١) السبعة ٤١٧.
(٢) البيت في اللسان (ثني) ونسبه لكعب بن زهير ولم أجده في ديوانه. والثِّنى، بالكسر والقصر: الأمر يعاد مرتين وأن يفعل الشيء مرتين. وانظر تهذيب اللغة ١٥/١٣٧.

أفي جَنْبِ بكرٍ قطَّعتني ملامَةً
لعمري لقد كانت ملامَتُها ثِنَاً

أي: ليس هذا بأوّل ملامتها، وكذلك طُوى وطِوَى. وقد أنشدوا:

ترى ثِنانا إذا ما جاءَ بَدْأُهُمُ
وبَدْؤُهُمْ إنْ أَتانا كانَ ثُنْيَانا(١)

ثِنانًا مكسورة الثاء، أنشدناه محمد بن السري، وزعم أبو الحسن أن الضم في هذا لغة، وبالضم أنشد قول الشاعر: ترى ثُنانا... وقال: الثُّنَى: هو الثاني.

قال أبو علي: ومعنى ثِنىً وثُنىً: الذين يثنى بهم بعد السادة، لأنهم قالوا للسيد: البَدْءُ، من حيث بدىء بهم فيما يهمّ من الأمور.

ومن لم يصرف احتمل أمرين: أحدهما: أن يكون اسماً لبقعة أو أرض، وهو مُذَكَّر، فهو بمنزلة امرأة سمّيتها بحجرٍ، ويجوز أن يكون معدولاً كعمر. فإن قلت: إن عمر معدولٌ عن عامرٍ، وهذا الاسم لا يعرف عمَّ عُدِلَ، بأنه لا يمتنع أن يقدر العدلُ عما لم يخرجوه إلى الاستعمال، ألا ترى أنَّ جُمَع وكُتَع معدولتان عمّا لم يستعمل، وكذلك يكون طوىً.

ابن سعدان عن إسحاق عن نافع وحمزة: (لأهلهُ امكثوا) [طه/ ١٠] وكذلك في القصص [٢٩]، بضم الهاء.

---

(١) البيت لأوس بن مغراء، انظر اللسان (ثني) وتهذيب اللغة ١٥/ ١٣٦.
يقول: الثاني منا في الرياسة يكون في غيرنا سابقاً في السؤدد، والكامل في السؤدد من غيرنا ثني في السؤدد عندنا، لفضلنا على غيرنا (التهذيب).

والباقون يكسرون الهاء فيهما[١].

وقد تقدم القول في ذلك.

اختلفوا في التاء والنون من قوله عز وجل: (وأنا اخْتَرْتُكَ) [طه/١٣].

فقرأ ابن كثير ونافع وأبو عمرٍو وعاصم وابن عامر والكسائي: (وأنا) خفيفٌ (اخترتك) بالتاء بغير ألف.

وقرأ حمزة (وأنَّا) النون مشددة (اخْتَرْنَاكَ) بألف ونون[٢].

قال أبو علي: الإفراد زعموا أكثر في القراءة، وهو أشبه بما قبله من قوله: (إني أنا ربُّك) ووجه الجمع: أن نحو ذلك قد جاء نحو قوله: (سبحانَ الذي أسْرَى بِعَبْدِهِ) [الإسراء/١] ثم قال: (وآتَيْنَا موسى الكتابَ) [الإسراء/٢]. وزعموا أنّه قراءة الأعمَش، وزعموا أنه في حرف أبيّ: (وأنِّي اخْتَرْتُكَ) فهذا يقوي الوجه الأول.

وقرأ ابنُ عامرٍ وحده: (هارونَ أخي أَشْدُدْ بِهِ) [طه/ ٣٠، ٣١] مقطوعة مفتوحة، والياء ساكنة (وأُشْرِكْهُ) الألف مضمومة على الجواب والمجازاة.

وقرأ الباقون: (أخي اشْدُدْ به أزري. وأشْرِكْهُ في أمري) مفتوحةً على الدعاء، إلا أبا عمرٍو وابن كثير فإنهما فتحا الياء من (أخِيَ).

وقرأ نافع في رواية المسيبي وابن كثير: (وأشركهو في أمري) بزيادة واوٍ في اللفظ.

---

(١) السبعة ٤١٧.

(٢) السبعة ٤١٧.

وقرأ الباقون: (وأشركهُ) مضمومة الهاء من غير واوٍ[١].

قال أبو علي: الوجه: الدعاء دون الإخبار، لأن ذلك معطوف على ما تقدّمه من قول: (رَبِّ اشرحْ لي صَدْرِي ويَسِّرْلي أمْرِي) [طه/٢٥، ٢٦] فكما أن ذلك كلّه دعاء، فكذلك ما عطفَ عليه. وأما الإشراك فيبعد فيه الحملُ على غير الدعاء، لأن الإشراك في النبوّة لا يكون إلا من الله سبحانه، اللهم إلا أن يَجْعَل أمره شأنه الذي هو غير النبوة، وإنما ينبغي أن يكون النبوة، ألا ترى أنه قد جاء: (اذْهَبْ إلى فرعونَ) [النازعات/١٧] فقال: (فأرْسِلْهُ معي رِدْءاً يُصَدِّقني) [القصص/٣٤] فأما (أَشْدُدْ بِهِ أزْرِي) فحمله على الإخبار، وغير الدعاء أسهل، لأن الشدّ يكون من هارون لموسى.

وقال أبو عبيدة: (اشدُدْ به أزْرِي) أي: ظهري[٢] قال: يقولون آزرني أي: صار لي ظهراً، ويشبه أن يكون آزر لغةً في وازر، كأكدتُ ووكّدْت، وآصدت وأوصدت وأرّخت وورّخت، ونحو ذلك، ولا يسوغ أن يُحمل أشركه في أمري على غير السورة، لأنه قد جاء ما يعلم منه مسألة موسى لذلك، وذلك قوله: (وأخي هارونَ هو أفصحُ مني لِسَاناً فأرْسِلْهُ مَعي رِدْءاً يُصَدِّقُني، قال سَنَشُدُّ عَضُدَكَ بأخيكَ) [القصص/٣٣، ٣٤]. وقال:

بِمَحْنِيَةٍ قد آزرَ الضَّالَ نبتُها
مَضَمٍّ جيوشٍ غانمين وخُيَّبِ[٣]

(١) السبعة ٤١٨.
(٢) مجاز القرآن ٢/١٨.
(٣) البيت لامرىء القيس، انظر ديوانه /٤٥، وفيه: «مَجَرّ جيوشٍ» مكان «مَضمٍّ =

كأن المعنى أن كلأها قد طال حتى صار في قوام الضال، ويدلّ على أن قول الجماعة غير ابن عامرٍ أرجحُ أن قوله: (كي نُسَبِّحكَ كثيراً) [طه/٣٣] كالجواب بعد هذه الأشياء التي سألها موسى ربّه، فينبغي أن يكون ذلك كلّه في جملة ما دعا به.

اختلفوا [في] (١) قوله: (مِهاداً) [طه/٥٣] في زيادة الألف ونقصانها ههنا وفي الزخرف [١٠] ولم يختلفوا في غيرها.

فقرأ ابن كثير وأبو عمرٍو ونافع وابنِ عامرٍ: (مهاداً) بالألف في كل القرآن.

وقرأ عاصم وحمزة والكسائي: (مَهْداً) بغير ألفٍ فيهما (٢).

قال أبو علي: المهدُ: مصدر كالفرش، والمهاد مثل الفراش في قوله: (الذي جَعَلَ لكم الأرضَ فِرَاشاً) [البقرة/٢٢] (والله جَعَلَ لكم الأرضَ بِسَاطاً) [نوح/١٩] فالمهاد مثل الفِراش والبِساط، وهما اسم ما يفرش ويبسط، ويجوز أن يكون المهدُ استعمل استعمال الأسماء، فجمع كما يُجمع فَعْل على فِعَالٍ، والأوّل أبين، ويجوز في قول من قرأ: (مهداً) أن يكون المعنى: ذا مهدٍ، فيكون المعنى كقول من قال مهاداً.

اختلفوا في قوله: (مكاناً سِوىً) [طه/٥٨] في ضم السين وكسرها. فقرأ ابن كثير ونافع وأبو عمرٍو والكسائي: (مكاناً سِوى) كسراً.

= جيوش». والمعنى: هذه المحنية في موضع تمر الجيوش به من غانم أو خائب. فلا ينزلها أحد ليرعاها خوفاً من الجيوش، فذلك أوفر لخصبها وأتمّ لكلئها.

وانظر اللسان (خيب).

(١) سقطت من الأصل.

(٢) السبعة ٤١٨.

وقرأ ابن عامر وعاصم وحمزة: (سُوى) بضم السين[١].

أبو عبيدة: (مكاناً سوى) و (سُوى) يضم أولها ويكسر مثل طِوى وطُوى. قال: وهو المكان النِّصْفُ فيما بين الفريقين[٢]، وأنشد لموسى بن جابر الحنفي[٣]:

فإن أبانا كانَ حَلَّ ببلدةٍ
سِوىً بين قيسٍ قيسِ عيلانَ والفِزْرِ[٤]

قال أبو علي: قوله: سِوى، هو فِعَلٌ من التسوية، فكأن المعنى مكاناً تستوي فيه مسافته على الفريقين فتكون مسافة كل فريق إليه كمسافة الفريق الآخر، وهذا بناءٌ يقل في الصفات، ومثله: قوم عدىً، وأما فُعَلٌ فهو في الصفات أكثر من فِعَلٍ، نحو: رجلٍ سُلَعٍ، ودليلٍ خُنَعٍ، ومالٍ لُبَدٍ، ورجلٍ حُطَمٍ.

فأما انتصابُ قوله: (مكاناً سوىً)، فلا يخلو من أن يكون مفعولاً للموعد في قوله: (فاجعلْ بَيْنَنَا وبَيْنَكَ مَوْعِدَاً) [طه/٥٨] أو يكون ظرفاً واقعاً موقع المفعول الثاني، أو يكون منتصباً بأنه المفعول الثاني، فلا يجوز أن يكون متعلّقاً بالموعد لا على أنه مفعول به، ولا على أنه ظرفٌ له، وذلك أن الموعد قد وصف بالجملة التي هي: (لا نُخْلِفُهُ نَحْنُ) [طه/٥٨] وإذا وصف لم يجز أن يعمل عمل الفعل لاختصاصه بالصفة، ولأنه إذا وصف لم يجز أن يتعلق به بعد الوصف شيءٌ منه، كما أنه إذا عطف عليه لم يجز أن يتعلق به بعد العطف شيء منه،

(١) السبعة ٤١٨.
(٢) في مجاز القرآن: القريتين.
(٣) سبق انظر ١/٢٤٨.
(٤) مجاز القرآن ٢/٢٠.

وكذلك إذا أخبر عنه لم يجز أن يقع بعد الخبر عنه شيءٌ يتعلق بالمخبر عنه، ولم يجز سيبويه: هذا ضاربٌ ظريفٌ زيداً، ولا: هذا ضُوَيربٌ زَيْداً، إذا حقر اسم الفاعل، لأن التحقير في تخصيصه الاسم بمنزلة إجراء الوصف عليه، وقد جاء من ذلك في الشعر شيءٌ، سمعت أبا إسحاق ينشد:

وراكضــةٍ مــا تَسْتَجِنُّ بجُنَّــةٍ   بَعيرَ حِلالٍ غادرتهُ مُجَعْفلِ [1]

وقرأتُ على محمد بن السري من خط السكري لبشر بن أبي خازم:

إذا فَــاقِــدٌ خَــطَبَــاءُ فَــرخَيْن رَجَّــعَتْ
ذكــرتُ سُلَيْمى في الخليطِ المبــاين [2]

وقال ذو الرُّمة:

وقــائلةٍ تخشى عــليَّ أظنــه   سيوُدي به تَرْحَالُـه ومَذَاهِبُـهْ [3]

وهذا الذي جاء منه في الشعر يحمل النحويون مثله على إضمار فعلٍ آخر: كما ذهبوا إليه في نحو قول الشاعر:

إن العَــرَارَةَ والنُّبــوحَ لــدارمٍ   والمُسْتَخِفَّ أخُـوهُم الأثقالا [4]

---

(١) البيت لطفيل الغنوي انظر ديوانه /٦٨ وفيه: «راجَعَتْه» مكان «غادرته» والمعنى: وراكضة: تركض بعيراً تعدّيه، ما تستَجِنّ: ما تستتر. الحلال: مركب من مراكب النساء المجعفل: المقلوب، جعفل المتاع: إذا قلبه ورمى بعضه على بعض. انظر اللسان (جعفل).

(٢) انظر المقرب لابن عصفور /١٢٤، واللسان (فقد) وليس في ديوانه.

(٣) انظر ديوانه ٢/ ٨٥٨.

(٤) البيت للأخطل، انظر ديوانه ١/ ١١٦ وابن الشجري ١/ ١٨٩ واللسان (نبح). والعرارة هنا: الكثرة والعزّ. والنبوح: ضجة الناس وجلبتهم. والمستخف: رويت بالنصب والرفع.

وكذلك قوله:

لَسْنا كَمَنْ حَلَّتْ إيادٌ دارها
تَكْرِيتَ تَرْقُبُ حَبَّهُ أن يُحْصَدا(١)

فإن قلت: فقد جاء (إنَّ الذين كَفَرُوا يُنَادَوْنَ لَمَقْتُ اللَّهِ أكْبَرُ مِنْ مَقْتِكُمْ أنْفُسَكُمْ إذْ تُدْعَوْنَ إلى الإيمانِ فَتَكْفُرُونَ) [غافر/١٠] والظرف في المعنى يتعلق بالمقت الأول لأن المعنى: لمقتُ الله إياكم إذْ تدعون إلى الإيمان فتكفرون،أكبر من مقتكم أنفسكم الآية. وقوله: (إذ تُدْعَوْنَ) متعلّق بالمقتِ الأول، وقد وقع بعد خبره، قيل: إن الظروف يُتجوّز فيها مالا يتجوّز في غيرها، ألا ترى أنها تقع مواقع لا يقعها غيرها، وهو أيضاً مع ذلك ينبغي أن يحمل على فعل آخر دلّ المقت عليه كأنه: مَقَتَكُمْ إذ تدعون إلى الإيمان فتكفرون. فعلى هذا الضرب من الأفعال يحملُ هذا النحو إذا جاء، ولم نعلم في التنزيل مجيء شيءٍ منه إلا في الظروف، فقد علمتَ أن (مكاناً) في قوله: (مكاناً سِوى) ليس يتعلق بالموعد لما ذكرنا، وليس بالسهل أن تجعل انتصاب (مكاناً) في قوله: (مكاناً سِوىً) على أن يكون ظرفاً، وقع موقع المفعول الثاني، كقولك: ظننتُ خروجَك اليومَ، وعلمتُ ركوبَك غداً، لأنك إن حملته على ذلك جعلت المبتدأ الذي يلحقه، جعلتُ، وظننتُ ونحوَه، موعداً لا نُخْلِفُهُ نحن ولا أنت مكاناً قصداً، فتنصب المكان كما تنصب اليومَ، في قولك: القتالُ اليومَ.

ولم يُجْروا قولهم: الموعدُ مجرى سائر هذه الأحداث، ألا ترى

(١) البيت للأعشى، انظر ديوانه /٢٣١ وفيه: «جعلت» مكان «حلت» و«تنظر» مكان «ترقب». وانظر الخصائص ٢/٤٠٢، ٤٠٣، ٣/٢٥٦.

أنه قد جاء في التنزيل: (إنَّ مَوْعِدَهُمُ الصُّبحُ) [هود/٨١] برفع الصبح، وجاء: (مَوْعِدُكم يومُ الزينةِ وأنْ يُحْشَرَ الناسُ ضُحَىً) [طه/٥٩] فالقراءة بالرفع على أن الثاني هو الأول، وهذا حذفُ واتساعُ، ولا تقول على قياس موعدك الصبح: مرجعُك الصبحُ، ولا مجيئُك بابُ الأمير، ولا مقعدُك السوقُ. وقد رأيت أنهم قد أخرجوا الموعد من أحكام نحوِه، فلا يحسن فيه ما حسن في نحو ما يشبهه، ومما يدلّك على أنهم أخرجوا ما بعدَ الموعد من أن يكون ظرفاً قوله: (موعدُكم يومُ الزينةِ وأن يُحْشَرَ الناسُ ضُحَىً) [طه/٥٩] ألا ترى أن قوله: (وأن يحشر الناسُ) ليس من الظروف في شيء فلولا أن اليوم في قوله: (موعِدُكم يومُ الزينةِ)، قد خرج من أن يكون ظرفاً لم يعطف عليه ما لا يكون ظرفاً. ولو نصب ناصبُ (اليوم) من قوله: (موعدكم يوم الزينة) فجعل (اليوم) خبراً عن الحدث مثل: القتالُ اليومَ، مع عطف قوله: (وأن يحشر الناسُ ضحىً) عليه جاز على أن يتعلق (يوم الزينة) بالمحذوف، ويضمرُ لقوله: (وأن يحشر الناس ضحىً) ما يكون مبنياً عليه، كأنه: موعدكم يوم الزينة، وموعدكم أن يحشر الناس ضحىً، وهذا هو الأصل، وإذا صار الاستعمال فيه على ما وصفناه مما جاء التنزيل به كان غير ذلك كالأصول المرفوضة، ولو قال قائل: إن الموعد في الآي اسمُ الزمان، فيكون مجيء الموعد اسماً للزمان كقولهم: كان هذا مبعثَ الجيوش، ومضربَ الشُّوْل[1]، ومَحْبِلَ فلانة، أي وقت بعثهم، ومضرب الشُّولِ: أي وقت ضربها، ومحبل فلانة، أي: زمان حبلها. فإذا جاز أن يكون اسماً للزمان ارتفع الصبحُ، ويومَ

(١) الشُّوْل: جمع شائلة وهي من الإبل التي أتى عليها من حملها أو وضعها سبعة أشهر فخف لبنها. انظر اللسان (شول).

الزينة من حيث كان الثاني لأنه هو الأول، وأنشد أبو الحسن:

كلما قلتُ غدٌ موعدنا غَضبَتْ هندٌ وقالت بعدَ غدْ(١)

فهذا يتجه أيضاً على الوجهين اللذين قدمنا: أن يكون جَعَلَ الموعدَ الحدثَ، وجَعَلَهُ غداً، قُبل على الاتساع، أو يكون جَعَلَ الموعدَ اسمَ زمانٍ مثل المَحْبِل، وعلى هذا الاتساع فيه، ويجوز أن يكون الموعدُ اسم المكان فمما جاء فيه اسمَ مكانٍ: (وإنَّ جَهَنَّمَ لَمَوْعِدُهُمْ أجمعينَ) [الحجر/٤٣] فالموعد ينبغي ههنا أن يكون مكاناً، لأن جهنم مكان، والثاني فيه هو الأول، وهذا أبين من أن تحمله على أن جهنم مكان موعدهم لأن الكلام على الظاهر ولا حذف فيه، فإذا جعلت قولَه: مكاناً مفعولاً ثانياً لجعلت كان بمنزلة قوله: (جعلوا القرآن عضين) [الحجر/٩١] وقوله: (وجَعَلُوا الملائكة الذينَ هُمْ عبادُ الرحمن إنَاثاً) [الزخرف/١٩] في أنه انتصبَ على أنه مفعول ثانٍ لجعلتُ.

اختلفوا في ضم الياء وفتحها من قوله عز وجل (فَيُسْحِتَكُمْ) [طه/٦١].

فقرأ ابن كثير ونافع وعاصم في رواية أبي بكرٍ وأبو عمروٍ وابن عامرٍ: (فَيَسْحَتَكُمْ) بفتح الياء من يسحت.

وقرأ عاصمٌ في رواية حفصٍ وحمزة والكسائي: (فَيُسْحِتَكُمْ) بضم الياء من أسحت، وكسر الحاء(٢).

---

(١) البيت لعمر بن أبي ربيعة انظر ديوانه /٣٢٣ وروايته فيه:

كلما قلت متى ميعادنا ضحكت هندٌ وقالت بعد غد

السبعة ٤١٩.

أبو عبيدة: يَسْحَتُكُمْ: يهلككم قال: وبنو تميم يقولون: يُسْحتكم، وأنشد:

وعَضُّ زمانٍ يا بْنَ مروانَ لم يَدَعْ
من المالِ إلا مُسْحَتاً أو مُجْلَّفُ(١)

وفَسر لم يدع: لم يُبْقِ، وقال أبو الحسن نحو ذلك، أبو عثمان: سحت وأسحت نحو قول أبي عبيدة.

اختلفوا في قوله تعالى: (إنَّ هذين) [طه/٦٣] في تشديد النون وتخفيفها.

فقرأ ابن عامر ونافع وحمزة والكسائي: (إنَّ) مشدّدة النون. (هذانِ) بألف خفيفةِ النونِ من هذان.

وقرأ ابن كثير (إنْ هذانِّ) بتشديد نون (هذانِّ) وتخفيف نون (إنّ).

واختلف عن عاصم فروى أبو بكر (إنَّ هذان) نونُ إنَّ مشدّدة، وروى حفص عن عاصم (إنْ) ساكنة النون وهي مثل قراءة ابن كثير، و (هذان) خفيفةً.

وقرأ أبو عمروٍ وحده (إنَّ) مشدّدة النون (هذين) بالياء(٢).

---

(١) البيت للفرزدق وقد نسبه أبو عبيدة في مجاز القرآن ٢/٢١ إليه. وانظر ديوانه ٢/٥٥٦. وفيه «مجرَّف» بدل «مجلّف» وأنشده اللسان وقال: ويروى: «إلا مسحت أو مجلَّفُ». وهي كذلك في مجاز القرآن ورفع قوله: «أو مجلف» بإضمار كأنه، قال: أو هو مجلف، وهذا هو قول الكسائي. والمسحت: المستأصل. اللسان (سحت)، والمجلف: الذي أتى عليه الدهر فأذهب ماله. وجُلِّف النبات أكل عن آخره. اللسان (جلف).

(٢) السبعة ٤١٩.

قال قائلون: (إنَّ) في قوله: (إنَّ هذان لساحرانِ) بمعنى: أجل، وأن تكون (إنَّ) للتأكيد والناصبة للاسم أشبه بما قبل الكلام وما بعده، فأما قبلُ فقوله: (فَتَنَازَعُوا أمْرَهُمْ بَيْنَهم وأسَرُّوا النَّجْوىٰ) [طه/٦٢] فالتنازع إنما هو في أمر موسى وهارون، هل هما ساحران على ما ظنوه من أمرهما، وقد تقدم من قولهم ما نسبوهُمَا فيه إلى السحر، وهو قولهم: (أجِئْتَنَا لِتُخْرِجَنَا مِنْ أرْضِنَا بِسِحْرِكَ يا موسى فَلَنَأْتِيَنَّكَ بِسِحْرٍ مِثْلِهِ) [طه/٥٧،٥٨] فهذا وإن لم يتقدمه سؤال عن سحرهم كما تقدم السّؤال مثل قوله: (قالوا نَعَمْ) وهو قوله: (فَهَلْ وَجَدْتُمْ ما وَعَد رَبُّكُمْ حَقّاً قَالوا نَعَمْ) [الأعراف/٤٤] فقد تقدم (أجِئْتَنَا لِتُخْرِجَنا مِنْ أرْضِنَا بِسِحْرِكَ يا موسى فَلَنَأْتِيَنَّكَ بِسِحْرٍ مِثْلِهِ) [طه/٥٧،٥٨] فيكون نعم منصرفاً إلى تصديق أنفسهم فيما ادّعوه من السحر و (إن) بمنزلة نعم. وقال: قد قال سيبويه: نعم عدة وتصديق، وأن تصرف إلى الناصبة للاسم أولى. قال الجَرْميّ: هو قراءة أبي عمرٍو وعيسى وعمرو بن عبيد وقوله: (يُريدَان أنْ يُخْرِجَاكُمْ) إلى آخر الكلام، أن يكون تأكيداً لأنهما ساحران أشبه بالكلام فإن حمله على التصديق ضربٌ من التأكيد فإن حملت (إنّ) على أنّه بمعنى نعم بقي الكلام: هذان لساحران، فتحصل لام الابتداء داخلةٌ على خبر المبتدأ، وهذا قد قال النحويون فيه: إنّه يجوز في الشعر على الضرورة، فإن قلت: أقدر الابتداء محذوفاً، فإن هذا لا يتجه[1] لأمرين: أحدهما: أن الـذي حمله النحويون على الضرورة لا يمتنع من أن يستمر هذا التأويل فيه، ولم يحملوه مع ذلك عليه. والآخر: أن التأكيد باللام لا يليق به الحذف، ألا ترى أن الأوجه في الرتبة أن يتم الكلام ولا يحذف، ثم يؤكّد فأما أن

---

(١) جاء على حاشية الأصل عبارة بلغت.

يحذف ثم يؤكّد، فليس باللائق في التقدير، ووجه قول من قال: إن ذان، وإن هذان مخفف (إنْ): أنَّ إنّ إذا خفّفت لم يكن النصبُ بها كثيراً، وكان الأوجه أن يرفع الاسم بعدها، والدليل على ذلك كثرةُ وقوع الفعل بعدها في نحو: (إنْ كادَ لَيُضِلُّنا) [الفرقان/٤٢] و(إنْ كانُوا لَيَقُولُونَ) [الصافات/١٦٧] و(إنْ كُنَّا عَنْ دِرَاسَتِهِمْ لَغَافِلين) [الأنعام/١٥٦]، وإذا كان الأوجه الرفعُ بعدها رفع هذان بعدها، وأدى مع ذلك خطّ المصحف، ومن زعم أنَّ (هذان) في الآية الألف التي فيه الألف التي كانت في هذا، ليس إلا ألف التي جلبته التثنية، فإن الأمر لو كان على ما زعم لم تنقلب هذه الألف في تثنيته، كما أن الألف التي في هذا لا تنقلب على حالٍ، وفي كون هذه الألف مرّة ياءً، ومرة ألفاً دلالة على أنه كسائر التثنية، ولا فصل بين هذا وبين غيره من الأسماء المعربة، وذلك أن هذه الأسماء في الانفراد إنما بُنيت لمشابهتها الحروف، فإذا ثنيت زال بالثنية مشابهتها للحروف، من حيث لم تثنّ الحروف فتصير كسائر الأسماء المعربة، ويدلّ على أن هذه الألف للتثنية أن التي كانت في الواحد قد حذفت، كما حذفت الياء من التي والذي إذا قلت: اللتان واللذان، فالياء التي كانت في الاسم قد حذفت وجيء بالتي للتثنية. ومثل حذف هذه الألف حذف الألف من أولات ومن ذواتِ ومن هيهاتَ، هذه كلّها حذفت فيها الألف والياء لقلة تمكّنها، فكذلك تحذف من قولهم: هذا، ألفه، وتلحق التي تكون علماً للتثنية، ومن ثم انقلبت مرّة ياءً ومرة ألفاً، والتي تثبت في الواحد لا يتعاورها القلب، ولا تزول عن أن تكون ألفاً، وقال أبو الحسن: (إنْ هذانِ لساحرانِ) بتخفيف (إن) لأن الكتاب: (هذان) فيحملها على لغة من يخفّف إنَّ فيرفع بها، وإن ثقلت فهي لغة لبني الحارث بن كعب،

يرفعون الاثنين في كل موضع قال: فأيَّ التفسيرين فسرتَ فهو جيد.

اختلفوا في همز الألف من قوله تعالى: (فَأَجْمِعُوا كَيْدَكُمْ) [طه/٦٤] في كسر الميم وإسقاط الألف وفتح الميم.

فقرأ أبو عمرٍو وحده (فَاجْمَعُوا) مفتوحة الميم من جمعْت. القُطَعِيّ عن عبيد وهارون عن أبي عمرو: (فأجمعوا) ألف مقطوعة مثلَ حمزةَ.

وقرأ الباقون: (فأجْمِعوا) بقطع الألف وكسر الميم من أجمعت[1].

احتج أبو عمرٍو، زعموا، للقراءة بالوصل بقوله: (فَجَمَعَ كَيْدَهُ) [طه/٦٠] والفعل في الموضعين جميعاً معدًّى إلى الكيد. قال أبو الحسن، وإنما يقولون بالقطع إذا قالوا: أجمعنا على كذا وكذا، فأما إذا قالوا: أجمعوا أمركم، وأجمعوا كيدكم، فلا يقولون إلا بالوصل، قال: والقطع أكثر القراءة، قال: فأما أن يكون لغة في ذا المعنى لأن باب فعلت وأفعلت كثير، أو يكون (أجمعوا) أي: أجمعوا على كذا وكذا، ثم قال: (كيدكم) على أمر مستأنفٍ، فإن قيل: فقد تقدّم ذكر قوله: (فَجَمَعَ كَيْدَهُ) فإذا قالوا: فأجمعوا كيدكم، كان تكريراً؛ قيل: لا يكون كذلك، لأن ذاك في قصة وذا في أخرى، ذاك إخبار عن فرعون في جمعه كيده وسحره، وهذا فيما يتواصى به السحرة في جمع كيدهم، وما يستظهرون في المبالغة في سحرهم، ويشبه أن يكون ذلك على لغتين كما ظنه أبو الحسن كقول الشاعر:

---

(١) السبعة: ٤١٩، ٤٢٠.

وأنتم مَعْشَرٌ زَيْدٌ على مائةٍ فأجمعوا أمْرَكُمْ طُرّاً فكيدوني[١]

فقوله: فأجمعوا أمركم بمنزلة: (فأجمعوا كيدكم) لأن كيدكم من أمركم.

قال: وروى القطعي عن عبيد عن شبل عن ابن كثير: (ثمَّ ائتوا صفاً) [طه/٦٤] بفتح الميم[٢]، ثم يأتي بياء بعدها ساكنة. وروى خلف عن عبيد عن شبل عن ابن كثير: (ثُمِّ آيتوا) بكسر الميم بغير همز، ثم يأتي بالياء التي بعدها تاء، وهذا غلطٌ، لا تكسر الميم من ثُمَّ، وحظها الفتح، ولا وجه لكسرها، وإنما أراد ابن كثير أن يتَّبع الكتاب فلفظ بالياء التي خلفت الهمزة بعد فتحة الميم. وروى الحسن بن محمد بن عبيد الله بن أبي يزيد عن شبل عن ابن كثير: (ثمَّ آيتوا صَفّاً) مفتوحة الميم وبعدها ياء. وكذلك روى محبوبٌ عن إسماعيل المكي عن ابن كثير وهذا هو الصواب.

وروى النَّبال وغيره عن ابن كثير: (ثمَّ ائتوا صَفّاً) مثل حمزة، وكذلك قرأ الباقون[٣].

قول ابن كثير: (ثمَّ ايتوا صفّاً) بفتح الميم ثم يأتي بياء بعدها ساكنة، وجهه فيه أنه مثل قوله: (أيذا) كأنّه قلب الهمزة ياءً بعد ما خفّفها بأن جعلها بين بين إلا أنه في هذا قلبها ياءً، وإن لم يكن خفّفها، وهذا مثل ما حكاه سيبويه في المتصل بَيْسَ، وقد كان أبين من هذا أن يقلبها ألفاً لسكونها وانفتاح ما قبلها، مثل: راسٍ وفاسٍ في

---

(١) البيت لذي الإصبع العَدْواني، انظر اللسان (عشر) ابن يعيش ١/ ٣٠.
(٢) في السبعة: بفتح الميم من ثم.
(٣) السبعة ٤٢٠.

المتصل، فأمّا قوله: (ثمّ ايتوا صفاً) فخطأ بيّن وأصل هذا أنك تقول: أتى يأتي، فإذا أمرت منه قلت: إيتِ، تجتلب همزة الوصل لسكون الهمزة التي هي فاءٌ فلزم أن تُقلب الفاء ياءً لاجتماع الهمزتين، فقلت: إيت، وإن وصلته بشيءٍ سقطت همزة الوصل، فلا يخلو ما يتصل به من أن يكون ساكناً أو متحركاً، فإن كان متحركاً لم يخل من أن يكون ضمّة أو فتحة أو كسرة، فإن كانت ضمّة وخفّفت الهمزة قلبتها واواً، فقلت: يا زيدُ وتِ، وعلى هذا: (يا صالحُ وتِنَا) [الأعراف/٧٧] وعلى هذا (وَمِنْهُمْ مَنْ يَقُولُ اوذَنْ لي وَلَا) [التوبة/٤٩] وإن كانت كسرةً فخفّفت الهمزة قلت: يا غلامِ يْتِ بكذا، فقلبتها ياءً، وإن شئت حقّقْتَ[1] الهمزة فقلت: يا غلام ئتِ بكذا، كما حققت بعد الضمة من قولك يا زيدُ ؤْت، وإن كانت فتحةً قلبتها ألفاً إذا خففت الهمزة فقلت: يا غلامَ اْتِ، وإن شئت حقّقْت الهمزة. وعلى قياس قراءة ابن كثير: يا غلامَ يْتِ، فتقلبها ياءً ولا تقلبها ألفاً، والوجه ما عليه الجمهور والكثرة، وقد قال قوم فيما روى بعض البغداذيين في أتى يأتي: تِ بكذا وكذا، وأنشد:

تِ لي آل زيدٍ[2]

وهذا على قياس مَنْ حذف الهمزة حذفاً من حيث كان حرف علّة، كما حذفَ مِنْ: خُذْ، ومُرْ، وكُلْ، ولَيْسَ ذلك بالكثير ولا المعروف، والوجه في الآية قراءة النَّبال وغيره عن ابن كثير.

(١) في الأصل «خففت» وهو تصحيف.
(٢) هذه قطعة من بيت لم يعرف قائله وتمامه:
تِ لي آل زيدٍ واندهم لي جماعةً وسل آل زيد أي شيء يضيرها
انظر اللسان (أتي) وابن الشجري ٢/١٧ وفيه (له) بدل (ت) والدرر ٢/٢٣٩.

اختلفوا في تشديد القاف وتخفيفها من قوله: (تَلَقَّفُ) [طه/٦٩].

فقرأ ابن عامرٍ وحده: (ما في يمينكَ تَلَقَّفُ ما) برفع الفاء وتشديد القاف.

وروى حفص عن عاصم: (تَلْقَفُ) خفيفة.

وقرأ الباقون وأبو بكر عن عاصم: (تلقَّفْ ما) مجزومة الفاء.

وروى النَّبَّال عن ابن كثير: (ما في يمينِكَ تَلْقَفْ) خفيفة التاء كذلك قرأتُ على قنبل. وكان [ابن كثير] يشدّد التاء [والقاف] في رواية البزي وابن فليح[1]: (ما في يمينك تَلَقَّفْ).

وجه قول ابن عامر: (تَلَقَّفُ) يرتفع على أنه في موضع حال، والحال يجوز أن يكون من الفاعل المُلْقِي ومن المفعول المُلْقَى، فإن جعلته من الفاعل الملقي جعلته المُتَلَقِّفَ، وإن كان التَّلَقُّفُ في الحقيقة للعصا، ووجه جعل المُتَلَقِّف للفاعل على أن التَّلَقُّفُ بإلقائه كان، فجاز أن ينسب إليه، كما قال: (وما رَمَيْتَ إذْ رَمَيْتَ وَلَكِنَّ اللَّهَ رَمَىٰ) [الأنفال/١٧] فأضاف الرمي إلى الله سبحانه، وإن كان للنبيّ ﷺ لما كان بقوّة الله وإقداره، ويجوز أن تكون الحال من المفعول، وقال فيه: (تَلَقَّفْ) على حدّ قولك: هند تذهب، لأنه حمل الكلام على المعنى، والذي في يمينه عصا فأنثه، كما قال: (وَمَنْ تَقْنُتْ منكنَّ لله وَرَسُولِهِ) [الأحزاب/٣١] وكما قال: (فَلَهُ عَشْرُ أَمْثَالِهَا) [الأنعام/١٦٠] فأنث الأمثال لما كانت في المعنى حسنات، ومثل هذا

---

(١) السبعة ٤٢٠، ٤٢١ وما بين معقوفين منه.

في أنَّ لفظ يفعل يكون فيه مرّة للمخاطب ومرّة للمؤنث الغائب قوله: (يَوْمَئِذٍ تُحَدِّثُ أَخْبَارَهَا) [الزلزلة/٤] فهذا على أن تكون: تحدث أنت أيها الإنسان، وعلى أن الأرض تحدثُ، فأما قوله:

... فإنْ تَكُنْ ... هواكَ الذي تَهْوَى يُصبكَ اجْتِنَابُها[1]

فإن تهوى للغائبة لا غير، وجعلتَ (تَلَقَّفُ) حالاً، وإن لم تتلقف بعد، كما جاء في التنزيل: (هَدْياً بَالِغَ الكعبةِ) [المائدة/٩٥] وكما أجاز النحويون: مررتُ برجلٍ معه صقر صائداً به غداً، وهذا النحو من الحال كثير في التنزيل وغيره.

وأما (تَلَقَّفْ) فعلى أن يكون جواباً كأنه: إن تُلْقِهِ تَلَقَّفْ، وكذلك تلْقَفْ، ويجوز في (تَلَقَّفْ) و(تَلْقَفْ) أن يكون لك أيها المخاطب، ويجوز أن يكون للغيبة وعلى الحمل على المعنى، ومن خفّف التاء من (تَلْقَفْ) ومن شدّد فقال: (ما في يمينك تَّلَقَّفْ)، فإنما أراد: تَتَلَقَّفْ وهذا يكون على تتلقف أنت أيها المخاطب، وعلى تَتَلَقَّفُ في الآية أنه أدغم التاء في التاء، والإدغام في هذا ينبغي أن لا يجوز، لأن المدغم يُسْكَنُ وإذا سكن لزمَ أن تُجلب له همزة الوصل كما جُلبت في أمثلة الماضي، نحو: ادّرأ وازَّينت واطَّيروا، وهمزة الوصل لا تدخل على المضارع، ألا ترى أن مَنْ قال في تترَّس: اتَّرسَ، لا يقول في المضارع: أتَّرسُونَ، ولا: اتَّفكَّرُونَ، يريد: تتفكرون. وهذا يلزم أن يقوله من قال: (ما في

(١) البيت لأبي ذؤيب وتمامه:

زجرت لها طيرَ الشمال فإن تكن هواكَ الذي تهوى يصبك اجتنابها

يريد إن صدق هذا الطير السنيح سيصيبك اجتنابها، أي تجنبها وتباعدها.

انظر شرح السكري ١/٤٢.

يمينك تلقف) وإنما لم تدخل همزة الوصل على المضارع، كما لم تدخل على اسم الفاعل، لأن كلّ واحد منهما مثل الآخر، وليس حكم الوصل أن يدخل على الأسماء المعربة إلا أن تكون المصادر الجارية على أفعالها، وإنما دخلت على هذه الأسماء القليلة التي دخلت عليها لما كانت محذوفة الأواخر، لأنه بذلك أشبه الأفعال المحذوفة منها، فأشبهت الأفعال التي للأمر عند النحويين.

وسألتُ أحمد بن موسى: كيف يبتدىء من أدغم؟ فقال كلاماً معناه أنه يصير بالابتداء إلى قول من خفف ويدع الإدغام.

اختلفوا في فتح السين وكسرها، وإخراج الألف وإدخالها، وتسكين الحاء وكسرها من: (كَيْدُ سَاحِرٍ) [طه/٦٩]. فقرأ حمزة والكسائي: (كَيدُ سِحْرٍ) بغير ألف.

وقرأ الباقون: (كيدُ ساحر) بألفٍ[(١)].

حجة: (كيد ساحر) أن الكيد للساحـر في الحقيقة، وليس للسحر إلا أن تريد: كيد ذي سحر، فيكون في المعنى حينئذ مثل: (كيد ساحر)، ويقوّي ذلك: (تَلَقَّفْ ما صَنَعُوا إنَّمَا صَنَعُوا كَيْدُ سَاحِرٍ)، والسحر لا يمتنع أن يضاف إليه الكيد على التوسع، وزعموا أنه قراءة الأعمش.

قرأ ابن كثير، وحفص عن عاصم، وورش عن نافع: (آمنْتُمْ) [طه/٧١] على لفظ الخبر.

وقرأ نافع وأبو عمروٍ وابن عامر: (آمَنْتُمْ)[(٢)] بهمزة ممدودة.

(١) السبعة ٤٢١.

(٢) رسمت في السبعة هكذا: إامنتم.

وقرأ حمزة والكسائي وأبو بكر عن عاصم: (أآمَنْتُم) بهمزتين، الثانية ممدودة[١].

يعني أحمد: أن الهمزة الأولى للاستفهام، والثانية همزة القطع، وبعدها الألف المنقلبة عن الهمزة التي هي فاء الفعل، وقوله عن أبي عمرٍو وابن عامرٍ بهمزةٍ ممدودة يعني: أنهما يستفهمان فيأتيان بهمزة الاستفهام، وبعدها مَدَّةٌ، وتكونُ الأولى همزة القطع، والثانية الأصل.

قال أبو عليٍّ: الخبر ههنا وجهه حسن، كأن يُقَرِّعهُم على تقدمهم بين يديه، وعلى استبدادهم على ما كان منهم من الإيمان عن غير أمره وإذنه، والاستفهام إلى هذا المعنى يؤول، لأنه تقريع وتوبيخ منه لهم بأيمانهم، وأمّا اللفظ، وقوله: قرأ نافع وابن عامر: (آمنتم) بهمزةٍ ممدودة، يعني به: أنهم يستفهمون، فيأتون بهمزة الاستفهام بعد مَدَّةٍ: الأولى: همزة الاستفهام، والثانية: همزة أفعلَ في أأْمَنَ، وأبو عمرٍو إذا اجتمع هذا النحو من الهمزتين أدخل بينهما ألفاً، وكأنه ترك هنا هذا الأصل لما كان يلزم من اجتماع همزتين وألفين، الهمزة الأولى همزة الاستفهام والألف الأولى التي بعد الهمزة الأولى هي التي يفصل بها بين الهمزتين في نحو:

آأنت أمْ أمُّ سالمٍ[٢]

والهمزة الثانية وهي الثالثة من أول الكلمة همزة أفعل في:

---

(١) السبعة ٤٢١.

(٢) من بيت لذي الرمة تمامه:

فيا ظبيةَ الوعساء بين جُلَاجِلٍ   وبينَ النَّقَا آأنتِ أمْ أمُّ سالمِ

سبق انظر ٤/٢٨٦.

أامَنَ، والألف التي بعدها هي الألف المنقلبة عن فاء الفعل من الأمْنِ والأمانِ، وأُبدلت ألفاً لاجتماعهما مع همزة أفعل، فكان يلزم اجتماع همزتين وألفين متواليات: أاأامنتم، فترك ذلك في هذا الموضع لكراهة اجتماع الأمثال. وقرأ حمزة والكسائي على أصلهما في هذا النحو وقد مرّ ذلك في مواضع.

اختلفوا في قوله: (لا تَخَافُ دَرَكَاً) [طه/٧٧].

وقرأ حمزة وحده: (لا تَخَفْ دَرَكَاً) جَزْماً بغير ألف.

وقرأ الباقون: (لا تخافُ) رفعاً بألفٍ.

ولم يختلفوا في فتح الراء من دَركاً[١].

وجه قول من رفع أنه حالٌ من الفاعل: اضرب لهم طريقاً غير خائف ولا خاشٍ، ويجوز أن تقطعه من الأول: أنت لا تخاف، ومن قال: (لا تخف) جعله جواب الشرط، إنْ تضربْ لا تخفْ دركاً ممن خلفك، ولا تخشى غرقاً بين يديك، فأما من قال: (لا تخفْ دركاً)، ثم قال: (لا تخشى)، فيجوز أن يقطعه من الأول، أي: إن تضربْ لا تخف، وأنت لا تخشى، ولا تحمله على قول الشاعر:

كأنْ لم تَرَى قبلي أسيراً يمانيا[٢]

ولا على نحو:

لا تَرَضَّاها ولا تملَّقِ[٣]

---

(١) السبعة ٤٢١.

(٢) هذا عجز بيت لعبد يغوث بن وقاص سبق في ١/٩٣، ٣٢٥.

(٣) عجز بيت لرؤبة سبق في ١/٩٣.

لأن ذلك إنما يجيء في ضرورة الشعر كما أن نحو قوله:

ألم يأتيك والأنباء تَنْمَى[(١)]

ونحو قوله:

لم تهجو ولم تدع[(٢)]

كذلك، ولكنّك تقدّر أنّك حذفت الألف المنقلبة عن اللام ثم أشبعت الفتحة لأنها فاصلةً، فأثبتَّ الألف الثانية عن إشباع الفتحة، ومثلُ هذا مما ثبت في الفاصلة قوله: (فأضَلُّونا السبيلا) [الأحزاب/٦٧] وقد جاء إشباع هذه الفتحة في كلامهم قال:

فأنتَ من الغوائلِ حينَ تُلْقَى ... وَمن ذَمِّ الرِّجالِ بِمُنْتَزَاحِ[(٣)]

قال: روى عبيدٌ[(٤)] (فاتَّبَعَهُمْ) [طه/٧٨] وحدها موصولٌ في هذا، وكلّ شيءٍ في القرآن (فأتْبَعَهُمْ). وقرأ: (فأتبعوهم مشرقين) [الشعراء/٦٠] مقطوع الألف.

وعبيدٌ عن هارون عن أبي عمروٍ (فاتَّبَعَهُمْ فرعون) موصولة، وكلّ شيءٍ في القرآن (فأتبعوهم) مقطوع[(٥)].

قال أبو علي: الباء الجارة على هذا معديةُ الفعل إلى المفعول لأنك تقول: تبعته واتبعته كما تقول: شويته واشتويته، وحفرته

---

(١) صدر بيت لقيس بن زهير سبق في ١/٩٣، ٣٢٥ و٢/٦٩.

(٢) قطعة من بيت سبق في ١/٣٢٥.

(٣) سبق انظر ١/٨١.

(٤) جاء على هامش الأصل: عنده محمد.

(٥) السبعة ٤٢٢ مع اختلاف في التفصيل.

واحتفرته، وفديتهُ وافتديته(١)، فإذا استوفيت المفعول الذي يتعدّى إليه الفعل. فعدّيته إلى آخر عدّيته بالجار. ومن قطع الهمزة هنا، فقال: (فأتْبعهم فرعون بجنوده) فالباء زائدة في قوله، لأنّ (أتبعهم) منقول من تبعهم، وتبع يتعدى إلى مفعول واحد، فإذا نقلته بالهمزة تعدّى إلى آخر كقوله: (وأُتْبِعُوا في هذهِ لَعْنَةً) [هود/٩٩] فإذا كان كذلك جعلت الباء زائدة كما تزاد في كثير من المفعولات، نحو:

لا يَقْرأن بالسور(٢)

وقد يجوز أن تكون هذه الباء في موضع حال من الفاعل، كأنه اقتصر بالفاعل على فعله ولم يُعَدِّه إلى مفعوليه اللذين يتعدى فعلُه إليهما فصار مثلَ: تبعه زيدٌ بسلاحه، وقد تقدم ذكر هذه الكلمة.

اختلفوا في قوله عز وجل: (قَدْ أَنْجَيْنَاكم... وَوَاعَدْناكُم... ما رزَقْناكم..) [طه/ ٨٠، ٨١].

فقرأ ابن كثير ونافع وأبو عمرٍو وابن عامرٍ وعاصمٌ الثلاثة الأحرفَ بالنون.

وقرأ أبو عمرٍو وحده: (وَوَعَدْنَاكم) بغير ألف في كلّ القرآن.

وقرأهنّ حمزة والكسائي بالتاء(٣).

حجة: (وعدناكم) أنَّ ذلك يكون من الله سبحانه. وقال أبو

---

(١) في الأصل: وافديته.

(٢) هذه قطعة من بيت للراعي وتمامه:

تلك الحرائر لاربـاتُ أحْمِرَة سودُ المحاجِرِ لا يقرأنَ بالسور

انظر المخصص ١٤/ ٧٠ وشرح أبيات المغني للبغدادي ١/ ١٢٨.

(٣) السبعة ٤٢٢ وزاد بعده: بغير ألف.

الحسن: زعموا أن واعدناكم لغة في معنى وعدناكم، وإذا كان كذلك فاللفظ لا يدلّ على أن الفعل من الاثنين، كما أنَّ استَسْحر واستقرّ، ونحو ذلك من بناء استفعل، لا يدلّ على استدعاء، والقراءة بوعدَ أحسنُ، لأن واعد بمعنى وعد، ويعلم من وعد أنه فعلُ واحدٍ لا محالة، وليس واعد كذلك، والأخذ بالأبين أولى.

وحجة من قرأ: (أنجيناكم. . . ووعدناكم) قولُه: (وَنَزَّلْنَا عليكم المَنَّ) [طه/ ٨٠] واتفاقهم في ذلك على إسناد الفعل إلى اللفظ الدالّ على الكثـرة، وفي أخرى: (وإذ أنجينـاكم من آل فرعـون) [الأعراف/١٤١].

اختلفوا في قولـه: (فيحلَّ عليكم غَضَبي وَمَنْ يَحْلِلْ عليـهِ غَضَبِي) [طه/٨١].

فقرأ الكسائي وحده: (فَيَحُلَّ عليكم) بضم الحاء، (ومن يَحْلُلْ) بضم اللام.

وقرأ الباقون: (فَيَحلَّ)، (ومن يَحْلِلْ عليه).

ولم يختلفوا في قوله: (أن يَحِلَّ عليكم غضبٌ من ربكم) [طه/٨٦] أنها بكسر الحاء[(١)].

أبو زيد تقول: قد حلَّ عليه أمرُ الله يَحُلُّ حلُولاً، وحَلَّ الدارَ يَحُلُّها حُلُولاً: إذا نزلها، وحلَّ العقدة يَحُلُّها حَلًا. وحلَّ له الصومُ يحِلُّ لـه حِـلًّا، وأحَلَّه له إحْلالاً، وحل حقي عليه يحل محلاً وأحل من إحرامه إحلالاً، وحل يحل حِلاً.

وجه قراءة من قرأ: (يَحِلُّ) بكسر الحاء أنه رُوي في زمزم: «أنه

---

(١) السبعة ٤٢٢.

لشاربٍ حلٌّ وبلٌّ»(١) أي: مباح له غير محظور عليه، ولا ممنوع منه، والحلُّ والحلال في المعنى مثلُ المبَاح، فهو خلاف الحظر والحجرِ والحرامِ، والحرم، فهذه الألفاظ معناها المنع، وهي خلافُ الحل والحلالُ الذي هو الإباحة والتوسعة، والإباحة: من باح بالسر والأمر يبوحِ به، إذا لم يجعل دونه حظراً، والمُحلّ خلاف المُحرِم، فمعنى يحلّ عليكم: ينزل بكم وينالكم بعدما كان ذا حظر وحجرٍ ومنعٍ عنكم. ويبين ذلك ما حكاه أبو زيد من قولهم: حلَّ عليه أمر الله يحلّ، والأمر قد جاء في التنزيل يراد به العذاب، قال: (أتى أمرُ اللهِ فلا تَسْتَعْجِلوُه) [النمل/١] فهذا يعنى به العذاب لقوله: (يَسْتَعْجِلونَكَ بالعذابِ) [العنكبوت/٥٤] وقال: (أتاهَا أمْرُنا لَيْلاً أو نَهاراً فجعَلْنَاها حَصِيداً) [يونس/٢٤] ويقوّي ذلك قوله: (ويحلُّ عليه عذابٌ مُقيم) [هود/٣٩] أي: ينزل به بعد أن لم يكن كذلك، ولم يختلفوا في هذا الحرف فيما زعموا، وهذا بمنزلة قوله: (أنْ يَحِلَّ عَلَيْكُم غَضَبٌ مِنْ رَبِّكُمْ) [طه/٨٦] في أنه يحِلّ بالكسر.

ووجه من قال: (يَحُلَّ عليكم غضبي) أنَّ الغضب لما كان يتبعه العقوبة والعذاب جعله بمنزلة العذاب فقال: يَحُلُّ أي: ينزل، فجعله بمنزلة قولهم: حَلَّ بالمكان يَحُلُّ، وعلى هذا جاء: (تُصيبُهُمْ بِما صَنَعُوا قارِعَةٌ أو تَحُلُّ قريباً من دارِهِمْ) [الرعد/٣١] فكما أن هذا عذابٌ، فأخبر عنه بأنّه يَحُلّ، كذلك أخبر عن الغضب بمثله، فجعله بمنزلته لأنه يتبعه ويتصل به.

(١) انظر النهاية لابن الأثير ١/١٥٤ ونصه: «هي لشارب حل وبل» البل: المباح. وقيل الشفاء. من قولهم: بلَّ من مرضه وأبل. وبعضهم يجعله اتباعاً لحِلٍ، ويمنع من جواز الإتباع الواو.

اختلفوا في قوله تعالى: (مَوْعِدَكَ بِمَلْكِنَا) [طه/٨٧] في ضم الميم وكسرها وفتحها.

فقرأ ابن كثير وأبو عمروٍ وابن عامرٍ: (بمِلكنا) بكسر الميم.

وقرأ نافع وعاصم (بمَلكنا) بفتح الميم.

وقرأ حمزة والكسائي: (بمُلكنا) بضم الميم. القطعي عن عبيد عن هرون عن أبي عمروٍ (بمَلكنا)(١).

قال أبو علي: هذه لغات، وزعموا أن الكسر أكثر في القراءة، والفتح لغة فيه، المعنى: ما أخلفنا موعدك بمِلكنا الصوابَ، ولكن لخطئنا، فأضاف المصدر إلى الفاعل وحذف المفعول، كما أنه قد يضاف إلى المفعول ويحذف الفاعل في نحو: (مِنْ دعاءِ الخير) [فصلت/٤٩] و(سؤالِ نَعْجَتِكَ) [ص/٢٤].

وأما من قال: (ما أخلفنا موعدك بِمُلكنا) فإنه لا يخلو من أن يريد به مصدر المَلِك: أو يكون لغة في مصدر المالك، فإن أريد بالمُلك مصدرُ المَلِكِ فالمعنى لم يكن لنا مُلْكٌ فنخلفَ موعدك لمكان مُلْكنا، وهذا على هذا التقدير كقوله: (لا يَسْأَلُونَ النَّاسَ إلْحافاً) [البقرة/٢٧٣] أي: ليس منهم مسألةٌ فيكون منهم إلحافٌ فيها، ليس على أنه أثبت مُلْكاً، كما أنه لم يثبت في قوله: (لا يَسْألونَ الناس إلحافاً) مسألةً منهم، ومثله قول ابن أحمر:

لا يُفْزِعُ الأرْنَبَ أهْوَالُها ... ولا تَرَى الضَّبَّ بها يَنْجَحِرْ(٢)

(١) السبعة ٤٢٢، ٤٢٣.

(٢) سبق انظر ٢/٤٧.

أي: ليس لها أرنبٌ فيفزع لِهَولها، ومثلُه:

وبلدةٍ لا يستطيع سِيدُها حسرى الأراكيب ولا يهيدها(١)

ومثله قول ذي الرمة:

لا تُشْتَكَى سقطةٌ منها وقد رَقَصَتْ
بها المفاوِزُ حتّى ظهرُها حَدِبُ(٢)

أي: ليس منها سقطةٌ فتشتكي، ولا يجوز أن يراد به تثبيتُ المُلْكِ الذي هو مصدر المَلِكِ، لأنهم لم يكن لهم مَلِكٌ بل كانوا مستضعفين قال: (ونريدُ أنْ نَمُنَّ على الذينَ اسْتُضْعِفُوا في ٱلْأرض) [القصص/٥] قال: (وَأَوْرَثْنَا القَوْمَ الذينَ كانُوا يُسْتَضْعَفُونَ مَشَارِقَ الأرضِ وَمَغَارِبَها) [الأعراف/١٣٧]. وأظنّ أنَّ أبا الحسن حكى أنَّ المُلْك مصدرٌ في المالِك، وحكى غير أبي الحسن: أن بعضهم قال: مالي مُلْكٌ، يريد: شيئاً أملِكُه، وقد يكون المِلكُ: الشيء المملوك، والمَلْك: المصدر، مثل الطَّحن والطِّحن، والسَّقي والسِّقي. وقد يجوز في قراءة من قرأ (بِمِلْكنا) أن تقدّر حذف المفعول وتعمله إعمال المصدر، كما قال:

وبعد عطائكَ المائةَ الرِّتاعا(٣)

اختلفوا في قوله تعالى: (ولكنا حُمِّلْنَا) [طه/٨٧] في ضم الحاء وتشديد الميم، وفتحها وتخفيف الميم.

---

(١) لم نعثر عليه، ولا يهيدها: أي لا يزعجها ولا يكترث لها.

(٢) انظر ديوانه ١/٤٤ والمعنى: لا يقال فيها ما يكره، والسقطة: العثرة، رقصت بها المفاوز: ليست على طمأنينة. وقد حدب ظهرها من الهزال.

(٣) سبق انظر ١/١٨٢، ٢/١٣٠، ٣٣٣، ٣٥١.

فقرأ ابن كثير ونافع وابن عامرٍ وحفصٌ عن عاصم: (حُمِّلْنَا) بضم الحاء مشدّدة الميم.

وقرأ عاصم في رواية أبي بكر وأبو عمروٍ وحمزة والكسائي: (حَمَلْنَا) خفيف. وقال أبو زيد عن أبي عمروٍ: (حملنا) و(حُمِّلْنَا)[١].

قال أبو علي: حمل الإنسان الشيء وحَمَّلْتُه إياه، يتعدّى الفعل إلى مفعول واحدٍ، فإذا ضاعفت العين عدّيته إلى المفعولين، قال: (مَثَلُ الذينَ حُمِّلُوا التَوْرَاةَ ثُمَّ لَمْ يَحْمِلوهَا) [الجمعة/٥] والحَمْل: المصدر، والحِمْل: المحمول، وفي التنزيل (فَأَبَيْنَ أنْ يَحْمِلْنَها... وحَمَلَها الإنسانُ) [الأحزاب/٧٢] كأنّه: أبَيْن أن لا يؤدّين الأمانة فيما استؤمنَّ فيه، وحملها الإنسان أي: لم يؤدّها، لأن حمل الحامل الشيءَ إمساك وخلافٌ لأدائه، فكأنه لم يؤدّ الأمانة، وكأن المعنى: على أهل السموات وأهل الأرض وأهل الجبال (وأشفقن منها) أي: من حمل الأمانة، فحذف المضاف. وما روي في الحديث: (أنه إذا كان الماءُ قُلَّتين أو خمسَ قِلال لم يحمل خبثاً)[٢]. معناه أنه لقلّته يضعف عن أن يحتمل النجس، فينجُس لأنّه لا يحتمله كما يحتمله الكثير الذي بخلافه، وقالوا: احتمل الشيء وحمله: إذا اضطلع به وقوي عليه، أنشد الأصمعي:

وَاحتمَلَ اليُتْمَ فُرَيخُ التُمَّرَه ونَشَرَ اليَسْرُوعُ بُرْدَيْ حِبرَه[٣]

---

(١) السبعة ٤٢٣.

(٢) رواه أحمد في مسنده ٢/٢٣، ٢٧، ١٠٧ وانظر اللسان (قلل).

(٣) لم نعثر عليه واليسروع نوع من الدود يعيش على الأعشاب والأشواك جمعه أساريع. (اللسان/سرع) والتمرة كقُبّرة: طائر أصغر من العصفور (القاموس).

المعنى: أنه استقلّ بنفسه، واحتمل طلب قوته وفارق ما كان عليه من اليتم في حاجته إلى الكاسب له، فمن قرأ (حُمِّلنا) كان المعنى عنده: جعلونا نحمل أوزار القوم و(حُمِلْنَا) على ذلك وأردنا له. ومن قال: (حمَلنا) أراد أنّهم فعلوا ذلك، وقد يجوز إذا قرأ (حَمَلْنا) أن يكونوا حُمِلوا على ذلك وكلّفوه لأنهم إذا حُمِّلُوه حملوه.

اختلفوا في إثبات الياء من قوله تعالى: (أن لا تَتَّبعني) [طه/٩٣] وحذفها.

فقرأ ابن كثير وأبو عمروٍ: (ألّا تَتَّبِعَنِي) بياء في الوصل ساكنة. ويقف ابن كثير بالياء، وأبو عمروٍ يقف بغير ياء.

واختلف عن نافع، فروى ابن جمّاز وإسماعيل بن جعفر: (ألا تَتَّبِعَنِيَ أفعَصَيْتَ) بياء منصوبة، وليس في الكتاب، وفي رواية قالون والمسيبي وورش وأحمد بن صالح عن أبي بكر وإسماعيل بن أبي أويس: (تَتَّبِعَني) بياء في الوصل ساكنةٍ، ويقف بغير ياءٍ.

وقرأ عاصم وابن عامرٍ وحمزة والكسائي بغير ياء في وصل ولا وقف[1].

قد ذكر هذا النحو في غير موضع.

اختلفوا في فتح الميم وكسرها من قوله عز وجل: (يا بْنَ أُمَّ) [طه/٩٤].

فقرأ (يابْنَ أُمَّ) بنصب الميم ابن كثير ونافعٌ وأبو عمروٍ وحفص عن عاصم.

---

(١) السبعة ٤٢٣.

وقرأ عاصم في رواية أبي بكرٍ وحمزة والكسائي وابن عامرٍ (يا بْنَ أُمِّ) بكسر الميم .

قال أبو علي: من قال: (يا ابْنَ أمَّ) احتمل قوله أمرين: أحدُهما: أن يكون أراد: يا ابنَ أمَّا، فحذف الألف كما يحذِفُ مِنْ غلامي في النداء إذا قال: يا غلام، وحذفَ الياءَ من المضاف إليه، وإن كانت لا تحذفُ في المضاف إليه إذا قال: يا غلامَ غلامي، كما تُحذف من المضاف إذا قال: يا غلامِ، لأن هذا الاسم قد كثر استعماله، فتغيّر عن أحوال النظائر، والفتحةُ في ابنٍ على هذا نصبةٌ، كما أنها في قولك يا غلامَ أمي كذلك، ويجوز أن يكون جعلَ ابنَ وأمَّ جميعاً بمنزلة اسمٍ واحد فبنى الآخر على الفتح وكذلك الاسمُ الذي هو المصدر، فالفتحة في الأول ليس بنصبةٍ كما كانت في الوجه الأول، ولكنها بمنزلة الفتحة في خمسة من خمسةَ عشرَ، والاسم في موضع ضمّ من حيث كانا بمنزلة خمسة عشر، كما أن خمسةَ عشر كذلك.

ومن قال: (يا ابنَ أمِّ) احتمل أمرين: أحدهما: أن يكون أضاف ابناً إلى أمٍّ، وحذف الياء من الثاني، وكان الوجه إثباتها مثلَ يا غلامَ غلامي، والآخر: أن يكون جعل الاسم الأوّل مع الثاني اسماً واحداً. وأضافه إلى نفسه، كما تقول: يا خمسة عشر أقْبِلُوا، فحذف الياء كما تحذف من أواخر المفردة نحو: يا غلامِ.

اختلفوا في قوله عز وجل: (بما لم يَبْصُرُوا به) [طه/٩٦] في الياء والتاء.

(١) السبعة ٤٢٣.

فقرأ حمزة والكسائي: (تَبْصُروا) بالتاء.

وقرأ الباقون: (يَبْصُروا) بالياء[١].

من قال: (يبصُروا) وهو قراءة الأكثر فيما زعم بعضهم، أي: لم يبصر به بنو إسرائيل. ومن قال: (تبصُروا به) صرفَ الخطاب إلى الجمع.

واختلفوا في قولـه: (لن تخلَفه) [طـه/٩٧] في فتح الـلام وكسرها.

فقرأ ابن كثير وأبو عمروٍ: (لن تُخْلِفَهُ) بكسر اللام.

وقرأ نافع وعاصم وابن عامرٍ وحمزة والكسائي: (لن تُخْلَفَه) بفتح اللام[٢].

اختلفتُ يتعدّى إلى مفعولين، ولن تُخْلَفَه مثلُ لن تعطاهُ، لما أسندت الفعل إلى أحد المفعولين، فأقمتَه مقام الفاعل بقـي الفعلُ متعدّياً إلى مفعول واحد، وفاعِلُ الفعل الذي هو تخلف: اللَّهُ سبحانه، أو موسى، ومعناه: سنأتيك به ولن يتأخر عنك. و(لن تُخْلِفه) أي: ستأتيه ولا مذهب لك عنه، وهو وعيدٌ، وهذا المعنى في القراءة الأولى أبينُ.

أبـو بكر عن عـاصم (أعمِى) و (أعْمِى) [طـه/١٢٤، ١٢٥] مكسورتان مثل حمزة والكسائي.

حفص عن عاصم بفتحهما.

---

(١) السبعة ٤٢٤.

(٢) السبعة ٤٢٤.

نافع بين الكسر والفتح. أبو عمروٍ بفتحهما، وكذلك ابن كثير وابن عامرٍ[١].

الإمالةُ وتركها جميعاً حسنان في هذا، وقد ذكر فيما مرّ قبلُ. وقال بعض المفسرين: (لِمَ حَشَرْتَنِي أَعْمَى وَقَدْ كُنْتُ بَصِيراً): أعمى عن الحجّة، وقد كنت بصيراً بها، ويجوز أن يكون أعمى عن طرق الثواب.

اختلفوا في قوله عز وجل: (يُنْفَخُ في الصور) [طه/١٠٢] في الياء والنون.

فقرأ أبو عمروٍ وحده: (يومَ نَنْفُخُ) بالنون.

وقرأ الباقون: (يُنفخ) بالياء على ما لم يُسَمَّ فاعِلُه[٢].

قال أبو علي وجه من قال: (يُنْفخ): (ونُفِخَ في الصُّورِ فَصَعِقَ) [الزمر/٦٨] و(يَوْمَ يُنْفَخُ في الصُّور فَتَأْتُونَ أَفْوَاجاً) [النبأ/١٨].

ووجه النون: (فَنَفَخْنَا فيهِ مِنْ رُوحِنَا) [التحريم/١٢] ونفخ الروح في التنزيل يجيء حيث يُرادُ الإحياء، قال: (يَوْمَ يُنْفَخُ في الصُّورِ عالِمُ الغيبِ والشَّهادةِ) [الأنعام/٧٣] ويقوّي ذلك أيضاً ما عطف عليه من قوله: (ونَحْشرُ) [طه/١٠٢]، والصُّورُ: جمع صورة في قول الحسن، مثل: صوفٍ وصوفةٍ، وثوم وثومَةٍ، وفي قول مجاهد: آلةٌ ينفخ فيها، قال: (ونُفِخَ في الصُّورِ فَصَعِقَ مَنْ في السماواتِ وَمَنْ في الأرضِ) [الزمر/٦٨] كأنّهم أصابهم الصعق لِما

---

(١) السبعة ٤٢٥.

(٢) السبعة ٤٢٤.

عاينوا من أهوال القيامة، وقال: (ثُمَّ نُفِخَ فيه أُخْرى) [الزمر/٦٨] لأنهم دُفعوا إلى حالٍ كالموت في الشدّة وقال: (وخرَّ موسى صَعِقاً فلَمَّا أفاقَ) [الأعراف/١٤٣] فقوله: (ثُمَّ نُفِخَ فِيهِ أخْرى) [الزمر/٦٨] في المعنى كقوله: (فَلَمَّا أفاقَ).

اختلفوا في كسر الألف وفتحها من قوله: (وإنَّكَ لا تَظْمأُ فيها) [طه/١١٩].

فقرأ نافع وعاصم في رواية أبي بكر: (وإنك) بكسر الألف.

وقرأ ابن كثير وأبو عمروٍ وابن عامر وحمزة والكسائي وحفص عن عاصم: (وأنَّكَ) مفتوحة الألف.

وكلهم قرأ: (فلا يَخافُ ظُلْماً) [طه/١١٢] بالألف على الخبر غير ابن كثير فإنه قرأ: (لا يَخَفْ) على النهي[1].

مَنْ قال: (وأنك) ففتح الألف حملها على أنَّ (إنَّ لَكَ أنْ لا تَجُوعَ) وإنّ لك أنّك لا تظمأ فيها، فإن قلت: إن (إنَّ) لا يجوز أن تحمل عليها (أنَّ)، ألا ترى أنك لا تقول: إنَّ أنّك منطلقٌ، فهلّا لم يجُز في ذلك العطف أيضاً، قيل له: إنما لم يجز: إنَّ أنَّ، لكراهة اجتماعِ حرفين متقاربي المعاني، فإذا فُصل بينهما لم يُكره ذلك، ومثل ذلك إنَّ مع اللام لا تقول: إنَّ لَزَيْداً منطلِقٌ، ولا: لأَنَّ زيداً منطلقٌ، ولو فصلت بينهما لجاز نحو: (إنّ في ذلكِ لآياتٍ وإن كنّا) [المؤمنون/٣٠] و(إنَّ في ذلك لآيَةً وَمَا كَانَ أكْثَرُهُمْ) [الشعراء/٦٧] فلذلك لم يجز: أنَّ إنك، فإذا فصلت بينهما حَسُنَ، وجاز.

---

(١) السبعة ٤٢٤.

ومن كسر فقال: (وإنَّكَ) قطع الكلام من الأول واستأنف، وعلى هذين الوجهين حمل سيبويه الآية[(١)].

قال: وكلّهم قرأ: (فلا يخافُ ظلماً) بألف على الخبر، غير ابن كثير فإنه قرأ: (فلا يخف) على النهي. المعنى: (وَمَنْ يَعْمَلْ مِنَ الصَّالِحَاتِ وَهُوَ مُؤْمِنٌ) [طه/١١٢] الجملة في موضع نصب على الحال، والعامل فيها (يعمل) وذو الحال: الذكر، الذي في يعمل مِن (مَنْ)، وموضع الفاء وما بعدها من قوله: (يخاف) أو (يخفْ) جزمٌ، لكونه في موضع جواب الشرط، والمبتدأ محذوف مراد بعد الفاء، والمعنى: فهو لا يخافُ، وكذلك الفاء في قوله: (وَمَنْ عَادَ فَيَنْتَقِمُ اللَّهُ مِنْهُ) [المائدة/٩٥] (وَمَنْ كَفَرَ فَأُمَتِّعُهُ قَلِيلاً) [البقرة/١٢٦] (وَمَنْ يُؤْمِنْ بِرَبِّهِ فَلاَ يَخَافُ) [الجن/١٣] أي: لا يخاف أن يؤخذ بذنب غيره، والأمر في (لا يخف) جنسٌ لأن المعنى: من يعمل من الصالحات، أي: شيئاً من الصالحات، أي: من يعمل من الصالحات فليأمن، لأنه لم يفرّط فيما وجب عليه، وكذلك: (فلا يخف)، واللفظ على النهي والمراد الخبر بأن المؤمن الصالح لا خوف عليه.

اختلفوا في ضمّ التاء وفتحها من قوله تعالى: (لعلك ترضى) [طه/١٣٠].

فقرأ عاصم في رواية أبي بكر والكسائي: (لعلّك تُرْضى) مضمومة التاء.

وقرأ الباقون، وهبيرة عن حفص عن عاصم وعمرو بن الصباح عن حفص عن عاصم: (تَرْضى) بفتح التاء.

(١) انظر الكتاب: ١/٤٦٣.

أبو عُمارة عن حفص عن عاصم: (تُرضى) مضمومة التاء، والمعروف عن حفص عن عاصم بالفتح[١].

حجّة من فتح التاء قوله: (وَلَسَوْفَ يعطيكَ رَبُّكَ فَتَرْضَى) [الضحى/٥]. وحجّة من قال: (تُرضى) أنه قد جاء في صفة بعض الأنبياء: (وَكَانَ عِنْدَ رَبِّهِ مَرْضِيًّا) [مريم/٥٥]. وكأن معنى تُرضى لِفعلك ما أُمِرْتَ به من الأفعال التي يرضاها الله، أو تُرْضَى بما تُعْطَاهُ من الدرجة الرفيعة، وتَرْضَى: تَرْضَى بما يعطيكه الله من الدرجة العالية والدرجة المرضية.

اختلفوا في الياء والتاء من قوله تعالى: (أَوَلَمْ تَأْتِهِمْ بَيِّنَةُ) [طه/١٣٣].

فقرأ نافع وأبو عمرٍو وحفص عن عاصم: (أو لم تَأتِهم) بالتاء.

وقرأ الباقون وعاصم في رواية أبي بكر بالياء[٢].

من قرأ: بالتاء فلتأنيث لفظة البيّنة، ومن قرأ بالياء فلأن البيّنة والبيان معناهما واحد، كما أن الوعظ والموعظة، والصوت والصيحة كذلك.

---

(١) السبعة ٤٢٥.

(٢) السبعة: ٤٢٥.

اختلافهم في
سورة الأنبياء

اختلفوا في قوله تعالى: (قُلْ رَبِّي يَعْلَمُ القَوْلَ) [الأنبياء/٤].

فقرأ ابن كثير ونافع وأبو عمروٍ وعاصمٌ في رواية أبي بكر وابن عامر: (قُلْ رَبِّي يَعْلَمُ).

وقرأ حمزة والكسائي وحفص عن عاصم: (قال ربِّي) بألف، وكذلك هي في مصاحف أهل الكوفة[1].

وجه من قال: (قل) أنه لما قال: (ما يأتيهِمْ مِنْ ذِكْرٍ من ربِّهم مُحْدَثٍ إلا استمعُوُه) إلى قوله: (تبْصرون)، قيل: (قل ربي يعلم القول)، أي: قل: إنَّ الله عز وجل عالم بما أسررتموه فيما بينكم وغيره مما لا يعلمه إلا الله عز وجل. و(قال) على إضافة القول إلى الرسول ﷺ والخبر عنه.

وقرأ حمزة والكسائي وحفص عن عاصم: (من رسول إلا نُوحي إليه) [٧] بالنون [وكسر الحاء]

(١) السبعة ٤٢٨.

وقرأ الباقون وأبو بكر عن عاصم [يُوحِي] بالياء[1].

حجّة النون أنه قد تقدّمه: (وما أرْسَلْنَا) والنون أشبه بما قبله، والياء في المعنى كالنون، وكما جاء: (سُبْحَانَ الذي أَسْرَى بِعَبْدِهِ) [الإسراء/١] ثم قال: (وآتَيْنَا مُوسى) [الإسراء/٢] كذلك يجوز أن يتقدّم لفظ الجميع ويتبع لفظ الإفراد لأن المعنى واحد.

قال: قرأ ابنُ عامر وحده: (وَلَا تُسْمِعُ) [الأنبياء/٤٥] بالتاء مضمومة (الصُّمَّ) نصباً.

وقرأ الباقون: (ولا يَسْمَعُ) بالياء (الصمُّ) رفعاً[2].

قول ابن عامر أنه حمله على ما قبله، والفعل مسندٌ إلى المخاطب، وكذلك قوله: (ولا تُسْمِعُ الصمَّ) مسندٌ إليه، والمعنى: أنهم معاندون، فإذا أسمعتهم لم يعملوا بما يسمعونه، ولم ينقادوا له كما لا يسمع الأصمّ.

ووجه قول الباقين: أنه على وجه الذمّ لهم والتقريع بتركهم سَمْعَ ما يجب عليهم استماعه والانتهاء إليه، وقد تقول لمن تقرّعه بتركه ما تدعوه إليه: ناديتك فلم تسمع، وأفهمتك فلم تفهم، ولو كان (ولا تُسمعُ الصمَّ) كما قال ابن عامرٍ، لكان: إذا تنذرهم، فأما إذا ما ينذرون فحَسُنَ أن يتبعَ ولا يَسمعُ الصمُّ إذا ما أنذروا.

قال: قرأ ابن كثير وحده: (أَلَمْ يَرَ الذينَ كَفَرُوا) [الأنبياء/٣٠] بغير واو بين الألف واللام، وكذلك هي في مصاحف أهل مكة.

---

(١) في الأصل وقع تكرار في عزو القراءة حذفناه وأثبتنا من الكلام ما يتساوق مع السبعة مما لا تكرار فيه، وما بين معقوفين من السبعة. انظر ص ٤٢٨.

(٢) السبعة ٤٢٩.

وفي سائر المصاحف: (أَوَلَمْ يَرَ) كذلك قرأ الباقون: (أَوَ لَمْ يَرَ الذينَ كَفَرُوا)(١)

وقد مضى ذكر هذا النحو فيما تقدّم.

وقرأ نافع وحده (وإنْ كان مثقالُ حَبَّةٍ) [الأنبياء/٤٧] رفعاً. وقرأ الباقون (مثقال) نصباً.

وجه الرفع أنه أسند الفعل إلى المثقال، كما أسند في قوله: (وإنْ كانَ ذُو عُسْرَةٍ فَنَظِرَةٌ إلى مَيْسَرةٍ) [البقرة/ ٢٨٠]. أي: ذا عسرة، وكذلك قوله:

إذا كانَ يومٌ ذو كواكبَ أشْهَبا(٢)

ووجه النصب: وإن كان الظلامةُ مثقالَ حبّةٍ، وهذا حسن لتقدم قوله: (لَا تُظْلَمُ نَفْسٌ شَيْئاً) [الأنبياء/٤٧] فإذا ذكر (تظلمُ) فكأنّه ذكر الظلامة، كقولهم: مَنْ كذبَ كان شراً له.

وقرأ ابن كثير وحده: (وَضِئاءً) [الأنبياء/٤٨] بهمزتين، الأولى قبل الألف، والثانية بعد الألف، كذلك قرأت على قنبل عن القواس، وأبى ذلك ابن فليح وغيره، وهو غلط، والذي روى ابن فليح وغيره هو الصواب.

وقرأ الباقون: (ضياءً) بهمزة واحدة بعد الألف(٣).

---

(١) السبعة ٤٢٩.

(٢) عجز بيت لمقاس العائذي، وصدره:

فدى لبني ذهلِ بن شيبان ناقتي

انظر الكتاب لسيبويه ١/٢١، واللسان (شهب) وفيهما: إذا كان يوم ذو، ويوم أشهب: ذو ريح باردة وأزيز. وانظر ما سبق ١/١٤٨.

(٣) السبعة ٤٢٩.

وقد تقدّم القول في ذلك.

قـرأ ابن عامر وحده: (وإلَيْنَا ترجعُونَ) [الأنبياء/٣٥] بالتاء مفتوحةً.

وقرأ الباقون: (ترجعون) مضمومة التاء.

عباس عن أبي عمر (والخير فتنة وإلينا يُرْجَعون) بالياء مضمومة[٢].

ووجه (تَرْجِعون): (إنَّا لِلَّهِ وإنَّا إليه راجِعُونَ) [البقرة/١٥٦] ووجه (تُرجعون): (وَلَئِنْ رُدِدْتُ إلى رَبِّي) [الكهف/٣٦] وقوله: (ثُمَّ تُرَدُّونَ إلى عالِمِ الغيبِ والشَّهادةِ) [التوبة/٩٤].

وقول أبي عمروٍ (وإلينا يُرْجَعُونَ)، يكون على الإنصراف من الخطاب إلى الغيبة، كقوله: (وَمَا آتَيْتُمْ مِنْ زَكَاةٍ تُريدُونَ وَجْهَ اللَّهِ فَأولئكَ هُمُ المُضْعِفُونَ) [الروم/٣٩] ويجوز أن يكون على قوله: (كُلُّ نَفْسٍ ذَائِقَةُ الموتِ وإلَيْنَا يُرْجعون) [الأنبياء/٣٥].

اختلفوا في ضم الجيم وكسرها من قوله تعالى: (فَجَعَلَهُمْ جُذَاذاً) [الأنبياء/٥٨].

فقرأ الكسائي وحده (جِذَاذاً) بكسر الجيم.

وقرأ الباقون (جُذَاذاً) بضم الجيم[١].

قال: جُذَاذٌ: فُعالٌ من: جذذتُ الشيء إذا قطعته، قال:

تَجُذُّ السَّلُوقيَّ المُضَاعَفَ نسجُـه[٢]

---

(١) السبعة ٤٢٩.

(٢) هذا صدر بيت للنابغة وعجزه:

وتُوقِدُ بالصُفَّاحِ نارَ الحباحبِ

ومثل الجذاذ الحطام والرفات، والضم في هذا النحو أكثر، والكسر فيما زعموا لغةٌ وهي قراءة الأعمش.

اختلفوا في قوله: (أفٍّ لكم) [الأنبياء/٦٧].

فقرأ ابنُ كثير وابن عامرٍ: (أفَّ لكم) بفتح الفاء.

وقرأ نافعٌ وحفصٌ عن عاصم (أفٍّ) خفض منوّنٌ.

وقرأ عاصم في رواية أبي بكر وأبو عمروٍ وحمزة والكسائي (أفِّ لكم) بكسر الفاء غير منون[1].

وقد تقدّم القول في ذلك.

قرأ ابن كثير ونافع وأبو عمروٍ والكسائي: (لِيُحْصِنَكُمْ) بالياء.

وقرأ ابن عامرٍ وحفص عن عاصم: (لِتُحْصِنَكُمْ) بالتاء.

وروى أبو بكر عن عاصم: (لِنُحْصِنَكُمْ) بالنون[2].

وجه الياء في قوله (ليُحصنكم) يجوز أن يكون الفاعل اسمَ الله لتقدّم (علَّمناهُ)، ويجوز أن يكون اللباس، لأن اللبوس بمعنى اللباس من حيث كان ضرباً منه، ويجوز أن يكون داود، ويجوز أن يكون التعليم يدل عليه (علّمناه). ومن قرأ (لتحصنكم) حمله على المعنى لأنها الدرعُ. ومن قرأ (لنحصنكم) فلتقدم قوله: (وعلمناه) أي علمناه لنُحصنكم.

انظر ديوانه /٤٦ واللسان (سلق) وفيهما: «تقدّ» مكان «تجذّ»، وشرح أبيات المغني للبغدادي ٢/٢٨٢ وفيه: «ويوقدن» بدل «وتوقد».

(١) السبعة ٤٢٩، ٤٣٠.

(٢) السبعة ٤٣٠.

قال: وقرأ عاصم في رواية أبي بكر: (وكذلك نُجِّي المؤمنين) [الأنبياء/٨٨] بنون واحدة مشدّدة الجيم على ما لم يُسَمَّ فاعلُه والياء ساكنة.

وروى حفص عن عاصم: (نُنْجِي المؤمنين) بنونين خفيفة، الثانية منهما ساكنةٌ، مثلُ حمزة، وكذلك قرأ الباقون عبيد عن أبي عمروٍ وعبيدٌ عن هارون عن أبي عمروٍ: (نُجِّي) مدغمةً كذلك قالا، وهو وهم لا يجوز فيه الإدغام، لأن الأولى متحرّكة، والثانية ساكنة، والنون لا تدغم في الجيم، وإنما خفيت لأنها ساكنة تخرج من الخياشيم، فحذفت من الكتاب وهي في اللفظ ثابتة، ومن قال: مدغم فهو غلط[1].

قال: قوله في ذلك أن عاصماً ينبغي أن يكون قرأ (ننجي) بنونين وأخفى الثانية، لأن هذه النون تخفى مع حروف الفم وتبيينها لحنٌ، فلما أخفى عاصم، ظنّ السامع أنه مدغم لأن النون تخفى مع حروف الفم، ولا تبين، فالتبس على السامع الإخفاء بالإدغام من حيث كان كلّ واحد من الإخفاء والإدغام غير مبيّنٍ، ويبين ذلك إسكانُهُ الياء من (نُجِّيْ) لأن الفعل إذا كان مبنيّاً للمفعول به وكان ماضياً لم يُسْكن آخره، وإسكان آخر الماضي إنما كان يكون في قول من قال في رُضٍ: رُضَا، وليس هذا منه، فإسكان الياء يدلّ على أنه قرأ (نُنْجِي) كما روى حفص عنه. ومما يمنع أن يُظَنَّ ذلك له نصبُ قوله (المؤمنين) من (ننجي المؤمنين) ولو كان على ما لم يُسَمَّ فاعله لوجب أن يرتفع، فأما قول من قال: إنه يُسنِدُ الفعلَ إلى المصدر ويضمرُه لأن

---

(١) السبعة ٤٣٠ مع اختلاف يسير في العبارة.

الفعل دَلَّ عليه، فذلك مما يجوز في ضرورة الشعر، والبيت الذي أنشد:

ولــو وَلَـدت قُـفَـيـرةُ جِـرْوَ كـلـبٍ
لَسُبَّ بـذلـك الـجِـرْوِ الـكـلابـا[1]

لا يكون حجّةٌ في هذه القراءة، وإنما وجهها ما ذَكرنَا، لأن الراوي حسبَ الإخفاء إدغاماً، ألا ترى أن الفعل مبني للمفعول فينبغي أن يسند إليه كما يسند المبنيُّ للفاعل، وإنما يسند إلى هذه الأشياء من الظروف والجار والمجرور إذا لم يذكر المفعول به، فأمّا إذا ذكر المفعول به لم يسند إلى غيره، لأن الفعل له فهو أولى به. وكذلك من حكى عن أبي عمروٍ أنه أدغم النون الثانية من نُجِّي في الجيم فهو أيضاً وهمٌ، ولعَلَّهُ التبس عليه الإخفاء بالإدغام أيضاً، وإنما حذفت النون من الخط كراهةً لاجتماع صورتين متفقتين، وقد كرهوا ذلك في الخط في غير هذا الموضع، وذلك أنهم كتبوا نحوَ: الدنيا والعُليا والحُديَا بألف، ولولا الياء التي قبل الألف لكتبوها بالياء، كما كتبوا نحو: بُهْمى وحُبْلى وأُخْرى ونحو ذلك بالياء، كما كرهوا الجمع بين صورتين متّفقتين في هذا النحو، كذلك كرهوه في (ننجي) فحذفوا النون الساكنة، والوجهُ فيه: كما رواه حفص عن عاصم، وقد قال بعض من يضبطُ القراءة: أن الصحيح أن الجماعة وحفصاً عن عاصم قرؤوا: (ننجي المؤمنين) بنونين الثانية منهما ساكنة والجيم خفيفة. وروى أبو بكر عن عاصم (نُجِّيْ المؤمنين) بنون واحدة وتشديد الجيم وسكون الياء وقد تقدم القول فيه.

---

(١) البيت لجرير من قصيدة يهجو بها الفرزدق، قفيرة أم الفرزدق.

=

اختلفوا في قوله عز وجل: (وَحَرَامٌ علىٰ قـريةٍ أَهْلَكْنَـاهَا) [الأنبياء/٩٥].

فقرأ عاصم في رواية أبي بكر وحمزة والكسائي: (وَحِرْمٌ) بكسر الحاء بغير ألفٍ.

وقرأ الباقون وحفصٌ عن عاصم: (وحـرامٌ على قريةٍ) بألفٍ[1].

وحرمٌ وحرامٌ: لغتان، وكذلك: حِلٌّ وحلالٌ. فكلّ واحد من حِرْم إن شئت رفعته بالابتداء لاختصاصه بما طال بعده من الكلام، وإن شئت جعلته خبرَ مبتدأ، وكان المعنى: وحرام على قرية أهلكناها أنّهم لا يرجعون، وجعلت (لا) زائدة، والمعنى: وحرام على قرية أهلكناها رجوعهم، كما قال: (فَلا يَسْتَطيعونَ تَوْصِيةً ولا إلى أَهْلِهِمْ يَرْجِعُونَ) [يس/٥٠] وإن شئت جعلت حراماً وحرماً خبـر مبتدأٍ، وأضمرت مبتدأً، ويكون المعنى: وحرام على قرية أهلكناها أنهم لا يرجعون، وجعلت (لا) غيرَ زائدة، أي رجوعهم، المعنى: وحرام على قرية أهلكناها بـالاستئصال رجـوعهم، ومعنى حرامٌ عليهم: أنهم ممنوعون من ذلك، كما يمنعون من الأشياء المحرّمة في الشـرع والعقـل. وقيـل في تفسيـر قـولـه: (ويَقُـولُـونَ حِجْـرَاً مَحْجُـوراً) [الفرقان/٢٢] إن المعنى: حراماً مُحَرَّماً، فهذا من معنى الامتناع، وما حُتم به عليهم، كما أن حرامٌ على قرية أهلكناها كذلك ليس كحظر الشريعة الذي إن شاء المحظور عليه ركبه. وإن شاء توقاه وتركه، وكان

= ولم أجده في ديوانه. انظر الخزانة ١/١٦٣، والخصائص ١/٣٩٧، وابن الشجري ٢/٢١٥، ابن يعيش ٧/٥٧، الدرر ١/١٤٤.

(١) السبعة ٤٣١.

الأمر فيه موقوفاً على اختياره وأما: ﴿أَوَلَمْ يَرَوْا كَمْ أَهْلَكْنَا قَبْلَهُمْ مِنَ الْقُرُونِ أَنَّهُمْ إِلَيهم لَا يَرْجِعُونَ﴾ [يس/٣١] فيحتمل ضربين: أحدهما: كم أهلكنا بأنهم إليهم لا يرجعون، أي: بالاستئصال، والآخر: أنَّ قوله: كم أهلكنا، يدلّ على إهلاكنا، فيكون قوله: (أنهم إليهم لا يرجعون) فيكون هذا هو الإهلاك، ولا تكون بدلاً من (كم) لأن كم يراد به أهل القرون الذين أهلكوا، وليس الإهلاك فَيُبْدَلَ منهم.

كلّهم قرأ: (فُتِحَتْ) خفيفاً غير ابن عامرٍ فإنه قرأ (فُتِّحَتْ) مشدداً[١].

من خفف فلأن الفعل في الظاهر مسندٌ إلى هذين الاسمين، فلم يحمل ذلك على الكثرة فيجعله بمنزلة: (مُفَتَّحةً لهم الأبوابُ) [ص/٥٠].

ومن شدَّدَ ذهب إلى المعنى، وإلى أنَّ ثَمَّ سَدْماً ورَدْماً يفتح، وذلك كثير في المعنى، فجعله مثل: (مفتّحة لهم الأبوابُ).

ويجوز أن يكون المعنى: حتى إذا فتح سَدُّ يأجوج ومأجوج، فأريد السدّ وأضيف الفعل إليهما، والسدُّ في اللفظ واحد فلم يحمل على الكثرة لانفراده في اللفظ.

وكلهم قرأ (ياجوج وماجوج) [الأنبياء/٩٦] غير مهموز إلا عاصماً فإنه قرأ: (يأجوج ومأجوج) بالهمز[١].

وقد تقدّم القول في ذلك.

اختلفوا في قوله: (للكتاب) و (للكُتُب) [الأنبياء/١٠٤] في

---

(١) السبعة ٤٣١.

الجمعِ والتوحيد. وقرأ حمزة والكسائي وحفص عن عاصم: (لِلْكُتُبِ) جماعاً. وقرأ الباقون (لِلْكِتَابِ) واحداً[١].

قيل: إن أبا الجوزاء روى عن ابن عباس: أن السِّجِلَّ: الرجلُ، أراد كطيِّ الرجل الصحيفة، وروي عن السدّي أن السِّجلَّ ملَكٌ يطوي الصحف، قال قتادة: (يوم نطوي السماءَ كطيّ السجلِّ) كطيّ الصحيفة فيها الكتبُ.

(يومَ نطوِيْ السماءَ) يكون في انتصابه وجهان: أحدهما: أن يكون بدلاً من الهاء المحذوفة من الصلة، ألا ترى أن المعنى: هذا يومكم الذي كنتم توعدونه، والآخر: أن يكون منتصباً بِنُعِيدُهُ، المعنى: نعيد الخلق إعادةً كابتدائه، أي: كابتداء الخلق، ومثل ذلك في المعنى قوله: (كَمَا بَدَأَكُمْ تَعُودُونَ) [الأعراف/٢٩] ولا يكون الكلام على الظاهر لأن الظاهر تعودون كالبدء، وليس المعنى على تشبيههم بالبدء، إنما المعنى على إعادة الخلق كما ابتدىء، فتقدير: (كما بدأكم تعودون): كما بدأ خلقكم يعود خلقكم، أي: يعود خلقُكم عوداً كبدئه، فكما أنه لم يُعْنَ بالبدء ظاهرهُ من غير حذف المضاف إليه منه، كذلك لا يعنى بالعود من غير حذف المضاف إليه منه، فَحُذِفَ المضافُ الذي هو الخلق، فلما حذف قام المضاف إليه مقام الفاعل، وصار الفاعلون مخاطبين، كما أنه لما حُذفَ المضافُ من قوله كما بدأ خلقكم، صار المخاطبون مفعولين في اللفظ، ومثل ذلك في المعنى: (كما بدأنا أول خَلْقٍ نُعيده) والخلق هنا اسم الحدث لا الذي يراد به المخلوق، فأمّا قوله: (كطيّ السجلّ)، والمصدر فيه

(١) السبعة ٤٣١.

مضاف إلى المفعول، والفاعل محذوف من اللفظ كقوله: (بِسُؤَالِ نَعْجَتِكَ إلى نِعَاجِهِ) [ص/٢٤] والتقدير: كطيِّ الطاوي الكتب، كما أن المعنى بسؤالك نعجَتك، وكأن معنى قوله: (كطيِّ السجل): كطيِّ الصحيفة مدرجاً فيها الكتب، أي: كطيِّ الصحيفة لدرج الكتب فيها، على تأويل قتادة، و: كطيِّ الصحيفة لدرج الكتب، فحذف المضاف والمصدر مضاف إلى الفاعل على قول السدّي، والمعنى كطيِّ زيدٍ الكتبَ، فتكون اللامُ على هذا زائدةً كالتي في (رَدِفَ لَكُمْ) [النمل/٧٢] ألا ترى أنه لو قال: كطيِّ زيد الكتب، لكان مستقيماً.

فأمَّا قول من أفرد الكتاب، ولم يجمع، فإنه واحدٌ يراد به الكثرة، كما أن قول من قال: (كُلٌّ آمَنَ باللَّهِ وملائِكَتِهِ وكِتَابِهِ) [البقرة/٢٨٥] كذلك، ومن قرأ: (لِلْكُتُبِ) جمع اللفظ كما أن المراد به في المعنى الجمع.

وقرأ حمزة وحده: (الزُّبور) [الأنبياء/١٠٥] بضم الزاي، وقرأ الباقون: (الزَّبُور) بفتح الزاي[1].

وقد مضى القول في ذلك[2].

ابن اليتيم وغيره عن حفص عن عاصم: (قالَ ربِّ احْكُمْ) [الأنبياء/١١٢] بألف.

وقرأ الباقون: (قُلْ رَبِّ) بغير ألف[1].

من قال: (قال ربِّ احكم بالحق) أراد: قال الرسول: رب احكم، وحجّة ذلك أن الرسل قبله ـ عليهم السلام ـ قد دَعَوْا بمثل هذا

(١) السبعة: ٤٣١.

(٢) انظر سورة الإسراء/٥٥ ص ١٠٨.

في قولهم: (رَبَّنَا افْتَحْ بَيْنَنَا وبَيْنَ قَوْمِنَا بالحَقِّ) [الأعراف/٨٩]. و (قل) على: قل أنت يا محمد.

اختلفوا في الياء والتاء من قوله تعالى: (على ما تصفون) [الأنبياء/١١٢].

فقرأ ابن عامر وحده: (على ما يصِفُون) بالياء في رواية ابن ذكوان، وفي رواية هشام بن عمار بالتاء. وقرأ الباقون بالتاء[1].

والتاء على ما تكذّبون به من ردّكم إعادة الأموات، والياء على ما يصفون، يصف هؤلاء الكفار من كذبهم فيما يكذّبون به من إحياء الأموات والبعثِ والنشور والجنة والنار[2].

* * *

(١) السبعة ٤٣٢.

(٢) هنا ينتهي في النسخة (ط) الجزء الثالث من الكتاب، وقد جاء ما نصه: آخر الجزء الثالث والحمد لله كثيراً، كتبه طاهر بن غلبون بمصر، وفرغ منه في ذي الحجة ثاني يوم النحر من سنة سبع وعشرين وأربع مائة قوبل به فصح إن شاء الله سيكون في الرابع سورة الحج. ثم تأتي صفحة السماعات وهي بخط أبي اليمن الكندي.

بسم الله الرحمن الرحيم
وصلى الله على محمد

ذكر اختلافهم في سورة الحج

اختلفوا في قوله تعالى: (سُكارىٰ) [الحج/٢] في ضم السين وإثبات الألف وفتح السين وإسقاط الألف.

فقرأ حمزة والكسائي: (وتَرَى النَّاس سَكْرىٰ وَمَا هُمْ بِسَكْرىَ) بغير ألف فيهما والسين مفتوحة.

وقرأ الباقون: (سُكارَىٰ وَمَا هُمْ بسُكارْى) بضم السين فيها [و] بالألف[١].

حجة من قال: (سَكْرى) أن سيبويه قال: قد قالـوا: رجلٌ سكران، وقوم سَكْرى، قال: وذلك أنّهم جعلوه كالمَرضى، قال: وقالوا: رجال رَوْبَى، جعلوه بمنزلة سكْرى، والرَّوْبىٰ: الذين قد اسْتَثْقَلُوا نَوْماً فشبّهوه بالسكران. انتهى كلام سيبويه[٢].

ويجوز أن يجمع سكران على سَكْرى من وجه آخر. وهو أن

(١) السبعة ٤٣٤.

(٢) انظر الكتاب ٢/٣١٤. وفي اللسان (روب): قال سيبويه: الروبى: هم الذين أثخنهم السفر والوجع فاستثقلوا نوماً. واحدهم رَوْبان.

سيبويه حكى رَجُلٌ سَكِرٌ، وقد جمعوا هذا البناء على فَعْلَى، فقالوا: هِرِمٌ وهَرْمىٰ وزَمِنٌ وزَمْنىٰ وضَمِنٌ وضَمْنىٰ، لأنه من باب الأدواء والأمراض التي يصاب بها، فَفَعْلى من هذا الجمع وإن كان كعَطْشى فليس يراد بها المفرد، إنما يراد بها تأنيث الجمع كما أن الباضعة، والطائعة، وإن كان على لفظ الضاربة والقائمة، فإنما هو لتأنيث الجمع دون تأنيث الواحد من المؤنث.

وحجة من قال: (سَكَارَى) أنه لفظ يختص به الجمع وليس بمشترك للجمع والواحد كقولهم: سَكْرى. ونظيره قولهم: أُسَارَىٰ وكُسَالىٰ، فجاء الأول منه مضموماً وإن كان الأكثر من هذا الجمع مفتوح الأول نحو: حَذَارى وحَبَاطَى وجَبَاجى، كما جاء نحو: تُؤام وظُؤَار وثُنَاء وَرُخَالٍ مضمومة الأوائل، وإن كان الأكثر من ذلك مكسوراً نحو: سِقَامٍ ومِراضٍ وظِرافٍ.

اختلفوا في قوله عز وجل: (ولؤلؤٍ) [الحج/٢٣].

فقرأ ابن كثير (ولؤلؤٍ) وفي الملائكة [فاطر/٣٣] كذلك، وهي قراءة أبي عمرو وابن عامر وحمزة والكسائي.

وقرأ نافع وعاصم في رواية أبي بكر ههنا وفي الملائكة (ولؤلؤاً) بالنصب. عاصم في رواية يحيى عن أبي بكر بهمزة واحدة وهي الثانية. المعلَّى بن منصور عن أبي بكر عن عاصم (ولؤلوٍ) يهمز الأولى ولا يهمز الثانية، ضد قول يحيى عن أبي بكر وهذا غلط.

حفص عن عاصم يهمزهما وينصب[1].

---

(١) السبعة ٤٣٥.

وجه الجر في قوله: (ولؤلؤٍ) أنهم: يُحلَّوْنَ أسَاوِرَ من ذَهَب ومن لؤلؤ، أي: منهما، وهذا هو الوجه، لأنه إذا نصب فقال: (يُحَلَّوْنَ فيها مِنْ أساوِرَ من ذهب ولُؤْلُؤاً) حمله على: ويُحَلَّوْنَ لُؤْلُؤاً. واللؤلؤ إذا انفرد من الذهب والفضة لا يكون حليـة. فإن قلت: فقـد قال: (وتَسْتَخْرِجُوا منهُ حِليةً تَلْبَسُونها)[النحل/١٤]. فهذا على أن يكون حلية إذا رُصِّع في الذهب أو الفضّة صار حلية، كما قال في العصر: (إني أراني أعْصِرُ خَمْراً) [يوسف/٣٦] لأنه قد يستحيل إليها بالشدّة، كما يكون ذلك حلية على الوجه الذي يُحلّى به، وكذلك القول في التي في الملائكة.

ويحتمل قوله: (وَلُؤْلُؤاً) فيمن نصب وجهاً آخر، وهو أن تحمله على موضع الجار والمجرور لأن موضعهما نصب، ألا ترى أن معنى: (يُحَلَّوْنَ فيها مِنْ أساوِرَ) يحلّون فيها أساور، فتحمله على الموضع.

فأما ما رواه مُعَلَّى عن أبي بكر عن عاصم (وَلُؤْلوٍ) يهمز الأولى ولا يهمز الثانية، ضدّ قول يحيى، قال أحمد: هذا غلط، فالأشبه أن يريد أنه غلط من طريق الرواية، ولا يمتنع في قياس العربية أن يهمز الأولى دون الثانية، والثانية دون الأولى وأن يهمزهما جميعاً، فإن همز الأولى دون الثانية حقّق الهمزة الأولى فقال: (لُؤْلُوَاً) وإن خفّف الهمزة أبدل منها الواو فقال: (لُوْلُؤ) مثل: بُوسٍ وجونَةٍ، وإن خفّف الثانية، وقد نصب الاسم قال: (وَلُؤْلُوَاً) فأبدل من الهمزة الواو لانفتاح الهمزة وانضمام ما قبلها فيكون كقولهم: جُوَنٌ في جمع جؤنةٍ، والتُوَدَةُ في التؤدة، وإن خفّفهما جميعاً قال: لُولُواً. وأمّا من جرّ فقال: (ولؤلؤٍ) فتخفيف الثانية عنده أن يقلبها واواً كما تقول: مررت بأكموِكَ، فيقول: (ولؤلوٍ) وقد تقدم ذلك في سورة البقرة.

اختلفوا في كسر لام الأمر وإسكانها من قوله: (ثم لْيَقْطَعْ) [الحج/١٥] (ثُمَّ لْيَقْضُوا) [الحج/٢٩].

فقرأ ابن كثير: (ثم لِيَقْضُوا) مكسورة اللام، ولم يكسر غَيْرَها، هذه رواية القواس عنه. وقال البزّي: اللام مدرجة. قال: يعني بمدُرجَةٍ: ساكنة.

وقرأ أبو عمرو وابن عامر: (ثمّ لِيَقْطَعَ)، (ثم لِيَقْضُوا) مكسورة اللام، زاد ابن عامر: (وَلِيُوْفوا) [الحج/٢٩]، (ولِيَطَّوَّفُوا) [الحج/٢٩] بكسر لام الأمر فيهما.

واختُلف عن نافع، فقال إسماعيل بن جعفر وأحمد والقاضي عن قالون وإسحق وإسماعيل بن أبي أويس: (ثم لْيقْطَعْ) (ثم لْيَقْضُوا) ساكنتي اللام، وقال ورش وأبو بكر بن أبي أويس: (ثم لِيقْطَعْ)، (ثم لِيقضوا) مكسورتي اللام مثل أبي عمرو.

وقرأ عاصم وحمزة والكسائي: (ثمّ لْيَقضوا) (ولْيوفوا)، (ثم لْيَقْطَعْ)، (ولْيطَّوَّفوا) اللام للأمر ساكنة في كلّ القرآن، إذا كان ما قبلها واو أو فاء أو ثم[1].

قال أبو علي: أصل هذه اللام الكسر، يدلّ على ذلك أنك إذا ابتدأت بها فقلت: لِيقم زيد، كسرتها لا غير، فإذا ألحقت الكلام الذي فيه اللامُ الواوَ أو الفاء أو ثمّ؛ فمن أسكن مع الفاء والواو فلأن الفاء والواو يصيران كشيء من نفس الكلمة، نحو: كتِفٍ، لأن كل واحد منهما لا ينفرد بنفسه، فصارَ بمنزلة كتِفٍ وفخذٍ، فقلت:

(١) السبعة ٤٣٤، ٤٣٥.

(وَلْيَقضوا). فإذا كان موضع الفاء والواو (ثمّ) لم يسكنْه أبو عمروٍ، لأن ثُمَّ ينفصل بنفسه ويُسكَت عليه دون ما بعده، فليست في هذا كالفاء والواو، ومن قال: (ثُمَّ لْيَقْضُوا) شبّه الميم من ثُم، بالفاء والواو، فيجعل فَلْيَقْضُوا، من (ثمُ لْيقْضوا) بمنزلة الفاء والواو، وجعله كقولهم: «أراكَ مُنْتَفْخاً» فجعل «تَفْخَاً» من منتفخاً مثل كتِفٍ، فأسكن اللام وعلى هذا قول العجاج[1]:

فبـاتَ مُنْتَصْبَاً ومـا تكـرْدسـا

ومثـل ذلك قـولهم: (وَهْيَ) [هود/٤٢] (فَهْي كـالحجـارة) [البقرة/٧٤].

وأما اختلاف الرواية عن نافع فإحداهما على قول من قال: (فَهْيَ) (وهْيِ) والأخرى على قول من قال: (فَهُوَ) [الإسراء/٩٧] (وهُوَ) [البقرة/٨٥] ويجوز أن يكون أخذ بالوجهين جميعاً لاجتماعهما في الجواز.

قال: وكلهم قرأ: (سَوَاءٌ العاكفُ فيهِ) [الحج/٢٥] رفعاً غير عاصم فإنه قرأ في رواية حفص: (سواءً) نصباً[2].

أبو عبيدة: العاكف: المقيم، والبادي غير العاكف وهو الذي لا يقيم[3].

وجه الرفع في (سواءٌ) أنه خبر ابتداء مقدّم، والمعنى: العاكف

(١) سبق انظر ١/٤٠٨ و٢/٧٩ و ٢٧٧.
(٢) السبعة ٤٣٥.
(٣) مجاز القرآن ٢/٤٨.

والبادي فيه سواء، أي: ليس أحدهما بأحقّ به من صاحبه، واستواء العاكف والبادي فيه دلالةٌ على أن أرض الحرم لا تملك، ولو مُلِكت لم يستويا فيه، وصار العاكف فيها أولى بها من البادي بحقّ ملكه، ولكن سبيلها سبيل المساجد التي من سبق إليها كان أولى بالمكان لسبقهِ إليها، فسبيله سبيل المباح الذي من سبق إليه كان أولى به.

ومن نصب فقال: (سواءً العاكفُ) أعمل المصدر عمل اسم الفاعل، فرفَع (العاكفُ فيه) كما يرفَع بمستوٍ، ولو قال: مستوياً فيه العاكفُ والبادي فرفع العاكف فيه بمستوٍ، فكذلك يرفعه بسواءٍ، والأكثر الرفع في نحو هذا، وأن لا تجعل هذا النحو من المصدر بمنزلة اسم الفاعل في الإعمال. ووجه إعماله أن المصدر قد يقوم مقام اسم الفاعل في الصفة نحو: رجلٍ عدلٍ فيصير عدل كعادلٍ، وقد كسر اسم المصدر تكسير اسم الفاعل في نحو قوله[1]:

فَنُوّارُهُ مِيْلٌ إلى الشمس زاهِرُهْ

فلولا أن النون كاسم الفاعل لم يكسره تكسيره، وكذلك قول الأعشى[2]:

---

(١) عجز بيت للحطيئة من قصيدة يهجو بها الزبرقان وصدره في ديوانه ١٨٠:
بِمستأسد القُرْيانِ حُوٍّ تِلاعُهُ
ويروى حُوٍّ نباته، أي: عافٍ نباته. يقال: استأسد النبت، إذا طال وأتم، والقريان: مجاري الماء إلى الرياض، والحو: التي اشتدت خضرتها حتى ضربت إلى السواد ومعناه: كل نَوْرٍ إذا طلعت عليه الشمس استقبلها ثم دار معها حيث تدور. وانظر اللسان (ميل).

(٢) عجز بيت للأعشى وصدره:
وَلَيْتَكَ حال البحرُ دونك كُلُّهُ
والسوائل: جمع سائل وهو السيل. انظر **ديوانه**/١٨٣.

وكنتَ لَقاً تجري عليك السوائل

ومن أعمل المصدر إعمال اسم الفاعل فقال: مررتُ برجلٍ سواءٍ درهمه، وقال: مررت برجل سواءٍ هو والعَدَمُ، كما تقول: مستوٍ هو والعدمُ، فقال: (سَوَاءٌ العاكفُ فيهِ والبادِ) كما تقول: مستوياً العاكف فيه والباد. ويجوز في نصب قوله: (سواءً العاكفُ فيه) وجه آخر، وهو أن تنصبه على الحال، فإذا نصبته عليها وجعلت قوله: (للناسِ) مستقراً، جاز أن يكون حالاً يعمل فيها معنى الفعل، وذو الحال الذكر الذي في المستقر، ويجوز أيضاً في الحال أن يكون من الفعل الذي هو (جعلناه). فإن جعلتها حالاً من الضمير المتصل بالفعل كان ذا الحال الضمير، والعامل فيها الفعل، وجواز للناس مستقراً، على أن يكون المعنى أنه جعل للناس ونصب لهم منسكاً ومتعبّداً، كما قال: (وُضِعَ للنّاسِ) [آل عمران/٩٦]. ويدلّ على جواز كون قوله: للناس مستقراً، أنه قد حُكي أن بعض القرّاء قرأ: (الذي جَعَلْنَاهُ لِلنَّاسِ سواءً العاكفِ فيهِ والبادِ) فهذا يدلّ على أنه أبدل العاكف والبادي من الناس من حيث كانا كالشامل لهم، فصار المعنى الذي جعلناه للعاكف والبادي سواءً. فقوله: (للناسِ) يكون على هذا مستقِراً في موضع المفعول الثاني لجعلناه، فكما كان في هذا مستقراً، كذلك يكون مستقراً في الوجه الذي تقدمه، ومعنى: الذي جعلناه للعاكف والبادي سواءً: أنهما يستويان فيه في الاختصاص بالمعنى، فأما قوله: (أم حَسِبَ الّذِين اجترحُوا السيّئات أَنْ نَجْعَلَهُمْ كالَّذِينَ آمنوا وَعَمِلُوا الصالحاتِ سواءٌ محياهُمْ ومماتُهُمْ) [الجاثية/٢١] فقال سيبويه فيه: اعلم أنّ ما كان من النكرة رفعاً غيرَ صفة، فإنه في المعرفة رفع، فذلك قوله: (أَمْ حَسِبَ الذين اجترحوا. . .) فتلا

الآية[1]، وهذا إنما يُراد به، أنه إذا لم يرتفع الاسم مع النكرة في نحو: مررت برجلٍ سواءً أبوه وأمه، لم يرتفع به مع المعرفة في نحو: ظننت زيداً سواءً أبوه وأمه، ولكن تقول: سواءٌ أبوه وأمه، قد رفع سواءً إذا جرى على معرفة بأنه خبر مبتدأ، والجملة التي سواءٌ منها في موضع نصب بأنه مفعول ثان أو حال. والمعنى في الآية أن مجترحي السيِّئات لا يستوون مع الذين آمنوا كما قال: (أفَمَنْ كان مؤمناً كَمَنْ كان فاسقاً لا يَسْتَوُونَ) [السجدة/١٨]. وكما قال: (هَلْ يستوي الأعمى والبصيرُ أمْ هَلْ تَسْتوي الظلماتُ والنُّورُ) [الرعد/١٦] فالمراد في الآية هذا المعنى. والضمير في قوله: (مَحْيَاهُمْ ومماتُهُمْ) لا يخلو من أن يكون للذين آمنوا دون الذين اجترحوا السيئات، أو للذين اجترحوا من دون المؤمنين، أو لهما، فيجوز أن يكون الضمير في (محياهم ومماتهم) للذين آمنوا دون غيرهم، ويكون المعنى: كالذين آمنوا مستوياً محياهُمْ ومماتُهم، فتكون الجملة في موضع حال من الذين آمنوا، كما تكون الحال من المجرور في نحو: مررت بزيد، ويجوز أن تكون الجملة في موضع المفعول الثاني من (نجعلُ) أي: نجعلهم مستوياً محياهم ومماتهم كالذين آمنوا، لا ينبغي ذلك لهم، فيكون الضمير في محياهم ومماتهم للذين اجترحوا السيئات في المعنى، ألا ترى أن الضمير في (نَجْعَلَهم) للذين اجترحوا السيئات، ومحياهم ومماتهم من قوله: (سواء محياهم ومماتهم) يعود الضمير منه إلى الضمير الذي في نجعلهم، ويدلّ على ذلك أنه قد قرىء فيما زعموا (سواءً مَحْيَاهُمْ وَمَمَاتَهُمْ) فنصب الممات، وقد حُكي عن الأعمش، فهذا يدلّ على أنه أبدل المحيا والممات من الضمير المتصل بنجعلَهم فيكون في البدل

(١) انظر الكتاب ١/٢٣٣.

كقوله: (وما أنسانيهِ إلا الشيطانُ أنْ أذكُرَهُ) [الكهف/٦٣] فيكون الذكر في محياهم ومماتُهم على هذا في المعنى للذين اجترحوا السيّئات. ويجوز أن تجعل قوله: (كالذينَ آمنوا) [الجاثية/٢١] في موضع المفعول الثاني لِـ(نجعَلَ) فيكون الضمير في محياهم ومماتُهُم للقبيلين، ويكون العامل في الحال (أن نجعلهم) الذي هو مفعول الحسبان، ويكون المعنى: أن نجعلهم والمؤمنين متساوين في المحيا والممات. وقد روي عن مجاهد أنه قال في تفسير هذه الآية أنه قال: يموت المؤمن على إيمانه ويبعث عليه، ويموت الكافر على كفره ويبعث عليه[١]، فهذا يكون على هذا الوجه الثالث، يجوز أن يكون حالاً من (نجعَلَهُم) والضمير للقبيلين، فإن قلت: إن من الكفّار من يلحقه مكانة في الدنيا، ويكون له نِعَمٌ ومزيّة، فالذي يلحقه ذلك ليس يخلو من أن يكون من أهل الذمة أو من أهل الحرب، فإن كان من أهل الذمّة، فليس يخلو من أن يكون قد أدركه ما ضُرب عليهم من الذلّة في الحكم، نحو أن يُحشروا إلى مُؤَدِّي الجزية، والصَّغار الذي يلحقه في الحكم. وإن كان من أهل الحرب، فليس يخلو من إباحة نفسه وماله بكونه حرباً، أو من أن يكون ذلك جارياً عليه في الفعل من المسلمين ذلك بهم أو الحكم، والمؤمن مكرّمٌ في الدنيا لغلَبته بالحجّة، وفي الآخرة في درجاته الرفيعة، ومنازله الكريمة.

وقرأ ابن كثير: (هَذانِّ خَصْمانِ) [الحج/١٩] مشدَّدة النون، وقرأ الباقون: (هذانِ) خفيفة النون[٢].

---

(١) انظر تفسير مجاهد ٢/٥٩١ وتفسير القرطبي ١٦/١٦٦.

(٢) السبعة ٤٣٥.

قـد تقدّم القول في تثقيل هذه النون.

وقرأ ابن كثير وأبو عمروٍ (البادي) [الحج/٢٥] بـالياء في الوصل، ووقفاً بغير ياء.

واختلف عن نافع، فقال ابن جمازٍ وإسماعيل بن جعفر وورش ويعقوب عن نافع: (والبادي) بالياء في الوصل. وقال المسيبي وأبو بكر وإسماعيل ابنا أبي أويس بغير ياء في وصل ولا وقف. وقال الأصمعي: سمعت نافعاً يقرأ: (والبادي) فقلت: أهكذا كتابها؟ فقال: لا.

وقرأ عاصم وابن عامر وحمزة والكسائي بغير ياء في وصل ولا وقف[1].

قد تقدم القول في ذلك ونحوه.

عاصم في رواية أبي بكر (وَلْيُوَفُّـوا نذورَهُمْ) [الحـج/٢٩] مشدّدة الفاء ساكنة اللام. وقرأ الباقون وحفص عن عاصم: (وَلْيُوْفُوا) خفيفة ساكنة اللام غير ابن عامر فإنه كسر اللام[2].

قـال أبو علي: (وَلْيُـوَفُّوا) حجّتـه: (وإبـراهيم الـذي وفَّىٰ) [النجم/٣٧] وسكون اللام قد تقدم القول فيه.

وحجـة (وَلْيُوْفُـوا) قولـه: (وأَوْفُـوا بعهـد الله إذا عـاهـدتُمْ) [النحل/٩١]. و(أَوْفُوا بالعُقُودِ) [المائدة/١] والأكثـر في التنزيـل

(١) السبعة ٤٣٦.
(٢) السبعة ٤٣٦.

(وأَوْفُوا)، وَوَفَّى وأوفى ووفَى لغات مستعملة، قال الشاعر[١]:

أمــا ابــنُ طَــوقٍ فقــد أوفَــى بِــذِمَّتِــهِ
كمــا وَفَى بقِــلاصِ النـجم حــادِيـهــا

وقرأ نافع وحده: (فَتَخطَّفُهُ) [الحج/٣١] مشدّدة الطاء. وقرأ الباقون: (فتخطَفُهُ) خفيفة[٢].

قالوا: خَطَفَ يخطِفُ، وخَطِفَ يخطَفُ، وهذه أعلى، فأما قول نافع: (فَتَخَطَّفُهُ الطَّيْرُ) فإنما هو: تَتَخَطَّفُ تَتَفَعَّلُ، من الخطف، فحذف تاء التفعل فصار: فتخطَّفُهُ، وتخطَّفُ في كلتا القراءتين حكاية حالٍ تكون، والمعنى في قوله: (فتخطَّفُهُ الطيرُ أو تهْوي بِهِ الرِّيحُ في مَكَانٍ سَحيقٍ) أنه قوبل به قوله: (فَمن يكفُرْ بالطاغوت ويُؤمِنْ بالله فَقَدِ اسْتَمْسَكَ بالعُرْوَةِ الوُثْقى لا انْفِصَامَ لَهَا) [البقرة/٢٥٦] فكما كان المؤمن في إيمانه متمسّكاً بالعروة الوثقى، كان المشرك بعكس ذلك الوصف، فلم يتمسّك لكفره وشِركه بشيء يتعلّق به، ولم يتمسّك بمالَهُ فيه أمانٌ من الخُرور ونجاةٌ من الهُوِيّ واختطافِ الطير له، كالمؤمن المتمسّك بإيمانه، فصار كمن خَرَّ من السماء، فهوَتْ به الريح، فلم يكن له في شيء من ذلك متعلّق ولا معتصم فيكون له ثبات، ومثل هذا قول الشاعر[٣]:

---

(١) هو الطفيل الغنوي ديوانه /١١٣ واللسان مادة / وفي / والخصائص ١/ ٣٧٠ و ٣١٦/٣.

(٢) السبعة ٤٣٦.

(٣) البيت للشماخ وهو من قصيدة في ديوانه ص ١٣٢ وفي اللسان (هوا) وتهذيب اللغة ٤٩٣/٦ ورواية عجزه فيها: تسلّيت حاجات الفؤاد بشمّرا =

ولــمّــا رأيــت الأمْــرَ عَــرْشَ هَــوِيَّــةٍ
تسلَّيْـتُ خــاجــاتِ النـفــوس بِصَيْعَــرا

فالعرش مكان المستقي والماتح، وليسَ بموضع طمأنينة ولا استقرار إلّا على الخطر وخلاف الثقة بالموقف، يقول: لما رأيت الأمر لا ثبات بعدت منه، وقريب منه قول الآخر[١]:

فَــلا يُــرمَــىٰ بيَ الــرَّجَــوَانِ إنّــي
أقَــلُّ الـقــومِ مَنْ يُـغْـنـي غَـنَــائِـي

أي: لا أدفع إلى شيء لا يكون لي معه ثباتٌ ولا قرار، كما أن من رُمي به الرّجَوان لم يقدر على استقرارٍ ولا اطمئنان.

اختلفوا في فتح السين وكسرها من قوله عز وجل: (منسِكاً) [الحج/٣٤ - ٦٧].

فقرأ حمزة والكسائي، (منسِكاً) بكسر السين في الحرفين جميعاً.

= وانظر الأمالي ١/١٦١ والهوية، بفتح الهاء وكسر الواو: البئر البعيدة المهواة.

(١) البيت لعبد الرحمن بن الحكم من شعر يقوله في أخيه مروان الاقتضاب /٣٦٦ وشرح المفصل لابن يعيش ٤/١٤٧ واللسان (رجا). وجاء فيها برواية «مكاني» بدل «غنائي». قال ابن السيد: قوله: فلا يرمى بي الرجوان: مثل يضرب لمن يتهاون به، ولمن يعرض للمهالك، والرجوان: ناحيتا البئر. وأصل هذا أن البئر إذا كانت مطوية بالحجارة احتاج المستقي منها أن يتحفظ بالدلو لئلا يصيب أحد جانبي البئر فتخرق أو تنقطع، فيقال له عند ذلك: أَبِنْ أبِنْ، أي: أبعد دلوك عن جانبي البئر، وإذا كان المستقي بمن يتهاون بالدلو ويريد الإضرار بصاحبها، صدم له بها أحد جانبي البئر فانخرقت وانقطعت، فضرب ذلك مثلاً لمن يخاطر به ويعرض للهلاك.

وقرأ الباقون: (منسكاً) بفتح السين في الحرفين جميعاً(١).

قال أبو علي: الفتح أولى لأنه لا يخلو من أن يكون مصدراً أو مكاناً، وكلاهما مفتوح العين، إذا كان الفعل على: فَعَلَ يفعُلُ، نحو: قَتَل يقْتُلُ مَقْتَلاً، وهذا مَقْتَلُنا.

ووجه الكسر: أنه قد يجيء اسم المكان على المَفْعِل من هذا النحو، نحو: المَطْلِع، وإنما هو من طَلَع يطلُعُ، والمسجِد وهو من يسجُد، فيمكن أن يكون هذا مما شذّ أيضاً عن قياس الجمهور، فجاء اسم المكان على غير القياس، ولا يقدم على هذا إلا بالسمع، ولعلّ الكسائي سمع ذلك.

وقرأ ابن كثير وأبو عمرو: (إنَّ اللَّهَ يدفَعُ عن الذين آمَنُوا) [الحج/٣٨] (وَلَوْلَا دَفْعُ اللَّهِ الناسَ) [الحج/٤٠] بغير ألف.

وقرأ نافع: (إن اللَّهُ يدافعُ عن الذين آمنوا)، (ولولا دفاع الله) بألف.

وقرأ عاصم وابن عامر وحمزة والكسائي: (إنَّ اللَّهَ يدافِعُ) بألف، (ولولا دَفْعُ اللَّهِ) بغير ألف(٢).

قراءة ابن كثير وأبي عمروٍ: (إنّ الله يَدْفَعُ) (ولولا دفْعُ اللَّهِ) جعلوا الدفع مصدر دفع، وقراءة نافع: (إنَّ الله يدافِعُ) (ولولا دِفَاعُ اللَّهِ)، فدفاع يكون مصدر دافع، كما أن القتال مصدر قاتل. فأما من فصل بين الفعل والمصدر وقرأ: (إن الله يدافع) (ولولا دفع الله) فيجوز

(١) السبعة ٤٣٦.
(٢) السبعة ٤٣٧.

أن يكون وافق قراءة من قرأ: (إنّ الله يدفع) (ولولا دفعُ الله) وذلك أن فاعل في معنى فعَل مثل: طارقت النَّعْلَ، ولا يصح أن يكون مثل قاتَلَ وضارب، فهو مثل واعد التي يراد به فعل، فجاء يدفع على أن معنى الفعل فَعَل، وإن كان لفظه على فاعَلَ، مثل: طارقت النّعل، وعاقبت اللص، وعافاه الله.

ولو قرأ قارىء: (ولولا دفاع الله الناس) وقرأ: (إن الله يدفع) لجاز أن يكون الدفاع من دفع، كالكتاب من كتب، لا يريد به مصدر فاعَل، ولكن مصدر الثلاثة مثل: الكتاب والقيام والعتاب، وقال أبو الحسن: أكثر الكلام: (إن الله يَدْفَعُ) بغير ألف. قال: وتقولون: دفع الله عنك، قال: ودافع عربيةٌ إلا أن الأول أكثر.

اختلفوا في تشديد الدال وتخفيفها من قوله: (لَهُدِّمتْ صوامِعُ) [الحج/ ٤٠].

فقرأ ابن كثير ونافع: (لَهُدِمَتْ صوامعُ) خفيفة الدال وقرأ الباقون: (لَهُدِّمتْ) مشدّدة الدال[1].

هدمت يكون للقليل والكثير، يدلّك على ذلك أنك تقول: ضربت زيداً ضربة، وضربته ألف ضربة، فاللفظ في القلة والكثرة على حالة واحدة، وهُدِّمت يختص به الكثير، كما أن الرِّكْبَةَ والجِلْسَةَ تختص بالحال التي هو عليها، وفي التنزيل: (وغلَّقتِ الأبوابَ) [يوسف/٢٣]، وقال الشاعر[2]:

(١) السبعة ٤٣٨.
(٢) البيت للفرزدق يمدح أبا عمرو به العلاء. وفي ديوانه (لقيتُ) بدل (أتيتُ) انظر ديوانه ١/ ٣٨٢ وسيبويه، ٢/ ١٤٨.

مـا زلـتُ أفتـحُ أبـوابـاً[١] وأغـلِقُـهـا
حـتّـى أتـيـت أبـا عـمـرو بـن عـمّـارِ

فهذا وجه من قال: (لَهُدِمَتْ صوامِعُ) بالتخفيف.

اختلفوا في فتح الألف وضَمّها من قوله تعالى: (أُذن لِلَّذينَ يقاتلونَ) [الحج/٣٩].

فقرأ ابن كثير وحمزة والكسائي: (أَذِنَ للذينَ) مفتوحة الألف مكسورة التاء.

وقرأ نافع وأبو عمارة وابن اليتيم وهبيرة عن حفص عن عاصم: (أُذِنَ) برفع الألف (يُقاتَلونَ) مفتوحة التاء.

وقرأ عاصم في رواية أبي بكر وأبو عمروٍ (أُذِنَ للذِينَ يُقاتِلون) مضمومة الألف مكسورة التاء. وقرأ ابن عامر (أَذِنَ للذين يُقاتَلونَ) مفتوحة الألف والتاء[٢].

قال أبو علي: المأذون لهم في القتال أصحاب رسول الله ﷺ، وما ظُلِموا به: أنّ المشركين أخرجوهم من ديارهم وشرّدوهم حتى لحق طائفة منهم بالحبشة، ثم بُوِّئوا المدينة بعدُ، فمن قرأ: (أَذِنَ) فبنى الفعل للفاعل فلما تقدّم من ذكر الله تعالى وقوله: (الذين يقاتلون) في موضع نصب.

ومن قرأ: (أُذِنَ) فبنى الفعل للمفعول به، فالمعنى على أن الله

---

(١) في الأصل «باباً» وهو خطأ، والصواب في الديوان.
(٢) السبعة ٤٣٧.

سبحانه أُذِن لهم في القتال، والجار والمجرور في موضع رفع لإسناد الفعل المبني للمفعول إليهما.

ومن قرأ: (يقاتِلون) فالمعنى أنهم يقاتلون عدوهم، والظالمين لهم بإخراجهم عن ديارهم.

ومن قرأ: (أُذِن للذين يقاتَلُونَ) فالمعنى فيه: أَذِن الله للذين يقاتلون بالقتال، ومعاني هذه القراءات متقاربة. وزعموا أن في بعض القراءات: (فى سبيل الله) وهذا يصلح أن يكون في قراءة من قرأ: (يقاتلون)و(يقاتَلون)لأن من يقاتِلُ المشركين ومن يقاتَلُ من المسلمين، فقتاله في سبيل الله، وحذف مثل هذا في الكلام للدّلالة عليه حسن كثير، والذي أظهره أخـرج ما حذفه الجمهور من اللفظ إلى اللفظ. وممّا يقوي قول من قال: (يُقَاتَلُونَ بأَنَّهُمْ ظُلِموا) بأن الفعل الذي بعده مسند إلى المفعول به.

قرأ أبو عمروٍ وحده: (أهلَكْتُها) [الحج/٤٥] بالتاء.

وقرأ الباقون: (أهْلَكْنَاها) بالنون، وروى عبد الرحمن بن أبي حماد عن أبي بكر عن عاصم: (أهلكتُها) بالتاء[١].

وجه قراءة: (أهلكتُها) أن قبله: (وكُذِّبَ موسى فَأَمْلَيْتُ لِلْكَافِرِينَ ثُمَّ أَخَذْتُهُمْ فكَيفْ كانَ نكير) [الحج/٤٤] (وَكَأَيِّنْ مِنْ قَرْيةٍ أمليت لها وهيَ ظَالمةٌ ثُمَّ أخَذْتُها) [الحج/٤٨] فهو أشبه بما قبله وما بعده مع أن الأصل في هذا النحو الإفراد.

ومن قرأ: (أهلكناها) فيشبه أن يكون لما رأى من كثرة ذلك في

(١) السبعة ٤٣٨.

التنزيل بلفظ الجمع نحو: (وَكَمْ مِنْ قريةٍ أهلكناها فجاءَها بَأْسُنا بَيَاتاً) [الأعراف/٤] (وَلَقَدْ أهْلَكْنا القرونَ من قبلكم) [يونس/١٣] (وكَمْ أهْلَكْنا من قريةٍ بَطِرَتْ معيشتها) [القصص/٥٨].

اختلفوا في همز البئر وترك همزها [من قوله تعالى: (وبئر مُعَطَّلَةٍ)] [الحج/٤٥].

فقرأ ابن كثير وأبو عمرو وعاصم وابن عامر وحمزة والكسائي: (وبِئْرٍ) مهموزة.

وقرأ نافع في رواية ورش، وابن جماز ويعقوب وخارجة: (وبيرٍ) بغير همز. وقال الأصمعي: سألت نافعاً عن البير والذيب فقال: إن كانت العرب تهمزها فأهمز. واختلف عن المسيّبي، فروى ابن المسيّبي عن أبيه عن نافع أنه لم يهمز، وروى أبو عمارة عن المسيبي عن نافع أنه همز. حدثني عبد الله بن الصقر عن محمد بن إسحق عن أبيه عن نافع [أنه] لم يهمز (وبيرٍ).

وروى عبيد عن هرون عن أبي عمروٍ: (وبئرٍ) مهموز[1].

قال أبو علي: تحقيق الهمز حسن وتخفيفه حسن، وتخفيفه أن تُقلَبَ ياءً بحسب الحركة التي قبلها، وكذلك الذئب وما أشبه ذلك من همزة ساكنة قبلها كسرة.

اختلفوا في الياء والتاء من قوله تعالى: (ومِمّا تَعُدُّونَ) [الحج/٤٧].

فقرأ ابن كثير وحمزة والكسائي: (مِمَّا يَعُدُّونَ) بالياء ها هنا،

(١) السبعة ٤٣٨، وما بين معقوفين منه.

وقرؤوا في السجدة: (مما تَعُدُّونَ) [٥] بالتاء. وقرأ الباقون: بالتاء جميعاً(١).

حجة من قرأ بالياء أن قبله: (ويَسْتعجِلونَكَ بالعَذابِ) [الحج /٤٧] فيكون الكلام من وجه واحد، وزعموا أن الحسن قرأ: (مِمّا يَعُدُّونَ) وقال: مما يعدّون يا محمد.

وحجّة التاء أنهم زعموا أنه أكثر في القراءة وهو مع ذلك أعمّ، ألا ترى أنه يجوز أن يُعنى به من ذَكَر في قوله: (يعُدُّون) وغيرهم من النبي ﷺ والمسلمين وغيرهم، وقد جاء في كلامهم وصف اليوم ذي الشدائد والجهد بالطول، وجاء وصفُ خلافِهِ بالقِصرِ، أنشد عن أبي زيد:

تطاولَت آيّامُ مَعْنٍ بنا ... فيومٌ كشهرَيْنِ إذْ يُستَهلّ(٢)

وقال الآخر:

يطول اليومُ لا ألقاكَ فيه ... ويوم نلتقي فيه قصير(٣)

وقال آخر:

ويومٍ كإبهام الحُبارى لهوتُهُ

اختلفوا في إثبات الألف وإسقاطها من قوله عز وجلّ (مُعجزينَ)

(١) السبعة ٤٣٩.
(٢) لم نعثر عليه. والبيت من البحر المتقارب. وكلمة أيام همزتها همزة وصل لضرورة الوزن.
(٣) لم نعثر عليه.
(٤) لم نعثر عليه.

[الحج/٥١] فقرأ ابن كثير وأبو عمروٍ كلَّ ما فيه: (آياتِنا مُعَجِّزِينَ) بغير ألف [مشدّداً] وقرأ الباقون: (مُعَاجزينَ) بألف[١].

قال أبو علي: معاجزين: ظانّين ومُقَدِّرين أنهم يُعجزوننا، لأنهم ظنوا أن لا بعث ولا نشور فيكون ثواب وعقاب، وهذا في المعنى كقوله: (أَمْ حَسِبَ الذين يَعْمَلُونَ السّيّئاتِ أن يَسْبِقونا) [العنكبوت/٤] و(معجّزين) ينسبون من تبع النبي ﷺ إلى العجز، وهذا كقولهم: جَهَّلتُهُ: نسبته إلى الجهل، وفسَّقْتُهُ: نسبته إلى الفسق، وزعموا أن مجاهداً فسَّرَ مَعجزين: مثبّطين أي: يثبّطون الناس عن النبي ﷺ.

وكلّهم قرأ: (ثُمَّ قُتِلوا أو ماتوا) [الحج/٥٨] خفيفة غير ابن عامر فإنه قرأ: (قُتِّلوا) مشدّدة التاء، والقافُ في قولهم جميعاً مرفوعة[٢].

(قُتِلوا): يكون للقليل والكثير، وقُتِّلُوا: في هذا الموضع حسن؛ لأنهم قد أكثِرَ فيهم القتل في وجوهٍ توجهوا إليها.

وقرأ نافعٍ وحده: (مَدْخلًا) [الحج/٥٩] بفتح الميم، وقرأ الباقون: (مُدْخَلًا) مرفوعة الميم، وروى الكسائي عن ابي بكر عن عاصم: (مَدْخَلًا) بفتح الميم[٣].

قال: المُدخل يجوز أن يراد به الإدخال، ويمكن أن يراد به مكانه، وإذا عَنَيْتَ بالمُدْخلِ الإدخال، كان المعنى أنهم إذا أُدخلوا

(١) السبعة ٤٣٩ وما بين معقوفين منه.
(٢) السبعة ٤٣٩.
(٣) السبعة ٤٣٩، ٤٤٠.

أكرموا، فلم يكونوا كمن ذكر في قوله : (الّذينَ يُحْشَرون على وُجوهِهِمْ إلى جهنّمَ) [الفرقان/٣٤]، ويجوز أن يعنى به الموضع، ويرضونه لأن لهم فيه ما تشتهي الأنفس وتلذّ الأعين، فهو خلاف المدخل الذي قيل فيه : (إذِ الأغْلالُ في أعْناقِهم والسَّلاسِلُ يُسْحبون) [غافر/٧١].

وحجّة من قال : (مَدْخلاً) أن المَدْخَل يجوز أن يكون الدخول، ويجوز أن يكون موضعه كالمُدْخل، ودَلّ : (لَيُدْخِلَنَّهُمْ) [الحج/٥٩] على الدخول لأنهم إذا أدخلوا دخلوا فكأنه قال : لَيُدْخِلنَّهُم فيدخلون مَدخلاً، ودلَّ على هذا الفعل ما في قوله: (لَيُدخِلَنَّهُمْ) من الدلالة عليه.

اختلفوا في قوله عز وجلّ : (وَأَنَّ ما تَدْعُونَ مِنْ دونِهِ هُوَ الباطلُ) [الحج/٦٢] في الياء والتاء ها هنا وفي العنكبوت[٤٢] ولقمان [٣٠] والمؤمن [٢٠].

فقرأ ابن كثير في الحج والعنكبوت ولقمان بالتاء، وفي المؤمن : (يَدعونَ من دونِهِ) بالياء.

وقرأهُنّ نافع بالتاء، وكذلك ابن عامر.

وقرأ أبو عمروٍ وحفص عن عاصم كلّه بالياء، وقرأ حمزة والكسائي في العنكبوت (إنَّ الله يَعْلَم ما تَدْعونَ) بالتاء، والباقي بالياء. وقرأ عاصم في رواية أبي بكر حرفين بالياء وحرفين بالتاء، في الحج ولقمان بالتاء، وفي العنكبوت والمؤمن بالياء[1].

حجّة من قرأ (يَدْعونَ) بالياء قوله: (يَكَادُونَ يَسْطُونَ) [الحج/٧٢].

---

(١) السبعة ٤٤٠.

وحجّة التاء قوله: (يا أيُّها النَّاسُ ضُرِبَ مَثَلٌ) [الحج/٧٣] وهذا إليه أقرب من قوله: (يكادُونَ يَسْطون) والأقرب أولى، والتاء على تقدير: وأن ما تدعون أيها المشركون، والياء على تقدير: قل لهم إن ما يدعون. على هذا يحمل ذلك وما أشبهه.

عبيدٌ عن هارون عن أبي عمروٍ: (مَا لَمْ يُنْزِلْ) [الحج/٧١] وقال: إذا لم يكن قبلها أَنْزَلَ فهو (يُنْزِلْ) خفيفة. وكذلك يقول: إذا كان قبلها (أُنْزِلَ)؛ لا تبالي أيُّهما قرأت: (يُنْزِلُ)، أو (يُنَزِّلُ)[1].

قد مضى القول في هذا النحو في غير موضع.

(١) السبعة ٤٤٠.

ذكر اختلافهم في
سورة المؤمنون[1]

قرأ ابن كثير وحده: (لِأَمانَتِهِمْ) [٨] واحدة، وقرأ الباقون: (لأماناتِهِمْ) جماع

وقرأ حمزة والكسائي : (على صَلاَتِهِمْ) [المؤمنون/٩] واحدة، والباقون : (على صَلَواتِهِمْ) جماعة[2].

وجه الإفراد : أنه مصدر واسم جنس، فيقع على الكثرة، وإن كان مفرداً في اللفظ، ومن هذا قوله : (كَذَلِكَ زَيَّنَّا لِكُلِّ أُمَّةٍ عَمَلَهُمْ) [الأنعام/١٠٨] فأفرد وجمع في قوله : (وَلَهُمْ أَعْمَالٌ مِنْ دُونِ ذلكَ هُمْ لَهَا عامِلونَ) [المؤمنون/٦٣] و (كَذَلِكَ يُرِيهِمُ اللهُ أعمالَهُمْ حَسَراتٍ) [البقرة/١٦٧]، فإن قلت : إن الأعمال تَخْتلِف، قيل : والأمانة تختلف ولها ضروب نحو : الأمانةِ التي بين الله وعبده كالصيام والصلاة والاغتسال، والأمانة التي بين العبيد في حقوقهم كالودائع والبضائع ونحو ذلك مما تكون اليد فيه أمانة. وقال : (أَعْمالُهُمْ كسرابٍ بقيعَةٍ) [النور/٣٩].

(١) في الأصل: المؤمنين.
(٢) السبعة ٤٤٤.

ووجه الجمع : قوله : (إِنَّ اللهَ يأْمُرُكُمْ أَنْ تُؤَدُّوا الأمانَاتِ إلى أَهْلِها) [النساء/٥٨].

ومما أفرد فيه الأمانة والمراد بها الكثرة ما روي عن أبي : «من الأمانة أن اؤتمنت المرأة على فرجها». يريد به تفسير قوله : (وَلَا يَحِلُّ لَهُنَّ أَنْ يَكْتُمْنَ مَا خَلَقَ اللهُ في أَرْحَامِهِنَّ) [البقرة/٢٢٨].

وقرأ حمزة والكسائي : (على صلاتهم) والباقون : (صلواتهم).

وجه الإفراد : أن الصلاة في الأصل مصدر كالعمل والأمانة.

ووجه الجمع : أنه قد صار بمنزلة الاسم لاختلاف أنواعها، فلذلك جمع في نحو قوله : (حَافِظُوا على الصَّلَوَاتِ) [البقرة/٢٣٨] وكان الجمع فيه أقوى لأنه قد صار اسماً شرعيّاً لانضمام ما لم يكن في أصل اللغة أن ينضمّ إليها.

اختلفوا في قوله عز وجل : (عِظَاماً فَكَسَوْنَا العِظَامَ) [المؤمنون/١٤] في الجمع والتوحيد.

فقرأ عاصم وحده في رواية أبي بكر وابن عامر : (عَظْماً فَكَسَوْنَا العَظْمَ لَحْماً) واحداً ليس قبل الميم ألف.

وقرأ الباقون وحفص عن عاصم وبكار عن أبانَ عن عاصم : (عِظَاماً فَكَسَوْنَا العِظَامَ لَحْماً) جماعاً بألف[1].

والجمع أشبَهُ بما جاء في التنزيل في غير هذا الموضع كقوله : (أ إِذَا كُنَّا عِظَاماً وَرُفَاتاً) [الإسراء/٤٩ ـ ٩٨] (أَئِذَا كُنَّا عِظَاماً نَخِرَةً) [النازعات/١١] (مَنْ يُحْيِي العِظَامَ وهي رَمِيمٌ) [يس/٧٨].

(١) السبعة ٤٤٤.

والإفـراد أنه اسم جنس، وأُفـرد كما تفـرد المصادر وغيـرها من الأجناس نحو : الإنسان والدرهم والشاء والبعير، وليس ذلك على حدّ قوله :

كُلُوا في بَعْضِ بَـطْنِكُمْ تَعُفُّـوا[1]

ولكنه على ما أنشد أبو زيد :

لقـد تَعَلَّلْتُ على أيـانِقِ صُهْـبٍ قليلاتِ الـقُرَادِ اللاَّزِقِ[2]

فالقُراد يراد به الكثرة لا محالة .

اختلفوا في كسر السين وفتحها من قوله تعالىٰ : (مِنْ طُورِ سَيْنَاءَ) [المؤمنون/ ٢٠]

فقرأ ابن كثير ونافع وأبو عمرٍو : (سِيناء) بكسر السين ممدودٌ، وقرأ الباقون : (سَيْناءَ) مفتوحة السين ممدودة أيضاً[3].

قال أبو علي : من قـال : (سَيْناء) لم ينصـرف الاسم عنده في المعرفة ولا في النكرة، لأن الهمزة في هذا البناء لا تكـون إلا للتأنيث ولا تكون للإلحاق، ألا ترى فَعْلَالاً لا يكون إلا في المضاعف نحو : الزِّلزال والقَلْقَـالِ، إذا اختص البناء هـذا الضرب لم يجـز أن يلحق به

(١) هذا صدر بيت عجزه:

فإنّ زمانكم زمن خَمِيصُ

انظر الكتاب لسيبـويه ١٠٨/١ والخـزانة ٣٧٩/٣ وذكـر أنه من أبيـات سيبويه التي لا يعرف قائلها.

(٢) هذا من رجز أورده في النوادر /٣٩٢ (ط الفاتح) ولم ينسبه لقائل وانظر الخصائص /٢٣٢ ، والمخصص ٣١/١ واللسان (قرد) (زهق).

(٣) السبعة ٤٤٤، ٤٤٥ .

شيء لأنك حينئذٍ تعدّي بالبنـاء إلى غير مضـاعفِ الأربعةِ، فهـذا إذن كموضعٍ أو بقعة سمّي بطرفاء وصحراء.

فأما من قرأ (سِيناءَ) بالكسر فالهمزة فيه منقلبة عن اليـاء كَعِلْبَاء، وحِرباء، وسِيْنَاء، وهي الياء التي ظهرت في نحو: دِرْحَـايَة لمّـا بنيت على التأنيث، فإنّما لم ينصرف على هذا القول وإن كان غير مؤنّث لأنه جعل اسم بقعة أو أرض، فصار بمنزلة امرأة سميت بجعفر، ومن هذا البناء قوله: (وطور سِينِينَ) [التين/٢] فسينين: فِعْليل، كرِّرت الـلام التي هي نون فيه كما كرّرت في: زحليل وكرديد وخنذيذ[١]، ومثله في أن العين ياءٌ وكررت اللام فيه للإلحاق قول الشاعر:

تَسْمَعُ للجِنّ فيه زِيزِيزَمَا[٢]

الياء الأولى: عين، والثانية لفعليل، فإن قلت: فلم لا يكون سينين كغسلين ولا يكون كخنـذيـذ؟. فالذي يمنع من ذلك أن أبا الحسن حكى أن واحد سنين: سينينةٌ، وما كان من نحو غسلين لم نعلم علامة التأنيث لحقه، وبهذه الدلالة يعلم أن سينين ليس كسنين ولا أرضين، لأن هذا الضرب من الجمع لا يلحقه التاء للتأنيث، وإنمـا لم ينصرف سينين كما لم ينصرف (سيناء) لأنه جعـل اسماً لبقعـة أو لأرض، كما

---

(١) الزحليل: السريع، قال في اللسان (زحل): مثّل به سيبويه وفَسّره السيرافي، قال ابن جني: قال أبو علي: زحليل من الزحل، كسحتيت من السحت. والكرديد: مـا يبقى في أسفل الجلة من جـانبيها من التمـر. والخنـذيـذ: الشـاعـر المجيـد (اللسان).

(٢) الرجز في اللسان (زيز)... وجاءت روايته فيه: تسمع للجن به زِي زِي زِيَا وهي أقوم وزناً. وزي زي: حكاية صوت الجن.

جعل سيناء كذلك، ولو جعل اسماً للمكان أو المنزل أو نحو ذلك من الأسماء المذكّرة لانصرف، لأنك كنت سمّيت مذكراً بمذكر.

اختلفوا في (تُنْبِتُ) [المؤمنون/ ٢٠] في فتح التاء وضمّها. فقرأ ابن كثير وأبو عمرو: (تُنْبِتُ) بضم التاء وكسر الباء، وقرأ الباقون: (تَنْبُتُ) بفتح التاء وضمّ الباء[1].

من قرأ (تُنْبِت بالدُّهْنِ) احتمل وجهين: أحدهما: أن يجعل الجار زائداً، يريد تُنْبِتُ، ولحقت الباء كما لحقت في قوله: (وَلَا تُلْقُوا بأَيْدِيكُمْ إلى التَّهْلُكَةِ) [البقرة/ ١٩٥] أي: لا تلقوا أيديكم، يدلّك على ذلك قوله: (وألقى في الأَرْضِ رَوَاسِيَ أَنْ تَمِيدَ بِكُمْ) [النحل/ ١٥] وقد زيدت هذه الباء مع الفاعل كما زيدت مع المفعول وزيادتها مع المفعول به أكثر، وذلك نحو قوله:

ألمْ يأتيكَ والأنباءُ تَنْمي ... بما لاقت[2]..

وقد زيدت مع هذه الكلمة بعينها قال:

بِوادٍ يَمَانٍ يُنْبِتُ الشَّثَّ حوله ... وأسفَلُه بالمرخِ والشّبُهَانِ[3]

حمله على: ويُنْبِت أسفلُه المرخَ.

(١) السبعة ٤٤٥.

(٢) البيت لقيس بن زهير وتمامه: بما لاقت لبون بني زياد
سبق أنظر ١/ ٣٢٥.

(٣) سبق في ص ٢٠٠، والشَّبَهان والشُّبُهَان: بضم الشين والباء وبفتحهما، كذا نصّ ابن سيده على ضبطه (اللسان شبه). وينبت الشّث: جاءت فيما سبق بفتح الياء وضم الباء، والشث: فاعله. وهنا بضم الياء وكسر الباء، والشث: مفعوله.

ويجـوز أن يكون البـاء متعلّقاً بغيـر هذا الفعـل الظاهـر، ويقدّر مفعولاً محذوفاً تقديره : تنبت جناها أو ثمرتها وفيها دُهن وصبـغ، كما تقول : خرج بثيابه وركب بسلاحه.

ومن قرأ : (تَنْبُتُ بالدُّهْنِ) جاز أن يكون الجار فيه للتعدّي: أنبته ونبت به، ويجوز أن يكون الباءُ في موضع حـالٍ كما كـان في الوجـه الأول، ولا يكون للتعدي ولكن : تنبت وفيها دهن، وقد قالوا : أنبت في معنى نبت، فكأن الهمزة في أنبت مرّة للتعدّي ومرّة لغيره، يكـون من بـاب : أحال وأجـرب وأقـطف، أي : صـار ذا حيـالٍ وجـربٍ، والأصمعي ينكر أنبت، ويزعم أن قصيدة زهير التي فيها :

.. حتى إذا أنْبَتَ البقلُ[١]

متّهمةٌ . وإذا جاء الشيء مجيئاً كان للقياس فيه مسلك، فـروته الرواة لم يكن بعد ذلك موضع مطعن.

اختلفوا في قوله : (نُسْقِيكُمْ) [المؤمنون٢١]

فقـرأ ابن كثير وأبـو عمـروٍ وعـاصم في روايـة حفص وحمـزة والكسائي : (نُسقيكم) برفع النون.

وقرأ نافـع وعاصم في روايـة أبي بكر وابن عـامر : (نَسْقيكم) بفتح النون[٢].

---

(١) من بيت لزهير تمامه :

رأيـت ذوي الـحـاجـات حـول بـيـوتـهـم
قـطـيـنـاً لـهـم حـتـى إذا أنـبـت الـبـقـل

انظر ديوانه/ ١١١

(٢) السبعة ٤٤٥ .

قال أبو علي: أما من قال: (نُسقيكم) فعلى أن يكون المعنى: جعلنا ما في ضروعها من ألبانها سقيا لكم. وقد قالوا: أَسْقَيْتُهم نَهَراً إذا جعلته سُقيالهم، هذا كأنه أعم لأن ما هو سُقيا لهم لا يمتنع أن يكون للشفة، وما للشفة فقد يمتنع أن يكون سقيا، وما أسقيناه من ألبان الأنعام أكثر مما يكون للشفة (نُسقيكم) بالضم فيه أشبه. ومن قال: (نَسْقيكم) جعل ذلك مختصاً به الشفاهُ دون المزارع والمراعي فلم يكن مثل الماء في قوله: (وأَسْقَيْنَاكُمْ مَاءً فُرَاتًاً) [المرسلات /٢٧]. لأن ذا يصلح لأمرين فمن ثَمّ جاء: (وسَقَاهُمْ رَبُّهُمْ شَرَاباً طهوراً) [الانسان /٢١]. وقد قيل: إن سقى وأسقى لغتان. قال الشاعر:

سقى قومي بني مجدٍ وأسقى نُميْراً والقبائلَ من هلال[1]

ألا ترى أن أسقى لا يخلو من أن يكون لغة في سقى، أو يكون على حدّ: (وأَسْقَيْنَاكُمْ مَاءً فُرَاتًا) [المرسلات /٢٧] وهذا الوجه فيه بعض البعد، لأنه قد دعا لقومه وخاصّته بدون ما دعا للأجنبي الغريب منه.

اختلفوا في ضم الميم وفتحها من قوله عز وجل (مُنْزَلاً) [المؤمنون/٢٩] فقرأ عاصم في رواية أبي بكر: (مَنْزِلًا) بفتح الميم وكسر الزاي. وقرأ الباقون وحفص عن عاصم: (مُنْزَلًا) بضم الميم وفتح الزاي[2].

المُنْزَل فِيمن ضم الميم منه يجوز أن يكون مصدراً أو يكون

---

(١) البيت للبيد، انظر ديوانه / ١١٠ واللسان (سقي)

(٢) السبعة ٤٤٥.

موضعاً للإنزال، فإذا أراد المكان فكأنه قال : أنزلني داراً، وإذا أراد المصدر كان بمنزلة : أنزلني إنزالاً مباركاً، فعلى هذا الوجه يجوز أن يعدّى الفعل إلى مفعول آخر، وعلى الوجه الأول قد استوفى مفعوليه. ومن قال : (مَنْزِلًا) أمكن أن يكون مصدراً وأن يكون موضع نزول، ودلّ : (أنزلني) على نزلت، وانتصب (مَنزلاً) على أنه محل، وعلى أنه مصدر، فإذا عنيت به المصدر جاز أن تعدّي الفعل إلى المكان.

حفص عن عاصم : (مِنْ كُلٍّ زوجين اثنين) [المؤمنون/٢٧] منون. وقرأ الباقون وأبو بكر عن عاصم بلا تنوين[1].

حجة قول عاصم : (مِنْ كلٍّ شَيءٍ) [الحجر/١٩] فحذف كما حذف في قوله : (وكُلٌّ آتُوه داخرينَ) [النمل/٨٧] فزوجين على هذا مفعول به واثنين وصفٌ له.

وأما من قال : (من كُلِّ زوجين) فإنه أضاف كُلاًّ إلى زوجين و (اثْنَيْنِ) انتصب على أنه مفعول به، والمعنى في قراءة عاصم : من كُلٍّ يؤول إلى كلِّ زوجين، لأن شيئاً المقدّر حذفه في كلٍّ إنما هو ما يحمل من الأزواج التي للنسل وغيره دون الأشياء التي لا تكون أزواجاً.

فقراءة الجمهور في هذا أبين، والرواية الأخرى عن عاصم أولى من هذه، كأنه وضع العام موضع الخاص. أراد من كلّ زوج الأشبه أن يريد هذا.

اختلفوا في التنوين من قوله : (تَتْرَىٰ) [المؤمنون/٤٤]. فقرأ ابن كثير وأبو عمروٍ (تترىً كُلَّمَا) منونةً؛ والوقف بالألف، وقرأ

---

(١) السبعة ٤٤٥

الباقون : (تترى) بلا تنوين، والوقف في قراءة نافع وعاصم وابن عامر بألف، هبيرة عن حفص عن عاصم يقف بالياء(١).

قوله : يقف بالياء، يعني بألف ممالةٍ. ومن نون وقف بـالألف، ومن لم ينون وقف بالألف والياء.

قال أبو علي : (تترى) : فَعْلَى من المواترة، والمواتـرة أن تُتْبِعَ الخبرَ الخبرَ، والكتاب الكتابَ، ولا يكون بين ذلك فصل كبيرٌ ، قـال الشاعر :

قـرينـةُ سَبْـعٍ إن تَـوَاتَـرْنَ مَـرَّةً ضَـرَبْنَ وَصَفَّتْ أَرْؤُسٌ وَجُنُوبْ (٢)

يصف قَطَاً انفرد بعضها عن بعض في طيرانها يقول : إن انقطعن فلم يكنّ صفّاً ضربن أرؤساً وجنوباً لتصطف في طيرانها، فأعمل الفعل الثاني وحذف المفعول من الأول ليتبين الفاعل له، وقال آخر :

تَـوَاتَرْنَ حتّى لم تكُنْ ليَ رِيبَـةٌ ولـم يـكُ عَمّا خبّروا مُتَعَقَّبُ (٣)

وقال أبو عبيدة : تترى : بعضها في إثر بعض، يقـال : جاءت كتبه تترى(٤). قال : وينوّنها بعض الناس، ومن قال في تترى إنها تَفْعَلُ لم يكن غَلَطُهُ غَلَطَ أهل الصناعة، والأقيس أن لا يصرف لأن المصادر تلحق أواخرها ألفُ التأنيث كالدعوى و العدوى والذكرى والشورى،

(١) السبعة ٤٤٦ مع اختلاف يسير.

(٢) البيت لحميد بن ثور من قصيدة.ديوانه ص ٥٣ . والسمط ٥٣٥ وانظر تهذيب اللغة للأزهري١٤/٣١٢، واللسان (وتر)

(٣) البيت للطفيل الغنوي انظر ديوانه/٣٧ وفيه: «تظاهره» بدل «تواتره». واللسان (عقب) وفيه: «تتابعه» بدل «تواتره». وليس فيهما شاهد.

(٤) مجاز القرآن ٢/ ٥٩.

ولا نعلم شيئاً من المصادر لحق آخره ألف الإلحاق، فمن قال: تترى، أمكن أن يريد فَعْلَى من المواترة، فتكون الألف بدلاً من التنوين. وإن كان في الخط بالياء كان للإلحاق، والإلحاق في غير المصادر ليس بالقليل نحو: أرطىً ومعزىً، فإن كان في الخط ياءً لزم أن يحمل على فَعْلى دون فَعْلاً، ومن قال: تترىً، فأراد به فَعْلاً فحكمه أن يقف بالألف مفخّمةً، ولا يُميلها إلا في قول من قال: رأيت عَنَتاً، وهذا ليس بالكثير، فلا تحمل عليه القراءة. ومن جعل الألف للإلحاق أو للتأنيثِ أمال الألف إذا وقف عليها، وكثيراً ما تتعاقب الألف التي للإلحاق وألف التأنيث في أواخر الكلم التي لا تكون مصادر.

قرأ عاصمٌ وابن عامرٍ: (إلى رَبْوَةٍ) [المؤمنون/ ٥٠] بفتح الراء.

وقرأ الباقون: (إلى رُبْوَةٍ) بضم الراء[١]**.**

التّوزي: الرَّبْوَةُ والرّبَاوَةُ بمعنى. وقال أبو عبيدة: فلان في رِبْوَة قومه، أي: في عزّهم وعددهم[٢]، وقال الحسن: الربوة: دمشق.

اختلفوا في قوله: (وإنَّ هذهِ أمّتُكُمْ) [المؤمنون/٥٢] في فتح الألف وكسرها.

فقرأ ابن كثير ونافع وأبو عمروٍ: (وأنّ هذه) بفتح الألف وتشديد النون.

وقرأ ابن عامر: (وأنْ) بفتح الألف أيضاً وتخفيف النون.

---

(١) السبعة ٤٤٦.

(٢) مجاز القرآن ٢/ ٥٩.

وقـرأ عـاصم وحمـزة والكسـائي : (وإنّ هـذه) بكسـر الألف وتشديد النون[٢].

من قرأ : (وأنّ هذه) كان المعنى في قول الخليـل وسيبويـه أنه محمول على الجار، التقدير : ولأن هـذه أمّتكم أمّةً واحـدةً وأنا ربّكم فاتّقون، أي اعبدوني لهذا. ومثل ذلك عندهم قولـه عزّ وجـلّ : (وأنَّ المَسَـاجِدَ للهِ فَـلَا تَدْعُـوا مَعَ اللهِ أَحَـداً) [الجن/١٨] المعنى : ولأن المساجد لله. وكذلك عنـدهم قولـه : (لإِيلافِ قُـرَيْشٍ) [قريش/١] كـأنه : فليعبـدوا ربّ هذا البيت لإِيـلاف قريش، أي : ليقـابلوا هـذه النعمة بالشكر والعبادة للمنعم عليهم بهـا، وعلى هذا التقـدير يحمـل قـراءة ابن عـامـر، ألا تـرى أن (أنّ) إذا خفّفت اقتضت مـا يتعلّق بـه اقتضاءها وهي غير مخفّفة، والتخفيف حسن في هذا لأنه لا فعل بعدها ولا شيء ممّا لا يلي أن؛ فإذا كان كذلك كان تخفيفها حسناً، ولو كان بعـدها فعـلٌ لم يحسُن حتى تُعوَّض السين أو سـوف أَوْلا إذا كـان في نفي، فإذا لم يكن بعدها فعلٌ ساغ التخفيف، ومثل ذلك قوله تعالى : (وآخِرُ دَعْوَاهُمْ أنِ الحمدُ للهِ ربِّ العالمينَ) [يونس/١٠].

ومن كسر فقال : (وإنَّ هذهِ أُمَّتُكُمْ) لم يحملها على الفعـل كما يحملها من فتح، ولكن جعلها كلاماً مستأنَفاً، ويجوز أن يكون فيه تنبيهٌ على الاعتداد بالنعمة كقول من فتح أنّ، فكان معنى : (وأنَّ هَذِهِ أُمَّتُكُمْ أُمَّةً واحِدَةً) أي : أنتم أهل دعوة واحدة ونصرة،ولا تكونوا كـالذين تفرّقوا واختلفوا، وقال : (وَلَا تَفَرَّقُوا فيهِ كَبُرَ على المُشْرِكينَ مَا تَدْعُوْهُمْ إليه) [الشورى/١٣] من الاتفاق على التوحيد وخلع ما تدعون إليـه من دونه.

---

(٣) السبعة ٤٤٦.

وقرأ نافع وحده : (تُهْجِرُونَ) [المؤمنون/٦٧] بضم التاء وكسر الجيم. وقرأ الباقون : (تَهْجُرونَ) بفتح التاء وضمّ الجيم.

من قرأ : (تَهْجُرون) فالمعنى : أنكم كنتم تهجرون آياتي وما يتلى عليكم من كتابي فلا تنقادون له وتكذبون به؛ كقوله : (قَدْ كَانَتْ آياتي تُتْلَى عَلَيْكُمْ فَكُنْتُمْ على أَعْقَابِكُمْ تَنْكِصُونَ مُسْتَكْبِرِينَ) [المؤمنون/٦٦ - ٦٧] بالبيت والحرم لأمنكم فيه مع خوف سائر الناس في مواطنهم، وقال : (أَوَلَمْ يَرَوْا أَنَّا جَعَلنا حَرَمَاً آمِناً وَيُتَخَطَّفُ النَّاسُ مِنْ حَوْلِهِمْ) [العنكبوت/٦٧] و (تُهْجِرُون) تأتون بالهُجْر، وهو الهذيان وما لا خير فيه من الكلام، وفي الحديث في زيارة القبور: «زوروها ولا تقولوا هُجْراً»[١].

قرأ ابن عامر (خَرْجاً فَخَرْجُ ربِّك) [المؤمنون/٧٢] بغير ألف في الحرفين.

وقرأ ابن كثير ونافع وأبو عمروٍ وعاصم : (خَرْجاً) بغير ألف (فَخَرَاجُ رَبِّك) بألف.

وقرأ حمزة والكسائي (خَرَاجَاً، فَخَراجُ رَبِّك) في الحرفين جميعاً بألف[١].

أبو عبيدة : العبد يؤدّي إليك خرجَه، أي : غَلَّتهُ، والرعيّة تؤدّي إلى الأمير الخرج، قال : والخَرْج أيضاً من السحاب، ومنه نُرَى اشتُقَّ

(١) من حديث نصه «كنت نهيتكم عن زيارة القبور فزوروها ولا تقولوا هجراً». أخرجه أحمد في مسنده ٥/٣٦١.

هذا أجمع، قال أبو ذؤيب[١] :

إذا هَمّ بالإقلاع هَبَّتْ له الصَّبا وأَعْقَبَ نَـوْءٌ بعـدهـا وخـروج

قال : وزعم أبو عمروٍ الـهذلي أنه سُمّيَ خَرْجاً وخُروجاً للماء الذي يخرج منه[٢].

وفيما حكاه أبو عبيدة من قوله : الرعية تؤدّي إلى الأمراء الخَرْجَ، دلالـة على من قرأ : (خَرْجاً فخـرْجُ ربِّـك) فكـأن الخـرج يقـع على الضريبة التي على الأرضين وعلى الجزية.

وحكى غير أبي عبيدة : أدِّ خَرْجَ رأسك، والخـرْجُ: ما يَخـرجُ إلى من يُخْـرج ذلك إليه وإن لم يكن ذلك ضـريبة، ويـدلّ على ذلك قراءة من قرأ : (فَهَلْ نَجْعَلُ لَكَ خَرْجاً) [الكهف/٩٤]، وقد يقع على هذا الخراج بدلالة قول العجاج[٣] :

يَومُ خَرَاجٍ يُخرِجُ السَّمرَّجَا

فهذا ليس على الضريبة، والاسم الأخص بالضـريبة المضـروبة

---

(١) شرح أشعار الهذليين للسكري ١/١٢٩ ورواية عجزه فيه:
فأعقبَ نَشْءٌ بعدها وخُروجُ
وفي معجم تهذيب اللغة: ٧/٤٨ و ١١/٤١٩ :
فأعقب غيم بعده وخروج
(٢) مجاز القرآن ٢/٦١.
(٣) للعجاج وبعده:
في ليلةٍ تُغْشي الصِّوارَ المحْرَجَا
والسمرج: هو الخراج، يقال له بالفارسية: سَمَرَّه، أي: ثلاث مرات يُؤدّى وهو حساب يؤخذ في ثلاثة أثلاثٍ فكان يقال له: سمرَّه، فأعرب فقيل: السَّمَرَّجُ، انظر ديوانه ٢/٣٣.

على الأرضين الخراج، قال:

طَرْمَحُوا الدُّورَ بالخراجِ فأضْحَتْ مثلَ ما امتدَّ من عمَايَة نِيْقُ[١]

فمعنى هذا: بأموال الخراج، وإذا كان كذلك فقول ابن كثير ومن تبعه: (خَرْجاً فَخَراجُ رَبِّك خيرٌ) معناه: أنك لا تسألهم شيئاً يُخرجون إليك، كما قال: (قُلْ مَا أَسْأَلُكُمْ عَلَيهِ من أَجْرٍ) [الفرقان/٥٧] (وما نَسْأَلُهُمْ عليهِ من أَجْرٍ) [يوسف/١٠٤] (فخراجُ ربك) كأنه إضافه إلى الله تعالى، لأنه أوجبه وألزمه هذه الأشياء من الحقوق في الأرضين وجزى الرؤوس، فلهذا قال: (فخراجُ ربِّكَ خيرٌ). وقول حمزة والكسائي: (خَرَاجاً فخراج ربك) فقولهما: (فخراجُ ربِّك) بيّن على ما تقدم، و(خراج) الذي قرأه غيرهما: (خَرْجَاً) قد جاء فيه الخراج أيضاً، بدلالة قول العجاج، وزعموا أن أكثر القراءة: (خَرْجاً، فخراجُ ربِّك) قال أبو الحسن: لا أدري أيهما أكثر في كلام العرب.

اختلفوا في قوله عزّ وجلّ: (سَيَقُولونَ لِلّهِ) [المؤمنون/٨٥، ٨٧، ٨٩] في الآيتين. ولم يختلفوا في الأول[٢]، فقرأ أبو عمروٍ وحده: (سيقُولُونَ اللهُ) بألف في الحرفين. وقرأ الباقون: (للهِ. لله. لله) هذه الثلاثة المواضع[٣]

أوّلها: (قُل لِمَنِ الأرضُ وَمَنْ فيها إن كُنْتُمْ تعلمونَ، سَيقُولونَ للهِ)

(١) طرمح البناء: علاه ورفعه (اللسان طرح) والنيق: أرفع موضع في الجبل. عماية: السحابة الكثيفة المطبقة ـ وجبل من جبال هذيل (اللسان عمي) وانظر معجم البلدان (عماية) ٤/١٥٢. والبيت لم نقف على قائله.

(٢) في السبعة: في الاثنتين الأخيرتين، ولم يختلفوا في الأولى.

(٣) السبعة ٤٤٧ مع اختلاف في العرض، سوى ما أشرت إليه.

[المؤمنـون/ ٨٤ ـ ٨٥] لا اختلاف فيها . الثاني : (قُلْ مَنْ رَبُّ السَمواتِ السبع وربُّ الْعَرْشِ العظيم، سَيقولون لِلّهِ) [المؤمنون/٨٦ ـ ٨٧] و (سيقولونَ اللهُ). والثالث : (قُلْ مَنْ بِيَدِهِ مَلَكُوتُ كلِّ شيءٍ)[المؤمنون /٨٨] إلى آخرها (سيقولونَ لِلِه) و (سيقولونَ اللّهُ) [المؤمنون/ ٨٩].

أبو عمرو وحده يقول فيهما : (اللهُ) والباقون : (لِلِه) ولم يختلفوا في الأول، أما الآية الأولى فجوابها على القياس، كما يقال : لمن الدار؟ فنقول : لزيدٍ، كأنك تقول : لزيدٍ الدارُ، فاستغنيت عن ذكرها لتقدمها .

قرأ أبو عمروٍ وحده : (سيقولون اللهُ) في الحرفين .

وقرأ الباقون : (لله . . لله)، وأمّا قوله : (قُلْ مَنْ رَبُّ السَّمَواتِ السَّبْعِ وَرَبُّ العَرْشِ العَظِيم) فجواب هذا : اللهُ، على ما يوجبه اللفظ، وأما من قال : (لله) فعلى المعنى ،وذلك أنه إذا قال : من مالك هذه الدار؟ فقال في جوابه : لزيدٍ، فقد أجابه على المعنى دون ما يقتضيه اللفظ، والذي يقتضيه : من مالك هذه الدار؟ أن يقال في جوابه : زيدٌ، ونحوه، فإذا قال : لزيد، فقد حمله على المعنى ، وإنما استقام هذا لأن معنى من مالك هذه الدار؟ ولمن هذه الدار؟ واحدٌ، فلذلك حملت تارة على اللفظ وتارة على المعنى ، والجواب على اللفظ هو الوجه .

اختلفوا في قوله تعالىٰ : (عَالِمِ الغَيْبِ والشَّهادَةِ) [المؤمنون/٩٢] في الخفض والرفع .

فقرأ ابن كثير وأبو عمروٍ وحفص عن عاصم وابن عامر : (عالمِ الغيب) خفضاً .

وقرأ عاصم في رواية أبي بكر ونافع وحمزة والكسائي : (عالمُ الغيب) رفعاً[١].

قال أبو الحسن : الجر أجود ليكون الكلام من وجه واحد، وأما الرفع فعلى أن يكون خبر ابتداء محذوفٍ. قال : ويقوّي ذلك أن الكلام الأول قد انقطع.

اختلفوا في قوله تعالىٰ : (شِقْوتُنا) [المؤمنون/١٠٦] في كسر الشين وفتحها والألف.

فقرأ حمزة والكسائي : (شَقَاوَتُنَا) بفتح الشين وبالألف.

وقرأ الباقون : (شِقْوتُنَا) بكسر الشين بغير ألف. حدثني أبو علي محمد بن عيسى العباسي وأحمد بن علي الخزّاز قالا : حدثنا بشر بن هلال قال : حدّثنا بكار عن أبان قال : سألت عاصماً فقال : إن شئت فاقرأ : (شِقْوتُنا) وإن شئت فاقرأ (شَقَاوَتُنا)[٢].

الشقوة : مصدر كالردّة ، والفِطْنة، والشقاوة : كالسعادة وإذا كان كذلك فالقراءة بهما جميعاً سائغ كما روي عن عاصم.

اختلفوا في قوله تعالىٰ : (سِخرياً) في كسر السين في المؤمنين [١١٠] وفي صاد [٦٣]، ولم يختلفوا في الزخرف [٣٢].

فقرأ ابن كثير وأبو عمرو وابن عامر (سِخرياً) بكسر السين وكذلك في صاد. هبيرة عن حفص عن عاصم (سُخرياً) رفعاً، وهو غلطٌ، والمعروف عن حفص (سِخْرياً) بكسر السين.

---

(١) السبعة ٤٤٧.

(٢) السبعة ٤٤٨.

وقرأ نافع وحمزة والكسائي (سُخريا) رفعاً في السورتين[١].

قال أبو زيد : اتخذت فلاناً سِخرياً وسخرةً : إذا هزئت منه، وقد سخرتُ به وبه أسخر سِخرياً وسَخَراً، أبو عبيدة : (اتخذتموهم سِخْرياً) : تسخرون منهم، وسُخْرياً : تُسَخِّرونهم[٢]. وقال ابن سلام : قال يونس : (لِيَتَّخِذَ بَعْضُهُمْ بَعْضاً سُخْرِياً) [الزخرف/٣٢] قال : من السُّخْرَةِ، والسِّخْرِيُّ من الهزءِ قال : وقد يقال : سُخْرِيٌّ، فأما تلك الأخرى، يعني : السّخري، فواحدة مضمومة لا غير، ويقال من الهزء : سُخري وسِخري ومن السُخرة مضمومة. أبو عبد الرحمن بن اليزيدي : (سِخرياً) من السُّخرية، و (سُخْرِيّا) بالضم من السّخْرَة. وحكى غيره أن الحسن وقتادة قالا : ما كان من العبودية فهو سُخْرِيّ بالضم، وما كان من الهزء فبالكسر. قراءة ابن كثير وأبي عمروٍ وعاصم وابن عامر : (فاتَّخَذْتُمُوهُمْ سِخْرِيًّا حتى أنْسَوْكُمْ ذِكْرِي) [المؤمنون/١١٠] بكسر السين أرجح من قراءة من ضم فقال : (سُخْرِيا) لأنه من الهزء، والأكثر من الهزء، كسر السين فيما حكوه، وترى أنه إنما كان الأكثر لأن السَّخَرَ مصدر سَخِرْتُ بدلالة حكاية أبي زيد لذلك، ولقول الشاعر:

مِن عَلْوَ لا كَذِبٌ فيه ولا سَخَرُ[٣]

---

(١) السبعة ٤٤٨ مع اختلاف يسير في العبارة.

(٢) انظر مجاز القرآن ٢/٦٢ و ١٨٧.

(٣) عجز بيت لأعشى باهلة؛ عامر بن الحارث وصدره:

إني أتاني شيءٌ لا أُسَرُّ به

وجاء في النوادر/٢٨٨ (طـ الفاتح). برواية: «من عل لا عجب».

وفي الأصمعيات/٨٨ برواية: =

وقولهم في مصدر سَخِرتُ : سِخرياً وسَخَراً؛ إنما جاء ذلك لأن فَعَلٌ وفِعْلٌ قد يكونان بمعنى، نحو: المَثَل والمِثْل، والشَّبَه والشِبْه وحروف أُخَرُ على هذا، فكذلك السَّخَر والسِّخْر، إلا أن المكسورة أُلزمت ياء النسب دون المفتوحة، كما اتفقوا في القسم على الفتح في : لَعَمْرُ الله، ولم يخرج مع إلحاق ياء النسب عن حكم المصدر، ولم يخرج إلى الصفة بلحاق الياءين له، كما يخرج سائر ما لحقته الياء، يدلّك على ذلك قولهم : (فاتخذتموهُمْ سِخرِيّاً) فأفرد، وقد جرى على الجمع كما تفرد المصادر، فكأن ياء النسب لم يقع به اعتداد في المعنى كما لم يعتدّ به، ولم يكن للنسب في نحو أحمر وأحمري ودوّار ودوّاري، ومثل ذلك في أن ياء النسب لما كان كالتي في قُمري ونحوه لم يعتد به قولُ الشماخ :

خضرانياتٍ(١)

ألا ترى أنه لو اعتدّ به وأريد به معنى النسب لَرُدّ إلى الواحد، كما يُرَدّ سائر ما لحقه ياء النسب وأريد به النسب إلى الواحد، إذا لم يكن المنسوب مسمّىً بالجمع، وأن لم يرد : خضرانيات إلى الواحد دلالة على أنه لم يُعْتَدَّ بها وكان في حكم الزيادة. كـ (لا) في قوله : (لِئَلَّا يَعْلَمَ أَهْلُ الكِتَابِ) [الحديد/ ٢٩]. وأمّا قراءة من ضم في قوله : (فاتخذتموهم سُخْرِيّاً) وفي صاد في قوله: (وَقَالُوا مَا لَنَا لا نَرَى رِجَالاً كُنَّا نَعُدُّهُمْ مِنَ الأَشْرَارِ أَتَّخَذْنَاهُمْ سُخْرِيّاً) (ص / ٦٢ ـ ٦٣]

= قد جاء من علٍ أنباء أَنَبَّؤُها إلي لا عجب منها ولا سَخَرُ
وانظر البحر المحيط ٤٢٣/٦. والخزانة ١٣٥/٣.

(١) لم نعثر عليه في ديوانه.

فالكسر في معنى السخرية أفشى وأكثر إذا كان السخريُّ في معنى الهزء، وهذان الموضعان يراد بهما، الهزء يقوّي ذلك قوله في المؤمنين: (وكُنْتُم منهم تضحكون) [المؤمنون/ ١١٠] والضحك بالسَّخَرِ والهُزْءِ أشبه، وجه ذلك في صاد: (اتخذناهم سُخرياً). ووجه الضم أن يونس قال فيما حكى عنه ابن سلّام: أن السُّخْري قد يقال بالضم بمعنى الهزء، وقوله: فأما الأخرى فواحدة، يعني التي يراد بها السُّخْرة. وقال أبو الحسن: سِخْرِي إذا أردت من سخرتُ به ففيه لغتان يعني الضم والكسر، ومن ثمّ اتفق هؤلاء القرّاء على الضم في التي في الزخرف في قوله: (وَرَفَعْنَا بَعْضَهُمْ فَوْقَ بَعْضٍ دَرَجَاتٍ لِيَتَّخِذَ بَعْضُهُمْ بَعْضاً سُخْرِيًّاً) فهذا من السُّخْرة وانقياد بعضهم لبعض في الأمور التي[إن][1] لم ينقد بعضهم لبعض فيها، لم يلتئم قِوام أمر العالم. فأما سُخري فإفراده يجوز أن يكون لإفراد بعضهم في اللفظ وإن كان المعنى على الكثرة، ويجوز أن يكون كَسِخْري - بكسر السين - لم يخرج بلحاق الياء له من أن يكون مصدراً، ووجه الضم في سُخْري إذا كان من الهزء أن السَّخَر على فَعَل، وفَعَل وفُعْل يتعاقبان على الكلمة كالحُزْن والحَزَن، والبُخل والبَخَل، كما كان فَعَلٌ وفَعِل كذلك، إلا أنَ المضموم خصّ بالنسب كما خصّ المكسور به، وبقي على حكم المصدر كما بقي عليه المكسور، فأمّا ما حكاه أبو زيد من قوله: اتخذت فلاناً سُخرياً وسُخرة، فإن قوله: سُخْري وصف بالمصدر، وقولهم: سُخْرةٌ ليس بمصدر من الهزء، فيكون النسب إليه، ولكن سُخرةٌ كقولهم: ضُحْكَةٌ، وهُزْأةٌ - بتسكين العين - إذا كان يضحك منه. والفاعل في هذا بفتح

---

(١) زيادة يتطلبها المعنى.

العين نحو: هُزَأةٍ ونُكَحَةٍ، وجملٍ خُجَأةٍ.

اختلفوا في قوله تعالى: (إِنَّهُمْ هُمُ الفَائِزُون) [المؤمنون/١١١] في كسر الألف وفتحها.

فقرأ ابن كثير ونافع وأبو عمروٍ وعاصم وابن عامر: (أنهم) فتحاً.

وقرأ حمزة والكسائي: (إنّهم) كسراً. خارجة عن نافع: (صَبَرُوا.. إنّهم) كسراً، مثل حمزة[1].

من فتح كان على قوله: جزيتُهم لأنهم هم الفائزون، ويجوز أن يكون (أنهم) في موضع المفعول الثاني لأن جزيت يتعدّى إلى مفعولين، قال: (وجَزَاهُمْ بما صَبَرَوا جَنَّةً وَحَرِيراً) [الإنسان/١٢] تقديره: جزيتهم اليوم بصبرهم الفوز، وفاز الرجل إذا نال ما أراد، وقالوا: فَوَّزَ الرجل إذا مات. ويشبه أن يكون ذلك على التفاؤل له، أي: صار إلى ما أحب، والمفازة للمهلكة على وجه التفاؤل أيضاً، وقيل: إنه مَفْعَلة من فَوَّزَ إذا هلك، فكان فَوَّزَ في الأصل على التفاؤل أيضاً، ومن كسر استأنف وقطعه مما قبله، ومثل ذلك في الكسر والاستئناف والإتباع لما قبله: لبّيك إن الحمد والنعمة لك، وأنّ الحمد..

اختلفوا في قوله تعالى: (قَال كَمْ لَبِثْتُمْ... قال إنْ لَبِثْتُمْ) [المؤمنون/١١٢، ١١٤].

فقرأ ابن كثير: (قُلْ كَمْ لَبِثْتُمْ) على الأمر (قال إنْ) على الخبر

---

(١) السبعة ٤٤٨.

ولا يدغم (لبثتم) هذه رواية البزّي عن ابن كثير، وروى قنبل عن النبال عن أصحابه عن ابن كثير: (قُلْ كم لبثتم... قُلْ إن لبثتم) جميعاً في الموضعين بغير ألف.

وقرأ نافع وعاصم وأبو عمرو وابن عامر: (قال كم لبثتم) و(قالَ إن لبثتم) بالألف فيهما على الخبر.

وقرأ حمزة والكسائي: (قل كم لبثتم) و(قل إن لبثتم) على الأمر جميعاً.

وأبو عمرو وحمزة والكسائي يدغمون التاء، الباقون لا يدغمون[1].

من قرأ: (قل كم لبثتم) كان على: قل أيها السائل عن لبثهم. وقال على الإخبار عنه. وزعموا أن في مصحف أهل الكوفة (قل) في الموضعين، فكأن حمزة والكسائي قرآ على مصاحف أهل الكوفة.

وأما وجه إدغام الثاء في التاء في (لبثتم) فلتقارب مخرجي الثاء والتاء واجتماعهما في الهمس، فحسن الإدغام لذلك، ووجه ترك ابن كثير للإدغام تباين الحرفين في المخرجين، ألا ترى أن التاء من حيّز الطاء والدال، والثاء من حيّز الظاء والذال، فلما تباين المخرجان وكانا بمنزلة المنفصل والمنفصل لا يلزم؛ فآثر البيان، ألا ترى أنهم بينوا المثلين في اقتتلوا لما لم يكن الحرف من اللازم.

اختلفوا في قوله عز وجل: (لا تُرْجَعُونَ) [المؤمنون/ ١١٥ والقصص/ ٣٩] في الياء والتاء.

---

(١) السبعة ٤٤٩.

فقرأ ابن كثير وأبو عمرٍو وعاصم ههنا بالتاء مضمومة (تُرجَعون) وفي القصص: (لا يُرْجعون) بالياء مضمومة.

وقرأ نافع في المؤمنين (تُرجَعُون) بضم التاء وفي القصص (يَرجِعون) بفتح الياء وكسر الجيم.

وقرأ حمزة والكسائي جميعاً (تَرْجِعون) و (يَرجِعون) بفتح الياء والتاء وكسر الجيم[1].

حجة من قال: (ترجعون): (وإنَّا إليه راجعونِ) [البقرة/١٥٦] (وإنا إلى ربِّنَا لَمُنْقَلِبُونَ) [الزخرف/١٤] وقوله: (كلٌّ إلينا راجِعُون) [الانبياء/٩٣] وقوله: (إليّ مرجعكم) [العنكبوت/٨] ألا ترى أن المصدر مضاف إلى الفاعل. فأما ما كان من الرجوع في الدنيا فإن الفعل فيه مسند إلى الفاعل نحو: (فإنْ رَجَعَكَ اللهُ إلى طائِفَةٍ منهم) [التوبة/٨٣] و (لَئِنْ رَجَعْنَا إلى المدينة) [المنافقون/٨] (ولا إلى أهْلِهِمْ يرجِعُون) [يس/٥٠] (أَلَمْ يَرَوْا كَمْ أَهْلَكْنَا قَبْلَهُمْ مِنَ القُرُونِ أَنَّهُمْ إليهم لا يَرْجِعونَ) [يس/٣١] وكذلك بما كان من أمور الآخرة التي لا يراد بها البعث كقوله: (وإليه يَرْجِعُ الأَمْرُ كُلُّهُ) [هود/١٢٣] (ألا إلى اللهِ تصيرُ الأمورُ) [الشورى/٥٣] وقد تقدم ذكر هذا النحو.

---

(١) السبعة ٤٥٠، ٤٥٤.

ذكر اختلافهم في
سورة النور

اختلفوا في التَّشديد والتَّخفيف من قوله عزَّ وجلَّ: (وَفَرَضْنَاهَا) [١].

فقرأ ابن كثير وأبو عمرو: (وَفَرَّضْنَاهَا) مشدّداً.

وقرأها الباقون مخففة(١).

قال أبو علي: معنى فرضناها، فرضنا فرائضها فحذف المضاف وحسن إضافة الفرائض إلى السورة، وهي لله ـ سبحانه ـ لأنَّها مذكورة فيها، ومفهومة عنها والتثقيل في (فَرَّضناها) لكثرة ما فيها من الفرض. والتخفيف يصلح للقليل والكثير.

ومن حجَّة التخفيف قوله: (إنَّ الذي فَرَضَ عليك القرآن) [القصص/٨٥] والمعنى: أحكام القرآن، وفرائض القرآن، كما أنَّ التي في سورة النور كذلك.

وقرأ ابن كثير (رَأَفَةٌ) [٢] ههنا وفي سورة الحديد (رَأْفَةً) [٢٧] ساكنةَ الهمزة، كذا قرأت على قنبل، وقال لي قنبل: كان ابن

(١) السبعة ٤٥٢

أبي بَزَّة قد أوهم[١] وقرأهما جميعاً بالتحريك، فلما أخبرته أنَّما هي هذه وحدها رجع.

وقرأ الباقون ساكنة الهمزة فيهما، ولم يختلفوا في الهمز غير أن أبا عمروٍ كان إذا أدرج القراءة وقرأ في الصلاة غيّر همزتها إلى الألف[٢].

قال أبو زيد: رَأَفْتُ بالرجل أرؤُف به رأفة ورآفةً، ورأفت به أرأف به وكلٌّ من كلام العرب[٣].

ولعل رَأَفَةً التي قرأها ابن كثير لغة. ومعنى (لا تأخذكم بهما رأفة): كأنَّه نهي عن رحمتهما؛ لأنَّ رحمتهما قد تؤدِّي إلى تضييع الحدود، وتركِ إقامته عليها.

اختلفوا في قوله: (فشهادَةُ أَحَدِهِمْ أَرْبَعُ شَهَادَاتٍ باللَّهِ) [النور/٦] في ضمِّ العين وفتحها.

فقرأ حمزة والكسائي وحفص عن عاصم (أَرْبَعُ شهاداتٍ بالله) بالضمِّ.

وقرأ الباقون وأبو بكر عن عاصم: (أَرْبَعَ شَهادَاتٍ باللَّهِ) فتحاً[٤].

قال أبو علي: من نصب قوله: (أربع شهاداتٍ باللَّه) نصبه

(١) أوهم، أي: أسقط أو ترك قراءة الهمزة ساكنة. انظر اللسان/وهم/ وفي السبعة: وهم، وكلاهما بمعنىً.

(٢) السبعة ص ٤٥٢

(٣) كلام أبي زيد هذا في اللسان/رأف/

(٤) السبعة ٤٥٢ ـ ٤٥٣ وهنالك تقديم وتأخير والمؤدى واحد.

بالشهادة، وينبغي أن يكون قوله: (فشهادة أحدهم) مبنياً على ما يكون مبتدأ، تقديره: ما الحكم؟ أو: ما الغرض؟ أن يشهد أحدهم أربع شهادات، أو فعليهم أن يشهدوا، وإن شئت حملته على المعنى؛ لأنّ المعنى: يشهد أحدهم، فقوله: (باللَّهِ) يجوز أن يكون من صلة الشهادة، ومن صلة شهادات إذا نصبت الأربع، وقياس من أعمل الثاني أن يكون قوله: (باللَّهِ) من صلة شهاداتٍ، وحذف من الأول لدلالة الثاني عليه، كما تقول: ضربت وضربني زيدٌ. ومن رفع فقال: (فشهادةُ أحدهم أربعُ شهادات باللَّهِ) فإنَّ الجارَّ والمجرور من صلة شهادات، ولا يجوز أن يكون من صلة شهادة؛ لأنَّك إن وصلتها بالشهادة فقد فصلت بين الصلة والموصول، ألا ترى أن الخبر الذي هو أربع شهادات يفصل.

وقوله: (إنَّهُ لَمِنَ الكاذِبِيْن) [النور/٨] في قول من نصب (أربع شهاداتٍ باللَّهِ) يجوز أن يكون من صلة شهادة أحدهم، وتكون الجملة التي هي (إنَّه لمن الكاذبين) في موضع نصب؛ لأنَّ الشهادة كالعلم فيتعلق بها (إن) كما يتعلق بالعلم، والجملة في موضع نصبٍ بأنَّه مفعول به، وأربعَ شهادات ينتصب انتصاب المصادر.

ومن رفع (أربعُ شهادات) لم يكن قوله: (إنَّه لمن الكاذبين) إلاَّ من صلة شهاداتٍ دون شهادة، كما كان قوله: (باللَّه) من صلة شهادات دون صلة شهادة؛ لأنَّك إن جعلته من صلة شهادة فصلت بين الصلة والموصول.

وكلهم قرأ: (والخامسةُ) [النور/٧] رفعاً غير حفص عن عاصم فإنه قرأ (والخامسة) نصباً[1].

(١) السبعة ص ٤٥٣

القول في ذلك أنَّ من نصب (أربعَ شهاداتٍ باللَّهِ) وأضمر لقوله: (فشهادة أحدهم) أو حمله على المعنى، نصب (الخامسة) لأنَّ الخامسة من الشهادات؛ فيكون المعنى: شهد أربع شهادات بالله، والخامسة، فيكون محمولاً على ما حمل عليه الأربع في الإعراب؛ لأنَّه بمعناه. ومن رفع أربع شهادات على أنَّه خبر (فشهادة أحدهم) لزمه أن يرفع الخامسة أيضاً. فيكون المعنى: أربع شهادات، والشهادة الخامسة، وما بعده من (أنَّ) في موضع نصب. والخامسة بأن غضب الله هذا هو القياس، ويجعل الخامسة يتعلق بها الباء التي تقدر في بأنَّ لأنَّه بمعنى الشهادة فيتعلق به الجار كما يتعلق بالشهادة كما يتعلق إلى بالرفث في قوله: (الرَّفثُ إلى نِسائِكُمْ) [البقرة/١٨٧] لمَّا كان الرَّفث بمعنى الإفضاء. ولا يجوز أن يكون تعلقه بالشهادة الموصوفة بالخامسة، لأنَّ الموصول إذا وصفته لم يتصل به شيء بعد الوصف، فرواية غير حفص عن عاصم (والخامسة) يحملها على ما روي عنه من قوله: (أربعُ شهادات) المعنى: أربع شهادات والخامسةُ. ومن نصبَ الخامسة مع رفعه (أربعُ شهادات بالله) حمله على فعلٍ دلَّ عليه ما تقدَّم لازماً. تقدم من قوله: (فشهادةُ أحدهم أربعُ شهاداتٍ) يدلّ على يشهد أحدهم ويشهد الخامسة بكذا. ومن نصب (أربعَ شهادات بالله) جاز في قوله: (والخامسة) أن يكون معطوفاً على ما في صلة المصدر، وجاز أن يكون في صلة شهادات؛ لأنَّه لم يفصل بين الصلة والموصول بالأجنبي، كما يفصل إذا رفع أربع شهادات، فإن رفع أربع شهادات لم يكن إلَّا معطوفاً على صلة شهادات، ولا يجوز أن يعطف على صلة المصدر الأوَّل؛ لأنَّك تفصل حينئذٍ بين الصلة والموصول بخبر الموصول، ويجوز أن لا تقدِّر به العطف على الصلة، ولكن تضمر

فعلاً يحمل عليه، وتنصبه به. وإذا رفع الخامسة، وقد رفع الأربعَ، حمل الخامسة على الأربع، لأنَّها شهادةٌ، كما أنَّ «الأربع» شهاداتٌ، ومجموع ذلك خبر المبتدأ الذي هو (فشهادة أحدهم). ومن نصب الخامسة وقد رفع (أربع شهادات) قطعه منه ولم يجعل الخبرَ المجموع، ولكن حمله على ما الكلام من معنى الفعل كأنَّه ويشهد الخامسة، يضمر هذا الفعل، لأنَّ في الكلام دلالة عليه.

قال: ولم يختلفوا في الأولى أنَّها مرفوعة[١].

يعني بالأولى قوله: والخامسةُ بعد قوله: (فشهادةُ أحدهم أربع شهادات بالله إنَّه لمن الصادقين) (والخامسةُ) ووجه ذلك أنَّه لا يخلو أن يكون ما قبله من قوله: (أربَعَ شهادات) مرفوعاً أو منصوباً؛ فإن كان مرفوعاً أُتْبعَ الرَّفع، التَّقدير: شهادةُ أحدهم أربعُ والخامسة؛ فيكونُ محمولاً على ما قبلها من الرَّفع، وإن كان ما قبله من قوله (أربَعَ) منصوباً قطعه عنه، ولم يحمله على النصب. وحمل الكلام على المعنى؛ لأنَّ معنى قوله: (فشهادَة أحدهم أربعُ شهاداتٍ): عليهم أربعُ شهاداتٍ، وحكمهم أربعُ شهادات والخامسةُ، فيحمله على هذا، كما أنَّ قوله:

إلَّا رَوَاكِدَ جَمْرهُنَّ هَبَاءُ[٢]

(١) السبعة ص ٤٥٣

(٢) هذا عجز بيت لذي الرمة وقيل: للشماخ، صدره:

بادت وغيَّرَ أيَهُنَّ مع البلى

وقد جاء معه آخر وهو التالي مباشرة انظر ملحقات ديوان ذي الرمة ١٨٤٠/٣ وديوان الشماخ ٤٢٨ (ملحقاته) وما ذكره المحقق في بيان نسبة البيتين. والكتاب لسيبويه ٨٨/١.

معناه ثم رواكد فحمل قوله:

وَمُشَجَّجٍ أمَّا سَوَاءُ قَذَالِهِ[(١)]

عليه. ويجوز في القياس النصبُ في الخامسةِ الأولى؛ رُفِعَ (أربعُ شهادات) أو نُصب، وإذا نصب فعلى قوله (فشهادة أحدهم أربع شهادات) (والخامسة) فَيعطفه على الأربع المنصوبة. وإن رُفِعَ أربعُ شهادات؛ جاز النصب في الخامسةِ؛ لأنّ المعنى: يشهد أحدهم أربعَ شهادات، ويشهد الخامسةَ فينصِبه لما في الكلام من الدِّلالة على هذا الفعل، وأحسِب أنَّ غيرهُم قد قرأ بذلك.

اختلفوا في قوله: (والخامسةَ أنَّ لَعْنَةَ اللَّهِ عَلَيْهِ) و (أنَّ غَضَبَ اللَّهِ عَلَيْها) [النور/٧ - ٩] فقرأ نافعُ وحدَهُ: (أنْ لَعنةُ اللَّهِ) و (أنْ غَضِبَ اللَّهُ) بكسر الضاد رفعٌ[(٢)] وقرأ الباقون: (أنَّ لعنةَ اللَّهِ) و (أنَّ غَضَبَ اللَّهِ) مشدَّدة النون فيهما[(٣)].

قال أبو الحسن: لا أعلم الثقيلة إلَّا أجود في العربية، لأنَّك إذا خفَّفت فالأصل عندي التثقيل فتُخَفِّف وتضمر، فأن تجيءَ بما عليه المعنى، ولا تكونَ أضمرت، ولا حذفت شيئاً أجودُ، وكذلك: (إنَّ الحمدَ للَّهِ)[(٤)] [يونس/١٠] وجميع ما في القرآن مما يشبه هذا.

فأمَّا قراءة نافع: (والخامسةُ أنْ لَعْنَةُ اللَّهِ عَلَيهِ)

---

(١) هذا صدر بيت جاء معه قرين هو المذكور آنفاً عجزه:
فبدا وغيَّرَ سارَهُ المِعزاءُ

(٢) أي رفع لفظ الجلالة (الله) كما في السبعة

(٣) السبعة ص ٤٥٣

(٤) قراءة التشديد (إنَّ الحمد لله) هي قراءة عكرمة ومجاهد وقتادة وابن يعمر، وبلال بن أبي بردة وأبو مجلز وأبو حيوة وابن محيصن ويعقوب. وبالتخفيف قراءة الجمهور على أنَّها المخففة من الثقيلة. انظر البحر المحيط ١٢٧/٥

قال سيبويه: من قال: (والخامسةُ أنْ غَضَبُ اللَّهِ) فمعناه عنده: أنَّهُ غَضَبُ اللَّهِ عليها، ولا تخفَّف في الكلام أبداً وبعدها الأسماء إلَّا وأنت تريد الثقيلة على إضمار القصَّة فيها[١]، وكذلك قوله: (أنِ الحمدُ للَّهِ ربِّ العالمينَ) [يونس/١٠] فيمن خفَّف وعلى هذا قول الأعشى:

.. قد علموا أنْ هالكُ كلُّ مَنْ يَحْفَى ويَنْتَعِلُ[٢]

وإنَّما خُفِّفَت الثقيلة المفتوحة على إضمار القصَّة والحديث، ولم تكن كالمكسورة في ذلك؛ لأنَّ الثقيلة المفتوحة موصولة، والموصول يتشبَّث بصلته أكثر من تشبُّث غير الموصول بما يتصل، فلم يخفَّف إلَّا على هذا الحدِّ؛ ليَدُلَّ على اتصالها بصلتها أشدّ.

وأمَّا قراءة نافع (أنْ غضِبَ اللَّهُ) فإنّ (أَنْ) فيه المخفَّفة من الثقيلة، وأهل العربية يستقبحون[٣] أن تلي الفعل حتى يُفصَلَ بينها وبين الفعل بشيء، ويقولون: استقبحوا أن تحذف ويحذفَ ما تعمل فيه، وأن تلي ما لم تكن تليه من الفعل بلا حاجز بينهما، فتجتمع هذه الاتساعات فيها، فإن فصل بينها وبين الفعل بشيء لم يستقبحوا ذلك كقوله: (عَلِمَ أنْ سَيَكُونُ مِنْكُمْ مَرْضَى) [المزمل/٢٠] و: (أَفَلَا يَرَوْنَ أنْ لَا يَرْجِعُ إِلَيْهِمْ قَوْلًا) [طه/٨٩] و: علمت أنْ قد قام. وإذا فصل بشيء من هذا النحو بينه وبين الفعل زال بذلك أن تلي ما لم يكن حكمها أن تليه. فإن قيل: فقد جاء: (وأنْ لَيْسَ لِلإنْسَانِ إلَّا مَا سَعَى) [النجم/٣٩] وجاء: (نُودِيَ أنْ بُورِكَ مَنْ في النَّارِ وَمَنْ حَوْلَهَا)

(١) سيبويه ١/ ٤٨٠ مع اختلاف طفيف في العبارة.
(٢) انظر البحر المحيط ١٢٨/٥ وانظر الحجة٣ /٤٣٧
(٣) في الأصل فيستقبحون، وكأنه على توهم: أما أهل العربية.

[النمل/٨] فإنَّ (ليس) تجري مجرى ما ونحوها ممَّا ليس بفعل. فأمّا (نُودِيَ أنْ بورك) فإن قوله (بورك) على معنى الدعاء؛ فلم يجز دخول لا، ولا قد، ولا السين، ولا شيء ممَّا يصحُّ دخوله في الكلام، فيصحُّ به الفصل وهذا مثل ما حكاه من قولهم[1]: أمَا أن جزاكَ الله خيراً. فلم يَدْخُلْ شيءٌ من هذه الفواصلِ من حيث لم يكن موضعاً لها، وغير الدُّعاء في هذا ليس كالدُّعاء، ووجه قراءة نافع: أن ذلك، قد جاء في الدُّعاء ولفظُهُ لفظُ الخبر. وقد يجيء في الشِّعر، وإن لم يكن شيء يفصل بين أنْ وبين ما تدخل عليه من الفعل، فإن قلت: فلِمَ لا تكون أنْ. في قوله: (أن غضِبَ اللَّهُ) أنْ الناصبة للفعل وُصِلَ بالماضي؟ فيكون كقول من قرأ: (وامرأةً مُؤْمِنَةً أَنْ وَهَبَتْ نَفْسَها للنبيِّ) [الأحزاب/٥٠] فإن ذلك لا يسهل. ألا ترى أنَّها متعلقة بالشهادة، والشهادة بمنزلة العلم لا تقع بعدها الناصبة.

قال أحمد: وروى عبيد عن أبي عمرو أنَّه قرأ: (إِذْ تَلَقَّونَهُ) [النور/ ١٥] مشدَّدة التاء، مدغمة الذال، مثل ابن كثير. القُطَعِيّ عن عبيدٍ، وعبيدٌ عن هارون عن أبي عمرو مثله، [قال أبو بكر][2]، وهو رديء إلَّا أنْ تظهر الذَّال من إذ.

قال بعض أصحاب أحمد بن موسى مثل قول ابن كثير غلطٌ، إنّما ابن كثير يظهر الذال، ويشدِّد التاء، يريد: تَتَلَقَّوْنَهُ، وأبو عمروٍ لا يفعل ذلك، وإنَّما أراد عبيد عن أبي عمروٍ بقوله: مشدَّدة التاء، مدغمة الذَّال أنَّه يدغم الذَّال في التَّاء فيشدِّدُها، لذلك رجع إلى كلام أحمد.

---

(١) هو سيبويه انظر الكتاب ١٦٧/٣ وما قبلها. (ط: هارون)

(٢) زيادة من السبعة

أبو عمروٍ وحمزة والكسائي. (إذْ تَّلَقوْنَه) مدغمة الذال في التاء، والباقون يظهرون الذال عند التاء، وكلُّهم يخفِّفُها(١).

قال أبو علي: ابن كثير قد يدغم أحد المثلين في الآخر في الابتداء كما قال: (فإذا هي تَّلَقَّفُ) [الأعراف / ١١٧] يريد (تَتَلَقَّفُ) ولا يجوز أن يدغم ههنا: (إذ تتلقونه) كما أدغم في قوله: (تلقف) لأنَّ الذَّال من (إذْ) ساكنة فإذا أدغمها التقى ساكنان على وجهٍ لا يستحسن، ألا ترى أنَّ الذال من (إذ) ليس بحرف لين كالألف في (لا تناجوا) [المجادلة/٩] فيدغم التاء من قوله: (تلقون) كما يدغم من (لا تَّناجوا) فإذا كان كذلك لم يجز إدغام الذال من (إذْ) في التاء، وأمَّا إذا حذفت التاء الثانية من (تلقونه) وأنت تريد تتلقونه فبقيت تاءٌ واحدة لم يمتنع أن يدغم الذال من إذ في التاء من تلقونه فتصير تاءً مشدَّدة.

اختلفوا في قوله تعالى: (يَوْمَ تَشْهَدُ عليهم أَلْسِنَتُهُمْ) [النور/٢٤]. فقرأ حمزة والكسائي: (يوم يَشْهَدُ عَلَيْهم) بالياء. وقرأ الباقون: (تشهد عليهم) بالتاء.

الياء والتاء في هذا النحو كلاهما حسن وقد مرَّ نحوه.

[روى] عبَّاسٌ عن أبي عمروٍ: (وَلِيَضْرِبْنَ) [النور/٣١] على معنى: كي إن كان صحيحاً.

وقرأ الباقون: ساكنة اللاَّم على الأمر(٢).

قال أبو علي: تقدير اللام الجارَّة في هذا الموضع فيه بُعد، لأنَّه ليس

(١) السبعة ص ٤٥٤

(٢) السبعة ص ٤٥٤ وما بين معقوفين زيادة منه وزاد: أنَّه عباس بن الفضل

المراد من أجل الضرب، فإذا لم يسغ هذا وجب أن تكون اللّام للأمر، كما أنَّ ما بعده وما قبله كذلك، وذلك: (قُلْ لِلمؤمِنينَ يَغُضُّوا. . . وَقُلْ للمؤمنات يَغْضُضْنَ. . . ولْيَضْرِبْنَ بِخُمُرِهِنَّ على جيوبِهِنَّ ولا يُبْدِينَ زينَتَهُنَّ) [النور/ ٣٠/ ٣١].

فهذا كلُّه على الأمر والنهي. والمراد: مُرْهُم بهذه الأشياء، فإنْ كسر أبو عمرو اللّام في (وَلِيَضْرِبْنَ) فإنَّما كسرَها لأنَّ أصل هذه اللام الكسر في نحو: لِيَذْهَبْ زيدٌ. كما أنَّ أصل الهاء من: هي وهو: الكسر والضمُّ، وإنَّما تَسْكُنُ مع لام الأمر وحروف العطف على التشبيه بِعَضْدٍ وكتْفٍ، ونحو ذلك.

اختلفوا في خفض الراء ونصبها من قوله عزَّ وجلَّ: (غيرِ أُولي الإرْبَةِ) [النور/ ٣١]. فقرأ عاصم في رواية أبي بكر وابن عامر (غَيْرَ أولي الإربَةِ) نصباً. وقرأ الباقون وحفص عن عاصم: (غيرِ أولي) خفضاً[١].

قال أبو علي: (غير) فيمن جر صفة للتابعين، المعنى: لا يبدين زينتهن إلا للتابعين الذين لا إربة لهم في النساء، والإربة: الحاجة، لأنَّهم في أنَّهم لا إربة لهم كالأطفال الذين لم يظهروا على عورات النساء، أي: لم يَقوَوْا عليها. ومنه قوله: (فأصْبَحُوا ظَاهِرينَ) [الصف/ ١٤] وجاز وصف التابعين بغير لأنَّهم غير مقصودين بأعيانهم؛ فأُجري لذلك مُجَرى النكرة، كما أنَّ قولك: مررت برجلٍ أبي عشرة أبوه، جاز أن تعمله عمل الفعل لمَّا لم تكن العشرةُ عشرةً بأعيانهم. وقد قيل: إنَّ التابعين جاز أن يوصفوا بغير في نحو هذا لِقَصْرِ الوصف

(١) السبعة ص ٤٥٥.

على شيء بعينه، فإذا قصر على شيءٍ بعينه زال الشياع عنه واختصَّ.

والتابعون ضربان: ذو إربة وغير ذي إربة، وليس ثالثٌ، وإذا كان كذلك جاز لاختصاصه أن يجري وصفاً على المعرفة، وعلى هذا: (أنْعَمْتَ عَلَيْهِم غَيْرِ المغضوبِ عليهم) وكذلك: (لَا يَسْتَوِي القَاعِدُونَ من المؤمنينَ غَيْرُ أولي الضَّرَرِ) [النساء/٩٥] لأنَّ المسلمين وغيرهم لا يخلون من أن يكونوا أصحّاء أو زَمْنَى، فإذا وصفوا بأحد القسمين زال الشياع فساغ الوصف به لذلك.

ومن نصب (غير) احتمل ضربين:

أحدهما: أن تكون استثناءً التقدير: لا يبدين زينتهنَّ للتابعين إلَّا ذا الإربة منهم، فإنَّهُنَّ لا يبدينَ زينتهنَّ لمن كان منهم ذا إربة.

والآخر: أن يكون حالاً، المعنى: الذين يتبعونَهُنَّ عاجزين عنهُنَّ وذو الحال: ما في التابعين من الذكر.

كُلُّهم قرأ: (أَيُّها المؤمنون) [النور /٣١] و(يا أَيُّهَا الساحر) [الزخرف/٤٩] و(أَيُّهَا الثقلان) [الرحمن/٣١] بفتح الهاء غير ابن عامر، فإنَّه قرأ: (أَيُّهُ) بضم الهاء في الثلاثة الأحرف.

وكلّهم يقف (أَيُّهْ) بالهاء في الثلاثة، إلا أبا عمروٍ والكسائي فإنهما وقفا: (أَيُّهَا) بالألف على الثلاثة الأحرف. قال أحمد: ولا ينبغي أن يُتعمّد الوقف عليها لأنّ الألف سقطت في الوصل لسكونها وسكون اللام. أخبرني محمد بن يحيى الوراق قال: حدثني محمد بن سعدان عن الكسائي أنه كان يقف: (أَيّها) بالألف[1].

(١) السبعة ص ٤٥٤ وهنالك اختلاف يسير

قال أبو علي: الوقف على (أيُّها) من قوله: (يا أيُّها السَّاحِرُ) ونحوه بالألف، لأنّها إنَّما كانت سقطت لسكونها وسكون لام المعرفة، كما قال أحمد، فإذا وقفت عليه زال التقاء الساكنين؛ فظهرت الألف، كما أنَّك لو وقفت على: (مُحِلِّي) من قوله: (غَيْرَ مُحِلِّي الصَّيْدِ) [المائدة/١] لرجَّعْتَ الياءَ المحذوفة لسكونها، وسكون اللام، وإذا كان حذف الألف من ها التي للتنبيه من (يا أيُّها) تحذف لهذا، فلا وجه لحذفها للوقف. ألا ترى أنَّ من حذف الياء من الفواصل، والقوافي نحو: (والَّيْلِ إِذَا يَسْرِ) [الفجر/٤]

وبعضُ القومِ يَخْلُقُ ثُمَّ لَا يَفْرِ[1]

لم يحذف الألف من قوله: (والليلِ إذا يَغْشَى) [الليل/١] ولا من نحو قوله:

داينت أروى والديون تُقْضَى[2]

وقد حذف الألف من بعض القوافي للضرورة والحاجة إلى إقامة القافية، فإن جعلت الحذف من (ها) من يأيُّها على هذا الوجه لم يسغْ؛ لأنَّه لا حاجة هنا ولا ضرورة، ومما يُضَعِّف ذلك أنّ الألف في حرف، والحروف لا يحذف منها إلَّا أن تكون مضاعفة، فأمَّا ضَمُّ ابن عامر الهاء من (يا أَيُّهُ الساحرُ) فلا يتَّجه؛ لأنَّ آخر الاسم هو الياء الثانية من أي، فينبغي أن يكون المضموم آخر

---

(١) البيت لزهير وقد سبق في ١/٤٠٥، ٢/٨٣.

(٢) شطر بيت لرؤبة بعده:

فماطلت بعضاً وأدت بعضا

انظر اللسان/دين/ وانظر الديوان/٧٩ وفيه مطلت بدل فماطلت.

الاسم، ولو جاز أن يضمَّ هذا من حيث كان مقترناً بالكلمة لجاز أن يضمَّ الميم من (اللهمَّ)؛ لأنَّه آخر الكلمة.

ووجه الإشكال في ذلك، والشبهة؛ أنَّه وجد هذا الحرف قد صار في بعض المواضع التي يدخل فيها بمنزلة ما هو من نفس الكلمة، نحو: مررت بهذا الرجل، وغلامِ هذه المرأة، وليست يا وغيرها من الحروف التي ينبَّهُ بها كذلك، فلمَّا وجدها في أوائل المبهمة كذلك وفي الفعل في قول أهل الحجاز: هَلُمَّ، جعله في الآخر أيضاً بمنزلة شيءٍ من نفس الكلمة، كما كان في الأوَّل كذلك، واستجاز حذف الألف اللاحق للحرف لمَّا رآه قد حذف في قولهم هَلُمَّ؛ فأجرى عليه الإعراب لمَّا كان كالشيء الذي من نفس الكلمة.

فإن قلت: فإنَّه قد حرك الياء التي قبلها بالضمِّ في: يا أيُّه الرجل، فإنَّه يجوز أن يقول: إنَّ ذلك في هذا الموضع كحركات الإتباع نحو امرؤ وامرىء، ونحو ذلك، فهذا لعله وجهُ شُبْهَتِهِ، وينبغي أن لا يُقرأ بذلك ولا يؤخذ به.

وممَّا يقوِّي الشُّبْهَةَ أنَّ (ها) هذه قد لحقت في الآخر كما لحق في الأوَّل، ألا ترى أنَّهم قد قالوا فيما أنشده أبو زيد:[1]:

تبُكُّ الحوضَ عَلاّها وَنَهْلَى   ودُونَ ذِيَادِها عَطَنٌ منيمُ

إنّ ها للتنبيه، لأنَّ علَّى ونهلى: حالان، فلمَّا كانت إذا لحقت أولاً بمنزلة شيءٍ من نفس الكلمة، كذلك قَدَّرها إذا لحقت آخراً.

---

(١) البيت لفامان بن كعب بن عمرو بن سعد، وهو جاهلي، ثالث أبيات أربعة، ويقال له /عامان/ بالعين المهملة (النوادر/ ١٧٥) [ط: الفاتح]

قال أحمد وروى أبو عُمَر الدوري عن الكسائي (كمشكاةٍ) [النور/٣٥] بكسر الكاف الثانية، لم يروها غيره[١].

الإمالة في قوله: (كمشكاةٍ) غير ممتنعة؛ لأنَّ الألف فيها لا تخلو من أن تكون منقلبة عن الياء، أو عن الواو، وعن أيّهما كان الانقلاب لم تمتنع إمالة الألف؛ لأنَّها إذا ثُنِّيتْ انقلبت ياءً، قال:[٢]

كـأنَّمـا حَـوْأَبُـهـا لمن رقَب بِمِـذْعَيَيْنِ نُقْبَـةٌ مِنَ الجَـرَبْ

فَمِذْعَا مثلُ مِشْكاً وقوله: (فيها مصباحٌ) [النور/٣٥] صفة للمشكاة، لأنَّها جملة فيها ذكر يعود إلى الموصوف، والمصباح يرتفع بالظرف، وكذلك قالوا في قوله: (في بيوتٍ أَذِنَ اللَّهُ أنْ تُرْفَعَ) [النور/٣٦] إنَّ قوله: (في بيوتٍ) تقديره: كمشكاة فيها مصباح في بيوتٍ أذن الله، ففي قوله: (في بيوتٍ) ضمير مرفوع يعود إلى الموصوف؛ لأنَّ الظرف في الصفة مثله في الصِّلة، وقوله: (أَذِنَ اللَّهُ أنْ تُرفَعَ) صفة للبيُوت، والعائد منه إلى البيوت الذكر الذي في قوله: (تُرفع) ومعنى ترفع: تُبنى كقوله: (وإذْ يَرفَعُ إبراهيمُ القواعدَ من البيتِ) [البقرة/١٢٧].

ابن كثير ونافع وابن عامر وحفص عن عاصم (دُرِّيٌّ) [النور/٣٥] بضم الدال وكسر الراء مشددة الياء من غير همز، أبو

---

(١) السبعة ص ٤٥٥

(٢) أنشده المازني وذكره معجم التهذيب ٣/١٥٠ برواية (أوسطها) بدل (حوأبها) والمذعيان: اسم مكان. والباء في موضع «مع». رقب: نظر، والرقيب الناظر.

يقول: هذه الأرض قد أخذ حطبها وأكل فتقوَّبَتْ، وما حولها عافٍ لم **يؤكل، فكأنها نقبة** جرب في جلد صحيح.

عمرو والكسائي: (دِرِّيءٌ) مهموز بكسر الدال ـ أبو بكر عن عاصم: (دُرِّيءٌ) مهموز بضم الدال وكذلك حمزة[1].

قال أبو علي: من قرأ (دُرِّيءٌ) احتمل قوله أمرين أحدهما: أن يكون نسبه إلى الدُّرِّ، وذلك لفرط ضيائه ونوره، كما أنّ الدُّرَّ كذلك، ويجوز أن يكون فُعِّيلاً من الدَّرْء، فخفّف الهمزة، فانقلبت ياء كما تنقلب من النسيء والنبيء، ونحوه إذا خفّفت ياء.

ومن قرأ: (دِرِّيءٌ) كان فِعِّيلاً من الدَّرْءِ مثل السكير والفِسِّيق والمعنى: أنَّ الخفاء يدفع عنه لتلألئه في ظهوره، فلم يَخْفَ كما خفي نحوُ السُّها، وما لم يضيء من الكواكب.

قال أبو عثمان عن الأصمعي عن أبي عمرٍو قال: مذ خرجت من الخندق لم أسمع أعرابياً يقول إلاّ (كأنّه كوكبٌ دِريءٌ) بكسر الدال، قال الأصمعي: فقلت: أفيهمزون؟ قال: إذا كسروا فحسبك، قال: أخذوه من دَرَأتِ النجومُ تَدْرَأُ إذا اندفعت، وهذا فعيل منه، ومن قرأ: (دُرِّيء) كان فُعِّيلاً من الدَّرْء الذي هو الدفع، وإن خففت الهمزة من هذا قلت: (دُرِّيٌّ) وقد حكى سيبويه عن أبي الخطاب: كوكب دُريٌّ في الصفات، ومن الأسماء المُرِّيقُ: العصفر ومما يمكن أن يكون من هذا البناء قولهم: العُلّية، ألا تراه من علا؛ فهو فُعّيلٌ منه، ومنه السُرِّيَّةُ الأولى أن تكون فُعِّيلة؛ وذلك أنَّها لا تخلو من أن تكون من السرِّ أو السَّراةِ أو السروِ أو السرور، فالأشبه أن تكون فُعِّيلة من السرِّ، ولأنّ صاحبها إذا أراد استيلادها لم يمتهنها، ولم يبتذلها لما يبتذل له مَنْ لا

---

(١) في السبعة ص ٤٥٥ ـ ٤٥٦ اختلاف في الترتيب ولكن المؤدى واحد، أجمل العبارة وفي السبعة فصلها

يُراد للاستيلاد، ولا يكون فُعِّيلة من السَّراة؛ لأنَّ السراة: الظَّهرُ، وهي لا تُؤْتى من ذلك المأتى، ومن رأى ذلك جاز عِنْدَهُ أن تكون عنده فُعّيلةً من السَّراة، ولا تكونُ فُعّيلة من السِّرِّ؛ لأنَّ السِّرَّ لا يتَّجه فيها، إلَّا أنْ يريدَ: أنّ المولى قد يُسِرّها عمن حدّثه، ويجوز إنْ أخذتها من السرور؛ لأنَّ صاحبها يُسَرُّ بها من حيث كانت نَفَساً عن الحُرَّةِ أمران: أحدهما أن تكون فُعِّيلَة من السُّرور، والآخر أن تكون فُعّيلة من السِّرِّ، فأبدل من لام فُعِّيلة للتضعيف حرف اللِّين، وأدغم ياء فُعِّيلة فيها فصار سُرِّيَّةً.

ابن كثير وأبو عمرٍو بالتاء مفتوحة ونصب الدال من (تَوَقَّدَ) [النور/٣٥]، نافع وابن عامر وحفص عن عاصم: (يُوقَدُ) مضمومة الياء مفتوحة القاف مضمومة الدال، حمزة والكسائي وأبو بكر عن عاصم (تُوقَدُ) بضم التاء والدال. وروى أبان عن عاصم (يُوقَد) مثل نافع. القطعي عند عبيد عن هرون عن أبي عمرو عن عاصم بن بهدلة، وأهل الكوفة (تَوَقَّدُ) برفع الدال، مشدّدة، مفتوحة الواو[1].

قال أبو علي: ومعنى (تُوقَدُ من شجرة)، أي: من زيت شجرة، فحذف المضاف، يدلُّك على ذلك: (يكادُ زيتُها يُضيءُ) [النور/٣٥] قول ابن كثير وأبي عمرٍو (تَوَقَّد) على أن فاعل توقد: المصباحُ، وهو البَيِّنُ؛ لأنَّ المصباح هو الذي يتوقد قال:[2]

سَمَوْتُ إلَيْها والنُّجومُ كَأَنَّهَا مَصَابِيْحُ رُهْبَانٍ تُشَبُّ لِقُفَّالِ

(١) انظر السبعة ص ٤٥٥ ـ ٤٥٦ فإنَّه جمع في كلامه عن الحرفين (كوكب دري) و(يوقد) معاً.

(٢) البيت لامرىء القيس. والمعنى نظرت الى هذه النار تُشَب لقفال ليلاً والنجوم كأنها مصابيح رهبان

وروابة الديوان نظرت إليها، انظر ديوانه/٣١

ومن قال: (يوقِدُ) كان كمن قرأ: (تَوَقَّد) في أنَّه جعل فاعل الفعل المصباح، كما جعل فاعله المصباح في (تَوَقَّدَ). ومن قرأ (تُوقَدُ) كان فاعله الزجاجة، والمعنى على مصباح الزجاجة، فحذف المضاف، وأقام المضاف إليه مقامه، فقال: (توقَدُ) فحمل الكلام على لفظ الزجاجة، أو يريد بالزجاجة القنديل، فيقول: (توقَدُ) على لفظ الزجاجة، وإن كان يريد القنديل، ومن قال: (تَوَقَّدُ) برفع الدَّال وتشديد القاف وفتحها، فإنَّه يحمل الكلام على الزجاجة، والمعنى: تتوقد وحذف التاء الثانية.

حدثنا الكندي قال: حدَّثنا المؤمل قال: حدثنا إسماعيل عن أبي رجاء قال: سألت الحسن عن قوله: (اللَّهُ نورُ السَّمواتِ والأرض) [النور/ ٣٥] إلى قوله: (نورٌ على نورٍ) [النور/ ٣٥] قال: مثل هذا القرآن في القلب كمشكاة: ككوَّةٍ فيها مصباح، (المصباح في زجاجة، الزجاجة كأنَّها كوكب دُرِّي).

اختلفوا في فتح الباء وكسرها من قوله تعالى: (يُسَبِّحُ لَهُ فيها) [النور /٣٦] فقرأ عاصم في رواية أبي بكر وابن عامر: (يُسَبَّحُ) بفتح الباء، وقرأ الباقون: (يُسَبِّحُ) بكسر الباء، وكذلك حفص عن عاصم أيضاً[١].

حدثني أحمد بن أبي خيثمة وإدريس بن عبد الكريم جميعاً عن خلف عن الضحاك بن ميمون عن عاصم (يُسبِّحُ) بكسر الباء، وروى بكار عن أبان عن عاصم (يسبِّحُ) بكسر الباء أيضاً[٢].

---

(١) انظر السبعة ص ٤٥٦

(٢) السبعة ص ٤٥٦

قال أبو علي: من قال: (يُسَبَّحُ لَهَ فيها) ففتَح الباء فَعَلَى أنَّه أقام الجارَّ والمجرور مقام الفاعل، ثم فَسَّر: مَنْ يسبح؟ فقال: (رِجالٌ) أي يسبِّح له فيها رجال، فرفع رجالاً بهذا المضمر الذي دلَّ عليه قوله: (يُسبِّحُ)؛ لأنَّه إذا قال (يسبَّحُ) دلَّ على فاعل التسبيح، ومثل هذا قول الشاعر[1]:

لِيُبْكَ يَزيدُ ضَارعٌ لِخُصُومَةٍ

لمّا قال: ليبك يزيد، دلَّ على فاعل البكاء، فكأنَّه قيل: من يبكيه؟ فقيل: ضارع لخصومة، والوجه يُسَبِّحُ، كما قرأه الجمهور، فيكون فاعل يسبِّحُ رجالٌ الموصوفون بقوله: (لا تُلْهِيْهِمْ تجارةٌ) [النور/٣٧].

حمزة والكسائي: (واللَّهُ خالِقُ كلِّ دابَّةٍ) [النور/٤٥] بألف، وقرأ الباقون: (خَلَق كُلَّ دابَّةٍ) بغير ألف[2].

حجَّة من قال: (خالقُ) قوله: (اللَّهُ خالِقُ كُلِّ شَيء) [الزمر/٦٢] وقوله: (لا إله إلَّا هو خالِقُ كلِّ شيءٍ فاعْبُدُوْهُ) [الأنعام/١٠٢]، ومن قال: (خَلَقَ) فلأنَّه فعل ذلك فيما مضى، وحجَّته قوله: (ألم تَرَ أنّ اللَّهَ خَلَقَ السَّمواتِ والأرضَ) [إبراهيم/١٩] وقوله: (خلق كُلَّ شيءٍ فَقَدَّرَهُ تقديراً) [الفرقان/٢].

---

(١) صدر بيت للحارث بن نهيك وعجزه:

ومختبطٌ مِمَّا تُطيحُ الطوائِحُ

انظر الكتاب لسيبويه ١/١٤٥ والخصائص ٢/٣٥٣ والبيت من شواهد المغني انظر شرح أبياته للبغدادي ٧/٢٩٥ وقد جاء تخريجه هناك مستوفى.

(٣) السبعة ص ٤٥٧

قال: (ولَيُبْدِلَنَّهُمْ) [النور/٥٥] كُتِبَ في سورة الكهف.

حفص عن عاصم (ولنُبَدِّلنهُمْ) مشددة وكذلك في (سَأَلَ سائِلٌ) مشددة وتُخَفَّف في التحريم ونون والكهف. وقرأ حمزة والكسائي وابن عامرٍ: (وَلَيُبَدِّلَنَّهُمْ) مشددة، وخَفَّفوا التي في الكهف والتحريم، ونون، وقد ذكر في سورة الكهف. ابن كثير وعاصم في رواية أبي بكر في النور مخففَّة، (وَلَيُبْدِلَنَّهُمْ) وكذا كلُّ شيء في القرآن خفيف[1].

[قال أبو علي][2] قد مَرَّ القول فيه فيما تقدَّم في سورة الكهف.

ابن كثير وحمزة والكسائي ونافع في رواية ورش وابن سَعْدان عن إسحق [المسيبي] عن نافع: (ويَخْشَى اللَّهَ وَيَتَّقهي) [النور /٥٢] موصولة بياء. وقال قالون عن نافع: (وَيَتَّقْهِ فَأولَئِكَ) بكسر الهاء لا يبلغ بها الياء. وقرأ أبو عمروٍ وعاصم في رواية أبي بكر وابن عامر: (ويَتَّقِهْ) جزماً. حفصٌ عن عاصم: (وَيَتَّقْهِ فَأُولَئِكِ) ساكنة القاف مكسورة الهاء بغير ياء مختلَسَةَ الكسرة. [وروى] أبو عُمارة عن حفص عن عاصم: (وَيَتَّقِهْ فأُولَئِكَ) مكسورة القاف ساكنة الهاء، وكذلك روى أبو عُمارَةَ عن حمزة[3]

قال أبو علي: قول من قال: (ويتّقهي) موصولة بياء، هو الوجه، لأنَّ الهاء ما قبلها،[متحرك وحكمها إذا تحرك ما قبلها أن تتبعها الياء في الوصل][4]. وما رواه قالون عن نافع: (وَيَتَّقِهِ فأولئكَ) لا يبلغ

---

(١) السبعة ص ٤٥٨ وهنالك اختلاف يسير لا يتناول جوهر الكلام.

(٢) سقطت من ط

(٣) السبعة ص ٤٥٨ وما بين معقوفين زيادة منه

(٤) كذا في ط وسقطت من م.

فيها الياء، وجهه: أن الحركة ليست تلزم ما قبل الهاء، ألا ترى أن الفعل إذا رفع دخلته الياء، وإذا دخلت الياء اختير حذف الياء بعد الهاء في الوصل مثل: (عليه) فلمّا كان الحرف المحذوف لا يلزم حذفه صار كأنّه في اللّفظ، كما أنّ الحرف لمّا لم يلزم حذفه في قوله[1]:

وكَحَّلَ العينين بالعَوَاوِرِ

صار كأنّه في اللّفظ؛ فلم يهمز الواو، فكذلك لم يَثبت في الآيةِ الياء بعد الهاء. وقول أبي عمروٍ وعاصمٍ في رواية أبي بكر وابن عامرٍ: (ويَتَّقِهْ) جزماً، فإن قول من تقدم أبين من هذا. ووجهه أنَّ ما يتبع هذه الهاء من الواو والياء زائدة[2] فرُدَّ إلى الأصل، وحذف ما يلحقه من الزيادة، ويقوِّي ذلك أن سيبويه يحكي أنَّه سمع من يقول: هذهْ أمَةُ اللّه، في الوصل والوقف، وهذه الهاء التي في هذه قد أجروها مجرى هاء الضمير، فكما استجازوا الحذف في هذه فكذلك يجوز الحذف في[3] هذه الهاء التي للضمير. وزعم أبو الحسن: أن[4]:

له أرِقانِ

ونحوه لغة يجرونها في الوصل مجراها في الوقف، فيحذفون منها كما حذفوا في الوقف، وحملها سيبويه على الضرورة، وعلى أنَّه

---

(١) من أرجوزة لجندل بن المثنى الطهوي سبق ذكره في ٤/٣٣٨

(٢) في ط: زيادة بدل من زائدة.

(٣) في ط: من.

(٤) نهاية بيت ليعلى الأحول تمامه:

فَظَلْتُ لدى البيت العتيق أخِيْله ومِطواي مشتاقان له أرقان

سبق انظر ١/١٣٤ - ٢٠٣ - و٢٠٥ و٢/٢٧٨ - ٣٣٤.

أجرى الوصل مجرى الوقف. وأمَّا ما رواه حفصٌ عن عاصمٍ: (وَيَتَّقِهْ) فإنَّ وجهه أن (تَقِهْ) من (يَتَّقِهْ) مثل: كَتِفٍ، فكما يسكّن نحو: كتِفٍ، كذلك سكن القاف من (تَقِهِ) وعلى هذا قول الشاعر[1]:

لَمَ يَلْدَهُ أبَوانِ

ومثله[2]:

فَباتَ مُنْتَصْباً وما تَكرْدَسَا

فلمَّا أسكن ما قبل الهاء لهذا التشبيه، حَرَّك الهاء بالكسر، كما حرَّكَ الدَّال بالفتح في: «لم يَلْدَه».

قال: قرأ ابن كثير فيما قرأت على قنبل: (سحابٌ) [النور/ ٤٠] منونة (ظُلُماتٍ) مكسورة التاء ينونهما جميعاً.

وقال ابنُ أبي برّة: (سَحَابُ ظُلُماتٍ) مضافاً.

وقرأ الباقون: (سحابٌ ظلماتٌ) رفع جميعا منون[3].

قوله: (أَوْ كَظُلُمَاتٍ فِي بَحْرٍ لُجِّيٍّ) [النور/ ٤٠] معناه أو كذي ظُلُماتٍ، ويدلُّ على حذف المضاف قوله: (إِذَا أَخْرَجَ يَدَهُ لَمْ يَكَدْ

---

(١) لرجل من السراة وتمامه:

ألا رب مولود وليس له أب وذي ولد يَلدَهُ أبوان

سبق البيت في ١/ ٦٦ والبيت من شواهد المغني، وانظر شرحه في ٣/ ١٧٣ للبغدادي

(٢) للعجاج -

سبق انظر ١/ ٤٠٨ و ٢/ ٧٩ و ٢٧٧ و ٤٠٩

(٣) السبعة ص ٤٥٧

يَرَاهَا) [النور/ ٤٠]، فالضمير الذي أضيف إليه (يدُهُ) يعود إلى المضاف المحذوف، ومعنى ذي ظُلُماتٍ، أنَّه في ظُلُماتٍ. ومثل حذف المضاف هنا حذفه في قوله: (أَوْ كَصَيِّبٍ مِنَ السَّمَاءِ) [البقرة/ ١٩] فتقديره[١] أو كَذَوِي صَيِّبٍ من السماء، أو أصحاب صَيِّبٍ، فحذف المضاف، كما حذف من[٢] قوله: أو كَظُلُمَاتٍ، ومعنى: (ظُلُماتٌ بَعْضُهَا فَوْقَ بَعْضٍ): ظلمة البحر وظلمة الموج، وظلمة الموج الذي فوق الموج، وقوله تعالى[٣]: (فَنَادَىٰ فِي الظُّلُمَاتِ) [الأنبياء/ ٨٧] ظلمةِ البحر وظلمةِ بَطْنِ الحوت، ويجوز أن يكون الالتقام كان في ليلٍ فهذه ظلمات. وقوله: (خَلْقاً بَعْدَ خَلْقٍ فِي ظُلُمَاتٍ ثلاثٍ) [الزمر/ ٦]؛ فإنَّه يجوز أن يكون ظُلْمَةَ الرحِم، وظلمة البطن، وظُلْمَةَ المشيمة. فمن قرأ: (سحابٌ ظُلُماتٌ بَعْضُهَا فَوْقَ بَعْضٍ) [النور/ ٤٠] فرفع الظلمات، كان خبراً لمبتدأ محذوف تقديره: هذه ظُلُماتٌ بعضُها فوق بعضٍ، ومن قال: (سحابُ ظُلُماتٍ)[٤] جاز أن يجعله تكريراً وبدلاً من الظلمات الأولى، ومن قال: (سحابُ ظُلُماتٍ) بإضافة السحاب إلى الظلمات، فالظُلُماتُ: هي الظلمات التي تقدَّم ذكرها، وأضاف السحاب إلى الظلمات، لاستقلال السحاب وارتفاعه في وقت كون هذه الظلمات، كما تقول: سحاب رحمةٍ، وسحاب مطرٍ، إذا ارتفع في الوقت الذي تكون فيه الرَّحمة والمطر.

قال: ورشٌ عن نافع: لا يهمز (يُوَلِّفُ) [النور/ ٤٣]. [و] قالون

---

(١) كذا في ط وفي م: تقديره.

(٢) في ط: في.

(٣) سقطت من ط.

(٤) في ط: سحاب ظلماتٍ بعضها فوق بعض.

يهمز، وكذلك الباقون[١].

إذا كان من: أَلَّفْتُ بين الشيئين، إذا جمعت، فالأصل في الكلمة الهمز؛ فتقول: يؤلف، إذا حقَّقْتَ، وإذا[٢] خفَّفْت، أبدلت منها الواو كما أبدلتها في[٣] قولهم: التُّؤْدةُ حين قلت: التُّوَدةُ. وفي[٣]: جُؤَنٍ حيث[٤] قلت: جُوَنٌ. فالتَّحقيق والتَّخفيف حسنان، ولا يختلف النحويون في قلب هذه الهمزة واواً إذا خففت.

اختلفوا في فتح اللام وكسرها من قوله تعالى[٥]: **(كَمَا اسْتَخْلَفَ الَّذِينَ) [النور/٥٥]. فقرأ عاصم في رواية أبي بكر: (كما اسْتُخْلِفَ) بضم التاء وكسر اللام، وقرأ الباقون وحفص عن عاصم: (اسْتَخْلَفَ) بفتح التاء واللام**[٦].

[قال أبو علي][٧]: الوجه (كما اسْتَخْلَفَ)، ألا ترى أنَّ اسمَ اللَّهِ تعالى قد تقدَّم ذكره، وأنَّ الضمير في (لَيَسْتَخلِفَنَّهُمْ في الأرضِ) [النور/٥٥] يعود إلى الاسم؟ فكذلك[٨] في قوله تعالى[٩]: (كَمَا اسْتَخْلَفَ)، ألا ترى أنَّ المعنى: ليستخلِفَنَّهُمْ استخلافاً كاستخلافه الذين من قبله؟.

(١) السبعة ص ٤٥٧
(٢) في ط: فإذا.
(٣) في ط: من.
(٤) في ط: حين.
(٥) سقطت من ط.
(٦) السبعة ص ٤٥٨
(٧) سقطت من ط.
(٨) في ط: وكذلك.
(٩) سقطت من ط.

ووجه (استُخلف) أنَّه يُراد به ما أريد باستخلف.

قال: وقرأ حمزة وحفصٌ وابن عامرٍ[١]: (لَا يَحْسَبَنَّ) [النور/٥٧] بالياء وفتح السين. وقرأ[٢] الباقون (لَا تَحْسِبَنّ) بالتاء، وفتح عاصم وابن عامر وحمزة السين وكسرها الباقون[٣].

قال أبو علي[٤]: من قال: (يحسِبَنَّ) بالياء جاز أن يكون فاعل الحسبان أحد شيئين: إمَّا أن يكون قد تَضَمَّنَ ضميراً للنَّبي، ﷺ، كأنَّه[٥]: لا يْحِسِبَنَّ النبي [صلّى اللَّه عليه وسلّم][٦] الذين كفروا معجزين، فالذين في موضع نصب بأنَّه المفعول الثاني، ويجوز أن يكون فاعل الحسبان: الذين كفروا، ويكون (المفعول الأوَّل محذوفاً تقديره: لا يحسِبَنَّ الذين كفروا أنفسهم سبقوا، ومن قرأ: (لا تَحْسَبنّ) ففاعل الفعل المخاطب ومفعولاه ما بعد يَحسِبَنَّ، وحَسِبَ يحسَبُ وحَسَبَ يحسِبُ لغتان.

اختلفوا في ضمَّ التاء وفتحها من قوله تعالى[٧]: (ثَلَاثُ عَوْرَاتٍ) [النور/٥٨]. فقرأ عاصم في رواية أبي بكر وحمزة والكسائي: (ثَلَاثَ عَوْرَاتٍ) نصباً.

وقرأ الباقون وحفص عن عاصم: (ثَلَاثُ عَوْرَاتٍ) رفعاً[٨].

(١) في ط: وقرأ حمزة وعاصم في رواية حفص وابن عامر.
(٢) في ط: وقال.
(٣) سقط هذا الحرف من السبعة وتناول الآية (٥٨) مباشرة.
(٤) سقطت من ط.
(٥) في ط: كأنه قال.
(٦) سقطت من ط.
(٧) سقطت من ط.
(٨) السبعة ص ٤٥٩

[قال أبو علي][1]: من رفع فقال: (ثَلَاثُ عَوْرَاتٍ) كان خبَر ابتداءٍ محذوف لما قال: (الَّذِينَ مَلَكَتْ أَيْمَانُكُمْ والذّين لَمْ يَبْلُغُوا الحُلمَ مِنْكُمْ ثَلاثَ مراتٍ) [النور/٥٨] وفُصِّلَ الثلاثُ بقوله: (مِنْ قَبْلِ صَلاةِ الفَجْرِ، وحِينَ تَضَعُونَ ثِيْابَكُمْ مِنَ الظَّهِيرَةِ، وَمِنْ بَعْدِ صَلَاةِ العِشَاْءِ) [النور/٥٨]، فصار كأنَّه قال: هذه ثلاث عوارتٍ، فأجمل بعد التفصيل. ومن قال: (ثلاثَ عَوْرَاتٍ) جعله بدلاً من قوله (ثلاثَ مَرّاتٍ). فإن قلت: إنَّ قوله: (ثلاثَ مَرّاتٍ) زمان بدلالة أنَّه فُسر بزمان وقوله: (مِنْ قَبْلِ صَلاَةِ الفَجْرِ، وَحِيَنَ تَضَعُوْنَ... ومِنْ بَعْدِ صَلاَةِ الْعِشَاءِ) وليس العورات بزمان فكيف يصح البدل منه، وليس هي هي. قيل: يكون ذلك على أن يُضمر الأوقات، كأنَّه قال[2]: أوقاتُ ثلاثِ عوراتٍ، فلَّما حذف المضاف إليه بإعراب المضاف فعلى هذا يوجّه.

قال: ولم يُخْتَلَف في إسكان الواو من (عَوْراتٍ)[3].

[قال أبو علي][4] واحد العورات: عورة، وحكم ما كان على فَعْلَةٍ من الأسماء أن تُحَرَّكَ العينُ منه في فَعَلات نحو: صحيفةٍ وصَحَفاتٍ، وجفنةٍ، وجَفَنَاتٍ، إلَّا أنَّ التحريك فيما كان العين منه ياءً، أو واواً كرهه عامة العرب، لأنَّ العين بالتحريك، تصير على صورة ما يلزمه الانقلاب من كونه متحركاً بين متحركين؛ فكرهوا ذلك وعدلوا عنه إلى الإسكان، فقالوا[5]: عوْراتٌ، وجوْزاتٌ وبَيْضَاتٌ، ومثل هذا في اطرادِ التحريك

(١) سقطت من ط.
(٢) كذا في ط وسقطت من م.
(٣) السبعة ص ٤٥٩
(٤) سقطت من ط.
(٥) في ط: وقالوا.

في الصحيح وكراهيته في المعتل قولهم في حنيفة: حنفي، **وفي** **جديلة** وربيعة: جَدَلي وربعي، فإذا أضافوا إلى مثل طَوِيلة وحَويزَةٍ، قالوا: طويلي، وحويزي، كراهة طوَلي وحَوَزي لأنَّه يصير على ما يجب فيه القلب، وكذلك قالوا في شديدة شديدي، ورفضوا شددي الذي آثروا نحوه في ربعي كراهة التقاء التضعيف.

بسم الله[١]

ذكر اختلافهم في سورة الفرقان

اختلفوا في الياء والنون من قوله تعالى: (جَنَّةٌ يَأْكُـلُ مِنْها) [الفرقان/٨]. فقرأ ابن كثير ونافع وأبو عمرٍو وعاصم وابن عامر: (يَأْكُلُ مِنْهَا) بالياء.

وقرأ حمزة والكسائي: (نَأْكُلُ منها) بالنون[٢].

قال أبو علي: (لَهُ جنَّةٌ يأكلُ مِنْها) يعني[٣] النبيَّ صلّى الله عليه وسلم[٤]، كأنَّهم أنكروا أن يكون رسول الله لما رأوه بشراً مثلهم يأكل كما يأكلون فقالوا: (لَوْلَا أُنْزِلَ إِلَيْهِ مَلَكٌ فَيكونَ مَعَهُ نَذيراً) [الفرقان/٧]، فيبين منَّا باقتران المَلَكِ به، وكونه معه نذيراً من جملتنا، فكذلك اقترحوا عليه إلقاء كنزٍ إليه، أو كون جنَّة يختصُّ بما يأكل منها، حتى يتبين في مأكله أيضاً منهم كما يبين باقتران المَلَك به وإلقاء الكنز إليه، وعلى هذا قالوا: (وَلَئِنْ أَطَعْتُمْ بَشَراً مِثْلَكُمْ إِنَّكُمْ إِذاً لَخَاسِرُونَ) [المؤمنون/٣٤]،

---

(١) سقطت من ط.

(٢) السبعة ص ٤٦٢

(٣) في ط: يعني به.

(٤) سقطت من ط.

(فَقَالُوا أَبَشَراً مِنَّا واحِدَاً نَتَّبِعُهُ) [القمر/٢٤]، وقد قال في ذلك سواهم من الكفار فقالوا فيما حكى الله تعالى[١] عنهم: (أبشرٌ يهدوننا) [التغابن/٦] فأنكروا أن يكون لمن ساواهم في البشرية حالٌ ليست لهم، وقد احتجَّ الله سبحانه[٢] عليهم في ذلك، بقوله تعالى: (ولو جَعَلْنَاهُ مَلَكَاً لَجَعَلْنَاهُ رَجُلاً ولَلَبَسْنَا عَلَيْهِمْ مَا يَلْبِسُونَ) [الأنعام/٩]، (وَمَا أَرْسَلْنَا قَبْلَكَ إِلاَّ رِجَالاً يُوحَىٰ إِلَيْهِمْ فَاسْأَلُوا أَهْلَ الذِّكْرِ إِنْ كُنْتُمْ لَا تَعْلَمُونَ) [الأنبياء/٧]. ومن قال: نأكلُ فكأنَّه أراد أنه يكون له بذلك مزيَّة علينا في الفضل بأكلنا من جَنَّته.

اختلفوا في رفع اللام وجزمها من قوله تعالى[٣]: (وَيَجْعَلُ لَكَ قُصُوراً) [الفرقان/١٠].

فقرأ ابن كثير وابن عامر وعاصم في رواية يحيى عن أبي بكر: (وَيَجْعَلُ لَكَ) برفع اللاَّم.

الكسائي عن أبي بكر عن عاصم ونافع وأبو عمروٍ وحمزة والكسائي وحفص عن عاصم: (وَيجعلْ لَكَ قُصُوراً) بجزم اللاّم[٤].

قال أبو علي: من جزم (وَيَجعَلْ) عطفه على موضع جَعَلَ [لأنَّ موضع جعل][٥] جزمٌ بأنَّه جزاء الشرط، فإذا جزم (يَجْعَلْ) حمله على ذلك، وإذا كانوا قد جزموا ما لم يَله فعلٌ لأنَّه في موضع جزم، كقراءة من قرأ: (مَنْ يُضْلِلِ اللَّهُ فلا هادي لَهُ ويَذَرْهُمْ) [الأعراف/١٨٦]، وكقول

---

(١) في ط عز وجل

(٢) سقطت من ط.

(٣) في ط: جلّ وعزّ.

(٤) السبعة ص ٤٦٢

(٥) كذا في ط وسقطت من م.

الشاعر(١):

أنّى سَلكْتَ فإنَّني لَكَ كاشِحٌ وعَلى انتقاصِكَ في الحياةِ وأزدَدِ

وكلُّ ذلك ليس بأفعال، وإنَّما هو في موضع الأفعال، فالفعل أولى أن يُحمل عليه من حيث كان الفعل بالفعل أشبه منه بغير الفعل، وحكم المعطوف أن يكون مناسباً للمعطوف عليه(٢)، ومشابهاً له. ومن رفع فقال: (وَيْجعَلُ لَكَ) قطعه ممَّا قبله واستأنف، والجزاء في هذا النحو موضع استئناف، ألا ترى أنَّ الجمل التي من الابتداء والخبر تقع فيه. كقوله تعالى: (مَنْ يُضْلِلِ اللَّهُ فَلاَ هَادِيَ لَهُ) [الأعراف/٧٦]. وقوله تعالى: (وإن تُخْفُوهَا وتُوتُوْهَا الفُقَراءَ فَهُوَ خَيْرٌ لَكُمْ) [البقرة/٢٧١].

واختلفوا في قوله تعالى: (وَيَوْمَ يَحْشُرُهُمْ وَمَا يَعْبُدونَ فَيقُول) [الفرقان/١٧]، فقرأ ابن كثير وعاصم في رواية حفص: (وَيَوْمَ يَحْشُرُهُمْ وَمَا يَعْبُدُونَ فيقولُ) بالياء جميعاً. وقرأ نافع وأبو عمرٍو وحمزة والكسائي وعاصمٌ في رواية أبي بكر: (وَيَوْمَ نَحْشُرُهُمْ) بالنون، (فَيَقُولُ) بالياء. قال أبو بكر: ليس عندي عن أبي بكر عن عاصم في قوله(٣) (فيقولُ) شيءٌ، وقال بعض أصحابه: روى الأعشى عن أبي بكر: (فيقول) بالياء وروى عباس، وعبيد بن عقيل عن هرون عن أبي عمرٍو [وعبيد عن أبي عمرٍو](٤) وأبو زيد والخفاف عن أبي

(١) سبق البيت في ٢/٤٠١

(٢) سقطت من ط

(٣) كذا في ط وسقطت من م.

(٤) سقطت من ط.

عمروٍ (وَيَوْمَ يَحْشُرُهُمْ) (فيقولُ) مثلُ ابن كثير بالياء، وقرأ ابن عامرٍ: (وَيَوْمَ نَحْشُرُهم) (فيقولُ) بالنون جميعاً[١].

قال أبو علي: حجَّة من قرأ بالياء: قوله تعالى: (كَانَ عَلَى رَبِّكَ وَعْدَاً) [الفرقان/١٦] (وَيَوْمَ يَحْشُرُهُمْ... فَيَقُوْلُ) [الفرقان/١٧]، ويقوي ذلك قوله: (عبادي)[٢]. ومن قرأ: (وَيَوْم نَحْشُرُهُمْ) (فَيَقُولُ) فإنَّه على أنَّه أفرد بعد أن جمع، كما أفرد بعد الجمع في قوله تعالى[٣]: (وآتَيْنَا مُوسىٰ الكِتَابَ... أَنْ لا تَتَّخِذُوا مِنْ دُوني) [الإسراء/٢]. وقراءة ابن عامر: (وَيَوْمَ نَحْشُرُهُمْ فنَقُولُ) حسنٌ لإجرائه المعطوف مجرى المعطوف عليه في لفظ الجمع، وقد قال: (وَيَوْمَ نَحْشُرُهُمْ جميعاً، ثُمّ نقول لِلْمَلاَئِكَةِ) [سبأ/٤٠]، (وَيَوْمَ نَحْشُرُهُمْ جَمِيعاً ثم نقول لِلَّذِينَ أَشْرَكُوا) [الأنعام/٢٢]، (وحَشَرْنَاهُمْ فَلَمْ نُغَادِرْ) [الكهف/٤٧].

عبيد عن أبي عمروٍ: (مَكَاْناً ضَيْقَاً) [الفرقان/١٣] خفيف مثل ابن كثير، والباقون يشددون الياء من (ضيِّقاً) غير ابن كثير[٤].

[قال أبو علي][٥]: (ضَيِّقاً) تقديره فَيعِلٌ، وليس بمصدر، لأنَّه قد جرى وصفاً على المكان، ومن خَفَّفَ فكتخفيف اللَّيْن والهَيْنِ، والتخفيف في هذا النحو كثير، وما[٦] كان من هذا النحو من الواو نحو: سيّد وميّت

(١) السبعة ص ٤٦٣ وليس فيه روى الأعشى...

(٢) من الآية نفسها رقم (١٧)

(٣) سقطت من ط.

(٤) السبعة ص ٤٦٢

(٥) سقطت من ط.

(٦) في (ط): ومن.

فالحذف فيه في القياس أشيع[١]؛ لأنَّ العين تُعَلّ فيه بالحذف، كما أعلَّ بالقلب إلى الياء، والحذف في الياء أيضاً كثير، لأنَّ الياء قد[٢] تجري مجرى الواو في نحو: اتَّسَر، جعلوه بمنزلة اتَّعَدَ.

قال: قرأ عاصم في رواية حفص: (فَقَدْ كَذَّبُوكُمْ بِمَا تَقُوْلُونَ فَمَا تَسْتَطيعُونَ) [الفرقان/١٩] بالتاء جميعاً. [ابن سعدان عن محمد بن يحيى عن أبي بكر عن عاصم (يَقُولُونَ) بالياء][٣]. الباقون وأبو بكر عن عاصمٍ: (فَقَدْ كَذَّبُوكُمْ بِمَا تَقُوْلُوْنَ) بالتاء، (فَمَاْ يَسْتَطِيعُونَ) بالياء. وقال لي قنبل عن ابن أبي بزة عن ابن كثير بالياء جميعاً، (يقولون، فما يستطيعون)[٤].

[قال أبو علي][٥]: (فَقَدْ كَذَّبُوكُمْ بِمَا تَقُولُون) [الفرقان /١٩] أي: كذبوكُمْ بقولِهِم، وقولهم هُوَ نَحْوَ ما قالوه من قولهم: (وَقَالَ شركاؤُهُمْ مَا كُنْتُمْ إِيَّانَا تَعْبُدونَ) [يونس/٢٨]، وقوله: (فَأَلْقَوْا إِلْيهِم الْقَوْلَ إِنَّكُمْ لَكَاذِبُونَ) [النحل/٨٦]، وكذلك الملائكة كذَّبوهم في قولهم في ما ادَّعَوْا من عبادتهم لهم في قوله: (وَيَوْمَ نَحْشُرُهُمْ جَمِيعَاً ثُمَّ نَقُولُ للملائكِةِ أهؤُلاء إياكُمْ كَانُوا يَعْبُدونَ قَالُوا سُبْحَانَكَ أَنْتَ وَلِيُّنَا من دونِهِمْ بَلْ كانوا يعبدون الجِنَّ) [سبأ/٤٠/٤١] . ففي قولهم: (أَنْتَ وَلِيُّنَا مِنْ دُونِهِمْ) دلالة على

---

(١) في ط: أسوغ.

(٢) سقطت من ط.

(٣) ما بين معقوفين ليس في السبعة.

(٤) انظر السبعة ص ٤٦٣

(٥) سقطت من ط.

أنَّهم لم يعبدوهم؛ لأنَّهم لو عبدوهم ورضوْا بذلك لم يكن الله وليَّاً لهم. وقوله: (فَالْيَوْمَ لَا يَمْلِكُ بَعْضُهم لبعض نفعاً ولا ضَرَّاً) [سبأ/٤٢] مثل قوله: (فما يَسْتَطِيعُونَ صَرْفاً وَلَا نَصْراً) [الفرقان/١٩] أي: لا يملكون أن يدفعوا العذاب عنهم وينصرُوهُمْ من بأسِ الله.

فالمعنى في من قرأ بالتاء: فَقَدْ كَذَّبوكُمْ بما كنتم تعبدون بقولهم: فما تستطيعون أنتم أيَّها المتَّخذون الشُّركاء من دونه صرفاً ولا نصراً، أي: لا تستطيعون صرفاً لعذاب الله[1] ولا نصراً منه لأنفسكم، ومن قرأ: (يَسْتَطِيعونَ) كان على الشّركاء، أي: فما يستطيع الشُّركاء صرفاً ولا نصراً لكم، وليس بالحسن أن تجعل (يستَطِيعون) للمتَّخذين الشركاء على الانصراف من الخطاب إلى الغيبة؛ لأنَّ قبله خطاباً، وبعده خطاباً، وذلك قوله تعالى[2]: (وَمَنْ يَظْلِمْ مِنْكُمْ نُذِقْهُ) [الفرقان/١٩].

ومن قرأ بالتاء (تقولون): فالمعنى: كَذَّبوكُمْ في قَوْلِكم: إنَّهُمْ شُرَكَاءُ وإنَّهم آلهة وذلك في قولهم[3]، (تَبرَّأنَا إِلَيْكَ، مَا كَانُوا إِيَّانَا يَعْبُدُونَ) [القصص/٦٣].

وقرأ ابن كثير ونافع وابن عامر: (وَيَوْمَ تَشَّقَّقُ) [الفرقان/٢٥] مشددة الشين، وقرأ الباقون خفيفة الشين[4].

---

(١) كذا في ط وسقطت من م.

(٢) سقطت من ط.

(٣) في ط: قوله.

(٤) السبعة ص ٤٦٤

قـال أبو علي: المعنى: تشقق السمـاء وعليها غمـام، وقال: (إِذَا السَّمَاءُ انْشَقَّتْ)[الانشقاق/١]، (فإذا انشقَّتِ السماء فكانَتْ وَرْدَةً كالـدِّهانِ) [الرحمن/٣٧]، وجاء في التفسير فيما زعموا أنَّه تتشقق سَماءً سَماءً، ومعنى: وَنُزِّلَ الملائكةُ إلى الأرض كما قال: (وَجَاءَ رَبُّكَ والْمَلَكُ صَفًّا صَفًّا) [الفجر/٢٢]. ويجوز في تشقق أمران: أحدهما أن يُراد به الآتي، والآخر أن يكون حكاية حالٍ تكون، كما أنَّ قوله: (رُبَّمَا يَوَدُّ الَّذِينَ كَفَروا) [الحجر/٢] كذلك، وكما أنَّ قوله: (وَكَلْبُهُمْ باسِطٌ ذِرَاعيْهِ) [الكهف/١٨]، في أنَّه حكاية حالٍ قد مضت، فكذلك قوله تعالى[1]: (هَذَا مِنْ شِيعَتِهِ وَهَذا مِنْ عَدُوِّهِ) [القصص/١٥]، وتقدير تشَّقّق: تتشقق، فأدغم التاء في الشين، لأنَّ الصوت بالشين يلحق بمخارج هذه الحروف التي من طرفِ اللسان وأصول الثنايا، فأُدْغِمْنَ فيها كما أُدْغِمْنَ في الضادِ لما كانت كذلك، وكما يدغم بعضهن في بعض.

ومن قال: (تَشَقَّقُ) بتخفيف الشين حذف التاء التي أدغمها مَنْ قال: تَشَّقَّقُ. قال أبو الحسن: الخفيفة أكثر في الكلام نحو: تَذَكَّرُ أَمَةُ اللَّهِ، لأنَّهم أرادوا الخفَّة، فكان الحذف أخفَّ عليهم من الإدغام.

قال: قرأ ابن كثير وحده: (وَنُنْزِلُ الْمَلاَئِكَةَ) [الفرقان/٢٥] نصباً (تنزيلًا) منوناً منصوباً وقرأ الباقون: (ونُزِّلَ الْمَلائكَةُ) بنون لم يُسَمَّ فاعله (الملائكةُ) رفعاً[2].

قال أبو علي: التنـزيل: مصـدر نَزَّلَ، فكمـا أنَّ في بعض الحروف: (وأُنْزِلَ الملائكةُ تَنْزِيلاً)، لأنَّ أُنْزِل مثل نُزِّلَ، كذلك قال

(١) سقطت من ط.

(٢) السبعة ص ٤٦٤

ابن كثير: (ونُنْزِلُ الْمَلائِكَةَ تَنْزِيلًا) وفي التنزيل: (وَتَبَتَّلْ إِلَيْهِ تَبتِيلًا) [المزمل/٨]، فجاء المصدر على فَعَّل، ولو كان على تَبَتَّلَ لكان تَبَتُّلًا، وقال[1]:

وقد تَطَوَّيْتُ انطواءَ الحِضْبِ

حيث كان تَطَوَّيْتُ وانْطَوَيْتُ يَتَقاربان حُمِلَ مصدرُ ذا على مصدر ذا. فأما: (نُنْزِلُ الملائكةَ) نصباً، فالمعنى في (نُنْزِلُ الملائكةُ)و(نُزِّلَ الملائكةُ) واحدٌ. ومن قال: (نُزِّلَ الملائكةُ) فبنى الفعل للمفعول، فمن الدّلالة عليه قوله: (تَنَزَّلُ الْمَلائِكَةُ والرُّوحُ فِيهَا) [القدر/٤] فـ (تنزَّلُ) مطاوعُ (نـزَّل) تقول: نَزَّلْتُهُ فتَنَزَّلَ.

قال: كلُّهم قرأ: (يَالَيْتَنِي اتَّخَذْتُ) [الفرقان/٢٧] ساكنة الياء غير أبي عمرٍو، فإنَّه قرأ: (يَا لَيْتَنِيَ اتَّخَذْتُ) بفتح الياء، وكذلك قال أبو خُلَيْدٍ عن نافعٍ.

[قال أبو علي][2]: إسكان الياء وتحريكها جميعاً حسنان، فالأصل التحريك، لأنَّها بإزاء الكاف التي للمخاطب، إلَّا أنّ حرف اللِّين تكره فيه الحركة، فلذلك أسكن من أسكن.

---

(١) من أرجوزة لرؤبة وقبله:

عن مَتْنِهِ مِرْدَاةَ كُلِّ صَعْبِ

وقد نسبه ابن الشجري إلى العجاج ١٤١/٢ وهو من شواهد سيبويه ٢٤٤/٢ كما ذكره المخصص ١١٠/٨ و١٨٢/١٠ و١٨٧/١٤ - وذكر في اللسان /حضب/: والحِضْبُ والحُضب جميعاً: صوت القوس. والحِضْبُ والحَضْبُ: الحيَّات. ولهذا المعنى استشهد به في اللسان.

وانظر ديوان رؤبة /١٦ من مجموع أشعار العرب

(٢) سقطت من ط.

قال: روى عبيد عن أبي عمرٍو: (يا ويلَتَا) [الفرقان/٢٨] بفتح التاء، وكذلك روى البزِّيّ عن ابن كثير مثله، وأمال حمزة والكسائي الألف التي بعد التاء من (يَاْ وَيْلَتي)، فمالت التاء بميل الألف. والباقون لا يميلون(١).

وقال بعض أصحاب أبي بكر: روى أبو عبد الرحمن بن اليزيدي عن أبيه عن أبي عمرو: (يا ويلتا) و(يا أسَفَا) [يوسف / ٨٤] مُمَالتين قال: وأبو عبد الرحمن ثَبتٌ فيما يرويه عن أبيه [قال أبو علي](٢): الإمالةُ وتَرْكُهَا حسنان، ولو قيل: إنَّ تركَ الإمالة أحسن لكان قولاً، وذلك أن أصلَ هذه الألف الياء، وكان حكمها (يا ويلتي ويا حسرتي) فأبدل من الكسرة فتحة، ومن الياء الألف، فإنَّما أبدل الألف كراهة الياء، وفراراً منها، فإذا أمال كان عائداً إلى ما كان تركهُ وآخذاً بما رفضه، ألا ترى أن الإمالة إنَّما هي تقريب الألف من الياء وانتحاء بها نحوها، والإمالة إنَّما تكون في الألف بأن تنحو بالفتحة التي قبل الألف نحو الكسر، فتميل الألف لذلك نحو الياء، وذلك نحو عابدٍ وعمادٍ، فإذا كان قبل الألف هاءٌ مفتوحة فمن العرب من يميل الحرف الذي قبل الهاء، وذلك لأنَّ الهاء لمَّا كانت خفيَّة لم يُعتد بها، كما لم يعتدَّ بها في نحو: رُدَّها، ففتحها الجميع فيما يرويه من يُسْكِنُ إليه، لأنَّه لخفاء الهاء كأنَّه قال رُدَّا، وذلك قولهم: «يريد أن ينزعها»، «ويريدُ أن يضربها» فيميل قبلَ الألف فتحتي الحرفين لخفاء الهاء.

قال: وقرأ ابن كثير ونافعٌ وأبو عمرٍو: (إنَّ قومِيَ اتَّخَذُوا) [الفرقان/٣٠] محركة الياء، ابن أبي بزة عن ابن كثير: (قوميَ

(١) السبعة ص ٤٦٤

(٢) سقطت من ط.

اتَّخَذُوا) بفتح الياء، وقرأتُ على قنبل عن القوَّاس عن أصحابه عن ابن كثير: (قوميْ اتَّخَذُوا) بسكون الياء، وقال لي قنبل: كان البزِّي ينصب الياء، فقال لي القَوَّاسُ: انظر في مصحف أبي الإخريط[١] كيف هي في نقطها؟ فنظرتُ فإذا هو قد كان نقطها بالفتح ومحاه.

وقال عبيد عن شبل عن ابن كثير وأهل مكة: (إنَّ قَوْميْ اتَّخَذُوا) بسكون الياء. وقال محمد بن صالح عن شبل عن ابن كثير بالإسكان أيضاً في قوله: (إن قومي اتخذوا). وقرأ عاصمٌ وابن عامرٍ وحمزة والكسائي: (إن قومي اتخذوا) بإسكان الياء[٢].

قال أبو علي: الإسكان والتحريك في قياس العربية والاستعمال حسنان.

عبيدٌ عن هارون عن أبي عمروٍ: (نُشُراً) و(نُشْراً) [الفرقان/٤٨] بالتثقيل والتخفيف عاصمٌ: (بُشْراً) بالباء ساكنة الشين والباء مضمومةً[٣]. وقرأ نافع وأبو عمرو وابن كثير (نُشُراً) بضم النون والشين ـ وقرأ حمزة والكسائي: (نَشْراً) بفتح النون وسكون الشين[٤].

---

(١) هو وهب به واضح أبو الإخريط، ويقال: أبو القاسم المكي، مقرىء أهل مكة، روى القراءة عنه عرضاً أحمد بن محمد القوَّاس، وأحمد البزي. قال الحافظ أبو عبد الله الذهبي: انتهت اليه رئاسة الإقراء بمكة، وقال ابن مجاهد قال لي قنبل: كان البزي ينصب الياء. . . الخ الخبر.

وقال القصاع: مات سنة تسعين ومائة قرأت ذلك بخطه.

انظر غاية النهاية في طبقات القراء ٢/٣٦١

(٢) السبعة ص ٤٦٥

(٣) في م: والنون مضمومة، وهو سهو لأن الحديث عن قراءة «بشراً» بالباء لا بالنون

(٤) السبعة ص ٤٦٥

(وَهُوَ الذي يُرْسِلُ الرِّياحَ نُشْرًا)، [الفرقان/٤٨] فَنُشُراً جمعُ ريحٍ نَشُورٍ، فالتخفيف في[1] نُشُرٍ، على قول من قال في كُتُبٍ: كُتْبٌ، والتثقيل على قول من جاء به على الأصل، ولم يخفِّف، ومعنى النشور: التي تحيا، مِنْ نَشَرَ المَيِّتُ. كأنَّها تثير الغيم فيُمْطِرُ فتجيءُ به البلادَ الميتة، ويدلُّ على وصفها بالحياة قول المرَّار:

وَهَبَّتْ لَهُ رِيحُ الجَنُوبِ وأُحْيِيَتْ
لَهُ رَيْدَةٌ يُحْيِي المِيَاهَ نَسِيمُها[2]

وقول عاصم: (بُشْراً) بالباء كأنَّها[3] جمعُ ريح (بَشُور) أي تبشّر بالغياث في قوله: (الرياحَ مبشِّراتٍ) أي: مبشرات بالغيث المحيي البلادَ، وبُشُراً قد مرَّ. وقول حمزة والكسائي: (نَشْراً) نَشْراً: مصدرٌ واقع موقع الحال، تقديره: يرسل الرِّياح حياةً، أي: تحيا[4] بها البلاد الميتة.

وقرأ حمزة والكسائي (وَلَقَدْ صَرَّفْنَاهُ بَيْنَهُمْ لِيَذْكُرُوا) [الفرقان/ ٥٠] خفيفةً ساكنة الذّال، وقرأ الباقون: (ليذَّكَّروا) مشدَّدة الذال[5].

قال أبو علي: (ليذْكروا) أي: ليتفكّروا في قدرة الله تعالى، وموضعِ نعمته عليهم: بما أحيا به بلادهم من الغيث. وقول حمزة:

(١) البيت للمرار الفقعسي سبق في ٢/ ٣٨٠
(٢) في م: عن بدل في
(٣) في ط: كأن.
(٤) في ط: يحيي.
(٥) السبعة ص ٤٦٥.
(٦) سقطت من ط.

يذكر في معنى يتذكر وقد جاء (إنَّها تَذكِرَةٌ، فمن شاءَ ذكره)، [عبس/١١/١٢] وهما بمعنى، إلاَّ أنَّ التفعل في التذكر والنظر أكثرُ، ويدلُّك على أنَّهما بمعنى قوله تعالى[١]: (خُذُوا ما آتَيْناكُمْ بِقُوَّةٍ واذْكُرُوا ما فيه) [البقرة/٦٣] وزعموا أنَّ في حرف عبد الله: (وتَذَكَّروا ما فيه).

واختلفوا[٢] في الياء والتاء من قوله تعالى[٣]: (لِمَا تَأمرنا) [الفرقان/٦٠]. فقرأ حمزة والكسائي: (لما يأمُرُنا) بالياء وقرأ الباقون: تأمرنا بالتاء[٤].

قال أبو علي: قوله تعالى[٥]: (أنَسْجُدُ لِمَا تَأْمُرُنَا) [الفرقان/٦٠] كأنَّهم تلقَّوا أمر النبي ﷺ بالرَّدِّ، وزادهم أمره عليه السلام إياهم بالسجود نفوراً عمَّا أمروا به في ذلك. ومن قرأ بالياء فالمعنى: أنسجد لما يأمرنا محمد [ﷺ][٦] بالسجود له على وجه الإنكار منهم لذلك، ولا يكون على: أنسجد لما يأمرنا الرحمن بالسجود له؛ لأنَّهم أنكروا الرحمن تعالى[٧] بقولهم: وما الرّحمن؟ فإنَّما المعنى: أنسجدُ لما يأمرنا محمدٌ [ﷺ][٨] بالسجود له.

اختلفوا في كسر السين وإثبات الألف وضمها وإسقاط الألف

(١) السبعة ص ٤٦٥ ـ ٤٦٦
(٢) في ط: اختلفوا.
(٣) في ط: عز وجل.
(٤) السبعة ص ٤٦٦
(٥) سقطت من ط.
(٦) سقطت من ط.
(٧) سقطت من ط.
(٨) سقطت من ط.
(٩) سقطت من ط.

من قوله تعالى(١): (سِرَاجاً) [الفرقان/٦١] فقرأ حمزة والكسائي: (سُرُجاً) بضم السين وضم الراء وإسقاط الألف. وقرأ الباقون: (سِراجاً) بكسر السين وإثبات الألف(٢).

قال أبو علي: حجَّة قوله: (سراجاً) والإفرادِ قوله تعالى(٣): (وجَعَلَ فيها سِراجَاً وقَمَرَاً) [الفرقان/٦١] وحجَّة حمزة والكسائي: (سُـرُجَاً)، قـوله تعـالى(٤): (وَلَقَدْ زَيَّنَـا السَّمَاءَ الـدُّنْيَا بِمَصَـابِيحَ) [الملك/٥] فشبِّهت الكواكب بالمصابيح، كما شبِّهت المصابيح بالكواكب في قوله تعالى(٥): (الزُّجَاجَةُ كأنَّها كَوْكَبٌ دُرِّيٌّ) [النور/٣٥] وإنَّما المعنى: مصباح الزجاجة كأنَّه كوكبٌ دُرِّيٌّ، وكـذلك قـول الشاعر:

سمـوت إليها والنجـومُ كـأنَّهـا مصابيحُ رُهْبانٍ تُشبُّ لقُفَّالِ(٦)

فإن قلت: كيف يجوز أن تكون المصابيح زينة مع قوله تعالى(٧): (وَجَعَلْنَاهَا رُجُوماً لِلشَّيَاطِينِ) [الملك/٥] فالقول: إنَّها إذا جعلت رجوماً لهم لم تَزُلْ فتزولَ زينتُها بزوالها، ولكن يجوز أن ينفصل منها نور يكون رجماً للشياطين كما ينفصل من السُّرُج، وسائر ذوات الأنوار ما لا يزول بانفصاله منها صورتُها كما لا تَزول صورة ما ذكرنا.

---

(١) سقطت من ط.
(٢) السبعة ص ٤٦٦
(٣) سقطت من ط.
(٤) سقطت من ط.
(٥) سقطت من ط.
(٦) سبق في ص ٣٢٤.
انظر ديوان امرىء القيس /٣١.
(٧) سقطت من ط.

وقرأ حمزة وحده: (لِمَنْ أرَادَ أنْ يَذْكُرَ) [الفرقان/٦٢] خفيفة الذال مضمومة الكاف، وقرأ الباقون: (يَذَّكَّرَ) مشددة الذال[١].

[قال أبو علي][٢]: المعنى في قراءة حمزة: أن (يذكُر): يتذكر، وقد تقدَّم ذكر ذلك.

اختلفوا في ضم الياء وكسر التاءِ وفتح الياء وضم التاء من قوله تعالى:[٣] (ولم يَقْتُروا)[الفرقان/٦٧]. فقرأ ابن كثير وأبو عمرٍو: (ولم يَقْتِروا) مفتوحة الياء مكسورة التاء. وقرأ عاصمٌ وحمزةُ والكسائي: (يَقْتُروا) بفتح الياء وضم التاء، وقرأ نافع وابن عامرٍ: (يُقْتِروا): بضم الياء وكسر التاء، روى الكسائي عن أبي بكر عن عاصم بضم الياء وكسر التاء مثلُه[٤].

قال أبو علي: يقال[٥]: أقتر يُقتر، خلاف أيسر، وفي التنزيل (على المـوسِعِ قَـدْرُهُ وعلى المُقْتِـرِ قَـدْرُه) [البقـرة/٢٣٦] وقـال الشاعر[٦]:

لكم مَسْجِدا اللَّهِ المزورانِ والحَصَا   لكم قِبْصُهُ من بيْنِ أثْرَى وأقْترا

(١) السبعة ص ٤٦٦

(٢) سقطت من ط.

(٣) سقطت من ط.

(٤) سقطت من ط.

(٥) السبعة ص ٤٦٦

(٦) البيت للكميت بن زيد.

انظر الإنصاف ٢/٧٢١، والعيني ٤/٨٤، والأشموني ٣/٧٠ واللسان (قبص) والقِبصُ والقَبْصُ: العدد الكثير.

والبيت من شواهد تفسير أسماء الله الحسنى للزجاج ص ٢٢ وقد خرج هناك بأوسع مما هنا فلينظر.

تقديره: من بين رجل أثرى ورجل أقتر؛ فأقام الصفة مقام الموصوف. وفي التنزيل: (وَمِنْ أَهْلِ المدينَةِ مَرَدُوا على النِّفَاقِ) [التوبة/١٠١] فيجوز أن يكون على قبيل مردوا على النفاق مثل قوله تعالى: (وَمِنْ آيَاتِهِ يُرِيكُمُ البَرْقَ) [الروم/٢٤] فأما قَتَرَ يَقْتِر ويَقْتُرُ فمثلُ: فَسَقَ يَفْسِقُ ويَفْسُق، وعكف يَعكُفُ ويعكِفُ، وحشر يحشُرُ ويحشِر، فمعنى لم يُسْرفوا: لم يخرجوا من إنفاقهم من السِّطَةِ والاقتصاد، [ومنه:

وقد وسَطْتُ مالكاً(١).

من التوسط بين الشيئين](٢) ولم يَقتروا: لم يمسكوا ولم ينقصوا عن الاقتصاد كما قال: (ولا تَجْعَلْ يَدَكَ مَغْلُولَةً إلى عُنُقِكَ ولا تَبْسُطْهَا كُلَّ البَسْطِ فَتَقْعُدَ مَلُوماً مَحْسُوراً) [الإسراء /٢٩].

فأمّا من ضَمَّ فقال: (لم يُقْتِروا) فكأنّه أراد: لم يفتقروا في إنفاقهم؛ لأنَّ المسرف مشفٍ على الافتقار لسرفه في إنفاقه. فأمّا من قال: (لم يَقْتِروا) أو (لم يَقْتُروا) فمعناه: لم يُضَيِّقوا في الإنفاق فَيُقَصِّرُوا عن التوسط، فمن كان في هذا الظرف(٣) فهو مذموم، كما أنَّ من جاوز الاقتصاد كان كذلك، ويبين هذا قولُه: (وكانَ بَيْنَ ذَلكَ قَوامًا) [الفرقان/٦٧] أي كـان إنفاقهم بين ذلك لا إسرافاً يدخُلُ به في حدِّ التبذير، ولا تضييقاً يصير به في حدِّ المانع لما يجب.

---

(١) قطعة من بيت من الرجز لغيلان بن حريث تمامه: وقد وسَطت مالكاً وحنظلا
وبعده: صيّابها والعدد المجلجلا.
انظر اللسان (وسط).
(٢) ما بين المعقوفين سقطت من م.
(٣) في ط: الطرف

اختلفوا في قوله تعالى: (يُضَاعَفْ لَهُ العَـذَابُ يَوْمَ القيـامَةِ وَيَخْلُدْ) [الفرقان/٦٩] فقرأ ابن كثير: (يُضَعَّفْ-وَيَخْلُدْ فيه) جزماً و (يُضَعَّفُ) مشددة العين بغير ألف. وقرأ عاصم في رواية أبي بكر وابن عامرٍ بالرفع فيهما: (يضاعَفُ له العذابُ). (ويَخْلُدُ) غير أن ابن عامرٍ قرأ بغير ألفٍ وشدَّد العين [وقرأ][1] حفص عن عاصم: (وَيخْلُدْ) جزماً مثل أبي عمروٍ. وقرأ حفص عن عاصم: (فِيهي مُهَانَاً) يصل الهاء بياءٍ وكذلك ابن كثير. وقرأ نافع وأبو عمروٍ وحمزةُ والكسائي: (يُضاعَفْ له) (وَيَخْلُدْ) [الفرقان/٦٩] جزماً، والياء من يَخْلدْ مفتوحة. وروى حسين الجعفي عن أبي عمروٍ (وَيُخلَدْ) بضم الياء وفتح الـلام وهو غلطٌ[2].

[قال أبو علي][3]: من قال: (يضاعَفْ له) (وَيَخلُدْ) جعل قوله: (يضاعفْ)، بدلاً من الفعل الذي هو جزاء الشرط، وهو قوله: (يَلْقَ أثَامَاً) [الفرقان/٦٩] وذلك أن تضعيف العذاب لقي جزاء الآثام في المعنى، فلمَّا كان إيَّاه أبدلهُ منه، كما أنَّ البيعة لما كان ضرباً من الأخذ أبدل الأخذ منها في قوله:

إنَّ عَـلَيَّ اللَّهَ أنْ تُـبـايِـعَـا
تُـؤْخَـذُ كَـرْهـاً أو تَجِيءَ طـائعـا[4].

---

(١) زيادة من السبعة
(٢) السبعة ص ٤٦٧
(٣) سقطت من ط.
(٤) البيت في الكتـاب ١/٧٨ وهو من أبيـات سيبويـه الخمسين التي لم يعرف قائلها. وانظر المقتضب ٢/٦٣، والخزانة ٢/٣٧٣، والعيني ٤/١٩٩، الأشموني ٣/١٣١.

ومثل ذلك في البدل من جزاء الشرط قوله:

إن يَجْبُنُوا أو يَغدِرُوا أوْ يَبْخَلُوا لاَ يَحْفلوا[١]
يغدوا عليك مُرَجَّليـ ـن كأنَّهُم لَمْ يَفْعَلُوا

فغدوهم مرجَّلين في المعنى، تركٌ للاحتفال، فهذا مثل إبدال (يضاعفْ) من (يلقَ أثاماً). وقد أبدل من الشرط كما أبدل من جزائه وذلك قوله:

مَتَى تَأْتِنَا تُلْمِمْ بِنَا فِي دِيَارِنَا
تجِدْ حَطَباً جَزْلاً ونَاراً تَأَجَّجَا[٢]

فأبدل تلمم من تأتنا، لأنَّ الإلمام إتيانٌ في المعنى. ومثل حذفِ جزاءِ الذي هو مضافٌ في المعنى في قوله: (يَلْقَ أثاماً) أي جزاء أثامٍ قوله تعالى: (تَرَى الظَّالِمِيْنَ مُشْفِقِينَ مِمَّا كَسَبُوا وَهُوَ واقِعٌ بِهِمْ) [الشورى/٢٢]المعنى: على جزاء ما كسبوا. وقال أبو عبيدة: يلق أثاماً، أي: عقوبةً، وأنشد لمسافع العبسي[٣]:

---

(١) البيتان في الكتاب ١/٤٤٦، وهما لبعض بني أسد وانظر المحتسب ٢/٧٥ وعزاهما لشاعر جاهلي قديم وبعدهما:

كأبي براقِشَ كُلَّ لَوْ نٍ لَوْنُهُ يتَحَوَّلُ

وذكر هذا البيت الأخير الأعلم في شرح شواهد سيبويه المسمى: «تحصيل عين الذهب، من معدن جوهر الأدب، في علم مجازات العرب» برواية يتخيَّلُ بدل: يتحول.

(٢) البيت في الكتاب ١/٤٤٦ ولم ينسبه والإنصاف ٢/٥٨٣ والخزانة ٣/٦٦٠ وعزاه إلى عبد الله بن الحر.
وانظر الأشموني ٣/١٣١

(٣) في ط: لمسافع الليثي. وفي مجاز القرآن لأبي عبيدة نسبه لبلعاء بن قيس الكناني أنظر ٢/٨١

جزى اللّٰهُ ابن عروةَ حيثُ أمسى عقـوقـاً والعقــوقُ لـه أثــامُ(١)

قال: وابن عروة: رجل من بني ليث كان دلَّ عليهم ملكاًمن غسَّان فأغار عليهم.

قال أبو علي: ويمكن أن يكون من هذا قولُ بشر:

فكـانَ مُقَـامُنَـا نَـدْعــو عَلَيْهِمْ بأبطَحِ ذِي المجازِ لَهُ أثَـامُ(٢)

وحكي عن أبي عمرٍو الشيباني: لقي أثام ذلك، أي: جزاءَه. ومن رفعِ فقال: (يضاعفُ ويخلدُ) لم يُبْدِلْ ولكنَّه قطعه ممَّا قبله واستأنف. وأمَّا (يُضَاعَفْ) و (يُضَعَّفْ) فهـما في المعنى سواء كما قال سيبويه، ويقال: خلد في المكان يخلد إذا عَطنَ(٣) به وأقام. وحكى أبو زيد: أخلد به، وما حكاه عن حسين الجعفي عن أبي عمرٍو: (ويُخْلَدُ) بضم الياء وفتح اللاَّم وأنَّه غلط، فإنَّه يشبه أن يكون غلطه(٤) من طريق الرواية، وأمَّا من جهة المعنى فلا يمتنع، فيكون المعنى خلد هو، وأخلده الله، ويكون يُخْلَد مثل يُكْرَم ويُعطى في أنَّه مبني من أفعل، ويكون قد عطف فعلاً مبنياً للمفعول على مثله إلاّ أنَّ الرِّواية إذا لم تكن صحيحة لم يجز أن تنسب إلى الذي تروى عنه.

وقرأ ابن كثير ونافعٌ وعاصمٌ في رواية حفص وابنُ عامرٍ: (مِنْ أَزْوَاجِنَا وَذُرِّيَّاتِنَا) [الفرقان/٧٤] جماعاً وقرأ عاصمٌ في رواية أبي بكر وأبو عمرٍو وحمزة والكسائي (وذُرِّيَّتِنَا) واحدةً(٥).

---

(١) البيت في اللسان (أثم) وعزاه لشافع الليثي.

(٢) البيت في اللسان (أثم)

(٣) في ط: قطن.

(٤) كذا في ط. وفي م: غلطاً

(٥) كذا في ط وسقطت من م

قال أبو علي: الذرية تكون واحدة وتكون جمعاً فالدَّليل على كونها للواحد قوله تعالى: (قَالَ رَبِّ هَبْ لي مِنْ لَدُنْكَ ذُرِيَّةً طَيِّبَةً) [آل عمران/٣٨] فهذا كقوله: (فَهَبْ لي مِنْ لَدُنْكَ وَلِيّاً يَرِثُنِي) [مريم/٥] فأمَّا جواز كونها للجمع فقوله: (وَلْيَخْشَ الذينَ لَوْ تَرَكُوا مِنْ خَلْفِهِمْ ذُرِّيَّةً ضِعَافاً) [النساء/٩] فمن أفرد فقال: (مِنْ أَزْوَاجِنَا وَذريتنا) [الفرقان/٧٤] فإنَّه أراد به[1] الجمع فاستغنى عن جمعه لمَّا كان جمعاً، ومن جمع فكما تجمع هذه الأسماء التي تدلُّ على الجمع نحو: قومٍ وأقوام، ونَفَرٍ وأنفار، ورَهْطٍ وأراهطٍ. وقد جمعوا بالألف والتاء والواو والنون الجموع المكسرة كقولهم الجُزُرات والطُّرقات والكلابات، وجاء في الحديث: «صواحباتُ يوسف»[2] وقال العجاج:

جَذْبَ الصَّرارِيِّينَ بالكُرُورِ[3]

وإنَّما الصراري جمعُ صُرَّاءٍ. وهو مفردٌ نحوُ: حُسَّان؛ فَكَسَّرَهُ ككُلَّاب وكَلَاليب، لأنّ الصفة تُشَبَّهُ في التكسير بالأسماء. ويدلُّ على أنّ الصُّرَّاءَ واحدٌ قول الفرزدق:

أشارِبُ قهوةٍ وخدينُ زيرٍ وصُرَّاءٍ لفسوته بُخارُ[4]

---

(١) السبعة ص ٤٦٧

(٢) الحديث في صحيح البخاري انظر فتح الباري ٦/٤١٧، ٤١٨
وانظر مسند أحمد ٦/٩٦

(٣) انظر ديوانه ٢/٣٥٠ واللسان (صَرر) والصراري: الملاح

(٤) انظر اللسان (صرر) وقال في اللسان: ولا حجة لأبي علي في هذا البيت لأن الصراري الذي هو عنده جمع.
وانظر ديوانه ١/٣٨٨ وفيه عصار بدل بخار. وقاله الفرزدق في الحكم ابن الجارود. كذا في الديوان.

اختلفوا في قوله سبحانه: (وَيُلَقَّوْنَ فيها) [الفرقان/ ٧٥] في ضمّ الياء وفتح اللاَّم وتشديد القاف، وسكون اللاَّم، وتخفيف القاف. فقرأ ابن كثير ونافع وأبو عمرٍو: (ويُلَقَّوْنَ)مضمومة الياء مفتوحة اللام مشددة القاف.

وقرأ ابن عامرٍ وحمزة والكسائي: (ويَلْقَون)مفتوحةَ الياء ساكنة اللاَّم خفيفة القاف.

وروى أبو بكر عن عاصم: (ويَلْقَوْنَ)مثلَ حمزة. وقال حفص عنه: (يُلَقَّوْنَ) مشددةً مثلُ أبي عمرٍو[٢].

[قال أبو علي][٣]: حجّة من قال: (ويُلَقَّوْنَ)، قوله تعالى[٤] (وَلَقَّاهُمْ نَضْرَةً وسُروراً) [الإنسان/ ١١] فعلى «لقَّاهم» «يُلَقَّوْنَ».

وحجّةُ من خفَّف قوله سبحانه[٤]: (فَسَوْفَ يَلْقَوْنَ غَيّاً) [مريم/ ٥٩] ولَقِي: فعلٌ متعدٍّ إلى مفعول واحدٍ، فإذا نقل بتضعيف العين تعدى إلى مفعولين فقوله: (تحيّةً) المفعولُ الثاني من قولك لَقَّيْتُ زيداً تحيَّةً، فلمَّا بنيتَ الفعلَ للمفعول قام أحد المفعولين مقام الفاعل، فبقي الفعل متعدياً إلى مفعول واحد.

---

(١) السبعة ص ٤٦٨
(٢) سقطت من ط.
(٣) سقطت من ط.
(٤) سقطت من ط.

[بسم اللّه][1]

ذكر اختلافهم في
سورة الشعراء

اختلفوا في إدغام النون من سين عند الميم وبيانها وكسر الطاء وفتحها. فقرأ ابن كثير ونافع وابو عمروٍ وابن عامرٍ: (طَسٓمٓ) بفتح الطاء وإدغام النون، وروى خارجة عن نافعٍ: (طِسٓم) بكسر الطاء، وإدغام النون. وقال خلف عن إسحاق [المسيبي] عن نافع: الطاءُ غير مكسورةٍ ولا مفتوحةٍ هو إلى الفتح أقربُ.

وقال الكسائي عن إسماعيل بن جعفر عن نافع يبين النون في (طسٓم) مثل حمزة. وقال محمد بن إسحاق عن أبيه عن نافع: الطاء مفتوحة وقال ورش وقالون عن نافع: الطاءُ مفتوحةٌ وَسَطاً من ذلك، وقال: يعقوب عن نافع وأبو جعفر (طَسٓ مٓ) يُقَطِّعَانِ كل حرفٍ على حده، ويأتي اختلافهم في يٓس ونون في موضعه إن شاء الله. قال أحمد: والذي قاله الكسائي عن إسماعيل عن نافع: يوجبُ[2] رواية يعقوب بن جعفر عن أبي جعفر ونافعٍ بيان النون من (طسم). وروى حفصٌ عن عاصم: (طسم) فتحاً[3] ولم يظهر النون في (طسم) غير

---

(١) سقطت من ط.

(٢) في ط: ويوجبه.

(٣) في ط: فتح.

حمزة وما روى الكسائي عن إسماعيل. وقرأ عاصم في رواية أبي بكر وحمزة والكسائي: (طِسم) بالكسر[١].

قال أبو علي: تبيين النون من (طسم) على قراءة[٢] حمزة، ورواية[٣] الكسائي عن نافع هو الوجهُ؛ لأنَّ حروف التهجي[٤] في تقدير الانفصال والانقطاع ممَّا بعدها، فإذا كان كذلك وجب تبيين النون، لأنَّها إنَّما تخفى إذا اتصلت[٥] بحرفٍ من حروف الفم، فإذا لم يتَّصل بها لم يكن شيءٌ يوجب إخفاءَها. ووجه إخفائها مع هذه الحروف أنَّ همزة الوصل قد وصلت، ولم تقطع، وهمزة الوصل إنَّما تذهب في الدَّرج، فكما سقطت همزة الوصل، وهي لا تسقط إلَّا في الدرج مع هذه الحروف في (ألف لام ميم اللَّهُ) كذلك لا تُبَيَّن النون ويَقَدَّر فيها الاتِّصال مما[٦] قبلها ولا يقدر فيها الانفصال.

وكلهم قرأ: (من عُمُرِكَ) [الشعراء/١٨] مثقَّلة، وروى عبيد عن هارون والخفاف عن أبي عمرو، وعبيد عن أبي عمرو: (عُمْرِكَ) خفيفة، قال هارون: وكان أبو عمرو لا يرى بالأخرى بأساً، يعني التثقيل. [وروى عبيد بن عقيل عنه مثقّلاً][٧].

---

(١) السبعة ص ٤٧٠ ـ ٤٧١، وفي الكلام تقديم وتأخير عمّا هنا ولكن المؤدى واحد.

(٢) في ط: على ما قرأه.

(٣) في ط: ورواه.

(٤) في ط: الهجاء

(٥) في ط: اتصل

(٦) في ط: بما.

(٧) السبعة ص ٤٧١ وما بين معقوفين زيادة منه

قال ابن مقبل[(١)]:

يَـا حُـرَّ أَمْسَيْتُ شَخْصَـاً قَـدْ وَهَى بَصَـرِي
وَالْتَـاثَ مَـا دُوْنَ يَـوْمِ البَـعْثِ مِـنْ عُمُـرِي

وأنشد أبو زيد:

إِنْ يَمْضِ عَنَّا فَقَدْ ثَوَى عُمُرا[(٢)]

اختلفوا في (تَلَقَّفُ) [الشعراء/٤٥] في تشديد التاء وتخفيفها.

فقرأ عاصم في رواية حفص: (تَلْقَفُ) بتاء خفيفة. وروى البزي وابن فليح عن ابن كثير (فإذا هي تَّلَقَّفُ) بتشديد التاء، وروى قنبل عن النبال: (فإذا هي تَلَقَّفُ) خفيفة التاء.

وقرأ الباقون وأبو بكر عن عاصم: (تَلَقَّفُ) خفيفة التاء مشددة القاف[(٣)].

قال أبو علي: قد ذكرنا هذا النحو فيما تقدَّم، ورواية قنبل عن ابن كثير (فإذا هي تَلَقَّفُ) هو الوجه. ومن شدد التاء من قوله[(٤)] (تّلقَّفُ) وهو يريد تَتَلَقَّفُ لزمه إذا ابتدأ على هذه القراءة أن يجتلب همزة الوصل، وهمزة الوصل لا تدخل على الأفعال المضارعة كما لا تدخل على أسماء الفاعلين.

---

(١) ديوانه ص ٧٢، وبرواية: يوم الوعد. وفي م: قصري بدل بصري

(٢) لم نعثر عليه في نوادره

(٣) السبعة ص ٤٧١ وفي النص تقديم وتأخير

(٤) كذا في ط وسقطت من م.

قال أحمد: قد ذكرنا اختلافهم في قوله: (أأمَنْتُمْ) [الشعراء /٤٩] في سورة الأعراف [١٢٣] .

قال: وروى حفص عن عاصم (إن مَعِيَ ربي) [الشعراء/٦٢] بنصب الياء من معي وكل ما في القرآن من قوله: (معي) فإنَّ عاصماً في رواية حفص يحرك الياء فيه.

وروى حفص عن عاصم وورش عن نافع (وَمَنْ معيَ من المؤمنينَ) [الشعراء/١١٨] بتحريك الياء ولم يحركها غيرهما[٢].

[قال أبو علي][٣] [كلٌّ واحد من التحريك والإسكان حسن][٤].

اختلفوا في إثبات الألف وإسقاطها من قوله [جل وعز][٥]: (حَذِرُون) [الشعراء/٥٦] فقرأ ابن كثير ونافع وأبو عمرٍو (حَذِرون) بغير ألفٍ. وقرأ الباقون: (حَاذِرُون) بألف[٦].

قال أبو عبيدة: رجلٌ حذرٌ وحاذرٌ، قال ابن أحمر:

إني حَوَاليٌّ وأنّي حذرٌ هل يُنْسَأَنْ يَومي إلى غيره[٧]

---

(١) انظر السبعة ص ٢٩٠ والحجة ٤/ ٦٩ .

(٢) السبعة ص ٤٧٢

(٣) سقطت من ط.

(٤) وردت هذه الجملة في ط قبل سطرين. وقيل رواية حفص عن عاصم في الشعراء/١١٨.

(٥) في ط: تعالىٰ

(٦) السبعة ص ٤٧١

(٧) البيت في اللسان (حول) وفيه: أو تَنْسَأَنْ بدل: هل يُنْسأن. وإني بدل: أني. وعزاه إلى ابن أحمر أو المَرَّار بن منقذ العدوي. وليس في شعر ابن أحمر المطبوع.

قال: حواليٌّ ذو حيلةٍ وأنشد العباسُ بن مرادس[(١)]

وإنـي حَـاذِرٌ أَنمـي سِـلاحي إلى أوصـالِ ذَيَّـالٍ صنيـعِ

قال أبو علي: يقال: حَذِرَ يحذرُ حذراً واسم الفاعل حَذِرٌ. فأمَّا حاذرٌ فإنَّه يراد به أنَّه يفعل الحذرَ فيما يستقبل كقولك: بعيرك صائدٌ غداً، وكذلك قوله[(٢)]:

وإني حاذرٌ أنمي سلاحي

كأنّه يريد مُتَحَذِّرٌ عند اللِّقاء.

قال: قرأ ابن كثير ونافع (أنِ آسْرِ) [الشعراء/٥٢] من سَرَيْتُ، وقرأ عاصم وأبو عمروٍ وابن عامر وحمزة والكسائي: (أنْ أَسْرِ) من أَسْريتُ[(٣)].

قال أبو علي[(٤)]: حجَّة القطع قوله: (سبحانَ الذي أسْرَى بِعَبدِهِ) [الإسراء/١] وحجَّة الوصل قوله:

سَـرَى بَعْـدَمَـا غَـارَ الثُّـرَيَّـا وبَعْـدَمَـا
كـأَنَّ الثُّـرَيَّـا حَـلَّةَ الـغَـوْرِ مُـنْـخُـلُ[(٥)]

(١) البيت في اللسان (ذيل) وفيه: منيع بدل: صنيع. كما في المجاز.
(٢) انظر مجاز القرآن ٢/٨٦
(٣) السبعة ص ٤٧١
(٤) سقطت من ط
(٥) انظر ما سبق في ٤/٣٦٨. وانظر الكتاب ١/٢٠١ وفي(م): حلت بدل: حلـةَ الغورَ. قال الأعلم: الشاهد فيه نصب حلةَ الغورِ على الظرف ومعناها قصد الغور ومحله. والمعنى: وصف طارقاً سرى في الليل بعـد أن غارت الثريا أول الليـل وذلك في استقبـال زمن القيظ، وشبه الثـريا في اجتمـاعها واستدارة نجومها بالمنخل

وهو كثير في الشعر.

قال: قرأ حمزة: (فلما تَرِاءى الجمعان) [الشعراء / ٦١] بكسر الراء وَيَمُدُّ ثم يهمز، وكذلك روى هبيرةُ عن حفص عن عاصم. وروى أبو بكر. عن عاصم مفتوحاً ممدوداً. أبو عمارة عن حفص عن عاصم (تراءَى) مفتوحاً مثل أبي بكر. وكان حمزة يقف (ترِاءَى) يَمُدُّ مدَّة بعد الراء ويكسر الراء، وروى نُصَيْرٌ عن الكسائي، (تراءى) مثلُ[1] تَرَاعى إذا أراد أن يقف. الباقون[2]: (تَرَاءَى) يفتحون الراء وبعدها ألفٌ وهمزةُ الألف مفتوحةٌ[3] في وزن تراعى[4].

وقال بعض أصحاب أحمد بن موسى قوله: وهمزة الألف، يعني الهمزة التي بعدها الألف من تفاعل. وهو عين الفعل.

قال أبو علي: وجه إمالة الفتحة التي على الراء أنَّ[5] قياسه: أن يكون في الوقف تراءى مثلُ تراعى فأمال فتحة الراء لإمالة فتحة الهمزة التي أميلت فتحتها، لتميل الألف نحو الياء كما قالوا: راءِ فأمالوا فتحة الراء لإمالة فتحة الهمزة. ومن قال: راءَ فلم يمل الفتحة كما لم يمل لإمالة الألفِ في رأيتُ عماداً لم يمل هذه الفتحة لإمالة فتحةِ الهمزة فيقول: (تراءى) قال[6]: ومن لم يمل البتة قال: (تراءَى). قال أحمد: وكان حمزة يقف ترِآءَ يَمُدُّ مَدَّةً بعد الراء، ويكسر الراء فقوله: يمدُّ مَدَّةً

(١) في ط: في وزن

(٢) في ط؛ الباقون يقفون.

(٣) وردت في ط زيادة وهي: والألف بعد الهمزة بوزن تراعى..

(٤) السبعة ص ٤٧٢

(٥) سقطت من م

(٦) كذا في ط وسقطت من م.

بعد الراء يدلُّ على أنَّه يقول: تَراءى فيثبت[١] بعد الراء مدةً، وهذه المدة ينبغي أن تكون ألف تفاعل، والهمزة هي عين الفعل[٢]، والألف المنقلبة عن اللّام على هذا محذوفة وحذفها لا يستقيم، وليس هذا في قول الباقِين إنَّما قولهم على الإمالة: (تَراءى)، والإمالة من أجل الإمالة: (تِراءى)، أو بغير إمالة البتة: (تَراءى)[٣]، ومن زعم أنّ إمالة فتحة الراء التي هي فاء تفاعل من رأيت لا يجوز، فقد غلِطَ، لأنَّ إمالته جائزة من الوجه الذي تقدَّم ذكره. فإن قلت: فإذا وصل فقال: (تراءى الجمعان) هلّا لم تجز إمالة الفتحة التي على الرّاء لأنَّه إذا كان إمالتهُ لإمالة فتحة الهمزة [وما يوجب إمالة الهمزة][٤] فقد سقط وهو الألف المنقلبة عن[٥] الياء التي سقطت لالتقاء الساكنين، فإذا سقطت لم يجز إمالة فتحة الهمزة، وإذا لم يجز إمالة فتحة الهمزة وجب أن لا يجوز إمالة فتحة الراء. قيل: إن إمالة فتحة الراء من[٦] (تراءَى) جائزة في الوصل مع سقوط الألف من تفاعل لالتقاء الساكنين، وهو عندهم في حكم الثبات، يدلك على ذلك قولهم[٧]:

---

(١) سقطت من ط.

(٢) سقطت من ط.

(٣) في (م) تكررت عبارة: «وبغير إماله البتة تراءا»

(٤) كذا في ط وسقطت من م.

(٥) في ط: من.

(٦) في ط: في.

(٧) عجز بيت لأبي الأسود وصدره:

فألفيته غَيْرَ مُسْتَعِتِبٍ

والبيت من شواهد المغني في شرح أبياته ٧/١٨٢، وسبق في ٢/٤٥٤ وقد استوفينا تخريجه هناك.

ولا ذاكِرَ اللَّهَ إلاَّ قَلِيْلَا

فنصب مع سقوط التنوين لالتقاء الساكنين [كما ينصب إذا ثبت وكذلك يميل فتحة الراء مع سقوط الألف لالتقاء الساكنين][(١)]، كما كان يميلها إذا ثبتت، ولم تسقط، وقد حكى أبو الحسن ذلك، فزعم أنَّه قد قُرِىء (في القَتْلى، الْحرُّ) [البقرة/١٧٨] فأمال فتحة اللام مع سقوط الألف كما يميلها مع ثباتها، فكذلك يميل فتحة[(٢)] الهمزة من (تراءا) إذا أدرج فقال: (تراءى) الجمعان) [الشعراء/٦١]. ونظير ذلك أيضاً في كلامهم[(٣)] قولهم: شِهْدَ. ألا ترى أنَّهم إنَّما كسروا الفاء لكسرة العين التي هي الهاء. ثم حذفت الكسرة التي على العين، ولم تذهب كسرة الفاء من شهد[(٤)]. ونظيره أيضاً قولهم: صِعَقِي. فهذا أشدُّ لأنَّه أقَرَّ الكسرة في الفاء مع فتحة العين، والأوَّلُ كانت الكسرة المحذوفة منه في اللَّفظ في تقدير الإثبات، كما كانت في تقديره[(٥)] في: رَضْيَ، وعُزْيَ، ولَقَضْوَ الرّجُلُ.

وزعم بعض البغداذيّين في احتجاج الحذف لهذه الألف في (تراءَ)، في وقف حمزة، أنَّه يجوز على لغة حكاها الكسائي والفرَّاء، وهو[(٦)] أنَّهم حَكَوْا: أنَّ بعضهم قال: اسقني ماً يا هذا.

[قال أبو الحسن][(٧)]: ولا يجوز تراءَ من حيث جاز: اسقني ماً يا

(١) ما بين المعقوفتين ساقط من م.
(٢) سقطت من ط.
(٣) سقطت من ط.
(٤) في ط: في شهد
(٥) في ط: وهي.
(٦) في ط: كما كان تقديره
(٧) في ط: قال أبو علي.

هذا، وذلك أنَّ الذي يقول هذا إنَّما أبدل من الهمزة الألف للضرورة، كما أبدلها منها في قوله(١):

لا هَنَاكِ المرتعُ

وكما أبدل الآخر منها ألفاً في الباه فيما حدثنا محمَّدُ بنُ السري عن بعض اليزيديين وأنشدنا عنه(٢):

على أنَّ قيساً لم يَطَأْ بَاْهَ مَحْرَمِ

فحذف الهمزة لما أسكنها، فانقلبت ألفاً لالتقائها مع الألف الساكنة، وكذلك حذف الهمزة من ماءٍ، لمَّا قلبها ألفاً لالتقاء الساكنين، فإذا وقف على ماء في قوله: اسقني شربة ماً يا هذا، لزمه أن يقول: ماً، فيُبْدِلَ من التنوين الألف فيصير (ماً) وكذلك لو حذف الهمزة من (تراءا) كما حذفها من شربة ماً يا هذا، للزمه أن يقول: (تراءَ) ولا يَمُدُّ كَمَا لاَ يَمُد (ما) إذا وقف عليه على هذه اللغة، وليس الرِّواية عن حمزة (ترا) إنَّما الرِّواية عنه أنَّه يمدّ مدةً بعد الراء [من (تراءا)](٣)، فينبغي أن تكون المدة ألفاً وهمزة، أمَّا الألف فألف تفاعل، وأمَّا ما(٤) بعد الألف فهو الهمزة التي هي عين الفعل، إمَّا بين بين، وإمَّا مخفَّفة، وعلى أيِّ الأمرين كان وجب أن يُسْكِنَ في الوقف، كما تَسكُنُ سائر الحروف الموقوف عليها، وعلى هذا جاء في

---

(١) من بيت للفرزدق تمامه:

راحت بمسلمة البغال عشيَّة   فارعي فزارة لا هناكِ المرتعُ

وسبق البيت في ١/٣٩٨ و ٢/٢١٨

(٢) سبق في ٤/٢٤٥ ولم نعثر على قائله. وقد ذكر في اللسان (بوه) أن الباه لغة في الباءة، وهو الجماع.

(٣) كذا في ط وسقطت من م.

(٤) سقطت من م.

الشعر[١]:

يستمسكون من حِذار الإلْقَاء بتَلَعاتٍ كرؤوس الصِيصاءْ

فهذا على أنَّ الضَّرب مفعولان، ومنه[٢] قول الآخر:

رِدِي رِدِي وِرْدَ قَطَاةٍ صماءْ

كُدْرِيَّةٍ أعجبها بَرْدُ الماءْ

وأمَّا ما رواه نُصَير عن الكسائي في الوقف تراءِى مثلُ تراعي، فحسنٌ، وذلك أنَّ الوقف موضع [تبينُ فيه الحروف الموقوف عليها][٣].

وفي الألف خفاء شديد من حيث لم تعتمد في إخراجها على موضع، فصارت لذلك بمنزلة النفَس من أنَّه لا يُعتمَد له على موضع، فبيَّنها بأنْ نَحَا بها نحو الياء وقرَّبها منها. ويدلُّك على حسن هذا أنَّ

(١) هذه الأبيات منسوبة الى غيلان الربعي من أرجوزة طويلة عدد أبياتها واحد وخمسون بيتاً من مشطور الرجز، ذكرها ابن جني في الخصائص ٢/٢٥٢ وذكر الشاهد في ١/٢٨٠ قال في اللسان/ تلع/ في شرح البيتين الأولين: يعني بالتلعات هنا: سُكَّانات السُّفُن؛ وقوله: من حذار الإلقاء، أراد من خشية أن يقعوا في البحر فيهلكوا؛ وقوله: كجذوع الصيصاء أي: أن قلوع هذه السفينة طويلة حتى كأنَّها جذوع الصيصاء، وهو ضرب من التمر نخله طِوال.

وذكر البيت في المنصف ١/١٨١ برواية: كجذوع الصيصاء. ثم قال: وأنشدناه أبو علي! . . . كرؤوس الصيصاء.

وفي اللسان /صيص/ الصيصاء الحشف من التمر، وهو الذي تسميه العامة: الشِّيص

(٢) في ط: ومثله.

(٥) في ط: يبين فيه الحرف الموقوف عليه

قوماً يبدلون منها الياء المحضة في الوقف، فيقولون أَفْعَيْ، وحُبْلَيْ، وآخرون يبدلون منها الهمزة، فيقولون: هذه حُبْلأ، ورأيت رجلأ فكذلك نحا بالألف بإمالتها نحو الياء ليكون أبين لها، ولم يُمِلِ الرَّاء من (تراءا) لأنّ الإمالة إنّما هي عنده من أجل الوقف، والوقف غير لازمٍ، فلمَّا لم يلزم لم يَر أن يَعْتَدَّ به[١].

اختلفوا في فتح الخاء وضمّـها من قوله [جلّ وعزّ][٢]: (إلاّ خَلْقُ الأَوَّلينَ) [الشعراء/١٣٧] فقرأ ابن كثير وأبو عمروٍ والكسائي: (خَلْقُ الأولين)، بفتح الخاء وتسكين اللام، وقرأ الباقون: بضم الخاء واللام[٣].

[قال أبو علي][٤]: خُلُقُ الأولين: أي: عادتُهم، وخَلْقُ الأولين يجوز أن يكون المراد اختلاقهم وكَذِبُهُم، وفي التنزيل: (إنْ هذا إلَّا اختِلاقٌ) [ص/٧]، وفيه (وتَخْلُقُونَ إِفْكَاً) [العنكبوت/١٧] أي تختلقونه، وقيل: إنَّه يجوز أن يكون خَلْقُنَا كخَلْقِكُمْ[٥]، نموت كما ماتوا، ولا نُبْعَثُ، فَخَلْقٌ على هذا: مصدر، إن شئت قَدَّرتَهُ تقدير الفعل المبني للمفعول، أي: خُلِقْنَا كما خُلِقُوا. ويجوز أن يكون المصدر مضافاً إلى المفعول بـه، ولا يقدَّر تقـدير الفعـل المبني للمفعول.

(١) في ط: بها
(٢) في ط: تعالىٰ.
(٣) السبعة ص ٤٧٢
(٤) سقطت من ط.
(٥) في ط: كخلقهم

اختلفوا في إثبات الألف وإسقاطها من قوله [جلَّ وعزَّ][١]: (فَـٰرِهِيْنَ) [الشعراء/١٤٩]. فقرأ ابن كثير ونافع وأبو عمروٍ: (فَرِهِيْنَ) بغير ألف، وقرأ الباقون: (فارهينَ) بألفٍ[٢].

أبو عبيدة (فَرِهِينَ) أي: مَرِحين، قال: ويقال في هذا المعنى: (فارِهِيْنَ) وأنشد[٣]:

لا أسْتَكِينُ إذا ما أزمَةٌ أزَمَتْ
ولن تراني لخيرٍ فارِهَ اللّبب

قال: وقوم يقولون: فارهين أي: حاذقين[٤].

قال أبو عليّ: [ليس][٥] فارهين كحاذرين، في أن فارهين[٦] يكون لما يأتي في الأمر العام، وليس للحال؛ لأنَّهم قد قالوا: فارِهٌ وفُرْهَةٌ، فدلّ جمعُهُم له مثل صاحبٍ وصُحْبَةٍ أنَّ فاعِلٌ يستعمل للحال، والآتي، والماضي، وليس الحاذر كذلك، لأنَّ الحاذر لما يأتي

(١) في ط: تعالى.
(٢) السبعة ص ٤٧٢
(٣) نسبه في اللسان إلى ابن وادع العوفي برواية (الطَلبِ) بدلاً من (اللبب) وفي (م): «اللبث» وانظر اللسان مادة: فره. ونسب أبو عبيدة البيت إلى عَديّ بن وداع العُقَوي من العُقاة بن عمرو بن مالك بن فهم من الأزد، وقال السجستاني في المعمّرين ص ٤٨: وعاش عدي بن وداع بن العِقَى بن الحارث بن مالك بن قاسم بن غنم بن دَوْسَ بن عبد الله من الأزد، ثلاثمائة سنة فأدرك الإسلام وأسلم وغزا..
(٤) مجاز القرآن ٢/٨٨
(٥) سقطت من م.
(٦) في م حاذريه والصواب من ط.

بدلالة(١) أنّ الفعل حَذِرَ يَحْذَرُ، وقد(٢) قال: (فَلْيَحْذَرِ الذين يُخَالِفُونَ عن أَمْرِهِ) [النور/٦٣]، فإذا كان الفعل على هذا فاسم الفاعل حاذرٌ(٣)، وفاعلٌ للمستقبل(٤) كقولك: بعيُركَ صائدٌ غداً.

اختلفوا في قوله جَلَّ وعزّ(٥): (أصحابُ الأيكةِ) [الشعراء/١٧٦] فقرأ ابن كثير ونافع وابن عامر: (لَيْكَةَ) ها هنا، وفي «صاد» [١٣]: بغير همز، والهاء مفتوحة بلا ألف.

وقرأ الباقون: (أصْحَابُ الأيْكَةِ) بالهمز فيهما والألف(٦).

قال أبو علي: قد قُلْنَا في هذا الحرف فيما تقدّم من هذا الكتاب.(٧) ومن زعم أنَّه يختار قراءة أهل المدينة، وأنَّه اختار ذلك لموافقته الكتاب، وهي - زعموا - في هذه السورة، وسورة صادٍ بغير ألف فإنَّ ما في المصحف من إسقاط ألف الوصل التي مع اللّام لا يدلّ على صحّة ما اختار من قولهم: (لَيكَة)، وذلك لأنَّه يجوز أن يكون كتب في المصحف على تخفيف الهمزة، وقولِ من قال: لَحْمَرُ، كما كتبوا (الخَبءَ) على ذلك، فإذا جاز أن يكون إسقاط ألف الوصل لهذا، ثبت أن ما اختاره من (لَيْكَة) لا يدلّ عليه خطّ المصحف، ولا يصِحُّ ذلك لأمرٍ آخر، وهو أنَّه يجوز أن تكون الكتابة في هذين الموضعين وقعت

(١) في م: دلالة
(٢) كذا في ط وسقطت من م
(٣) في ط: على حذر
(٤) في م: المستقبل.
(٥) في ط: تعالى
(٦) السبعة ص ٤٧٣ وزاد: «وكسر الهاء».
(٧) انظر ص ٥١ في سورة الحجر/٧٨.

على الوصل، فكما أنَّه لا ألف ثابتةً في اللَّفظ في قوله سبحانه(١): (أصحــابُ الأيكــة) [فكــذلــك لم تكتب في خط](٢). ومثله في أنّــه كتب مرةً على اللَّفظ، وأخرى على غيره كتابتهم: (سَنَدْعُ الزَّبانِيَةَ) [العلق/١٨] بغير واو، لما لم تثبت في الخط(٣)، وكتب في (يدعُوْ الإنْسَانُ بالشرِّ) [الإسراء/١١] بالواو فإذا جاز هذا فيه، علمت أنّ الاختيار [مدخولٌ ويدلّ على ضعف الاختيار](٤) أن سائر القرآن غير هذين الموضعين عليه. ويدلّ على فساد ذلك أيضاً همز من همز فقال: (الأيكـةِ)، فـإذا بينت(٥) هـذا، علمت أن (لَيْكَـةَ) على تخفيف الهمزة(٦)، وأن فتح (لَيْكَةَ) لا يصحُّ في العربية، لأنَّه فتح حرف الإعراب في موضع الجر مع لام المعرفة، فهو على قياس من قال: مررت بِلَحْمَرَ، فاعلم.

اختلفــوا في قـولــه تعـالى: (نَــزَلَ بِــهِ الــرُّوْحُ الأَمِينُ) [الشعراء/١٩٣]. فقرأ ابن كثير ونافعٌ وأبو عمروٍ وعاصمٌ في رواية حفص: (نَزَلَ به) خفيف، (الروحُ الأمينُ) رفع. وقرأ ابن عامرٍ وعاصم في رواية أبي بكر وحمزة والكسائي: (نَزَّلَ به) مشدَّدة الزَّاي، (الرُّوحَ الأمِيْنَ) نصباً(٧).

---

(١) سقطت من ط

(٢) في م: [كذلك تثبت في الخط]! وهذا خلاف المراد

(٣) في ط: في اللفظ.

(٤) ما بين المعقوفتين ساقط من م.

(٥) في ط: ثبت

(٦) في ط: الهمز.

(٧) السبعة ص ٤٧٣

قال أبو علي: حجَّة من قال: (نَزَّلَ بِهِ الرُّوْحَ الأَمينَ) قوله: (فإنَّهُ نَزَّلَهُ عَلَى قَلْبِكَ بِإِذْنِ اللَّهِ) [البقرة/٩٧]، وقوله: (تُنَزَّلُ الملائكَةُ بالرُّوْحِ) [النحل/٢]، فتُنزّل مطاوع نَزّلَ، [فهو مثل مطاوع: نَزّل الملائكة بالرُّوح][1] فدخَلَت التاء[2] للمطاوعة.[3] فصار: (تُنَزَّلُ الملائكَةُ بالرُّوْحِ) والرُّوح في التنزيل قد جاء يراد به القرآن، قال تعالى[4]: (وكَذَلِكَ أوْحيْنا إِلَيْكَ رُوْحاً مِنْ أَمْرِنَا) [الشورى/٥٢] إلى قوله[5]: (مِنْ عِبَادِنْا) وقوله: (قُلْ نَزَّلَهُ رُوْحُ القُدُس مِنْ رَبِّكَ لِيُثَبِّتَ الذينَ آمَنُوا) [النحل/١٠٢]. ومن أسنَد الفعل إلى الرُّوح فقال: (نَزَلَ به الرُّوْحُ) فلأنَّه ينزل بأمر الله جلَّ وعزَّ فمعناه معنى الثقيلة.

وكلُّهم قرأ: (أَوَلَمْ يَكُنْ لَهُمْ آيَةً) [الشعراء / ١٩٧] نصباً، غير ابنِ عامرٍ فإنه قرأ: (تَكُنْ) بالتاء (آيةٌ) بالرفع[6].

قال أبو علي: وجه قول ابن عامرٍ: (تَكُنْ لَهُمْ آيَةٌ) أنَّ (تَكُنْ) ليس للآية، ولكن تضمرُ في (تَكُنْ) القصّة أو الحديث، لأنَّ ما يقع تفسيراً للقصّة والحديث من الجمل، إذا كان فيها اسم مؤنث، جاز تأنيث الضمير[7] على شريطة التفسير، كقوله سبحانه: (فَإِذَا هِيَ شَاخِصَةٌ أَبْصَارُ الذينَ كَفَرُوا) [الأنبياء/٩٧]، وقوله: (فَإِنَّها لَا تَعْمى

(١) ما بين المعقوفتين في (م): «وهو الملائكة بالروح» وما في (ط) أوجه.

(٢) في ط: الياء. وهو تحريف.

(٣) زادت (م) هنا بعد قوله للمطاوعة: «قبل المطاوع ونزل الملائكة».

(٤) سقطت من ط.

(٥) في ط: قوله تعالى.

(٦) في ط: رفعاً. كما في السبعة ص ٤٧٣

(٧) في ط: المضمر.

الأَبْصَارُ) [الحج/٤٦] فكذلك (أَنْ يَعْلَمَهُ عُلَماءُ بَنِيْ إسرائيلَ) [الشعراء/١٩٧] لما كان فيه مؤنث، جاز أن يُؤَنِّثَ (تكن) فآيةٌ مرتفعةٌ بأنَّها خبر الابتداء الذي هو (أن يعلَمَه) علماءُ بني إسرائيل لما كان فيه مؤنث جاز أن تؤنث (تكن) ولا يمتنع أن لا يضمر القصة ولكن يرتفع (أن يعلم) بقوله: (تكُنْ) وإن كان في تكن[1] علامة تأنيث، لأنَّ (أَنْ يَعْلَمَهُ) في المعنى هو الآية، فيحمل الكلام على المعنى، كما حُمِلَ على المعنى في قوله سبحانه[2]: (فَلَهُ عَشْرُ أَمْثَالِها) [الأنعام/١٦٠]، فأنَّث لمَّا كان المراد بالأمثال: الحسنات، وكذلك قراءة من قرأ: (ثُمَّ لَمْ تَكُنْ فِتْنَتَهُمْ إلاَّ أَنْ قَالُوا) [الأنعام/٢٣].

قرأ نافع وابن عامرٍ: (فتوكَّلْ على الْعَزِيزِ الرَّحيم) [الشعراء/٢١٧] بالفاء، وكذلك هي في مصاحف أهل المدينة والشام.

وقرأ الباقون بالواو، وكذلك هي في سائر مصاحفهم[3].

قال أبو علي: الوجهان حسنان.

وقرأ نافع وحده: (والشُّعَراءُ يَتْبَعُهُم) [الشعراء/٢٢٤] ساكنة التاء، وقرأ الباقون: (يَتَّبِعُهُم) مشدَّدة التاء، مفتوحة مكسورة الباء[4].

[قال أبو علي][5]: الوجهان حسنان تبعْتُ القومَ أَتْبَعُهُم

(١) في ط: في معنى.
(٢) سقطت من ط.
(٣) السبعة ص ٤٧٣
(٤) السبعة ص ٤٧٤
(٥) سقطت من ط.

[واتَّبَعْتُهُمْ أَتَّبِعُهُمْ][1]، وهو مثل: حَفَرْتُهُ واحْتَفَرتُهُ وشويْتُهُ واشْتَوَيتُه، وقد تقدَّم ذكر ذلك.

(١) كذا في ط وسقطت من م.

[بسم الله][١]

ذكر اختلافهم في
سورة سليمان [صلى الله عليه][٢]

اختلفوا في الإضافة والتنوين من قوله [جلّ وعزّ][٣] : (بِشِهَـابٍ قَبَسٍ)[النمل / ٧].

فقرأ عاصم وحمزة والكسائي (بشِهابٍ قَبَسٍ)منوناً غير مضاف.
وقرأ الباقون : (بِشِهابِ قَبَسٍ) مضاف[٤] غير منون.[٥].

أبو عُبيدة : (بِشِهابِ قَبَسٍ) : الشهاب : النار، والقبس ما اقْتَبَسْتَ، وأنشد لأبي زبيد[٦] :

في كفِّهِ صَعْدَةٌ مثقّفَةٌ فيها سِنانٌ كَشُعْلَةِ القَبَسِ[٧]

(١) سقطت من ط.
(٢) سقطت من ط.
(٣) سقطت من ط.
(٤) كذا في ط وسقطت من م.
(٥) السبعة ٤٧٨.
(٦) من قصيدة له يرثي بها ولده، ويذكر تعرضه للحرب وفي الأغاني ١٢/١٢٨ ورد كما يلي

تخالُ في كفه مثقفةً تلمع فيها كشعلة القبس

(٧) مجاز القرآن ٢/٩٢

غيره: كل أبيض ذي نورٍ فهو شهابٌ، ولا أدري أقاله رواية أم[1] اسْتِدْلالاً ويجوز أن يكون القبس صفة، ويجوز أن يكون اسماً غير صفة، فأمَّا جواز كونه وصفاً فلأنَّهم يقولون: قَبستُه أَقْبِسُهُ قَبْساً، والقَبْسُ: الشيء المقبوس، وقالوا[2]: حَلَبَ يَحْلُبُ حلَبَاً، فيجوز في قولهم: حَلَباً، أن يكون مصدراً كقولهم: بَدَالَهُ يبدو بَدَاً، ويجوز أن يكون الحلَبُ المحلوبَ، وفي التنزيل: (شِهَابٌ ثَاْقِبٌ) [الصافات/ ١٠]، فيجوز أن يكون الشهاب النار، لأنّ النار قد وصفت بالثقوب قال[4]:

أذاعَ بِهِ في النّاسِ حتى كَأَنَّهُ
بِعلياءَ نارٌ أُوقِدَتْ بِثَقُوبِ

فتقدير قوله: أوقدت بثقوب، أوقِدَتْ مثقبةً، والجارّ والمجرور في موضع حال.

فأمَّا قول الشاعر يروى للأفْوَه[5]:

كشِهابِ القَذْفِ يرميكُمْ بِهِ فارِسٌ في كفِّهِ لِلْحَربِ نارُ

فإنَّه يجوز أن يكون جعل المزراق الذي يرميه الفارس لتلألُئه،

---

(١) في ط: أو.

(٢) في ط: وقال.

(٣) في ط يبدوا له

(٤) غير منسوب ذكره الأزهري في معجم تهذيب اللغة ١٤٨/٣ واللسان مادة /ذيع/ ومعنى أذاع به: أظهره ونادى به في الناس

(٥) ديوان الأفوه الأودي /١١ ـ الحماسة البصرية ٤٩/١

وضيائه وبريقه ناراً قال أوس[(١)]:

فـانـقضَّ كـالدِّرِّيءِ يتْبَعُـهُ لَـهَبٌ يـثـورُ تخـالُـهُ طُنُبَـا

فاللَّهب هنا[(٢)] كالشهاب في البيت الآخر، فإذا كان قوله: قَبَسٌ صفةً، فالأحسنُ أن يجري على الشّهاب كما جرى على الموصوف في قوله[(٣)]:

كأنَّه ضَرَمٌ بالكفِّ مَقْبُوسُ

فكان مقبوسٌ صفة للضَّرمِ، فكذلك يكون القبَسُ في قوله: (بِشِهَابٍ قَبَسٍ)؛ [وإن كان مصدراً غير صفة حسنت فيه الإضافة بشهاب قبس][(٤)] ولا يحسن ذلك في الصفة، ألا ترى أن الموصوف لا يضاف إلى صفته قال الشاعر:

في حَيْثُ خَـالَـطَتِ الخُـزَامَـى عَـرْفَجـا
يَـأْتِـيْـكَ قَـابِسُ أهْـلِهِ لَـمْ يُقْبَسِ[(٥)]

---

(١) في ديوانه (نقعٌ) بدلاً من (لهب) والدريء: الكوكب المنقض يدرأ على الشيطان. تخاله طنباً: تخاله فسطاطاً مضروباً.
اللسان مادة /درأ/ وديوانه/٣.

(٢) في ط: ههنا.

(٣) عجز بيت للمتلمس وصدره:
وقد ألاحَ سهيلٌ بعدما هجعوا
والضرم: النار ـ والضرم أيضاً: شدة العَدْوِ. اللسان مادة /ضرم/

(٤) ما بين المعقوفتين مثبت في ط، ساقط من م.

(٥) العرفج: نبت واحدته عرفجة (اللسان عرفج) ولم نعثر للبيت على قائل

وقريب من هذا المعنى قول الطِرِمَّاح[١]:

كَــظَهْــرِ الــلَّأى لَــو تبْتَغي رِيَـةً بـهـا
لَـعَـيَّـتْ نـهــاراً فــي بــطون الـشَّــواجِــنِ

وقال[٢]:

خُـلِقْـتُ شِـكْـسَــاً لــلأعــادِي مِـشْـكَـسَا
مَــنْ شَــاءَ مِنْ شَــرِّ الجَحِيمِ اسْـتَقْـبَـسَــا

وقال أبو عثمان عن أبي زيد يقال: أَقْبَسْتُهُ العِلمَ وقَبَسْتُهُ النار، وقول الشاعر:

يَأْتِيْكَ قَابِسُ أَهْلِهِ

يدلُّ على ما حكاه أبو زيد من قبستهُ النار، واسم الفاعل للحال، [ولكنه نوى به][٣] الانفصال، وأحدُ المفعولين محذوف كأنَّه أهل هذا المكان النارَ.[٤] فأمَّا قوله[٥]:

(١) الرِّية: بتخفيف الياء ما تثقب به النار، ورواية البيت عند الأزهري (وشقت) بدل (نهاراً) ومعنى البيت: هذه الصحراء كظهر بقرة وحشية ليس فيها أكمة ولا وهدة. التهذيب للأزهري ٣٠٦/١٥ واللسان (لأي وري). وفي (م): «تُبْتَغَى ريةٌ» بالبناء للمفعول.

(٢) ذكره اللسان في مادة /شكس/ ولم ينسبه والمشكس: سيّىء الخلق

(٣) في ط: والتقدير.

(٤) في هامش (ط): في الأصل: كأنه أصل هذا المكان النار.

(٥) صدر بيت للنابغة وعجزه: أتاني ودوني راكسٌ فالضواجعُ

وراكس: وادٍ، الضواجع: ج ضاجعة وهي منحنى الوادي ومنعطفه، يقول: أتاني وعيده على غير ذنب أذنبته، فبت كالملدوغ خوفاً منه، على أني ناءٍ عنه، وبيني وبينهم راكسٌ والضواجع. ديوانه /٤٥.

وَعِيْدُ أبي قـابـوسَ في غيـرِ كُنْهِـهِ

وقوله[١]:

فمُلْكُ أبي قـابـوسَ أضحَى وقـد نَجَزْ

فليس قابوس فاعولاً من القبس، كما أن جالوت وطالوت ليسا بفَعْلُوتَ من الطّوْلِ والْجَوْلِ، ولو كان كذلك لانصرف، ألا ترى أنَّ حاطوماً[٢] وجاروفاً، ونحوَ ذلك ينصرف في المعرفة في امتناع ما ذكرنا من الصرف ما يعلم به أنَّه أعجمي، فلّما انضمَّت العجمة إلى التعريف، لم ينصرف، وكذلك إبليس، ليس من أُبلِسَ، وإنَّما هذه الأشياء اتفاقُ ألفاظٍ بين[٣] اللغتين. وأما قوله[٤]:

فَـإنْ يَـقْـدِرْ عَـلَيْـكَ أَبـو قُـبَـيْسٍ

فإنَّما انصرف من حيث [حُقِّر تحقير التَرخيمِ][٥] ولم ينصرف في

---

(١) عجز بيت للنابغة وصدره:

وكنتَ ربيعاً لليَتَامى وعصمةً

ديوانه /٢١٧

(٢) في م «جالوتاً» بدل «حاطوماً»، وهذا لا ينسجم مع ما أراد من التمثيل على عدم الصرف

(٣) في ط: في.

(٤) صدر بيت للنابغة من قصيدة يهجو بها يزيد بن عمرو بن خويلد، وعجزه:

تحُطُّ بكَ المنيَّةُ في رِهانِ

ويروى: المعيشة ـ وأبو قبيس: النعمان اشتقه من أبي قابوس اللسان مادة /قبس/ ديوانه/ ١٤٩ (ت: شكري فيصل)

(٥) في ط: رخم.

الشعر للضرورة من حيث انصرف نوح ولوطٌ مكبَّرينِ ومصغَّرين[١]، يعني أنَّه تحقير قبس، وقَبَسٌ شيء ينصرف. وقال أبو الحسن: (بِشِهابِ قَبَسٍ) الإضافة أكثر وأجوز في القراءة، كما تقول: دارُ آجرٍّ، وسوارُ ذهَب، قال: ولو قلت: سِوارٌ ذَهَبٌ، ودارٌ آجُرٌّ، كان عربيًّا قال: إلّا أنَّ الأكثر في كلام العرب الإضافة. قال أبو علي: فأبو الحسن جعل القبس فيه غير وصف، ألا ترى أنَّه جعله بمنزلة الآجُرّ والذهب، وليس واحد منهما صفة.

هبيرة عن حفصٍ عن عاصمٍ (هُدَىً وبُشْرِىٰ) [النمل/٢] بكسر الراء، والمعروف عن حفص عن عاصمٍ الفتح، وكسر أبو بكر راء (رِآهـا تهتز) [النمل/١٠] والهمزة وفتحهما حفص عن عاصم، وفتح أبو عمروٍ الراء وكسر الهمزة في كل القرآن، والكسائي مثل عاصم في رواية أبي بكر يكسرها[٢] وحمزة مثله، ابن عامر يفتح، وكذلك ابن كثير ونافع[٣].

قال أبو علي: قد تقدَّم ذكر[٤] وجه إمالة الفتحتين منهما[٥] في غير موضع.

اختلفوا في فتح الياء من قوله سبحانه[٦]: (مَاْلِيَ لَآ أَرَىٰ الهُـدْهُدَ) [النمل / ٢٠] (وَمَاْلِي لا أَعْبُدُ) [يٓس / ٢٢]، وسكونهما.

(١) في ط: أو مصغرين.
(٢) سقطت من م وهي في ط وفي السبعة: يكسرهما.
(٣) السبعة ص ٤٧٨
(٤) في ط: ذكر رأي.
(٥) في ط: فيهما.
(٦) في ط: تعالىٰ.

فقرأ ابن كثير وعاصم والكسائي: (مَاْ لِيَ لَا أَرَىْ الهُدْهُدَ) (ومالِيَ لا أعْبُدُ الَّذِي فَطَرَنِي) بفتح الياء فيهما، وقرأ نافع وأبو عمروٍ (مالِيْ لا أرى الهُدْهُدَ) ساكنة الياء ههنا ، وقرأ (ومالِيَ لا أعبُدُ) بفتح الياء في يس[٢]، وقرأ ابن عامرٍ وحمزة الحرفين جميعاً ساكنة ياؤهما[٣].

قال أبو علي: كلا الوجهين من الإسكان والفتح حسن.

عباس عن أبي عمروٍ (على وادِ النّمل) [النمل / ١٨] يميل الواو، والباقون: (وادِ النّمْلِ) مفخماً[٤].

قال أبو علي: الإمالة في (وادِ) حسنة من أجل الكسرة، والألف اللّازمة بعدها فهما يجلبان الإمالة، إذا كان كلٌّ واحدٍ منهما منفرداً، فإذا اجتمعا كان أجدر لهما. ومن لم يُمل، فلأنَّ ترك الإمالة شائعٌ[٥]، ولغة كثير من العرب. والوادي من ودى، إذا سال، واللام منه ياء، ولا يجوز أن يكون واواً، إلّا أنَّه[٦] اسم كالكاهل والغارب، وليس بوصفٍ، وقالوا: أمنَى يُمني، وفي التنزيل: (أفرأيْتُم ما تُمْنُونَ) [الواقعة/٥٨]، وأمْذَى، وقالوا: كلُّ فحلٍ يمذي. وقالوا: ودَى[٧] الرجل، من الوَدْيِ، ولم أعلم أودى في هذا المعنى، وأنشدنا محمد بن

(١) كذا في ط وسقطت من م.

(٢) كذا في ط وسقطت من م

(٣) السبعة ص ٤٧٩

(٤) السبعة ص ٤٧٨

(٥) في ط: سائغ.

(٦) في ط: لأنه.

(٧) في (م): أودى. وليس بالوجه.

السري(١):

كـأنَّ عِـرقَ أيْـرِهِ إذا وَدَى
حَبْـلُ عجـوزٍ ضَفَـرَتْ خَمْسَ قُـوى

وقالوا: في جمع وادٍ أودية، وفي التنـزيل: ﴿فَسَالَتْ أَوْدِيَةٌ بِقَدَرِهَا﴾ [الرعد/١٧] أي بقدر مياهها، فحذف المضاف، وقالوا: سال الوادي، وجرى النهر، إذا سال مياههما، ولم أعلم فاعلاً جمع على أفعلة كهذا الحرف، ويشبه أن يكون لاشتراك فعيلٍ وفاعلٍ في كثير من المواضع، نحو عليم وعالمٍ، ووليٍ ووالٍ، فكما جُمِعَ فعيل على أفعِلة، شُبِّه هذا الحرف بفاعلٍ.

وممَّا يقرِّب ذلك قولهم: شريف وأشراف، ويتيم وأيتام، وأبيل(٢) وآبال، كما قالوا: صاحب وأصحابٌ، وطائرٌ وأطيار، فكأنَّه لما اتفقا في البناء، ووقع كلٌّ واحد منهما موقع الآخر، اتفقا في الجمع، كما اتَّفق فاعل وفُعْلُ الذي هو المصدر في الجمع. قال(٣):

فَنُوَّارُهُ مِيلٌ إلى الشمسِ زاهِـرُه

---

(١) البيت للأغلب العجلي وقد سبق في ٣٤١/٢

(٢) الأبيل: رئيس النصارى وقيل: هو الراهب ـ والأبيل أيضاً: العصا

(٣) عجز بيت للحطيئة من قصيدة يهجو بها الزبرقان وصدره:

بمستأسِدِ القُرْيانِ حُوٍّ تِلاعُهُ

ويروى: حُوٌّ نباته: أي: عافٍ نباته ـ يقال: استأسد النبت: إذا طال وأتمّ، والقريان: مجاري الماء الى الرياض، والحو: التي اشتدت خضرتها حتّى طلعت إلى السواد.

ومعناه: كلُّ نَوْرٍ إذا طلعت عليه الشمس استقبلها ثم دار معها حيث تدور اللسان مادة /ميل/ ديوانه /١٨١

فالنُّوارُ: جمع نورٍ، وليس كحُسَّانٍ وصُرّاءٍ، ألا ترى أنّه وصفه بالجمع في قوله: فَنُوَّارُهُ ميلٌ، لمَّا اتَّفق فاعلٌ وفُعْلٌ في الصِّفة نحو قوله تعالى[1]: (أَصْبَحَ مَاْؤُكُمْ غَوْرًا) [الملك/٣٠]، اتفقا في التكسير فَجُمِع على فُعَّالٍ، كما جُمِعَ فاعلٌ عليه.

قال: وقرأ ابن كثير وحده: (أَوْ لَيَأْتِيَنَّنِي) [النمل/٢١] بنونين، وكذلك هي[2] في مصاحفهم، وقرأ الباقون على الإدغام، وكذلك في مصاحفهم[3].

قال بعض أصحاب أحمدَ بن موسى في[2] قولِه: وقرأ الباقون على الإدغام، غلطٌ في الترجمة، إنَّما يريد أنَّهم قرؤوا[4] بنون واحدة مشدَّدة، وحذفوا الثانية[5] التي قبل ياء المتكلم لاجتماع النونات وهو[6]: (لَيَأْتِيَنِّي).

قال عبيد عن أبي عمروٍ: (لَا يَحْطِمَنْكُمْ) [النمل / ١٨] ساكنة النون وهو غلط. قال: وروى اليزيدي وغيره عن أبي عمروٍ (لَا يَحْطِمَنَّكُمْ) مشدَّدة النون، وكذلك قرأ الباقون: (لَا يَحْطِمَنَّكُمْ).[3]

[قال أبو علي: قوله: وهو غلط][7]، يريد أنه غلطٌ من طريق

---

(١) سقطت من ط.
(٢) كذا في ط وسقطت من م
(٣) السبعة ص ٤٧٩
(٤) في ط: قرأوه.
(٥) في ط: الثالثة
(٦) سقطت من ط.
(٧) ما بين المعقوفين ساقط من ط

الرواية، إلَّا أنَّه لا يتَّجه في العربية، [ووجه النون الخفيفة والشَّديدة ها هنا حسنان][١]، ووجه الشديدة في (لا يحطِمنَّكُمْ) أن الفاعلين كثرة، فثقِّلت العينُ للدَّلالة على الكثرة.

قال: قرأ عاصمٌ وحده (فَمَكَثَ) بفتح الكاف، وقرأ الباقون: (فَمَكُثَ) [النمل/٢٢] بضم الكاف[٢].

قال أبو علي[٣]: وجهُ (مَكَثَ) أنَّهم قالوا: مَكَثَ يمكُثُ، كما قالوا: قَعَدَ يقعُدُ، ومكُثَ كَظَرُفَ.

[قال أبو علي][٤] وأظن سيبويه قد حكاهما، ومما يقوي: (مَكَثَ) بالفتح قوله: (قال إنَّكُمْ ماكِثُون) [الزخرف/٧٧]، وفيه: (مَاْكِثينَ فيهِ أَبَدَاً) [الكهف/٣]؛ فماكثين: يدلُّ على مَكَث، ألا ترى أنَّك لا تكاد تجد فاعلاً من فَعُل؛ إنَّما يكون مكان الفاعل فيه: فَعيلٌ نحو: ظريفٍ وشريفٍ وكريمٍ.

فإن قلتَ: إنَّ فاعلاً من (مَكَثَ) في الآيتين، يراد بهما الآتي، فهو مثل: بعيرُكَ صائدٌ غداً، فهو قول. فإن قلت: إنَّه حكاية الحال التي يصيرون إليها، فهو قول: ويؤكد ذلك قوله: (إنَّ أصْحَاْبَ الْجَنَّةِ الْيَوْمَ في شُغُلٍ فَاكِهُونَ) [يٓس/ ٥٥]. ألا ترى أنَّه جاء على أصله لمَّا أريد حكاية الحال، ولم يجيء على حدِّ: بعيرُكَ صائدٌ غداً. قال أبو حسن: مَكَثَ أكثرُهُما.

---

(١) ما بين المعقوفين ساقط من ط.
(٢) السبعة ص ٤٨٠
(٣) سقطت من ط.
(٤) كذا في ط وسقطت من م

اختلفوا في إجراء (سَبَأ) [النمل/٢٢]. فقرأ ابن كثير وأبو عمرو (مِنْ سَبَأَ) غير مجراة، هذه رواية البزي، وقرأت على قنبل عن النَّبَّال (من سَبَأْ بِنَبَإٍ يَقِينٍ) ساكنة الهمزة، وكذلك [في قوله[1]]: [لِسَبَأْ في مَسَاْكِنِهِمْ) [سبأ/١٥] وكذلك روى الحسن بن محمد بن عبد الله بن أبي يزيد عن شبل عن ابن كثير، وقال: هو وهمٌ، وأخبرني قنبل عن ابن أبي بزّة: (من سَبَأَ) مفتوحة الهمزة مثل أبي عمرو، وهذا هو الصواب. وكذلك (لِسَبَأَ) وقرأ الباقون: (مِنْ سَبَإٍ) مجراة[2].

قال أبو علي: قال سيبويه: ثمودُ وسبأُ، مرة للقبيلتين، ومرة للحيين، فكثرتهن سواء، يريد أن هذه الأسماء منها ما جاء على أنَّه اسم للحيِّ نحو: مَعَدٍّ وقُريشٍ وثَقيفٍ، ومنه ما يغلب عليه أن يكون اسم قبيلةٍ كقولهم: تغلبُ بنتُ وائلٍ، وتميم بنت مُرٍّ.

ومنه ما يستوي فيه الأمران جميعاً، كثمود وسبأ، قال أبو الحسن في (سبأ): إن شئت صرفته؛ فجعلته اسم أبيهم أو اسم الحي، وإن شئتَ لم تصرف، وجعلته اسم القبيلة، قال: والصرف أعجب إليَّ، لأنَّه قد عرفتُ أنَّه اسمُ أبيهم، وإن كان اسم الأب يصير كالقبيلة إلاّ أنِّي أحمله على الأصل. انتهى كلام أبي الحسن. وقال غيره: هو اسم رجل، واليمانية[3] كلُّها تنسب إليه، يقولون: سَبَأ بن يشجب بن يعرب ابن قحطان، وقال أبو إسحق: من قال: إن سبأ اسم رجل فقد غلط[4]

(١) زيادة من ط

(٢) السبعة ص ٤٨٠، وقوله: مجراة وغير مجراة يعني: مصروفة وغير مصروفة والصرف هنا التنوين.

(٣) في (م): واليمامة بدل اليمانية. والمثبت من ط

(٤) في ط: فغلط.

لأنَّ سبأ مدينة بقرب مأرب من اليمن بينها وبين صنعاء مسيرة ثلاثة أيام كذلك قيل، انتهى كلامه.

قال: كُلُّهُمْ شَدَّدَ اللَّام من قوله سبحانه: (أَلَّا يَسْجُدُوا) [النمل/٢٥] غير الكسائي فإنَّه خفَّفها، ولم يجعل فيها (أن) ووقف (أَلَايَا) ثم ابتدأ (اسْجُدُوا)[١].

قال أبو علي: من شدَّدَ (أَلَّا يسْجُدُوْا) فتقديرها: فصدَّهم عن السّبيل لئلَّا يسجدوا، ويجوز أن يعلق (أن) بزيّن، كأنّه زيَّنَ لهم الشيطان أعمالهم[٢]، لئلَّا يسجدوا، واللَّام في الوجهين داخلة على مفعولٍ له، وهذا هو الوجه لتحري القصة على سننها، ولا يُفْصَلُ بين بعضِها وبعضٍ بما ليس منها، وإن كان الفصل بهذا النحو غير ممتنع، لأنَّه يجري مجرى الاعتراض، وما يُسَدِّد القصَّة، وكأنَّه لما قيل: (وَزَيَّنَ لَهُمُ الشَّيْطَانُ أَعْمَالَهُم فَصَدَّهُمْ عَنِ السَّبِيلِ فَهُمْ لَا يَهْتَدُونَ) [النمل/٢٤]، فدلّ[٣] هذا الكلام على أنَّهم لا يسجدون لله تعالى، ولا يتديّنون بدين، قال:[٤] ألا يا قوم أو يا مُسلمون اسجدوا لله الَّذي[يخرجُ الخَبْءَ في][٥] السمٰوات والأرضِ، خلافاً عليهم، وحَمْداً لله، ومكان[٦] ما هداهم لتوحيده، فلم يكونوا مثلهم في الطغيان والكفر. ووجه دخول حرف التنبيه على الأمر، أنَّه موضع يحتاج فيه

(١) السبعة ص ٤٨٠

(٢) سقطت من م.

(٣) في (ط): «قد دل».

(٤) في (م): لا يسجدون لله، ولا يدينون بدين كأنه قال...

(٥) في ط: الذي خلق.

(٦) في ط «مكان» بدون واو العطف

إلى استعطاف المأمور لتأكيد ما يؤمر به عليه، كما أنَّ النداء موضعٌ يحتاج فيه إلى استعطاف المنادى له من إخبارٍ أو أمرٍ أو نهي، ونحو ذلك مما يخاطَبُ به، وإذا كان كذلك فقد يجوز أن لا يريد منادى في نحو قوله: (أَلَّا يَسْجُدُوا) [النمل/٢٥] كما يريد المنادى في قوله[١]:

يَـا لَـعْـنَـةُ الـلَّهِ والأقْـوَامِ كُـلِّهِـمِ
والصَّـالِحِيْنَ عَلَى سَمْعَـانَ مِنْ جَـارِ

وكذلك ما حكي عن أبي عمروٍ من قوله: يا ويلٌ له، ويؤكد ذلك قولهم: هَلُمَّ، وبناؤهم ها التي للتنبيه مع لُمّ، وجعْلها مع الفِعْلِ كشيء واحدٍ، وإجماع الناس على فتح آخر الكلمة في اللغتين، فكما لا يجوز أن يراد ها هنا مأمور لبناء الكلمة[٢] على الفتح، وإن فُكَّ إحداهما من الأخرى، بل لا يسوغ إرادة[٣] المنادى، لمكان بنائهما معاً، وجعلهما بمنزلة شيء واحدٍ؛ كذلك يجوز لك[٤] أن لا تريد مأموراً في قوله: (أَلَا يا سْجُدُوا). ويجوز أن يُراد بعد يا مأمورون، فحذفوا، كما حذفوا من قوله[١]:

يا لعنةُ الله والأقوام كلِّهِم

فكما أن (يا) هنا لا تكون إلَّا لغير اللَّعنة، كذلك يجوز أن يَكون

---

(١) من شواهد سيبويه الخمسين التي لم يعرف قائلها ١/٣٢٠ وابن الشجري ١/٣٢٥ و ٢/١٥٤ والإنصاف/١١٨ والمفصل ٢/٢٤ ـ ٤٠ والمغني /٣٧٣ والهمع ١/٧٤، ٢/٧٠ و الدرر ١/١٥٠، ٢/٨٦
وانظر شرح أبيات المغني ٦/١٧١

(٢) في (م): الكلمتين.

(٣) في (م): من الأخرى، لا يسوغ بإرادة المنادى.

(٤) سقطت من ط

المأمورون مرادين فحذفوا من اللَّفظ، وقد جاء هذا في مواضع من الشعر، فمن ذلك ما أنشده أبو زيد[١]:

وقـالت ألا يـا اسمـعْ نعِـظْكَ بخُـطَّةٍ
فـقلتُ سَـمِعْـنـا فـانـطقـي وأصيـبـي

وممَّا يؤكِّد قول من قال: ألَّا مثقلة، أنَّها لو كانت مخفَّفة ما كانت في (يسجدوا) ياء لأنها اسجدوا، ففي ثبات الياء في يسجدوا في المصحف دلالة على التَّشديد، وأنَّ المعنى: أن لا يسجدوا؛ فانتصب الفعل بأن وثبتت ياء المضارَعَة في الفعل.

اختلفوا في قوله جلَّ وعز[٢] (ويعْلَمُ ما تُخْفُون وَمَا تُعْلِنُون) في الياء والتاء. [النمل/٢٥].

فقرأ عاصم في رواية حفص والكسائي بالتاء فيهما[٣].
وقرأ الباقون وأبو بكر عن عاصمٍ بالياء فيهما[٤].

قال أبو علي: من قرأ بالياء، فلأنَّ الكلام على الغيبة: فزيَّنَ لَهُمُ الشَّيطانُ ألا يسجدوا، وهو يعلم الغيب وما يخفون وما يعلنون. وقرأ الكسائي فيهما[٥] بالتاء لأنّ الكلام قد دخله خطاب على قراءته: اسْجُدُوْا لله الذي يَعلَمُ ما تُسرُّونَ وما تُعْلِنُونَ.

ومن قرأ: (أنْ لا يَسْجُدُوْا)، فالكلام على الغيبة، ويجوز أن

(١) نسبه في النوادر الى النمر بن تولب /٢٢ وذكره الإنصاف /١٠٢ ولم ينسبه
(٢) سقطت من ط.
(٣) كذا في ط وسقطت من م.
(٤) السبعة ص ٤٨١
(٥) كذا في ط وسقطت من م.

يكون على الخطاب للمؤمنين والكافرين الذين جرى ذكرهم، على لفظ الغيبة، فأخبر الجميع بأنّه سبحانه يعلم ما يخفون وما يعلنون، ورواية أبي بكر عن عاصم [بالياء فيهما][١] أشبه بقراءة (أَلَّا يَسْجُدوا) [بالياء فيهما][٢]، لأنّه غيبةٌ مع غيبةٍ.

اختلفوا في وصل الهاء بياءٍ في قوله جل وعز[٣]: (فَأَلْقِهِ إِلَيْهِمْ) [النمل/٢٨] وإسكانها.

فقرأ ابن كثيرٍ وابن عامرٍ والكسائي: (فَأَلْقِهي إِلَيْهِمْ) موصولة بياءٍ في رواية الحُلْواني عن هشام بن عمار عن ابن عامرٍ، وقال: ابن ذكوان بكسر الهاء، واختلف عن نافع فقال ابن جَمَّاز والمسيِّبي والقاضي عن قالون: (فَأَلْقِهِ إِلَيهِمْ) مكسورة الهاء من غير ياء.

وقال ورش: في الوصل ياءٌ بعد الهاء، وكذلك قال إسماعيل بن جعفرٍ وكذلك قال[٤] الحلواني عن قالون.

واختلف عن أبي عمروٍ؛ فروى عنه اليزيدي: (فَأَلْقِهْ) ساكنة، وروى عنه عبد الوارث وشجاع، (فَأَلْقِهي) موصولة بياءٍ في الوصل. وقال عباسٌ: سألته فقرأ: (فأَلْقِهْ) جزماً وقال: إن شئت: (فَأَلْقِهي) [وكان اختياره فألقهي مشددة][٥]، وقرأ عاصم في الروايتين جميعاً جزماً وحمزة مثله[٦].

---

(١) كذا في ط وسقطت من م

(٢) سقطت من ط.

(٣) في ط: تعالىٰ.

(٤) كذا في ط وسقطت من م.

(٥) كذا في ط وسقطت من م. وفي السبعة: مشبعة، بدل مشددة

(٦) السبعة ص ٤٨١

قال أبو علي: وصلُ الهاء بياء في (ألقهِ) ونحوه أقْيَسُ وأشبه، وتَرْكُ وَصْله بالياء إنَّما يجري في الشعر، كقوله(١):

مَــا حَــجَّ رَبُّــهُ في الــدُّنيــا ولا اعْتَمَــرا

وكذلك رواية من روى عن أبي عمروٍ: (فَأَلقِهِيْ إِلَيْهِم ِ) موصولة بياء، أقْيس من رواية من روى: (فَأَلقِهْ) بسكون الهاء. وزعم أبو الحسن أن نحو: (أَلْقِهْ) ونحو قوله(٢):

مشتاقانِ لَهْ أرقان

لغةٌ، ولم يحْكِ ذلك سيبويه، وحمل قولَهُ: «له أرِقَان» على الضرورة ولم يحْكِ اللُّغة التي حكاها أبو الحسن في موضعٍ عَلِمْتُ.

اختلفوا في قوله جلَّ وعز(٣): (أَتُمِدُّونَنِي بمالٍ) [النمل/٣٦].

فقرأ ابن كثير ونافع وأبو عمروٍ: (أَتُمِدُّونَنِي) بنونين وياءٍ في الوصل. حدثنا ابن واصلٍ قال: حدثنا ابن سعدَان عن المسيبي عن

---

(١) عجز بيت صدره:

أو مُعْبَرُ الظَّهرِ ينبي عن وَلِيَّتِهِ

وهو من شواهد سيبويه، وقد نسبه إلى رجل من باهلة، ولم يزد الأعلم في نسبته على ذلك - والشاعر يصف بعيراً لم يستعمله صاحبه في سفر لحجٍّ أو عمرة - ومعبر الظهر: ممتلئة باللحم مع كثرة وبره والوليّة: البرذعة، ومعنى: ينبي عن وليّته: يجعلها تنبو عنه لسمنه.

انظر سيبويه ١/ ١٢ والإنصاف / ٥١٦ والمقتضب ١/ ٣٨

(٢) سبق البيت في ١/ ١٢٤، ٢٠٣، ٢٠٥ و٥/ ٣٢٨.

(٣) في ط: تعالى.

نافع: (أَتُمِدُّونِي) خفيفة النون وهي بنون واحدة وياء في الوصل والوقف(١).

وقرأ ابن عامرٍ وعاصم والكسائي: (أَتُمِدُّونَنِ) بغير ياء في الوصل والوقف. وقرأ حمزة: (أَتُمِدّونِّي بِمَالٍ) بنون واحدة مشددة ووقف على الياء(٢).

قال أبو علي [في: أتمدونني بمال](٣): أبو زيد: أمددتُ الرجلَ بالمال والرجال(٤) إمْدَاداً.

قال [أبو علي](٥): وفي التنزيل(٦): (أَيَحْسِبُونَ أَنَّمَا نُمِدُّهُمْ بِهِ مِنْ مَالٍ وَبنينَ) [المؤمنون/٥٥]، وفي غير المال والبنين، مدَّ على فعل، قال: (ويَمُدُّهُمْ فِي طُغْيَانِهِمْ يَعْمَهُون) [البقرة/١٥] و (يَمُّدونَهُمْ في الغيِّ) [الأعراف/٢٠٢]، وقال: (وَنَمُـدُّ لَهُ مِنَ العَـذابِ مَدَّاً) [مريم/٧٩] فأمَّا قوله: (أَتُمِدُّونِّيْ) هو: (أَتُمِدُّونَنِي). فأدغم الأولى في الثانية، ومن لم يحذف الياء في الوصل، فلأنَّه ليس بفاصلة ولا يشبه الفاصلة، لأنَّه ليس بكلام تام، فالنون الأولى علامة الرفع، والثانية التي تصحب ضمير المتكلم المنصوب.

---

(١) في السبعة ويحذف الياء في الوقف، وبعدها زيادة ما يأتي: وعن ابن فُليح عن أصحابه عن ابن كثير: (أتَمِدُّونني) بياء في الوصل والوقف.

(٢) انظر السبعة ص ٤٨١ ـ ٤٨٢.

(٣) كذا في ط وسقطت من م.

(٤) في ط: وبالرجال.

(٥) سقطت من ط.

(٦) في ط: موضع.

وقرأ[١] نافع: (أَتُمِدُّونِي) خفيفة النون.

[قال أبو علي]:[٢]: التشديد حسن[٣]، ووجه التخفيف أنَّه يحذف الثانية، ولا يحذف الأولى لأنَّ حذف الأولى لحنٌ، والثانية قد حذفت في مواضع من الكلام والشعر، نحو: قَدِي[٤] وإني[٥]، ومن بَيَّن فقال: (أَيُمِدُّونَنِي) فجمع بين المِثْلَيْنِ ولم يدغم، فلأنَّ الثانية ليست بلازمةٍ، ألا ترى أنَّها[٦] تجري في الكلام ولا يُلزَقُ بها الثانية[٧] نحو: أتُمِدُّونَ زيداً، وفي التنزيل: (وَلَوْ شَآءَ اللَّهُ ما اقْتَتَلُواْ) [البقرة/٢٥٣].

اختلفوا في قوله جلَّ وعزَّ[٨]: (فَمَآ آتَاْنِيَ اللَّهُ) [النمل/٣٦] في فتح الياء، وإثباتها وجزمها.

فقرأ ابن كثير وابن عامر وأبو بكر عن عاصم وحمزة والكسائي: (فما أتَانِ اللَّهُ) بكسر النون من غير ياء.

وقرأ أبو عمروٍ ونافع وعاصمٌ في رواية حفصٍ: (فَما آتَاْنِيَ اللَّهُ)

---

(١) في ط: وقول.
(٢) سقطت من ط.
(٣) في ط: أحسن منه.
(٤) يشير إلى رجز سبق في ٣/٣٣٤ وانظر زيادة على ما سبق في تخريجه «الإيضاح الشعري» للمصنف ص ١٧٧ وحاشيتهُ التي استوفى فيها المحقق التعليق على البيت.
(٥) انظر الكلام على الآية ٨٠ من سورة الأنعام في ٣/٣٣٤.
(٦) في ط: أنه.
(٧) في ط: الثاني.
(٨) في ط: تعالى.

بفتح الياء. وكلُّهم فتح التاء غير الكسائي، فإنَّه أمالها من: (آتانِي). وأمال حمزة (أَنَاْ آتِيْكَ بِهِ) [النمل/ ٣٩، ٤٠]. أشمَّ الهمزة شيئاً من الكسر، ولم يملها غيره[١].

قال أبو علي: من قرأ: (فما آتَانيْ اللَّهُ) بسكون الياء لزمه إذا أدرج أن يحذفها لالتقاء الساكنين: الياء ولام المعرفة[٢]، ومن فتحها على أصل ما يجب لهذه الياء من الفتحة [ثبتت له][٣] ولم يحذف، لأنَّه لم يلتق ساكن مع ساكن فيلزم حذفُها.

فأمَّا إمالة الكسائي الألف من (آتاني) فحسن، لأنَّ هذه الياء ثابتة في تصرف هذا الفعل، فبحسب لزومها تحسن الإمالة.

وأمَّا إمالة حمزة (أَنَاْ آتِيْكَ) فإنَّما هي من أجل لزوم الكسرة في: (آتِي)[٤]، فإذا لزمت الكسرة جازت الإمالة، فأمال الفتحة التي على همزة المضارعة، لتميل الألف التي في آتي نحو الياء، وإمالة الكسائي فتحة التاء من (آتَاْنِي)[٥] أحسن من إمالة حمزة، لأنَّ (آتي) مثالٌ ماض، والهمزة في (آتِيْكَ) همزة المضارعة، فإمالتها لا تحسن، ألا ترى أنَّه لو كانت الياء التي للمضارعة في الفعل، لم تجز الإمالة، وإذا لم تجز الإمالة في حرف من حروف المضارعة، كان ما بقي من الحروف على[٦] حكمه، ألا ترى أنَّهم قالوا: يَعِدُ، فأتبعوا سائر

(١) السبعة ص ٤٨٢.
(٢) في ط: التعريف.
(٣) كذا في ط وسقطت من م.
(٤) في (ط): آتاني.
(٥) في ط: في آتي.
(٦) في ط: في.

الحروف الياء، وكذلك أُكرِمُ ولم يميلوا الفتحة في (أيحسِبُ)[١] كما أمالوها في قولهم في عمَرَ[٢]، ولأنَّ الياء لو كانت من مكان التاء، لم تحسن إمالتها، فكذلك لا تحسن إمالة الهمزة من قوله: (أَنَاْ آتِيْكَ بِهِ) [النمل/٣٩/ ٤٠].

قال: هَمَزَ ابن كثيرٍ وحدهُ: (وَكَشَفَتْ عَنْ سَأْقَيْها) [النمل/ ٤٤] في رواية أبي الإخريط، ولم يهمز غيره[٣] (على سُؤْقِهِ) [الفتح/ ٢٩] و(بالسّؤقِ) [ص/٣٣].

قال أبو بكر: ولم يهمز (يوم يكشف عن ساق) [القلم/٤٢] ولا وجه له[٤]. وقرأت على قُنبلْ عن النبال بغير همز: حدثنا مضر بن محمد قال: حدثنا ابن أبي بَزَّة قال: كان وهبُ بن واضح[٥] يهمز (عَنْ سَأْقَيْهَا)، و(عَلَى سُؤْقِهِ) و(بالسُّؤْقِ)[٦]، قال ابن أبي بزَّة، أنا لا أهمز من هذا شيئاً، وكذلك ابن فليح لا يهمز من هذا شيئاً.

[وقرأ الباقون: (ساقَيْها) غير مهموز، ولم يهمز أحد: (يوم يُكشَفُ عن ساقٍ)][٧].

قال أبو علي: أما الـهمز في (ساقَيها)[٨] ، (وساقٍ)، فلا وجه

(١) في (ط): يحسب.
(٢) في (ط): في قولك في عمروٍ
(٣) سقط من السبعة قوله: لم يهمز غيره واتصلت العبارة عنده.
(٤) في (م) همز ساق لا وجه له، وما في (ط) موافق لما في السبعة.
(٥) هو وهب بن واضح أبو الإخريط قال الحافظ أبو عبدالله الذهبي انتهت إليه رئاسة الإقراء بمكة.
انظر طبقات القراء ٢/ ٣٦١ وسبقت ترجمته.
(٦) في (م): وبالسؤوق.
(٧) السبعة ص ٤٨٣ وما بين معقوفين زيادة منه.
(٨) سقطت من ط.

له، وأما (على سؤقه) و (بالسُّؤْقِ)[١] فَهُمزُ ما كان من الواوات الساكنة إذا كان قبلها ضمة، قد جاء في كلامهم وإن لم يكن بالفاشي.

فأمَّا رواية ذلك، فإنَّ أبا عثمان زعم أنَّ أبا الحسن خَبَّرَهُ[٢] قال: كان أبو حيَّة النميري يهمز كل واو ساكنة قبلها ضمة، وينشد[٣]:

لحب المؤقدين إليَّ مُؤسى

ووجهه من القياس أنَّه يقدِّر الضَّمَّة، كأنَّها على الواو، إذ لا حائل بينها وبين الواو، ونظير ذلك قولهم: امرأة مقلاتٌ، فيميلون الألف، كأنَّه قَدَّرَ الكسرة، لمَّا لم يكن بينها وبين القاف حاجزٌ على القاف، فكما أنَّه لو قال: قِلاتٌ وقِبابٌ وضِفافٌ، ونحو ذلك، لجازت الإمالة فيه، كذلك استجازوها في مِقْلاتٍ لِما أعلمتُكَ، وأنْ لا يؤخذ بذلك[٤] في التلاوة أحسن.

وأمَّا ما يروى عن ابن كثير من همز (سَأْقَيْهَا)، فوجه الشبه[٥] فيه أن من قال: سُؤْقُ، في جمع ساقٍ، فكان مثل: لابةٍ ولُوْبٍ، ودار ودُورٍ. وكان (سُؤوق) كحول وحُؤول، وجاز الهمز في الجمع على القولين. فأما سُؤْق فَعَلَى:

---

(١) في م: بالسؤوق.

(٢) في ط: أخبره.

(٣) صدر بيت لجرير عجزه:

وجعدة إذ أضاءهما الوقود

وقد سبق في ١/ ٢٣٩.

(٤) في (م) ذلك.

(٥) في ط: الشبهة.

لَحَبُّ المُؤقدين إليَّ مؤسى

و(سُؤوق) لتحركها بالضَّمِّ، وهذه الهمزة جرت مجرى ثائرٍ، لأنّ بعضهم قال: أدؤرٌ، ثم قَلَب، فقال: آدُر، ولم يَرُدَّ الواو التي هي عين، ولكن جعلها كآخرَ وآدَمَ، فلمَّا استمر في الجمع[1] الهمز في هذين الوجهين، فقالوا: (أسْؤُقٌ) أيضاً[2]، فجاز همزها قال[3]:

لكــلِّ دهـرٍ قــد لبست أثـؤُبـا[4]

استجاز ذلك أيضاً في سَأْقٍ، كما أنَّ ادَّكَر ومدَّكِر لما استمر فيه بدلُ الذالِ، قالوا: الدّكَر، وكذلك قولهم: اتقى وتَقيَّة، وكأنَّه لما رأى الهمز في الجمع [في هذه المواضع][5]، أجرى الواحد على قياس الجمع، وأكَّد ذلك أن الهمزة في هذه المواضع من الجمع، جرت مجرى الهمزة من نفس الكلمة فيما ذكرت لك.

اختلفوا في التاء والنون من قوله جلَّ وعزَّ[6]: (لَنُبَيِّتَنَّهُ وَأَهْلَهُ ثُمَّ لَنقولَنَّ لِوَلِيِّهِ) [النمل/٤٩].

---

(١) في ط: الجميع.

(٢) سقطت «أيضاً» من (م).

(٣) في ط: كما جاء.

(٤) من رجز لمعروف بن عبد الرحمن وبعده:

حـتـى اكـتـسـى الـرأس قـنـاعـاً أشـيـبـا
أملحَ لا لَذّاً وَلَا مُحبَّباً

وهو من شواهد سيبويه ٢/١٨٥ والمنصف ١/٣٨٤ و٣/٤٧ واللسان مادة (ثوب).

(٥) سقطت من ط.

(٦) في ط: تعالى.

فقرأ ابن كثير وأبو عمرٍو ونافع وابن عامر وعاصمٌ بالنون جميعاً، وقرأ حمزة والكسائي بالتاء جميعاً[١].

قال أبو علي: قوله: (تَقَاسَمُوا) فعل لا يخلو من أن يُراد به مثال الماضي، أو مثال الآتي الذي يراد به الأمر، ألا ترى أنَّك تقول: تقاسموا أمْس، إذا أردت الماضي، وتقاسموا غداً، إذا أردتَ به الأمر، فمن قال: (تَقَاسَمُوا باللَّهِ لَنُبَيِّتَنَّهُ) فأراد الأمر وجعل (لَنُبَيِّتَنَّهُ) جواباً لِتقاسموا؛ لأنَّ هذه الألفاظ التي تكون من ألفاظ القسم تُتلقى بما تُتَلَقّى به[٢] الأيْمانُ كقوله سبحانه: [٣] (وأقْسَمُوا باللَّه جَهْدَ أَيْمانِهِمْ لَئِنْ جَاءَهُمْ نَذِيْرٌ ليكونَنَّ) [فاطر/٤٢] (وأقسموا بالله جهد أيمانهم لا يبعث الله من يموت بلى)[٤] [النحل/٣٨]، فكذلك: (تَقَاسَمُوا بِاللَّهِ)، فمن قال: (لَنُبَيِّتَنَّهُ) تلقاه باللّام والنون الثقيلة، وأدخل المتكلمون أنفسهم مع المُقْسمين[٥]، كما دخلوا في قوله تعالى: (فقُلْ تعالَوْا نَدْعُ أَبْنَاءَنَا)[آل عمران/٦١]. ومن قال: (لَتُبَيِّتُنَّهُ) أراد ليقسم بعضكم لبعض[٦] لَتُبَيِّتُنَّهُ، فتقاسموا على هذا: أمرٌ، كما كان فيمن قال: لَتُبَيِّتُنَّهُ، أمراً.

ومن قال: (لَيُبَيِّتُنَّهُ) بالياء، فتقاسموا على هذا مثالُ ماض، ولا يجوز مع هذا إلّا بالياء، لأنَّ مثال الماضي للغيبة، كما أن[٧] (لَيُبَيِّتُنَّهُ) بالياء كذلك، ولا يجوز التاء ولا النون في قوله[٨] (لَنُبَيِّتَنَّهُ) و(لَتُبَيِّتُنَّهُ) مع

---

(١) السبعة ٤٨٣.
(٢) كذا في ط وسقطت من م.
(٣) سقطت من ط.
(٤) سقطت من م.
(٥) في (ط): المسلمين.
(٦) في ط: كما كان.
(٧) في م: أقسم بعضهم ببعض.
(٨) كذا في ط وسقطت من م.

مثال الماضي. لأنَّ الماضي للغيبة، و(لَتُبَيِّتَنَّهُ) للخطاب.

قال: قرأ عاصم في رواية أبي بكر: (مَهْلَكَ أَهْلِهِ) [النمل/٤٩] بفتح الميم واللام، وروى عنه حفص بفتح الميم وكسر اللام، وقرأ الباقون: (مُهْلَكَ) بضمِّ الميم وفتح اللام[١].

قال أبو علي: يقال: هَلَكَ يهْلِكُ، والمصدر منه مَهْلَك، كما أنّ المصدر من ضرب يضرب مضرباً، بفتح الراء، واسم المكان: المهلِك، بكسر اللّام، فقول عاصمٍ في رواية أبي بكرٍ: (مهلَك) أي هلاك أهله، وقد حُكِي أنَّه يقال: هلكني، بمعنى: أهلكني. وذلك لغة تميم، فيما زعموا، فيجوز[٢] في المهلك على هذا أن يكون مصدراً مضافاً إلى المفعول به، ويكون على قول من لم يجعل هلكه بمعنى[٣] أهلكه، مصدراً[٤] مضافاً إلى الفاعل، كما تقول: هَلاكُ أَهْلِهِ.

وأمّا رواية حفص عنه، فيحتمل ضربين: يجوز أن يكون: مهلِك اسم المكان، فيكون المعنى: ما شهدنا موضِع هلاكهم ومكانه، فيكون المَهْلِك: كالمجلس، في أنَّه يراد به موضع الجلوس، ويجوز أن يريد بالمهلك، المصدر، لأنَّه قد جاء المصدر من فَعَلَ يفعِلُ، على مفعِل، قال: (إليَّ مَرْجِعُكُمْ) [العنكبوت/٨]، وقال: (ويَسْأَلُونَكَ عَنِ الْمحِيضِ) [البقرة/٢٢٢]، والأوّل أكثر.

---

(١) السبعة ص ٤٨٣.
(٢) في (م): فيكون.
(٣) في ط: بمنزلة.
(٤) كذا في ط وسقطت من م.

فأمَّا من قرأ: (مُهْلَكَ) فيحتمل ضربين، يجوز أن يكون: إهلاكَ أهلِهِ: أي: لم يشهد إهلاكَ أهله، ويجوز أن يكون الموضع أي: لم يشهد موضع الإهلاك.

اختلفوا في فتح الألف وكسرها من قوله جلّ وعزَّ[١]: (إنَّا دَمَّرْنَاهُمْ وَقَوْمَهُمْ) [النمل/٥١].

فقرأ عاصم وحمزة والكسائي: (أَنَّا) بفتح الألف، وقرأ الباقون: (إنّا) بكسر الألف[٢].

قال أبو علي: قال سبحانه[٣]: (فَانْظُرْ كَيْفَ كَانَ عاقِبَةُ مَكْرِهِمْ إنَّا دمَّرْنَاهُمْ) [النمل/٥١]. مَنْ كَسَر (إنّا) جاز أن تكون (كان) المفتقرة إلى الخبر، وجاز (أَنْ) تكون[٤] التي بمعنى وَقَع، فإذا جعلته على وقع كان قوله[٥]: (كَيْفَ) في موضع حالٍ تقديره: على أي حالٍ وقع عاقبة مكرهم. أي أحسناً وقع عاقبة مكرهم، أم سيّئاً؟ ويكون في: كيف ضمير من ذي الحال، كما أنَّك إذا قلت في الدار حدث الأمر، فجعلته في موضع الحال كان كذلك، وحُكْمُ «كيف»[٦] أن يكون متعلقاً بمحذوف، كما أنَّك إذا قلت في الدار وقع زيد، تقديره: وقع زيد مستقراً في هذه الحال، فإنْ جعلته ظرفاً للفعل تعلق بكان الذي بمعنى الحدوث.

---

(١) في ط: تعالى.
(٢) السبعة ص ٤٨٣ ـ ٤٨٤.
(٣) سقطت من ط.
(٤) كذا في ط وسقطت من م.
(٥) كذا في م وسقطت من ط.
(٦) في ط: على أن.

وقوله: (إِنَّا دَمَّرْنَاهُمْ) [النمل/٥١] فيمن كَسَر استئنافٌ، وهو تفسير للعاقبة، كما أنَّ قوله: (لَهُمْ مَغْفِرَةٌ وَأَجْرٌ عظيم) [المائدة/٩] تفسير للوعد، فكذلك قوله: (إِنَّا دَمَّرْنَاهُمْ) تفسير.

ومن قرأ: (أَنَّا دَمَّرْناهُم) جاز أن يكون (كان) على ضربيها، فإذا حملتها على وقع كان (كَيْفَ) في موضع حالٍ، وجاز في قوله: (إِنَّا دَمَّرْنَاهم) أمران، أحدهما: أن يكون بدلاً من قوله: عاقبةُ مَكْرِهِم، وجاز أن يكون محمولاً على مبتدأ مضمر، كأنَّه: هو (أَنَّا دَمَّرْنَاهُم) أو ذاك أنَّا دمَّرناهم، فإذا حملتها على المقتضية للخبر جاز في قوله: (إِنَّا دمَّرْناهُمْ) أيضاً أمران: أن[1] يكون بدلاً من اسم (كان) الذي هو (العاقبة)، فإذا حملته على ذلك كان (كيف) في موضع خبر كان.

والآخر: أن يكون خبر (كان)، ويكون موضعه نصباً، بأنَّه خبر كأنَّه: كان عاقبةُ مكرهم تدميرهم، ويكون كيف في موضع حال، ويجوز أن يكون العامل في كيف أحد شيئين:

أحدهما: أن يكون (كان) لأنَّه فعل كما كان العامل في الظرف في قوله سبحانه[2]: (أَكَانَ لِلنَّاسِ عَجَباً أَنْ أَوْحَيْنَا) [يونس/٢] كان. ألا ترى أنَّه لا يجوز أن يتصل قوله (للناس) بواحدٍ من المصدرين، إلَّا أن تجعله صفة لعَجَبٍ، فتقدمَهُ، فيصير في موضع حالٍ، والعامل فيه على هذا أيضاً كان. ويجوز أن يكون العامل فيه ما في الكلام من الدلالة على الفعل، لأنّ قوله: (إنّا دمَّرْنَاهُمْ) بمنزلة تدميرنا، وتدميُرنا يدلّ على (دمَّرْنَاهُمْ) فيصير العامل فيه هذا المعنى الذي دلَّ عليه ما في

---

(١) سقطت من م.
(٢) سقطت من ط.

الكلام من معنى الفعل. وزعموا أن في حرف أُبَيّ: (أَنْ دَمَّرنَاْهُمْ وقومَهُمْ) [النمل/٥١] فهذا يقوي الفتح في (أنّا).

ابن كثير: (أينَّكُمْ لَتَأْتُونْ) [النمل/٥٥] بهمزة واحدة غير ممدودة، وبعدها ياء ساكنة، وكذلك روى ورش عن نافع، وقد ذكرته في الأعراف وغيرها. وقرأ عاصم وابن عامر وحمزة والكسائي: (أَئِنَّكُمْ) بهمزتين. وقرأ نافع وأبو عمروٍ [في غير قراءة ورش] (آينكم) بهمزةٍ واحدة ممدودة[1].

قال أبو علي: أبو عمرو[2] يريد (أَإنكُمُ) ثم يلين الهمزة الأخيرة فتصير [بين بين][3]، وقد ذكرنا ذلك[4] فيما تقدم.

قال: وقرأ عاصم في رواية أبي بكر: (قَدَرْنَاهَا) [النمل/٥٧] خفيفة. وقرأ الباقون: (قَدَّرْناهَا) مشددة وكذلك روى حفص عن عاصمٍ بالتشديد[5].

وقد ذكرنا فيما تقدَّم أنَّ قَدَرْنَا في معنى قَدَّرْنا[6]. ويدلُّ على ذلك قوله[7]:

(١) السبعة ص ٤٨٤.
(٢) كذا في ط وسقطت من م.
(٣) في ط: بين الياء والهمزة.
(٤) في ط: ما في هذا.
(٥) السبعة ص ٤٨٤.
(٦) بل فيما سيأتي في سورة الواقعة / ٦٠.
(٧) صدر بيت لأبي ذؤيب الهذلي، عجزه:

فخرتْ كَمَا تَتَايَعُ الرِّيحُ بالقَفْلِ

وهو من قصيدة في «شرح أشعار الهذليين» ١/٩٣. قوله: المفرهة: التامّة التي تجيء بأولاد فواره. والعنس: الصلبة الشديدة، تتّايَعَ: تمضي وتتابع. =

ومُـفْـرِهَـةٍ عَنْسٍ قَـدرْتُ لِسـاقِهـا

[ومثله للأعشى:

يَهْمَـاءَ طـامِسَةٍ رفعت لعـرضهـا طـرفي لأُقْدِرَ بينهـا أميـالهـا(١)

قالوا: معناه لأقَدِّرَ](٢).

اختلفوا في الياء والتاء، من قوله جلَّ وعزَّ: (قَلِيْلًا مَا تَذكَّرُون) [النمل/٦٢].

فقرأ أبو عمروٍ وحده: (قليلاً ما يَذكَّرُوْنَ) [النمل/٦٢] بالياء، وقرأ الباقون بالتاء، وروى عبيد عن أبي عمروٍ بالتاء. وروى هشام بن عمار عن ابن عامر بالياء مثل أبي عمرو، وروى ابن ذكوان عن ابن عامر بالتاء، ورأيت في كتاب موسى بن موسى عن ابن ذكوان [عن ابن عامر] بالياء(٣).

[قال أبو علي](٤): (قليلاً ما يذَكَّرُونَ) [النمل/٦٢]، أي ما يذّكر هؤلاء المشركون الذين يجعلون مع الله آلهةً أخرى، أو إلهاً آخر، ووجه الخطاب والتاء، أنَّ الخطاب مصروف إليهم دون المسلمين، كأنَّه: قل لهم يا محمد: (قليلاً ما تَذَكَّرُونَ) [النمل/٦٢].

اختلفوا في قوله جلَّ وعزَّ: (بَلْ آدَّارَكَ عِلمُهُم) [النمل/٦٦]،

= قدرت: هيّأت، لرجلها، أي: ضربت رجلها بسيفي فخّرت لما عرقبتها، كما تطير الريح باليبيس من الشجر. والقفل: ما جف من ورق الشجر.

(١) انظر ديوانه /٢٧ واليهماء: الصحراء ليس فيها علم يهتدي به السالك.

(٢) ما بين المعقوفتين ورد في ط وسقط من م.

(٣) السبعة ص ٤٨٤ وما بين معقوفين زيادة منه.

(٤) سقطت من ط.

فقرأ ابن كثير وأبو عمروٍ: (بَلْ أَدْرَكَ) [خفيفة بغير ألف]، وقرأ الباقون: (بَلِ ادَّارَكَ) [بالألف ممدودة. روى] المفضل عن عاصم: (بَلْ أَدْرَكَ) مثل أبي عمروٍ غير أحمد، وروى الأعشى عن أبي بكر عن عاصمٍ (بَلِ ادَّرَكَ) على افتعل[١].

قال أبو علي: يعلم قد[٢] يصل بالجار كقوله: (أَلَمْ يَعْلَمْ بِأَنَّ اللَّهَ يَرَى) [العلق/١٤] وقولهم: عِلْمِي بزيد يوم الجمعة، ويمكن أن يكون منه قول ابن مقبل[٣]:

وعلمي بأسْدامِ المياه....

ومعنى أدْرَك: بلغ ولحق، تقول: فلانٌ أدرك الجيشِ إذا لحق بهم[٤] وقد تقول: هذا ما أدركه علمي أي: بلغه، فالمعنى: أنَّهم لم يدركوا علم الآخرة، أي لم يعلموا حدوثها وكونها، ودلَّ على ذلك قوله تعالى: (بَلْ هُمْ في شَكٍّ منها، بلْ هُمْ مِنْها عَمُوْنَ) [النمل/٦٦] أي: بل هُمْ من علمها، وإذا كان كذلك، كان معنى قوله سبحانه[٥] في الآخرة معنى الباء، أي: لم يدركوا علمها، ولم ينظروا في حقيقتها، فيدركوها ولهذا قرأ من قرأ: (بَلْ أَدْرَكَ) كأنَّه أراد لم يدركوه، كما تقول: أجئتني أمسِ أي: لم تجيء. والمعنى: لم يدرك علمهم

(١) السبعة ص ٤٨٥ وما بين معقوفين زيادة منه.

(٢) في ط: فعل بدل قد.

(٣) قطعة من بيت سبق بتمامه مع قرين له في ٣/٣١٣. والأسدام: المياه المتغيرة لقلّة الوارد، واحدها: سدم، يريد: مياه الفلوات (طرة سيبويه ١/٤٦٧).

(٤) في ط: فلان أدرك الحَسَنَ إذا لحق أيّامه.

(٥) سقطت من ط.

بحدوث الآخرة، بل هم في شكٍّ من حدوثها، بل هم عن علمها عمون.

والعَمِي عن علم الشيء أبعد منه من الشاكِّ فيه، لأنَّ الشَّكَّ قد يعرض عن ضربٍ من النظر، والعمِي عن الشيء الذي لم يدرك منه شيئاً.

أمَّا من قال: (اَدّارَكَ) فإنَّه أراد: تدارك، فأدغم التاء في الدال لمقاربتها لها، وكونها من حَيِّزها، فلمَّا سكنت التاء للإدغام اجتُلبت لها همزة الوصل كما اجتلبت في نحو ادّانَ[1] وفي التنزيل: (حتى إذا ادَّارَكُوا فِيْهَا جَميعاً) [الأعراف/٣٨]، كأن معناه[2]: تَلاَحَقُوا قال[3]:

تـداركتُمـا الأحـلافَ قَـدْ ثُـلَّ عـرشُهَـا

وما رواه الأعشى عن أبي بكر عن عاصمٍ: (بَلِ ادَّرَكَ) فَمَعناه افتعل من أدركت، وافتعل، وتفاعل: قد يجيئان بمعنًى، يُعنى بأحدهما ما يُعنى بالآخر، ومن ثَمَّ صَحَّ قولهم: ازدوجوا، وإن كان حرف العلة على صورة يجب فيها الانقلاب، ولكنَّه صحَّ لما كان بمعنى تفاعلوا، وتفاعلوا يلزم تصيحح حرف العلة فيه لسكون الحرف الذي قبل حرف العلة، فصار تصحيح هذا كتصحيح: عَوِرَ، وحَوِلَ، لمَّا كان في معنى تفاعَلَ، وتَفَاعَلَ قبل حرف العلة منه ساكن، وإذا كان كذلك

---

(١) في ط: اَدَّاراً.

(٢) في ط: معناها.

(٣) صدر بيت لزهير وعجزه:

وذُبْيـانَ قَـدْ زَلَّـتْ بـأقـدامـهـا الـنَّـعْـلُ

ديوانه/ ١٠٩ وفي (ط): «تداركتم» بدل «تداركتما».

فادّرَك وادَّارك بمعنى، كما أن عَوِرَ واعوارَّ بمعنى، ولو قرىء: حتى إذا ادَّاركوا فيها، وادّركوا لكان مثل ما في هذه الآية، وقول الشاعر:

وَلَــوْلا دِراكُ الشَّـدِّ قــاظت حَلِيْلَتِـي[١]

أي: لولا متابعتي للعدو والنجاء، لأسروني. فدِراكُ مصدرُ لدَارَكَ، كما أنَّ القتال مصدر لقاتل.

قال: قرأ ابن كثير وأبو عمروٍ: (أَيِذَا كُنَّا تراباً وآبَاؤُنَا أَيِنّا) [النمل/٦٧] بهمزة، غير أن ابن كثير لا يَمُدُّ، وأبو عمروٍ يَمُدُّ، وكان أبو عمروٍ يأتي بألف بعد الهمزة، ثمَّ ياءٍ، وكان ابن كثير لا يأتي بألف بعدها ياء، تقول: (أيِذَا، أينَّا)، وقرأ عاصمٌ وحمزة: (أَإِذَا) بهمزتين، (أَإِنَّا) بهمزتين، وقرأ نافع: (إذَا كُنَّا تُراباً) مكسورة الألف، (آينا) ممدودة، وقرأ ابن عامر والكسائي: (أإذا كُنَّا تُرَاباً) بهمزتين، (إنّنا لمخرجون) بنونين وكسر الألف من غير استفهام.

[قال أبو علي][٢]: قد ذكرنا ألفاظ ذلك ومعانيه فيما تقدَّم.

قال: وقرأ ابن كثير: في (ضِيْقٍ) بكسر الضاد. [النمل/٧٠]. خلف عن المسيبي عن نافع مثله، وكذلك روى أبو عبيدة[٣] عن إسماعيل عنه وهو غلطٌ، وقرأ الباقون (ضَيْق) بفتح الضاد[٤].

---

(١) في (ط): «إدارك». والصواب ما أثبتناه من (م) وقاظت: أقامت زمن القيظ. هذا ولم نعثر لصدر البيت على تتمة، ولم نقف له على قائل. وهو من الطويل.

(٢) سقطت من ط.

(٣) في السبعة: أبو عبيد.

(٤) السبعة ص ٤٨٥.

قال أبو علي: لا يكون الضيْقُ مثلَ هَيْنٍ ولَيْنٍ، لأنَّك إن حملته على ذلك، أقمت الصفة مقام الموصوف، فلا ينبغي أن تحمل على ذلك، ما أصبتَ عنه مندوحة، فيحُمَلُ ضَيْقٌ وضِيقٌ على أنهما لغتان.

قال: قرأ ابن كثير: (ولا يَسْمَعُ الصُّمُّ) [النمل/ ٨٠] رفعاً، وفي الروم [الآية/٥٢] مثله، وقرأ الباقون: (تُسْمِعُ) بالتاء، (الصُّمَّ) نصباً في الموضعين.

عباس عن أبي عمروٍ: (ولا يَسْمَعُ الصُّمُّ) مثلَ ابن كثير[1].

حجَّة من قرأ: (تُسْمِعُ) أنَّه أشبه بما قبله، ألا ترى قوله سبحانه[2]: (إنَّكَ لَا تُسْمِعُ الْمَوْتَى) [النمل/ ٨٠] فأسنِد الفعلُ إلى المخاطبين، فكذلك يُسنَدُ إليهم في قوله: (ولا تُسْمِعُ الصُّمَّ) ويؤكد ذلك قوله[3]: (وَلَوْ عَلِمَ اللَّهُ فِيهِمْ خَيْراً لأَسْمَعَهُمْ، وَلَو أَسْمَعَهُمْ لَتَوَلَّوا) [الأنفال/ ٢٣]؛ فيكون المعنى: إنَّك لا تسْمعُهم كما لم يسمعهم الله. والمعنى: أنَّهم لفرط إعراضهم عما يُدْعَوْن إليه من التوحيد والدِّين، كالميت الذي لا سبيل إلى إسماعه وإعلامه شيئاً، وكالصُّمِّ الذين لا يَسْمَعُون ولا يُسْمِعُون. ومن قرأ: (لا يسْمَعُ الصُّمُّ) فالمعنى أنَّهم لا ينقادون للحقِّ لعنادهم، وفرط ذهابهم عنه، كما لا يسمع الأصم ما يقال له.

ومن قرأ[4]: لا تُسْمِعُ فالمعنى: إنك إذا أسمعتهم لم يسمعوا، فالمعنى فيه يؤول إلى أن الصمَّ لا تسمع.

(١) السبعة ص ٤٨٦.
(٢) سقطت من ط.
(٣) في ط: قوله تعالى.
(٤) في ط: قال.

قال: قرأ حمزة وحده: (تَهْدي) [النمل /٨١] بالتاء (العُمْيَ) نصباً، وفي الروم [٥٣] مثله، وقرأ الباقون: (بِهَادِي العُمْي) مضافاً في السورتين. قال أبو بكر: وكُتِبَ: (تهدِي العُمْيَ)(١) في هذه السورة بياء على الوقف، وكتب التي في الروم بغير ياء على الوصل، وقال خلف: كان الكسائي يقف عليهما جميعاً بالياء.

حدثنا بذلك محمد بن يحيى الكسائي عن خلف، قال خلف: سمعت الكسائي يقول: من قرأ: (تهدي العُمْي) بالتاء، وقف عليهما جميعاً بالياء(٢).

قال بعض أصحاب أحمد، يعني الكسائي: إن حمزة يقف: (تَهْدِي)، كما يصل بالياء.

[قال أبو علي](٣): حجة حمزة قوله: (أَفَأَنْتَ تهدي العُمْي) [يونس/٤٣] والمعنى على تقدير: إنَّك لا تهديهم لشدة عنادهم، وفَرْطِ إعْراضِهِم، وإذا كان كذلك كان المعنى: إنَّك لا تَهْدِي العُمْيَ.

فأمَّا أنت من(٤) قوله: (وَمَا أَنْتَ تَهْدِي العُمْيَ) فعلى قول أهل الحجاز، وهي لغة التنزيل يرتفع بما، وتهدي في موضع نصبٍ بأنَّه الخبر، وعلى قول بني(٥) تميم: يرتفع بمضمر يفسره الظاهر الذي

(١) في ط: بهادي العمي وكذلك هي في السبعة.
(٢) السبعة ص ٤٨٦.
(٣) سقطت من ط.
(٤) في ط: في.
(٥) سقطت من ط.

هو: (تهدي) تقديره إذا أظهرت ذلك المضمر ما تهدي تهدي، لأنَّك إذا أَظْهَرْتَ الفعل المضمر اتصل به الضمير، ولم ينفصل كما ينفصل إذا لم تُظْهَرْ[١].

وكذلك لو أظهرْتَ ما ارتفع عليه أنت: فانظر؛ اتصل الضمير فصار: انْظُر انْظُر.

ومن قرأ: (بهادِي العُمْيِ) مضافاً في السورتين، فاسم الفاعل للحال، أو للآتي وإذا كان كذلك. كانت الإضافة في نيَّة الانفصال، فأمَّا كتابةُ: (بهادِي العُمْي) في هذه السورة بالياء، فإن في الوقف على هادٍ ووادٍ، وواقٍ، ونحوه لغتين:

إحداهما وهي الأكثر: أن يقف بغير ياءٍ؛ فيقول: (بهادْ) بالسكون[٢]، وذلك أنَّه كان في الوصل متحركاً بالكسر، فإذا وقفت حذفْتَ الحركة، كما تحذفُها من سائر المتحركات في الوقف.

وقوم يقفون بالياء فيقولون: بِهادِي وواقي، وذلك أنَّه كان حذف الياء من هادي لا لتقائهما مع التنوين، وهما ساكنان، فلمَّا وقف حذف التنوين في الوقف، فلمَّا حذف التنوين عادت الياء التي كانت حذفت [لالتقائها ساكنة مع التنوين فيقول: هادي وواقي. ونحوه حكى سيبويه][٣] اللغتين، فعلى هذا حذف الياء في موضعٍ وإثباتها في آخر، على أن تكون كتبت على اللغتين، أو يكون أريد (بهادي) الإضافة، فلم ينوَّن، فإذا لم ينوَّن لم يلزم أن يحذف الياء، كما يحذف

---

(١) في (ط): لم يَظْهَرْ، بالبناء للفاعل، والغائب.

(٢) في ط: بسكون الدال.

(٣) ما بين المعقوفين سقط من م.

إذا نوَّن لسكونها، وسكون الياء[١]، أو يكون: أريد به تهدي تفعل، ولم يُرَدْ به اسم الفاعل، وإذا أريد: تَفعَلُ ثبتت الياء في الوصل والوقف، ولعل حمزة في قراءته (تهدي). اعتبر ذلك إن كان مكتوباً في الخط بغير ألف، وزعموا أن: (تهدي) قراءة الأعمش.

اختلفوا في كسر الألف وفتحها من قوله جل وعز: (تُكَلِّمُهُم أَنَّ النَّاسَ) [النمل/٨٢] فقرأ عاصم وحمزة والكسائي: (أَنَّ النَّاسَ) فتحاً وقرأ الباقون: (إنّ النّاسَ) كسراً[٢].

قال [أبو علي][٣]: وجه الفتح: تُكَلِّمُهُم بِأَنَّ النَّاسَ. وفي قراءة أُبَيّ زعموا: (تُنَبِّئهم) ورُوي عن قتادة: أنَّه في بعض الحروف: (تُحَدِّثُهُمْ)، وهذا يدلُّ على أنَّ (تُكَلِّمُهُمْ) من الكلام الَّذي هو نُطْقٌ، وليس من الكَلْم الَّذي هو الجراح[٤].

ومن كسر فقال: (إنَّ النَّاسَ)، فالمعنى: تكلِّمهُمْ تقول لهم: إنَّ الناس، وإضمار القول في الكلام كثير، وحَسُنَ هذا لأنَّ الكلام قول، فكأنَّ القول قد ظهر[٥].

قال: قرأ حمزة وحفص عن عاصم: (وَكُلٌّ أَتَوْهُ) [النمل/٨٧] مفتوحة التاء، وقرأ الباقون: (وَكُلٌّ آتُوه) ممدودة مضمومة التاء، [أبو بكر عن عاصمٍ مثله][٦].

---

(١) في ط: التنوين.

(٢) السبعة ص ٤٨٦ ـ ٤٨٧.

(٣) سقطت من ط.

(٤) في ط: الجراحة.

(٥) في ط: أظهر.

(٦) في ط: وكذلك أبو بكر عن عاصم مثل ما قرأ الباقون. وفي السبعة ص =

[قال أبو علي][١]: من قرأ: (أَتَوْهُ) كان: فعلوا من الإتيان، وحجَّته قوله[٢] (حَتَّى إِذَا جَاءَنَا قَالَ يَالَيْتَ) [الزخرف/٣٨]، فكذلك: (أَتَوهُ)[٣] فعلوا من الإتيان، وحمل على معنى كلّ، دون لفظه، ولو حُمِل على لفظ كلٍ[٤] لكان حسناً، كما قال سبحانه[٥]: (إِنْ كُلُّ مَنْ فِي السَّمٰوَاتِ وَالْأَرْضِ إِلَّا آتِي الرَّحْمٰنِ عَبْداً) [مريم/٩٣].

ومن قرأ: (وَكُلٌّ آتُوْهُ) فحجَّته قوله: (وَكُلُّهُمْ آتِيه يَوْمَ القِيامَةِ فَرْداً) [مريم/٩٥] فكما أنَّ (آتيه) فاعله[٦] حُملٍ على لفظ (كُلٍّ) كذلك آتُوه: فاعِلوه، فآتوه: محمول على معنى كلّ، وقوله: (آتيهِ): (وَإِنْ كُلٌّ إِلَّا آتِ الرَّحْمٰنِ عَبْداً) محمول ذلك كلُّه على لفظ كلٍّ دون معناه.

اختلفوا في الياء والتاء من قوله جلَّ وعزَّ: (إِنَّهُ خَبيرٌ بما تَفْعَلُون) [النمل/٨٨].

فقرأ ابن كثير وأبو عمرٍو وابن عامرٍ: (إِنَّهُ خَبيرٌ بِمَا يَفْعلُون) بالياء.

وقرأ نافع وعاصم وحمزة والكسائي: بالتاء.

وروى أبو عبيد عن أهل المدينة بالياء وهو غلط.

= ٤٨٧: ممدودة التاء على معنى جاؤوه، وفي رواية أبي بكر عن عاصم كذلك مثل الباقين.

(١) سقطت من ط. (٢) سقطت من ط.

(٣) في (م): (آتوه)، والوجه ما في (ط) والآية التي قبلها: (وإنهم ليصدونهم عن السبيل ويحسبون أنهم مهتدون) [الزخرف/٣٧].

(٤) في ط: على اللفظ لفظ كلٍ.

(٥) سقطت من ط.

(٧) في م: فاعليه.

وحدثني عبيد الله بن علي [الهاشمي][١] عن نصر بن علي عن أبيه عن أبان عن عاصمٍ بالياء[٢].

قال أبو علي[٣] : حجة[٤] من قال : (يفعلون) بالياء: أنّ ذكر الغيبة قد تقدّم في قوله : (وَكُلٌّ آتُوْه داخِرين) [النمل/٨٧].

وحجَّة التاء أنَّه خطابٌ للكافّة[٥]، وقد يدخل الغيب في الخطاب، ولا يدخل الخطاب في الغيبة.

قال : قرأ ابن كثير وأبو عمروٍ وابن عامرٍ : (وَهُمْ مِنْ فَزَعِ يومِئِذٍ) [النمل/٨٩] مضافاً ، واختلف عن نافع في الميم، فروى ابن جَمّاز وقالون وأبو بكر بن أبي أويس، والمسيبي، وورش عنه : (مِنْ فَزَعِ يَوْمَئذٍ) غيرُ منون بفتح[٦] الميم.

وروى عنه إسماعيل بن جعفر : (مِنْ فَزَعِ يومِئِذ) بكسر الميم.

وقرأ عاصم وحمزة والكسائي : (مِنْ فَزَعٍ يَوْمَئِذٍ) بفتح الميم والتنوين، لا يجوز مع التنوين إلا فتح الميم، فإذاً لم تُنَوِّنْ فزعاً جاز فيه الفتح والكسر[٧] .

---

(١) زيادة من السبعة
(٢) السبعة ص ٤٨٧
(٣) سقطت من ط
(٤) كذا في ط وسقطت من م.
(٥) في (م): للكافر، وهو تحريف.
(٦) في ط: ويفتح
(٧) السبعة ص ٤٨٧

[قال أبو علي][١] : يجوز فيمن نوَّن قوله سبحانه[٢] :(مِنْ فَزَعٍ) في انتصاب يومٍ ثلاثة أضرب :

أحدها : أن يكون منتصباً بالمصدر ؛ كأنَّه : وهم من[٣] أن يفزعوا يومَئِذٍ.

والآخر : أن يكون صفة لفزع[٤] لأن أسماء الأحداث توصف بأسماء الزمان، كما يخبر عنها بها، وفيه ذكر للموصوف وتقديره في هذا الوجه أن يتعلق بمحذوفٍ : كأنّه من فزعٍ يحدُثُ يومَئذ.

والثالث : أن يتعلق باسم الفاعل كأنَّه : آمنون يَومَئذٍ من فزع.

ويجوز إذا نون فزعاً أن يَعْنِيَ به : فَزَعاً واحداً، ويجوز أن يعني به كثرةً ؛ لأنَّه مصدر، والمصادر تدلّ على الكثرة، وإن كانت مفردة الألفاظ كقوله سبحانه[٥] : (إِنَّ أَنْكَرَ الأَصْواتِ لَصَوْتُ الحَميرِ) [لقمان/ ١٩]، وكذلك إذا أضيف، فقيل[٦] : (من فزعِ يومِئذٍ)، أو (يومَئِذٍ) أن[٧] يُعنى به مفردٌ، ويجوز أن[٨] يُعنَى به كثرة.

---

(١) سقطت من ط.
(٢) سقطت من ط.
(٣) زيادة من ط.
(٤) في م: ليوم، بدل: لفزع،والمعنى المشروح ينطبق على الفزع لأنّه هو المعبَّر عنه بالحدث لا اليوم.
(٥) سقطت من ط.
(٦) في ط: أضاف فقال.
(٧) في ط: يجوز أن.
(٨) في ط: أن يكون.

فأمَّا القول في إعراب يومٍ ، وبنائِه إذا أضيف إلى (إذ) فقد ذكر فيما تقدَّم.

قال : قرأ نافع وعاصم في رواية حفص وابن عامرٍ : (وَمَاْ رَبُّكَ بغافلٍ عَمَّاْ تَعْمَلُون) بالتاء [النمل/٩٣].

وفي كتابي عن أحمد بن يوسف عن ابنِ ذكوان : (ومَاْ رَبُّك بِغَاْفِلٍ عَمَّا يعْملُونَ) بالياء، ورأيت في كتاب موسى بن موسى عن ابن ذكوان، عن ابن عامرٍ (تَعْمَلُونَ) بالتاء.

وقرأ الباقون بالياء[1] .

[قال أبو علي][2] حجَّة الياء أنَّه وعيدٌ للمشرِكيْنَ، وحجَّة التاء أنّه على : قُلْ لهم : (وما ربُّكَ بغافلٍ عَمّا تَعْمَلُون).

(١) السبعة ص ٤٨٨ وهناك اختلاف يسير في ترتيب الرواة لا يغير في المؤدى
(٢) سقطت من ط.

[بسم الله][١]:

ذكر اختلافهم في

سورة القصص

قال سبحانه[٢]: (طسٓمٓ) وقد ذُكِرَتْ[٣].

اختلفوا في النون والياء من قوله جلَّ وعز[٤]: (وَنُرِيَ فِرْعَوْنَ وَهَامَانَ وجُنُودَهُمَا) [القصص/٦] ورفع الأسماء ونصبها. فقرأ حمزة والكسائي: (ويَرَى فِرْعَونُ) بالياء ورفع الأسماء بعدهُ.

وقرأ الباقون بالنون: (وَنُرِيَ) ونصب الأسماء بعده[٥].

[قال أبو علي][٦]: حجّة (نُرِي) أنَّ ما قبله للمتكلم، فينبغي أن يكون ما بعده أيضاً كذلك، ليكون الكلام على[٧] وجه واحدٍ، لأنَّ فرعون يُرى ذلك.

(١) سقطت من ط.
(٢) سقطت من ط.
(٣) السبعة ص ٤٩٢ وانظر أول سورة الشعراء.
(٤) في ط: تعالى.
(٥) السبعة ص ٤٩٢.
(٦) سقطت من ط.
(٧) في ط: من.

وحجَّة (يَرَى) أنّ فرعون وحزبه يرون ذلك، ويُعْلَم أنَّهم يرونه إذا أُروه. وهي فيما زعموا قراءة الأعمش.

اختلفوا في قوله جلَّ وعزَّ: (وَحَزَنَاً) [القصص/٨] في فتح الحاء وضمها.

فقرأ حمزة والكسائي: (وَحُزْنَاً) بضم الحاء، وقرأ الباقون (وَحَزَنَاً) بفتحتين[١].

[قال أبو علي][٢]: الحُزْنُ والحَزَنُ: لغتان مثل: العُجْمُ والعَجَمُ، والعُرْبُ والْعَرَبُ، وهما مطَّردان[٣] في هذا النحو.

اختلفوا في قوله جلّ وعزّ[٤]: (حَتَّى يَصْدُرَ الرِّعَاْءُ) [القصص/٢٣] في فتح الياء وضمِّها.

فقرأ أبو عمروٍ وابن عامر: (حَتَّى يَصْدُرَ) بنصب الياء ورفع الدال من صَدَرْتُ. وقرأ الباقون: (حتى يُصْدِرَ) برفع الياء وكسر الدال من أصْدَرْتُ[٥].

[قال أبو علي][٦]: (حتَّى يَصْدُرَ الرِّعاءُ): حتَّى يرجعوا من سَقْيِهِم، وفي التنزيل: (يَومئذٍ يَصْدُرُ النَّاسُ أَشْتَاْتَاً) [الزلزلة/٦]، فمن قرأ[٧]: (حتَّى يُصْدِرَ الرِّعَاْءُ) أراد: حتّى يُصْدِرُوا مواشيهَمْ من

---

(١) السبعة ص ٤٩٢.
(٢) سقطت من ط.
(٣) في ط: يطردان.
(٤) في ط: تعالى.
(٥) السبعة ص ٤٩٢.
(٦) سقطت من ط.
(٧) في ط: قال.

وِرِدِهِمْ، فحذف المفعول، وحذفُ المفعول كثير في التنزيل وفي سائر الكلام، قال سبحانه[1] : (لِيُنْذِرَ بَأْسَاً شَدِيدَاً) [الكهف/٢]، فحذفَ أحد المفعولين اللّذين ثبتا في قوله سبحانه[2]، (فقل أَنْذَرْتُكُم صَاْعِقَةً) [فصلت/١٣] والمفعول المحذوف إنمّا هو لتنذرَ الناس، أو المبعوث إليهم، وقال الشاعر :

لا يَعْدِلَنَّ أتاويّون تَضربُهم نكباءُ صِرٌّ[3] بأصحابِ المُحِلّاتِ

[أي أحداً][4].

اختلفوا في ضمِّ الجيم وكسرها وفتحها[5] من قوله تعالى : (جُذْوَةٍ) [القصص/٢٩].

فقرأ ابن كثير ونافع وأبو عمروٍ وابن عامرٍ والكسائي : (أو جِذْوَةٍ) بكسر الجيم.

وقرأ عاصم وحده : (جَذْوَةٍ) بفتح الجيم، وقرأ حمزةُ بضمِّ الجيم[6].

[قال أبو علي][7] : هذه لغات في الكلمة، قال أبو عبيدة :

---

(١) سقطت من ط.
(٢) سقطت من ط.
(٣) سبق في ٣٧/١، وبرفع: صرٌّ، وجاء في م: صرٍّ بتنوين الجرّ، وهو سهو، فصرٌّ صفة للنكباء، وحقها الرفع.
(٤) كذا في ط وسقطت من م.
(٥) سقطت كلمة: «فتحها» من (م) وهي في (ط) والسبعة.
(٦) السبعة ص ٤٩٣.
(٧) سقطت من (ط).

الجِـذْوَةُ مثل الجِـذْمَةِ وهي : القـطعة الغليـظة من الخشب ليس فيهـا لهب، قال ابن مقبل:

باتَتْ حَوَاطِبُ لَيْلَى يَلْتَمِسْنَ لَهَـا جَزْلَ الجِـذاْ غَيْرَ خَوّارٍ وَلَا دَعِرِ[١]

وذكر أبو عبيدة المكسورة منها .

اختلفوا في فتح الرَّاء وضمِّها من قـوله عـزَّ وجلّ : (الـرَّهْـب) [القصص/٣٢].

فقـرأ ابن كثير ونـافع وأبـو عمرٍو : (مِنَ الـرَّهَبِ) بفتـح الـراء والهاء.

وقرأ عاصم في رواية أبي بكرٍ وحمـزة والكسائي وابن عـامرٍ : (الرُّهْبِ) مضمومـة الراء سـاكنة الهـاء، وروى هبيرة عن حفصٍ عن عاصمٍ : (الرَّهَبِ) بفتح الراء والهـاء، وهو غلط، وروى عمـرو بن الصباح عن حفصٍ عن عاصمٍ : (مِنَ الـرَّهْب) مفتوحـة الراء سـاكنة الهاء وهو الصواب[٢].

أبـو عبيدة ، جنـاحا الـرجل يـداه، والـرَّهَبُ : الـرَّهْبَـةُ، وهـو الخوف[٣].

---

(١) الحـواطب: النساء اللواتي يجمعن الحـطب ـ والجـزل: الحـطب الغليظ القوي ـ والجذا: أصول الشجر العظام التي بلي أعلاها وبقـي أسفلها واحدتها جذاة ـ والخوار: الحطب الضعيف السريع الاستيقاد ـ والدعر: الحطب البالي النخر ـ

الكامل ١٥٣/٢ المخصص ٢٣/١١ اللسان /دعر ـ جذا / ديوانه /٩١. ومجاز القرآن ١٠٢/٢ـ١٠٣

(٢) السبعة ص ٤٩٣.

(٣) انظر مجاز القرآن ١٠٤/٢.

قال: (وَٱضْمُمْ إِلَيْكَ جَنَاحَكَ مِنَ الرَّهَبِ) [القصص/٣٢] لمَّا جاء (فَخَرَجَ منها خَائِفاً يترقبُ) [القصص/٢١]، و(لا تَخَفْ نَجَوْتَ مِنَ الْقَوْمِ الظَّالِمِينَ) [القصص/٢٥] وقال: (إِنِّي أَخَافُ أَنْ يُكَذِّبُونِ) [الشعراء/١٢]، وقال: (لا تَخَافَا إِنَّني مَعَكُمَا أَسْمَعُ وأرى) [طه/٤٦]. وقال: (إِنَّنا نَخَافُ أَنْ يَفْرُطَ عَلَيْنا أَوْ أَنْ يَطْغَى) (طه/٤٥]، وقال: (فأوجَسَ في نَفْسِهِ خِيْفَةً مُوْسى) [طه/٦٧] وقال: (لَا تَخَافُ دَرَكاً ولا تَخْشَى) [طه/٧٧]، فأضاف عليه السلام الخوف في هذه المواضع إلى نفسه، أو نزل منزلة من أضافه إلى نفسه، قيل له: (اضْمُمْ إِلَيْكَ جَنَاحَكَ مِنَ الرَّهْبِ) [القصص/٣٢] فَأُمِرَ بالعزم على ما أريد له ممَّا أُمِرَ به وحُضَّ على الجدِّ فيه، لئلّا يمنعه من ذلك الخوف والرهبة الذي قد تغشّاه[1] في بعض الأحوال، وأن لا يستشعر ذلك، فيكون مانعاً له ممَّا أمر بالمضاء فيه، وقال تعالى[2]: (سَنَشُدُّ عَضُدَكَ بِأَخِيْكَ وِنَجْعَلُ لكما سُلْطَاناً) [القصص/٣٥]، فكما أنَّ الشد ههنا ليس بخلاف الحلّ، كذلك الضَّم في قوله: (واضْمُمْ إِلَيْكَ جَنَاحَكَ) ليس يراد به الضَّمُّ المزيل للفُرْجَةِ، والخصاصة[3] بين الشيئين، وكذلك قول الشاعر[4]:

---

(١) في (ط): يغشاه.

(٢) سقطت من ط.

(٣) في (م) الحصامة وهي تحريف. وما أثبتناه من (ط) وهو الصواب، والخصاصة كما في اللسان /خصص/: وخصاص المنخل والباب والبرقع وغيره: خلله، واحدته خصاصة.

(٤) ينسب إلى علي بن أبي طالب رضي الله عنه. والحيزوم: الصدر ـ وقيل: وسطه، انظر اللسان مادة /حزم/ والبيت مع آخر في الكامل للمبرد ص ١١٢١ =

اُشْدُدْ حيازيمَكَ للموت فإن الموتَ لاقيْكَ

ليس يريد به الشدُّ الذي هو الرَّبط والضّمُّ، وإنَّما يريد: تأهَّب له، واستعدِدْ[١] للِّقَاء به، حتَّى لا تهاب لقاءه، ولا تجزعَ من وقوعه. فتكون بحُسن[٢] الاستعداد له، كمن قيل[٣] فيه: حبيبٌ جاء على فاقة، كما يروى أنَّ أمير المؤمنين عليه السَّلام قال للحسن: إنّ أباك لا يبالي أوقع على الموت، أو وقع الموت عليه. وقالوا: في رأي فلان فسخٌ وفَكَّةٌ[٤]، فهذا خلاف الشَّدِّ والضَّمِّ.

ووصفوا الرأي والهمّة بالاجتماع، وألّا يكون منتشراً في نحو قوله[٥]:

= لسيدنا علي رضي الله عنه، قال المبرد: والشعر إنَّما يصح بأن تحذف «اشدد». . . ولكن الفصحاء من العرب يزيدون ما عليه المعنى، ولا يعتدون به في الوزن. اهـ منه.

(١) في (ط) واستعدَّ، وكلاهما صحيح.

(٢) في (م): فيكون بحسب.

(٣) في ط: قال.وقوله: حبيب جاء على فاقة: مثل يضرب للأمر يغشاك، وبك إليه حاجة. انظر جمهرة الأمثال ١/٣٦٥.

(٤) في (م): فلّه، والصواب ما أثبتناه من (ط).
والفسخ: ضعف العقل والبدن. (اللسان فسخ) وفي الأساس (فكك): رجل فكاك بالكلام لا يلائم بين كلماته ومعانيه لحمقه، وفيه فَكَّةٌ. وفي اللسان (فكك): في فلان فكّة، أي: استرخاء في رأيه.

(٥) البيت لذي الرمَّة ـ ورواية الديوان. . . تخطيت دونها بأصمع. . . وفي الديوان: وقوله حمىً: يعني الحاجات لا تُقْرَبُ، هي حمى ـ ويقال: هَمٌّ أصمع، وعزيمة صمعاء: أي: منجردة لا رجوع عنها. والمتالف: المهالك.
ديوانه ٣/١٦٣٢.

حِمَىً ذات أهـوالٍ تخطَّيْتُ حـولَـهُ
بأَصْمَعَ(١) منْ هَمِّي حِياضَ المَتالفِ

وقد جاء ذكر اليدين في مواضع يُراد بها: جملةُ ذي اليـد. من ذلك قولهم: لبَّيْكَ وخيرٌ بين يديك، ومن ذلك قوله سبحانه(٢): (ذَلِكَ بِمَا قَدَّمَتْ يَدَاكَ) [الحج/ ١٠]، وقالوا: يَدَاكَ أَوْكَتَا وفُوكَ نفخ(٣). فهذا يقـال عند تفريع الجملة، قال(٤):

فزارياً أَحَذَّيدِ القميص

فنسب الخيـانة إلى اليـد، وهي للجملة، وعلى هـذا نسب الآخَـرُ الإغلال إلى الإصبع فجعلها بمنزلة اليد فقال:

... وَلَـمْ يَـكُـنْ لِلْغَدرِ خَائِنَةً مُغِلَّ الإصْبَعِ(٥)

(١) في (م) بأجمع والرواية ما أثبته من (ط) والديوان.
(٢) سقطت من (ط).
(٣) من أمثال العرب يضرب لمن يجني على نفسه الحَيْن.
انظر مجمع الأمثال ٢/ ٤١٤ للميداني.
(٤) عجز بيت للفرزدق وصدره:
أأطعمتَ العراقَ ورافديه
أراد: أنه قصير اليدين عن نيل المعالي، كالبعير الأحَذّ، وهو الذي لا شعر لذنبه. قال المبرد: العراقان: البصرة والكوفة، والرافدان: دجلة والفرات.
انظر: الحيوان ٥/١٩٧، ٦/ ١٥٠ الكامل ٣/٨٣. وديوان الفرزدق ٢/ ٤٨٧.
(٥) تمام البيت:
حَـدَّثْتَ نَفْسَـكَ بـالـوفـاء ولم تكن للغـدر خـائنـةً مُـغِـلَّ الإصْبَـعِ
وهو رابع أبيات في الكامل ١/ ٤٦٣ (ط. مؤسسة الرسالة).
وفي الجمهرة١/ ٢٨٦ أنه لسلمى الجهنية ـ وفي الكامل ورغبة الآمل ٤/ ٣٦ =

وقال أبو عبيدة: جناحا الرجل: يداه[١]، وقد ذكر أن غيره قال في قوله: (واضْمُمْ إِلَيْكَ جَنَاْحَكَ) [القصص/٣٢]: إنَّه العَضُدُ.

وقول أبي عبيدة: أبْيَنُ عندنا، ويدلّ على قول من قال: إنَّه العضد، [أن العضد][٢] قد قام مقام الجملة في قوله تعالى[٣]: (سَنَشُدُّ عضُدَكَ بأخيكَ) [القصص/٣٥]؛ واليد في هذا المعنى أكثر وأوسع، وقد جاء الاسم المفرد يراد به التثنية، وأنشد أبو الحسن[٤]:

يداكَ يدٌ إحداهما الجودُ كُلُّه ... وراحتُكَ الأخرى طِعَانٌ تغايره[٥]

المعنى: يداك يدانِ، بدلالة قوله: إحداهما، ولأنَّك إن جعلت يداً مفرداً [بقِيَتْ لا يتعلق بها شيء][٦].

ومن وقوع التثنية بلفظ الإفراد ما أنشده أبو الحسن[٧]:

= أن قائله رجل كلابي يخاطب رجلاً من اليمامة يقال له قرين كان قتل أخاه وكان الكلابي نزل في جوار أخي قرين وقبله:

أقرين إنَّك لو رأيت فوارسي ... بعمايتين إلى جوانب ضلفع

وفلان مُغِلُّ الإصبع: إذا كان خائناً. وإصبع: اسم جبل.

انظر تهذيب اللغة للأزهري ٥٢/٢.

(١) مجاز القرآن ١٠٤/٢.

(٢) سقطت من ط.

(٣) سقطت من ط.

(٤) البيت للفرزدق ورواية الديوان له:

يداك يد إحداهما النَّيْلُ والنَّدى ... وراحتها الأخرى طعانٌ تعاوره

انظر ديوانه ٣٤٢/١.

(٥) في ط: تقامره.

(٦) في ط: بقي لا يتعلق به شيء.

(٧) البيت لامرىء القيس:

وَعَيْنٌ لَهَا حَدْرَةٌ بَدْرَةٌ شُقَّتْ مَآقيهما مِنْ أُخُر

فيجوز على على هذا القياس في قوله : (واضْمُمْ إِلَيْكَ جَنَاحَكَ) أن يراد بالإفراد التثنية، كما أريد بالتثنية الإفراد في قوله[1] :

فَإِنْ تَزْجُرَانِي يَا بْنَ عَفَّانَ أَنْزَجِرْ. . .

ومن الناس من يحمل قوله [جَلَّ وعزّ] :[2] (أَلْقِيَاْ في جَهنَّمَ كُلَّ كَفَّارٍ عَنِيدٍ) [ق/ ٢٤] عليه.

اختلفوا في تشديد النون وتخفيفها من قوله جلَّ وعزَّ : (فَذَانِكَ) [القصص/٣٢].

فقرأ ابن كثير وأبو عمرٍو (فَذَانِّكَ) مشدّدة النون.

عليّ بن نصرٍ عن أبي عمرٍو : يخفف ويثقِّل، وروى نصر بن علي عن أبيه عن شبلٍ عن ابن كثير : (فَذَانِيْكَ) خفيفة النون بياء.

وقرأ الباقون : (فَذَانِكَ) خفيفة[2].

= و«حَدْرة بَدْرة» يعني : مكتنزة صلبة ضخمة، بدرة : أي : تبدر بالنظر، وشقّت مآقيهما : أي تفتحت فكأنها انشقت، وقوله : من أُخُر : أي : من مآخير العين ديوانه /١٦٦ وانظر المنصف ٦٨/١، وابن الشجري ١٢٢/١، و١٢٣ و٢٥١.

(١) صدر بيت لسويد بن كراع عجزه :

وإن تَدَعاني أحْمِ عِرْضاً مُمَنّعَا

وهو من شواهد البغدادي في شرح أبيات المغنى ١٦٣/٦، وفي شرح القصائد السبع ص ١٦ مع بيت آخر، وانظر السمط ٩٤٣، وشرح شواهد الشافية ص ٤٨٣، والشطر الشاهد في المخصص ج ١ الشطر الثاني ص ٥.

(٢) سقطت من ط.

(٣) ف ط : خفيفاً. وفي السبعة ص ٤٩٣ كما هو مثبت.

[قال أبوعلي][1] : وجه ما روي من قوله تعالى[2] : (فذانِيْـكَ) أنَّه أَبْدَلَ من النون الثانيـة الياء كـراهية التضعيف، وحكى أحمـد بن يحيى : لَا وَرَبِيكَ ما أفعل، يريد : لا وَرَبِّكَ، وأنشد أبو زيد[3]:

فــآلَيْتُ لا أشْـرِيْـهِ حتى يَمَلَّنِي بشيء ولا أمْــلَاهُ حَتَّى يفــارِقـا

يريد : لا أملُّه، فأبدل من التضعيف الألف، كما أبدل منه الأوَّل اليــاء، وقيـل في قــولــه تعــالى[4] : (ثم ذَهَبَ إلى أهلِهِ يَتمــطَّى) [القيامة/٣٣]، أي يتمطط من المُطَيْـطَيَاء ويجـوز أن يكون : يتمـطَّى يتكفَّى في مشيته، فيجري[5] فيها مطاهُ، وهو الظهر، فيكون يَتَفعَّـلُ : من المطا ولا يكون على القلب، ووجه التثقيل، قد مَرَّ فيما تقدَّم.

قـرأ نافـع وحده : (رِدَاً) [القصص/٣٤] غيـر مهمـوز منـون، وَهَمَزَهُ كلُّهم غير نافع فإنَّه لم يهمزه، وفتح الدال وأسكنها الباقون[6].

أبـو عبيدة : الـردْءُ:المُعين، يقال : أرْدَأتـه بشيء على عـدوِّه، وعلى ضَيعتـه أي : أعنته[7].

[قال أبو علي][8] : أمّا قول نافع : فإنَّه خفَّف الهمزة، وكذلك

(١) سقطت من ط.
(٢) سقطت من ط.
(٣) سبق انظر ١/٢٠٨
(٤) سقطت من ط.
(٥) في ط: فيحرك.
(٦) السبعة ص ٤٩٤ وهناك اختلاف يسير.
(٧) مجاز القرآن ٢/١٠٤.
(٨) سقطت من ط.

حكم الهمزة إذا خفِّفت وكان قبلهـا ساكن أن تَحُـذَف، وتُلْقَى حركتُها على السـاكن الذي قبلهـا، وهكذا قـرأ أهل التخفيف[١] :(الَّـذِيْ يُخْرِجُ الْخَبَ فِي السَّموات والأَرض) [النمل/٢٥]، فمن آثر منهم التخفيف قـال كما قال نافـع، وقد جـاء في بعض القوافي في الـردءِ : الـرِّدُّ، ذلك على أنَّه خفَّفَ الهمزة، وألقى حركتهـا على ساكن[٢] قبلهـا، ثم وقف بعد التخفيف على الحرف فثقَّل كما يثقِّل هذا فَرَجّ، وهذا خالدّ، فيضعف الحرف للوقف، ثم يطلق كما أطلق نحو[٣] :

سبسبَّا[٤] . . . والقصبَّا[٥].

وحكى أبو الحسن : (رِدّاً) وحمله على أنَّه فِعْل من (رددتُ) أي يَرُدُّ عَنِّي.

اختلفوا في ضمّ القاف وإسكانها من قوله جلَّ وعزَّ: (يُصَدِّقُنِي) [القصص/٣٤] فقرأ عاصمٌ وحمزة (يُصَدِّقُنِي) بضم القاف. وقرأ الباقون (يُصَدِّقْنِي)، ساكنة القاف[٦].

قـال أبو علي : وجـه الرفـع في (يُصَدِّقُنِي) أنَّـه صفة للنَّكـرة، وتقديره : رِدْءاً مصدقاً، وسأل ربّه إرساله بهذا الوصف، ومن جزم كان على معنى الجزاء ؛ إن أرسلته صدَّقَني، وهو جيِّد في المعنى، لأنّه إذا أرسله معه صدَّقه.

(١) انظر فهارس سيبويه للأستاذ النفاخ ص ٣٦.
(٢) في ط: الساكن.
(٣) كذا في ط وسقطت من م.
(٤) من قول رؤبة سبق في ١/٦٥ و ٤١٠.
(٥) من قول رؤبة سبق في ٢/٣٦٣.
(٦) السبعة ص ٤٩٤.

قال: قرأ ابن كثير وحده: (قَاْلَ مُوْسى) [القصص/٣٧] بغير واو، وكذلك في مصاحف أهل مكة. وقرأ الباقون: (وقَاْلَ مُوْسَى) بالواو، وكذلك في مصاحفهم[١].

[قال أبو علي][٢]: قد مضى القول في نحو هذا قبل.

اختلفوا في الياء والتاء، من قوله جلَّ وعزَّ[٣]:

(وَمَنْ تَكُوْنُ لَهُ عاقِبَةُ الدَّارِ) [القصص/٣٧].

فقرأ حمزة والكسائي: (وَمَنْ يَكُوْنُ) بالياء، وقرأ الباقون بالتاء.[٤]

الياء والتاء في هذا النحو حسنان [وقد مضى ذلك][٥].

وقرأ ابن كثير وأبو عمروٍ وابن عامر وعاصم: (أَنَّهُمْ إِلَيْنا لا يُرْجَعُوْنَ) [القصص/٣٩] برفع الياء، وقرأ نافع وحمزة والكسائي: (لا يَرجِعُونَ) بفتح الياء[٦].

[قال أبو علي][٧]: حجَّة الفتح قوله: (وَإِنَّا إِلَيْهِ راجِعُونَ) [البقرة/١٥٦]، وحجَّة الضَّمِّ: (وَلَئِنْ رُدِدْتُ إِلَى رَبّي) [الكهف/٣٦] وقوله: (ثُمَّ رُدّوا إلى اللهِ) [الأنعام/٦٢] [وقوله: (فارجعنا نعمل صالحاً) [السجدة/١٢]][٨].

---

(١) السبعة ٤٩٤.
(٢) سقطت من ط.
(٣) في ط: تعالى.
(٤) السبعة ص ٤٩٤.
(٥) كذا في ط وسقطت من م.
(٦) السبعة ص ٤٩٤.
(٧) سقطت من ط.
(٨) ما بين المعقوفين سقط من م.

اختلفوا في قوله تعالى: (قالوا سَاحِرَانِ تَظَاْهَرَاْ) [القصص/٤٨] في الألف وإسقاطها، فقرأ عاصم وحمزة والكسائي: (قَاْلُوْا سِحْرانِ) ليس قبل الحاء ألف، وقرأ الباقون: (سَاْحِرَاْنِ) بألف قبل الحاء[1].

[قال أبو علي][2]: حجَّة من قال: (ساحِرَاْنِ) أنَّه قال: (تَظَاْهَرَا)، والمظاهرة: المعاونة، وفي التنزيل: (وَإِنْ تَظَاْهَرَاْ عَلَيْهِ) [التحريم/٤]، والمعاونة إنَّما تكون في الحقيقة للساحرين لا للسحرين.

ووجه من قال: (سِحْرَانِ) أنَّه نسب المعاونة إلى السحرين على الاتساع، كأنَّ المعنى: كلُّ سحرٍ منهما يقوّي الآخر. [لأنَّهما تشابها واتفقا ونحو ذلك][3].

وممَّا يقوِّي ذلك قوله سبحانه[4]: (قُلْ فَأْتُواْ بِكِتَاْبٍ مِنْ عِنْدِ اللهِ هُوَ أَهْدَى مِنْهُمَا) [القصص/٤٩] على الكتابين اللَّذين قالوا فيهما سحران.

ومن قال: (سَاْحِرَاْنِ) قال: المعنى هو أهدى من كتابيهما، فحذف المضاف، وزعموا أن (سِحْرانِ) قراءة الأعمش.

اختلفوا في الياء والتاء من قوله جلَّ وعزَّ[5]: (تُجْبَى إِلَيْهِ ثَمَراتُ) [القصص/٥٧].

---

(١) السبعة ص ٤٩٥.
(٢) سقطت من ط.
(٣) كذا في ط وسقطت من م.
(٤) سقطت من ط.
(٥) في ط: تعالى.

فقرأ نافع وحده : (تُجْبَى إِلَيْهِ) بالتاء، [وقرأ الباقون بالياء][1].

قال أبو علي : تأنيث ثمراتٍ تأنيث جمع، وليس بتأنيث حقيقي، فإذا كان كذلك كان بمنزلة الوعظ، والموعظة والصوت، والصيحة إذا ذكِّرت كان حسناً، وكذلك إذا أنّثت.

قرأ أبو عمروٍ وحده: (أَفَلاْ يَعْقِلُون) و (تَعْقِلُونَ) بالتاء والياء [القصص/ ٦٠] وقرأ الباقون[2]: بالتاء.

[قال أبو علي][3] : حجَّة التاء قوله :(وَمَاْ أُوتيتُمْ مِنْ شَيْءٍ) (أَفَلاْ تَعْقِلُونَ) [القصص/ ٦٠] ليكون الكلام وجهاً واحداً.

والياء: أَفَلاْ يَعْقِلُون يا محمَّد.

قال : وقرأ عاصم في رواية حفص : (لَخُسِفَ بنا) نصباً [القصص/٨٢] وكذلك روى علي بن نصرٍ عن أبان عن عاصم مثله[4]، وقرأ الباقون، وأبو بكر عن عاصم (لَخُسِفَ بنا) بضم الخاء[5].

قال أبو علي [من قال][6] : (لَخَسَفَ) بفتح الخاء فلتقدم [ذكر الله تعالى][7] : (لولا أنْ مَنَّ اللهُ عَلَيْنا لَخَسَفَ بِنَاْ) [القصص/٨٢]،

---

(١) سقطت من ط. وهي في السبعة ص ٤٩٥.
(٢) في (م) الباقون. وسقطت العبارة من السبعة انظر ص ٤٩٥.
(٣) سقطت من ط.
(٤) في ط: مثله نصباً.
(٥) السبعة ص ٤٩٥.
(٦) كذا في ط وسقطت من م.
(٧) في ط: ذكر اسم الله عز وجل.

ومن قال: (لَخُسِفَ بِنَا) فبنى الفعلَ للمفعول، فإنَّه يَؤُوْلُ إلى الخسف في المعنى.

قال: قرأ ابن كثير: (بِضئاءٍ)[1] [القصص/ ٧١] بهمزتين، كذا[2] قرأت على قنبلٍ، وهو غلط[3].

وروى ابن فُلَيح والبَزّيّ عن ابن كثير بغير همزٍ، وهو الصواب.

وقد ذكرنا القول [فيما تقدّم فيه][4].

---

(١) في الأصل (ضئاءً) وهي من سورة يونس/ ١٠ المتقدمة، والتي أشار إليها المصنف، وقد أثبتنا ما في سورة القصص، وهو الوجه.

(٢) في ط: هكذا.

(٣) أي: في الرواية.

(٤) في ط: في هذا فيما تقدم. وانظر السبعة ص ٤٩٥.

[بسم الله][١]

ذكر اختلافهم في سورة العنكبوت

اختلفوا في الياء والتاء من قوله تعالى: (أَوَ لَمْ يَـرَوْا كَيْفَ يُبْدِىءُ اللهُ الخَلْقَ ثُمَّ يُعيدُه) [١٩].

فقرأ ابن كثير ونافع وأبو عمروٍ وابن عـامر بـالياء، وقـرأ حمزة والكسائي (تَرَوْا) بالتاء، واختلف عن عاصم، فروى يحيى عن أبي بكر عن عاصم وابن أبي أمية عن أبي بكر عن عاصم بالتاء، ورويا في النحل [٤٨] بالياء. وروى الكسائي والأعشى عن أبي بكر وحفص عن عـاصم بالياء ـ حدثني موسى بن إسحق عن هرون عن حسين عن أبي بكر عن عاصم مثله بالياء[٢].

قال أبو علي: حجَّة الياء أن الذي قبلها غيبة، (وَإِنْ تُكذِّبُوا فَقَدْ كَذَّبَ أُمَمٌ من قبْلِكُمْ... أَوَلَمْ يرَوْا)[العنكبوت /١٨، ١٩]، وحجّة التاء: قل لهم: (أَوَلَمْ ترَوْا كيفَ).

---

(١) سقطت من ط.

(٢) انظر السبعة ص ٤٩٨.

ولا ينبه المسلمون على علم الابتداء والبعث والإعادة بعد الموت، لأنّهم قد علموا ذلك وَتَيَقَّنُوه، ولا يدلُّ قوله سبحانه: (قُل سِيرُوا في الْأرضِ) [العنكبوت/ ٢٠] على اختيار التاء، لأنَّ ذكر الأمم التي كذبت وكفرت قد تقدَّم، فحمل الكلام عليه، والخطاب جاء بعد ذلك.

اختلفوا في المدِّ والقصر من قوله سبحانه: (ثُمَّ اللهُ يُنْشِئُ النَّشأَةَ الآخِرَة) [العنكبوت/ ٢٠]، فقرأ ابن كثير وأبو عمروٍ: (النَّشَاءَة) ممدودة في كلِّ القرآن، وقرأ الباقون بالقصر[١].

قال أبو زيد: نَشَأْتُ أنشأ نَشْأً، ونَشَأَتِ السَّحابة [نشاءً، ولم يذكر النشأة][٢] وهو في القياس كالرأفةِ والرآفةِ، والكأْبَةِ، والكآبَةِ، وحكى أبو عبيدة (النَّشْأَة) ولم يذكر الممدود[٣]، ونشأ هو الفعل الذي لا يتعدَّى، وإذا عَدَّيْتَهُ نقلته بالهمزة، كقوله تعالى[٤]: (كَمَا أَنْشَأَكُمْ مِنْ ذُرِّيَّةِ قَوْمٍ آخرين) [الأنعام/ ١٣٣] (وأَنْشَأْنَا بَعْدَهَا قَوْمَاً آخَرِينَ)[٥] [الأنبياء/ ١١] والقياس: أن يجوز النقلُ بتضعيف العين.

اختلفوا في الإضافة والتنوين من قوله جلَّ وعزَّ[٦]: (مَوَدَّةُ بَيْنِكُمْ)[العنكبوت/ ٢٥] فقرأ ابن كثير وأبو عمروٍ والكسائي (مَوَدَّةُ بينكم) [بالرفع والإضافة، وروى أبو زيد عن أبي عمروٍ: (مَودَّةُ

(١) السبعة ص ٤٩٨.
(٢) في ط: نشأة ولم يذكر النشاءة.
(٣) في ط: الممدودة وانظر مجاز القرآن ٢/ ١١٥.
(٤) سقطت من ط.
(٥) سقطت من ط.
(٦) في ط: تعالى.

بَيْنِكُمْ)][(١)] و(مودةً بَيْنَكُمْ)[(٢)] جميعاً، وروى علي بن نصر عن أبي عمروٍ (مودَّةُ) مضافاً، وقرأ نافع وابن عامر وعاصم في رواية أبي بكر: (مودة بَيْنَكُمْ)، المفضل عن عاصم: (مَوَدَّةُ بينِكُمْ) مثل أبي عمروٍ.

الأعشى عن أبي بكر عن عاصم: (مَوَدَّةٌ) رفع[(٣)] منون (بَيْنَكُمْ) نصباً.

وقرأ حمزة والكسائي[(٤)] وعاصم في رواية حفص: (مَوَدَّةَ بَيْنِكُمْ) بنصب[(٥)] (مودة) مع الإضافة[(٦)].

قال أبو علي: يجوز فيمن قال: (مَوَدَّةُ بَيْنِكُمْ) أن يجعل (ما) اسم (إن)، ويضمر له ذِكْراً يعود إلى (ما) كما جاء قوله: (واتَّخذْتُموهُ وَرَاْءَكُمْ ظِهْرِيّاً) [هود/٩٢]. فيكون التقدير: إنَّ الذين اتخذتموهُمْ مِنْ دُونِ الله أَوْثَاْنَاً، مودةُ بَيْنِكُمْ، فيصير (مودةُ بينكم) خبر إن وتجعلُ المودة: ما اتخذوا على الاتساع، أو تحذف المضاف تقديره: إنَّ الَّذِينَ اتَّخَذْتُموهُم أَوْثَاْناً ذوو مودةِ بينكم، فيكون دخول (أنّ) على (ما) لأنَّه بمنزلة الذي، كقوله سبحانه[(٧)]: (أيحسِبُونَ أنَّما نُمِدُّهُمْ بِهِ مِن مَالٍ وَبَنِينَ) [المؤمنون/٥٥] لعَوْدِ الذكر، ويجوز أن يُضمر هو،

---

(١) ما بين المعقوفين سقط من ط.

(٢) في (م): (مودّةَ بينِكُم).

(٣) سقطت من ط.

(٤) سقطت م ط.

(٥) في ط: نصب.

(٦) السبعة ص ٤٩٨ ـ ٤٩٩ مع اختلاف يسير.

(٧) سقطت من ط.

ويجعل (مودَةُ بينِكُم) خبراً عنه، والجملة في موضع خبر إنَّ.

ومن قرأ: (مَوَدةً بَيْنَكُمْ) و(مودَّةَ بَيْنِكُمْ)[1] بالنصب، جعل (ما) مع (إنَّ) كافَّة، ولم يُعِدْ إليها ذكراً كما أعاد في الوجه الأول، ولكن جعل الأوثان منتَصِبَةً باتَّخذْتُمْ، وعدّاه أبو عمروٍ إلى مفعُول واحدٍ، كقوله سبحانه: (قُلْ اَتَّخَذْتُم عِنْدَ الله عهداً) [البقرة/٨٠]، والمعنى: إنَّما اتَّخَذْتُم من دون الله أوثاناً آلهة، فحذف، كما أنَّ قوله: (إنَّ الَّذِينَ اتَّخَذُوا العِجْلَ سيَنَالُهُمْ) [الأعراف/١٥٢]، معناه: اتخذوا العجل إلهاً، فحُذِفَ. وانتصب (مودةً بينَكُمْ) على أنه مفعول له، أي اتخذتم الأوثان للمودة و(بينكم) نصبٌ على الظرف، والعامل فيه المودة.

ومن قال: (مَوَدَّةَ بينكُمْ) أضاف المودة إلى البين، واتَّسَعَ في أنْ جَعَل الظرف اسماً لَمَّا أضاف إليه، ومثل ذلك قراءة من قرأ: (لقد تَقَطَّعَ بَيْنُكُمْ) الأنعام /٩٤] ومثلُهُ في الشعر[2]:

أَتَتْهُ بِمَجْلُومٍ كَأَنَّ جَبِينَهُ صَلاَءَةُ وَرْسٍ وَسْطُها قَدْ تَفَلَّقَا

ومن قال: (مودَّةً بَيْنَكُم) جاز في قوله: (بينَكُمْ) إذا نوَّنت (مَودّةً) ضربان: أحدهما: أن يجعله ظرفاً متعَلقاً بالمصدر، والآخر أن يجعله صفة له، فإذا جعلته ظرفاً متعَلقاً بالمصدر، والآخر أن يجعله صفة له، فإذا جعلته ظرفاً للمصدر لم يمتنع أن يكون قوله: (في الحياة الدنيا) أيضاً متعلقاً بالمصدر، لأنَّ الظرفين أحدهما من المكان، والآخر من الزمان، وإنَّما الذي يمتنع أن تعلق به ظرفين من المكان أو ظرفين من

(١) سقطت (مودة بينكم) من (م).
(٢) للفرزدق سبق في ١/٣٩، ٢٥٠ ٢٥٢.

الزمان، فأمَّا إذا اختلفا، فسائغ، [فقوله سبحانه][1] (في الحياةِ الدُّنيا) [العنكبوت/ ٢٥] ظرف زمان، لأنَّ المعنى: في وقت الحياة الدنيا؛ ولا ذكر في واحد من الظرفين، كما أنَّك إذا قلت: لقيتُ زيداً اليوم في السوق، كان كذلك، وإذا جعلت الظرف الأوَّل صفة للنكرة كان متعلقاً بمحذوف، وصار فيه ذكر يعود إلى الموصوف.

وإذا جعلته وصفاً للمصدر جاز أن يكون قوله: (في الحياة الدنيا) في موضع حالٍ، والعامل فيه الظرف الذي هو صفة للنكرة، وفيه ذكرٌ يعود إلى ذي الحال، وذو الحال: هو الضمير الذي في الظرف يعود إلى الموصوف الذي هو (مودَّةٌ)، وهو هي في المعنى.

فإن قلت: هل يجوز أن يتعلق الظرف الذي قد جاز أن يكون حالاً[2] في المودّة مع أنَّه قد وُصف بقوله بينَكُمْ.

قيل: لا يمتنع ذلك، لأنَّك إذا وصفته فمعنى الفعل قائم فيه، والظَّرف متعلق بمعنى الفعل، وإنَّما الذي يمتنع أن يعمل فيه إذا وصف المفعول به، فأمَّا الحال والظرف، فلا يمتنع أن يتعلق كل واحد منهما به، وإن كان قد وصف.

وقد جاء في الشعر ما لا يعمل عمل الفعل إذا وُصف عاملاً في المفعول به، فإذا جاز عمله في المفعول به فلا نظر في جواز عمله فيما ذكرنا من الظرف والحال، فمن ذلك قوله[3]:

---

(١) في ط: فقولك.
(٢) في الأصل م «ظرفاً» بعد قوله: حالاً وليس في «ط».
(٣) ذكره اللسان في مادة /فقد/ ولم ينسبه.

إذا فاقِدُ خَطْباءُ فَرْخَين رَجَّعَتْ
ذَكَرْتُ سُلَيْمَى في الخَلِيْط المُبَاينِ

والتَّحقير في ذلك بمنزلة الوصف، لوقلت: هذا ضُوَيْرِبٌ زيداً، لَقَبُحَ كما يَقْبُح ذلك في الصِّفة، ولم يجيء ذلك في حال السَّعة والاختيار.

وقرأ ابن كثير ونافع وابن عامرٍ وحفصٌ عن عاصمٍ: (وَلُوْطاً إذْ قَالَ لِقَوْمِهِ إنَّكُمْ لتأتُونَ الفاحِشَةَ) [العنكبوت/٢٨]، (أَإِنَّكم) [العنكبوت/ ٢٩]. وكان ابن كثير يستفهم بغير مَدٍّ، يلفظ بياء بعد الألف، [ورُوِي عن نافع المدُّ، ورُوي](١) عنه مثل قراءة ابن كثير. وكان ابن عامر يهمز همزتين في(٢) (أَإِنَّكُمْ)، وقال ابنُ ذكوانَ عنه بهمزتين والاستفهام، فكأنَّ(٣) قراءته: (أاإِنَّكُمْ) يَمُدّ(٤) بين الهمزتين، وإنَّما قلت ذلك، لأنَّ أبا العباس أحمد بن محمد بن بكر أخبرني عن هشام بن عمَّار بإسناده عن ابن عامر: (أاإذا) في وزن: عاعِذا.

حفص عن عاصمٍ في الأوّل(٥) مثل نافع الثاني بهمزتين.

وقرأ أبو عمروٍ وعاصم في رواية أبي بكر وحمزة والكسائي

= وجاءت نسبته في المقرب لابن عصفور ١/١٢٤ إلى بشر بن أبي خازم وليس في ديوانه (ت: الدكتور عزّة حسن).

والفاقد من النساء: التي يموت زوجها أو ولدها.

(١) في ط: وكان نافع يُرْوَى عنه المدّ ويُرْوَى.

(٢) كذا في ط بزيادة (في) وسقطت من م، وهي في السبعة.

(٣) في م: واستفهام وكأن. والمثبت من ط والسبعة.

(٤) في م: بمدَّةٍ والمثبت من ط والسبعة.

(٥) في ط: الأولىٰ.

بالاستفهام فيهما غير أنَّ أبا عمروٍ لا يهمز همزتين، وهؤلاء يهمزون همزتين[١].

[قد تقدم ذكر القول في ذلك][٢].

وقرأ ابن كثير وعاصم في رواية أبي بكر: (لَنُنَجِّيَنَّهُ) [العنكبوت/٣٢] مشددة، و(إِنَّا مُنْجوكَ) [العنكبوت/٣٣] ساكنة النون خفيفة.

وقرأ نافع وأبو عمروٍ وابن عامر وحفص عن عاصمٍ بتشديد الحرفين، وقرأ حمزة والكسائي بتخفيف الحرفين.

أبو زيد عن أبي عمروٍ: (لَنُنْجيَنَّهُ) ساكنة النون الثانية[٣].

[قال أبو علي][٤]: حجَّة مَن قال: (إِنَّا مُنْجوكَ) بالتخفيف: قوله سبحانه[٥]: (فَأَنْجَاهُ الله مِنَ النّارِ) [العنكبوت/٢٤].

وحجّة مَن ثَقَّل قوله[٦]: (وَنَجَّيْنَا الّذينَ آمَنُوْا) [فصّلت/١٨]، يقال: نجا زيدٌ، قال:

نجا سالمٌ والروحُ مِنْهُ بِشِدْقِهِ[٧]

---

(١) السبعة ص ٤٩٩ ـ ٥٠٠.

(٢) ما بين معقوفين ساقط من (م)

(٣) السبعة ص ٥٠٠.

(٤) سقطت من ط.

(٥) سقطت من ط.

(٦) في ط: قوله تعالىٰ.

(٧) هذا صدر بيت لحذيفة بن أنس الهذلي عجزه:

ولم ينج إلا جَفْنَ سيفٍ ومِئْزَرَا

وقد سبق في ٣٢٢/٣ وروايته ثم، وهنا في ط: والنفس منه.

ونجّيتُهُ، وأنجيتُهُ مثل: فَرَّحْتُهُ وأفرحتُهُ، ويقوّي التشديد قوله تعالى[١]: (إلاّ آلَ لُوطٍ نجّيْنَاهُمْ بِسَحَرٍ) [القمر/٣٤]، وفي قصة لوطٍ في موضع آخر (فنجَّيْنَاهُ).

وقرأ ابن عامرٍ وحده[٢]: (إنّا مُنَزِّلُون) [العنكبوت/٣٤] بالتشديد[٣]، وقرأ الباقون: (إنّا مُنْزِلُون) بإسكان النون.

الكسائي عن أبي بكر عن عاصم (إنا مُنَزِّلُون) مشدداً، وكذلك رَوَى الأعشى عن أبي بكر[٤].

قال [أبو علي: قال سبحانه][٥]: (نَزَلَ بِهِ الرُّوحُ الأمينُ) [الشعراء/١٩٣] فإذا عَدَّيْتَهُ نقلته بالهمزة أو بتضعيف العين، كما أنَّ نجا زيد، كذلك، تقول: نَجَّيْتُهُ، وأنْجَيْتُهُ، قال: (وأنْزَلَ لكم من الأنْعامِ) [الزمر/٦] (فَأَنْزَلْنَا عَلَى الذيْنَ ظَلَمُوا) [البقرة/٥٩]، وأكثر ما في القرآن من التنزيل دلالة على تقدم تضعيف العين.

وقرأ ابن كثير ونافع وابن عامرٍ وحمزة والكسائي: (إنَّ الله يعْلَمُ ما تَدْعُونَ) [العنكبوت/٤٢] بالتاء.

وقرأ أبو عمروٍ وعاصم في رواية[٦] يحيىٰ عن أبي بكر (يَدْعُونَ) بالياء.

الأعشى عن أبي بكرٍ والكسائي وحُسيْن الجُعْفي عن أبي بكرٍ

---

(١) سقطت من ط.

(٢) كذا في ط وسقطت من م.

(٣) كذا في ط وسقطت من م.

(٤) السبعة ٥٠٠.

(٥) ما بين المعقوفتين ساقط من ط.

(٦) (يحيىٰ عن) زيادة من ط موجودة في السبعة.

عن عاصمٍ: (مَاْ تَدْعُونَ) بالتاء، حفص عن عاصم: (ما يَدْعُونَ) بالياء[١].

[قال أبو علي][٢] حجَّة الياء: أن الذي تقدمه غيبَةٌ (مَثَلُ الَّذِينَ اتَّخَذُوا مِنْ دُونِ الله أولياءَ... لَوْ كَاْنُوا يعْلَمُون) [العنكبوت/٤١]، (إِنَّ الله يَعْلَمُ مَاْ يَدْعُونَ) [العنكبوت /٤٢] والتاء على: قُلْ لَهُمْ: (إِنَّ الله يَعْلَمُ ما تَدْعُون)، لا يكون إلَّا على هذا، لأنَّ المسلمين لا يخاطبون بذلك، و(ما) استفهام موضعه نصب بتدعون، ولا يجوز أن تكون نصباً بيعلم، ولكن صار الجملة التي هي منها في موضع نصب بيعلم، والتقدير: إنّ الله يَعْلَمُ: أَوَثَنَاً تدعون من دونه أو غيره؟أي: لا يخفى ذلك عليه؛ فيؤاخذكم على كفركم، ويعاقبكم عليه.

ولا يكون: يعلم بمعنى يعرف، كقوله تعالى[٣]: (وَلَقَدْ عَلِمْتُمُ الَّذينَ اعْتَدَوُا مِنْكُم في السَّبْتِ) [البقرة/٦٥]، لأنَّ ذلك لا يُلْغَى، وما لا يُلْغىٰ، لا يُعَلَّقُ، ويبعدُ ذلك دخولُ مِنْ في الكلام، وهي إنَّما تدخُلُ في نحو قولك: هل من طعامٍ؟ وهَلْ من رجلٍ؟ ولا تدخل في الإيجاب، وهذا قول الخليل، وكذلك قال[٤]: (فَسَوْفَ تَعْلَمُونَ مَنْ تَكُونُ لَهُ عَاْقِبَةُ الدَّارِ) [الأنعام/١٣٥]، المعنى: فسوف يعلمون: آلمسلمُ تكون له عاقبة الدَّار أم الكافر؟ وكلّ ما كان من هذا، فهكذا[٥] القول فيه، وهو قياس قول الخليل.

---

(١) السبعة ص ٥٠١ مع اختلاف يسير في العبارة.

(٢) سقطت من ط.

(٣) سقطت من ط.

(٤) في ط: قوله.

(٥) في م: فهذا.

اختلفوا في الجمع والتوحيد من قوله تعالى: ﴿وَقَالُوا لَوْلَا أُنْزِلَ عَلَيْهِ آيَةٌ مِنْ رَبِّهِ﴾ [العنكبوت/ ٥٠].

فقرأ [نافع و](١) أبو عمروٍ وابن عامرٍ وحفصٌ عن عاصمٍ ﴿آياتٌ مِنْ رَبِّهِ﴾ جماعة.

علي بن نصرٍ عن أبي عمروٍ: ﴿آيَةٌ﴾ واحدة.

وقرأ ابن كثير وعاصم في رواية أبي بكر وحمزة والكسائي ﴿آيَةٌ﴾ على التوحيد(٢).

[قال أبو علي](٣): حجَّة الإفراد قوله: ﴿فَلْيَأْتِنا بآيَةٍ كَمَا أُرْسِلَ الأَوَّلُون﴾ [الأنبياء/ ٥]، ﴿وقالوا لولا نُزِّلَ عَلَيهِ آيَةٌ مِنْ رَبِّهِ، قُلْ إِنَّ الله قَادِرٌ على أَنْ يُنَزِّلَ آيَةً﴾ [الأنعام/ ٣٧] وحجَّة الجمع أن في حرف أُبَيّ زعموا: ﴿لَوْلَا يأتينا بآياتٍ مِنْ رَبِّهِ﴾ [طه/ ١٣٣] ﴿قُلْ إنّما الآياتُ﴾ [الأنعام/ ١٠٩]، وقد تقع ﴿آيَةٌ﴾ على لفظ الواحد ويراد بها كثرة، كما جاء: ﴿وَجَعَلْنَا ابْنَ مَرْيَمَ وَأُمَّهُ آيَةً﴾ [المؤمنون/ ٥٠]، وليس في قوله: ﴿قلْ إنّما الآياتُ عِنْدَ الله﴾ [الأنعام/ ١٠٩] دلالة على ترجيح مَن قرأ: ﴿آياتٌ مِنْ رَبِّهِ﴾ [العنكبوت/ ٥٠]، لأنَّهم لمَّا اقترحوا ﴿آيةً﴾ قيل لهم(٤): الآيات عند الله، والمعنى: الآية التي اقترحوها، وآياتٌ أُخر لم يقترحوها، فقد ثبت مما تلوناه(٥) أنَّهم اقترحوا آية.

---

(١) ما بين معقوفين سقط من م وهو في ط والسبعة وفي النص تقديم وتأخير بين م وط والمؤدّى واحد.

(٢) سقطت من ط.

(٣) السبعة ص ٥٠١.

(٤) كذا في ط وسقطت من م.

(٥) في ط: تـلونـا.

اختلفوا في الياء والنون من قوله تعالى: (وَيَقُولُ ذُوقُوا) [العنكبوت/٥٥]. فقرأ ابنُ كثير، وأبو عمرو وابن عامرٍ (ونقول) بالنون، وقرأ نافع وعاصمٌ وحمزة والكسائي: (ويَقُولُ) بالياء[1].

[قال أبو علي][2]: يقول ذُوقُوا أي[3]: يقول الموكَّلُ بعذابهم: ذوقوا، كقوله: (والملائكةُ بَاسِطُو أَيْديهِمْ. أَخْرِجُوا أَنْفُسَكُم) [الأنعام/٩٣]، أي: يقولون لهم: [أَخْرِجُوا أَنْفُسَكُمْ][4]، ومن قال: (ونقول)؛ فلأنَّ ذلك لمَّا كان بأمرِهِ سبحانه، جاز أن يُنْسَبَ إليه، وجوازه على هذا المعنى، لأنَّ الله سبحانه: (لا يُكَلِّمُهُم) ومعنى: (ذُوقُوْا مَاْ كُنْتُمْ تَعْمَلُوْنَ) أي: جزاءَه، وقيل: (ذوقوا) لوصول ذلك إلى المعذَّبِ كوصول[5] الذوق إلى الذائق.

قال:

دونَكَ ما جنَيْتَهُ فاحْسُ وذُقْ[6]

ويجوز في[7] (ويقول ذوقوا)، أن يكون القول للموكَّلين بالعذاب دون المعذبين كقوله جلّ وعزّ[8]: (ونقول ذُوْقُوْا عَذَابَ الحَرِيقِ) [آل عمران/١٨١] ونحو ذلك من الآي.

---

(١) السبعة ص ٥٠١.
(٢) سقط من ط.
(٣) كذا في ط وسقطت من م.
(٤) في ط: ذوقوا.
(٥) في م: لوصول.
(٦) لم نعثر عليه وفي م: جنيت بدل جنيته.
(٧) سقطت من م.
(٨) سقطت من ط.

اختلفوا في سكون[١] الياء وتحريكها من قوله سبحانه[٢]: (يا عِبَادِيَ الَّذينَ آمَنُوا إنَّ أَرْضِي واسِعَةٌ) [العنكبوت/٥٦].

فقرأ ابن كثير ونافع وعاصم وابن عامر: (يا عبادِيَ الَّذينَ)، وفي الزُّمَر: (يا عبادِيَ الذيْنَ أَسْرَفُوا) [٥٣] بنصب الياء فيهما، وفي الزخرف: (يا عِبادِي لا خَوْفٌ عَلَيْكُمْ) [٦٨]، ويأتي في موضعه إن شاء الله، وقرأ أبو عمروٍ وحمزة والكسائي: (يا عِبَادِي) بوقف الياء في الحرفين.

ابنُ عامرٍ وحده: (أرضِيَ واسِعةٌ) بفتح الياء وأسكنها الباقون[٣].

[قال أبو علي][٤]: التحريك والإسكان [في هذه الياءات][٥] حسنان.

قرأ عاصم في رواية يحيىٰ عن أبي بكر وابن أبي أمية عن أبي بكرٍ عن عاصمٍ: (ثُمَّ إلَيْنَا يُرْجَعُونَ) [العنكبوت/٥٧] بالياء، وقرأ[٦] الباقون وحفصٌ عن عاصم بالتاء[٧].

قال أبو علي: أمّا (يُرجَعُونَ)، فلأنَّ الذي قبله على لفظ الغيبة،

---

(١) في ط: جزم.
(٢) في ط: تعالى.
(٣) السبعة ص ٥٠١ ـ ٥٠٢.
(٤) سقطت في ط.
(٥) ما بين المعقوفتين ساقط من م.
(٦) سقطت من م.
(٧) السبعة ص ٥٠٢.

وهو قوله: (كُلُّ نَفْسٍ ذائِقَةُ الْمَوْتِ، ثُمَّ إِلَيْنَا يُرْجَعُونَ) [العنكبوت/٥٧]، وجاء على لفظ الجمع لأنَّ كلًّا جمعٌ في المعنى، وإن كان مفرداً في اللَّفظ.

و(تَرْجِعُونَ) بالتاء على الرجوع من الغيبة إلى الخطاب كقوله: (إِيَّاكَ نَعْبُدُ) [الفاتحة/٤] بعد قوله: (الْحمدُ لله) [الفاتحة/١].

اختلفوا في قوله سبحانه: (لَنُبَوِّئَنَّهُمْ) [العنكبوت/٥٨] في الباء والثاء، فقرأ حمزة والكسائي: (لَنُثْوِيَنَّهُمْ) بالثاء، وقرأ الباقون: (لَنبَوِّئَنَّهُمْ) بالباء[1].

قال أبو زيد: بَوَّأْنَا فلاناً مَنزلاً تَبْويئاً، فما حكى أبو زيد. حجَّة لمن قرأ (لنبوِّئَنَّهُمْ مِنَ الجَنَّةِ غُرَفاً) [العنكبوت/٥٨]، وقال: (ولقد بَوَّأنا بَنِي إسْرائيل مُبَوَّأَ صِدْقٍ) [يونس/٩٣]، وقال: (وإِذْ بَوَّأْنَا لإِبراهيمَ مَكَانَ الْبَيْتِ) [الحج/٢٦] فيجوز أن تكون اللاَّم زائدة كزيادتها في (رَدِفَ لَكُمْ) [النمل/٧٢] ويجوز أن يكون (بَوَّأْنَا) لدعاء إبراهيم وهو قوله: (رَبَّنَا إِنِّي أَسْكَنْتُ مِنْ ذُرِّيَّتي بِوادٍ غَيرِ ذِي زَرْعٍ .. فاجْعَلْ أَفْئِدَةً مِنَ النَّاسِ تَهْوِي إِلَيْهِمْ) [إبراهيم/٣٧]، ويكون المفعول محذوفاً على هذا، كأنَّهُ: وَإِذْ بَوَّأ بالدُّعَاءِ إبراهيم ناساً مكان البيتِ، كقوله تعالى[2]: (بَوَّأْنَا بني إسرائِيلَ مُبَوَّأ صِدْقٍ) [يونس/٩٣]، وقال: (نتبوَّأ من الجنَّة حَيْثُ نَشَاءُ) [الزمر/٧٤] فعلى هذا قوله سبحانه[3]: (لَنُبَوِّئَنَّهُمْ مِنَ الجَنَّةِ غُرَفاً) [العنكبوت/٥٨]، فأما مَن قرأ: (لَنُثْوِيَنَّهُمْ) فقد قال: (وما كُنْتَ ثاوِياً في أَهْلِ مَدْيَن) [القصص/٤٥]

---

(١) السبعة ص ٥٠٤.
(٢) سقطت من ط.
(٣) سقطت من ط.

ففسره أبو عبيدة: وما كنت مقيماً نازلاً فيهم، قال: والثويّ: الضيف، وأنشد للعجاج[١]:

فبات حيث يدخل الثَّوِيّ

وقال الأعشى[٢]:

أَثْوَى وَقَصَّرَ لَيْلَةً لِيُزَوَّدَا[٣]

وقال حسّان[٤]:

ثوى في قريشٍ بضعَ عَشْرةَ حَجةً

فكان[٥] هذا كقوله: أقام فيهم ونَزَلَ فيهم، فإذا تعدَّى بحرف جرٍّ، أو زيدت[٦] عليه الهمزة وجب أن يتعدَّى إلى المفعول الثاني، وليس في الآية حرف جرٍّ.

---

(١) من أُرجوزة للعجّاج وقبله:

وَبِيعَةً لسورها عليُّ

والبيعة: موضع تعبّد للنصارى، ديوانه ١/٥١١.

(٢) صدر بيت وعجزه:

فمضت وأخلف من قُتَيْلَةَ موعِدَا

أثوى: بمعنى: أقام. ديوانه/٢٢٧.

(٣) انتهى نقله عن مجاز القرآن ٢/١٠٧ لأبي عبيدة.

(٤) في ديوانه: ١/٩٤.

ثَوَىٰ بمكةَ بِضعَ عشْرَةَ حِجَّةً
يُذَكِّرُ لو يلقى خليلاً مؤاتيا

من قصيدة يمدح بها الرسول عليه الصلاة والسلام. وما في الحجة أصح وزناً.

(٥) في (م) وكأن.

(٦) في ط: فزيدت.

قال أبو الحسن: قرأ الأعمش: (لَنُثْوِيَنَّهُمْ مِنَ الجَنَّةِ غُرَفاً) قال: ولا يعجبني، لأنك لا تقول: أثويته الدّار.

قال أبو علي: هذا الذي رآه أبو الحسن يدلُّ على أن ثوى ليس بمتَعَدٍّ، وكذلك تفسير أبي عبيدة: أنَّه النازل فيهم، ووجهُهُ أنَّه كان في الأصل: لَنُثْوِيَنَّهُمْ مِنَ الجنَّةِ في غرف؛ كما تقول: لَنُنْزِلَنَّهُمْ مِن الجنَّةِ في غرف، وحذف الجار كما حذف من قوله[1]:

أمرتُكَ الخيْرَ فافعل ما أُمِرْتَ به

ويقول ذلك أن الغُرَفَ وإن كانت أماكن مختصة، فقد أجريت المختصّة من هذه الظروف مجرى غير المختصّة نحو قوله[2]:

كما عَسَلَ الطريقَ الثعلبُ

ونحو: ذهبتُ الشام، عند سيبويه، ويقوّي الوجه الأوَّل، قوله سبحانه[3]: (نَتَبَوَّأُ مِنَ الْجَنَّةِ حَيْثُ نَشَاءُ) [الزمر/٧٤].

اختلفوا في كسر اللام وإسكانها من قوله تعالى: (ولِيَتمتَّعُوا) [العنكبوت/٦٦]، فقرأ ابن كثير وحمزة والكسائي: (ولْيتمتَّعوا) بجزم

---

(١) صدر بيت لعمرو بن معد يكرب وعجزه:

فقد تركتُكَ ذا مالٍ وذا نشب

وهو الشاهد ٥٢٣ من شرح أبيات المغني ٥/٢٩٩ وقد استوفي تخريجه هناك، والنشب: المال الثابت، وأراد به الإبل خاصة.

(٢) عجز بيت لساعدة بن جؤية وصدره:

لَدنٍ بهزِّ الكف يعسِلُ متنُهُ

وفي رواية «لَذّ» أي تلذ الكف بهزه ـ ويعسل: يضطرب ـ كما عسل الطريق. أي: في الطريق. وقد استوفي تخريجه في شرح أبيات المغني انظر ١/٩ إلى ١٢.

(٣) سقطت من ط.

اللام، وقرأ أبو عمرو وعاصم وابن عامر بكسر اللام، (ولِيَتَمَتَّعُوا) أبو زيد عن أبي عمرٍو (ولْيتمتَّعُوا) ساكنة اللام.

واختلف عن نافعٍ، فروى المسيبي، وقالون وإسماعيل بن أبي أويس، (ولْيتمتعوا) على الوعيد، وكذلك أبو بكر بن أبي أويس ساكنة اللام.

وقال ابن جَمَّازٍ وإسماعيل بن جعفر وورشٌ عن نافعٍ (ولِيَتمتَّعُوا) على معنى كي[1].

[قال أبو علي][2]: مَن كسر اللاَّم وجعلها الجارَّة، كانت متعلقة بالإشراك، كأنَّ المعنى: يشركون ليكفروا، أي لا عائدة[3] لهم في الإشراك إلاَّ للكفر[4]، فليس يردُّ عليهم الشرك نفعاً، إلاَّ التمتّع[5] بما يستمتعون به في العاجلة من غير نَصيبٍ في الآخرة. ومَن قرأ: (ولْيَتَمَتَّعُوا) أراد الأمر على معنى التهديد والوعيد، كقوله: (واسْتَفْزِزْ مَنِ اسْتَطَعْتَ) [الإسراء/٦٤]، و(اعْمَلُوا ما شِئْتُمْ) [فصّلت/٤٠] ونحو ذلك من الأوامر التي في معناها[6]، ويدلُّ على جواز الأمر هاهنا، قوله في الأخرى: (لِيَكْفُرُوْا بِمَا آتَيْنَاهُمْ فَتَمَتَّعُوا فَسَوْفَ تَعْلَمُونَ) [النحل/٥٥، الروم/٣٤].

والإسكان في لام الأمر سائغٌ نحو: (ثُمَّ لْيَقْضُوا تَفَثَهُمْ) [الحج/٢٩].

---

(١) السبعة ص ٥٠٣.
(٢) سقطت من ط.
(٣) في ط: لا فائدة.
(٤) في ط: الكفر.
(٥) في ط: إلاّ الكفر والتمتع.
(٦) كذا في ط وفي م معناه.

[بســـم الله][1]

ذكر اختلافهم في
سورة الرُّوم

اختلفـوا في قولـه جَلّ وعَـزَّ[2]: (ثُمَّ كَـانَ عـاقِبَـةُ الَّـذِينَ) [الروم/١٠] في الرفع والنصب.

فقرأ ابن كثير ونافع وأبو عمرو: (ثُمَّ كَانَ عَاقبةُ الّذِيْنَ) رفعاً، وقرأ عاصمٌ وابنُ عامرٍ وحمزة والكسائي: (ثُمَّ كَانَ عَاقِبَةَ الَّذِينَ) نصباً، وروى الكسائي وحسين الجُعْفي عن أبي بكر عن عاصمٍ (عاقبةُ) رفعاً[3].

قال أبو علي: قوله سبحانه[4]: (ثُمَّ كانَ عاقِبَةُ الَّذِينَ أَسَاؤوا السُّوأى أَنْ كَذَّبُوا) [الروم/١٠] مَنْ نَصَبَ (عاقبةَ) جعله خبر كان ونصبَه متقدِّماً، كما قال: (وَكَانَ حَقّاً عَلَيْنَا نَصْرُ الْمُؤْمِنِيْن) [الروم/٤٧]، فأمَّا اسمها على هذه القراءة، فيجوز أن يكون أحد شيئين: أحدهما:

(١) سقطت من ط.
(٢) في ط: تعالىٰ.
(٣) السبعة ص ٥٠٦.
(٤) سقطت من ط.

(السُّوأى) التقدير: ثم كان السُّوأىٰ عاقبةَ الذين أساؤوا، ويكون في[1] قوله: (أن كَذَّبُوا) مفعولاً له، تقديره: ثُمَّ كَانَ السُّوأى عاقِبَةَ الذينَ أساؤوا لِأَن كَذَّبوا، ولا يجوز أن تكون (أَنْ كَذَبُـوا) متعلقاً بقـوله: (أَسَاْؤُوْا) على هذا، لأنَّك تَفصل بين الصلة والموصول، ألا ترى أنَّ: (أساؤوا) في صلة الذين، و(السُّوأى) الخبر، فلو جعلت (أَنْ كَذَّبُوا) في صلة (أساؤوا) لفصلت بين الصلة والموصول بخبر كان. والشيء الآخر الذي يجوز أن يكون اسم كان إذا نصبت العاقبة أن كذَّبوا، المعنى: ثم كان التكذيب عاقبة الذين أساؤوا، ويكون (السُّوأىٰ) على هذا مصدراً لأساؤوا، لأنَّ فُعلى من أبنية المصـادر، كالـرُّجْعى، والشورى، والبشرى، وكذلك تكون السوأى مصدراً.

ومِمَّا يدلُّ أنَّ السوءَ والسوأى بمعنى ما أنشده أبو عُمَر[2]:

أَنَّىٰ جَـزَوْا عـامـراً سَـوْءاً بفعلهُم
أم كيف يجزونني السُّوأى مِنَ الحَسَنِ

ومَن رفع العاقبة فقال: (ثم كان عاقبةُ الذين أساؤوا) جاز أن يكون الخبر شيئينِ: (السوأى) و(أن كَذَّبُوا)، كما جاز فيمن نصب العاقبة أن يكون كلٌّ واحد منهما الاسم، ومعنى الذين أساؤوا: الذين أشركوا. التقدير: ثم كان عاقبة المسيء التكذيب بآيات الله، أي لم يظفر من[3] شركه وكفره بشيء إلَّا بالتَّكذيب، بآيات الله، فإذا جعلتَ «أن كذَّبوا» نفس الخبر، جعلت (السوأى) في موضع نصب، بأنَّه

(١) سقطت من م.
(٢) من قصيدة لأفنون التغلبي. وهو الشاهد ٥٦ من شواهد شرح أبيات المغني ١/ ٢٤٠ وما بعدها. وقد استوفينا تخريجه هناك.
(٣) في ط: في.

مصدر، وقد يجوز أن تكون السوأى صفة لموصوف محذوف كأنَّه: الخُلَّةُ السوأى، أو الخِلالُ السُّوأى.

حَفْصٌ عن عاصمٍ: (لآيَاتٍ لِلْعَالِمين) [الروم/٢٢] مكسورة اللام جمع عالمٍ، وقرأ الباقون وأبو بكر عن عاصمٍ بفتح[1] اللام.

[قال أبو علي][2]: خصَّ العالمين على رواية حفصٍ، وإن كانت الآية لكافَّة الناس عالِمهم وجاهِلهم، لأنَّ العالِم لمَّا تدبَّر، فاستدَلَّ بما شاهد على ما لم يستدلَّ عليه غيره، صار كأنَّه ليس بآية لغير العالم، لذهابه عنها وتركه الاعتبار بها. ومَن قال: (للعالَمينَ) فلأنَّ ذلك في الحقيقة دلالةٌ وموضعُ اعتبار، وإن ترك تاركون [لغفلتهم ولجهلهم][3] التدبّرَ لها والاستدلال منها.

اختلفوا في الياء والتاء من قوله جلّ وعزّ: (ثُمّ إليه تُرْجَعُونَ) فقرأ أبو عمرو، وعاصم في رواية أبي بكر: (ثم إليه يُرجعون) بالياء [الروم/١١] وقرأ ابن كثير ونافع وابن عامر وحمزة والكسائي، وحفص عن عاصم (تُرْجَعُون) بالتاء.

عباس[4] عن أبي عمروٍ: (تُرْجَعُونَ) بالتاء[5].

[قال أبو علي][6]: حجَّة الياء أن المتقدِّم ذكرُهُ غيبة (يَبْدَأُ الخَلْقَ

(١) في ط: بنصب وهي كذلك في السبعة.
(٢) سقطت من ط.
(٣) في ط: لموضع غفلتهم أو لجهلهم.
(٤) في السبعة عياش.
(٥) السبعة ص ٥٠٦.
(٦) سقطت من ط.

ثُمَّ يُعيدُهْ ثُمَّ إليه يُرجَعُونَ) [الروم/١١] والخلق هم المخلوقون في المعنى، وجاء قوله (يُعيدُهُ) على لفظ الخلق، وقوله: (يُرجعون) على المعنى، ولم يرجع على لفظ الواحد كما كان يعيده كذلك. ووجه التاء أنَّه صار الكلام من الغيبة إلى الخطاب، ونظيره: (الحَمْدُ لله) [الفاتحة/١]، (إيَّاكَ نَعْبُد) [الفاتحة/٤].

وقرأ حمزة والكسائي: (وكذلك تَخْرُجُونَ) [الروم/٩] بفتح التاء وقرأ الباقون[١]: (وكذلك تُخْرَجُونَ) بضم التاء[٢].

[قال أبو علي][٣] حجَّة تَخْرجون: (يَخْرجُونَ مِنَ الأجْدَاثِ) [القمر /٧، المعارج/٤٣]. وقوله تعالىٰ: (إلى رَبِّهِمْ يَنْسِلُونَ) [يٰس/٥١].

وحجَّة تُخْرجُون: (مَنْ بَعَثَنَا مِنْ مَرْقَدِنَا هَذَا) [يٰس/٥١] وقوله: (كَذَلك نُخْرِجُ المَوْتَىٰ) [الأعراف/٥٧] وقوله: (وإليهِ تُقْلَبُونَ) [العنكبوت/٢١].

عباس عن أبي عمروٍ (كَذَلِكَ يُفَصِّلُ الآيَاتِ) [الروم/٣٢] بالياء، وقرأ الباقون بالنون[٤].

[قال أبو علي][٥]: وجه الياء ما تقدَّم من لفظ الغيبة من قوله: (ضَرَبَ لَكُمْ مَثَلاً مِنْ أَنْفُسِكُمْ) [الروم/٢٨]، ووجه النون ما تقدَّم من

---

(١) في ط: وقرأ ابن كثير ونافع وأبو عمرو وعاصم وابن عامر، كما في السبعة.
(٢) السبعة ص ٥٠٦.
(٣) سقطت من ط.
(٤) السبعة ص ٥٠٧.
(٥) سقطت من ط.

قوله سبحانه[١]: (فيما رَزَقْنَاكُمْ) [الروم/٣٨] (كَذَلِكَ نُفَصِّلُ الآيَاتِ).

وذكر بعض أصحاب أحمد أنَّ المشهور من قراءة أبي عمروٍ (كَذَلِكَ نُفَصِّلُ) وهو الوجهُ لأنَّ قوله (فيما رَزَقْنَاكُمْ) متأخر عن قوله: (ضَرَبَ لَكُمْ مَثَلاً مِنْ أَنْفُسِكُمْ) [الروم/٢٨].

قال: كُلُّهم قرأ: (وما آتَيْتُمْ مِنْ رِباً) [الروم/٣٩] ممدوداً غير ابنِ كثير فإنه قرأ: (أَتَيْتُمْ) قصراً. ولم يختلفوا في مدِّ (وما آتَيْتُمْ مِنْ زَكَاةٍ) [الروم/٣٩][٢].

قال أبو عليّ: معنى (وما آتَيْتُمْ مِنْ رِباً): ما آتيتم من هدية أهديتموها لتعوِّضوا ما هو أكثرَ منها وتكافَؤوا أزيد منها فلا يربو عند الله، لأنَّكم قصدتم إلى زيادة العوض، ولم تبتغوا في ذلك وجهَ الله. ومثلُ هذا في المعنى قوله سبحانه[٣]: (ولا تَمْنُنْ تَسْتَكْثِرْ) [المدّثر/٦] فمَن مَدَّ آتيتم، فلأن المعنى: أعطيتم من قوله: (فَآتَاهُمُ اللهُ ثَوابَ الدُّنْيَا) [آل عمران/١٤٨] أي: أعطاهم. وأمَّا قصر ابن كثير فإنَّه يَؤُوْلُ في المعنى إلى قَوْل مَن مَدَّ؛ إلَّا أنَّ (آتيتم) على لفظ: جئتم، كما تقول: جئت زيداً، فكأنَّه ما جئتم من رباً، ومجيئهم لذلك إنَّما هو على وجه الإعطاء له، كما تقول: أتيتُ الخطأ، وأتيتُ الصوابَ، وأتيت قبيحاً، وقال الشاعر:

أَتَيْتُ الَّـذِي يَـأْتِي السَّفِيْـهُ لِغـرَّتي
إلَى أنْ عَـلاَ وَخْطُ مِنَ الشَّيْبِ مَفْرِقي[٤]

---

(١) سقطت من ط.

(٢) السبعة ص ٥٠٧.

(٣) سقطت من ط.

(٤) البيت في اللسان (وخط) وقد وخطه الشيب وخطاً ووخضه بمعنى واحد أي: =

فإِتْيَانُهُ الَّذي يأتي السفيه إنَّما هو فعلٌ منه له، قال: ولم يختلفوا في مدٍّ (وما آتَيْتُمْ مِنْ زَكَاةٍ) [الروم/٣٩] فهذا كقوله: (وإيتاءِ الزَّكَاةِ) [الأنبياء/٧٣]، وإن كان لو قال: أتيتُ الزكاةَ لجاز أن يعني به فعلتُها، ولكنَّ الذي جاء منه في التنزيل. وسائر الكلام: الإيتاء.

قال: وكلُّهم قرأ: (لِيَرْبُـوَ في أموالِ النَّاسِ) [الروم/٣٩] غيرُ نافعٍ، فإنَّه قرأ (لِتَرْبُـوَ) بالتاء، ساكنة الواو[1].

قال [أبو علي][2]: فاعل ليربو، الربا المذكور في قوله: (وما آتَيْتُمْ مِنْ رِبًاً) وقُدِّرَ المضافُ وحُذِفَ كأنَّه اجتلابُ[3] أموال الناس، واجتذابها ونحو ذلك، وكأنَّه سُمِّيَ هذا المدفوع على وجه اجتلاب الزيادة رباً لما كان الغرض فيه الاستزادة على ما أعطى، فَسُمِّيَ باسم الزيادة، والربا: هو الزيادة، وبذلك سُمِّيَ المُحَرَّم المُتَوَعَّدُ عليه[4] فاعلُه رباً لزيادة ما يأخذ على ما أعطى، والمدفوع ليس في الحقيقة رباً، إنَّما المُحَرَّمُ الزيادة التي يأخذها زائداً على ما أعطى فَسُمِّي الجميع رباً، وكذلك ما أعطاه الواهبُ والمُهدِي لاستجلاب الزيادة سُمي رباً لمكان الزيادة المقصودة في المكافأة، فوجه (ليربُوَ في أموالِ الناسِ) ليربـو ما آتيتم فلا يربو عند الله؛ لأنّه لم يقصد به وجهَ البرِّ والقربة، إنَّما قصد به اجتلاب الزيادة، ولو قصد به وجهَ الله لكان كقوله: (وما آتَيْتُمْ مِنْ زَكَاةٍ تُرِيدُونَ وَجْهَ الله فأولئكَ هُمُ المُضْعِفُونَ)

= خالطه. ورواية (م): «إلى أن بدا» بدل «علا».

(١) السبعة ص ٥٠٧.

(٢) سقطت من ط.

(٣) في ط: في اجتلاب.

(٤) كذا في ط: وسقطت من م.

[الروم/٣٩] أي صرتم ذوي أضعافٍ من الثواب على ما أتوا من الزكاة تُعْطَوْن بالحسنة عشرةً كما قال تعالىٰ: (مَنْ جَاءَ بِالحَسَنَةِ فَلَهُ عَشْرُ أَمْثَالِهَا) [الأنعام/١٦٠] وقول نافع (لِتَرْبُـو) أي لتصيروا ذوي زيادة فيما أُتِيتُمْ من أموال الناس؛ أي: تستدعونها وتجتلبونها، وكأنّه من أربىٰ أي: صار ذا زيادة، مثلُ: أقطف، وأجربَ.

قال: كلُّهم قرأ[1]: (ويَجْعَلُهُ كِسَفَاً) [الروم/٤٨] مفتوحة السين غير ابن عامرٍ فإنه قرأ: (كِسْفاً) ساكنة السين[2].

[قال أبو علي][3]: الكِسَفُ القِطَعُ، الواحدة كِسْفَةٌ، مثل: سِدْرَةٍ وسِدَرٍ، ومَن قرأ (كِسْفاً) أمكن أن يجعله مثلَ سدْرةٍ وسدْر، فيكون معنى القراءتين واحداً وقوله بعدُ: (فَتَرَى الوَدْقَ يَخْرُجُ مِنْ خِلَالِهِ) [الروم/٤٣] يجوز أن يعود الضمير إلى الكِسفِ فذَكَّر، كما جاء (مِنَ الشَّجَرِ الأَخْضَرِ) [يٰس/٨٠] ويجوز أن يعود إلى السحاب. ومَن قال: (كِسَفاً) رجع الضمير إلى السحاب على قوله لا غير.

اختلفوا في الجمع والتوحيد من قوله تعالى[4]: (فانْظُرْ إلى أَثَرِ رَحْمَةِ الله) [الروم/٥٠] فقرأ ابن كثير ونافع وأبو عمروٍ وعاصم في رواية أبي بكرٍ: (إلى أَثَرِ) على واحدةٍ. وقرأ ابن عامرٍ وحمزة والكسائي وحفص عن عاصم: (إلى آثَارِ رَحْمَةِ الله) جماعةً[5].

قال أبو علي: الإفراد في (أثر) لأنّه مضافٌ إلى مفردٍ، وجاز

(١) في ط: يقرأ.
(٢) السبعة ص ٥٠٨.
(٣) سقطت من ط.
(٤) في ط: عزّ وجلّ.
(٥) السبعة ص ٥٠٨.

الجمع لأنَّ رحمة الله، يجوز أن يراد به الكثرةُ كما قال سبحانه[1]: (وإنْ تَعُدُّوا نِعْمَةَ الله لا تُحْصُوهَا) [النحل/١٨] فأمَّا قوله: (كَيْفَ يُحْيِي الأَرْضَ) [الروم/٥٠] فيجوز أن يكون فاعله الأثرَ، ويجوز أن يكون فاعله: الضميرُ الذي يعود إلى اسم الله[2]، وأن يكون الفاعل: الذكرُ العائد إلى اسم الله تعالى[3] أولى، لقوله: (أَنَّ الله يُحْيِي الأَرْضَ بَعْدَ مَوْتِها) [الحديد/١٧] و(لِنُحْيِيَ بِهِ بَلْدَةً مَيْتَاً) [الفرقان/٤٩] ونحو هذا من الآي.

ومَن ردَّ الذكر الذي في (يُحيِي) إلى الأثر لزمه إذا قال: (إلى آثارِ رَحْمَةِ الله) أن يقول: (تحيي) بالتاء، إذا جعل الفعل للآثار.

قال: كلُّهم قرأ: (ولا تُسْمِعُ الصُّمَّ) [الروم/٥٢]، نصباً[4] غير ابن كثير فإنَّه قرأ: (ولا يَسْمَعُ الصمُّ) رفعاً، عباسٌ عن أبي عمروٍ مثل ابن كثير[5].

قال أبو علي: هذا مثلٌ ضربه الله للكافر، والمعنى: كما أنك لا تسمع الميت لبعد[6] استماعه وامتناع ذلك منه، كذلك لا تسمع الكفّار، والمعنى: أنه لا ينتفع بما يسمعه لأنَّه لا يعيه، ولا يعمل به، ويبعد عنه، فإذا كان كذلك فمعنى: ولا تُسْمِعُ ولا يَسْمَعُ يتقاربانِ، لأنَّ المعنى: إنَّك لا تُسْمِعُ الكافرَ ما تأتيه من حكمةٍ وموعظةٍ كما لا تُسْمِعُ الأصمَّ المدبرَ عنك، إلَّا أنَّ لا تُسْمِعُ أحسنَ ليكون مشاكلاً لما قبله في

(١) سقطت من ط.
(٢) في ط: اسم الله عزّ وجلّ.
(٣) سقطت من ط.
(٤) سقطت من ط.
(٥) السبعة ص ٥٠٨.
(٦) في ط: لتعذر.

إسناد الفعل إليك أيها المخاطب، وحكم المعطوف أن يكون مشاكلاً [لما عطف عليه][(١)].

اختلفوا في ضَمّ الضَّاد وفتحها من قوله جلّ وعزّ[(٢)]: (الله الذي خلقكم من ضُعْفٍ) [الروم/٥٤] فقرأ عاصم وحمزة (مِنْ ضَعْفٍ) بفتح الضاد فيهنَّ كلِّهنَّ. وقرأ الباقون: (مِنْ ضُعْفٍ) في كلهنّ بضم الضاد، وقرأ حفص عن نفسه (ضُعفٍ) بضم الضاد[(٣)].

قال [أبو علي][(٤)]: هما لغتان ومثله: الفَقْر والفُقْر، وروي عن ابن عمر أنَّه قال: قرأت على رسول الله ﷺ[(٥)]: (مِنْ ضَعْفٍ)، فقال: (مِنْ ضُعْفٍ). والمعنى: خلقكم من ضُعفٍ أي من ماءٍ ذي ضُعفٍ كما قال: (أَلَمْ نَخْلُقْكُم مِنْ مَاءٍ مَهينٍ) [المرسلات/٢٠].

اختلفوا في الياء والتاء من قوله عزَّ وجلَّ: (فَيَوْمَئِذٍ لا يَنْفَعُ) [الروم/٥٧]. فقرأ ابن كثير وأبو عمروٍ: (لا تَنْفَعُ) بالتاء ههنا، وفي المؤمن [٥٢] أيضاً. وقرأ نافع وابنُ عامرٍ: ههنا بالتاء وفي المؤمن بالياء.

وقرأ عاصم وحمزة والكسائي بالياء فيهما.

[قال أبو علي][(٦)]: التأنيث حسنٌ لأنَّ المعذرة اسمٌ مؤنث. فأمَّا التذكير فلأنَّ التأنيث ليس بحقيقي، وقد وقع الفصل بين الفاعل

---

(١) في ط: للمعطوف عليه.
(٢) سقطت من ط.
(٣) السبعة ص ٥٠٨.
(٤) سقطت من ط.
(٥) سقطت «وسلم» من ط.
(٦) سقطت من ط.

وفعله، والفصلُ يُحَسِّنُ التذكير، وقد قال(١) فيما لم يقع فيه الفصل (فمَن جاءَهُ موعظةٌ من ربِّه) [البقرة/٢٧٥] فإذا انضمَّ الفصلُ إلى أنَّ التأنيث ليس بحقيقي قوي التذكير.

قرأ(٢) ابن كثير وحده: (لِنُذِيقَهُمْ بَعْضَ الَّذي عَمِلُوا) [الروم ٤١] بالنون، وكذلك قرأت على قنبل ولم يتابعه أحدٌ في هذه الرواية.

عبيدُ بن عقيل ومحمد بن صالح والبزِّي عن شبل عن ابن كثير: (لِيُذِيقَهُمْ) بالياء. وكذلك قال الخزاعي عن ابن فليح ورأيتُه لا يعرفُ النون. وقرأ الباقون: (ليذيقهم) بالياء(٣).

قال أبو علي: الجار يتعلق بقوله: (ظَهَرَ الفَسَادُ في البَرِّ والبَحْرِ) [الروم/٤١] المعنى ظهر الجدب في البرّ والبحر، والبحر: الريف. وقال بعض المفسّرين: هذا قبل أن يبعث النبي ﷺ.

امتَلأتِ الأرضُ ظلماً وضلالةً، فلمَّا بعث الله النبيَّ(٤) ﷺ رجع راجعون(٥)، والقحط يدلُّ عليه قوله تعالى: (وَلَنَبْلُوَنَّكُمْ بِشَيْءٍ مِنَ الخَوْفِ والجُوعِ، ونَقْصٍ مِنَ الأَمْوَالِ والأَنْفُسِ والثَّمَرَاتِ) [البقرة/١٥٥] وقوله: (ليذيقهم)، فيه ضمير اسم الله(٦)، وهو في المعنى مثلُ (لنذيقهم).

(١) في ط: جاء.
(٢) سقطت من ط.
(٣) السبعة ٥٠٧.
(٤) في ط: نبيّه.
(٥) أي: رجع راجعون من الناس. انظر الطبري ٢١/٤٩.
(٦) في ط: الله عزّ وجلّ.

[بســـم الله][1]

ذكر اختلافهم في

سورة لقمان

اختلفوا في النَّصب والرفع من قوله تعالى[2]: (هُدًى وَرَحْمَةً لِلْمُحْسِنِينَ) [٣].

[فقرأ حمزة وحده][3]: (هُدًى وَرَحْمَةٌ) رفعاً، وقرأ الباقون: (هُدًى ورَحْمَةً) نصباً[4].

[قال أبو علي][5]: وجهُ النصب، أنَّه انتصب عن الاسم المبهم، وهو من كلام واحدٍ، والرَّفعُ على إضمار المبتدأ وهو: هو هُدًى وَرَحْمَةٌ.

اختلفوا في الرفع والنصب من قوله تعالى[6]: (وَيَتَّخِذُهَا هُزُواً)

---

(١) سقطت من ط.
(٢) في ط: عزّ وجلّ.
(٣) في م حمزة والكسائي، والصواب من ط والسبعة.
(٤) السبعة ص ٥١٢.
(٥) سقطت من ط.
(٦) في ط: عزّ وجلّ.

[لقمان/٦] فقرأ حمزة والكسائي وحفص عن عاصم (وَيَتَّخِذَهَا هُزُوًا) نصباً، وقرأ الباقون وأبو بكر عن عاصم :(ويتَّخِذُها) رفعاً[1] .

[قال أبو علي][2] : مَن رفع (يتخذُها) جعله عطفاً على الفعل الأوَّل من: يشتري، ويتَّخذ، ومَن نصب عَطَفَهُ على (ليضلَّ) (ويتَّخذها)، فأمَّا الضمير في قوله: (ويتَّخذها) فقيل: إنَّه يجوز أن يكون للحديث؛ لأنه بمعنى الأحاديث، وقيل: إنَّه يجوز أن يكون للسَّبيل، والسبيل يؤنث، قال [الله تعالىٰ][3]: (قُلْ هَذِهِ سَبِيلِي) [يوسف/١٠٨]، وقيل. إنَّه يجوز أن يكون الضمير في قوله: (ويتَّخذُها) يعود إلى آياتِ الله. وقد جرى ذكرها في قوله تعالىٰ[4] : (تِلْكَ آيَاتُ الله) [البقرة/٢٥٢] والفعلان المرفوع والمنصوب جميعاً في الصِّلة.

حدّثنا أحمد بن محمد البصري، قال: حدّثنا المؤمَّل قال: حدّثنا إسماعيل عن ليث عن مجاهد (وَمِنَ النَّاسِ مَنْ يَشْتَرِي لَهْوَ الحَدِيثِ) [لقمان/٦] قال: سماعُ الغناء.

وقرأ ابن كثير (يَا بُنَيْ لا تُشْرِكْ بالله) [لقمان/١٣] بوقفِ الياء، و(يا بُنَيِّ إنَّها) مكسورة الياء، و(يا بُنَيَّ أَقِمِ الصَّلاَةَ) [لقمان/١٧] بنصب[5] الياء هذه رواية ابن أبي بزَّةَ. وأمَّا قنبل فَأَقْرَأَني الأولى والثالثة بوقف الياء وكسرِ الياء في الوسطى.

وروى حفص عن عاصم الثلاثة بفتح الياء فيهنّ. أبو بكر عن عاصم

---

(١) السبعة ص ٥١٢.
(٢) سقطت من ط.
(٣) سقطت من ط.
(٤) سقطت من ط.
(٥) في ط: نصب.

بكسر الياء في الثالثة، وكذلك قرأ نافع وأبو عمرٍو وابن عامرٍ وحمزة والكسائي. المفضَّلُ عن عاصم: (يا بنيَّ) نصبٌ في الثلاثة المواضعِ [(١)].

[قال أبو علي][(٢)]: مَن قال[(٣)] (يا بنيْ) فأسكن في الوصل فإنَّه يجوز أن يكون على قول مَن قال: يا غلامِ أقبل فلمَّا وقف قال يا غلام، فأسكن الحرف للوقف، ويكون قد[(٤)] أجرى الوصل مجرى الوقف، وهذا يجيء في الشعر كقول عمران:

قد كنتُ عِنْدَكَ حَوْلاً لا يُرَوِّعُني
فِيْهِ رَوَائِعُ من إنْسٍ ولا جَانِ[(٥)]

فإنَّما خفَّف جانِ للقافية ثم وصل بحرفِ الإطلاق، وأجرى الوصلَ مجرى الوقف وهذا لا نعلمه[(٦)] جاء في الكلام، ومَن قال: (يا بُنَيِّ إنَّهَا) [لقمان/١٦] فهو على قولك: يا غلامِ أقبل، وهذا حَسَن لأنَّ المستحسنَ في هذه الياءِ أن تحذفَ من[(٧)] المنادى لوقوعها موقع التنوين، وكونها بمنزلته، والتنوين يُحْذَفُ في النداء فكذلك هذه الياء تحذف فيه.

ومَن قال: (يا بُنَيَّ) ففتح الياء، فإنَّه على قولك يا بُنَيَّا فأبدلَ من ياء الإضافةِ ألفاً، ومن الكسرةِ فتحةً وعلى هذا حملِ أبو عثمان قولَ مَن

(١) السبعة ص ٥١٢ ـ ٥١٣.
(٢) سقطت من ط.
(٣) في ط: قرأ.
(٤) سقطت من م.
(٥) سبق في هود /٤٢ ج ٣٣٦/٤.
(٦) في ط: لا نعلمُ.
(٧) في ط: في.

قالَ: (يا أبَتَ لِمَ تَعْبُدُ) [مريم/٤٢] ويرى إبدالَ الألفِ من الياء مطّرداً [في هذه الياءات][١] وقد تقدم ذكر ذلك فيما سلف من هذا الكتاب.

اختلفوا في إثبات الألف وإسقاطها من قوله عزّ وجلّ: (ولا تُصَعِّرْ خَدَّكَ لِلنَّاسِ) [لقمان/١٨] فقرأ ابن كثير وعاصم وابن عامر: (ولا تُصَعِّرْ) بغير ألفٍ.

وقرأ الباقون: (تُصَاعِرْ) بألف[٢].

[قال أبو علي][٣]: يشبه أن يكون: (ولا تصعر)، (ولا تصاعر) بمعنى كما قال سيبويه في: ضَعَّفَ وضَاعَفَ. وقال أبو الحسن: لا تصاعر: لغة أهل الحجاز، ولا تصعِّر: لغةُ بني تميم. والمعنى فيه: لا تتكبر على الناس ولا تعرض عنهم تكبراً عليهم. قال أبو عبيدة: وأصلُ هذا من الصَّعَرِ الذي يأخذ الإبـل في رؤوسها وأعناقها.

قال أبو علي: فكأنَّه يقول لا تعرض عنهم، ولا تزورَّ كازورار الذي به هذا الدَّاء الذي [يكون منه في عنقه][٤]، ويُعرِضُ بوجهه، ومثلُ ذلك قوله[٥]:

يُهْـدِي إلـيَّ حيـاةً ثـانـي الـجيـد

وقرأ نافعُ وحده: (إنَّها إنْ تَكُ مِثْقَالُ حَبَّةٍ) [لقمان/١٦] رفعاً، ونصبَ الباقونَ اللامَ[٦].

(١) في ط: في هذا الباب.
(٢) السبعة ص ٥١٣.
(٣) سقطت من ط.
(٤) في ط: يلوي منه عنقه.
(٥) لم نظفر له على تتمة أو قائل.
(٦) السبعة ٥١٣.

[قال أبو علي][١]: مَن نصب فقال: (إنْ تَكُ مِثْقَالَ حَبَّةٍ) فاسمُ كان ينبغي أن تكون: المظلمةَ، المعنى: إنْ تكُ المظلمةُ أو السيئةُ مثقالَ حبةٍ من خردلٍ أتى الله بها، وأثابَ عليها، أو عاقب، إن لم يكن قد كفر، أو أحبط. ومَن قال: إنَّها إن تكُ مثقال حبةٍ؛ فألحق علامة التأنيث الفعلَ، والفاعلُ مثقال المذكَّرُ، فلأنَّ المثقال هو السيئة أو الحسنةُ[٢] فأنَّثَ على المعنى كما قال: (فَلَهُ عَشْرُ أَمْثَالِهَا) [الأنعام/١٦٠] فَأَنَّثَ وإن كان الأمثالُ مُذَكَّراً؛ لأنَّه يراد به الحسناتُ، فحملَ على المعنى، فكذلك المثقال. فإن قلتَ: فما وجهُ قوله سبحانه[٣]: (فَتَكُنْ فِي صَخْرَةٍ) [لقمان/١٦]؟

وإذا كانت في صخرة فلا يخلو من أن تكون في الأرض، وإذا حصل بكونه[٤] في صخرة كائنة في الأرض أغنى: «أو في الأرض» عن قوله: «فتكن في صخرة». قيل: إنَّ هذا النحو من التأكيد والتكرير لا ينكر، وعلى هذا قوله تعالى[٥]: (اقْرَأْ بِاسْمِ رَبِّكَ الَّذِي خَلَقَ) [العلق/١] ثم قال: (خَلَقَ الإِنْسَانَ) [العلق/٢] فكذلك وُصِفَتِ المظلمةُ بكونها في صخرةٍ أخفى لها، وأغمض لمكانها ففيه تأكيدٌ وتثبيتٌ أن هذه المظالم لا تخفى عليه سبحانه، ولن يدع أن يثيب أو يعاقب عليها.

---

(١) سقطت من ط.
(٢) كذا في ط وفي م: والحسنة.
(٣) سقطت في ط.
(٤) في ط: حصلت بكونها.
(٥) سقطت في ط.

اختلفوا في الجمع والتوحيد من قوله تعالى[1]: (وأَسْبَغَ عَلَيْكُمْ نِعَمَهُ ظَاهِرَةً) [لقمان/ ٢٠].

فقرأ نافع وأبو عمروٍ وحفص عن عاصم (نِعَمَهُ) جماعةً، وقرأ الباقون وأبو بكر عن عاصم: (نِعْمَةً) واحدةً.

علي بن نصر وعبيد بن عقيل عن أبي عمروٍ: (نعمةً) واحدةً، [(ونِعَمَهُ) جماعةً][2].

[قال أبو علي][3]: النعمُ: جمع نعمةٍ، مثلُ سِدْرَةٍ وسِدَرٍ. فالنعم الكثير، ونعم الله تعالى[4] كثيرةٌ، والمفرد أيضاً يدلُّ على الكثرة قال [الله تعالى][5]: (وإنْ تَعُدُّوا نِعْمَةَ الله لا تُحْصُوهَا) [النحل/١٨] فهذا يدلُّ على أنَّه يُراد به الكثرة. فأمَّا قولُه: (ظاهرةً وباطنةً)، فلا ترجيح فيه لإحدى القراءتين على الأخرى، ألا ترى أن النِعَم توصف بالظاهرة والباطنة؛ كما توصف النعمة بذلك، وقد جاء في التنزيل: (الكتابُ، والكتب) يراد بالواحد الكثرةُ؛ كما يراد بالجمع.

اختلفوا في رفع الراء ونصبها من قوله جلَّ وعزَّ: (والبَحْرُ يَمُدُّهُ) [لقمان/٢٧].

فقرأ ابنُ كثير ونافع وعاصم وابن عامرٍ وحمزةُ والكسائي: (والبحرُ) رفعاً. وقرأ أبو عمروٍ وحده (والبحرَ) نصباً[6].

---

(١) في ط: عزّ وجلّ.
(٢) ما بين المعقوفتين ساقط من ط. وهي في م والسبعة انظر السبعة ص ٥١٣.
(٣) سقطت من ط.
(٤) في ط: عزّ وجلّ.
(٥) ما بين المعقوفتين سقط من ط.
(٦) السبعة ص ٥١٣.

قال أبو زيد أمددت القوم بمال ورجال إمداداً، وأمددتُ القائد بجندٍ، ونهر كذا يمدُّ نهر كذا. قال تعالى[١]: (والبَحْرُ يَمُدُّهُ مِنْ بَعْدِه سَبْعَةُ أَبْحُر) [لقمان/٢٧]. وَقَلَّ مَاءُ رَكِيَّتِنَا فَمَدَّتْها رَكِيَّةٌ أُخْرَى تَمُدُّهَا[٢].

وقال أبو عبيدة: هذا مختصرٌ سبيله كسبيل لو كُتِبَ كتابُ الله بهذه الأقلام والبحر ما نفدَ كلامُ الله[٣].

قال أبو عليٍّ: المرادُ بذلك والله أعلمُ: ما في المُقَدَّر[٤] دون ما خرج منه إلى الوجود، وقال قتادة: يقول: لو كان شجر الأرض أقلاماً، ومع البحر سبعة أبحر؛ إذاً لانكسرت الأقلام، ونفد ماءُ البحر قبل أن تنفد عجائب الله وحكمته وخلقه وعلمه. فأمَّا انتصاب البحر من قوله سبحانه[٥]: (والبحرَ يَمُدُّهُ مِنْ بَعْدِهِ) فلأنَّه معطوفٌ على اسم إنَّ وهو (ما في الأرض) فـ (ما) اسم إن وأقلامٌ خبرها التقدير: لو أن شجر الأرض أقلامٌ، والبحرُ يمدُّه من بعده سبعة أبحر، إذا عطفت البحر على اسم إنَّ فنصبته كان خبرهُ يمدُّه، والراجع إلى البحر الضمير المنصوب [المتصل بيمدُّه][٦]. ومَن رفع فقال: (والبحرُ يَمُدُّهُ) استأنف كأنَّه قال: والبحر هذه حاله فيما قال سيبويه[٧]، وإذا نصبت البحرَ أو رفعته فالمعنى: فكتب ما في تقدير[٨] الله لنفد ذلك قبل نفادِ

(١) سقطت من ط.
(٢) مدَّ بمعنى زاد، انظر اللسان /مدد/.
(٣) انظر مجاز القرآن ٢/١٢٨.
(٤) في ط: ما في المعدود.
(٥) سقطت من ط.
(٦) ما بين المعقوفتين في م: المنفصل من يمدُّه.
(٧) انظر الكتاب ١/٢٨٥.
(٨) في ط: مقدور.

المقدور، ونحو هذا من الجمل قد تحذف لدلالة الكلام عليها، كقوله تعالى[(١)]: (وَأَوْحَيْنَا إلى مُوسَى أنِ اضرِبْ بِعَصَاكَ البَحْرَ فانْفَلَقَ) [الشعراء/٦٣] والمعنى: فضرب فانفلق، ومثلُه: (فَمَنْ كَانَ مِنْكُمْ مَرِيضاً أو بِهِ أذىً مِنْ رَأْسِهِ فَفِدْيةٌ) [البقرة/١٩٦]، والمعنى: فحلق فعليه فديةٌ، ومثلهُ: (اذْهَبْ بِكتابِي هَذَا فَأَلْقِهْ إليهِم) [النمل/٢٨]. (قَالَتْ يَا أَيُّهَا المَلأُ) [النمل/٢٩] والمعنى: فذهب فألقى الكتاب فقرأته المرأة أو قُرِىء عليها فقالت: يا أيُّها الملأ، ومثل ذلك فيما[(٢)] يحذف لدلالة الفحوى عليه في غير موضع. وقال بعض أهل النظر: ليس هذا على الكلام ولكنَّ المرادَ أنَّ وجه الحكمة وتأمُّلَ عجيب الصَّنعةِ وإتقانها لا ينفد، وليس المراد الكلام.

عبَّاسٌ عن أبي عمروٍ (كُلٌّ يَجْرِي إلى أَجَلٍ مُسَمًّى وأنَّ الله بما يَعْمَلونَ خَبيرٌ) [لقمان/٢٩] بالياء[(٣)] لم يأت بها غيره[(٤)].

[قال أبو علي][(٥)]: الأبين في هذا: التاء (وأنَّ الله بما تَعْمَلُونَ خَبيرٌ)، فيجازي مُحسِنكم بإحسانه، ومسيئكم بإساءاته.

(١) سقطت من ط.
(٢) في ط: مما.
(٣) كذا في ط وسقطت من م.
(٤) السبعة ص ٥١٤.
(٥) سقطت من ط.

[بســـم الله][(١)]

ذكر اختلافهم في
سورة السجدة

اختلفوا في تحريك اللَّام وسكونها من قوله تعالى[(٢)]: (كلَّ شيءٍ خَلَقَهُ) [٧] فقرأ ابن كثير وأبو عمروٍ وابن عامرٍ: (خَلْقَهُ) ساكنة اللَّام. وقرأ الباقون: (خَلَقَهُ) بتحريك اللّام[(٣)].

[قال أبو علي][(٤)]: (خَلْقَـه)[(٥)] منتصب على أنَّه مصـدرٌ دلَّ عليه مـا تقدَّم من قـوله سبحـانه[(٥)]: (أَحْسَنَ كُـلَّ شَيءٍ) [السجدة/٧] فـأمَّا الضَّمير الذي أضيف خَلْقٌ إليه فلا يخلو من أن يكون ضمير اسم الله تعالى، أو يكون كنايةً عن المفعول، فالذي يدلُّ عليه نظائره أنَّ الضَّمير

(١) سقطت من ط.
(٢) في ط: عزّ وجلّ.
(٣) السبعة ص ٥١٦.
(٤) سقطت من ط.
(٥) ضبطت في الأصلين (خلقه) بفتح اللام هنا، وفي أكثر من موضع سترد فيه، وهو ضبط بخلاف المراد. وقد ضبطناها بما يتوافق مع المقصود من تسكين أو فتح.

لاسم الله(١)؛ لأنَّه مصدرٌ لم يُسنَد الفعلُ المنتصبُ عنه إلى فاعلٍ ظاهر. وما كان من هذا النحو أُضيف المصدر فيه إلى الفاعل نحوَ (صُنْعَ الله) [النحل/٨٨] و(وَعْدَ الله) [النساء/١٢٢] و(كِتَابَ الله عليكم) [النساء/٢٤] فكما أُضيفت هذه المصادر إلى الفاعل؛ فكذلك يكون (خلْقهُ)(٢) مضافاً إلى ضمير الفاعل لأنَّ قوله: (أحسنَ كلَّ شيءٍ)، يدلُّ على خَلَقَ كلَّ شيء. فإن قلت: كيف يدلُّ قوله: أحسن كلَّ شيءٍ على: خلَق كلَّ شيءٍ، وقد تُجْعَلُ(٣) أشياءُ حسنةٌ ممَّا لم يخلقها؟ قيل: هذا كما قال: (خَالِقُ كُلِّ شَيْءٍ) [الأنعام/١٠٢] فأطلق اللَّفظ عامَّاً، فكما جاء هذا على لفظ العموم، كذلك يدلُّ قوله: (أحسن كلَّ شيءٍ) على: خلق كلّ شيء، وانتصب(٤) (خَلْقَهُ) عمَّا في هذا اللَّفظ من الدّلالة على خلق.

وروي أن عكرمة سُئِل عن قوله تعالىٰ(٥): (الذي أَحْسَنَ كُلَّ شيءٍ خَلْقَهُ) [السجدة/٧] فقال: أما إنَّ آسْتَ القردِ ليست بحسنةٍ، ولكنَّه أبرمَ خَلْقَها، أي: أتقنَ(٦). وما تقدَّم ذكره من انتصاب (خَلْقَهُ) على المصدر الذي دَلَّ فعلٌ متقدِّمٌ مذهبُ سيبويه(٧).

ويجوز في قوله: (أحسنَ كلَّ شيء خَلْقَهُ) [السجدة/٧] أن

(١) في ط: الله عزّ وجلّ.
(٢) في م: خلقاً.
(٣) في ط: تجد أشياء.
(٤) في م: فانتصب
(٥) سقطت من ط.
(٦) انظر القرطبي ١٤/ ٩٠. والطبري ٢١/ ٩٤.
(٧) انظر الكتاب ١/ ١٩١.

يجعل (خَلْقَهُ) بدلاً من كلٍ، فيصير التقدير: الذي أحسنَ خَلْقَ كلِّ شيءٍ.

ومَن قال: (كلَّ شيء خَلَقَه) كان خلقه[١] وصفاً للنكرة المتقدمةِ، وموضع الجملةِ يحتمل وجهين: إن جعلت الجملة صفةً لكلِّ شيء كانت في موضع نصبٍ، وإن جعلتها وصفاً[٢] لشيءٍ كانت في موضع جرٍّ، ومثل وصفِ النكرة بالجملة هنا قوله: (وهذا كِتَابٌ أنزلناهُ مُباركٌ) [الأنعام/٩٢] فقوله: (أنزلناه) وصف لكتاب وموضع الجملة رفعٌ، والدليل على ذلك رفعُ (مبارك) بعده فيعلم بارتفاع المفرد أن الجملة قبله في موضع رفع.

قال: قرأ ابنُ عامر (إذَا ضَلَلْنَا في الأرضِ) مكسورةَ الهمزة (أإنا) بهمزتين والاستفهام، وقد بُيِّنَ [قبل هذا][٣].

قال أبوعلي: موضع[٤] إذا نَصْبٌ بما دَلَّ عليه قولُه: (إنَّا لَفِي خَلْقٍ جَديدٍ) [السجدة/١٠] وكأنَّ[٥] هـذا الكلام يـدلُّ على: تعادُ والتقدير: تُعادُ إذا ضللنا في الأرض، وقد تقدَّم ذكرُ ذلك.

أبو عبيدة: ضللنا في الأرض: همدنا في الأرض[٦]، وقال غيره: صرنا تراباً، فلم يتبين شيءُ من خلقنا.

---

(١) خَلَقه: فعل ماض على هذه القراءة، وموضع الجملة هنا صفةلـشيء فهي في محل جر، أو صفة لكل فهي في موضع نصب.

(٢) في ط: صفة.

(٣) في ط: هذا قبل. والمثبت موافق للسبعة أيضاً. **وانظر ما سبق ٤/٤٣، ٤٥ وص ٣٩٩ من هذا الجزء**. (٤) كذا في ط وسقطت من م.

(٥) في ط: وذاك أن.

(٦) في مجاز القرآن ٢/١٣١: مجازه: همدنا فلم يوجد لنا لحم ولا عظم.

قرأ حمزة وحده: (ما أُخْفِيْ لهم) [السجدة /١٧] ساكنة الياء، وقرأ الباقون: (أُخْفِيَ لهم) نصباً[١].

قال أبو علي: الذي يقوِّي بناءَ الفعل للمفعول به قوله تعالى[٢]: (فَلَهُمْ جَنَّاتُ المَأْوَى) [السجدة/١٩] فأبهم ذلك كما أبهم قوله: (أُخْفِيَ لهم) [السجدة/١٧]، ولم يسند إلى الفعل بعينه، ولو كان (أخفي) كما قرأ حمزة وهي قراءة الأعمش لكان: أعطيهم جناتِ المأوى، فيوافق[٤] أعطي أُخفي في ذكر فاعل الفعل، ويقوّي ذلك أيضاً، قولُه تعالىٰ: (كُلَّمَا أَرَادُوا أنْ يخْرجُوا منها أُعيدُوا فيها وَقيلَ لَهُمْ) [السجدة/ ٢٠] فكما أنَّ الفعل في ذلك مبني للمفعول، ولم يسند إلى فاعل بعينه، فكذلك ينبغي أن يكون ما يعطف عليه من[٥] قوله تعالى[٦]: (أُخْفيَ لهم). ويقوّي قراءة حمزة (أُخفي)[٧] أن (أُخْفي) إنَّما هو مثلُ قوله: (لآتَيْنَا كُلَّ نَفْسٍ) [السجدة/١٣] وقوله: (حَقَّ القَوْلُ مِنِّي) [السجدة/١٣] ويتَّصل بالحرف قوله: (ومِمَّا رَزَقْنَاهُمْ يُنْفِقُونَ) [السجدة/١٦] فهذا كلُّه يقوِّي (أُخْفِي) لأنَّ قوله: (آتينا) و(رزقنا) في المعنى مثل لفظ المفرد، فأمَّا ما في قوله: (ما أُخفي لهم) فالأبين فيه أن يكون استفهاماً، وهو عندي قياسُ قولِ الخليل، فمَن

---

(١) السبعة ص ٥١٦.
(٢) سقطت من ط.
(٣) في ط: فاعل.
(٤) في ط: ليوافق.
(٥) في ط: في.
(٦) سقطت من ط.
(٧) كذا في ط وسقطت من م.

قال: (أُخْفِيَ لهم) كان ما عنده مرتفعاً بالابتداءِ، والذكرُ الذي في (أُخْفِيَ) يعود عليه، والجملة التي هي (ما أُخْفِيَ لهم) في موضع نصبٍ. و(تَعْلَمُ) هو الذي يتعدَّى إلى مفعولين، كما أنَّ قوله: (إنَّ الله يَعْلَمُ ما تَدْعُونَ من دونه من شيءٍ) [العنكبوت/٤٢] كذلك. ومَن قال: (أُخْفِيْ لهم)، فإنَّ (ما) في موضع نصبٍ، بأُخْفِي. والجملة في موضع نصب بتعلم، كما كان في القول الآخر كذلك، ومثل ذلك قوله: (فَسَوفَ تَعْلَمُونَ مَنْ تَكُونُ لَهُ عَاقِبَةُ الدَّارِ) [الأنعام/١٣٥] و(سَوْفَ تَعْلَمُونَ مَنْ يَأْتِيهِ عَذَابٌ يُخْزِيهِ) [هود/٩٣] وما أشبه ذلك. يحمل فيه العلم على التعدِّي إلى مفعولين و(ما)[1] للاستفهام.

اختلفوا في فتح اللاَّم وكسرها من قوله تعالى[2]: (لَمَّا صَبَرُوا) [السجدة/٢٤] فقرأ حمزة والكسائي: (لِمَا صَبَرُوا) مكسورة اللام خفيفةً. وقرأ الباقون (لَمَّا) بفتح اللاَّم وتشديد الميم[3].

قال أبو علي: أمَّا مَن قرأ (لَمَّا) فإنَّه جعله كالمجازاة إلاَّ أنّ الفعل المتقدِّم أغنى عن الجواب، كما أنَّك إذا قلت: أَجيئُك إن جئت، تقديره: إن جئتَ أَجِئْك، فاستغنيت عن الجواب بالفعل المتقدِّم على الجزاء[4] فكذلك المعنى ههنا: لما صبروا جعلناهم أئمة ومَن قال: لِمَا صبروا، علَّق الجار بجعلنا، التقدير: جعلنا منهم أئمَّة لصبرهم.

---

(١) في ط: وما ومن بعده.
(٢) في ط: عزّ وجلّ.
(٣) السبعة ص ٥١٦.
(٤) في ط: الشرط.

[بســـم الله][1]

ذكر اختلافهم في سورة الأحزاب

اختلفوا في الياء والتاء من قوله تعالى[2]: (إنَّ الله كان بِمَا يَعْمَلُون خَبيراً) [٢] فقرأ أبو عمروٍ وحده: (بما يعملون خبيراً) بالياء، وقرأ الباقون:(بما تعملون خبيراً) بالتاء[3].

(بما يعملون) على: (لا تُطِعِ الكَافِرِينَ) [الأحزاب/١] إنَّه بما يعملون. والتاء على الخطاب[4]، ويدخل فيه الغيب.

اختلفوا في قوله جلَّ وعزَّ: (اللاَّئي تُظاهِرُون) [الأحزاب/٤] فقرأ ابن كثير ونافع: (اللاء) ليس بعد الهمزة ياءٌ كذلك، وقرأت على قنبل. وأخبرني إسحاق الخزاعي عن ابن فليحٍ عن أصحابه عن ابنِ كثير: (اللاءِ) يكسرُ ولا يثبت ياءً[5] مخففةً بغير همز، ولا مَدٍّ في كلِّ القرآن، وكذلك أبو عمروٍ، وحدّثني محمد[6] بن مضر عن ابن أبي

(١) سقطت من ط.
(٢) في ط: عزّ وجلّ.
(٣) السبعة ص ٥١٨.
(٤) في ط: المخاطبة.
(٥) في ط: الياء.
(٦) في السبعة: مضر بن محمد.

بزّة عن أصحابه عن ابن كثير مثلَ أبي عمـروٍ. قال ابن مخلد: عن ابن أبي بَزَّةَ [اللائي][١] مشددةً مكسورةً وهو غلطٌ. وقال في الطلاق: (واللائي يَئِسْنَ) [٤] مثقلةً، (واللائي لم يَحِضْنَ) [الطلاق/٤] مثلها. وروى[٢] ورشٌ عن نافع مثلَ قراءة أبي عمروٍ. وقرأ عاصم وابن عامرٍ وحمزة والكسائي: (اللائي) بياء بعد الهمزة، وكذلك اختلافهم في [اللائي][٣] قد سمع الله [المجادلة /٢]، وفي الطلاق[٤].

قال أبو علي: اللائي: وزنه فاعلٌ مثل شائي فالقياس أن تثبت الياء فيه كما تثبت في الشائي، والنائي ونحوه. وقد حذفوا الياء من فاعل في حروفٍ من ذلك قولهم: ما باليتُ به بالةً[٥]، ومنه حانةٌ، فكذلك إذا حذفت من اللائي يصير (اللاء) فإن خفَّفت الهمزة فالقياس أن تُجْعَل بين بين. وقد حكى سيبويه: حذفَ الياء من اللائى، فقال: مَن قـال في[٦] (اللاءِ) قـال[٧] (لاءٌ) لأنَّه يصيـر بمنزلـة باب، صـار حرفُ الإعرابِ العينُ، يريدُ: عينَ الفعل التي هي همزةٌ من اللائي. فأمَّا قبلَ الحذفِ من اللائي فإنَّ اللَّائي واللَّاتي قال فيهما: إنهما[٧] بمنزلة شاري وضـاري[٨]، ومَن ردَّ الفاء في «يضعُ» اسمَ رجلٍ إذا صَغّر،

(١) زيادة من السبعة.
(٢) سقطت من ط.
(٣) كذا في ط وسقطت من م. وهي في السبعة أيضاً.
(٤) السبعة ص ٥١٨ ـ ٥١٩.
(٥) في اللسان (بلا): أصل بالة: بالية. مثل عافاه عافية، فحذفوا الياء تخفيفاً. انظر سيبويه ٤/٤٠٦.
(٦) سقطت من ط.
(٧) في (ط): قال إذا سمى.
(٨) في ط: شائي وصاري.

فقال: «يُوَيضِع» رَدَّ اللَّامَ هنا أيضاً، فقال: لُوَيْىءٍ، ومَن لم يَرُدَّ قال: لُوَيْىءمثل: لُوَيعٌ، فإن خَفَّفْتَ الهمزة قلت: لُوَيٌّ،وزنه من الفعل: فويعٌ. ومن أمثلة التحقير: فُعَيْلٌ. وقال بعض أصحاب أحمد: يعني أنَّ ابن كثير وأبا عمرٍو يقرآن: اللَّاي يريدُ اللاءِ بهمزةٍ ليس بعدها ياءٌ[1] ثم يخفّف الهمزة فتصير ياءً ساكنة، وزعم أنَّه كذلك ضبط، قال: وهو تخفيف إبدال على غير قياس، قال أبو علي: ومثل هذا البدل من الهمز لا يقدَم عليه إلا بسمعٍ.

اختلفوا في قوله تعالى: (تَظَاهَرُون) [الأحزاب/ ٤] فقرأ ابن كثير ونافع وأبو عمرٍو(تَظَّهَّرُونَ)بفتح التاء والتثقيل. وفي المجادلة[٢]مثلَهُ غير أن تلك بالياءِ[2]. وقرأ عاصم: (تُظاهِرُونَ)بألف، مضمومة التاء خفيفةً، وقرأ حمزة والكسائي: ههنا (تَظَاهَرُونَ) خفيفة الظاء بفتح التاء وألفٍ بعد الظاء، وفي المجادلة بياء مشددة [الظاء][3] (يَظَّاهَرُونَ)، وقرأهما ابن عامرٍ بتشديد[4] الظاء مع الألف.

[قال أبو علي][5]: (يَظَّهَّرُونَ) معناه: يتظهرونَ، فأدغمَ التاء في الظاء، وتقديره: يتفعَّلون من الظهر[6]، وفي المجادلة مثلُه، غير أنَّ تلك بالياء، والذين يَظَّهَّرُونَ تقديره: يتظَهَّرون، فأدغم التاء في الظَّاء. وقول عاصم: (تُظاهرون) بألفٍ مضمومة التاء. خفيفة فهذا مَن ظَاهَرَ من امرأته. ويقوِّي ذلك قولهم في مصدر ظاهر: اظِّهار، ولا يمتنع أن

---

(١) في (م): «اللائي بهمزة بعدها ياء» وما في (ط) هو الوجه.

(٢) في م: بالتاء. المثبت من ط والسبعة.

(٣) زيادة من السبعة.

(٤) في ط: مشددة.

(٥) سقطت من ط.

(٦) في ط: الظهيرة.

يقال: ظاهر لقولهم: الظِّهارُ في مصدره وإن كان الظِّهار قد جاء في نحو قوله: (وأَنْزَلَ الذينَ ظَاهَـرُوهُمْ) [الأحزاب/٢٦] وفي قـوله: (تَظَّاهَرُونَ عَلَيْهِم بالإثْمِ والعُدْوَانِ) [البقرة/٨٥]؛ أي: تتعاونون، فلا يمتنع أن يستعمل في قولهم ظاهر من امرأته كالأشياء التي تتفق ألفاظها وتختلف معانيها، وكلٌّ ذلك من الظِّهار[1]. وقول حمزة والكسائي (تَظَاهَرُونَ) خفيفة الظَّاء، معناها: تتظاهرون، فحذفا تاء تتفاعلون التي أدغمها غيرهما.

وقولهما في المجادلة: (تَظَّاهَرُونَ) أدغما في المجادلة التاء الَّتي حذفاها من تظاهرون، والمعنى واحد.

وقول ابن عامر بتشديد الظَّاء مع الألف (تَظَّاهَرُونَ)، مثل قول[2] حمزة والكسائي في المجادلة، إنَّما هو يتظاهرون.

اختلفـوا في قولـه تعالى[3]: (الـظنـونـا) [الأحـزاب/١٠]، و(الرسولا) [الأحزاب/٦٦]، و(السبيلا) [الأحزاب/٦٧].

فقرأ ابن كثير وعاصمٌ في رواية حفص والكسائي بألف إذا وقفوا عليهنَّ وبطرحها في الوصل.

وقال هبيرة: عن حفص عن عاصم وصل أو وقف بألف. وقرأ عاصم في رواية أبي بكر ونافع وابن عامر بألف[4] فيهنَّ في الوصل والوقف. وقرأ أبو عمروٍ بغير ألف في الوصل والوقف هذه رواية

(١) في ط: الظِّهْرَة.
(٢) كذا في ط وسقطت من م.
(٣) سقطت من ط.
(٤) في ط: بالألف.

اليزيدي وعبد الوارث وروى عبَّاس عن أبي عمروٍ بألفٍ فيهنَّ في الوصل والوقف. وروى علي بن نصر عن أبي عمروٍ: (السبيلا) يقف[١] عندها بألف. أبو زيد عن أبي عمروٍ: (الظنونا)، و(الرسولا). و(السبيلا)، يقف ولا يصل ووقفه بألف. عبيدٌ عن هارون عن أبي عمروٍ يقف عندها (الرسولا)[٢]. وحدّثني الجمال[٣] عن الحلواني عن روح عن أحمد بن موسى عن أبي عمروٍ بألفٍ فيهنّ وصل أو قطع[٤].

قال أبو علي: وجه قول مَن أثبت في الوصل الألف[٥] أنّها في المصحف كذلك، وهي رأسُ آيةٍ. ورؤوس الآي تُشَبَّهُ بالفواصل[٦] من حيث كانت مقاطِع؛ كما كانت القوافي مقاطع؛ فكما شبّه (أَكْرَمَنْ) [الفجر/١٥] و(أَهَانَنْ) [الفجر/١٦] بالقوافي. في حذف الياء منهنَّ نحو [٧]:

مِــنْ حَــذَرِ الــمــوتِ أن يــأتــيــنْ

و: إذا مــا انــتــســبــتُ لــه أنــكَــرَنْ

كذلك يُشَبَّهُ هذا في إثبات الألف بالقوافي. فأمَّا في الوصل، فلا

(١) في م: لا يقف. والمثبت من ط والسبعة.
(٢) في ط: السبيلا.
(٣) هو الحسين بن حماد، وقيل: أبو علي الجمال الأزرق الرازي ثم القزويني المقرىء ثبت محقّق. قرأ على أحمد بن يزيد الحلواني.
انظر طبقات القرّاء ١/٢٤٤.
(٤) السبعة ص ٥٢٠.
(٥) سقطت من ط.
(٦) في ط: بالقوافي.
(٧) هذان عجزا بيتين للأعشى سبقا في ٣/٢١٩.

ينوِّن، ويحمل[١] على لغة مَن لم[٢] ينوّن ذلك إذا وصل في الشعر لأنَّ مَن لم[٣] ينوّن أكثرُ. وقال أبو الحسن: وهي لغة أهل الحجاز، فكذلك، (فأضلُّونا السَّبيلا) [الأحزاب/٦٧]، (وأطعنا الرَّسولا) [الأحزاب/٦٦]. فأمَّا مَن طرح الألف في الوصل كابن كثير والكسائي، فإنَّهم ذهبوا إلى أنَّ ذلك في القوافي، وليس رؤوس الآي بقوافٍ، فتحذف في الوقف كما، تحذف في[٤] غيرها، ممَّا يثبت في الوقف نحوَ التشديد الذي يلحق الحرفَ الموقوف عليه، وهذا إذا ثبت في الخطِّ فينبغي أن لا يحذف، كما لا تحذف هاء الوقف من (حِسَابِيَهْ) [الحاقة/٢٠] و(كِتَابِيَهْ) [الحاقة/١٩] وأن يجري مجرى الموقوف عليه، ولا يوصل، وكذلك الهاءُ التي تلحق في الوقف، فهو وجهٌ، فإذا ثبت ذلك في القوافي في الوصل فيما حكاه أبو الحسن، لأنَّه[٥] زعم أن هذه اللُّغة أكثر، فثبات ذلك في الفواصل، كما يثبت[٦] في القوافي حسنٌ.

قال: قرأ أبو عمروٍ وحده (وكانَ الله بِما يَعْمَلُونَ بَصِيراً) [الأحزاب/٩] بالياء. وقرأ الباقون بالتاء، أبو زيد عن أبي عمروٍ بالياء والتاء، وعبيد[٧] عن أبي عمروٍ مثله[٨].

(١) كذا في ط، وفي م ولا يحمل.
(٢) في ط: لا.
(٣) في ط: لا.
(٤) سقطت من ط.
(٥) سقطت من ط.
(٦) في ط: ثبت.
(٧) في ط: وعتبة، وفي السبعة: وروى أبو زيد وهارون وعبيد.
(٨) السبعة ص ٥١٩.

[قال أبو علي][1]: حجَّة التاء: (فأرْسَلْنَا عَلَيْهِمْ رِيحاً وَجُنُوداً لم تَرَوْهَا) [الأحزاب/٩] فالوجه فيما عُطِفَ عليه الخطاب؛ كما أنَّ الذي عُطِفَ عليه كذلك، والياء على معنى فَأَرْسَلْنَا عَلَيْهِم رِيحاً وَجُنُوداً، وكانَ الله بما يعملون، أي يعمل الجنود، أو يعملُ الأحزاب من تألبهم عليكم أيُّها المسلمون.

حفص عن عاصم: (لا مُقامَ لكم) [الأحزاب/١٣] مضمومة الميم. الباقون: (لا مَقام لكم) مفتوحة الميم[2].

[قال أبو علي][3]: المُقام: يحتمل أمرين، يجوز: لا موضعَ إقامةٍ لكم، وهذا أشبهُ؛ لأنَّه في معنى مَن فتح فقال: (لا مَقام لكم) أي: ليس لكم موضعٌ تقومون فيه، ومن ذلك قول الشاعر:

فَأَيِّي مَا وَأَيُّكَ كَانَ شَرّاً
فَقِيدَ إلى المَقَامَةِ لا يَرَاها[4]

ودخلتها التاءُ كما دخلت على المنزلة. والمَقامة موضعُ ثواءٍ ولَبْثٍ. ويحتمل قول عاصم: لا مُقام لكم لا إقامة لكم فأمَّا المَقام: فاسم الموضع، قال: (مَقَامُ إبراهيمَ) [البقرة/١٢٥]: مُصَلَّاهُ، وقيل للمجلس والمشهد: مَقامٌ ومَقامةٌ.

اختلفوا في قوله سبحانه[5]: (ثم سُئِلُوا الفِتْنَةَ لأَتَوْهَا)

---

(١) سقطت من ط.
(٢) السبعة ص ٥٢٠ وفيه: وكذلك أبو بكر عن عاصم.
(٣) سقطت من ط.
(٤) البيت للعباس بن مرداس، في الكتاب ١/٣٩٩. وانظره في اللسان (أيا) وسقطت (ما) من نسخة (م) سهواً من الناسخ.
(٥) في ط: عزّ وجلّ.

[الأحزاب/١٤] في المدِّ والقصر، فقرأ ابن كثير ونافع وابن عامر (لأَتوها) قصيرةً، وروى ابن فليح عن أصحابه عن ابن كثير: (لآتوها) ممدودة، وكذلك قرأ عاصم وأبو عمروٍ وحمزةُ والكسائي: (لآتوها) ممدودة[١].

[قال أبو علي][٢]: أمَّا مَن قصر فلأنَّك تقول: أَتَيْتُ الشيءَ: إذا فعلتَه. تقول: أتيتُ الخير، وتركت الشر، أي: فعلتُ الخير، ومعنى: (ثم سئلوا الفتنة): سئلوا فعل الفتنة [لأتوها، أي: لفعلوها. ومَن قرأ: (لآتوها) بالمدّ فالمعنى: ثم سئلوا فعل الفتنة][٣] لأعطوها، أي: لم يمتنعوا منها، ومما يُحَسِّنُ المدَّ قوله سبحانه[٤]: (ثم سئلوا الفتنة)، فالإعطاءُ مع السؤال حسنٌ، والمعنى: لو قيل لهم: كونوا على المسلمين مع المشركين لفعلوا ذلك.

اختلفوا في ضمّ الألف وكسرها من قوله تعالى[٥]: (أُسْوَةٌ حَسَنَةٌ) [الأحزاب/٢١] فقرأ عاصم: (أُسوةٌ) بضمِّ الألف حيثُ وقعت، وقرأ الباقون: (إِسْوةٌ) بكسر الألف حيث وقعت[٦].

[قال أبو علي][٧]: أُسوة وإِسوة لغتان، ومعناهما قِدْوَةٌ.

اختلفوا في قوله جلَّ وعزَّ: (يُضَاعَفْ لَهَا العَذَابُ ضِعْفَيْن)

---

(١) السبعة ص ٥٢٠ مع اختلاف يسير.
(٢) سقطت من ط.
(٣) ما بين المعقوفتين ساقط من م.
(٤) سقطت من ط.
(٥) في ط: عزّ وجلّ.
(٦) السبعة ص ٥٢٠.
(٧) سقطت من ط.

[الأحزاب/ ٣٠] فقرأ ابن كثير وابن عامر: (نُضَعِّفْ) بالنُّون (العذابَ) نصباً. وقرأ أبو عمروٍ: (يُضَعَّفْ) بالياء (العذابُ) رفعاً. وقرأ نافع وعاصم وحمزة والكسائي: (يُضاعَفْ) بألفٍ (لَهَا العَذَابُ) رفعاً، على ما لم يُسَمَّ فاعله(١).

[قال أبو علي](٢): ضَاعَفَ وضَعَّفَ، بمعنىً فيما حكاه سيبويه(٣). وقال أبو الحسن: الخفيفةُ لغةُ أهل الحجاز، والثقيلة(٤) لغةُ بني تميم، ومَن قال: (نُضَعِّفْ)(٥) فالفعلُ مسندٌ إلى ضمير اسم الله تعالىٰ، ومَن قال: (يُضَاعَفْ) فلم يسمِّ الفاعل أسند الفعل إلى العذاب، ومعنى (يضاعَفْ لها العذابُ ضِعْفين) أنَّها لِمَا تُشاهِد من الزَّواجر، وما يردعُ عن مُواقعةِ الذنوب ينبغي أن تمتنع أكثر مما يمتنع مَن لا يشاهدُ ذلك ولا يحضره، وقال: (يضاعفْ لَهَا العَذابُ) فعاد الضمير على معنى (مَنْ) دون لفظ (مَنْ)، ولو عاد على لفظ (مَنْ) لَذُكِرَ. ومثل يضاعفْ لها العذابُ ضعفين، فزيد في العذاب ضعفٌ كما زِيد في الثواب ضِعْفٌ في(٦) قوله تعالىٰ(٧): (نُؤْتِها أَجْرَهَا مَرَّتَيْنِ) [الأحزاب/٣١] فكما ضوعف الأجر كذلك [ضوعف العذاب](٨).

---

(١) السبعة ص ٥٢١.
(٢) سقطت من ط.
(٣) انظر الكتاب ٤/٦٨ (ت. هارون)
(٤) في ط: والمثقلة.
(٥) في ط: نضاعف.
(٦) سقطت من م.
(٧) سقطت من ط.
(٨) في ط: ضوعفت العقوبة والعذاب.

اختلفوا في قوله تعالىٰ: (وَمَنْ يَقْنُتْ... وتَعْمَلْ صَالِحاً نُؤْتِها أَجْرَها) [الأحزاب /٣١].

فقرأ ابن كثير ونافع وعاصم وأبو عمروٍ وابنُ عامرٍ (يَقْنُتْ) بالياء، (وتعمل)بالتاء، (نؤتها) بالنون. وقرأ حمزة والكسائي كل ذلك بالياء، ولم يختلف الناس في: (يقنت) أنه بالياء وكذلك (مَنْ يَأْتِ) بالياء[1].

[قال أبو علي][2]: أمَّا مَن قرأ: (يَقنت) بالياء، فلأنَّ الفعل مسند إلى ضمير (مَنْ) ولم يبيّن فاعل الفعل بعدُ، فلمَّا ذكر ما دلّ على[3] أنَّ الفعل لمؤنثٍ حُملَ على المعنى فأنَّث، وذلك كقوله: (مَنْ آمَنَ بالله) [المائدة/ ٦٩] ثُمَّ قال: (فَلَا خَوْفٌ عليهم) [المائدة/ ٦٩]، وقال: (ومِنْهُمْ مَنْ يَسْتَمِعُ إليك) [الأنعام/ ٢٥]، وفي أخرى: (يَسْتَمِعُونَ إليك) [يونس/ ٤٢]، وأمَّا من قرأ كلَّ ذلك بالياء، فإنَّه حمل على اللفظ دون المعنى، واللَّفظ (مَنْ) وهو مذكرٌ، وممَّا يقوِّي قولَ مَنْ حمل على المعنى فأنَّث، اتفاق حمزة والكسائي معهم في قولهم: (نؤتها) فحملا على المعنى، فكذلك قوله: (وتعمل) كان ينبغي على هذا القياس أن يحملا على المعنى، وإنَّما لم يختلف الناس في (يقنت) و(يأتِ)؛ لأنَّه إنَّما جرى ذكرُ (مَنْ)، ولم يجرِ ذكرُ ما يدلُّ على التأنيث فَيُحْمَلَ الكلامُ على المعنى.

اختلفوا في فتح القاف وكسرها من قوله سبحانه[4]: (وَقَرْنَ في

---

(١) السبعة ص ٥٢١.

(٢) سقطت من ط.

(٣) كذا في ط وسقطت من م.

(٤) سقطت من ط.

بيُوتِكُن) [الأحزاب/٣٣] فقرأ عاصم ونافعٌ: (وَقَرْنَ في بيوتِكُنَّ) بالفتح، وقرأ الباقون: (وقِرْنَ) بالكسر[١].

قال أبو علي: مَن قال[٢]: (قِرْنَ) بكسر القاف احتمل أمرين: أحدهما أن يكون من التوقّر في بيوتكن[٣]، وأن لا يخرجن منها. وقِرْنَ مثلَ عِدْنَ، وزِنَّ، ونحو ذلك، ممَّا تُحْذَفُ منه الفاءُ، وهي واوٌ، فيبقى من الكلمة عِلْنَ. ويحتمل أن يكون من قرَّ في مكانه يَقرُّ، فإذا أمر من هذا قال: اقرر فيبدل من العين الياء كراهيةَ[٤] التَضعيفِ كما أبدل من قيراط ودينارٍ، فيصير لها حركةُ الحرفِ المبدلِ منه، ثم تلقى الحركة على الفاء، فتسقط همزةُ الوصل لتحرّك ما بعدها فتقول: (قِرْنَ) لأنَّ حركة الراء كانت كسرةً في يَقِرُّ، ألا ترى أنَّ القاف متحركةٌ بها؟ فأمَّا مَن فتح (قَرْن) فإنَّ مَن لم يُجزْ قَرَرْتُ في المكان أَقَرُّ، وإنَّما يقول في المكان قررتُ أقِرُّ وقرِرْتُ به عيناً أَقرُّ، ولا يجوز قَرِرْتُ في المكان، أَقَرُّ، فإنَّ فتحَ الفاء عنده لا يجوز؛ وذلك لأنَّه حَرَّكَ القافَ بالفتحة من غير أنِ يلقي عليها الفتحة، ألا ترى أنَّ الفتحة إذا لم تَجُزْ في قولهم: أنا أقَرُّ في المكان، لم يثبت في الكلمة، وإذا لم يثبت فيها لم يجز أن يلقى على ما قبلها، ومَن جاز عنده قَرِرْتُ في المكان جاز على قوله: قَرْنَ كما جاز قِرْن، حيثُ لم يُخْتَلَفْ في قَرَرْتُ في المكان أقِرُّ. وأبو عثمان يزعم أن قَرِرتُ في المكان لا يجوز، وقد حكى ذلك بعض البغداذيين؛ فيجوز الفتحُ في القاف على هذه اللُّغة إذا ثبتت، والوجه

(١) السبعة ص ٥٢٢.
(٢) في ط: قرأ.
(٣) في ط: بيوتهنّ.
(٤) في ط: كراهة.

في القراءة الكسرُ (وقِرْنَ)؛ لأنَّه يجوز من وجهين لا إشكال في جوازه منهما[١]، وهما من القرار، والوقار، وفتحُ القاف على ما ذكرتُ لك من الخلاف. قال أبو عثمان يقال: قَرِرْتُ به عيناً [وأنا أقرُّ به عيناً][٢] قال: ولا يقالُ: قَرَرْتُ في هذا المعنى قال: ويقال: قَرَرْتُ في المكان فأنا أقِـرّ فيه، ويأمره فيقول: قِرَّ في مكانِك. انتهتِ الحكايةُ عن أبي عثمان.

اختلفوا في التاء والياء من قوله تعالى[٣]: (أَنْ تَكُـونَ لَهُمُ الخِيَرَةُ) [الأحزاب/٣٦] فقرأ ابن كثير ونافعٌ وأبو عمروٍ وابن عامرٍ (أن تكونَ) بالتاء. وقرأ عاصم وحمزة والكسائي (أن يكون) بالياء[٤].

[قال أبو علي][٥]: التأنيث والتذكير: حسنان، وقد مضى نحوُ ذلك وهذه الآيةُ تدلُّ على أنَّ ما في قوله: (وَرَبُّكَ يَخْلُقُ مَا يَشَاءُ ويختار مَا كَانَ لَهُمُ الخِيَرَةُ) [القصص/٦٨] يقوِّي قولَ مَن قال: (أن يكون) لهم بالياء. ألا ترى أنَّه لم تثبت علامة التأنيث في كان؟.

اختلفوا في فتح التاء وكسرها من قوله جلَّ وعزَّ[٦]: (وخَاتَمَ النَّبِيِّينَ] الأحزاب/٤٠] فقرأ عاصم وحده: (وخاتَم) بفتح التاء، وقرأ الباقون بالكسر[٧].

---

(١) كذا في ط وسقطت من م.
(٢) ما بين المعقوفتين ساقط من م.
(٣) في ط: عزّ وجلّ.
(٤) السبعة ص ٥٢٢.
(٥) سقطت من ط.
(٦) في ط: تعالىٰ.
(٧) السبعة ص ٥٢٢.

[قال أبو علي][1]: مَن كسر قال: لأنَّه ختمهم، فهو خاتِمهم.

وزعموا أنَّ الحسنَ قال: خاتَم: هو الذي ختم به.

قال: قرأ حمزة والكسائي: (تُمَاسُّوهُنَّ) [الأحزاب/ ٤٩] بألفٍ، وقرأ الباقون (تَمَسُّوهُنَّ) بغير ألفٍ والتاء مفتوحةٌ[2].

[قال أبو علي][3]: وجهُ مَن قال: (تَمَسُّوهُنَّ) [بغير ألف][4] (ولَمْ يَمْسَسْنِي بَشَرٌ) [مريم/ ٢٠] وقال: (لَمْ يَطْمِثْهُنَّ إِنْسٌ قَبْلَهُمْ ولا جَانٌّ) [الرحمن/ ٧٤] [وما كان][5] من هذا النحو جاء على فَعَلَ دون فاعَلَ، وقد حكى أبو عبيدة أن اللِّماسَ: الجماع، فيمكن أن يكون ذلك[6] مصدرَ فاعل وإذا جاء ذلك في اللَّمس أمكن أن يكون المسُّ مثله، وقد تقدَّم القول في ذلك فيما سلف من الكتاب.

قال: وقرأ ابن أبي بزَّة عن ابن كثير (تَعْتَدُونَها) خفيفة الدال وروى القواس عنه (تَعْتَدُّونَهَا) مشددةً. وقال لي قنبلٌ: كان ابن أبي بزّة قد أوهم في (تَعْتَدُونَها) فكان يخفّفها فقال لي القواسُ: صِرْ إلى أبي الحسن فقل له ما هذه القراءة التي قرأتها لا نعرفها فَصِرْتُ إليه فقال: قد رجعتُ عنها. قال قد كان غلط أيضاً[7] في ثلاثة مواضع هذا

(١) سقطت من ط.
(٢) السبعة ص ٥٢٢.
(٣) سقطت من ط.
(٤) كذا في ط وسقطت من م.
(٥) كذا في ط وسقطت من م.
(٦) سقطت من ط.
(٧) سقطت من م.

أحَدُها، وهو(١) قوله: (وَمَا هُوَ بَمَيْتٍ) [إبراهيم/١٧] خفيفةٌ (وإذا العِشَارُ عُطِلَتْ)(٢) [التكوير/٤].

تَعْتَـدُّونَها: تفتعلونَ من العِـدَّةِ ولا وجهَ للتَّخفيف في نحـو تَشْتَدُّونَهَا تَرْتَدُّونَها من الشَّدِّ والرَّدِّ، وليس كلُّ المضاعف يبدلُ من حروفِ التضعيف فيه، وإنَّما يبدلُ فيما سُمِعَ، وإن شئت قلتَ: قد جاء في التنزيل في هذا النحو الأمرانِ قال سبحانه(٣): (فَلْيُمْلِلْ وَلِيُّهُ) [البقرة/٢٨٢] وقال: (فهي تُمْلَى عليهِ بُكْرَةً وأصِيلاً) [الفرقان/٥].

وأنشد أبو زيد:

وَلَا أُمْـلَاهُ حَـتَّـى يُـفَـارِقَـا(٤)

وإن شئت جعلته افتعل من عدوتُ الشيء إذا جاوزتَه، أي: ما لكم عليهنَّ من وقتِ عِدَّةٍ تلزمكم أن تجاوزوا عدده، فلا تنكحوا أُختها ولا أربعاً سواها حتى تنقضي العِدَّةُ.

وقال: قرأ ابن كثير وأبو عمروٍ وابن عامرٍ وعاصمٌ وفي رواية أبي بكر (تُرْجِىءُ) [الأحزاب/٥١] مهموزاً، وقرأ عاصمٌ في رواية حفصٍ ونافع وحمزةُ والكسائي بغير همز(٥).

[قال أبو علي](٦): قد جاء في هذا الحرف الهمـز وغيره،

---

(١) سقطت من م.
(٢) السبعة ص ٥٢٣.
(٣) سقطت من ط.
(٤) هذا جزء من بيت نسبه أبو زيد في نوادره ص ٢٣٢ للأسود بن يعفر النهشلي سبق في ١/٢٠٨، وهو ثاني أبيات ثلاثة في النوادر. (ط ـ الفاتح).
(٥) السبعة ص ٥٢٣.
(٦) سقطت من ط.

وكذلك (أرجئهُ) [الأعراف/١١، الشعراء/٣٦] و(أرْجِهِ) (وآخَرُون مرجؤون) [التوبة/١٠٦] ومُرْجَوْنَ.

فإذا جاء فيه الهمز وغير الهمز كانت القراءة بكلٍّ واحد من الأمرين حسنةً.

قال: وكلُّهم قرأ: (لا يَحِلُّ لكَ النِّسَاءُ) [الأحزاب/٥٢] بالياء، غيرُ أبي عمروٍ فإنَّه قرأ: (تحلُّ) بالتاء. وروى القُطَعِيُّ عن محبوب عن أبي عمروٍ: (لا يحلُّ) بالياء[١].

[قال أبو علي][٢]: التاء والياءُ جميعاً حسنانِ، لأنَّ النساء تأنيثه ليس بحقيقي، إنَّما هو تأنيث الجمع، نحو الجمالِ والجذوعِ فالتذكير حسنٌ، والتأنيث حسنٌ[٣].

قال: وكلُّهم فتح النون من قوله سبحانه[٤]: (إِنَاهُ) [الأحزاب/٥٣] غير حمزة والكسائي فإنَّهما أمالا النون فيها[٥].

[قال أبو علي][٦]: مَن لم يُمِلْ فلأنَّ الكثير من الناسِ لا يميلون هذه الألفات، ومَن أمال فلأنَّ الألف منقلبة عن الياء. يَدلُّ على ذلك أنَّهم قالوا في المصدر: إنْيٌ، وإناً، مثلُ: حِسْيٍ وحِسَاً، وإذا صحَّ انقلاب الألف عن الياء، لم يكن في إمالته إشكالٌ عند مَن أمال.

---

(١) السبعة ص ٥٢٣.
(٢) سقطت من ط.
(٣) في ط: كذلك.
(٤) سقطت من ط.
(٥) السبعة ص ٥٢٣.
(٦) سقطت من ط.

والأنى[١]: هو إدراكُ الشيء وبلوغه ما يراد أن يبلغه، ومنه: (أَلَمْ يَأْنِ لِلَّذينَ آمَنُوا) [الحديد/١٦] وقالوا للمتثبت في الأمور: متأنٍّ، ومن ذلك قولهم لِمَا يُرْتَفَقُ به: إناءٌ، وفي جمعه: آنيةٌ، مثلُ إزارٍ وآزرةٍ.

قال: كلُّهم قرأ (سَادَتَنَا) [الأحزاب/٦٧] على التوحيد غيرَ ابن عامرٍ فإنَّه قرأ (ساداتِنا) جماعةُ[٢] [سادةٍ.

قال أبو علي][٣]: سادةٌ جمعُ سَيِّدٍ وهو فَعَلَةٌ مثلُ كَتَبَةٍ وفَجَرَةٍ، أنشدنا عليُّ بن سليمان[٤]:

سَـــلِيـــلُ قُـــرُومٍ سَـــادَةٍ ثـــم قَـــادَةٍ
يَبُـذُّون أهلَ الجمـعِ يَوْمَ المُحَصَّبِ

ووجهُ الجمع بالألف والتاء أنَّهم قد قالوا الجُرُزَات[٥] والطُّرُقَاتُ والمُعُنَاتُ في مُعْنٍ جمعُ معينٍ، فكذلك يجوز في هذا الجمع ساداتٌ وقال الأعشى:

جُنْـدُكَ التـالِـدُ الـطَّريـفُ من الـ
ـسَّـاداتِ أهـلُ القِبـابِ والآكَـالِ[٦]

---

(١) أنى الشيء يأني أنياً وإنىً وأنىً وهو أنِيٌّ: حان وأدرك. انظر اللسان (أني).
(٢) السبعة ص ٥٢٣.
(٣) ما بين المعقوفتين ساقط من ط.
(٤) في معجم الشعراء ص ١٤٧: ابن الطريف السلمي اليمامي اسمه علي بن سليمان أحد شعراء العسكر. ا.هـ. ويوم المحصب: يوم منى والمحصب موضع رمي الجِمار. انظر اللسان /حصب/.
(٥) في ط: الجزرات.
(٦) انظر ديوانه/١١ وفيه العتيق بدل الطريف.

قال أبو الحسن: لا يكادون يقولون: ساداتٌ. قال[١] وهي عربيةٌ، وزعموا أنَّ الحسن قرأ (أَطَعْنَا سَادَاتِنَا).

اختلفوا في الباء والثاء من قوله جلّ وعزّ[٢]: (لعناً كبيراً) [الأحزاب/٦٨] فقرأ ابنُ كثير ونافع وأبو عمروٍ وحمزةُ والكسائي: (لعناً كثيراً) بالثاء، وقرأ عاصم وابنُ عامرٍ: (كبيراً) بالباء كذا في كتابي عن أحمد بن يوسف التغلبي عن ابن ذكوان [عن ابن عامرٍ][٣]، ورأيت في كتاب موسى بن موسى عن ابن ذكوان عن ابن عامر بالثاء، وقال هشام بن عمّار عن ابن عامرٍ بالثاء[٤].

قال أبو علي: الكِبَرُ مثلُ العِظَم، والكِبَرُ وصفٌ لِلَّعْنِ بالكِبَرِ، كالعِظَمِ، والكثرة أشبه بالمعنى، لأنَّهم يُلْعَنُونَ مرَّةً، وقد جاء: (يَلْعَنُهُمُ اللهُ ويَلْعَنُهُمُ اللاعِنُونَ) [البقرة/١٥٩] فالكثرة أشبه بالمرار المتكررة من الكِبَرِ.

* * * * * *
* * *
*

(١) سقطت من م.
(٢) سقطت من ط.
(٣) سقطت من ط ومن السبعة.
(٤) السبعة ص ٥٢٤.



محتويات الكتاب